إبراهيم عبد الكريم

الاستشراق

وأبحاث الصراع لدى إسرائيل



اهداءات ١٩٩٨
مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

إبراهيم عبد الكريم

الاستشراق
وأبحاث الصراع
لدى إسرائيل

٣٢٠,٥٦
ابراهيم عبد الكريم
الاستشراق وأبحاث الصراع لدى اسرائيل / ابراهيم عبد الكريم . ـ عمان : دار الجليل ، ١٩٩٢
(٥٩٨) ص
ر.أ (٨٤٩/ ١١/ ١٩٩٢)
١ ـ الصهيونية ـ تاريخ ٢ ـ الاستشراق
أ ـ العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

رقم الإجازة المتسلسل : ٦٩٧/ ١١/ ١٩٩٢
رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ٨٤٩/ ١١/ ١٩٩٢

تصميم الغلاف: خضر نعيم

الطبعة الأولى

دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية ـ عمان
ص.ب ٨٩٧٢ ـ تلفون ٦٦٧٦٢٧
تلكس: ٢٣٠٣١ ـ فاكسميلي: ٦٨٣٦٦٨

١٩٩٣

إبراهيم عبد الكريم

الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل



إصدار

دار الجليل للنشر

والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمان - ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٦٧٥٦٢٧

تلكس ٢٣٠٢١ - فاكسميلي ٦٨٣٦٦٨

Orientalism & Conflict Researches In Isreal

By :

IBRAHEM ABD ELKARIM

First Edition

1993

Published by :

DAR EL - JALEEL

for

Publishing and Palestinian

Research And Studies - AMMAN

Tel. 667627 P.O.BOX 8972

Telex 23031 Fax. 683668

صفحة

المحتويات

صفحة

*****

الفصل الثالث.

مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية.

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

*****

صفحة

الفصل الثامن

مقدمــــــــة

تضيف المعرفة بالشؤون الإسرائيلية معطى نوعياً إلى عوامل تعاطي الفكر السياسي العربي، جدياً، مع الواقع الخاص بالعلاقة بين العرب وإسرائيل (في حالة الصراع أو في حالة «السلام» على حد سواء). وتكتسب هذه المعرفة خصوصية متميّزة حين يتعلق الأمر بالمعلومات والصور التي يشكلها المهتمون الإسرائيليون عن العرب والمنطقة. ذلك أن هذه المعلومات والصور تؤدي دوراً مهمًا، ليس فقط في تكوين الاتجاهات العامة، وإنما أيضاً في التأسيس لعملية اتخاذ المواقف ورسم السياسات وغير ذلك.

ضمن هذا البحث ـ بمختلف فصوله ـ نحن معنيون بإضافة مساهمة متواضعة إلى الكم الهائل من الأبحاث العربية عن الصهيونية وإسرائيل والصراع، عبر وضع مقاربة أولية لموضوع لم يشْغل من قبْل ـ على حد علمنا ـ حيّزاً كاملاً بين دفّتي كتاب، هو موضوع «الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل».

لا شك أن مقاربة كهذه، مطالبة بمراعاة العديد من مقتضيات البحث العلمي، ومنها:

١ ـ استعراض وتحليل الإنسان المكوِّنة للموضوع المدروس، منظومياً وبنائياً، للوصول إلى استنتاجات وتقديرات صائبة.

٢ ـ المزاوجة الدراسية بين المعلومات المتوفرة وبين قراءتها بموضوعية استناداً إلى مناهج ومعطيات العلوم الاجتماعية، وخاصة «علم اجتماع المعرفة».

٣ ـ تتبُّع الخطوط العامة للموضوع المدروس، والابتعاد ما أمكن عن التفصيلات الهامشية، مع الربط بين الثوابت العامة وبين المتغيرات البارزة في هذا الموضوع.

سنحاول في بحثنا هذا، الاسترشاد بهذه النقاط وأمثالها، لاستخدامها كأداة في فهم العملية البحثية الإسرائيلية، بكوادرها ونتاجاتها، وبدورها ومكانتها في التجمع الإسرائيلي، وغير ذلك.

يقوم هذا البحث، كسواه من المساهمات المشابهة، على إدراج العمل الفكري

السياسي الإسرائيلي في المجالين الاستشراقي والصراعي، ضمن سياقه العام الوظيفي الفرعي، المرتبط بدوره بطبيعة المشروع الصهيوني ككل وبمهمته الوظيفية في المنطقة العربية. وبالتالي، يتعين النظر إلى الأداء البحثي الإسرائيلي من خلال علاقته العضوية مع الحاضنة الأيديولوجية ـ الثقافية ـ الاجتماعية، وتجلياتها المتعددة في مختلف الأوساط الإسرائيلية. كما يتعين تحديد المكونات الجزئية التي تجعل من أبحاث الاستشراق والصراع لدى إسرائيل، إحدى ركائز الاتجاهات والمواقف ومختلف ضروب السلوك، على مستويي المؤسسة والفرد، إزاء العرب وقضاياهم ومشكلاتهم، سواء كانت هذه الأنشطة نابعة من اعتبارات معرفية أو ذرائعية / نفعية مباشرة.

.. هل تحتمل العملية البحثية الإسرائيلية القيام بهذا الدور فعلاً؟!

نعتقد أن ما سيرد في هذا الكتاب يتيح إمكانية التوصل إلى إجابة مقبولة على هذا التساؤل وفيما يلي الجوانب التي سيتطرق إليها البحث:

*** الفصل الأول / الاستشراق الغربي والمشروع الصهيوني:** يبدأ بالتعرف على الاستشراق في أوروبا (مفهومه ـ دوافعه ـ مراحله وسماته ونتائجه)، وتحرّي الخدمات المبكرة التي قدّمها إلى الصهيونية الدينية. ثم يدرس بشكل مفصّل، نسبياً، أمثلة تطبيقية، ويركز على نشاطات «صندوق استكشاف فلسطين»، كنموذج غربي للاستشراق. ويتحدث الفصل عن بعض المستشرقين اليهود وتمايزهم في الإطار الأوروبي العام، كما يبحث في «الاستشراق الجديد» وفي الحالة الأميركية ـ كتعبير عن انخفاض الاستشراق الراهن إلى «استخبارات» وعن دور هذه الحالة (وإثنين من رموزها: لويس، سفران) في التحالف مع الصهيونية وخدمة كيانها في فلسطين المحتلة.

*** الفصل الثاني / واقع العملية الاستشراقية والبحثية لدى الصهيونية وإسرائيل:** يتتبع بعض مكوّنات النظرة الاستشراقية الصهيونية إلى العرب، ونماذج من أشكالها التعبيرية المبكرة، ثم ينتقل إلى دراسة دوافع الإهتمام الإسرائيلي بالاستشراق وأبحاث الصراع، وعرض أمثلة عن وجوه الدعم والتشجيع للعملية البحثية الإسرائيلية. وبعد الوقوف عند دور المستشرقين والباحثين في الأداء

الإسرائيلي العام، يتحرى الفصل ترابط القطاع البحثي مع القطاع العسكري والأغراض الاستخبارية للنشاط البحثي في الكيان الصهيوني. ويلخص الفصل عدداً من خصائص وسمات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، ثم يبيّن انكشاف بعض التفاصيل في عمل ومواقف المستشرقين إبّان وبعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كما يقدّم لمحة عن الصراع كموضوع بحثي. وأخيراً يوازن الفصل بين «المعرفي» و«الوظيفي» في الأبحاث الاستشراقية والصراعية الإسرائيلية.

*** الفصل الثالث / المؤسسات البحثية الإسرائيلية المهتمة بشؤون الاستشراق والصراع:** يتضمن معلومات عن هذه المؤسسات في مختلف القطاعات (الجامعات ـ الحكومة ـ الأحزاب والهستدروت ـ القطاع الخاص). وتقدّم هذه المعلومات فكرة عن كل مؤسسة، هويتها، كوادرها، نتاجاتها.. إلخ.

*** الفصل الرابع / المحاور الرئيسة للأعمال الاستشراقية الإسرائيلية:** يعرض عيّنات وصوراً من هذا الأعمال في مجالات متعددة. فبعد تناول اللغة العربية وآدابها، يتطرق الفصل إلى الدراسات المتعلقة بالعرب والإسلام وبالتراث العربي الإسلامي. كما يبحث في الصور النمطية عن العرب. ويرصد الاهتمام الإسرائيلي بفلسطين والجولان (التاريخ والآثار) ويفرد مكانة خاصة لتركيز المستشرقين والباحثين الإسرائيليين على فترة الحملات الصليبية.

*** الفصل الخامس / شؤون الصراع في العملية البحثية الإسرائيلية:** ينطوي على تعريف بطبيعة اهتمام الباحثين الإسرائيليين بشؤون الصراع مع العرب، وبالمنظور الذي يستخدمونه في التفسير. ثم يتحدث الفصل عن الحروب كمظاهر للصراع في تقديرات أولئك الباحثين وعن قضايا الأمن والاستراتيجية الإسرائيلية في معالجاتهم. وأخيرا عن الدراسات الإسرائيلية في موضوع التجمع الإسرائيلي والصراع من عدة جوانب داخلية.

*** الفصل السادس / عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨ في اهتمامات الباحثين الإسرائيليين:** يعرِّف بثوابت النهج الإسرائيلي تجاه العرب في فلسطين، ويستعرض الأعمال البحثية في موضوع «الجغرافيا والديموغرافيا» وفي مسألة «الدمج والتعايش»، ثم يختار نماذج من رؤى الباحثين الإسرائيليين للهوية

القـومـيـة لعـرب فلسطين ومـسيرتهم الوطنيـة وللظاهرة الإسلامية والترابط بين هؤلاء العرب وبين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

* **الفصل السابع/ التناول البحثي الإسرائيلي لشؤون الضفة الغربية وقطاع غزة:** يستـعـرض الصورة البحثية الإسرائيلية عن بعض الأوضاع العاملة في الضـفـة والقطاع وعن الانتـفاضة الفلسطينية الأخيرة، ويتضمن الفصل تعريفاً ببـعض النتـاجـات البحثية الإسرائيلية عن القوى السياسية والفعاليات، كما يركّز عـلى طروحـات البـاحـثين والأكـاديمـيين الإسرائيليين وتصـوراتهم للحلول قـبل الانتفاضة وبعدها.

* **الفصل الثـامن / مسـتقبل المنطقة وإسرائيل والصراع في تصورات الباحثين الإسرائيليين:** يعـرض الاهتمامات العامة بشؤون المستقبل وخصوصية الحـالـة الإسرائيـلـيـة وبواعـثـهـا. ثم يدرس الفـصل بعض محاور التـصـورات الإسرائيـليـة، ومنهـا: التطلع إلى تفـتـيت دول المشرق العـربي، وتقـديم فكرة عن الاتجـاهات العـربيـة في الذهنيـة الإسرائيليـة ومضامين «السلام الاقتصادي» مع العـرب (إطاره العـام ونماذجـه المتـتالية في الظهور). وبعد أن يتطرق الفصل إلى بعض الشـؤون الداخليـة الإسرائيليـة في الاهتمامـات المستقبلية من زاوية علاقتها بقـضـيـة الصراع مع العـرب، يتـوقف عند مـسـائل مطروحـة إسرائيليـاً (مـثل: الديمـغرافيا والمستقبل - الحرب المقبلة - الخيار النووي الإسرائيلي).

*****

هاجس هذا العـمل هو تجـسـيد الأمل بالنجاح في القيام بمسح أولي لبعض تفـرّعـات العملية البحثية الإسرائيلية، بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهته، وخاصة توزع المعلومات اللازمة ضمن عدد كبير من المصادر والمراجع.

وأجـد لزامـاً علي هنا، تقـديم الشكر والعـرفـان بالجميل وفاءً لكل الأخوة والزمـلاء الذين قـدّمـوا لي مـساعدات متنوعة، سواءً عبر تزويدي ببعض المصادر والإحـالات المرجـعـيـة، أو بالترجمة عن اللغتين الإنجليزية والعبرية، وأخصّ بذلك مـؤسـسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق والعاملين فيها، ومنهم السـادة: عـز الدين سطاس - عـزيز جبر - توفـيق الصواف - منير كنعان - ماجد حمادي،

وطواقم العـاملين في المكتبـة والأرشـيف والترجمة والطبـاعـة. كما أتقدم بالشكر والتـقـدير إلى الزمـلاء: ناجي علوش ـ توفـيق جرّاد ـ محمود بيرومي، ولكل من أبدى اهتمامـه وتشـجـيـعـه، وفي مـقـدمة هؤلاء زوجتي التي منحتني الكثير من صـبرها ومـؤازرتها. وشكر خـاص إلى مـدير دار الجليل التي يصـدر عنهـا هذا الكتاب، وإلى العاملين فيها ،فلولا اهتمام هؤلاء ما كان للكتاب أن يُبصر النور.

دمشق ـ شباط (فبراير) ١٩٩١م.

المؤلـــــف

الفصل الأول

الاستشراق الغربي والمشروع الصهيوني

يُصنَّف ظهور المشروع الصهيوني ـ عملياً ورسمياً ـ في الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، ضمن التعبيرات البارزة عما وصل إليه الغرب في مخططاته إزاء الوطن العربي، لدى انتقال الرأسمالية الصناعية إلى مرحلة الامبريالية. ويعدُّ هذا الظهور بالمثل، ترجمة لعملية توسيع الصهيونية غير اليهودية كي تشمل الشق اليهودي الإجرائي، على خلفية اندماج المشروع الصهيوني في إطار حركة التوسع الأوروبية.

ولئن كان الغرب قد سخَّر الكثير من إمكانياته الفكرية والسياسية والثقافية في خدمة مصالحه الذاتية، وفي اتخاذ مواقفه بالنسبة للآخرين، معتمداً الاستشراق كوسيلة لا تقل بأهميتها عن الأدوات الأخرى في التعرف إلى الشعوب والبلدان الواقعة في البحر الأبيض المتوسط، فمن الملاحظ أيضاً، ان الاستشراق الأوروبي كان رافداً غزيراً يضاف إلى مصادر الإفادة الصهيونية من الغرب ودوائره الاستعمارية، لإنجاز الخطوات المتتالية من بناء الكيان الصهيوني.

**** الاستشراق ... نظرة على المفهوم**

بالرغم من تعدّد التعريفات الموضوعية بصدد «الاستشراق»، يظل في دائرة الإجماع تقريباً أن الاستشراق ينطوي على طلب الآخرين للمعرفة المتعلقة بـ«الشرق»/ الرقعة التي تشمل الوطن العربي في آسيا وافريقيا وصولاً إلى الهند والصين ومناطق البحار النائية عموماً.

حدّد الأوروبيون «الشرق» كوحدة ، من النواحي الجغرافية والثقافية والإجتماعية، عبر تقسيم معيَّن للواقع الانساني، يوحي ضمناً بهويَّة صانع مفهوم الشرق، وبذلك فإن الغرب، مثلاً، بتحديده «ما هو شرقي» بالنسبة إليه إنما

يأخذ بمعيار لمفهوم الإستشراق هو الجغرافيا والتاريخ والأوضاع الخاصة بتلك الوحدة (الشرق) التي يتم النظر إليها على أنها تختلف اختلافاً بيِّناً عن الغرب.

في المستوى التاريخي ـ العملي والسياسي ـ نظر الغرب إلى الشرق على أنه مجال حيوي له ومسرح لنشاطاته وهيمنته. وطرح الغرب علاقته مع الشرق من موقع التفوق، الذي رُسم لجهود الباحثين والأكاديميين والمستشرقين أن تتضافر في سبيل تعزيزه.

يؤكد د. ادوارد سعيد أن «الشرق ليس لصيقاً بأوروبا وحسب، بل إنه كذلك موضع أعظم مستعمرات أوروبا وأغناها»، ويبيِّن أن هناك ثلاث دلالات للاستشراق: الأولى / دلالة جامعية (أكاديمية)، فكل من يقوم بتدريس الشرق أو الكتابة عنه أو بحثه فهو مستشرق، وما يقوم بفعله هو استشراق ـ سواء كان المرء مختصاً بعلم الإنسان أو بعلم الإجتماع أو مؤرخاً أو فقيه لغة ـ والدلالة الثانية، تنطوي على معنى أكثر عمومية، من حيث هي أسلوب من الفكر القائم على تمييز وجودي (=انتولوجي) ومعرفي (=ابستمولوجي) بين الشرق والغرب، أما الدلالة الثالثة، فهي أن الإستشراق أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واستبنائه وامتلاك السيادة عليه. ويرى د. ادوارد سعيد أن الاستشراق كان نتاجاً لقوى ونشاطات سياسية معيَّنة، وأنه مذهب سياسي مورس إرادياً على الشرق، لأن الشرق كان أضعف من الغرب الذي ساوى بين الشرق وبين ضعفه[1].

نحن ، إذن أمام مدلول عام واسع للإستشراق، وفي معالجتنا هذه نُعنى بما يخص العرب (والإسلام في المنطقة العربية) من العملية الإستشراقية، مع استخدام لفظة الإستشراق ومفهومه ـ بشيء من التجاوز ـ بمعنى «الاستعراب».

**** دوافع الإستشراق الأوروبي :**

كان في طليعة الذين قصدوا الشرق / كموضوع للمعرفة وكميدان للنشاط العملي، ولا سيما منذ القرن التاسع عشر، شخصيات غربية من الخاصة (رحّالة ـ مغامرون ـ مبشرّون ـ جامعيون ـ رجال أعمال ـ عسكريون ـ لغويون ـ إنثربولوجيون ـ مؤرخو الحضارات ـ أركيولوجيون ـ موظّفو الدوائر

الاستعمال...الخ). وقد أسهم بعض هؤلاء في التعرف على المواقع المحتواة (أو المرشّحة للإحتواء) تحت المظلة الغربية. وأضيف إليهم منذ أوائل القرن العشرين «التربويون ورجال المخابرات والمؤرخون الإقتصاديون ومتدربو الشركات وخبراء الأسواق التجارية والسياسية وذوو النوايا الطيبة من المهتمين بحوار الشرق والغرب وعلاقات المسيحية بالإسلام»[٢].

تنبىء صفات هؤلاء المهتمين بشؤون الشرق عن عدد من الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظهور واستمرارية عمليات الإستشراق. وهناك من يقدِّم الدافع الديني على غيره ، بتعليل هو «أن الحروب الصليبية تركت في نفوس الأوروبيين ما تركت من آثار مُرَّة عميقة. وجاءت حركة الإصلاح الديني فشعر المسيحيون [الأوروبيون] بحاجات ضاغطة لإعادة النظر في شروح كتبهم الدينية لمحاولة تفهُّمها على أساس التطورات الجديدة التي تمخضت عنها حركة الإصلاح ومن هنا إتجهوا إلى الدراسات العبرانية، وهذه أدت بهم إلى الدراسات العربية فالإسلامية، لأن الأخيرة كانت ضرورية لفهم الأولى. وبمرور الزمن اتسع نطاق الدراسات الشرعية حتى شملت أدياناً ولغات وثقافات أخرى. ومن جهة أخرى رغب المسيحيون [الأوروبيون] في التبشير بدينهم بين المسلمين، فأقبلوا على الإستشراق ليتسنى لهم تجهيز الدعاة وإرسالهم للعالم الإسلامي. والتقت مصلحة المبشرين مع أهداف الاستعمار، فمكّن لهم واعتمد عليهم في بسط نفوذه في الشرق»[٣].

لكن الاتجاه الغالب في معالجات الباحثين حول أسباب الاستشراق، يتحدَّث عن مجموعة من الدوافع ـ وبعضهم يعطيها درجة الأهمية ذاتها التي تعطى للدافع الديني ـ ومنها في مجال الاهتمام الأوروبي بالدراسات العربية «الدوافع الاستعمارية ـ السياسية ـ العلمية ـ التجارية ـ الجغرافية ـ الاستراتيجية، بالإضافة إلى النفط العربي وكتاب ألف ليلة وليلة وحملة نابليون على مصر»[٤].

داخل ميادين النشاط الاستشراقي، ثمة من انتظم ضمن مجموعات عمل حكومية، أو غير حكومية، ومنهم من أخذ يتعامل مع الشؤون الثقافية والاجتماعية بحكم مهمته أو مهنته، فوجد نفسه يعمل في الاستشراق، فضلاً عن وجود شخصيات تقصّدت، بإرادة مسبقة، أن تجعل من العرب والإسلام والشرق

عموماً مادة لنشاطاتها العلمية.

**** مراحل الاستشراق وسماته ونتائجه:**

تقترب البدايات الاستشراقية التمهيدية من أن تكون محاولات وأعمالاً فردية، يمتزج فيها العلم بإنتاج الصور والأساطير والخرافات. أما بدء وجود الاستشراق الرسمي فيؤرَّخ له اعتباراً من «صدور قرار مجمَّع فيينا الكنسي (عام ١٣١٢م) بتأسيس عدد من كراسي الأستاذية في اللغات العربية واليونانية والعبرية والسريانية في جامعات باريس وأكسفورد وبولونيا ..إلخ»[٥]. ومع تزايد الاهتمام بالعلوم الإنسانية في المؤسسات الأكاديمية الأوروبية، أخذ هذا التزايد يعكس ذاته على مجالات الاستشراق الذي بدأ - لاحقاً - ينتشر بصورة جدية، بعد فترة ما يسمى «عهد الإصلاح الديني» في أوروبا خلال القرن السادس عشر.

سجِّلت الموجة الأولى من الانتشار الجدّي للاستشراق، تشكيل جمعيات استشراقية (باتافيا ١٧٨١ - الجمعية الملكية الآسيوية بلندن ١٨٤٣ - الجمعية الآسيوية بباريس ١٨٢٢ - الجمعية الأميركية الشرقية ١٨٤٢..). وفي المرحلة الثانية، ظهرت مؤتمرات المستشرقين التي انعقد أولها في باريس عام ١٨٧٣ [وتجاوز عددها حتى الآن ٣٠ مؤتمراً]. غير أن الازدهار الحقيقي للدارسات الشرقية في القطاعين الرئيسين اللذين هما العالم العربي والشرق الأقصى، يعود تاريخه بالدرجة الأولى إلى عصر التمركز الاستعماري، وبشكل خاص إلى السيطرة الأوروبية على «القارات المنسية» في أواسط القرن التاسع عشر، ثم في ثلثه الأخير[٦].

اتسمت العملية الاستشراقية الأوروبية بوجود نزعات متباينة في البحث.. فمن الجمع والترجمة والتصنيف، إلى التحليل والإستنتاج، نلمس حضوراً للنظرات اللاهوتية والإيديولوجية السياسية والتفوقية (=العنصرية)، جنباً إلى جنب مع المساعي الرامية إلى التحصيل العلمي الخالص. وإذا كان الإستشراق القديم لم يستطع التحرر من الذاتية، وشهد ظهور تقديرات سلبية بشأن العروبة والاسلام، فإن أحد بواعث هذه المسألة كذلك يبدو إفرازاً للمواجهات بين الغربيين وبين

العرب والمسلمين، التي تركت بدورها بصماتها الواضحة حتى على مناهج المستشرقين وعلى قراءاتهم للتاريخ وللأوضاع القائمة.

ضمن غالبية الأعمال الإستشراقية الأوروبية، نلاحظ تركيزاً على «انحطاط الشرق»، بصورة مباشرة، وأحياناً بشكل تضميني حين ينظر المستشرقون إلى الماضي كعصور ذهبية مزدهرة في تاريخ العرب والإسلام. كما نلاحظ تشديداً على الظاهرة الدينية وعلى عزلها عن التطور الإجتماعي، وربطها بعقلية الشرقي وذهنيته الخاصة.. وبصرف النظر عن وجود حالات مغايرة، يظل مقبولاً القول «إن مناهج المستشرقين الغربيين القائمة على تصور التاريخ الإسلامي بطريقة تختلف - تأويلاً ونهجاً - عن الصورة المتوارثة بين المسلمين، ليست لها علاقة بصراع المسيحية [الأوروبية] والاسلام، بل [يمكن] رؤيتها في سياق مختلف تماماً يدخل ضمن عملية عَلْمَنَة العلم الأوروبي وإخراج الروح المسيحية منه»(٧). وعليه، يمكن ملاحظة ان منهج المستشرقين في دراسة الاسلام، هو منهج الأوروبيين في دراسة التاريخ، مع بعض الاضافات التي اقتضتها طبيعة الدراسات الإسلامية. حيث طبَّق المستشرقون في القرن التاسع عشر - خاصة - منهج النقد التاريخي على أغلب هذه الدراسات، رغم ان التقاليد الكنسية آنذاك كانت تحول دون تقدم النقد(٨).

كانت النظرة الإستشراقية الغربية تشكِّل للعرب والإسلام صوراً يجري تداولها وتعميمها، وغالباً ما توجَّه ضدهم. وعلى سبيل المثال، أراد أتباع المدرسة الإستشراقية الانكلوسكسونية «حشر العرب أمام أحد اختيارين لا ثالث لهما: إما أن تظلوا أبناء لهذا الإسلام، وحينئذٍ لن يكون ثمة تطور، وإما أن تتطوروا ولن يكون ثمة إسلام»(٩). ومثل هذا الحكم ينطلق، كما نرى، من قناعة تقول إن الاسلام والتطور موجودان على طرفي نقيض. في حين سعى الإستشراق الفرنسي إلى التحرر نسبياً من هذا الأمر، فتبلورت خطوطه العريضة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع المنهجية التي رسّخها انطوان سلفستر دو ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨) القائمة على رفض الاستنتجات المتسرِّعة، والشك بها(١٠).

بخصوص أدوات الدراسة الإستشراقية الأوروبية، كان الحصول على

عشرات الآلاف من المخطوطات، وتجميع الكم الهائل من المواد والوثائق الخاصة بالشرق في «أراشيف» الإدارات الحكومية والأجهزة الاستعمارية، والمؤسسات الدينية والاقتصادية ..إلخ، كل ذلك، قد أتاح إمكانية واسعة لنشاط العمل الاستشراقي. ونظراً لتنوُّع هذه المواد، فإن «القاعدة العامة التي سيطرت على نمو الاستشراق، كدراسة أكاديمية، هي اتساع مجاله باستمرار، وليست قدرته على الاختيار والانتقاء كما هو الحال بالنسبة لفروع المعرفة الأخرى التي تميل ـ بمرور الزمن ـ إلى التخصص الدقيق»(١١).

النظرة على طبيعة العملية الاستشراقية (دوافعها، مناهجها، أهدافها..) تبيِّن تخطِّي الاستشراق حدود تحصيل «المعرفة الخالصة»، بإفضائه إلى نتائج عامة متعددة، منها ما يتعلق بالمنطقة العربية (تراثها ـ واقعها) ومنها ما يتعلق بوجه الاستفادة الأوروبية من البحث الاستشراقي.. ففي مقابل العديد من الجوانب الإيجابية المتمثلة بحفظ الكثير من النتاجات الثقافية العربية والإسلامية ووضع تصانيف دقيقة وأسس منهجية لدراسة حضارة العرب والإسلام، وتمكين بعض طالبي العلم العرب والمسلمين من التعمق في دراسة تراثهم ـ ومن ثم تأثرهم بالطرق العلمية المتبعة في بحث هذا التراث ـ إلى ذلك، قدَّم الاستشراق الأوروبي فائدة كبرى للغرب، تجلت في جعل تخطيطه للشؤون الخاصة بالمنطقة المدروسة يقوم على دعائم متينة يدخل في مادتها إدراك الغرب للتاريخ العربي والإسلامي وأوضاع السكان والشعوب ولكيفية التعامل معهم في حالتي العلاقات السلمية والصدام.

مهَّدت أعمال المستشرقين الطريق لساسة أوروبا وقادتها العسكريين للقيام بحملات استعمارية واسعة النطاق في المنطقة العربية، وعمل كثيرون منهم في خدمة حكوماتهم الاستعمارية في المنطقة. فمثلاً، كان المستشرق البريطاني إدوارد هنري بالمر (١٨٤٠ـ١٨٨٢) معادياً لحركات التحرر في العالم الإسلامي بعامة والعربي منه بخاصة، وقد أوفدته الحكومة البريطانية خلال أحداث ثورة عرابي بمهمة رسمية إلى مصر، ومنها سافر إلى سيناء يحمل مبالغ مالية ضخمة إلى بعض القبائل فيها لرشوتها (ولقي حتفه خلال هذه المهمة). ومن الرَّحالة

الأوروبيين إلى أرض العرب، كذلك، الرحالة الهولندي كريستيان سنوك هورغرونج (١٨٥٧ ـ ١٩٥٦) الذي سخَّر أبحاثه في خدمة الاستعمار الهولندي في العالم الإسلامي، وخاصة في جزر الهند الشرقية[١٢].

يؤكد المفكر الفرنسي الكبير روجيه (رجا) غارودي، الدور المشبوه الذي لعبه الاستشراق في خدمة السياسة الاستعمارية، ويسوق مثالين على هذا الدور، أولهما يتعلق بالمستشرق سيلفستر دوساسي (الذي كان أول أستاذ للغة العربية في كلية اللغات الشرقية بباريس، ومديرها فيما بعد، ثم الأستاذ في الكوليج دي فرانس). إذ اضطلع هذا المستشرق ـ بالإضافة إلى منصبه العلمي ـ بمهمة موازية لهذا المنصب في وزارة الخارجية الفرنسية، حيث كان مستشاراً للشؤون السياسية الشرقية في الحكومة، وهو الذي حرَّر البيانات والنشرات لجيش نابليون، ناهيك بصياغته للنداء الموجَّه إلى الجيش الفرنسي باجتياح الجزائر (عام ١٨٣٠). أما المثال الثاني فيتعلق بالمستشرق ماكس ميلر (١٨٢٣ـ١٩٠٠) الذي كان الآمر الناهي في جامعة أوكسفورد لكونه أستاذ اللغة السنسكريتية والديانات الشرقية، والذي قام بإلقاء المحاضرات في كامبردج لتخريج «الكوادر» الإدارية الاستعمارية للهند عام ١٨٨٢[١٣].

برز دور المستشرقين في خدمة الاستعمار الغربي، بجلاء، منذ بدايات المرحلة الإمبريالية ـ أواخر القرن الماضي ـ وازداد هذا الدور مع قيام الدول الغربية بالتوسع شرقاً، وضمناً في المنطقة العربية. إذ كانت الامبريالية آنذاك بحاجة ماسة إلى دراية المستشرقين باللغات الشرقية وسواها من فروع الاستشراق. ومع أن بعض المستشرقين اعتصموا ببرجهم العاجي، فتحاشوا الزجَّ بأنفسهم في سياسة بلادهم، غير أن المشاعر (الوطنية) كان لها القدح المعلىّ، لذا فإن معظم المستشرقين سلكوا الاتجاه (الطبيعي)، فوضعوا خبرتهم من وقت لآخر تحت تصّرف وطنهم. وقدّم المستشرقون المشورة لحكوماتهم، سواء في إحباط خطط منافسيها من الأوروبيين، أوفي إخضاع الشعوب المسلمة وبسط سيطرتها عليها. وعلى سبيل المثال، اعتباراً من العام ١٩٠٨ (عام إنشاء جامعة القاهرة) وضع معظم المستشرقين الذين درَّسوا في الجامعة المصريةُ خبرتهم من وقت لآخر

في خدمة مصالح بلادهم في صدامها مع المسلمين والسيطرة على أوطانهم، ومن هؤلاء المستشرقين نذكر: الفرنسيَيْن فييت وماسينيون، والإيطاليَّيْن نللينو وسانتلانا والألماني شاده والبريطاني إربري والإسباني هرخورنيه.. كان هؤلاء وطنيين ـ حسب وصف أحد الباحثين الغربيين ـ في وقت لم يكن من السهل فيه التفرقة بين الوطنية والامبريالية[١٤].

لم تنحصر الفائدة التي قدَّمها الاستشراق ضمن النطاق الاستعماري الغربي المباشر، وإنما شملت هذه الفائدة نطاقاً فرعياً يخص التوجهات اليهودية ـ الصهيونية. وبدت الخدمات التي أسديت إلى هذه التوجهات أقرب إلى الواقع المتعيِّن، ولو بحدود نماذج معيّنة من السلوك الأوروبي في المجال الاستشراقي.

**** خدمات مبكرة لصالح الصهيونية الدينية:**

على صعيد الجدوى التلقائية التي خدمت التوجهات اليهودية ـ الصهيونية جرّاء الاهتمام الأوروبي بالدراسات اليهودية، نلاحظ أن حركة الإصلاح الديني البروتستاني، إبّان القرن السادس عشر، انطوت على إتاحة الفرصة لنهوض اليهودية «القومية»، عبر التغيرات اللاهوتية التي جاءت بها، وأبرزها :

أ ـ الترويج لفكرة أن اليهود أمة مفضَّلة، والتأكيد على ضرورة عودتهم إلى أرض فلسطين.

ب ـ إعطاء وزن كبير للغة العبرية، باعتبارها «اللسان المقدس» واللغة التي أوحى الله بها لشعبه .

جـ ـ ازدهار دراسة «الكابالاه» وما يرتبط بهذا من ظهور مناخ روحي وديني وثقافي يتسع للتغيرات الحرفية وللقراءات التأويلية للكتاب المقدس[١٥].

أوجدت هذه المسائل وأمثالها، أرضاً مناسبة لنمو الصهيونية الدينية، وساعد العامل الديني، ما شهده «عصر التنوير» بعد ذلك، من محاولات «عقلانية الطابع» تستهدف نقل فكرة «العودة اليهودية» إلى فلسطين إلى حيِّز التفسيرات العلمية. وفي هذه الأثناء، كان «أدب الرحلات الأوروبية»[١٦]يتحدث عن فلسطين،

ليس من زاوية ارتباطها بالتوراة وحسب، وإنما أيضاً كونها رقعة جغرافية ينبغي التعرف عليها وإبراز معالمها. «وأخذت المعالم الجغرافية والعادات المحلية للسكان تحظى باهتمام الرحّالة، أكثر من التقاليد الدينية المحلية التي كانت تستهوي الحجاج الأوائل. وراح أدب الرحلات يزداد انتشاراً، دون أن يرتفع كثيره عن أهواء العصر. حيث بقيت بعض القوالب التي تطورت في هذا الأدب الجديد راسخة في الفكر الغربي لفترات طويلة. وهي صورة (التركي الرهيب) أو (الكافر الفظ)، وكان (الكفرة المتوحشون بحروبهم المتواصلة وتدميرهم) هم الذين جعلوا فلسطين (أرضاً قاحلة شبيهة بالصحراء تخلى الله عنها). وكان الدمار الذي أصاب فلسطين ـ التي كانت ذات يوم حديقة البشر ـ يُعزى للإسلام (...) ..إلخ»[١٧].

حين يتم النظر إلى الاعتبارات الدينية والمفاهيم الاستشراقية المتعدّدة في ضوء ارتباطها بالمنطلقات السياسية والعملية للتغلغل الاستعماري في المنطقة العربية، يصبح بالإمكان الاستنتاج أن ازدهار الحياة الدينية والثقافية في الميدان اليهودي ـ العبري، وازدهار النشاط الاستشراقي المتصل بها، يؤلفان معاً إحدى المقدمات الأولى في استفادة المشروع الصهيوني من الاستشراق الأوروبي. ومع ذلك، إن ما أنجزه هذا الاستشراق حتى أواسط القرن الثامن عشر، يظل محدود الخطورة، إذا ما قورن بالإسهامات الاستشراقية الغربية في بناء ذلك المشروع خلال القرن التاسع عشر. فإذا كان الاستشراق في أوروبا بمجملها قد شكّل معيناً ثقافياً للفكرة الصهيونية في صياغة توجهها نحو العرب والإسلام، فإن الاستشراق الغربي تخصيصاً قد اتسع دوره ليصل إلى تقديم الخدمات العملية المباشرة للصهيونية وإضافة الكثير مما يُعدُّ ركناً رئيساً بالنسبة لمشروعها الاستعماري في فلسطين.

أمثلة تطبيقية .. وعلامات استفهام ؟؟

بين المشاريع الغربية المُدْرَجة في سياق التوجُّه الاستعماري نحو المنطقة العربية، والتي تضمنت قدراً من الأنشطة الاستشراقية، ظهر مشروع انكتيل

ديبرون (١٧٣١ـ١٨٠٥) الرامي إلى إيجاد مرتكز يهودي في المنطقة. إذ قام ديبرون بكثير من الرحلات ليبرهن على وجود «شعب الله المختار» في ماضي هذه البلاد وحاضرها عن طريق تتبُّع أصول اليهودية[١٨].. ولئن بقي هذا المشروع في القطاع النظري للاستشراق الاستعماري، فإن خطورته تكمن في تعزيز فكرة ربط اليهود بالمنطقة العربية وبفلسطين تحديداً. وجاءت حملة نابليون (١٧٩٨) وخطة «احتواء مصر كمقدمة لاحتواء المشرق العربي»، لتزيد خطورة أكبر في هذا المنحنى، بما تضمَّنته من تشديد على الادعاء بأن اليهود هم «ورثة فلسطين الشرعيون» وعلى «إعادة إنشاء مملكة القدس القديمة» ـ إلى جانب المعلومات الغنية عن البلاد وعن علاقاتها التاريخية القائمة آنذاك، الواردة في «كتاب وصف مصر الشهير الذي يقع في ثلاثة وعشرين جزءاً ضخمًا» [١٩].

وتتوالى الوقائع الاستشراقية، ذات المضامين التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالأراضي المقدسة، فتستقبل ملفات الدوائر الاستعمارية سيلاً من المعلومات والنتائج المتعلقة بواقع البلاد وطبيعتها ومواطنيها وتاريخها. فتشكلت في العام ١٨٠١ في لندن «جمعية فلسطين» وعنيت بهذه الأمور، ونشرت كتاباً مترجماً يصف الأراضي المحيطة ببحيرة طبرية ونهر الأردن. وتشكلت في العام ١٨٣٠ «الجمعية الجغرافية الملكية» وورثت جميع ما لدى«جمعية فلسطين» من ملفات وكتب وأموال. وقدم الى فلسطين عام (١٨٣٨) القس الأميركي ادوار روبنسون (أستاذ أدب التوراة في كلية الاتحاد الدينية بنيويورك)، وبعد إقامته في البلاد مدة ثلاث سنوات، نشر لدى عودته كتاباً بعنوان: «أبحاث توراتية في فلسطين» فمنحته «الجمعية الجغرافية الملكية» الميدالية الملكية الذهبية مكافأة على هذا المجهود. وعاد روبنسون إلى فلسطين بعد عشر سنوات، فألف كتاباً آخر بعنوان «أبحاث توراتية جديدة في فلسطين» [٢٠].

من الناحية الجغرافية والطبوغرافية، قام بعض الضباط الغربيين بإجراء عمليات مسح ودراسة للمناطق الفلسطينية / كُلاً وأجزاء. ففي العام (١٨٤١) أجرى الملازم سيموندس (من سلاح الهندسة في الجيش البريطاني) مسحا للمنطقة الممتدة من يافا إلى القدس، فالبحر الميت. وفي العام ١٨٤٧ قام الملازم

ملنوه (من الاسطول البريطاني) بالسـفـر في قـارب من بحيرة طبرية حـتى البحر الميت ومـسح المنطقة. وقام الملازم لنش (من الأسطول الأميركي) برحلة مماثلة في العام ١٨٤٨ ، تضـمنت أيضـاً قياس عمق البحر الميت بطريقة الارتداد الصوتي. أمـا المـلازم فـان دي فـيلـد (مـن الأسـطـول الهـولـنـدي) فـقـد زار فلسطين (١٨٥١/ ١٨٥٢)، وأتبـعـها بزيارة أخرى بعد عشر سنوات، ورسم خارطة للبلاد كتب عليها ملاحظات مفصلة[٢١].

ـ مـا هي دواعي كل هذا الاهتمام بالأراضي المقـدسة، وخاصة في تلك الفترة بالذات؟!

ـ ما هي العلاقة بين توفير المادة العلمية المهمة عن فلسطين، وبين نشاطات الثـري اليـهـودي موشي منتفيوري الذي موَّل بعض عمليات الاستيطان اليهودي التمهيدية في البلاد؟!.

ـ هل ثمـة رابطة بين تحـركات «الاتحاد الاسرائيلي العالمي ـ الأليانس» وبين ما أنجزه الإستشراق الإستعماري؟!.

ـ إلى أي مـدى كـانت الدوائر والشـخـصـيـات الإسـتـعمارية تعـتمد هذه الإنجـازات في تكوين رؤاها ومـشـاريعـهـا بخـصـوص توجـيـه الاهتمام لمسألة الإسـتـيطان اليهودي / الصهيوني في فلسطين، لاحقاً؟! هذه أربعة من التساؤلات الكثيرة التي يمكن أن تثـار جدياً، والتي نعتقد أن أي إجابة عليها مطالبة بالتنقيب عن تفـصـيـلات تلك المرحلة، كي تغـتني الإسـتنتاجات المعروفة بالأحكام الثابتة والوثائق والمعلومات الدامغة.

**** «صـنـدوق إسـتكشـاف فلسطين» / نمـوذج غـربي للاسـتشراق التطبيقي!**

بوصول النشاط الإستشراقي الاستعماري إلى مرحلة متقدمة وخطيرة في آن مـعـاً، إبّان الثلث الأخير للقـرن التـاسـع عشر، ظهـر في بريطانيـا نمـوذج جـديد لـلإسـتـشراق، اتخـذ لنفـسـه اسم «الابـستكشـاف» وأدى دوره من خـلال هيئة متخصصة دعيت «صندوق استكشاف فلسطين».

* أولاً ، المهمة والأداء :

في الثامن من أيار (مايو) ١٨٦٥ ، نشرت صـحيفة «التايمز» اللندنية إعلاناً يدعـو المهـتمين إلى حضور اجتماع خاص لتشكيل جمعية تُعنى بشؤون فلسطين وتقوم بتوظيف أشخاص أكفـاء للقيـام بالمهـام التاليـة:

أ - الحفريات الأثريـة.

ب - دراسـة عـادات وتقـاليـد السكان ولغـتـهم وطقـوسهم الدينية بأدق تفاصيلها.

ج - دراسـة طبـوغـرافـيـة الأرض (الطرق القديمة ومدى مطابقتها للطرق الحديثـة) نظراً لانها لم تُدرس من قـبل بالقـدر الذي تسـتـحـقه من الإهتمام ونظراً لما لها من أهمية بالغة في دراسة التاريخ.

د - الجيولوجيا .

هـ - العلوم الطبيعية.. وقال الاعلان ان الأمير ألبرت (قرين الملكة فيكتوريا) وافق على أن يكون راعـيـاً للجـمـعية، وساهم في رأس مال الصندوق. وعـدَّد الاعـلان الأشـخـاص الـذيـن وافـقـوا على الانضمام إلى لجنة الصندوق، وكـانوا جميعاً من كبار رجال الدين، أو أعضاء البرلمان، أو الدوقـات واللوردات، ومن بينهم ايرل شـافتسبري (آشيلي) الذي كان من أبرز قـادة الحـزب الديني.. بعـد ذلك تشكلت جمعـيـة «صندوق استكشاف فلسطين» من ٤٥ عـضوا في البداية، برئاسة رئيس أساقفة كنتربري، وكـان رئيس أسـاقـفـة يورك نائبـاً للرئيس، ووافقت الملكة فكتـوريا على أن تكون هي راعـيـة الجـمـعـيـة، وسـاهمت جـامـعتا أوكـسـفورد وكمبردج في تمويل الجمعية، وكذلك «الجمعية البريطانية» و«لجنة تحـسين سـوريـة» والمحـفل الماسـوني الأكبر، وعدد كبير من الأفراد[٢٢] . وباشر «الصندوق» مـهماته، فـاسـتـخدم في عمليات الإسـتكشـاف فـرق عـمل تابعـة لسـلاح الهندسـة الملكي البريطاني، واستغرقت هذه العمليات زهاء خمسين سنة متواصلة.

لا يتسع المجال، هنا، لتغطية «نتائج أعمال الصندوق»[٢٣] ، ومن المفيد استعراض بعض «الشهادات» التي أدلى بها ممن عملوا فيه، والتي تنطوي على نظرات إستشراقية ـ إستعمارية، لنبيّن أي روح كانت تغذّي نشاطات هؤلاء، فمثلاً، في العام ١٨٧٥ قام الكابتن تشارلز وارين (زعيم المرحلة الثانية من أعمال الصندوق ١٨٦٧ ـ ١٨٧٠) بنشر كتاب تحت عنوان «أرض الموعد» نادى فيه بضرورة تطوير فلسطين على يد شركة الهند الشرقية عن طريق إدخال اليهود إلى البلاد لاحتلالها وحُكْمها[٢٤]. وفي هذا الكتاب لم يكن مهمًا بالنسبة لوارين ماذا يحدث لعرب فلسطين؟! الذين يعتبرهم متحدرين من الكنعانيين والاسرائيليين والاغريق والرومان والعرب والصليبيين[٢٥]، بل كان ما يعنيه هو «انتاجية فلسطين في المستقبل في ظل الاستعمار اليهودي». أما زميله كلود كوندر (زعيم مرحلتين أخريين من أعمال الصندوق ١٨٧١ ـ ١٨٨٢) فقد كان مقتنعاً بأن «الطاقة والصناعة والمهارة التي تميّز اليهود صفات قديمة جداً لهم، في بلد إنغمس سكانه في الكسل المميت»[٢٦] وفي صيف ١٨٩٢ عقدت لجنة «صندوق إستكشاف فلسطين» سلسلة محاضرات أبرزها محاضرتان عن انطباعات اثنين من زعماء الصندوق، حول عمليات الاستكشاف خلال السنوات الممتدة من ١٨٦٥ ـ ١٨٩٢. وقد جاء في المحاضرة الأولى التي ألقاها وولتر بيسانت (الأمين الفخري للصندوق، وقبل ذلك الأمين الفعلي له مدة ٢٥ عاماً) قوله: «كنا نقوم بثورة كاملة في فهم ودراسة التوراة. كنا نحيي العظام وهي رميم. كنا نستعيد مجد فلسطين في عهد هيرودوس. كنا نستعيد بلاد داوود. كنا نردُّ إلى الخارطة أسماء المدن التي دمرها القائد العظيم يهوشع. لقد أعدنا للقدس مجدها وفخامتها. لقد أعدنا البلاد [=فلسطين] إلى العالم بالخارطة وبالأسماء والأماكن المذكورة في التوراة، واسمحوا لي أن أفاخر بذلك إذا علمتم أن شخصاً واحداً [يقصد كوندر] قد استعاد من الأسماء القديمة أكثر مما فعله جميع الباحثين والرحالة حتى الآن».. وفي المحاضرة الثانية، تحدث كلود كوندر عن دوره في أعمال «الصندوق»، فأشار إلى الهجرة اليهودية التي شهدتها البلاد وخاصة مدينة القدس، وقال: «إن عدد اليهود في مدينة القدس عام ١٨٣٧ لم يكن يتجاوز بضع مئات، أما الآن [١٨٩٢]

فـقـد بلغ عددهم أربعين ألفاً، وأصبحوا يسيطرون على التجارة في المدينة، ولم يعد اليـهـود أقليـة مـضطهـدة وجـبانة، وإنما يبدون سادة المدينة». وأضاف كوندر «أسـتطيع القـول دون تبـجح انه كان لي ولآخرين غيري دور ما في هذه الحركة». وعن المسـتـقـبل الذي يتـصـوره لفلسطين بيَّن كوندر «ان الذي نتوقع أن نراه في فلسطين، إذا كـان مـسـتقبلها سلمياً، هو زيادة تدريجية في عدد السكان المزارعين [يقصد المستوطنين اليهود] وانتشار المستعمرات المزدهرة. أما الفلاحون المسلمون الذين أخـذ تطرفـهم يخبو تدريجياً، فإنهم بتعرضـهم لهذا النفوذ سيزدادون ذكاءً ونشاطاً (...) ولكنهم لن يعودوا سادة البلاد، وأي محاولة عنيفة للتدخل في تطور بلد يسـتطيع إعـالة شـعب كـبير مـزدهر تطوراً سلمياً، سيؤدي حتمًا إلى حدوث مشكلة فلسطينية هائلة ينبغي حلها في كركميش ومجدّو»(٢٧).

إضـافـة إلى مـا جـاء من اعتراف صريح حول إسهام «صندوق استكشاف فلسطين» في ايجاد مـرتكزات مـادية للمشروع الصـهـيوني، توضح روح ونبرات هاتين الشهادتين، كما لو أن بيسانت وكوندر، يتحدثان بلسان شخصية صهيونية مـعـاصرة. الأمـر الذي يشير إلى حـالة من التـوحّد في الرؤية مع الصـهـيونية في مـرحلتـهـا الجنينيـة آنذاك.. فمن نفي الهوية القومية الواحدة لعرب فلسطين، إلى الثناء على «القدرات اليهودية»، إلى مقولة «الصفة اليهودية للبلاد»، ثم إلى «الرسالة التـمـدينيـة والتطويرية للاستعمار اليهودي وانعكاسها على الفلاحين العرب»، هي إشـارات قليلة، لكنهـا توحي بالكثير من النزعات الصهيونية التي كانت تعتمل في نفـوس العـاملين ضـمن «الصندوق»، ولا تختلف بشيء عما دأبت الصهيونية على ترويجه.. وتظل نقطة أخيرة، تفـوح منهـا رائحة القتل والإبادة التي تنتظر الشعب الـفـلـسـطيني، في ظل الصراع على الأرض، هي الإشـارة إلى ضرورة «حل المشكلة الفلسطينيـة» التي ستنشأ، على طريقة الحروب التي حُسمت في التاريخ الغابر، أو لِنَقُـل في الروايـة التوراتية، في منطقة كركميش ومجدّو(٢٨). وطبقاً لهذه الرواية، في الأولى (عـاصـمـة الحـثـيين الشرقية غربي نهر الفرات ـ موقع جرابلس حالياً) أسـقط سرجون عام ٧١٧ق.م الامبراطورية الحـثية (اشعيا:٩) وهزم نبـوخذنصر عام ٦٠٥ق.م نخـو ملك مصر في مـوقـعـة حاسمة (الأخبار الثاني ٣٥: ٢). وفي

الثانية / مجدّو (الواقعة على مسافة ٣٢كم جنوب شرق حيفا وموقعها تل المتسلّم الآن) فعل يشوع بن نون بأهلها ما فعل (يشوع ١٢ : ٢١ و١٧ : ١١) وانتصر فيها باراق ودبوره على الكنعانيين الذين كانوا تحت قيادة سيسرا (قضاة ٤ : ٦ ـ ١٧).

إن مجرّد التذكير بكركميش ومجدّو بالنسبة لقارىء «الكتاب المقدس»، ينبىء عن فهم حرفي للرواية ، ومحاولة إسقاطية على العصر الحديث. ومن المقدّر أن يكون الصهيونيون، فيما بعد، قد استلهموا من هذه الفكرة ما يعزز طبيعة كيانهم الإحلالي في فلسطين ، وتقرير كيفية التعامل العُنْفي مع سكان البلاد الأصليين... ومن المحرّضات الذهنية، إلى الوقائع المادية، ماذا عن الخدمات التي أسداها «صندوق استكشاف فلسطين» بطريقة أو بأخرى إلى مخطط إقامة «دولة يهودية في فلسطين»؟!.

*** ثانياً ، فضل «الصندوق» على المشروع الصهيوني:**

كانت مهمة «صندوق استكشاف فلسطين» استعمارية بالأساس، تمتزج فيها الاعتبارات السياسية والعلمية والدينية التي يتعذر اجتزاؤها من التوجه الإستراتيجي البريطاني العام نحو المنطقة العربية، وخاصة بعد تعاظم قوة محمد علي (والي مصر) منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، حيث شكل المخطط التوحيدي بين مصر وبلاد الشام تهديداً خطيراً لمصالح بريطانيا في المنطقة. وفي صلب هذا التوجه، كانت المحاولات البريطانية الرامية إلى تنمية الاستيطان اليهودي في فلسطين تتخذ أشكالاً متعددة، تجسيداً لواقع ان المشروع الصهيوني هو شأن استعماري بريطاني ملحّ يتكامل وينسجم مع تطلعات الأوساط الصهيونية الدينية.

بين المؤسسات والمنظمات البريطانية التي اضطلعت بتأدية خدمات كبرى للصهيونية الدينية وللهجرة اليهودية إلى فلسطين، يبرز «صندوق استكشاف فلسطين» ليعدَّ في طليعة هذه المؤسسات العاملة في مجال تشجيع اليهود على الاستيطان في البلاد وجعلها محط أنظارهم وتزويدهم بالمشورة والتسهيلات

والدعم ومختلف صنوف المحفِّزات الأخرى. وبهذا وغيره يرتبط أداء «الصندوق» في المخطط الاستعماري البريطاني مع توظيف هذا الاداء في القناة الصهيونية التي أولتها بريطانيا اهتماماً كبيراً، وتُفصح وجوه الارتباط عن نفسها بعدة مظاهر، منها ان «اجتماعات لجنة الصندوق غالباً ما كانت تشير إلى فكرة (عودة اليهود) إلى فلسطين»(٢٩)، ومنها كذلك جعل«الهوية اليهودية»لفلسطين مسألةمركزية ضمن أعمال «الصندوق»، انطلاقاً من تطبيق الرواية التوراتية على الجغرافيا الفلسطينية، وهو أمر ترافق مع إبراز حالة البلاد ومناسبتها للاستيطان اليهودي. فأسهم كل ذلك في تشجيع دعاة الصهيونية على المضي في مشروعاتهم وفي إعطاء صورة موسعة عن فلسطين توضع بتصرف هؤلاء الدعاة، وغدا واضحاً أنه «لولا المعلومات والوقائع والدراسات التي توفرت تحت إشراف الصندوق، لكانت الأرض المقدسة قد بقيت بمثابة أرض مجهولة بالنسبة إلى الكثيرين ممن جرى ايقاعهم في (حب صهيون) في وقت لاحق»(٣٠).

جاء في محاضرة كلود كوندر (أحد نشطاء عمليات الاستكشاف) ألقاها عام ١٨٩٢، أنه «بدأ صندوق الاستكشافات الفلسطينية عمله، وهدفه الوحيد إلقاء ضوء أجَدّ وأدق على التوراة. ومع ذلك أصبح أداة فعالة ورئيسة لمساعدة [اليهود] الذين سيكونون سكان البلاد في المستقبل في الحصول على الحقائق الثابتة عن طاقات وإمكانيات البلاد. وهكذا قدَّم خدمة جلىّ بالعمل السلمي المخلص لتحقيق الازدهار (...) وإزالة [ما أسماه] الفقر في البلاد»(٣١)، قاصداً بهذا تسويغ الاستيطان اليهودي وتسويق الأضاليل عبر التركيز على «الدور الحضاري» للمستوطنين في فلسطين.. ونسوق عبارات أكثر صراحة، وردت على لسان الصهيوني نورمان بنتويش (الذي شغل منصب النائب العام لدى حكومة الانتداب ١٩٢٠ ـ ١٩٣١)، تبيِّن ان انضواءالمشروع الصهيوني تحت راية الاستعمار البريطاني، كان حاضراً في لب المساعي والنشاطات الاستعمارية البريطانية، حيث يقول بنتويش «كانت المشاريع الصهيونية الرئيسة تتأسس على شكل شركات بريطانية. فتشكلت شركة سكة حديد وادي الفرات لتصل بين حيفا وبغداد، ولكنها فشلت. ثم تشكلت شركة سكة حديد حيفا ـ دمشق، وفشلت هي

الأخرى. وفي عام ١٨٦٥ تأسس صندوق الاستكشافات الفلسطينية، وقام ضباط سلاح الهندسة في الجيش البريطاني بحفريات استكشافية في القدس، ورسم خارطة للبلاد. وهذا النشاط المزدوج كان مثالاً لتكامل المصالح التوراتية والسياسية»(٣٢).

الصهيونيون ، من جانبهم ، كانوا يدركون حجم الدور الذي اضطلع بتأديته «صندوق استكشاف فلسطين»في مساعدة الصهيونية ودعاتها على المضي في تأسيس مشروعهم الاستيطاني، وخاصة بالنسبة للدعاة المنتمين إلى جماعة «أحباء صهيون» في بريطانيا. ومن الاشارات الكثيرة حول ذلك، ما أورده المؤرخ الصهيوني ناحوم سوكولوف في كتابه «تاريخ الصهيونية». حيث عقد سوكولوف في هذا الكتاب فصلاً خاصاً حول استعمار فلسطين، ولم يشأ إلاّ الاعتراف بالخدمات التي أسداها الصندوق والعاملون فيه لكل من حركة الاستعمار والتوسع الصهيوني بشكل عام، ولمنظمة «أحباء صهيون» في بريطانيا بصورة خاصة. وكتب يقول «لقد جرى بالطبع طرح أسئلة حول أوضاع تربة فلسطين ومجالات التوسع، كما طرحت أسئلة بصورة متكررة عما إذا كان اليهود قادرين على العمل الريادي الصعب في حقل الزراعة، وأجابت عن هذه الأسئلة سلسلة من الكراريس والمقالات بأقلام ثقاة أمثال الكولونيل كلود كوندر والجنرال تشارلز وارين وغيرهما. وبيَّن هؤلاء أن فلسطين يمكنها إعالة أمة كاليهود (...) إذ جعلوا لسنوات عديدة الاكتشاف العلمي لفلسطين بمثابة هدفهم الأوحد، ولا يسع المرء إلاّ الاعتراف بحكمهم الجازم في الموضوع»(٣٣). وفي وقت لاحق، أكدت الكاتبة الشهيرة بربارة توخمان في بحثها حول اللقاء بين «الكتاب المقدس والسيف» الأهمية التي اتصفت بها نشاطات «الصندوق» مشيرة إلى أنه قبل البدء في نشر أعماله «كان هناك قلة من الرجال العمليين على اعتقاد بأن تلك الأرض يمكن إحياؤها، والمساهمة الكبرى التي أداها الصندوق ـ إلى جانب مكتشفاته التاريخية ـ كانت في إظهار أن فلسطين أهلت بعدد أكبر من السكان في الماضي وتمتعت بحضارة أرقى مما سمح لها به الافتراض الشائع. لذلك يمكنها إستعادة أمجادها»(٣٤).

الأمـر لا يقف عند هذا الحـد ، بل يتـسـع حـتى يكاد يشمل قدراً هائلاً من التـفـاصـيل التي ظلت رهن الاستفادة منها في المستقبل، والتي يعتبر مثالاً بسيطاً منهـا «استفادة الجيش الاسرائيلي ـ عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ـ من الطرق القـديمة الـتي اندثرت عـلى مـر الأيام»[٣٥] ، والتي كـان الصندوق قـد اكـتشفها خلال سنوات نشاطه.

واليـوم ، مـا يزال «الصندوق» قائمًا في مقره القديم (لندن)، مواصلاً مهمته الصهيونية على نطاق محدود، وفي مجلته نصف السنوية التي ظلت تصدر بالإسم نفسه Quarterly statement التـعريف التالي «صندوق استكشاف فلسطين: جمعية لدراسـة الآثار والطبـوغـرافيا والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والعادات والتقاليد في البـلاد المقـدسة دراسة دقيقة ومنظمة لتوضيح التوراة. راعية الصندوق: الملكة إليـزابيث الثـانيـة. الرئيس: رئيس أساقفة كنتربري. نائب الرئيس: رئيس أساقفة يـــور ك»[٣٦].. أليس ثمـة مـغـزى لتوارث الرعاية والرئاسة ذاتهما منذ تأسيس الصندوق حتى الوقت الراهن!؟

.. بكلمات.. إن الهوية الحقيقية لــ «صندوق استكشاف فلسطين» هي هوية «هيئة صهيونية» في طويتها، علمية ودينية في ثوبها، استعمارية في مهتمها العامة. مما يعني أنه لا قـيـمة لأي عمل استشراقي من هذا القبيل، في المنظور الغربي، ما لم يكن يلبي المصالح الاستعمارية، مع الأخذ بعين الاعتبار إتاحة الفرصة ضمنها لإيجاد عائدية صهيونية خاصة.

**** الدولة اليهودية في نماذج استشراقية أخرى:**

عـلى مـسـتـويـات محدودة، وفي المنحى ذاته الذي عـمل وفـقـه «صندوق استكشاف فلسطين»، وُجدت حالات انطلق فيها أشخاص وجماعات وهم يحملون قناعـات مماثلة، سـعـيـاً وراء خدمة المشروع الصهيوني، وكان من هؤلاء لورنس أوليفانت ١٨٢٩ ـ ١٨٨٨ (عضو البرلمان البريطاني ووزير الخارجية، والصحفي) الذي قـام بجـولات اسـتكشـافـيـة في لبنان وسـورية والأردن وفلسطين، وذكـر نتـائجـهـا في كتابة الصادر عـام ١٨٨٠ بعنـوان «أرض جلعـاد»[٣٧] . وقـد دعا

أوليفانت إلى استعمار سورية الجنوبية، وإلى إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية لمواجهة منافستها الروسية، وبعد قيامه بزيارات إلى فلسطين، تخللتها عمليات مسح ودراسات حول ظروف الاستيطان والاستعمار الزراعي، اقترح إقامة مستوطنة يهودية في شرقي الأردن تكون تحت السيادة العثمانية والحماية البريطانية. وتضمن كتابه المذكور موقفاً سلبياً واضحاً إزاء عرب فلسطين، فالبدو الذين وصفهم بأنهم مولعون بالحرب يجب أن يُطردوا، أما العرب الفلاحون فيُستمالون ويوضعون في «أراضٍ خاصة بهم» كالهنود الحمر في أميركا الجنوبية، ويمكن استعمال بعض الفلاحين العرب كيد عاملة رخيصة تحت إشراف يهودي(٣٨).

بنى أوليفانت موقفه هذا على اعتبارات استعمارية وعلى أحكام متسرعة وتزييف مُطْبِق للحقائق. إذ يزعم أوليفانت أن العرب «غير جديرين بأي معاملة إنسانية، فهم يتحملون مسؤلية الخراب والدمار الذي لحق بفلسطين (...) وهم السبب في تدني مستواها وانحطاطه إلى وضعه الحالي» كما قال، محاولاً بذلك إسباغ مشروعية على فكرة طرد العرب «ليعودوا رعاة كما كانوا في الواحات الصحراوية، وهم ليسوا بحاجة إلى أكثر من إبلهم ومواشيهم لتسد أودهم»(٣٩) على حد قوله.

فضلاً عن أوليفانت وغيره من الشخصيات الصهيونية غير اليهودية التي تخللت المفاهيم والنظرات الاستشراقية السلبية مواقفهم وتأييدهم لتوسيع الاستيطان اليهودي في فلسطين، كانت جماعة «نادي المكابيين» التي تأسست في لندن (عام ١٨٩١) معروفة باهتماماتها بصورة منتظمة لإثارة الاهتمام بالثقافة اليهودية. ثم ازداد نشاطها بعد اجتماع هرتزل مع أعضائها (عام ١٨٩٥)، حيث قام هربرت بنتويش ١٨٥٦ ـ ١٩٣٢، وكان زعيم أحباء صهيون في بريطانيا، بتنظيم رحلة ذات طابع استطلاعي إلى فلسطين (عام ١٨٩٧) اشترك فيها ٢١ شخصاً(٤٠)، للوقوف على حالة الأوضاع في البلاد، ودراسة الإمكانيات القائمة والمتاحة أمام العمل الصهيوني. ومن المقدَّر أن تكون هذه الرحلة الاستطلاعية التي جرت عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول. قد أسهمت في تزويد أعضاء

المؤتمر بمزيد من الصور والمعلومات عن المناطق الفلسطينية، التي كان الزعماء الصهاينة ينوون إقامة دولتهم عليها.

ومثال ثالث، في معرض رصد الوجوه الاستشراقية المشابهة، يأتي في نظرة ريتشارد ماينرتز هاجن (الخبير والمستشار الصهيوني في شؤون فلسطين وكبير الضباط في هيئة أركان اللنبي)، إذ يتحدث في أحد مؤلفاته عن أهمية «الدولة اليهودية» في فلسطين بالنسبة لبريطانيا، ويستخدم من قاموس القذف والشتائم ضد العرب المفردات والعبارات التي ما يزال الصهيونيون يستخدمونها حتى يومنا هذا. فنقرأ مثلاً «العرب منحطون وأغبياءوخونة، لا ينتجون إلاّ الأمور الشاذة المتأثرة بصمت ورومنطيقية الصحراء»، إنهم «يرمزون إلى الركود والفجور والحكم المتعفن والفساد والمجتمع الكاذب»، «لن يصل العربي الفلسطيني إلى مستوى الموهبة الطبيعية بأي حال»، و«سيبقى اليهودي دائمًا في القمة وهو ينوي البقاء، إنه يتطلع إلى دولة يهودية ذات سيادة في فلسطين، وإلى وطن قومي حقيقي، إنه مهما وهن صوته ورقّت طباعه، سينجح في النهاية وسيُسمع صوته»(٤١).

تصلح هذه العينات الاستشراقية، وسواها، لأن تكون جزءاً من المخزون المرجعي الغني بالأفكار والرؤى العنصرية الصهيونية حول فلسطين وأهلها وأنه لأمر مفهوم أن يحرص الصهيونيون على تعميم نتاجات كهذه بوضعها في متناول المهتمين والقرّاء عموماً على أوسع نطاق.

.. سواء انتمت النماذج الاستشراقية السابقة إلى مدرسة «صندوق استكشاف فلسطين»، أو إلى الحالات الفردية والجماعية لتيار الصهيونية غير اليهودية، تظل النماذج إياها في عداد الأنماط المتطرفة للاستشراق الغربي المعبِّرة عن الوجه السياسي الاستعماري للنشاطات الاستشراقية. على أن الصهيونية لم تكتف باعتماد هذه الأنماط، وإنما اهتمت بالمثل بما تسميه «الخيط اليهودي» في نسيج الاستشراق الأوروبي، فأبرزته أمام الآخرين كإسهام يهودي كبير في العملية الاستشراقية الأوروبية، ونشرت حوله هالة ضخمة.

**** المستشرقون اليهود .. أي تميّز؟!**

يستوقفنا في نتاجات غالبية العاملين اليهود ضمن الاستشراق الأوروبي،

نزوع ملموس نحو المزاوجة بين محورين:ـ أولهما، اشتراك المستشرقين اليهود مع غيرهم في تناول العرب والإسلام (التاريخ ـ التراث ـ الثقافة ـ الشخصية ـ الأوضاع العامة ..إلخ) بصرف النظر عن أوجه التباين المنهجية في معالجاتهم . ـ وثانيهما، تقدُّم المستشرقين اليهود على غيرهم في التركيز على «الإرث العبري القديم» وعلى إحياء «الثقافة اليهودية»، وتسليط الأضواء على المكتوب اليهودي في ديار العرب والإسلام.

نحن إذن أمام خصوصية لعمل المستشرقين اليهود لا تتعارض مع اندماجهم في عملية الاستشراق الأوروبية. لكن الاكتفاء بالنظر إلى نتاجات أولئك المستشرقين من زاوية الاندماج فقط، لا يتيح إيجاد تفسير شامل ودقيق لانصرافهم إلى الاهتمام المركَّز بما يخص دينهم من تاريخ المنطقة العربية وحضارتها. مما يعني أن انتماء المستشرقين اليهود إلى اليهودية، يجد تعبيراته الثقافية عندهم في هيئة اهتمام زائد بالورقة اليهودية في الشجرة الثقافية العربية ـ الإسلامية، وفي كثير من الحالات يميل هذا التعبير الثقافي إلى الاكتساء بطابع سياسي (= صهيوني).

إن واقع التماثل بين المستشرقين اليهود وبين المستشرقين الآخرين، لا يلغي احتمال تزايد تأثير الدوافع الذاتية بالنسبة لمستشرق يهودي يتعامل مع الشؤون العربية والإسلامية لدى بحثه في هذه الشؤون من موقع التنافس اليهودي ـ الإسلامي على كسب المشروعية، أحدهما في مواجهة الآخر. وبهذا المعنى، يرى أحد المهتمين العرب في قضايا الاستشراق، أن المستشرقين اليهود عموماً «أقبلوا على الاستشراق لأسباب دينية، وهي محاولة إضعاف الإسلام والتشكيك في قيمهِ بإثبات فضل اليهودية على الإسلام، بادعاء أن اليهودية هي مصدر الإسلام الأول. ولأسباب سياسية تتصل بخدمة الصهيونية: فكرة أولاً، ثم دولة ثانياً». ثم يشير الباحث نفسه إلى أن «هذه وجهة نظر ربما لا تجد مرجعاً مكتوباً يؤيدها، غير أن الظروف العامة والظواهر المترادفة في كتابات هؤلاء المستشرقين تعزِّز وجهة النظر هذه، وتخلع عليها بعض خصائص الاستنتاج العلمي» (٤٢).

على أي حال ، مهما كانت نسبة الدقة في دراسة نتاجات المستشرقين اليهود،

تبقى النتائج المستخلصة عالقة في جو نقاشي، وربما خلافي، نظراً لخصوصية الحالة اليهودية من ناحية، ونظراً لصلة هذه الحالة بالمواقف المتبادلة بين اليهود والاسلام من ناحية ثانية.

*** أشهر المستشرقين اليهود منذ القرن الماضي:**

إن تكوين فكرة أشمل عن طبيعة الإنخراط اليهودي في عملية الاستشراق، وما يترتب عليه من تأثيرات، يستدعي التعرف على الأعلام اليهود في هذه العملية (السيرة الخاصة ـ الاهتمامات ـ الخدمات المقدَّمة إلى الصهيونية إن وجدت بصورة مباشرة...الخ).. وفيما يلي معلومات مقتضبة عن بعض هؤلاء الأعلام.

١ ـ سولومون مونك S. Munk (١٨٠٣ ـ ١٨٦٧): (٤٢)

مستشرق فرنسي يهودي برز في تاريخ الفلسفة اليهودية، رافق كريميو (النائب في مجلس النواب ووزير العدل الفرنسي لاحقاً) إلى مصر (عام ١٨٤٠)، وبعدها صار أميناً للمجمّع المركزي لليهود في باريس، واستاذاً لكرسي اللغة العبرية في «الكوليج دو فرانس».. وضمن أبحاثه المتعددة، أصدر مونك «فلسطين: وصف جغرافي وتاريخي وآثاري» عام ١٨٤٥، عرض فيه تاريخ سكان فلسطين قبل وبعد الغزوة العبرانية بقيادة يشوع بن نون، ثم تحدث عن فلسطين وحضارتها بعد دخول العبرانيين، حتى وصل إلى فتح الرومان لها والقضاء على اليهود (٧٢م). وينتهي الكتاب بضُمَيْمَة تقدِّم نظرة عامة حول الأحداث التي مرت بها فلسطين منذ التاريخ المذكور حتى الأربعينات من القرن التاسع عشر. وحقق مونك كتاب موسى بن ميمون «دلالة الحائرين» بنصه العربي وحروفه العبرية، مع تعليقات نقدية وتاريخية وشروح. والمعروف ان كتاب بن ميمون هذا، هو خلاصة لعلم الكلام عند اليهود والمسلمين، حاول فيها التوفيق بين مذاهب الفلاسفة اليونانيين والمسلمين من جهة وبين العقائد اليهودية من جهة أخرى. وقد هدف من ورائه إلى التوفيق بين الديانة اليهودية والفلسفة. كما نشر مونك كتابه «أمشاج في الفلسفة اليهودية والعربية» (باريس ١٨٥٩). وتولى تحرير

نشرة إستشراقية تبحث في المسائل اليهودية والعربية والاسلامية، وعلى أساس هذه النشرة قامت نشرة جديدة في الجامعة العبرية بالقدس (عام ١٩٣١) على يد جويل Joel.

٢ ـ أرمينوس فامبري A. Vambery (١٨٣٢ ـ ١٩١٣): (٤٤)

مستشرق ورحّالة يهودي هنغاري ، عمل في الآستانة سكرتيراً لفؤاد باشا، وأسلم منذ ١٨٥٧ ، وقد تجول في أواسط آسيا (١٨٦١ ـ ١٨٦٤) ثم ذهب إلى بودابست وتنصَّر، وعيِّن استاذاً للغات الشرقية في جامعتها، إلى أن تقاعد (عام ١٩٠٥). وكان فامبري يستغل صداقته الشخصية مع الملك ادوارد السابع والسلطان عبدالحميد، في تقديم الخدمات إلى هرتزل والصهيونية لقاء مبالغ مالية تعطى له. وقد تحدث عنه هرتزل في يومياته بقوله «يؤلف كتباً بالألمانية، ويتكلم اثنتي عشرة لغة باتقان. اعتنق خمسة أديان، وخدم في ديانتين منها كرجل دين». كما تحدث هرتزل عن دور فامبري في الاسهام بتوثيق الروابط الصهيونية مع بريطانيا، وراسله طالباً إليه التوسط لتأمين مقابلة له مع السلطان عبد الحميد. وعشية هذه المقابلة (١٩٠١) حذّر فامبري هرتزل من التطرق إلى المشروع الصهيوني أمام السلطان، قائلاً له: «إياك أن تحدثه عن الصهيونية، إنها فانوس سحري. القدس مقدسة بالنسبة لهؤلاء الناس مثل مكة».

٣ ـ اجنتس جولدتسيهر E. Goldziher (١٨٥٠ ـ ١٩٢١): (٤٥)

مستشرق مجري يهودي ، سيد الباحثين الأوروبيين في الشؤون الاسلامية من الناحية الدينية خاصة، والروحية عامة. زار الشرق، فأقام في القاهرة وسافر إلى سورية وفلسطين، وعمل استاذاً في جامعة بودابست وانتخب عضواً مراسلاً ثم عاملاً في الأكاديمية المجرية ورئيساً لأحد أقسامها. يعتمد منهجه في الدراسات الاستشراقية على الاستدلال، وقد بلغ مجموع أبحاثه ـ كما بيّنها فهرست مؤلفاته ـ ٥٩٢ بحثاً. من أبحاثه القيمة الخطيرة «الظاهرية: مذهبهم وتاريخهم» وكتاب «دراسات إسلامية» التي يتحدث في جزئه الأول عن التعارض بين الروح الوثنية الجاهلية ذات النزعة الارستقراطية وبين الروح الاسلامية التي جاءت تنادي بالمساواة. أما الجزء الثاني من الكتاب، وهو الأخطر، فيتناول فيه الحديث النبوي

وتقـديس الأولياء. وله كتاب «الاسلام والدين الفارسي» يبحث فيه ما أسماه «تأثير دين دولة الأكـاسرة على الاسـلام في عـهده الأول». وبالاضافة إلى عملية التأليف، كـتب جولـد تسـيهر عـدداً من المقـدمات للكتب التي نشرها، وركّز بشدة على نحو مـلفت للانتـبـاه على الفـرق الاسـلامـيـة، والمذاهب، وغير ذلك من أشكال التنوع المذهبي في الاسلام. هذا وقد اهتمت الجامعة العبرية في القدس بتراث جولد تسيهر، وتتلمـذ كـثيرون من البـاحـثين على مـا تركـه، وأصبحت طريقته في البحث أشبه بمـدرسـة إسـتشراقـيـة في الشـؤون الاسلامية، ويرى د. عبدالله العروي ان هذه المدرسـة تتـسم بأنها «تكتب بلا كلل تاريخاً سلبـيـاً، فـهي لا تقـوم إلاّ بإثبات اسـتحالة كتابة تاريخ حقيقي، تبعاً لمتطلباتها»، ويسوق مثالاً على هذا، هو دراسة مـعركة بدر الشهيرة، حيث تحدث تلامذة جولدتسيهر عن المعركة دون التأكيد في أي مـوضع بالضبط حدثت الواقعة، ودون معرفة عدد وهوية المقاتلين والجرحى، وحـتى دون اسـتطاعة التأكيد كيف كانت نهايتها. فلم تبق مسافة بعيدة بين ذلك وبين نفي حدوثها أصلاً، وبالتالي انكسار السيرة والنبي ذاته (...).

٤ ـ يعقوب بارت J. Barth (١٨٥١ ـ ١٩١٤):[٤٦]

مـستشرق ألماني يهودي، كان مدرساً للغات السامية في جامعة برلين، أتقن اللغـة العربية، ومن كتبه «تكوين الأسماء في اللغات السامية» و«تكوين الضمائر» في هذه اللغـات و«دراسـات اشـتـقـاقـية من أجل معجم سامي». وحقق في ميدان الدراسـات العربية مثلاً «كتاب الفصيح» لثعلب و«ديوان القطامي» و«شرح موسى بن ميمون على أحد كتب المشنا عنوانه مكّوت»، وشارك في تحقيق «تاريخ الطبري» المنشـور في ليـدن. وقـد توفي تاركـاً ولدين (أهرون ١٨٩٠ ـ ١٩٥٧) و(اليعازر ١٨٨١ ـ ١٩٤٩) وكانا من أبشع غلاة الصهيونية ودعاتها.

٥ ـ ريتشارد غوتهيل R. Gottheil (١٨٦٢ ـ ١٩٣٦)[٤٧]:

مـسـتشرق إنجليـزي يهودي صـهيوني، تعلّم في جامعة كولومبيا، ثم تابع دراسـاته العليـا في حـقل اللغـات السامية لدى عدد من الجامعات الألمانية، وصار

أستاذاً في جامعة كولومبيا، ثم اشتغل في المكتبة العامة بنيويورك حيث أصبح رئيساً للدائرة الشرقية فيها (١٨٩٨).. تحمّس غوتهيل لدعوة هرتزل، وكان من أتباعه البارزين في الولايات المتحدة، وترأس اتحاد الصهيونيين الأمريكيين [الفرع الأميركي في المنظمة الصهيونية العالمية] منذ تأسيسه (١٨٩٨) حتى العام ١٩٠٤. واستغل مركزه العلمي لنشر الدعوة الصهيونية وتقريبها من أسماع الرأي العام الأميركي، وغدا في طليعة الذين عملوا للتلاؤم مع التجربة الأميركية عبر صبغ الفلسفة الصهيونية في الولايات المتحدة بالصبغة الأميركية.. حضر غوتهيل مؤتمرات صهيونية، ورافق تطورات الحركة، وكان رئيس جمعية الأدب التوراتي ومدير المعهد الأميركي للبحوث الشرقية بالقدس (١٩٠٩-١٩١٠) ورئيس الجمعية الشرقية الأميركية (١٩٣٣-١٩٣٤)، وجنّد غوتهيل قلمه للكتابة عن الصهيونية، وكتب مقالة «الصهيونية» في الموسوعة اليهودية التي صدرت في نيويورك (١٩٠٤).

٦ - جوزيف هوروفيتش J. Horovitz (١٨٧٤ - ١٩٣١) (٤٨) :

مستشرق ألماني يهودي، تعلم في جامعة برلين، وعيِّن فيما بعد مدرساً فيها، واشتغل في الهند مدرساً للغة العربية في كلية عليكرة الإسلامية. كما اشتغل أميناً للنقوش الإسلامية في الحكومة الهندية البريطانية، وكان ثمرة عمله هذا نشر مجموعة «النقوش الهندية الإسلامية» (١٩٠٩ - ١٩١٢). ولدى عودته إلى ألمانيا، عينّ مدرساً للغات السامية في جامعة فرانكفورت، وتركّز اهتمامه هناك على الدراسات المتعلقة بالقرآن والسيرة النبوية.. كانت رسالة هوروفيتش للدكتوراه الأولى (١٨٩٨) عن كتاب «المغازي» للواقدي، وتولى تحقيق اثنين من أجزاء «طبقات ابن سعد» يتعلقان بغزوات النبي محمد ﷺ. وعهد إليه ليوني كايتاني [المستعرب الايطالي] بالبحث في مكتبات القاهرة ودمشق واستانبول عن المخطوطات العربية المتعلقة بتاريخ الاسلام. ونشر «هاشميات» الكميت بن زيد الأسدي (١٩٠٤) لما لها من أهمية تاريخية ودينية وأدبية.. ومنذ تأسيس الجامعة العبرية في القدس (١٩٢٥) كان هوروفيتش عضواً في مجلس إدارتها، ومن نشاطاته

فيها انه:

أ - أنشأ قسم الدراسات الشرقية في الجامعة، وصار مديراً له.

ب - اقترح أن يقوم هذا القسم بجمع كل الشعر العربي القديم (الجاهلي وأوائل صدر الاسلام).

ج - وضع خطة لتصنيف معجم للشعر الجاهلي، وعهد إلى القسم الذي يترأسه بعمل بطاقات لكل دواوين الشعر المطبوعة للشعراء الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين حتى آخر العصر الأموي.

د - اقترح على قسم الدراسات الشرقية القيام بنشر كتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري (وقد نشر المجلد الرابع - القسم الثاني بتحقيق ماكس شليزنجر والمجلد الخامس بتحقيق جويتين).

هـ - كتب بحثاً بعنوان «الجنة في القرآن» نشر ضمن «منشورات الجامعة العبرية الشرقية واليهودية رقم١» وكتب بحثاً في مجال العلاقات بين الاسلام واليهودية، بعنوان «أسماء الأعلام اليهودية ومشتقاتها في القرآن» (١٩٢٥).

٧ - ماكس مايرهوف M. Maeyerhof (١٨٧٤-١٩٤٥): (٤٩)

مستشرق ألماني يهودي، حصل على إجازة في الطب (١٨٩٧) وأقام في القاهرة (اعتباراً من ١٩٠٣)، وبدأ بدراسة اللغة العربية، وإلى جانب عمله كطبيب عيون، عُرف كأحد أكبر الباحثين الأوروبيين في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب.. من أعماله، بالاضافة إلى دراساته عن عشرات العلماء العرب والمسلمين، عدة أبحاث عن موسى بن ميمون وغيره من المهتمين اليهود، بينها: موسى بن ميمون طبيباً - بعض الأطباء اليهود المصريين الذين اشتهروا في العصر الأموي - الانتاج الطبي لموسى بن ميمون - موسى بن ميمون يعارض جالينوس في الفلسفة وعلم الكون - كتاب في الطب مجهول لموسى بن ميمون - معجم في العقار العربي لموسى بن ميمون - شرح أسماء العقار للشيخ أبي عمران موسى بن عبيد الله الاسرائيلي القرطبي، وغيرها.. ويذكر انه بمناسبة بلوغ مايرهوف عامه السبعين (في ١٩٤٤) أصدرت الجامعة العبرية في القدس، ثبتاً بمؤلفاته، وتبلغ

عناوينها أكثر من ٣٠٠ عنوان، غالبيتها مقالات وتحقيقات لمخطوطات مع مقدمات مسهبة وشروح وتعليقات. وقد دفن مايرهوف بمقابر اليهود في مصر القديمة، ونقشت على قبره بالعبرية عبارة «للعميان أعطى النور، وللباحثين أضاءت حكمته».

٨ ـ دافيد بانت D. Banet (١٨٩٧ ـ ؟): (٥٠)

مستشرق ألماني يهودي ، استهل حياته العلمية بدراسة اللغتين الآرامية والكنعانية، ودرس اللغة العربية والفلسفة الاسلامية، ثم تخصص في الدراسات العبرية وعمل مساعداً في «أكاديمية العلوم اليهودية» (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤)، واهتم بالكتاب اليهود العرب الذين كتبوابالعبرية. فأعد مقالات متفرقة عن ابن كمونه وعن العلاقة بين الغزالي ويهودا هاليفي (عام ١٩٢٩) ونشر رسائل لموسى بن ميمون (١٩٤٦) وبحث في الترجمة العبرية التي قام بها بن ميمون لرسالة في البعث (١٩٤٠) وفي لغة بن ميمون العبرية (١٩٣٤، ١٩٥١/ ١٩٥٢). وفي العام ١٩٤٦ صار دافيد بانت أستاذاً للغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية في القدس، واهتم بدراسة اللغة العبرية التي كتبت بها وثائق «جنيزة» مصر القديمة [وهي مخطوطة كان الحاخام الروماني سلومون شيختر (١٨٤٧ ـ ١٩١٥) مؤسس اليهودية المحافظة ومحاضر الدراسات التلمودية في جامعة كمبردج قد ادعى أنها ترجع إلى النسخة العبرانية المفقودة لِسفْر الجامعة الأصلي، واستطاع شيختر الحصول على عدد من المخطوطات الباقية التي وجدها في الجنيزة التابعة للكنيس القديم في مصر]. هذا وقد ترجم دافيد بانت بعض هذه الوثائق إلى العبرية الحديثة، وزعم ان الأغلاط اللغوية الفاحشة في هذه الوثائق ليست أغلاطاً، بل تمثل «اللغة الحية» في عصرها. وهو زعم باطل، ذلك أن جهل اليهود الذين كتبوها باللغة العبرية هو السبب في وقوعهم في هذه الأغلاط اللغوية والنحوية الفاحشة.

٩ ـ باول كراوس P. Kraus (١٩٠٤ ـ ١٩٤٤): (٥١)

مستشرق يهودي ولد في براغ (حين كانت جزءاً من الامبراطورية النمساوية)، سافر إلى فلسطين (عام ١٩٢٢) وأمضى فترة في مستوطنة صهيونية

(كـيـبوتس)، وبعدها دخل «مدرسة الدراسات الشرقية التابعة للجامعة العبرية في القـدس»، وفي تلك الفترة أتقن اللغـة العـربيـة.. حـصل على الدكـتوراة الأولى من جـامـعـة برلين باطروحة عنوانها «رسائل بابلية قديمة» موجودة في قسم الشرق الأدنى في مـتـحف الدولة البروسـيـة، ونشر في الوقت ذاته بحثاً بعنوان «تنقيبات وكنوز» في الطبعة الألمانية من «دائرة المعارف اليهودية».. أكبَّ على دراسة الكيمياء عند العرب، في برلين اعتباراً من (١٩٢٩)، وانتهى في بحث نشره (١٩٣٠) بعنوان «تحطم أسطورة جـابر بن حـيان» إلى القول بأن الرسائل العديدة المنسوبة إلى بن حـيـان هـي تـألـيف جماعـة من الاسماعـيليـة (...) تعـاون كـراوس مع لويس مـاسـينيون على نشر «أخبار الحلاج» بعد سفر كراوس إلى باريس تحسباً للخطر الـذي يـنتظره جـراء البـقـاء في المانيـا لدى مجيء النازية إلى الحكم. كما نشر في باريس رسالة للبيروني، وفي العام ١٩٣٤ نشر بحثاً بعنوان «من تاريخ الالحاد في الاسـلام: كتاب الزمرد بن الراوندي» في مجلة «الدراسات الشرقية»، وسـجل نفسه لـلحـصـول على درجـة الدكـتـوراة برسـالة عن «الرازي»، ولكنه لم يتـمكن من مناقـشـتـهـا.. عُيِّـن كـراوس مـدرسـاً للغـات السامية في جامعة القاهرة، وكانت الجـامـعـة العبرية في القدس قد عرضت عليه أن يكون مدرساً فيها، لكنه فضَّل ـ كما يقال ـ أن يعمل في الجامعة المصرية بسبب الامكانات الهائلة المتوفرة للبحث في تاريخ العلوم (مـثل: المخطوطات ـ وجـود العلماء البـاحـثين في تاريخ العلوم عند العـرب وعلى رأسـهم مـايرهوف...).. ألقى كراوس محاضرات في القدس، وهوجم بعنف بسبب قوله ان نصوص أسفار الكتاب المقدس هي نَظْمٌ (= شعر) وليست نثـراً، وراح يتلمس تلاوة صـوتيـة خـاصـة لهذه النصـوص. وبعـد عـودته من القـدس، وُجـد كـراوس مـشنوقـاً بحزام «بيجامته» بمنزله في القاهرة. ويربط د. عـبدالرحمن بدوي بين انتحار كراوس وبين مقتل اللورد موين (الوزير البريطاني المـقـيـم في الشرق الأوسط)، حـيث يفترض د. بدوي انتماء كـراوس إلى عـصـابة شـتيرن الصـهيونية ورفضه أوامرها بقتل اللورد موين، لكنه رفض ذلك وانتحر، لأن جماعة شتيرن ستقتله بسبب رفضه هذا (....).

* * *

... يبيّـن استعراض عناوين النتاجات الاستشراقيةلهؤلاء المستشرقين اليهود

ونشـاطاتهم، وجـود تنوّع في المواضـيع المبحوثة والاهتمامات لديهم، يتراوح بين العـمل الاسـتشراقي التـقليدي وبين الأداء السياسي الذي يتخذ لنفسه اتجاه خدمة الصـهـيـونيـة ومشروعـهـا الاسـتـيطاني في فلسطين. كما نجد ما يثبت «تمايز» المسـتشرقين اليـهـود عن غيرهم في جـوانب معينة، منها ـ على الأقل ـ هوية المادة البـحثية المختارة، إن لم يكن منهجية المعالجة الدراسية لهذه المادة وتأثير الموروث الثـقـافي اليـهـودي على كيفية النظر إلى ثقافة «الأغيار». ونحن إذ لا ندعي معرفة دقيقة بذلك، نعتقد أن هاتين المسألتين تشكلان تربة خصبة لمساهمات بحثية جادة في هذا الشأن.

عـن الـقـطـاع الرئيس المشترك بين المسـتشرقين اليـهـود وبين غيرهم من المسـتشرقين، نذهب إلى الاعـتـقـاد بأن مـا يصحُّ من تقـديرات وأحكام على «الكل الأوروبي» في الاسـتـشراق، ينطبق على «الجـزء اليـهـودي» فـيـه، باعـتـبـار ان المسـتشرقين في جـانب من حـياتهم أبناء بيئتهم الكبرى، تشرَّبوا ثقافة مجتمعاتهم بطريقـة أو بأخـرى، في الوقت الذي كانوا فيه يحتفظون بطابع خاص في محيطهم «الجـيـتـوي» الصـغير. ويمكن الاسـتنتاج بان «الكل الأوروبي» لم يكن عبئاً على «الجـزء اليـهـودي» المنتـمي إليـه، وإنما عـزَّز خـصـوصية التوجه الاستشراقي اليـهـودي، ولا سـيما في مجال اعتماد المقولات والنظريات الأوروبية تجاه الشرق عـمـومـاً، وبينها الأفكار العنصرية التي لم يكن المستشرقون اليهود يُستثنون من الاشتراك مع غيرهم في تبنيـهـا. ويتـضـح بالتـالي أن ارتبـاط المسـتشرقين اليهود بمـجـتمعاتهم الأوروبية، كان يقوّي عوامل ارتباطهم بعلاقة معيَّنة مع الصهيونية كـاطار ايدلوجي / سـيـاسي وليـد المناخ الثـقافي والاستعماري الأوروبي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

**** في الاستشراق الغربي الجديد :**

تعـرَّض الاسـتشراق الغـربي إلى تأثيرات جـديدة فـرضتها التطورات التي طرأت على السـيـاسـات الخـارجية للدول الغربية في مرحلة الامبريالية. فقد أمْلَت عـوامل كثيرة تعاظُم الغايات الاستراتيجية والسياسية في الاستشراق ـ في مقدمتها عـامل نمـو الدولة في الغـرب وتزايُد اهتمامـاتها الاسـتعمارية بالمنطقة العربية ـ

وجـاء هذا التـعاظم، منذ الحرب العالمية الثانية، ليفرض على الاستشراق تكيُّفاً مع الواقع وليـجعله أشد ارتباطاً به وأكثر طواعية له، حيث «أصبح الاستشراق يبحث له عن دور يمكن أن يلعبـه [في المنطقـة العـربيـة بشكل رئيس]. ولم يعـد أمـام المسـتشرقين إلاّ أن يسلكوا أحـد طريقين اثنين: فأمـا أن يسـتـمـروا في بحـوثهم ودراسـاتهم مـثلما كـانوا يفعلون من قبل، كما لو لم يكن شيء قد حدث، وإما أن يعدِّلـوا أسـاليبهم القديمـة بحيث تتلاءم مع الأوضـاع الجديـدة»(٥٢) . ونُقدِّر أنه بالرغم من التـلاؤم المذكـور الذي طرأ على الاسـتشراق، إلاّ أنه بقي هامش للبحث العلمي الخـالص حـيناً والمؤدلج أحـياناً، دون تصادم مع التوجهات الاستراتيجية الغـربيـة إزاء المنطقـة العربية. وإضافة إلى استمرار انعقاد المؤتمرات الاستشراقية الأوروبيـة، فقد ظهر شكل جديد من الاهتمامات بالمنطقة العربية والاسلام، يتجلى عبر مـؤتمرات «الاتحـاد الأوروبي للمسـتـعـربـين والمتـخصصين في الدراسات الاسـلامـيـة»، الذي أسـسه المستعرب الاسباني الأب فيليكس براجا، والذي يعقد مـؤتمره كل عـامين في إحـدى العـواصم الأوروبيـة الغربية، منذ المؤتمر الأول في قرطبة باسبانيا (عام ١٩٨٢) (٥٣).

إن تعرُّفاً على المواضيع المبحوثة في هذه المؤتمرات ، لن يكتفي بالوقوف عند حـدود التناول الدراسي لقـضايا التراث والدين والثقافة الخاصة بالعرب والاسلام، وإنما سـيـخلص إلى إثارة التـساؤلات حول الدوافع العميقة الكامنة وراء مثل هذا الأمـر. وسـيـخلص أيضاً إلى ربط النتائج التي يتوصل إليها المستشرقون بطبيعة السـيـاسـات الغـربيـة وأهدافـهـا إزاء المنطقة العربية، حاضراً ومستقبلاً.. ويظل مشروعـاً جـديراً بالبـحث العـربي الدوز الذي تؤديه مـؤسسات ومراكز الأبحاث الغـربية المتخصصة بالشؤون الاستراتيجية والسياسية، وكذلك اهتمام العديد من المجـلات العلمـيـة الفـصليـة والحولية بالاستشراق الكلاسيكي، التي يبلغ عددها الخـمـسين في الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان والهند والاتحاد السوفييتي وتـشـيـكـوسـلوفـاكـيـا وبولندا وألمانيـا بشطريها وفـرنسـا وانجلترا وايطاليـا واسبانيا(٥٤).

ولئن كـانت الحقائق تثبت أن الاستشراق في أوروبا الشرقية، ينأى ـ عموماً

ـ عن إنتاج مواقف عدائية ظاهرة حيال المنطقة العربية، فإن ثمة حقائق أخرى تبيِّن أن الاستشراق الغربي قد أسهم في إيجاد أو تعزيز المفاهيم والرؤى السلبية تجاه هذه المنطقة، واندماج هذا الاسهام في الأفعال السياسية الغربية، حتى لقد أصبح الاستشراق الغربي الجديد جزءاً من منظومة العمل الاستعمارية. وفي التفاصيل تتباين القراءات والآراء لدى إرشاد صانعي القرار في الدوائر الغربية إلى طريقة التعامل مع المنطقة العربية والعالم الإسلامي. فهناك من ينصحون بالوقوف إلى جانب الأنظمة المحافظة، لأنها الأقدر على رعاية المصالح الغربية، وهناك من ينصحون بدعم وتشجيع الأطراف المنخرطة في الظواهر التي صنعها الغرب، باعتبارها ـ من وجهة نظرهم ـ الأقدر على حماية مصالحه في الحاضر والمستقبل. ويذهب هؤلاء إلى أن مشكلات الغرب في الشرق الأوسط ناجمة عن تعثُّر التحديث في بعض المناطق وتراجعه في مناطق أخرى. وفي حين يقف محللو الاتجاه الأول حائرين أمام الظواهر الإسلامية غير التقليدية والمعادية للغرب في الشرق، يرى أنصار الاتجاه الثاني هذه الظواهر النافرة بالذات دليلاً على ضرورة «تحديث الشرق الأوسط» بالقوة إذا اقتضى الأمر، حفاظاً على مصالح الغرب فيه[٥٥]. وباختصار، تغلب على الاستشراق الغربي الجديد مُحدِّداته وبواعثه السياسية والبراغماتية، وتسخيره للتغلغل في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، والسعي إلى اجتثاث العوامل التي يمكن أن تعيق هذا التغلغل، وهو ما يمثل «نَعْوَةً» للاستشراق التقليدي في الغرب، الذي كان في أحد جوانبه منهلاً للمعرفة ومصدراً لتكوين الصور الذهنية أو الواقعية عن الشرق.

**** الحالة الأميركية / انخفاض الاستشراق :**

نلمح «نعوة الاستشراق التقليدي»، مثلاً، عبر الإسهام الأميركي في العملية الاستشراقية الذي يمكن «التأريخ له بالمرحلة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية، عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها في الموقع الذي كانت بريطانيا وفرنسا قد أخلتاه منذ عهد قريب»[٥٦]. ومنذ ذلك الحين تمحور النشاط الاستشراقي الأميركي حول السبل التي تتيح للولايات المتحدة بسط هيمنتها على المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وأصبح كل ما يطلب إلى الاستشراق أن يؤديه

هو مساعدة المؤسسة الأميركية على إنجاز تطلعاتها في الهيمنة على مقدّرات الشرق. فكيف ظهر هذا الأداء؟!

يشير د. إدوارد سعيد إلى أن أحد الجوانب الباهرة لاهتمام العلوم الاجتماعية الأميركية بالشرق هو تجنبه المطلق للأدب، فبوسعك أن تقرأ أكداساً من الكتابة الخبيرة عن الشرق الأدنى دون أن تلقى إشارة واحدة إلى الأدب، ذلك أن ما يبدو أكثر أهمية بكثير في عرف الخبير المناطقي هي «الحقائق» التي ربما كان النص الأدبي يشكل قلقلة لها. والحصيلة الصافية لهذا الإسقاط الاستثنائي في الوعي الأميركي الحديث للشرق العربي والإسلامي هي إبقاء المنطقة وسكانها خصاة تصورياً، مقلّصين إلى «مواقف» و«اتجاهات» و«إحصائيات»، وباقتضاب لا مؤنسنين [مجرّدين من الإنسانية]، وما دام الشاعر أو الروائي العربي يكتب عن تجاربه وقيمه وإنسانيته، فإنه في الواقع الفعلي يمزّق مختلف الأنساق (الصور والشعيرات والتجريدات) التي يمثّل عن طريقها الشرق(٥٧). وهكذا يزحف الاستشراق الجديد ليحتل مواقع الاستشراق التقليدي، ولتكون النتيجة التي تؤكدها سمات الاستشراق الأميركي هي «انخفاض الاستشراق إلى استخبارات في الولايات المتحدة(٥٨)». وفي هذه الوضعية تتغذى الاستخبارات الأميركية بالمعلومات عن المنطقة العربية والعالم الإسلامي، عبر قنوات متعددة أهمها:

١ ـ التقارير والدراسات التي تعدّها مراكز ومؤسسات الأبحاث العاملة في الميادين الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وتبرز أسماء مثل: معهد بروكنغز ـ معهد سفن سبرنغز ـ أميركان انتربرايز أنستتيوت ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية التابع لجامعة جورجتاون ـ معهد هوفر لأبحاث الحرب والسلام التابع لجامعة ستانفورد ـ كلية الدراسات الدولية العليا بجامعة جون هوبكنز ـ مركز دراسات الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا ـ المركز العالمي للسلام في الشرق الأوسط ـ مؤسسة دراسات الشرق الأوسط، وعشرات الهيئات والمعاهد التابعة للجامعة والدوائر الحكومية الأميركية، وكذلك الأقسام واللجان البحثية المرتبطة بالمنظمات السياسية والاجتماعية

وسواها.

٢ ـ الندوات وحلقات البحث التي تعقدها المؤسسات البحثية الأميركية، والتي يتم خلالها إفساح المجال لتناول أي موضوع مدروس من مختلف جوانبه. وتتنوع أشكال الأداء هنا، بين عقد مؤتمرات سنوية لتلك المؤسسات وبين تنظيم أيام دراسية ولقاءات محدودة بمناسبة أو بأخرى.

٣ ـ إرسال بعثات دراسية إلى المنطقة، للوقوف على طبيعة ظاهرة أو مسألة معينة وجمع المعلومات الكافية، وقراءاتها، ثم التوصل إلى استخلاصات بشأنها.

٤ ـ العمل الاستخباري المباشر (مواد بحثية ـ معلومات خام ـ تقارير خاصة ..إلخ).

٥ ـ الكتابات التي تظهر في المجلات العلمية المتخصصة المعنية بشؤون الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والسياسة الخارجية، والمواد المنشورة في مختلف الصحف والمطبوعات العربية.

.. لقد ترتب على «انخفاض الاستشراق إلى استخبارات» تعاظم دور الاستشراق الجديد، باقتصاره ـ تقريباً ـ على تقديم المعطيات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والسياسية في الدوائر الأميركية الحاكمة، وخاصة على صعيد السياسة الخارجية.

* الاستشراق الأميركي والصهيونية :

أولى المستشرقون المعاصرون في الولايات المتحدة عناية فائقة لدراسة الأوضاع القائمة في المنطقة العربية، منذ قيام إسرائيل حتى الآن، وذلك في إطار تجنيد هؤلاء المستشرقين والعملية الاستشراقية الأميركية إجمالاً، لتلبية احتياجات وتطلعات السياسة الأميركية، في هذه المنطقة. واحتل الاهتمام بإسرائيل مكانة خاصة في الاستشراق الأميركي المعاصر، انطلاقاً من أهمية الدور الوظيفي الذي تؤديه إسرائيل في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية. فانصبَّت غالبية نشاطات

المستشرقين الأميركيين في مجالات الأبحاث الصراعية باتجاه تعزيز المواقع الإسرائيلية على جبهة المواجهة مع العرب، إلى جانب محاولة تسويق الأفكار والمقولات السياسية التي تعتمدها إسرائيل والصهيونية.

بين المظاهر الماثلة، في هذا الاتجاه، يلجأ الكثيرون ممن يطلق عليهم عادة «خبراء شؤون الشرق الأوسط» إلى تقديم الخدمات المباشرة إلى صانعي القرار في التحالف الإسرائيلي الأميركي، وتزويدهم بالمادة البحثية المناسبة، فضلاً عن الدعاوى المؤَدْلجَة التي ينخرط بها هؤلاء الخبراء دفاعاً عن الصهيونية وكيانها في فلسطين المحتلة. ونلمس في عداد توجهات المستشرقين المعاصرين وجود محاور ثابتة للمعالجة البحثية لشؤون المنطقة والصراع ومكانة إسرائيل، أبرزها:

أ ـ التركيز على أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، وتحريض المؤسسات الأميركية على الاستجابة إلى حاجات إسرائيل العسكرية وتمكينها من التفوق على الدول العربية.

ب ـ النظر إلى إسرائيل على أنها «واحة الديموقراطية» الوحيدة في المنطقة، وإظهار التحالف الأميركي الإسرائيلي كما لو أنه نابع من «إلتزام أخلاقي» تجاه دولة صديقة.

جـ ـ التوحّد مع إسرائيل سواء في السياسة الإسرائيلية العليا أو في المواقف والأحداث اليومية والجارية، واللجوء في معظم الأحيان إلى البحث عن تبريرات للتوجهات والممارسات الإسرائيلية.

د ـ تبنّي الدعاوى الغيبية والذرائعية للصهيونية وكيانها، والتماثل مع الطريقة الصهيونية / الإسرئيلية في النظر إلى الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

هـ ـ الترويج لما يسمى «المعجزة اليهودية» في بناء الدولة وفي الصمود أمام التحديات، وإضفاء صورة ذهنية مذهلة على «إنجازات إسرائيل الذاتية».

لا تفترق هذه المحاور في توجهات المستشرقين الأميركيين المعاصرين عن مجمل الصياغة الرسمية الأميركية للموقف العام من إسرائيل والصراع في المنطقة العربية، وتتنحّى هنا جانباً الفوارق بين مستشرق أميركي يهودي وآخر غير

يهودي، طالما أن ضلوع هذا المستشرق في الأداء الأميركي الرسمي هو المحرِّك الأول لقناعاته. ونكتفي بتقديم فكرة موجزة عن اثنين بارزيْن من المستشرقين والخبراء الأميركيين، لتكون هذه الفكرة مؤشراً على نوعية غالبية المستشرقين، وأدوارهم في خدمة التحالف الإسرائيلي الأميركي ومخططاته المتعلقة بالمنطقة.

١ ـ برنارد لويس :

ولد في لندن (عام ١٩١٦) ودرس في جامعتها، وكان أستاذ تاريخ الشرق الأوسط والأدنى في جامعة لندن منذ سنة (١٩٤٩). واعتباراً من العام (١٩٥٥) عمل لويس أستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا وفي جامعة كولومبيا (١٩٦٠) وجامعة إنديانا (١٩٦٣). ويشغل حالياً منصب أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة برنستون، وهو عضو دائم في معهد الدراسات المتقدمة وفي الجمعية الفلسفية الأميركية (منذ ١٩٧٣) [٥٩].

من أهم مؤلفات برنارد لويس[٦٠]: أصول الإسماعيلية ـ مساهمات البريطانيين في الدراسات العربية ـ العرب في التاريخ ـ الغرب والشرق الأوسط ـ الحشاشون ـ العرق واللون في الإسلام ـ الإسلام في التاريخ ـ الإسلام من النبي محمد وحتى سقوط القسطنطينية ـ عالم الإسلام ـ الإسلام والعالم العربي ـ مؤرخو الشرق الأوسط / بالاشتراك مع بيتر هولت أستاذ تاريخ الشرقين الأدنى والأوسط في جامعة لندن / ـ مساهمات في وضع تاريخ الإسلام الذي نشرته جامعة كمبردج وفي دائرة المعارف الإسلامية ـ السكان والإيرادات في مدن فلسطين في القرن السادس عشر / بالاشتراك مع المستشرق الإسرائيلي أمنون كوهين.

.. توحي عناوين المؤلفات المذكورة بطبيعة اهتمامات برنارد لويس، الذي يعتبر عَلمًا ذائع الصيت، وكفاءة بحثية متميِّزة ـ في أنظار الكثيرين ـ والذي تخرجت على يديه أعداد كبيرة من الطلبة اليهود والعرب، سواء أثناء عمله في بريطانيا أو منذ أن بدأ يعمل في الولايات المتحدة. ويذكر أحد الباحثين العرب البارزين أن برنارد لويس «اهتم بالتاريخ الاجتماعي والسياسي، وأصرَّ على البقاء على أرض الواقع حتى وهو يكتب عن الأصناف (= الجماعات المهنية المدنية

في الإســلام الوسـيط) وعلاقات العرب بالترك في عصور الإسلام الزاهية. لقد ظل الرجل صهيونياً يتـعـامل مع النص التاريخي العربي القديم، وسجلات الضرائب العـثمانيـة، وعـينه على الزحف الصـهـيـوني المعاصر على أرضنا. حتى إذا غادر بريطانيـا إلى الولايات المتـحدة حسر عن وجهه اللثام تماماً، فلم يعد حاضراً عنده من الإسـلام وحـضـارته غير المفـهـوم الأميركي للشرق الأوسط الذي أسـهم هو وغيره في صـياغته [مع غرينباوم ـ جيب ـ فاتيكيوس، وغيرهم]، ولم يعد حاضراً من المسألة السـيـاسية الإسلامية غير مواقف اليمين واليسار الإسلامية من الكيان الصهيوني في فلسطين والمصالح الأميركية في العالم الإسلامي»[٦١].

تجـد هذه الشـهـادة إثباتها في مؤلفات لويس، ولنستعرض مثلاً ما ورد في مـراجـعةٍ لكتابه «الغرب والشرق الأوسط»، فنجد أن المؤلف يحصر موضوع كتابه بتأثير الغـرب ومـدنيـتـه على الشـعوب الاسلامية، وبشكل خاص على المجتمعات الشرق أوسطيـة، ورد فـعل هذه المنطقـة في أدوارها المتعاقبة. ويتحدث المؤلف عن مـوضـوع الاستيطان اليهودي في فلسطين، مبيِّناً أنه قبل القرن التاسع عشر كان الهدف المحـرِّك لليهود بالهجرة إلى فلسطين هدفاً دينياً بحتاً، لكن مع مطلع القرن التـاسع عشر تغير العـامل المحـرِّك لهم، وبدأت هجرة من نوع جديد كانت نتيجة لانتـشـار الأفكار القـومـية، ومعظم المهاجرين الجدد أتوا إلى فلسطين من أوروبا وهم جماعـة من الشـبـاب يحدوهم العامل القومي وليس العامل الديني. فلم تعد غـايتـهم الصـلاة والتـعـبّد ثم الموت، بل العـمل والاستغلال الاقتصادي والحياة. ويضـيف المؤلف: ان جميع مـتطلبـات الدولة القـومـية ، توفرت للأقلية اليهودية المحـافظة في وسط وشرق أوروبا، عـدا شـيئين: اللغـة القـومية الواحدة، والأرض القـومية الواحدة، ونتيجة لذلك كانت حركتا البعث العبري والصـهيونية تهدفان إلى تأمين هذين الشيئين المفقودين. ويدّعي المؤلف ان اليهود شعب قادر على استنباط الأشـيـاء الجـديدة، ولقـد شـهد لهم بذلك أصدقاؤهم وأعداؤهم على السواء، فهم الذين اخترعـوا الرأسمالية والشيوعية (...) ولقد قال البعض انهم هم الذين جاءوا بالمسيحية والاسلام (...) ، وهكذا لا يعجز الذين ابتدعوا كل هذا عن ابتداع تاريخ وقـومـيـة وكل شيء. ويرى المؤلف ان بعض العـرب بدأوا (عـام ١٩٦٣) يقبلون

بوجود اسرائيل بعد أن اعترف بها المجتمع الدولي، وبالتالي أصبحت أمراً مقرراً، لذا يجب التعامل مع العرب على أساس المساعدة الاقتصادية والاغاثية كي لا ينحسر الغرب ومصالحه (٦٢).

في هذه الخلاصة المقتضبة لما جاء في كتاب برناردلويس المذكور آنفاً، يتضح إلى أي مدى ذهب المؤلف في مغالطاته الفكرية، إذ أسبغ الصفة القومية على الجماعات اليهودية في أوروبا وغيرها، واعتبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين عائدة إلى باعث قومي، وخلع الهوية القومية اليهودية على أرض فلسطين كعنصر في بناء الدولة الصهيونية، بل إنه ذهب إلى حد تأليه اليهود وربط النتاجات المادية والحضارية العالمية بهم.

تمثّل هذه العيِّنة الصغيرة من المغالطات مادة لاستقراء المضامين المماثلة لمؤلفات برناردلويس، فتبدو النزعة العنصرية الصهيونية جلية، وتكتسي أحكامه بسمة تلفيقية، ويتم تغييب الدور الاستعماري في ايجاد «الدولة اليهودية». واكثر من ذلك، نقرأ دفاعاً عن الصهيونية في بعض مواقفه. فإثر صدور قرار الأمم المتحدة الشهير (٣٣٧٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٧٥) الذي أكد أن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، كتب برناردلويس مقالاً في مجلة فورين آفيرز الأميركية، قال فيه «ليست الصهيونية حركة عنصرية في الأساس، ولكنها شكل من أشكال القومية أو حركة تحرير وطني بالمصطلح الحديث. وهي كغيرها من الحركات تجمع تيارات مختلفة، بعضها نابع من العرف والضرورة، والبعض الآخر حملته اليها رياح التغيير والأنماط الدولية. وأهم ما في الأولى هو الديانة اليهودية بتأكيدها المستمر على صهيون والقدس والأرض المقدسة وأفكار العبودية والاغتراب والعودة، وهي أفكار متداخلة معاً ومتكررة. وكان للايمان بالمسيح المنتظر وحركات الاحياء الديني التي ظهرت بين اليهود منذ القرن السابع عشر مساهمة مهمة في نشوء هذه الحركة» (٦٣).

بعد هذا ، يغدو بيّناً تماماً ، ماذا يمكن أن يقدِّم برناردلويس للصهيونية وكيانها العنصري!؟ ويغدو بيِّناً كذلك، مقدار الاهتمام الذي توليه المؤسسة الصهيونية الحاكمة في فلسطين المحتلة لتشجيع الاتجاهات المماثلة، وتوظيفها في

نهج العدوان والتوسع الصهيوني. هذا بالاضافة إلى حجم التأثير الذي يمارسه لويس على الكثيرين ممن يتتلمذون عليه، فيحملون بعض أفكاره ـ على الأقل ـ ويعيدون انتاج ما يغذيهم به بطريقة أو بأخرى.

٢ ـ نداف سفران :

ولد في القاهرة، وهاجر إلى فلسطين (١٩٤٦) واشترك في حرب (١٩٤٨)، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة (١٩٥٠)، ودرس في جامعات هارفارد وييل وبرنستون، وحصل على منح دراسية من مؤسستي روكفلر وفورد وغيرهما.

عمل سفران مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد حتى إقالته أواخر عام (١٩٨٥)، ومن أهم مؤلفاته: «محاولة مصر لتكوين مجتمع سياسي»، «الولايات المتحدة وإسرائيل»، «إسرائيل اليوم»، «من حرب إلى حرب: النزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧»، «نظرية النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي». بالإضافة إلى عشرات الأبحاث والدراسات والعديد من المقالات التي تتركز غالبيتها على شؤون المنطقة العربية والصراع ومواقف الولايات المتحدة وإسرائيل.

اضطلع سفران بتأدية دور خطير في توجيه السياستين الأميركية والإسرائيلية، ويعتبر أحد أبرز أصدقاء هنري كيسنجر المقربين إليه، وكان أحد مستشاريه البارزين لشؤون الشرق الأوسط عندما تولى كيسنجر منصب وزارة الخارجية الأميركية، كما كان سفران واحداً من مجموعة الأساتذة والخبراء والعلماء الاميركيين الذين كانت غولدا مائير تستشيرهم(٦٤) . وخلال السنوات الماضية، لعب سفران دور المستشار غير الرسمي لشخصيات إسرائيلية وأميركية مؤيدة لإسرائيل، في شؤون المنطقة، ووضع خبرته الجامعية أكثر من مرة في خدمة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة(٦٥).

في أواخر عام (١٩٨٥)، تم كشف النقاب عن تعاون سفران مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وكان هذا الكشف «فضيحة» في الأوساط الأكاديمية. وتقول المعلومات المتوفرة أن سفران تلقى مبلغ ٤٥ ألف دولار من المخابرات الأميركية لتمويل ندوة في جامعة هارفارد حول «نمو المشاعر الإسلامية في منطقة

الشرق الأوسط». وتبيَّن كذلك أن المخابرات الأميركية دفعت ١٠٧ آلاف دولار مقابل قيام سفران بتأليف كتاب عن المملكة العربية السعودية[٦٦] . ويتضمن مشروع هذا الكتاب الذي تعهد سفران بتنفيذه، دراسة حجم «القوى الإسلامية» في العربية السعودية، بهدف الإجابة على سؤال مهم هو: كيف يمكن السيطرة على هذه القوى؟! وكيف يمكن، أو هل يمكن، لهذه القوى أن تسيطر على زمام الحكم هناك؟! ولدى شروع سفران في بحثه، كلَّف أحد أساتذة الجامعة العبرية في القدس (البروفسور آفير) بإجراء بحوث ميدانية بالتعاون مع الطلبة العرب، ودراسة الصحف السعودية والخليجية المتوفرة في «معهد ترومان لأبحاث الشرق الأوسط» التابع للجامعة العبرية، بيد أن الطلاب العرب في الجامعة المذكورة رفضوا التعاون مع البروفسور الإسرائيلي. وبعد افتضاح المسألة، أجرت جامعة هارفارد تحقيقات مع سفران، وأقيل على إثرها، لكن سفران ادعى أنه هو الذي قدّم استقالته بسبب الحساسية التي سببتها تحقيقات الجامعة معه، وأخذ يدافع عن ارتباطه بوكالة المخابرات المركزية، مؤكداً أن علماء كثيرين جداً يعملون في جامعة هارفارد يقيمون علاقات وطيدة مع الوكالة ويتلقون منها مساعدات مالية، وأن الجامعة لا تكتفي بإجازة هذه العلاقات، بل تشجعها. ولم تنف جامعة هارفارد هذا الأمر[٦٧] .

المؤشرات التي وردت في ثنايا قضية نداف سفران، تبرهن أن القضية أكبر من «حالة خاصة»، بوجود نظائر متعددة، منها ما يتعلق بخدمة الشق الأميركي، ومنها ما يتعلق بخدمة الشق الإسرائيلي في التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل. حتى يمكن القول إجمالاً إن جيش المستشرقين والخبراء الأميركيين بشؤون الشرق الأوسط يشكل جزءاً رئيساً من نظام التخطيط والعمل الإسرائيلي ـ الأميركي الخاص بالمنطقة العربية.

**** استخلاصـــــات:**

إن أي تحرٍ محايد لطبيعة العلاقة العضوية بين المشروع الصهيوني والنهج الاستعماري الغربي، في مجالي النظرية والممارسة، سيخلص إلى إدراك العديد من

الثوابت، لعل مقدمتها:

* إن الأيديولوجية الاستعمارية الغربية تعدُّ أحد المصادر التي استقت منها الأيديولوجـية الصهيونية الكثير من طروحاتها، وإن مثل هذا الاستقاء يشكل أحد البراهين على توحُّد الظاهرة الصهيونية السياسية مع أصلها الغربي، وإن موضوع تمكين اليهودية من الاستيطان في فلسطين، قبل ظهور المشروع الصهيوني رسمياً، يُعتبر واحداً من المسائل التي عني بها الغربيون والمستشرقون بينهم ضمناً.

* اتسـعت الخـدمـات الغـربيـة المقـدّمـة إلى الصهيونية لتشمل الكثير من محفِّزات المشروع الصهيوني، ابتداءً من المحتوى الديني، وانتهاءً بوضع المعلومات المتنوعة عن فلسطين والمنطقة برسم إنشاء هذا المشروع.

* إن مـا حمله الاسـتشراق الغـربي من مـعـانٍ، وما وصل إليه من نتائج، أفضيا إلى تزويد المشروع الصهيوني بآليات عمل تم توظيفها في بناء هذا المشروع، وفي التعامل مع الشؤون الفلسطينية والعربية.

* كـان «صندوق اسـتكشـاف فلسطين» نمـوذجاً لا يكاد يضاهيه أي من النماذج الغـربيـة للاستشراق في تقديم المساعدة للصهيونية لإقامة كيانها لاحقاً في فلسطين.

*من المتـعذِّر فصل أداء المستشرقين اليهود عن مجمل العملية الاستشراقية الغـربية، في إيجاد الأسس الروحية والمادية للتوجهات الصهيونية بصدد فلسطين والمنطقـة العـربيـة، وأكـثر من ذلك، كان لبعض هؤلاء المستشرقين دور خاص في خدمة المشروع الصهيوني.

* أدرج الاسـتشراق الغربي الجديد الشأن الصهيوني وتقديم الدعم إليه في مقدمة اهتماماته، استمراراً لاهتمامات الاستشراق التقليدي، وتطويراً لها.

* يعتبر الاستشراق الأميركي المعاصر دليلاً قائمًا على المدى الذي وصل إليه انخـفـاض الاسـتشراق، ولا سـيما في الأمـور المتـعلقة بتمكين الصهيونية وكيانها العنصري في فلسطين من مـواصلة مـهماتها الاسـتـعمارية الوظيـفـيـة في المنطقة العربية.

واقع العملية الاستشراقية والبحثية لدى الصهيونية وإسرائيل

عُنيت الصهيونية منذ ولادتها في أوروبا، بالتعرف على المنطقة العربية، وعلى فلسطين بوجه خاص كاقليم مرشّح لانشاء الاستيطان اليهودي فيه. وكان الاستشراق الأوروبي بجزء منه (هو الاستعراب) أحد مصادر هذا التعرف، إذ استقت الصهيونية من نتاجات المستشرقين جملة من الأفكار والصور الأولية عن فلسطين والمنطقة، وانتفعت في هذا الإطار بالكثير من النتاجات العملية التي جاء بها المستشرقون على المستويين المؤسسي والفردي، مع اهتمام خاص بأعمال المستشرقيين اليهود. وتعكس آراء الصهيونيين عن فلسطين والمنطقة حضور بعض المعلومات والأحكام الاستشراقية الأوروبية في النسق الايديولوجي الصهيوني، يستوي في ذلك التوجهات الصهيونية العامة ورؤى الزعماء والمسؤولين الصهاينة منذ البدايات الأولى للنشاط الاستيطاني في فلسطين، واستمراراً في العقود اللاحقة. لكن الصهيونيين صاغوا لأنفسهم في الوقت ذاته رؤية خاصة كان فيها الادراك المشوّه أساساً للبناء النظري المتعلق بالعرب والبلاد.

** الصهيونية والنظرة إلى العرب:

عملت الصهيونية وفق مبدأ «الأريدنتية الدينية» التقليدي، فتطلعت إلى سلخ جزء من منطقة (= أريدنتا) بزعم أنه يشكل مقاطعة متصلة باليهود وتاريخياً وعرقياً، ولكن هذه المقاطعة تخضع إلى وحدة أخرى[1] ، واستخدمت الصهيونية لعملية السلخ المتصوَّرة هذه نسقين على جبهة الايديولوجيا حشدتهما في مواجهة العرب:ـ أولهما، اعتماد شبكة معقَّدة من الدعاوى والتلفيقات التاريخية في مسألة «ارتباط اليهود بفلسطين» لبعث ما يسمى «الشخصية اليهودية» ولتبرير انشاء

المشروع الصهيوني الاستيطاني ـ وثانيهما، رسم صور خاصة بفلسطين والمنطقة العربية على نحو يحرِّف الحقائق، لإظهار الصهيونيين على انهم حَمَلَة «رسالة تمدينية»، كخطوة أولى على طريق تعزيز مواقع الاستيطان.

العلاقة بين عوامل استخدام هذين النسقين ووظائفه (التي تكافىء ـ بلغة الاقتصاد ـ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك) كان يُرسم لها أن تتيح للصهيونيين في نشاطهم اتساقاً ـ مصطنعاً بالأساس ـ بين مفهوم الذات وصورة الآخر. وكأي موقف استعماري، انطوى الموقف الصهيوني من العرب على «اكتشاف الفروق بين المستعمِر والمستعمَر وإبرازها، وتقديم هذه الفروق لصالح الأول على حساب الثاني ، ثم دفعها إلى حد المطلق، مع التأكيد بأنها نهائية»[٢]، وكان العرب ضحية الأفكار التي سوَّقتها الصهيونية ـ إلى جانب كونهم ضحية الخطوات الاستعمارية الإجرائية منذ تأسيس الاستيطان ـ حيث استتبع التركيز على «النقاء» و«تفوق النقاء» الاعتقاد بـ «دونيه» العرب الذين رسمت لهم الصهيونية صورة كاركاتورية تنبىء عن نظرة استشراقية مغرقة في سلبيتها وعدوانيتها.

قامت هذه النظرة على أسس ثلاثة، تعدّ اعتداءً سافراً على العرب، ليس بكونهم مجرَّد طرف وجدته وواجهته الصهيونية في فلسطين، وإنما باعتبارهم أيضاً موضوعاً استشراقياً عولج ذهنياً بطريقة لا موضوعية.

ـ الأساس الأول / تكويني، يختص بالعوامل التي أطَّرت طروحات الصهيونيين ونشاطاتهم، منذ ظهور الصهيونية في أوروباواندماجها ضمن حركة التوسع الأوروبية. فكانت صورة العرب في الذهنية الصهيونية، والحالة هذه، متطابقة مع صورة المستعمرات في ذهنية المستعمرين الغربيين، ولا سيما في موضوع ما يسمى «الخواء السكاني والحضاري» للمناطق التي يتعين «ملؤها بشرياً وحضارياً». وفي الهامش الخاص بتمايز المشروع الصهيوني عن غيره من المشاريع الاستعمارية، نلاحظ خضوع صورة العرب في الذهنية الصهيونية إلى المفاهيم الأيديولوجية وإلى خبرات وتجارب الجماعات اليهودية الصهيونية، امتداداً إلى «العقل الباطن» و«اللاشعور الجمعي» لهذه الجماعات إزاء «الغوييم = الأغيار» الممثّلين هنا بعرب فلسطين والمنطقة.

ـ الأساس الثاني / بنياني، مادته الخصائص التي تتصف بها التقديرات الصهيونية للعربي، الفرد والوطن، سواء قبل الاتصال الصهيوني بالواقع أو بعده. فلم تكن هذه التقديرات صورة طبق الأصل لواقع مشخص، قائم، وإنما كانت في المرتبة الأولى صورة ذهنية تنتمي إلى مُصدِر الأحكام القيمية، أي إلى الذات أولا وقبل أي شيء آخر، انطلاقاً من موقف مسبق يقوم على الإدراك الصهيوني المقَوْلب للواقع العربي وللعقلية العربية. ولم يكن يشد الصهيونية من الحياة العربية، سوى ما يهمهم أن يرسخ تلك الصورة ويعمِّقها في أذهانهم وأذهان الآخرين.

ـ الأساس الثالث / غَرَضي، يتعلق بالدور الذي يُراد للنظرة الصهيونية إلى العرب أن تؤديه على الجبهتين اليهودية الصهيونية والعربية، إذ كان الهمُّ الصهيوني التلقائي يتركز على إيجاد تطابق بين الصورة المسبقة وبين الصورة الحيَّة التي شكلها الصهيونيون إزاء العرب، لتوظيف هذا التطابق القسري في الأداء الاستعماري الاستيطاني. وبهذا فإن المهمة الوظيفية للتطابق المتوخّى ترتبط بالتوجهات العامة للمشروع الصهيوني، وبالأغراض الوجودية والمعرفية لنظرة الصهيوني إلى الذات وإلى الآخر، طالما أنه يتعذر تحاشي المواجهة مع العرب لدى تنفيذ العملية الاستيطانية في البلاد.

.. بتوفر هذه الأسس الثلاثة، تطلعت الصهيونية إلى التغلب على انتماء فلسطين العربي، وتحويل البلاد بطريقة استيطانية إحلالية إلى مُسْتَوْطَن يمثل امتداداً لأوروبا / مصدر الهجرة اليهودية الأول آنذاك، تساعدها في ذلك عمليتا التشُّرب الصهيوني بشتى مضامين الفكر الأوروبي، والتمثُّل الصهيوني لفلسفة حركة التوسع الغربية. فلعبت هاتان العمليتان دوراً خاصاً في تمكين الصهيونيين من اعتماد أنماط التفكير المتعلقة بكيفية التعاطي الأوروبي مع «سكان المستعمرات» الذين يجلب لهم المستعمرون الحضارة (...).

*** أشكال تعبيرية مبكرة :**

الخطاب الأيديولوجي الصهيوني يعجُّ بالتفصيلات حول الأسس الثلاثة

المذكورة. وفيما يلي عدة علامات من مجموع شائع:

ـ زعيم الصهيونية السياسية الأول، ثيودور هرتزل، اعتبر (في العام ١٨٩٦) دولة اليهود التي سوف تقام في فلسطين «جزءاً من حائط أوروبا في آسيا، يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية»[٣]. ويخطب في المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) قائلاً: «إنه لمن مصلحة الأمم المتمدنة أكثر، ومن مصلحة المدنية عموماً، أن تؤسَّس محطة حضارية عبر أقصر طريق لآسيا.. إن فلسطين هي تلك المحطة، ونحن اليهود حَمَلَة الحضارة المستعدِّين لبذل أملاكنا وأرواحنا من أجل تكوينها»[٤]. وفي روايته «الأرض القديمة ـ الجديدة = إلت نيولاند» (الصادرة عام ١٩٠٢) يرسم هرتزل شخصية رشيد بك وفق الروح ذاتها. يقول له كنجز كورت (الضابط البروسي): «إنكم أناس شاذون أيها المسلمون..ألا تعدّون هؤلاء اليهود معتدين؟!»فيجيبه رشيد بك(=حلم هرتزل)«إنك تتحدث حديثاً غريباً أيها المسيحي. هل ندعوه لصاً ذلك الذي لا يأخذ منك شيئاً، بل على العكس يعطيك شيئاً؟!.. لقد أغنانا اليهود، فلماذا نسخط عليهم؟!» ويردُّ الضابط كورت: «حقاً، لطيف، كلام معقول. ولكنك رجل مثقف. لقد درست في أوروبا. وإنني لا أكاد أتصور أن الرجل البسيط في المدينة أو الريف يمكن أن يفكر كما تفكر أنت»[٥].

نجد هنا ترويجاً صهيونياً مكشوفاً لفكرة تخلف البلد / هدف الاستعمار، ومحاولة لرهن (حضارية) الموقف الشعبي الفلسطيني من الاستيطان الصهيوني بموافقة الفلسطينيين على هذا الاستيطان. وإلاّ فإن تهمة «الانحطاط» و«الهمجية» جاهزة. وهي تُهْمَة ستظل قائمة على أي حال، حين يأخذ الأمر منحى آخر.

ـ الكاتب والزعيم الصهيوني، ماكس نورداو، يتبنى فكرة «التمدين» ذاتها. فيخطب في المؤتمر الصهيوني الثامن (لاهاي ١٩٠٧) قائلاً: «نحن ننوي الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحَمَلة المعتمدين للمدنية والتحضر، ورسالتنا هي توسيع الحدود الأخلاقية ـ الأدبية لأوروبا حتى تصل إلى الفرات»[٦].

مرّة أخرى، يتجلى انتماء الصهيونية إلى أوروبا، وإصرار على النظرة إلى المنطقة العربية على أنها منطقة متخلفة، انسجاماً مع الفكرة الأوروبية السائدة

آنذاك عن هذه المنطقة العربية ، وهي فكرة ليست معزولة بالطبع عن إسهام أحد أنواع الاستشراق الأوروبي في ايجادها.

- وفي عبارات وجهها حاييم وايزمن (رئيس البعثة الصهيونية التي أرسلت إلى فلسطين في إطار السعي لتنفيذ الوطن القومي اليهودي) إلى آرثر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) يوم ١٩١٨/٥/٣٠ ، نقرأ «ان على السلطات البريطانية، وهي التي تعرف الطبيعة الغادرة للعرب أن تراقب [الأوضاع] بحذر وبصورة دائمة. وبمقدار ما يحاول الحكم الانجليزي أن يكون عادلاً، بمقدار ما يزداد العرب تعجرفاً وغطرسة.. ان الوضع الحاضر للأمور يميل بالضرورة باتجاه خلق فلسطين عربية لو كان ثمة شعب عربي في فلسطين، غير أن هذا الوضع لن يؤدي في الواقع إلى تلك النتيجة، لأن الفلاح [العربي] متأخر عن الأزمنة الحاضرة بأربعة قرون على الأقل، ولأن الأفندي مخادع غشوش، جاهل، نهم، لا وطني بقدر ما هو غير كفؤ»[٧]. ويفصح وايزمن عن رؤية مشوّهة مماثلة، في سياق شهادته أمام لجنة التحقيق الملكية البريطانية، فيقول مخاطباً أعضاء اللجنة «كل بلد في العالم حللنا فيه كنا نجده مبنياً، وكان يتعيّن علينا والحالة هذه أن نزدحم في مسامات هيئات سبق لها أن تكونت، وهذا الحال جعل الناس يقولون عنا اننا نعيش كطفيليين واننا نقصد دائمًا ما نجده جاهزاً ونجني ثمرات أتعاب الغير.. لا تساعدنا الفرصة على انشاء كل شيء جديد إلا في فلسطين فقط (...) لقد حوّلنا أراضي كانت ملأى بالمستنقعات والرمال إلى أراضٍ صالحة للزراعة والعمران (...) لم تكن هناك بيوت ولكننا أنشأناها (...) ولم تكن هناك طُرق ولكننا عبّدناها (...)..»[٨].

بهذا التزييف للحقائق ، وأمثاله ، تعمَّد الصهيونيون تقديم صورة لعرب فلسطين كانت متشكلة أصلاً، ولم يعد سوى (البرهنة على مصداقيتها)، ليس فقط بتغييب هؤلاء العرب حضارياً، وإنما وجودياً كذلك. تماماً على غرار المحاولات التي ظهرت إبان التجارب الاستعمارية الأوروبية.

- وضمن كتابه «الاستعمار اليهودي والفلاّح العربي»[٩] يسهب موسى سيملانسكي (الخواجا موسى) في وصف السكان والقرى في فلسطين

(عام١٩٢٠) ، وكأنه يتحدث عن «نعمة هبطت من السماء على العرب في البلاد» جرّاء إنشاء المستوطنات الصهيونية. ويستوقفنا ضمن ما يسوقه سيملانسكي من تعليلات واهية، سيل من العبارات والمبالغات بشأن العرب، الذين يبدون لديه كما لو أنهم يعيشون في العصر الحجري.. فبعد أن يتحدث الكتاب عن «فضل الاستيطان الصهيوني» على القرى العربية وعلى تقدم الزراعة الفلسطينية إجمالاً، يعقد مقارنة بين القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية وبين القرى البعيدة عن تلك المستعمرات، ويقول: «إذا سرت في القرية طولاً وعرضاً فإنك لا تجد أثراً لشجرة.. وحولها آكام من الزبالة تكونت خلال الأجيال المتوالية.. والأولاد حفاة عُراة تغطي أجسادهم الوساخة من أخماصهم حتى مفارقهم، ومعظمهم مصاب بأمراض العيون الخبيثة، إذا لم يكن بالعَوَر فبالعمى أيضاً.. وتستر أجساد الرجال أسمال بالية.. والروائح الكريهة تنبعث من كل جانب. والنساء اللواتي يعاملن من قبل الرجال معاملة البهائم السائمة قد أصبن بالشيخوخة قبل الأوان. وليس ثمة أي عيادة طبية، فإذا ما جرح أحدهم عولج بوضع زبل حيوان طري على مكان الجرح، أما لأمراض العيون فيستعملون (دواء) هو عبارة عن ضمادات من بول الجمال». ثم يتحدث سيملانسكي عن القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية، عن «مظاهر التقدم وارتفاع مستوى المعيشة نتيجة الثمن الذي تلقوه لقاء بيع(!) أراضيهم إلى اليهود» ويدّعي أنه في قرية «ملبّس» العربية مكان مستعمرة «بتاح تكفا» كان يقطن في خرائب القرية بضع عشرات من الفلاحين المرضى، عراة جياعاً، أصيب معظمهم بالعمى. ويزعم بالمثل أنه قبل انشاء مستعمرة «رحبوت» ـ جنوب شرق يافا ـ كان يسود يباب ينعق في جنباته البوم والغراب. ثم يتغنى بما يسمى قيام «العمران الجديد الذي قام بطريقة عجيبة»، ويكرر دعاوى الصهيونية التقليدية حول تجفيف المستنقعات وإحياء البلاد. وفي هذا وغيره، لم يكن سيملانسكي مصوراً أو قارئاً أو متحدثاً عن الواقع بحيادية، بل كان معنياً بتقديم لوحة واضحة المعالم، يتعمّد فيها نقل بعض ما يعتمل في نفسه ليسبغه على العرب وعلى الأوضاع القائمة.

المسألة هنا ، مثلما في مختلف كتابات الصهاينة، ليست مجرد تأثر بوجود

وضع نزاعي (= صراعي) يولّد نظرة خاصة إلى الواقع، وإنما يتعلق الأمر أساساً بمسعى عنصري وبتشهير متعمَّد للنيل من شخصية العربي وللتهكم على طريقة حياة المواطنين الفلسطينيين في البلاد، بصياغة رؤى مشوهة، بل ومشبوهة، تصدر عن تقديرات جاهزة تكوّنت مع تكوّن الصهيونية أصلاً.

في هذه الأثناء ، وبينما كانت موضوعات «الفراغ الحضاري = العربي المتخلف» و«الفراغ الديمغرافي = العربي الغائب»، تتصدَّر التعبيرات الذهنية الصهيونية إزاء العرب، وُجد بين اليهود والصهيونيين من يتعامل بحذر مع الاتجاهات الصهيونية السائدة، مثل تيار «البحث عن حلول وسط» الذي كان يمثله أعضاء بريت شالوم (ومنهم مارتن بوبر ويهودا ماغنس). فقد كان هذا التيار يحذِّر من مغبَّة تجاهل العرب وتطلعاتهم، حيث كتب ماغنس مثلاً يقول «لقد آن الأوان لليهود أن يأخذوا في الحسبان العامل العربي كأهم عامل يواجهنا، وإذا كان لنا قضية عادلة، فهم [العرب] لهم قضيتهم العادلة، وإذا أسبغت علينا الوعود، كذلك العرب أسبغت عليهم وعودهم. ولعل احدى أبشع وقائع الاستعمار وأكثرها قرباً إلى الواقع هي أن العرب يعيشون هنا، وسيبقون هنا إلى ما بعد انهيار الاستعمار ونشوء استعمار آخر. وإذا كنا نحن أيضاً نرغب في العيش في هذا المجال الحيوي، فعلينا أن نعيش مع العرب»(١٠).

أخفق تيار «البحث عن حلول وسط» في التأثير على مسيرة الصهيونية، وتبيَّن مجريات الأمور في السنوات اللاحقة أن الموقف الصهيوني إزاء العرب ظل أسير النظرة السلبية التي تستبطن نزوعاً عدوانياً وعنصرياً، وذلك بالرغم من إيحاء الصهيونيين بعد إنشاء دولتهم بأنهم يميلون إلى تناول الشؤون العربية بعلمية وموضوعية.

** إسرائيل ودوافع الاهتمام بالاستشراق وأبحاث الصراع:

استجابة لضغوط الواقع وللحاجة الاسرائيلية إلى معرفة تفصيلية في الشؤون العربية، أولى الصهيونيون (= الاسرائيليون) الموضوع الاستشراقي وأبحاث الصراع مع العرب اهتماماً يفوق ما كان جارياً أيام الانتداب البريطاني.

ونظراً لأنه يصعب الحديث عن «استشراق اسرائيلي» بالمعنى التقليدي المألوف قياساً على «الاستشراق الأوروبي»، وباعتبار أنه يوجد في الكيان الصهيوني دراسات في الشؤون العربية والاسلامية تحمل طابعاً استشراقياً، فإن استخدام الاستشراق (اللفظة - الاشتقاق - النسبة - المفهوم..الخ) في الحالة الاسرائيلية يتم بشيء من التجاوز.

بين العوامل البارزة التي أمْلَت الاهتمام الاسرائيلي بقضايا الاستشراق والدراسات الخاصة بالأوضاع الصراعية مع العرب، يمكن الوقوف عند الاعتبارات التالية:

أ - وقوع الكيان الصهيوني في تشكيل إقليمي عربي، وما يتصل بهذا من تباينات في الهوية وتعارضات تتجذر عميقاً في بنيتي الكيان والمنطقة العربية.

ب - التعرف على مكامن القوة والضعف في الطرف العربي، لإدماج هذا الجانب في أسس الاستراتيجية الإسرائيلية العليا إزاء العرب، وفي كيفية إدارة الصراع.

جـ - صياغة خطاب صهيوني (سلمي) ظاهرياً موجَّه إلى العرب، وخطاب آخر لحملهم على الأخذ بالخيارات التي تضعها الصهيونية واسرائيل، وهي صياغة تقوم على الادراك الإسرائيلي لكيفية تصرف العرب أمام المواقف الإسرائيلية المتخذة والمعلنة.

د - إلحاح الاعتبارات الميدانية (المواجهات الجارية - الحرب النفسية أثناء الحروب - العمليات العسكرية..الخ) وهي اعتبارات تصب في مجرى الحاجة الإسرائيلية إلى توفير مادة مناسبة للتوجّه إلى العرب أو للتعامل معهم.

هـ - الحيثيات المتعلقة بالواقع السكاني في فلسطين المحتلة، سواء في موضوع العمل على استيعاب اليهود المهاجرين من الدول العربية، أو في موضوع رسم السياسات الخاصة بالعرب الفلسطينيين داخل البلاد.

و ـ التداخلات التراثية والتاريخية بين الحضارة العربية والنتاجات الثقافية ليهود الدول العربية في النسيج الثقافي العربي والاسلامي العام.

ز ـ توفير المعطيات النظرية للمسائل التي ستواجه إسرائيل في المستقبل، لا فرق في ذلك بين وضع الصراع القائم وحالة التسوية المحتملة.

التنكّر الإسرائيلي لأي من الاعتبارات المذكورة ، لا يقوى على الصمود أمام وجود هذه الاعتبارات فعلاً في المراكز البحثية المعنية وفي دوائر اتخاذ القرارات الإسرائيلية. وهذا ما يخلص إليه أي بحث محايد لدواعي الاهتمام الإسرائيلي بالشؤون العربية (استشراقياً وصراعياً).

الإسرائيليون يحاولون اختزال دوافع هذا الاهتمام، فيسوقون تبريراً أو أكثر، لأسباب دعائية. فمثلاً، يعبرٍّ البروفسور أوريال هايد (أحد اساتذة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية بالقدس) في دراسة له (١٩٦١) عن دافعين للاهتمام الإسرائيلي بالشؤون الاستشراقية وأبحاث الصراع، هما: المتطلبات المستقبلية واستيعاب اليهود الشرقيين. يقول هايد حول الدافع الأول «مهما يكن توجهنا الأدبي وعلاقاتنا السياسية مع جيراننا، فإنه ليس هناك من ينكر أن مستقبلنا القومي مرتبط بمستقبل الشرق الأوسط وإلى حد ما بمستقبل دول آسيا وأفريقيا الأكثر بُعداً. هذه الحقيقة ينبغي أن تضفي على اهتمامنا بالشرق الأوسط أهمية خاصة وحيوية ووعياً يزيد عما لدى المستشرقين من بلدان الغرب». وبالنسبة للدافع الثاني يذكر هايد «ان استيعاب العدد الكبير من المهاجرين [اليهود] من دول الشرق [إلى فلسطين المحتلة] يتطلب فهمًا واسعاً للظروف السائدة في بلدانهم الأصلية، ودراسة تقاليدهم الخاصة، وفي الوقت نفسه مساعدة هامة لمعرفتنا العلمية وللفهم والتقبيح المتبادلين بين الطوائف»(١١).

يتطلع الإسرائيليون ، إذن ، إلى جعل أبحاثهم في الشؤون العربية بمثابة مصدر لإحدى القوى التي يتوخون امتلاكها، لتوظَّف من ناحية على صعيد تحقيق الانسجام الداخلي في الكيان الصهيوني، وإذابة التناقضات الإثنية والفوارق بين شرائح المستوطنين اليهود، ولتوظف من ناحية ثانية في النطاق الخاص بكيفية التعامل مع المنطقة العربية، وكيفية إدارة الصراع، وتخطيط شؤون المستقبل،

وذلك بمعزل عن الدعوات التضليلية الإسرائيلية التي تتحدث عن الرغبة في الاندماج ضمن هذه المنطقة وفي إقامة سلام مع العرب.

**** مؤشرات حول الدعم والتشجيع للعملية البحثية:**

تلجأ المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى تأمين الكثير من متطلبات العمل البحثي الإسرائيلي، في محاولة لدفع أبحاث الاستشراق والصراع إلى تحقيق الأغراض المحدَّدة لها. وتعكس الميزانيات ومبالغ الدعم المتعدِّدة المصادر التي تخصَّص لهذه الأبحاث صورة تقريبية لمستوى «الآمال» التي تعتقدها إسرائيل في هذا الشأن. حيث تصل المشاركة الحكومية في تمويل عمل مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية إلى ٥٪ وسطياً من الموازنة العامة[١٢] . وحسب معلومات «المكتب المركزي الإسرائيلي للاحصاء» ـ المنشورة عام ١٩٨٧ ـ بلغت مخصصات الجامعات الإسرائيلية من الميزانية العامة ٢٥١,٢ مليون شيكل جديد، خصّص منها ما مجموعه ١٣٢ مليون شيكل جديد للبحث والتطوير، ثلثه للعلوم الإنسانية والتربوية. ويبيِّن الجدول التالي، النسبة المخصصة للبحث والتطوير من ميزانية كل جامعة ، مشفوعة بنسبة مخصصات البحث في العلوم الإنسانية:[١٣].

الجامعة	النسبة المخصصة للبحث من ميزانية الجامعة	مخصصات العلوم الإنسانية من النسبة السابقة
الجامعة العبرية	٪٤٧,٤	٪٢١,٧
جامعة تل أبيب	٪٤٣,٨	٪١٧,٢
جامعة بار ايلان	٪٤٦,٢	٪٤٠,١
جامعة حيفا	٪١٤,٤	٪١٠٠
جامعة بن غوريون	٪٣٣,٧	٪٣,٤

نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الجامعات الإسرائيلية

يضـاف إلى هذه الاعتمادات الداخلية ، مبالغ تصل وسطياً ٢٠ ـ ٣٠ مليون دولار (منذ أوائل الثمانينات) يجري تخصـيـصـها للمؤسسات البحثية دون المرور بالميـزانية الحكومية، تأتي عن طريق «الكيرين هايسود» وتقوم بجمعها مؤسسات صـهـيـونيـة، مـثل: المنظمـة الصهيونية العالمية، المؤتمر اليهودي العالمي، الاتحاد الإسرائيلي العالمي، منظمـة بناي بريث.. الخ(١٤).. كما تضاف إلى هذه المخصصات منح وتبرعات أميركية (رسمية وخاصة) وهبات من صناديق التمويل الإسرائيلي ـ الأميركيـة لتمويل البحث العلمي في اسـرائيل(١٥) . ومـساهمات جمعيات أصدقاء الجـامـعـات الإسرائيليـة في الولايات المتـحـدة وغيرها. هذا إلى جـانب الريع المالي لـلمنشـورات والأعمال البـحـثـيـة الصـادرة عن مـؤسـسـات الأبحـاث والهيئات الأكاديمية العاملة في شؤون الاستشراق والصراع.

حين تؤخـذ هذه المؤشرات، وسـواها، من زاوية إسـهام الأموال المتوفرة في مـيـدان الأبحـاث الاسـتشراقـيـة والصراعـيـة، يتـضـح أي مهمة تريدها إسرائيل لمؤسـسـاتها البـحـثـيـة، وأي أداء يمكن أن يقوم به باحثوها، خاصة وأن الكادر الأكـاديمي في الجـامعات الإسرائيلية «يحصل على ميزات لا مثيل لها بين الوظائف الكبيرة في الخدمات العامة»(١٦)، طبـقـاً لما جـاء في أحد تقارير مفتش الدولة في الكيان الصهيوني.

الدعم الذي تلقـاه العـملية البحثية الإسرائيلية، لا يقتصر على الجانب المادي، بل يتـخطّاه إلى توفير أشكال من «التشجيع» العلمي والاداري والمعنوي. ومن هذه الأشكال:

أ ـ تمـكـين الـبـاحـثين والمسـتشرقين من الإطلاع على محـتـويات مـراكـز الأرشـيـف المتـعددة (في القدس: أرشيف الدولة ـ الأرشيف الصهيوني المركـزي ـ أرشـيـف تاريخ الشعب اليهودي ـ أرشيف يادفاشيم. وفي جفعـات تايم / تل أبيب : الأرشيف العسـكري)(١٧)، حيث توضع المعلومات والوثائق بتصرف الباحثين.

ب ـ توفير مجالات التـشـغـيل وخـاصـة بالنسـبة للباحثين المهاجرين إلى فلسطين المحـتلة، عبر العـمل على استيعـابهـم في ميادين تخصصهم،

بمساعدة مختلف مؤسسات الاستيعاب، ومشاركة هيئة خاصة أسست في النصف الثاني من السبعينات تدعى «معهد أبحاث لتجميع الشمل»[١٨] .. ومن أشكال «التشجيع» أيضاً، إشراك العديد من الباحثين في تخطيط السياسة العليا للدولة والاستفادة من الخبرات الأكاديمية عموماً في إدارة وتوجيه الشؤون الاستراتيجية والجارية (سياسياً ودعائياً وعسكرياً ..إلخ) وتخصيص الجوائز والمكافآت لذوي النتاجات والمهارات البحثية المتميّزة، وإتاحة هامش واسع نسبياً أمام الباحثين للتحدث في مختلف المسائل التي تهم إسرائيل، سواء في نطاق الاستراتيجة العامة للشؤون العسكرية والأمنية أو في المواقف والأوضاع القائمة على الجانبين الإسرائيلي والعربي.

ثمة مظهر آخر للتشجيع، يتجلى في الحرص الإسرائيلي على تطوير قدرات المستشرقين وتوسيع آفاقهم والتفاعل مع الخبرات الأجنبية على النحو الذي يخدم الدولة. ويأتي اشتراك «إسرائيل» في مؤتمرات المستشرقين الدولية، تعبيراً عن هذا الحرص. فقد شاركت مثلاً في المؤتمر الاستشراقي المنعقد في باريس عام (١٩٤٨)، الذي وفد إليه مستشرقون يهود من بلدان مختلفة، كما اشتركت في مؤتمر مماثل عقد في اسطنبول عام (١٩٥١)، وفي مؤتمر آخر عقد في جامعة كمبردج عام (١٩٥٤)، حيث أدخل أعضاء الوفد الإسرائيلي في أعماله موضوعات عن إسرائيل واليهود والتوراة وتعاليم التلمود. ومن الذين حضروا هذا المؤتمر عاموس إيلون وبنعاط وجولد شتاين وجويتين وإيغال يادين (ثاني رئيس أركان للجيش الإسرائيلي) الذي ألقى محاضرة حول «الاحتلال العسكري بين مصر وفلسطين منذ القدم». كما بعثت إسرائيل إلى مؤتمر المستشرقين الدولي السادس والعشرين (نيودلهي ١٩٦٤) وفداً من الجامعة العبرية برئاسة البروفسور إيلون وعضوية الأساتذة أوريال هايد وحاييم رابين وبيسح شنعار وطوفيا جلبلوم ويحزقئيل بير. وساهم هؤلاء بأبحاث ومحاضرت عن الإسلام والحضارة والآداب العربية والتوراة. ويذكر د. بير أن رئيس الدائرة الإسلامية في المؤتمر قال له أن الإسرائيليين قدّموا أبحاثاً ممتازة عن الإسلام[١٩].

في السنوات التـاليـة، اسـتـمرت إسرائيل بالمشاركة في مؤتمرات المستشرقين الدوليـة، وخاصة تلك التي تعقد في أوروبا الغربية. ومعروف أن هناك تداخلاً بين الأغـراض الأكـاديمـية والفكرية والسياسية والدعائية ضمن الأهداف التي تضعها إسرائيل لمشاركتها هذه.

.. إن مـا يقـوم به المسـتشرقـون الإسرائيليون في هذا الجانب، يعدُّ في الواقع جزءاً من المهمة الأشمل التي يؤدونها في إطار ارتباطهم، أو لِنقُل اندماجهم، بحثياً ووظيـفـيـاً في النظام الإسرائيلي، حـيث تضطلع الأبحـاث الاسـتشراقية والصراعية الإسرائيليـة بأداء دور مـهم وخطير، يمـتـد شـامـلاً الكثير من مناحي التوجهات الإسرائيليـة على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية.

** دور المستشرقين والباحثين في الأداء الإسرائيلي العام :

تنظر إسرائيل إلى مـسـتشرقيها وباحثيها على أنهم يؤلفون قسماً رئيساً من جـهـاز رجـال الفكر الذي لا غنى عنه في بناء واسـتكمال المشروع الصـهـيـوني. ويشـمل هذا الجهاز مجموعات العاملين والباحثين في العلوم المختلفة الذين يكتبون ويتحدثون عن مسائل المجتمع والدولة والصراع وغير ذلك.

اعـتبرت المؤسـسـة الإسرائيليـة الحـاكمة هؤلاء «خالقي الرموز الاجتماعية وناشريها»، وذلك منذ السنوات الأولى لقـيـام إسرائيل، وقد دعاهم بن غوريون إلى التطوع للمـهـام الأمنيـة والصناعـيـة والاجـتماعـيـة، وكان بن غوريون يستطيع الحـصـول على «الشرعـيـة الأيديولوجية» منهم، وعلى نحو خاص أكبر من باحثي التوراة، فكانت الطبقة المثقفة بشكل عام حليفة البنغوريونية.

البروفـسورناتان روتنشترايخ (في الجامعة العبرية) يحلل هذا الوضع بقوله «لقـد أقمنا دولتنا في فترة سياسية كانت كلها فترة أحلام، وفي فترة كهذه تتطابق الدولة بكل فئاتها مع الصـلاحـيات السلطوية. وأكثر من ذلك، فإن باعث الأحلام حـرّكنا لمنح هالة الأحلام للسلطة، ولم نختلف عن دول فتيّة كثيرة وضعت قوتها الإبداعـيـة في خـدمة السلطة، وبالتالي في خدمة الملاك الإداري الوطيد. فكان علماء الفكر والروح يرددون أناشـيـد التـمـجـيـد للسلطة، وأيدت العـمليـات العقلانية

والنشـاطات العلمية الأهداف الرسمية، حيث كان هناك ما يشبه تحالفاً غيرمكتوب بين عـالم البـحث وعـالم الرسمية، وكان عالم الاجتماع الإسرائيلي في بدايته يحمل مـفـاهيم مـتـسقة مع مفاهيم الرسمية البنغوريونية». وحول الارتباط بين علماء الاجـتماع والحـيـاة الحـزبيـة في الكيـان، يذكـر بـاحث آخـر أنه في بداية البحث الإسرائيلي بشـؤون علوم الدولة، تحـوَّل الحـزب المسـيطر في المجـتـمع إلى حـزب مـسـيطر بالنسـبـة للبـاحثين، وأعطى علم الاجتماع الشرعية للحزبية. فعن حزب مـبـاي، مـثلاً، يقول أحد دارسيه «إن التحالف بين عالم البحث وبين الحزب كان أمـراً سـائداً، وقـد اعترف باهميـة الطبـقة المثقفة، وذلك بتقريبها من مراكز القوة والتأثير في الحـزب»، ويتابع: «إذا راجعنا محاضر جلسات بيت بيرل حيث انعقدت هناك اجـتماعات مستمرة بين أعضاء الحزب وبين رجال الفكر والعلوم، لوجدنا في قائمة المشتركين تقريباً أسماء كل من عملوا في مجال الفكر في إسرائيل»(٢٠).

إن هذا الترابط بين رجـال الفكر الإسرائيليين وبين المؤسـسـة الحاكمة يشير إلى المكانة التي يتبـوَّأهـا هؤلاء في المشروع الصـهـيـوني، ويمكن إيراد العديد من الوقـائع والمؤشرات في هذا الصـدد. فـقـد لجأت المؤسـسـة الإسرائيلية الحاكمة إلى تكليف كـثير من المسـتشرقين والبـاحثين بتأدية مهمات مباشرة في التعاطي، مثلاً، مع الشـؤون العـربيـة والفلسطينيـة وقضايا الصراع، ووقع الاختيار على بعضهم لشـغل مناصب اسـتـشـارية مـهـمـة للمـسؤولين الإسرائيليين. وكأمثلة على هذه المهمات، شـغل كل من يهوشـفـاط هركابي وشلومو غازيت منصب رئيس شعبة الاسـتخبارات العسكرية، وكان شلومو أفنيري مديراً عاماً لوزارة الخارجية، وتولى مناحـيم مـيلسون منصب رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وترأس كل من الباحث تسفي لنير والمستشرق يتسحاق أورون مركز البحوث السياسية في وزارة الخـارجـيـة، وعـمل المستشرق تسفي البيلغ حاكماً عسكرياً خمس مرات بعد كل حـرب من الحـروب التي شنتـهـا إسرائيل، وخدم المستشرق موشي معوز كمنسق للأعمال في المناطق المحـتلة، كما عـمل معوز مستشاراً لوزير الدفاع عيزر وايزمان للشـؤون العـربية، وكان المستشرق يوسف جينات مستشاراً لوزير الزراعة وكبير مـسـاعدي الوزير موشي آرنس للشؤون العربية (حتى آخر العام ١٩٨٦)، وعمل

المستشرق أمنون كوهين لعدة سنوات مستشاراً لحاكم الضفة الغربية.

حـول مـهـمـة المسـتـشار الوظيفية ـ ضمن حالة مختارة هي التعامل مع أوضـاع العـرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ـ يقـول شـموئيل توليدانو (مستشار رئيس الحكومـة للشـؤون العـربية سابقاً) في مقابلة صحفية معه، إن مكتبه كان يطلب دراسات من نوعين، الأول لإيجاد حلول للمشكلات الجارية والملحَّة، والثاني يتـعلق بالمشكلات بعـيـدة المدى في المجـالات السكانيـة والاجتماعية والاقتصادية والسـيـاسـيـة. ويضيف: طلبنا مثلاً من «معهد شيلواح ـ التابع لجامعة تل أبيب» دراسـة عن المثـقـفين العرب، الهدف منها الإجابة على سؤال مركَّب: أين هم اليوم خريجو الجامعة؟! ماذا يعملون؟! وما هي مشكلاتهم؟! كما طلبنا دراسة مماثلة في مـوضـوع اللقاءات بين اليهود والعرب لمعرفة ما إذا كانت هذه اللقاءات تساهم في التفاهم والصداقة، أم تضرُّ بهما(٢١).

وعن الصـفـات التي ينبـغي أنْ يتـمـتع بها المسـتـشـار من وجـهة النظر الإسرائيليـة، يتـحـدث يهوشـفـاط هركـابي (إثر استقالته من وظيفته كمستشار لرئيس الحكومة لشؤون الاستخبارات عام ١٩٧٧) بقوله: «إن المستشار الذي لا يفـهم قـائده أو الإنسان الذي يسدي له المشورة، من شأنه أن يفقد أهميته.. وأن المسـتـشـار نفسـه يمكن أن يكون ضحية للجو والإقليم؛ لهذا عليه أن يكون هو نفسـه أداة للتـقـييم». وعن تجربته ودوره، يقول هركابي: «لقد وضعت مبادىء الوظيفة مع شمعون بيرس ـ رئيس الحكومة في حينه ـ ونجحت في تمييز الاتجاه أكـثر من تمييز البرنامج الزمني. كانت وظيفتي هي أن أكتب وأحلل. كتبت تقارير كـثيرة واقتراحـات وتحليـلات. كنت أكـتب عندمـا أجـد موضوعاً جديراً بالكتابة. الأفضلية في عملي هي عدم كوني مربوطاً بروتين تقديم التقارير»(٢٢).

فـضـلاً عن اضطلاع المسـتشرقين والبـاحـثين بمـهمات وظيـفـية مباشرة، واسـتـخـدامـهم في تقـديم المشـورة للمسؤولين الإسرائيليين، فقد ركَّزت المؤسسة الحـاكمة على معرفة آراء هؤلاء في كل ما يمت بصلةٍ للتحديات التي تواجه الدولة، منتظرة منهم تبـصـير دائر صناعة القرارات بما يتوفر لهم من تقديرات، ومتوخيةً قـيـامـهم بتأدية أدوار مـتكاملة يكونون فـيها أدوات استشعار وتوجيه وضبط،

وذلك في إطار عمليات التنبؤ والخدمة الميدانية، لتجنب الكثير من المشكلات والمخاطر المحدقة بالدولة. ولعل أبرز وجوه الخطورة التي تحملها أعمال هؤلاء المستشرقين والباحثين، هو وضعها في متناول الدوائر المعنية. حيث يجري هنا اعتماد معلومات وتصورات صادرة عن متخصصين، ومنها ما هو خلاصة جهد أكاديمي جماعي، لتمكين هذه الدوائر من الإلمام بالموضوع المثار بمعظم أبعاده، ومن ثم تسخير ذلك في خدمة السياسة العامة لإسرائيل.

في آلية العمل الخاصة لصناعة القرارات الإسرائيلية، يأتي أداء الباحثين ومؤسساتهم على الأغلب عند المرحلة الأولى من أصل ثلاث مراحل. حيث يجمَع الباحثون (بصفة شخصية أو عبر المؤسسات) المعلومات المطلوبة بالتعاون أحياناً مع الاستخبارات، ثم يجرون عملية تقاطع للمعلومات لوضع معطيات محدَّدة. بعد ذلك يتم تحليل هذه المعطيات وتفحُّص دقتها ومدى ملاءمتها للحالة (في ضوء: الهدف ـ الوسيلة ـ الاحتمالات)، وأخيراً يوضع تصور أكاديمي / بحثي نهائي يقدَّم إلى الجهات المعنية (الحكومة ـ الكنيست ـ الجيش..الخ). وهنا تبدأ المرحلة الثانية من صناعة القرارات، فتطلع هذه الجهات على تصورات المختصين وعلى التصورات الأخرى (في: الدوائر الرسمية لديها ـ الجيش والاستخبارات العسكرية ـ المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ـ أوساط الأصدقاء في الولايات المتحدة والغرب، وسواها)، وبعدئذٍ يُتخذ القرار في صورته المكتملة نظرياً، لتبدأ المرحلة الثالثة / أي مرحلة التطبيق التي توكل فيها المهمات إلى المؤسسات والأجهزة التنفيذية.

لا يقف دور الباحثين والمستشرقين عند هذا الحد، وإنما يستعان بهم أيضاً في عملية تقييم التنفيذ والنتائج، لاستخراج العبر والدروس، وإضافة الاستخلاصات إلى الحسابات المستقبلية. وبموازاة هذه الحالة الأكثر شيوعاً، أو بالتكامل معها ، كثيراً ما يلجأ المسؤولون الإسرائيليون، في المناسبات أو في العمل اليومي، إلى الاستعانة بمن يطلق عليهم «خبراء الشؤون العربية» و«جيش البروفسورات».. وفي معرض الأمثلة، اصطحب وزير الخارجية الإسرائيلي معه إلى جنيف (١٩٧٣) حاشية من هؤلاء الأساتذة لمساعدته في وضع خطابه الذي أنهاه

بآية قرآنية اختارها له أحدهم(٢٣) . كما تقوم المؤسسات الإسرائيلية عامة (رئاسة الدولة والحكومة ـ الكنيست ـ الوزارات ـ الأحزاب ـ الجيش ـ الشركات..الخ) باستدعاء المستشرقين والخبراء وأساتذة الجامعات العاملين في شتى حقول التخصصات للاستماع إلى آرائهم، واستشارتهم في القضايا المتعلقة بالدولة وبالمنطقة والصراع، وبخاصة أثناء الأزمات والتطورات السريعة للأحداث.

بالقرب من هذه النقطة، ثمة تأكيد إسرائيلي على دور الباحثين في رسم وبلورة السياسات الإسرائيلية، وذلك خلال الأيام الدراسية التي نظّمها «معهد أشكول للأبحاث التابع للجامعة العبرية بالقدس» للمرّة الثالثة منذ تأسيسه، حول «المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مؤمن بالتعددية». فيذهب د. زئيف شترنهل (مدير المعهد) إلى أنه «من شأن استنتاجات الباحث في بعض الأحيان أن تساعد في تحديد السياسة، وأنه لشيء جيد ـ برأيه ـ أن يكون الباحث جزءاً من عملية اتخاذ القرارات على مستوى القيادة السياسية. ويتفق حاييم تسادوك (وزير العدل آنذاك) مع هذه الرؤية بقوله «إن طاقم الخبراء الذي يساعد القيادة المقرّرة هو أمر إيجابي بكل تأكيد، وقد أثبت حيويته في المحادثات الإسرائيلية الأخيرة مع د. هنري كيسنجر»، ويضيف: «إن على الرجال المختصين بعلوم الدولة أن يصبحوا جزءاً من المؤسسة الرسمية، وبعدها لن تُتخذ قرارات ضعيفة، ولن يكون العلماء ذوي شعور معقّد في موضوع الاستفادة منهم»(٢٤).

تعزّز هذه التأكيدات، وأمثالها، مطالب شرائح كبيرة من المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، الذين يرون أن هناك ضرورة لإشراك أوسع القطاعات الأكاديمية في تحليل المعلومات وفي صياغة التقديرات وصناعة القرارات، حسب رؤية عبرّ عنها د. إيتمار رابينو فيتش (رئيس مركز ديان بجامعة تل أبيب) الذي اقترح طريقتين لذلك، الأولى هي سؤال هؤلاء عن رأيهم في القضايا المختلفة بناء على المصادر العلنية التي تصلهم (صحف ـ مطبوعات ..إلخ) والثانية هي إشراك جماعات منهم في تحليل المواد السرية(٢٥) . ويقدر المستشرقون أن ما يقومون به أمر لا غنى عنه لإدراك واستيعاب الكثير من القضايا المصرية. فمثلاً، ضمن أجواء الحديث الإسرائيلي المتعاظم عن «الخطر الديموغرافي» الفلسطيني، عقد أرنون سوفير (أستاذ الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا)

اجتماعاً مع أعضاء حزب حيروت في «بيت أورن»، ونبَّه إلى أن المشكلة الديمغرافية تشكل «خطراً كبيراً على شخصية الدولة الصهيونية» وإلى أن رؤساء حركة حيروت (مثل يورام أريدور) يقدّمون إلى كوادرهم معطيات غير دقيقة حول هذه المشكلة. كما نبَّه سوفير إلى أن ما أسماه «اليسار الإسرائيلي» يتجاهل هذا الأمر، ولا يفكر فيه[٢٦]. وطالب المستشرق يهوشفاط هركابي في العام ذاته (١٩٨٧) بإجراء نقاش أكاديمي مستفيض وواسع مع أقرانه المفكرين حول «المشكلة الديمغرافية» لمنع «النهاية المحزنة لإسرائيل»، على أساس أن أيَّ «مسيرة تاريخية ـ ثورية» غالباً ما تبدأ بفضل المستوى الأيديولوجي الرفيع[٢٧].

ينسجم ذلك مع حقيقة أن أحد أدوار المستشرقين والباحثين الإسرائيليين يتلخص في التأثير على التوجهات الإسرائيلية العامة، عبر الإسهام في بلورة رأي عام داخلي ـ قد يكون ضاغطاً على الحكومة والأحزاب ـ وتوجيه عمليات التثقيف والتنشئة والدعاية. فعن طريق الكتب التي يدفعون بها إلى الأسواق، وعن طريق المحاضرات أو النقاشات والمداخلات ضمن المؤتمرات والندوات الدراسية، وباستخدام المقابلات الصحفية المتنوعة كنافذة للتعامل مع «الجمهور» يسهم هؤلاء المستشرقون والباحثون في إيجاد أو تغذية الاتجاهات السياسية والأيديولوجية في التجمُّع الإسرائيلي. ويترافق هذا مع ما يؤدونه بانخراطهم المباشر ضمن المؤسسات الأكاديمية والبحثية. ومعروفة هنا تأثيرات الأكاديميين على طلابهم خلال العملية التدريسية، وتأثيراتهم كذلك على الباحثين الجدد والمتدربين خلال التوجهات والأفكار التي تقدّم لهؤلاء.

إن جملة التأثيرات السابقة تقود عملياً إلى تقوية عوامل الولاء للدولة، بتنمية ذهنيةٍ وقناعاتٍ وأساليب عمل من شأنها أن تربط المؤسسات البحثية بواقع إسرائيل ومخططاتها ومصيرها، حتى أصبحت هذه المؤسسات بالضرورة «مراكز للدفاع عن المجتمع الإسرائيلي»[٢٨]، سيان أكانت مستقلة ـ بمعنى ما ـ أم كانت موجَّهة من قبل الحكومة والأحزاب. وحتى في الحالات التي يتخذ فيها المستشرقون والباحثون مواقف انتقادية تجاه النهج السياسي والعملي السائد في الكيان الصهيوني، ينطلق هؤلاء من «اجتهاد خاص» يؤطره الحرص على الدفاع

عن الكيان وصورته. وتندرج في هذا النطاق ـ مثلاً ـ المذكرة التي وقعها ٥٠٠ عالم نفس إسرائيلي (في كانون الثاني / يناير ١٩٨٨) والتي انتقدوا فيها سلوك الجيش الإسرائيلي والسياسة المتبعة في الضفة والقطاع[٢٩] وأيضاً العريضة التي وضع نواتها عدد من البروفسورات (منهم: زئيف شترنهل، دان هوروفيتش، باروخ كاني باز، يارون أزراحي) ووقعها ٦٠٠ محاضر من الجامعة العبرية في القدس[٣٠] (في شباط / فبراير ١٩٨٨) وتضمنت موقفاً مماثلاً لما ورد في المذكرة المشار إليها.

ونتوقف عند نقطة لها مغزاها العميق، تتعلق بتحول المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية إلى جهاز يؤدي خدمات ميدانية خاصة، في الظروف الطارئة، منها ـ مثلاً ـ اشتراك الجامعات ومعاهد الأبحاث منذ اليوم الأول لحرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ في حملة واسعة النطاق لتلقي مخابرات المجندين من العاملين فيها، لنقلها إلى أقاربهم، بحسب أرقام الهاتف التي حدِّدت لهم بطرق مختلفة[٣١].

خلال الدور الذي يضطلع به المستشرقون والباحثون في الأداء الإسرائيلي العام، تخصص المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قناتين تجري فيهما خدمات هؤلاء، من شأنهما الارتقاء بسوية الأعمال الحربية والصراعية مع الدول العربية. فماذا عن ذلك؟!

**** ترابط القطاع البحثي مع القطاع العسكري :**

تتعدد أشكال التعاون بين مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية وبين أجهزة الجيش الإسرائيلي. فعلى أرضية التكامل بين عمل هذه المؤسسات وعمل الجيش، تتحرك الأنشطة البحثية بين الوسط الأكاديمي والجيش في الاتجاهين، إذ هناك إسهامات لأكاديميين داخل الجيش، وإسهامات بالمقابل لشخصيات عسكرية في الدوائر البحثية، ضمن شتى المواضيع المدروسة، ومنها بشكل رئيس شؤون الاستشراق وأبحاث الصراع.

ليس سهلاً، إن لم يكن متعذِّراً، التمييز بين أكاديمي (أو باحث) مدني وآخر عسكري في الكيان الصهيوني، من ناحية الارتباط بالمؤسسة العسكرية،

باعتبار أن معظم الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين هم في جهاز الاحتياط، ومن هؤلاء من عمل في الجيش أو في أجهزة الاستخبارات.

ضمن أشكال التعاون المباشر بين المؤسستين الأكاديمية والعسكرية، يتحدث العقيد (ج) المسؤول عن شؤون الساحة الفلسطينية والعربية في «كلية الأمن القومي» المدرسة العليا للجيش الإسرائيلي، حول كيفية إعداد الضباط فكرياً وسياسياً. ونفسياً في هذه الشؤون، قائلاً: «نزوِّدهم بالأدوات اللازمة لتقدير الوضع بصورة جيدة.. تلميذنا يحصل على صورة واضحة موسَّعة، من خلال اللقاء مع الخبراء في الأمر، حول ثلاثة أمور مختلفة، منها قيام ممثلي القطاع الأكاديمي بتقديم الجانب التاريخي والتحليل الأكاديمي المستجد، وإجراء تمثيليات يظهر فيها الضباط الكبار في الجيش بأدوار رؤساء دول عربية، أو رؤساء منظمات (إرهابية)..»[٣٢] . وتتعاون كلية القيادة والأركان في الجيش الإسرائيلي مع بعض الجامعات الإسرائيلية في إعداد البرامج والمواد التي تدرس فيها، وخاصة منذ أن تقرَّر (عام ١٩٧٠) إدخال العلوم الأكاديمية العامة في الكلية، بعد أن كانت تقتصر على الموضوعات العسكرية فقط. ويفيد تقرير صحفي إسرائيلي أن الخطة التعليمية لعامي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ التي أعدها رئيس قسم التدريب السابق اللواء يوسي بيلد، قد أُرسلت إلى جامعة تل أبيب «للمصادقة» عليها قبل وضعها موضع التطبيق العملي. ومن النقاط التي تهدف إليها الخطة ـ حسب ما جاء في التقرير ـ «توسيع المعرفة والآفاق في المستوى الأكاديمي والموضوعات الأساسية في حياة الدولة، وتوسيع معرفة موضوعات وأمور العدو [العربي] وقطاعات ومجالات الحرب المحتملة»[٣٣].

أما في الحالات الأكثر شيوعاً، فيجري داخل الجيش توزيع الكتب والدراسات التي يعدها الباحثون في مختلف التخصصات، وضمنها الشؤون العربية، وتوجَّه الدعوة إلى بعض هؤلاء للكتابة في النشرات والمطبوعات الداخلية المتنوعة، وللمشاركة في «وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الدفاع» التي أنشئت أواخر العام ١٩٧٣[٣٤] . وبالمقابل يقدم الباحثون والمسؤولون العسكريون معلومات ودراسات إلى الوسط الأكاديمي والبحثي الإسرائيلي لتكون

مـعيناً له في شمولية التقييم. وفي حالات متعددة، يتوجَّه كبار الضباط الإسرائيليين بعـد انتـهـاء عملهم في الجيش إلى الجامعات، للعمل فيها كموظفين أو محاضرين، حتى بلغت نسبة الوظائف التي شغلها هؤلاء (من رتبة عقيد وما فوق) في المعاهد العليا (إداريين ومدرسين) نحو ٢,٥٪، بينما بلغت النسبة من الوظائف السياسية ٤,٤٪ (٣٥) .. وجـرت العادة أن تستقبل مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية مسؤولين عـسكريين وسـياسيين لإلقاء محاضرات فيها، والاستماع إلى تقديراتهم للأوضاع، وبذلك تسـتـخـدم هذه المؤسـسات كمنابر للمسؤلين الإسرائيليين، بهدف الإحاطة بمـزيد من وجـهـات النظر، على مستويي الباحثين والجمهور العادي. كما يتعاون البـاحـثـون في المؤسـسـات المدنية والعسكرية على إنجاز أعمال بحثية ذات طابع رسـمي، في مـيادين التأريخ لمرحلة معيَّنة من الصراع أو في وضـع مواد موسوعية لها عـلاقـة بالصراع. فـمـثـلا، قـامت هيئة من المؤرخين والخبراء برئاسة المؤرخ الصـهـيـوني يهودا سلوتسكي (أسـتـاذ سابق في جامعة تل أبيب، عضو جميعة التـاريخ الإسرائيليـة) بتأليف كـتـاب عن تاريخ الهاغاناه بعنوان «سفر تولودوت هـهـاغـانـاه» يـتكون من ثمانيـة مجلدات، اسـتـغـرق إعـدادها نحـو ١٨ عـاما (١٩٥٤_١٩٧٢). وفي فـرع التاريخ ضمن الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وضـع فـريق من البـاحـثين العـسكريين الاستراتيـجـيين كـتـابـاً بعنوان «تاريخ حـرب الاسـتـقـلال» وصـدر العملان السابقان عن دار نشر (معرخوت) التابعة للجيش الإسرائيلي، وتضـمَّـنـا تفـصيلات دقيقة ومعلومات من الوثائق والتقارير الرسمية وغير الرسـمـيـة وشـهـادات وتصريحات للمـسـؤلين السـيـاسيين والعسكريين الصـهـاينة، ويعـتبران مـرجعاً أساسياً باللغة العبرية في التعرف على وجهة النظر الإسرائيليـة حول النشاطات العسكرية الصهيونية إبان فترة الانتداب البريطاني في فلسطين وخلال حرب اغتصاب فلسطين ١٩٤٧_ ١٩٤٩(٣٦). كما أصدرت دائرة مـعـارف شـؤون الجـيش والأمن الإسرائيليـة «الموسـوعـة العسكرية الإسرائيلية» باللغـة العبرية من ١٨ مجلَّداً تضم كـافـة أسلحـة (وحـدات) الجيش الإسرائيلي، وتـبـحـث في تـاريـخ ونشـاطـات كـل سـلاح على حـدة، ودوره في المعـارك العـربيـة _ الإسرائيليـة منذ قـيـام الكيـان الصـهيوني وحتى العام ١٩٨٠. وقد

حشدت الدائرة لتأليف هذه الموسوعة أبرز الكتاب والمؤرخين العسكريين الإسرائيليين الذين كانوا قد عاصروا هذه الفترة أو درسوها، أمثال: زئيف شيف، مردخاي غور، أفنير شيلو، تسفي لنير، مئير بعيل، عوديد غرانوت، يوفال ليفي، يوسف عفرون، هيرش غودمان، أبراهام إيلون، وغيرهم. حيث وضعت الأركان الإسرائيلية تحت تصرف هؤلاء ومشاركيهم، محتويات أرشيفها الخاص من الخطط والوثائق والمصورات، لتكون الموسوعة مرجعاً عسكرياً لكافة القرّاء الاسرائيليين[٣٧]. ومن المبادرات الخاصة، اشتراك نحو خمسين شخصاً من الكتاب والصحفيين والمسؤولين والباحثين العسكريين والمدنيين، بإعداد «قاموس الجيش والدفاع في إسرائيل» الصادر عن «زمورا، بيتان، مودان» عام ١٩٧٦ متناولاً مواضيع ومسائل متنوعة تتعلق بالجيش الإسرائيلي وأنشطته خلال مرحلة الدراسة. ومن أبرز المشاركين في وضع هذا القاموس: دافيد أليعازر، الياهوبن اليسار، حاييم بارليف، يشعياهو غافيش، تسفي هدار، عزرا زوهر، يسرائيل تال، أهرون ياريف، مئير بعيل، وغيرهم[٣٨].

.. بين الأهداف العامة التي تتوخى الدوائر الإسرائيلية المعنية بلوغها جرّاء الترابط بين المؤسستين العسكرية والأكاديمية، يبرز هدف رئيس يقوم على نشدان تأمين العمق والاتساع للموضوع المدروس، كعنصر مهم وخطر في الحين ذاته، في نطاق الممارسة الإجمالية الإسرائيلية للصراع مع العرب.

**** الأغراض الاستخبارية للنشاط البحثي الإسرائيلي:**

تستغل إسرائيل جهود باحثيها في الشؤون العربية ضمن مجالين أمنيين رئيسين، أحدهما / إعداد التقارير الدورية والدراسات الخاصة بشأن الأوضاع القائمة أو الظواهر المستجدة على الساحتين العربية والفلسطينية، والآخر/توجيه تلك الجهود وفق متطلبات الأهداف الإسرائيلية سياسياً واستراتيجياً.

في أوائل السبعينات ، مثلاً، كان في أجهزة الأمن الإسرائيلية نحو ألف باحث وعالم[٣٩] يعملون في الأبحاث العسكرية والسياسية والأمنية ـ الإستخبارية. وبدهي أن تكون بين هؤلاء نسبة كبيرة من المتخصصين والمهتمين بالشؤون

الـعـربـيـة، يـؤدون أعمالهـم ضـمن دوائر أو مـعـاهد تتـبع مـبـاشرة أجـهـزة الاستخبارات[٤٠]، ويـتـابـعـون الـتـطورات الجـارية في بلدان المنطقـة وداخل فلسطين، بطريقة أو بأخرى.

يولي هؤلاء العاملون في مجال الاستخبارات اهتماماً لا يستهان به للمصادر العـربية المكشوفة. وهناك من يعتقد أنه بالامكان القيام بعمل استخباري «ناجح» في مـعظم المجـالات اعـتماداً على المعلومـات المسـتـقاة من مصادر مكشوفة فقط. ويذكـر كاتب إسرائيلي ان الخبراء الإسرائيليين الذين درسوا هذا الموضوع، وضعوا صيغة معادلة هي: كثير من المعلومات غير الممنوعة + عقل + عمل = سري جداً. ويذكـر قـائد وحدة مخابرات إسرائيلية برتبة مقدم ـ لم ينشر اسمه ـ ان المصادر الأسـاسـيـة التي تجمع منها تفاصيل المعلومات عن العرب هي: الصحف اليومية والأسـبـوعـيـة والمجـلات الأخـرى، والمنشـورات التي تصدر لمرة واحدة، والكتب والأطالس، وأدلة الهاتف، والراديو والتلفـزيون. ويضـيف: ان سلاح الاستخبارات يعطي أهميـة مـتـزايدة لجمع المعلومات من المصادر المكشوفة، وان واجبات كثيرة تقع على عـاتق الوحـدة فـيـها متابعة أجهزة الاعلام العربية، والمساعدة في تحضير قـوامـيس مـهنيـة مختلفـة باللغة العربية والمساعدة في التدريب وخاصة في اللغة العربية من أجل إعداد كوادر جديدة[٤١].

الأشـخـاص الذين يتـابعـون المصـادر المكشوفة أو الذين يقومون بتحليل المعلومـات أو تقدير الوضـع، يلتحقون بدورة أكاديمية خاصة مدتها ٦ أشهر على الأقل، سواء كانوا من المدنيين أو الضباط (برتبة نقيب ورائد) من أصحاب الخبرة في مـيـادين الأبحـاث، تمهـيداً لتحويلهم إلى مقدِّرين. وتضم هذه الدورة ـ حسب إفـادة العـمـيـد يوئيل بن فـورات (ضـابط اسـتخبارات سابق) ـ ما يلي: مسائل فلسـفـيـة ومنطقـية لتحسين التفكير النموذجي ـ مسائل في علم النفس التطبيقي واتخاذ القـرارات في ظروف عـدم التأكـد والاخـفـاقـات الفكرية ـ تاريخ إخفاقات التـقـديرات لدى السـاسـة وكـبـار القـادة العسكريين ومقـدِّري المخابـرات بغية تلافـيـهـا ـ ومـواضـيع في علوم الدولة وأنظمة الحكم وإجراءات اتخاذ القرارات. ويشـدّد العـمـيـد بن فـورات على ان هيئات الأبحـاث الإسرائيليـة يجب أن تمتلك

«مجمَّعاً» من أخطاء التقديرات الملخَّصة والمحلَّلة، كعظاتٍ دراسية، للتعلم من أخطاء الآخرين[٤٢].

يصاحب هذا النشاط ، عمل استخباري من نوع آخر، يرتكز على تأثير أجهزة المخابرات الإسرائيلية على العملية البحثية المدنية، وتوجيهها نحو مواضيع تخدم «الأمن الإسرائيلي» في الصراع مع العرب. ومن الأمثلة البارزة في هذا المنحى، ما ورد من معلومات فائقة الأهمية والدلالة ضمن تحقيق أجراه (في منتصف الستينات) الكاتب الإسرائيلي يثير عميكام، الذي أكد بالحرف أنه «في كل مدرسة تُعنى بالاستشراق، يتولى ضابط كبير من سلاح المخابرات توجيه دراسات الاستشراق، تكون مهمته أن ينمّي وعي الطلاب عن الشرق الأوسط عن طريق كتيبات خاصة تعدّها شعبة الاستخبارات العسكرية، وتشتمل معلومات عن المواضع المتعلقة بالعالم العربي[٤٣]. وفي نطاق بناء شخصية الباحث الإسرائيلي عموماً، يمكن القول إن العبارات التي أوردها بن غوريون في كتابه «إسرائيل ـ تاريخ شخصي» تُغني عن المزيد من التفصيلات بخصوص الرابطة بين الباحثين وأجهزة الاستخبارات، حيث يؤكد بن غوريون أنه يندر أن نجد أكاديمياً أو سياسياً في إسرائيل لم يتثقف على أيدي الموساد، أو من خلال منظمات الارهاب الصهيوني في الأربعينات[٤٤].

هاتان إشارتان صريحتان ، تبرهنان على وجود تأثير مباشر للاستخبارات الإسرائيلية في العملية البحثية الإسرائيلية، في حين يحاول آخرون تصغير حجم الانصراف الجامعي لمعالجة الشؤون الاستخبارية، على الأقل بهدف التحريض على مزيد من الاهتمام، إن لم يكن لاعتبارات أخرى أكثر أهمية. فمثلاً، يذكر يغآل شافي (رئيس قسم المعلومات في مركز د يان بجامعة تل أبيب) انه على الرغم من الوزن الكبير للاستخبارات في نسيج الحياة الأمنية الاسرائيلية، فإن جهاز الدراسة الجامعية ـ على حد قوله ـ لا يكرس إلاّ القليل من الاهتمام لهذا الموضوع، وهناك دورات جامعية قليلة جداً وأبحاث فكرية تتركز حول الزوايا الاستخبارية. ويوضح شافي أن الجهتين اللتين ساعدتا على تركيز الاهتمام الجامعي حول الاستخبارات ، هما: «هيئة تحرير معرخوت» التي أصدرت (حتى العام ١٩٨٨)

٢٥ كـتـاباً مـتـخصصاً بمواضيع إستخبارية مختلفة. تاريخية ونظرية، وعشرات الكتب الأخـرى التي تتـجلى فـيـهـا المفـاهيم الإستخبارية. وإن أغلبية هذه الكتب مترجمة وتعرض محاولات الآخرين. ومنذ العام ١٩٨٦ اعتادت هيئة التحرير هذه إقـامـة ندوات بمناسـبـة صـدور كـتب جـديدة، كـفـرصـة لمناقشة ودراسة هذا الموضـوع. أمـا الجـهـة الثـانيـة ـ حسب شاني ـ فهي «مركز الدراسات الخاصة (لتـخليـد) قتلى جهاز الاستخبارات». ويضيف: ان الاهتمام بدراسة الاستخبارات في إسرائيل سـيـساهم في نهاية الأمر بخدمة المستويين الجامعي والاستخباري على حـد سـواء، حـتى ولو تركـز حـول المجـالات المكشـوفة فقط من خلال الحرص والمسـؤوليـة العـامـة بخـصـوص عـدم الانحراف إلى مجالات يُفضَّل فيها التزام الصـمت. وينهي شـاني مـقـالتـه بالتأكـيـد على أنه من الممكن والمرغـوب توسيع الدراسـات والأبحاث في المواضيع الاستخبارية التي تهم إسرائيل، وان أفضل مكان لذلك مـتـوفـر في مؤسسات التعليم العالي وفي معاهد الأبحاث والكليات العسكرية الكبيرة مـثل «كليـة الأمن القومي» و«كلية القيادة والأركان»، وأن التشـجيع والدعم من جانب جهاز الأمن سيسرِّعان عملية تطور مجال الأبحاث(٤٥) .

على صـعـيـد آخـر ، ومن أجل تنمـيـة الاهتمام العام والأكاديمي بشؤون الاسـتـخـبـارات، تسـمـح السلطات الإسرائيليـة المعنيـة لوسـائل الإعلام والدعاية بتسليط الأضواء على قضية إستخبارية، وينشر بعض العاملين السابقين في أجهزة الاسـتـخـبـارات مـقـالات وشـهادات. كما تقوم جامعات إسرائيلية بتنظيم ندوات ومـؤتمرات دراسـيـة تخصَّص لهذا الغرض. وكمثال، تم عقد حلقة دراسية خلال حـزيران (يونيو) ١٩٨٨ في جـامـعـة حـيفا بالاشتراك مع «كلية الأمن القومي»، خصِّصت لبحث موضوع «الاستخبارات ـ المفاجأة ـ الإنذار»(٤٦).

... إجمالاً ، ترسم المؤسـسـة الحـاكـمة في الكيان الصهيوني، خطاً للعملية البـحـثـيـة الإسرائيليـة يلتـزم به المسـتشرقون والباحثون في شؤون الصراع، يتم بمـوجـبـه تجنيـد «ترسانة الأدمغة» في خدمة مخططات وسياسات الكيان العامة (وظيـفـيـاً، وسـيـاسـيـاً وعسكرياً وأمنياً..الخ)، ليكون هذا التجنيد رافداً للقنوات الإيديولوجـيـة والدعـائيـة في مـواجـهـة العرب. ولا شك ان أمراً كهذا، في تنفيذه

ومردوده، لا ينفصل عن ماهية وتكوين تلك «الترسانة».

**** مستشرقو إسرائيل وباحثوها ... خصائص وسمات :**

التصنيف الاجمالي لمجموعات العاملين الإسرائيليين في الاستشراق وأبحاث الصراع، يسمح بتحديد أوّلي للأصول المرجعية التي تغذي أفكار هؤلاء العاملين ونظرتهم إلى القضايا المثارة. ويمكن بهذا الخصوص تمييز الفئات الثلاث التالية :

أ - فئة يتحدَّر الباحثون المنتمون إليها من اليهود الذين غادروا الدول العربية وما زالوا يحتفظون لأنفسهم بالذكريات عن طفولتهم أو شبابهم، ويزعمون انهم يعرفون العرب معرفة مباشرة.

ب - وفئة تضم الباحثين الذين نشأوا أو ترعرعوا بجوار أو ضمن التجمعات العربية في فلسطين أيام الانتداب البريطاني، ومنهم من عمل مراقباً أو كان ابناً لمراقب على العمال العرب، أو مسؤولاً في الدوائر الحكومية البريطانية عن الفلسطينيين، ويزعم هؤلاء الباحثون أيضاً انهم يدركون العقلية العربية.

جـ - وفئة ثالثة يصفها أهرون جيفع بأنها «أخطر هذه الفئات، وتضم أولئك المثقفين الذي درسوا الثقافة الإسلامية من الكتب»(٤٧) في الجامعات الإسرائيلية وغيرها.

الحصيلة الفكرية والمعرفية التي يمتلكها المستشرقون والباحثون الإسرائيليون، على تنوّع فئاتهم وميادين عملهم، تكونت خلال تحصيلهم العلمي الخاص أو الأكاديمي. وأمر كهذا لا يمكن عزله عن حقيقة أن هؤلاء الباحثين هم أولاً وأخيراً نتاج بيئة معينة، تؤثر على تشكيل قناعاتهم وعلى طريقة معالجتهم للأمور المدروسة. وأول ما يستوقف متابعي هذا التأثير، الطابع «الجيتوي» للتجمع الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، الذي يُعدُّ امتداداً أوسع لحياة «الجيتو» و«حارات اليهود» في أوروبا والشرق.

في الجذور العميقة لهذا الطابع، يؤكد عالم النفس اليهودي الألماني / الأميركي برونو بتلهايم أن اليهود قاموا خلال مئات السنين التي قضوها في

(الشـتـات) ببناء عـوالم وراء أحـيـاء «الجيتو»، الصلة بينها وبين الواقع عويصة. وكـان المبدأ الأول للتفكير الخاص بالجيتو مبدأ «غض الطرف عن الحقائق الواقعة أو عـدم مواجهتها»(٤٨) . وبالرغم من أن بتلهـايم يستنتج بأن هناك مكاناً واحداً [هو إسرائيل] تحـرَّر فيه اليهود من أسلوب التفكير الخاص بالجيتو، إلّا أن الواقع يثـبت أن الإسرائيليين هم سـجناء الجـيـتـو الإسرائيلي بكل رموزه وأفكاره المنغلقة وأسـاطيره وطقوسه اللازمنية، حول انفصال اليهودي الخالص عن الأغيار. وكلما ازداد إصرار الإسرائيليين على البـقـاء داخل الجـيـتـو اليـهودي، الخالص، المقدس، ازدادت عنصريتـهم ضـد الفلسطينيين(٤٩). وقـد قـاد هـذا الواقع إلى مـا يسـمى «النفـسـية الإسرائيلية» التي تتكرس في ذهنية الأفراد والتجمع، مُفْصِحةً عن ذاتها بأشكال متعددة، يذكر منها عالم النفس اليهودي روبنشتين «اتجاهات شك عميق الجـذور تجـاه الآخـرين، يكشف عن نفـسـه في كل تفـاعل مع العـالم الخارجي، وضمناً بشكل رئيس مستوى الشك والرفض الموجَّه ضد العرب»(٥٠).

يمكن الاسـتنتـاج بأن الباحثين الإسرائيليين في الشؤون العربية لا يشكِّلون من هذه الناحـيـة استثناء بين شرائح «التجمع الجيتوي» الإسرائيلي، وحين يصحُ عدم قابلية هؤلاء الباحثين للاستثناء، يتضح أن الخصيصة التي يُفترض أن يتمتع بها البـاحث في سـعـيـه إلى الاقتراب من الحقيقة والتزامه الموضوعية، تتضاءل في الحـالة الإسرائيليـة، وتتراجع إلى مستوى متدنٍ، تحت ضغوط المناخ الأيديولوجي والنفسي والاجـتماعي السـائد في الكيـان الصـهـيـوني. حـيث تتجلى تأثيرات هذه الضـغـوط عبر التـصـاق المفكرين الإسرائيليين عـمـومـاً بالأيديولوجـيا والمفاهيم المنتشرة في التـجمع الإسرائيلي، وبمواكبة المواقف السياسية للمؤسسة الحاكمة.

بيـد أن هذه الحالة العامة لم تمنع ظهور «مفكرين معارضين» يعتبرون على طريقـتـهم أن خـدمة إسرائيل ليست محصورة في مجال التطرف اليميني. وحسب دراسـة نـشرتـهـا مجلة «اليـهـودية المحـافظة» فإن مـفكري إسرائيل المعـارضين يتـحـدَّرون من خلفـيـات مـتـعـدِّدة، وأن البارزين منهم ـ الأساتذة في المصطلح الإسرائيلي الدارج ـ هم جماعة متمركزة أساساً في الجامعة العبرية بالقدس. وطبقاً للدراسـة ذاتها، يرتبط لقب «الأساتذة» الإسرائيليين بموقف السلام، إذ يُنظر إليهم

على أنهم يحملون تراث«بريت شـالوم = حلف السلام» الذي كان يتألف في معظمه من الأسـاتذة (مـثل: مارتن بوبر، يهودا ماغنس، أرنست سيمون) الذين كانوا في عـهـد الانتداب البريطاني مستعدين للبحث عن اتفاق مع العرب، أملاً في الحصول على قـبـول العرب لليهود كأقلية دائمة في فلسطين. ويصنّف مؤلفا الدراسة ضمن مجمـوعـة «الأساتذة» المعاصرة، شباناً من أصل أوروبي شرقي، تثقفوا في القدس وفي الجامعات الإنجليزية والأميركية (مثل: يعقوب تلمون، يهوشع أريئيلي، شلومو أفنيري، يهوشع بارهيلل، جاد ياتسيف)[٥١].

هناك من يعـتبر أن المسـتشرقين اليـهـود يتـمـتعون بمزايا خاصة، فيتبنى البروفـسـور أوريال هايد (أحـد أسـاتذة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية)، مثلاً، فكرة المزايا هذه، ويعزوها إلى العوامل التالية[٥٢]:

أ ـ إن الكثيرين من الطلبـة اليـهـود الذين يلتحقون بالجامعة يلمّون باللغة العربية، ومنهم من درس العلوم الشرقية في المدرسة الثانوية.

ب ـ على الرغم من إغـلاق أبواب البلدان العـربيـة في وجه طلبة الاستشراق اليـهـود، فإنهم يسـتعيضون عن ذلك بالسفر إلى تركيا وإيران (الشاه) وغيرهما من بلدان الشرق القـريبـة من إسرائيل، خـلافـاً للمـسـتشرقين الغربيين الذين تبعد عنهم هذه البلدان كثيراً.

جـ ـ ارتبـاط اليـهـود والعـرب التاريخي والحضاري مع الشرق الإسلامي (...). ثم إن تعلّم اللغـة العبرية وقـواعدها ومفرداتها يحتاج إلى معرفة مـبـدئيـة باللغة العربية حتى على مستوى المدرسة الثانوية. ولذلك فإن فـهم الشـعر والأدب الديني والفلسفي اليهودي خلال العصور الوسطى يتطلب دراسـة خلفـية الإسلام.. ولنلاحظ أن هذه «المزايا الخاصة» التي يتـحـدث عنهـا هايد، تكاد تنحصر في الجوانب الشكلية والإجرائية، التي غالبا ما تفرضها طبيعة الوضع الإسرائيلي في ظل الصراع مع العرب.

**** الصراع كموضوع للبحث :**

حين يتـعلق الأمـر بمـضـمـون التناول البحثي الإسرائيلي للشؤون العربية

عـموماً، وللصراع منها بوجه خاص، يلمس المتابع أنه بحكم موقع الباحثين ضمن التـجـمع الإسرائيلي في فلسطين، بارتبـاطهم من جهة بوجود ومصير هذا التجمع، وبدورهم الوظيـفي في الأداء الإسرائيلي العـام، فـقـد كـان على هؤلاء البـاحثين أن يتـحـرّوا مختلف التأثيرات التي يمـتلكهـا أو يفـرضـها الصراع. وكانت أوجه هذا التحري من التنوع بحيث غدت كافة جوانب الصراع عرضة للدراسة، وتحوَّل الهمُّ البـحـثي في شـؤون الصراع إلى هاجس يقـوم على كيفية الإسهام بتمرير المفاهيم الصهيونية وتأمين الحشد الداخلي لتعميمها والأخذ بها.

من الطبـيـعي الاّ يتماثل الباحثون الإسرائيليون في رؤاهم وتقديراتهم خلال تعـاملهم مع المواضـيع المطروحـة. فنحن أمام تعدُّدية كبيرة في الميول والاتجاهات والتـخـصصات، ونحن أمام تنوّع في الحياة السياسية والحزبية، مع كل ما يرتبط بهذا وذلك من اتساع في المقاصد التي يتوخى الباحثون ومؤسساتهم بلوغها.. على أن رصـداً وتصنيـفاً للنتاجات والآراء الصادرة عن الباحثين الإسرائيليين يبيّنان أن هذه النتـاجـات والآراء لا تفترق عـموماً عن مجمل التصورات الإسرائيلية الرسمية والشـائعـة. وأمـر كـهـذا يمكن ردُّه إلى أن البـاحثين يخضعون إلى قيادة وتوجيه مـؤسـسـة حـاكـمـة تهيـمن على شؤون الأيديولوجيا والحياة الاجتماعية باتجاه ترسـيخ «القـيم الإسرائيليـة / الصـهـيـونية»، مما يجعل الكوادر البحثية ترتبط عضوياً بالمستويات القيادية في مختلف القطاعات المدنية والعسكرية. ويتجسّد هذا الترابط العـضـوي، في شتى مراحل الاهتمام الإسرائيلي بشؤون الصراع، وفي شتى ميادين العلاقة بين الاهتمام المذكور وبين ما يعيشه الكيان الصهيوني من أوضاع وتطورات.

يضع بعض المهـتـمين الإسرائيليين اليـد على «مواطن الخلل الأولى»، أي على عـدم التنبـه منذ البـداية إلى غـيـاب الاهتمام الإسرائيلي المناسب بشـؤون الصراع، كظاهرة «غير صـحـيـة» بمقاييس تجمّع يعيش واقعاً صراعياً. هذا في الوقت الذي يلاحظون فـيه الطرف الآخر (= العرب) يوجه عنايته إلى معرفة العدو بدقة. وفي هذه المسـائل وغيرها، يُكثـر الإسرائيليون من التأكيد على ضرورة «تجاوز رواسب المـاضي» الـتـي تظْهَر في هيئة «لامـبـالاة» أو «إعـراض» عن التـعـامل مع الصراع

كموضوع جديد بالبحث.

يعرض د. أوري ميلشتاين (الكاتب والمؤلف المتخصص في العلوم السياسية) تاريخ الاهتمام الإسرائيلي الجامعي بالشؤون العربية، فيذكر أن الجامعة العبرية في القدس لم تهتم بها حتى أوائل الخمسينات. ويشير ميلشتاين إلى أن آباء الحركة الصهيونية والييشوف (= الاستيطان) اليهودي في البلد تجاهلوا القضية العربية. ثم يوضح أنه تجمّع باحثون شبان في جامعتي القدس وتل أبيب وفي الجامعات الفتية، وكرّسوا معظم وقتهم لدراسة المشكلات الحاضرة في منطقتنا. وبعد أن يورد ميلشتاين اسم كل من أهرون كوهين وميخائيل آساف كإثنين من أبرز المهتمين خارج النطاق الأكاديمي، يبيِّن أنه كان هناك إهمال جامعي بارز للبحث في الصراع بين اليهود والعرب، وكان الباحث الذي (أنقذ) الجامعات الإسرائيلية من هذا «العار» ـ على حدّ تعبيره ـ هو اللواء احتياط يهوشفاط هركابي. وبعد حرب ١٩٦٧ فقط، بدأت تظهر في البلد الكتابات الجامعية الأولى(٥٣).

ينقل ميلشتاين عن هركابي قوله إن «المستوى الثقافي للبحوث العربية حول الصراع يتفوّق على ما لدينا إلى حد كبير. إنني أرى نشراتهم ـ يتابع هركابي ـ وكتاباتهم، والمجهود الذي يبذلونه من أجل فهم هذا الموضوع بطريقتهم هم طبعاً. إننا دون مستواهم كثيراً». وبعد هذه المقارنة بين مستويي الاهتمام العربي والإسرائيلي بأبحاث الصراع، يفسِّر هركابي «تقصير الإسرائيليين» قائلاً: «إن عدم الرغبة في معالجة هذا الموضوع نجم في رأيي عن مفاهيم ساذجة، هي أن الصراع اعتبر ظاهرة عابرة، ولا يجدر استثمار جهد في موضوع سينتهي غداً». ويضيف: «لقد عرفت الاستخبارات [الإسرائيلية] الحقائق(!) عرفت الكثير، ولكن الجامعات تملّصت، وفي الاستخبارات لا يتولّون الكتابة عن اتجاهات المسرح أو الأدب المصريينْ مثلاً، ولهذه المواضيع بالذات أهمية كبيرة، لأنها توضح المناخ النفساني للمجتمع والدولة التي يتم بحثها»(٥٤). أما البروفسور موشي معوز (رئيس معهد الدراسات الآسيوسة والافريقية في الجامعة العبرية) فيجيب على سؤال: لماذا امتنع المستشرقون عن الاهتمام بشؤون الصراع؟ قائلاً «إن الباحث

يتماثل عادة مع الموضوع الذي يعمل فيه. وهناك حقيقة هي أن المستشرقين الأكاديميين في الولايات المتحدة وانجلترا وغيرهما، بصورة عامة مؤيدون للعرب ولموقفهم من الصراع (...) وبالنسبة للباحث الإسرائيلي - يقول معوز - نجم وضع غريب، فهو يبحث في موضوع طوال عشرات السنين، حتى أنه يميل إلى حد التماثل [= التماهي] معه، بينما أصحاب البحث [= العرب] يسعون للقضاء على دولة الباحث/ إسرائيل. وانه لمن الصعب التماثل مع شعوب وحضارات تسعى لتصفيتك، وقد أدى هذا الوضع إلى الارتداد والخوف، وإلى قيام حاجز نفسي أمام معالجة الصراع وشؤون الدول العربية في الحاضر»(٥٥).

الانطباع الأولي الذي تولّده شهادتا هركابي ومعوز (وهما أبرز مستشرقيْن إسرائيلييْن معاصريْن) هو أن الاهتمام البحثي الإسرائيلي في شؤون الصراع، كان متأثراً بتقدير خاطىء لمدى استمرارية الصراع، وبمحاولة الابتعاد - المتعارف عليها - عن «مصدر الألم». غير أن هذه الحالة - حتى بافتراض وجودها فعلاً - لم تكن تعبِّر عن الواقع بدقة، وخاصة بعد ما تكشَّف إثر الهزة العنيفة ذات التأثيرات الشاملة التي تعرّض لها التجمع الإسرائيلي.. ولنتابع كيف سارت الأمور.

**** المستشرقون والباحثون الإسرائيليون.. أمام حرب ١٩٧٣:**

تعدُّ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، نموذجاً للهزات التي تعرضت لها اسرائيل - أو يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً - بما أسفرت عنه الحرب من نتائج بالغة الأهمية على الصعيد العربي، وبالغة الخطورة على الكيان الصهيوني، عسكرياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً..الخ.. ومن قبيل تسليط الضوء على الارتباك الذي شهدته إسرائيل في القطاع الاستشراقي/ البحثي، إثر توقف الحرب، نشير إلى الانتقادات التي أفسحت المؤسسة الحاكمة المجال أمامها، وفق أنماط معيّنة من التعبيرات والمواقف، بهدف الخروج من المأزق، وامتصاص النقمة الداخلية ضد «التقصير» الإسرائيلي، واستخلاص العبر للإفادة منها مستقبلاً. فقد انضم أساتذة الجامعات والمستشرقون والباحثون في شؤون الصراع إلى الحملة، وانطلق هؤلاء في

انتقاداتهم معبرِّين عن وجهات نظر متباينة، كل حسب اهتمامه وتخصُّصه. وبدأت الصحف الإسرائيلية تستقبل سيلاً من الكتابات وتنشر الآراء ضمن الهامش المخصص لها من قبل الرقابة العسكرية.

من العينات المتوفِّرة، نشر البروفسور يشعياهو ليبوفيتش (استاذ العلوم السياسية وفلسفة العلوم في الجامعة العبرية) مقالاً إنتقد فيه السياسة الإسرائيلية العامة منذ إقامة الدولة. وكتب البروفسور إفرايم أورباخ (أستاذ الدراسات اليهودية في الجامعة العبرية) حول عدم استغلال الإمكانيات المتاحة. وحلَّل البروفسور ناتان روتنشترايخ (أستاذ في الجامعة العبرية) التقلُّب في مواقف المسؤولين، وخصَّص البروفسور يرمياهو يوفال (رئيس قسم الفلسفة في الجامعة العبرية) مقالاً تحدث فيه عن «لجنة أغرانات» التي شُكلت للتحقيق في «التقصير». ولام البروفسور أمنون روبنشتاين (عميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب) ما أسماه «محاولات تهميش البروفسورات» من قبل الجمهور واتكاله على القيادة(٥٦).

في هذه الظروف ، اتسعت حملة الانتقادات العامة، وطالت الوسط الأكاديمي ذاته وخاصة من يعملون في هذا الوسط ضمن مجال الأبحاث الاستشراقية والصراعية، ممن يُطلق عليهم عادة «خبراء الشؤون العربية» في الكيان الصهيوني.. وبين المواد الصحفية التي تستدعي الانتباه، ثمة مقال للكاتب الإسرائيلي أهرون جيفع، شنَّ فيه هجوماً عنيفاً على هؤلاء «الخبراء»، فيذكر أنهم «زعموا أن العرب بسبب ثقافتهم الخاصة يتجاهلون الواقع، ويقعون ضحية خيالهم وقدَّموا أكثر من مرَّة إلى من طلب برهانا على ذلك بلاغات الجيوش العربية (في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧)، ولم تكن أي كلمة منها صحيحة (...). كان كله كذباً وينمُّ عن خيال خصب(...)، - والأرجح أن جيفع يقصد بالدرجة الأولى يهوشفاط هركابي - ثم يشير جيفع إلى أن الحرب الأخيرة(١٩٧٣)أثبتت عدم صحة هذا الادعاء، حيث كانت البلاغات العربية دقيقة للغاية. ويؤكد أن الواقع لا يثبت أن الخبراء كانوا على حق عندما ادّعوا أن العرب لا يفهمون إلاّ لغة القوة فقط، حيث لم تكن هناك مظاهر قوة أكبر من حرب ١٩٦٧. وماذا كانت النتيجة؟! لم يرضخ العرب، وأعدوا حرباً جديدة(٥٧).

وعـرض أوري مـيلشـتـاين في مـقال بعنوان «أين كان المستشرقون؟!» آراء هؤلاء بعـضـهم في بعض، وفي مـسـؤوليتهم عن «التقصير» في حرب ١٩٧٣، وفي إخفاء حقائق كثيرة تنشأ في العالم العربي عن الإسرائيليين، للتكيف مع وجهة نظر المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. فنقل ميلشتاين عن البروفسور هركابي (الذي يُنظر إلـيـه عـلى أنـه الخـبير الأكـاديمي الأول في إسرائيل بمـسـائل الصراع العـربي ـ الإسرائيلي) قـوله: «إنني لا أعـتبر فـشل ١٩٧٣ فـشـلاً للسياسيين [الإسرائيليين] فـقط، بل هو فشل أكبر، وإذا شئت تقصير لرجال الفكر في الدولة، فهم لم يتيحوا لـ (الشعب) فهم أوضاعه. لقد قال وزير الدفاع: أنه لا يتوقع حدوث حرب خلال عشر سنوات. وجاء ماتي بيلد وكتب أن وزير الدفاع يبالغ، فلن تكون هناك حرب لفترة أطول كـثيراً، وكـتب عشرة مـقـالات أخـرى، وقال: لماذا يبالغون في المسألة الأمنيـة؟»، ويتـسـاءل هركابي »هل تستطيع أمة أن تكون مستعدة للحرب عندما يقـولون لها صباح مساء أنه لا يتوقع حدوث حرب؟! وأن الطرف الآخر قد تنازل عن الحل بالقـوة؟!» ودعـا هركـابي إلى التـدقـيق في دور بيلد وشـمـعـون شمير (الأسـتـاذ في جـامـعـة تل أبيب ورئيس مـعـهد شليواح سابقاً) في تقصير حرب ١٩٧٣[٥٨].

ردّ شمعون شمير بأنه لم ينصرف إلى الكتابة في الصحف،كما فعل هركابي، وأنه (شمير) عُني بتوضيح «أن في العالم العربي جماعة تسعى للتسوية مع دولة اسرائيل، لعلهـا جماعـة هامـشـيـة، ولعلهـا لا تمارس اليـوم تأثيراً على صـانعي القـرارات، ولكنهـا مـوجـودة، ورأيت من واجـبي أن أطلع الجمهور عليها». واعتبر شـمير أن هركـابي هو منظِّر «حالة الركود» التي سادت المجتمع الإسرائيلي خلال السنوات التي سبقت الحرب، وأنه نشر أفكاراً مشوَّهة عن المجتمع العربي أدت إلى الاسـتـهـانة به. وعـرض شمير نموذجاً للخلافات بينه وبين هركابي، هو أن هذا الأخير اعـتـقـد أن مصر مستعدة للإنتظار طويلاً وعدم القبول بتسوية منفردة في سـيناء، بينما رأى شـمير العكس.. واشترك د. حـاييم شاكيد (الأستاذ في جامعـة تل أبيب ورئيس مـعـهـد شيلواح) في هذا السجال، فأكد أن «الخلاف الرئيس بين المسـتشرقين كـان: هل ينبغي لدولة إسرائيل أن تنطلق من الافتراض بأنه لا يوجد

أي حل للصراع بين اليهود والعرب؟! وهل أن الشرق الأوسط يعيش حروباً دورية لا يمكن الخروج منها؟! أم أنه يمكن اتخاذ العديد من الخطوات للحيلولة دون الحرب؟!» ويقول شاكيد: «لقد كان رأيي يميل إلى الاحتمال الثاني. كان واضحاً لي أنه إذا توصَّل العرب إلى الاستنتاج أن ثمة وضعاً يمكّنهم من حل المشكلة بالقوة، وإذا وصلوا إلى حالة من اليأس، فسيحاولون استخدام القوة. ولكنني اعتقدت أن على دولة إسرائيل أن تعمل كل ما في وسعها، بمفاهيم المبادرة السياسية، للحيلولة دون تولُّد وضع كهذا. وقد اعتقدتُ فعلاً أن هناك خيارات عديدة في يدنا»[٥٩].

في مقال ميلشتاين ذاته، ورد أن (الجمهور الإسرئيلي) يأخذ على المستشرقين والخبراء بالشؤون العربية، أنهم لم يتنبأوا بحرب ١٩٧٣. وتوجَّه ميلشتاين بسؤال في هذا الموضوع إلى د. ايتمار رابينوفيتش (رئيس مركز ديان في معهد شيلواح بجامعة تل أبيب) فأجاب: «نحن لم نُسأل، ولم يكن من مهماتنا أن نتنبأ بهذه الحرب بالذات. نحن جزء من مؤسسة جامعية ونعمل داخل جهاز لا يملك معطيات للتنبؤ بالحروب خلال أيام أو أسابيع أو أشهر. نحن لا نشترك في اجتماعات سرية، والكثيرون منا يبحثون في مشكلات مختلفة تتعلق بالدول العربية، وليس بالصراع بالذات»، وتحدث رابينوفيتش عن المستشرقين الذين يبحثون في المواضيع الصراعية مباشرة، قائلاً فيهم «إنهم ادَّعوا أن الوضع بالنسبة إلى العرب لا يطاق، وإذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي، فسيخوض العرب حرباً أخرى، لم يعرفوا أنها ستندلع في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بالذات، ولكنهم قالوا إن هناك احتمالاً كبيراً أن تندلع في السنوات القريبة»[٦٠].

وفي مقابلة أجراها أحد كتاب يديعوت أحرونوت (أواخر ١٩٧٣) مع شاؤول فريدلندر (رئيس معهد العلاقات الدولية في الجامعة العبرية) تطرّق هذا الأخير إلى رؤية المستشرقين الإسرائيليين للمواقف العربية في الصراع وإلى تقديراتهم كذلك للأوضاع والشؤون العربية عامة. فيذكر فريدلندر أن «الموقف المألوف لدى معظم المستشرقين [الإسرائيليين] هو أن نيّة العرب لا تتجه إلى سلام حقيقي. هم [العرب] يريدون أن يتوصلوا بواسطة معاهدة رسمية إلى إعادة

الأرض التي فقدوها عام ١٩٦٧، ثم إلى قضية حقوق الفلسطينيين» ويعقّب فريدلندر قائلاً «يتعين علينا التحذير من العموميات الكامنة في الموقف الذي يتخذه المستشرقون. وهذا الموقف ـ برأيه ـ يرتكز على عدة أخطاء أبرزها:

أ ـ عدم رؤية الأمور المستجدة في الموقف العربي، وتجاهل أنه ليس هناك موقف عربي موحّد.

ب ـ الموقف الإسرائيلي المألوف يكثر من النقل عن المنشورات العربية والصحافة والرسوم الكاركاتورية ولا ينتبه إلى أنه ليس هناك بالضرورة علاقة مباشرة بين مثل هذه التعبيرات عن الرأي العام وبين القرارات السياسية.

جـ ـ الموقف إيّاه لا يأخذ بعين الاعتبار عمليات التحديث والتغيير في العالم العربي». ثم يقول فريدلندر «لست أتجاهل بطبيعة الحال الخبرة الكبيرة التي اكتشفها هؤلاء المستشرقون، وإلى جانب ذلك، إن معرفتي الشخصية بعدد من مستشرقينا البارزين الذين يشتغلون في الحقل السياسي، تجعلني أشعر بصراحة وأن وجهة نظرهم في القضية العربية مشحونة اليوم بشحنة عاطفية عميقة، لا يمكن تغييرها، وتؤدي إلى عدم الأكتراث بتلك الحقائق التي لا تتفق وتصورهم السياسي»(٦١). وكتب المستشرق يهوشفاط هركابي مقالاً في أجواء الحديث الإسرائيلي عن «التقصير» شدّد فيه مجدّداً على أن «العرب أكثروا من التفكير بقضايا النزاع معنا أكثر من الإسرائيليين بما لا يُقاس. وفي إسرائيل استهانوا بأقوالهم. ويجب القول بأن الموقف الأكثر جدية للعرب في المحاسبة الذاتية بعد ١٩٦٧ يعود إلى المعالجة والأبحاث الموجودة في الأدب العربي الواسع حول النزاع، والذي مال الإسرائيليون بمن فيهم المستشرقون إلى الاستهتار به. وهكذا تفشى المفهوم القائل بأن العرب غير عقلانيين، ولذلك عندما خطّطوا وهاجموا [في العام ١٩٧٣] بصورة عقلانية للغاية، كان الذهول»(٦٢).

وهكذا، كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ من أحد جوانبها كاشفاً لما ساد إسرائيل خلال سنوات من تقديرات بحثية استشراقية وصراعية، عمد «خبراء الشؤون العربية» إلى بثّها في أوساط الزعامة الإسرائيلية وبين صفوف العامّة أيضاً. وحين لمس هؤلاء الخبراء أنهم أمام إمكانيات عربية يصعب التكهن

بفـاعليتها، لجأ بعضهم إلى إعادة النظر في قناعاته، كما لجأ بعضهم إلى التعمق في فهم التحولات الجارية في المجتمع العربي، وإلى الاهتمام أكثر بالشؤون الصراعية.

يعبِّـر البروفـسـور مـوشى مـعـوز (رئيس مـعـهـد الدراسات الآسيوية والإفـريقـيـة في الجـامعة العبرية) عن جزء من ذلك، مبيّناً أن حرب ١٩٧٣ أكدت توجُّـهـه إلى ضرورة الاهتمام بالصراع أكثر فأكثر، وتوصل إلى استنتاج مفاده أن هذا الموضوع حيوي ومهم للدولة، إلى درجة يحظر معها تركه. وتساءل: لا أعرف لمن نتركه؟!(٦٣).

عـموماً، إن ما أحدثته حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ في ميدان العمل البـحـثي الاستشراقي والصراعي الإسرائيلي، وضـع هذا العمل أمام المرآة التي غالباً مـا عـزف الإسرائيليون عن النظر إليها، وكانت الصورة المتشكلة تنبىء عن تصور واضح في إمكانيـتـهم على استيعاب وإدراك شتى أبعاد الشؤون العربية المطروحة على بســاط البـحث الإسرائيلي. وبينما أوجد «خبراء الشؤون العربية الإسرائيليون» عناوين كـثيرة وضعوا تحتها قصورهم هذا (مثل: التركيز على عدم استشارتهم ـ تبرئة الذات واتهام الآخـرين المشـتـغلين بالأبحاث الاستشراقية والصراعية ـ إبراز التـفاوت في التقديرات حول التوجهات العربية..الخ) نجد في الحين ذاته ابتعاداً عن اتهام طريقة التفكير الصهيونية بالقصور عن إدراك الواقع بدقة.

**** مظاهر أخرى للخلل المستمر :**

نـظـريـاً ، يُفترض أن تكون الحـالة التي نشأت في صـفـوف المسـتشرقين والبـاحـثين الإسرائيليين بعـد حرب ١٩٧٣ قـد أضـافت قـوة تحريضية للارتقاء بسـوية الأبحـاث الصراعـيـة، ولزيادة الاهتمام بمـخـتلف شؤون الصراع. إلاّ أن السنوات اللاحـقـة سجلت تراكماً في المؤشرات حول اتجاه عدم الركون كاملاً لهذا الافتراض. ولعل أبرز هذه المؤشرات، اسـتـمـرار الحديث عن «الخلل» الذي تعاني منه العـملـيـة البـحـثـيـة الإسرائيلية، وخاصة جرّاء انخفاض التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

د. تسـفي لنير (البـاحث في مركـز يافيه للدراسـات الإستراتيجية بجامعـة

تـل أبـيب) يدلي برأيه في هذا المنحى (مع نهاية عـام ١٩٨٤)، بعـد أن يعبِّـر عما يســاوره من قلق إزاء هذا الانخـفاض، ويقول عن العرب: «هم يتعمقون في قراءتنا أكـثـر مما نتـعمَّق في قراءتهم. عندنا كانت البداية جيدة جداً، ويهوشفاط هركابي قـام بـعـمـل رائع(!) وقـد توقف هذا، ومنذ سنوات عـديدة لا يوجـد في إسرائيل شـخص مـعـتمد يقرأ المنشورات الأساسية الصادرة عن م.ت.ف والدول العربية، كما أن الأكـاديمـيين انجـرفوا إلى التعليقات في الصحف بدلاً من أن يمارسوا عملاً أسـاسـيـاً.. إن إسرائيل بحـاجـة إلى هيئة وظيفتها التفكير الأساسي، بعيداً عن أي تأثير، ومـثل هذه الهيئة داخل مكتب رئيس الحكومـة تسـاعد الزعماء على التفكير وقد آن الأوان لإقامتها»[٦٤].

ووُجـد بين المهـتـمين الإسرائيليين من يتـحـدث عن تراجع عـام في مستوى الجـامـعـات الإسرائيـلـيـة وأدائهـا، ممـا ينعكس حكما في صـورة تدنٍ للأبحـاث الإسـتشراقـية والصراعية وغيرها. فمثلاً، قام البروفسور يهودا ألكانا (مدير معهد التـاريخ وفلسـفة العلوم في جامعة تل ابيب وأحد مدراء معهد فان لير للأبحاث في القـدس) بتـحليل إحـدى المشكلات بالنسـبـة لسلَّم الأفـضليات التي تعاني منها اسرائيل، وحـذَّر مما أسماه «مـغـبـة تآكل الجـامعات بالبلاد وانخفاض مستواها باسـتمرار واحتمال انهيارها عما قريب»[٦٥]، ويركِّز في مـوضـع آخـر على أن هذا المستوى أخذ بالتدهور، لأن ٤٠٪ (أي نحو ٣٠٠٠ من أصل ٧٥٠٠) من أعضاء السلك في الجـامـعات غير مناسبين لوظائفهم، وكان يجب إقالة هؤلاء، حتى لو لم تكن هناك مـشكلة خطيرة في نقص الأمـوال، حيث تم الاضطرار لاستيعاب أعضاء في سلك التـدريس غير جديرين بوظائفهم، ولم يأخذ بالحسبان الضرر الكبير نحو البحث العلمي والثقافي الذي خلق نتيجة لهذا التدني في المستوى النوعي»[٦٦].

كـانت مـسألة «النوعية» هذه مدار بحث في ندوة دراسية نظَّمها «معهد فان لير» بالقـدس (مطلع عام ١٩٧٧) تحت شـعـار «قـرارات خطيرة أمام الأمة»، أكد فـيـها كل من البروفسورات يهودا ألكانا وعوزير شيلد وشموئيل ايزنشتادت على أن المجـتـمع الإسرائيلي أوقف نمـو «طبـقة النخبة» من خلال التمسك الزائد بقيمة المسـاواة أمام هذه الطبقة. وركَّز ألكانا على أن هناك عدة تعابير تشير للثمن الذي

يدفـعـه المجتمع الإسرائيلي بسبب تفضيل قيمة المساواة (مستوى معلمي المدارس الإعـدادية وشخصيتهـم المستقلـة ـ مستوى إعداد الطلاب في الجامعات..الخ) مـبـيّناً ان إحـباط الميل لنمو النخبة يعرقل إمكانية الفرد على أن يجد نفسه ضمن الإطار الذي يناسـبـه. أمـا عـوزير شيلد، فدعا إلى تنمية سياسة تقوم على النخبة بداخل كل طبـقـة، وتفـضـيـل من هم أكثر قوة ضمن طبقات المجتمع.. بينما نظر ايزنشـتـادت إلى ايديولوجـيـا المسـاواة بأنها تؤثر بشكل ملحـوظ على شخصية المجـتـمع وعلى نوعـيـة قـرارات من أنتـخبهم المجتمع. وقام البروفسور يحزقئيل درور (رئيس مـعـهـد فـان لير) بتـحليل الاعتبارات التي تنادي بضرورة تفضيل المسـاواة على تنمـيـة نخـبـة من النوعـية، محاولاً التوفيق بين احتياجات المجتمع الإسرائيلي المتعدّدة(٦٧).

تقـدِّم هذه الآراء ، وأمـثـالها، فكرة عامة عن الخلل الذي تعاني منه العملية البـحثية الإسرائيلية في الشؤون الإستشراقية والصراعية، باعتبارها جزءاً من عملية أوسع تتـعلق بشـتى نواحي الاهتمام الداخليـة والخـارجـيـة. بين أن ثمة مشكلة أخـرى مـهـمة ـ برأينا ـ تنتصب أمام المستشرقين والباحثين الإسرائيليين تكمن في عدم مقدرتهم على التحرر من الأفكار المسبقة والمحدِّدات الايديولوجية الصهيونية، وتكمن أيضـاً في محدودية تعـرفـهم على تاريخ العـرب وواقعهم، بمعزل عن جو وقـيم الصراع القـائم مع العـرب. هذا فضلاً عن لجوء بعض الباحثين الإسرائيليين في الشـؤون العـربيـة إلى الابتـعـاد عن مـراعـاة السـيـاقات العامة للظواهر التي يدرسـونها وللاقتباسات التي يأخذونها، توخياً لسهولة التوظيف، فتبدو رؤيتهم للأحداث وللنصوص المنتقاة عاجزة عن الإحاطة بكافة أبعاد المسألة المدروسة.

إن الإدراك الجـزئي للحـقـائق، ونزوع المستشرقين الباحثين الإسرائيليين إلى التـحـيّز والوقـوع في دائرة الارتباك جرّاء ضغوط الصراع على الذهنية الإسرائيلية، بالاضـافـة إلى تمثُّل الديماغـوجـيـا الصـهـيـونيـة في مواضيع «الشعب المختار» و«الأرض المـوعـودة» والنظرة العنصرية إلى العـرب، كل ذلك لا بد أن يُنتج بلورة قـاصرة، إن لم تكن مـغلوطة، للأفكار والقرارات الخاصة بالأوضاع العربية. وتظل هذه البلورة مختبئة غالباً تحت الستار الكثيف الذي تسدله عليها الجهات الرسمية

والأكاديمية في الكيان الصهيوني ـ إلى أن تظهر في الوقت المناسب ـ فالمهم بالنسبة للمؤسسة الحاكمة هو أن يصبَّ النشاط البحثي الإسرائيلي في المجرى العام لعملية تجسيد الصهيونية.

**** الأبحاث الإسرائيلية بين المعرفي والوظيفي :**

يقود تتبُّع الاهتمام الإسرائيلي بالأبحاث الاستشراقية والصراعية إلى إمكانية وضع اليد على الترابط الوثيق بين المعرفة المنتجة وبين «المهمة» التي تضطلع بتأديتها عملياً في مواجهة العرب ـ بصرف النظر عن مقدار جدوى هذا الترابط ومشكلاته ـ ويتكشف ذلك، عبر جملة ثوابت. منها:

* غياب الحدود الفاصلة بين المحفّزات والدوافع المعرفية للأبحاث في الشؤون العربية وبين البواعث المصلحية التي تحكم نهج المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني وعمل المستشرقين والباحثين، على حد سواء، في النظرة إلى تلك الأبحاث ودورها.

* خضوع النتاجات البحثية الإسرائيلية في ميداني الاستشراق والصراع إلى المعايير الايديولوجية والفكرية السياسية الشائعة في الكيان الصهيوني، مما يُبعد هذه النتاجات عن الوصول إلى الحقيقي والجوهري في المسائل المبحوثة.

* غلبة الطابع السياسي على المعرفة الإسرائيلية المنْتَجة، وفي كثير من الأحيان تسييس هذه المعرفة بجعلها ذات دلالة سياسية طاغية على المحتوى الفكري والانساني الذي يفترض في أي معرفة أن تتضمنه.

* تطلُّع الخطاب الاستشراقي الاسرائيلي إلى البحث عن «الحقائق لذاته فقط»، وتقديم النتائج التي يتوصل إليها بصياغات محدّدة، مُقَوْلَبَة، إلى الآخرين.

* تحرُّك المضامين الثقافية والسياسية للأبحاث الاسرائيلية في الشؤون العربية على المسار الواصل بين مؤسسات البحث والتجمع الاستيطاني ببنيته العدوانية، في الاتجاهين.

بهذا ينبغي النظر إلى أنشطة الوسط الأكاديمي ـ الثقافي في الكيان الصهيوني، على أنها جزء من الأنشطة الأشمل في المحيْط الاسرائيلي العام، واعتبار

العمل البحثي الاسرائيلي بالتالي خادماً للمناهج التي وضعها الصهيونيون لمشروعهم.

إن ذوبان الاستقلالية المعرفية للأبحاث الاسرائيلية في الشؤون العربية، ضمن الوظيفة الايديولوجية/ المصلحية لهذه الأبحاث، يسمح بتقرير معطى واضح، يؤكد أن الاسرائيليين معنيون باستخدام هذه الأبحاث كوسيلة صراعية، أي كسلاح في مواجهة الأمة العربية، لا باستخدامها كأداة لتفهم ماذا يريد العرب.

**** استخلاصات ..**

* استمدت النظرة الصهيونية إلى العرب مكوّناتها، منذ البدء، من المفاهيم الأوروبية التي أسهم الاستشراق الغربي في تشكيلها، وطوَّرت الصهيونية هذه النظرة استناداً إلى أسس مغرقة في عنصريتها.

* عبرَّت الرؤى والمواقف الصهيونية إزاء العرب عن مكنونها الايديولوجي، انطلاقاً من موقع العداء مع العرب، تبعاً لمقتضيات صراعية حاضرة في صلب التوجه الصهيوني العام.

* أولت «اسرائيل» عناية خاصة للأبحاث في الشؤون العربية (الاستشراقية والصراعية)، وشجعتها، لاعتبارات تتعلق بالصراع مع العرب. وحدَّدت للمستشرقين مكانة خاصة في الأداء الإسرائيلي العام، وفي النطاقين العسكري والاستخباري.

* خصائص وسمات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، غير معزولة عن طبيعة وتركيب التجمع الصهيوني في فلسطين المحتلة وسماته. ومن الصعب أن يتحرَّر هؤلاء المستشرقون والباحثون من القيود الايديولوجية العنصرية القائمة في هذا التجمع.

* بالرغم من اتساع الاهتمام ببحث شؤون الصراع في أوساط المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، إلاّ أن بعضهم يعتبر أن هذا الاهتمام غير كاف، ويعاني خللاً وعثرات وقصوراً في المعالجة.

* كشفت حرب ١٩٧٣ العديد من نقاط الضعف في العملية البحثية

الاسرائيليـة. وقد اعترف بعض المستشرقين والباحثين الاسرائيليين أنفسهم بجوانب مـعـينة من إخفاقهم في التناول البحثي الدقيق للشؤون العربية وموضوع الصراع خصوصاً.

* تتنحّى المعـرفـة الخـالصـة، ضمن العملية البحثية الإسرائيلية، إذ يجري «تسييس» المعرفة المتشكلة عموماً، تساوقاً مع التطلع الإسرائيلي إلى تجنيد الطاقات المتاحة لبناء الدولة على أساس المواجهة المستمرة مع العرب.

مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية (في مجالات الاستشراق والصراع والشؤون السياسية العامة)

يغلب على العملية البحثية الإسرائيلية طابع «العمل المؤسسي» المرتبط وظيفياً بأداء الدولة وتوجهاتها، حيث ينتمي معظم الباحثين الإسرائيليين إلى مؤسسات بحثية ـ رسمية أو خاصة ـ تُعنى بتنظيم نشاطاتهم، وتمدُّهم بالمعلومات الأولية وبالمعطيات اللازمة لعملهم، ثم تزجُّ بنتاجاتهم في خدمة المشروع الصهيوني ككل. وإلى جانب الخدمات الفكرية السياسية المباشرة التي تقدمها المؤسسات البحثية الإسرائيلية إلى أجهزة الدولة، تنتفع دوائر صناعة القرارات في إسرائيل بالأبحاث التي تنشرها هذه المؤسسات. كما توضع النتاجات البحثية في متناول الإسرائيليين، مما يسهم في دمجهم بهموم إسرائيل العامة وربطهم بالدولة واقعاً وسلوكاً ومواقف.

يقتصر هذا الاستعراض على تناول مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية المعنية بالشؤون العربية (الاستشراق وسائل الصراع) وبالشؤون السياسية العامة، مع إرجاء التطرق إلى بعض مضامين نتاجاتها إلى الفصول القادمة. ويمكننا تصنيف هذه المؤسسات من حيث تبعيتها وهوية عملها، وفق أربع مجموعات، هي:

١ ـ مجموعة معاهد الأبحاث المرتبطة بالجامعات الإسرائيلية (وهيئات الإشراف والتنسيق الأكاديمية).

٢ ـ مجموعة الدوائر البحثية العاملة في الوزارات ولحسابها.

٣ ـ مجموعة مراكز الدراسات في الأحزاب والهستدروت.

٤ ـ مجموعة مؤسسات البحث «الخاصة» المرتبطة أو المتعاونة مع جهات خارجية بشكل رئيس.

**** أولاً ، في القطاع الجامعي :**

تعدُّ الجامعات الإسرائيلية الأُطُر الأكثر اتساعاً في العملية البحثية داخل فلسطين المحتلة، إذ تتوفر لها وفيها الكفاءات والخبرات العلمية والظروف الأكاديمية، فضلاً عن توفّر الامكانات المادية والمعنوية اللازمة لعمليتي التدريس والبحث.. تولي هذه الجامعات اهتماماً، كبيراً للعمل في ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية والقانون، ويبيِّن الجدول التالي، توزّع العاملين في هذه الميادين ضمن مراكز الأبحاث الإسرائيلية (كما نشرت عام ١٩٨٧/ النسب المئوية مأخوذة من أصل المجموع العام)[١]:

التخصص / الدرجة العلمية	دكتوراه	ماجستير	إجازة (ليسانس)
مجموع عام	٧٤٠٠	١٥٥٠٠	١٦٨٠٠
العلوم الانسانية	٪١٨,٨	٪٧,٤	٪١٣,٥
العلوم الاجتماعية	٪١١,٤	٪١٣,٣	٪١٤,٣
قانون	—	—	٪٢,٨

توزّع العاملين في مراكز الأبحاث ضمن الجامعات الإسرائيلية

اهتمام الجامعات الإسرائيلية بالعلوم الانسانية (تدريساً وبحثاً) يشير إلى أن مكانة هذه العلوم لا تقل أهمية عن مكانة العلوم الأساسية والتطبيقية بالنسبة لإسرائيل. وتدخل دراسة شؤون العرب والصراع والشؤون السياسية العامة في صلب عمل العديد من الكليات والأقسام في الجامعات. بيد أننا نكتفي بتناول المعاهد البحثية المتخصصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دراسة مجمل هذه الشؤون، وذلك بعد ايراد نبذة سريعة عن كل جامعة. ويعود الفصل والتمييز البحثي للجامعات ومعاهدها عن الوزارات والهيئات الأخرى، لاعتبارات تقتضيها تقسيمات الدراسة، ذلك أن هناك تكاملاً في أداء مختلف المؤسسات البحثية

الإسرائيلية، وتسهيلاً للدراسة سنتعامل مع غالبيتها بتخصيص واستقلالية من حيث شكل المعالجة.

● أ ـ الجامعة العبرية في القدس :

* نبذة عامة[٢] :

أول من أطلق فكرة إنشاء الجامعة العبرية هو عالم الرياضيات اليهودي تسفي هرمان شابيرا، عام ١٨٨٢، ثم طرح مشروعه رسمياً بشأنها في المؤتمر الصهيوني الأول (عام ١٨٩٧). وخلال السنوات اللاحقة، دارت المناقشات في مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية حول طابع الجامعة المقترحة (لغة التدريس فيها ـ الإعدادات لإنشائها ـ تعبئة الموارد لعملها..الخ). وفي المؤتمر الصهيوني الخامس (عام ١٩٠١) بدأت الصهيونية تدرس الإمكانيات العملية لإقامة الجامعة، وتقرَّر بناء هذه الجامعة في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر (فيينا ١٩١٣)، وتبرع دافيد ولفسون (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية) بمبلغ ٢٥ ألف دولار لتأسيسها. وفي العام ١٩١٨ وضع حاييم وايزمن حجر الأساس للجامعة العبرية على جبل سكوبس، ودشّنها لورد بلفور عام ١٩٢٥، وكان يهودا ماغنس عميداً لها منذ تأسيسها حتى وفاته عام ١٩٤٨.

تطورت الجامعة العبرية ونمت اهتماماتها باطِّراد، فتأسست كلية الآداب (١٩٢٨) ومُنح فيها لقب «مؤهل للآداب» لأول مرّة (١٩٣١) وأقيمت كلية للعلوم التطبيقية(١٩٣٥) وبدأت تمنح لقب دكتور في الفلسفة (اعتباراً من ١٩٣٦). وإبان حرب ١٩٤٨ توقفت الجامعة عن عملها المنتظم، واضطرت لمغادرة مبانيها والاستقرار مؤقتاً في بيوت للشباب تقع في القسم الغربي لمدينة القدس. وبعد عدة شهور من قيام الدولة، تأسست كليتا الطب والمحاماة، وانشئت فيها كلية الزراعة (١٩٥٢) وكلية العلوم الاجتماعية (١٩٥٣) واستقرت فيها مؤسساتها المختلفة اعتباراً من العام ١٩٥٧. وإثر عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واحتلال الجزء الشرقي لمدينة القدس، أصبح بالامكان التوجُّه بشكل حر إلى منطقة الجامعة، وجرى البدء بإعادة فروع مختلفة إليها، وبناء فروع جديدة ومساكن للطلاب الجامعيين، وغير ذلك. ومنذ تلك الفترة تتم الدراسة الجامعية في خمس ضواحٍ

هي: جفعات رام ـ جبل هتسوفيم (سكوبس) ـ عين كارم ـ رحفوت. وتتبع الجامعة عدة مدارس، أهمها: مدرسة للطلاب الأجانب، ومدارس أخرى للعلوم العملية والتقنية والتربية والصيدلة والعمل الاجتماعي وعلوم التغذية والمنزل وإدارة المكاتب..الخ.

يدير الجامعة العبرية «مجلس حكام» يتألف من رجال علم وشخصيات بارزة في الحياة العامة، إسرائيليين وأميركيين، وتساندها بالاعتمادات المالية والآراء التعليمية والمشورة جمعية أميركية تدعى «جمعية أصدقاء الجامعة العبرية».

تلحق بالجامعة مكتبة ضخمة (كانت تضم في أواسط الستينات نحو مليون مجلَّد، ويعمل فيها ٦٠ أمين مكتبة رئيساً وثانوياً، و٢٠ كاتباً وموظفاً) وقد عُنيت هذه المكتبة بالحصول على تركات كثير من المستشرقين والباحثين اليهود من مختلف أنحاء العالم، وأفردت داخلها أجنحة خاصة لمكتباتهم ومؤلفاتهم، وفي مقدمة هؤلاء المستشرق الهنغاري اليهودي الشهير آجنتس غولد تسيهر، الذي تضم مكتبة الجامعة مختلف المواد البحثية التي كان يعتمدها أو ينتجها.. كما يُلحق بالجامعة العبرية متحف للآثار اليهودية (...) وآخر للنباتات في العهدين التوراتي والتلمودي، وشركة بيسوم للبحث والتطوير.

تصدر الجامعة العبرية عدة مجلات متخصصة، منها مجلة «تربيتس» الفصلية للآداب، و«كريات سيفر» الفصلية البيبليوغرافية، بالاضافة إلى المجلات التي تصدرها مؤسساتها البحثية المختلفة، وتتبع الجامعة دار نشر كبيرة تحمل اسم يهودا ماغنس.

تعدُّ الجامعة العبرية أهم الجامعات الإسرائيلية في مجالي التدريس والبحث. حيث تجري العملية التدريسية في ثماني كليات (هي: العلوم الاجتماعية ـ الانسانيات ـ التربية ـ الحقوق ـ الطب ـ الصيدلة ـ الزراعة ـ العلوم الطبيعية والأساسية)، وتجري العملية البحثية في مختلف الكليات والأقسام النظرية والجمعيات المتخصصة، بالاضافة إلى المعاهد والمراكز التي تأسست للقيام بتأهيل المستشرقين والباحثين ولإجراء الأبحاث المتنوّعة في شؤون الاستشراق والصراع.

١ ـ مؤسسات الأبحاث الشرقية (= الاستشراقية)[٣]:

عندما أنشئت مدرسة الدراسات الشرقية مع المعاهد الأولى في الجامعة العبرية (عام ١٩٢٦)، كانت الدراسات العربية أهم مادة فيها، وخلال السنوات الأولى تحولت المدرسة إلى معهد يعلّم اللغة العربية القديمة والحضارة الاسلامية والدين والفلسفة والفن وعلم الآثار، وكذلك التاريخ القديم للاسلام والبلدان الاسلامية، والتاريخ العربي في القرون الوسطى. ولاحقاً أدخلت اللغة والأدب العربيين الحديثين في حلقات الدراسة بالاضافة إلى اللغتين التركية والفارسية. وبعد قيام الدولة، وتحديداً في العام ١٩٤٩، أنشىء في الجامعة العبرية فرع يدعى «الشرق الأوسط في الحقبة المعاصرة» أنيط به تعليم التاريخ المعاصر للبلاد العربية (والشرق أوسطية) وإعداد الباحثين في شؤون المنطقة، وذلك بتكليف من الحكومة الإسرائيلية. ثم أُلحق هذا الفرع بفرع آخر هو «تاريخ البلدان الاسلامية» الذي يعطى فيه الخيار للطلاب بين دراسة حقبة القرون الوسطى، وبين دراسة التاريخ المعاصر. كذلك فإن طلاب فرع اللغة العربية وآدابها يستطيعون اختيار اللغة القديمة أو آدابها الحديثة. وفيما بعد، أضيف «تاريخ افريقيا الشمالية العربية» إلى برامج معهد الدراسات الشرقية. وشدَّد المعهد على مواضيع خاصة، مثل «تاريخ اليهود في البلاد العربية» و«فلسطين في التاريخ الاسلامي واليهودي والعربي»، وكان هذا الموضوع الأخير ميدان أحد كبار المختصين فيه (هو الاستاذ ج. بلو مدير فرع اللغة العربية وآدابها في أواسط الستينات)، كما علّم أساتذة آخرون في فروع أخرى، مثل: علم اللغات السامية، واقتصاد البلاد العربية، وجغرافية «الشرق الأوسط» وبنيته السياسية والقانونية.

اعتباراً من العام ١٩٦٢ ، أُطلقت على هذا المعهد، اسم «معهد الدراسات الأفريقية ـ الآسيوية»، ولوحظ أن الدراسات العربية ظلت تتصدر اهتماماته، بل انها اتسعت مع نشوء مواد جديدة للدراسات الآفرو آسيوية، وعُني المعهد بجمع المخطوطات القديمة، وآلاف الصور والرسوم لمبان إسلامية وكثير من التحف الفنية.

ضمن ميدان الأبحاث الشرقية إيَّاه، وفي ظل تعاظم حجم التعامل الإسرائيلي

مع الشؤون الاستشراقية تأسست (عام ١٩٤٩) جمعية متخصّصة بهذه الشؤون أطلق عليها اسم «الجمعية الشرقية في اسرائيل»، وذكر البروفسور غبرييل باير (استاذ تاريخ الشعوب الإسلامية في الجامعة العبرية) ان هذه الجمعية هي هيئة مستقلة وسياسية تُعنى بتنمية معرفة اللغة العربية والبلدان العربية، وتهدف إلى تشجيع البحث حول بلدان آسيا وأفريقيا، ونشر المعلومات التي تتضمنها الأبحاث المُنتَجة. وطبقاً لافادة باير ذاتها، كان مؤسسو هذه الجمعية الرئيسون أساتذة جامعيين، انشأوها لتكون همزة وصل بين الدراسات الأكاديمية الموجَّهة لعدد ضئيل من الاخصائيين وبين الجمهور الواسع. وفي أواسط الستينات ضمَّت الجمعية، التي ترأسها المستشرق الياهو إيلات (رئيس الجامعة العبرية)، قرابة ألف عضو (من اليهود والعرب، الطلاب وغير الطلاب، في المدن والريف، وبينهم العديد من أعضاء المستعمرات الزراعية). وكان نشاط الجمعية وما يزال يشمل القيام بإعداد محاضرات تلقى في أهم مدن فلسطين المحتلة، حول مواضيع شتى، ذات علاقة بدراسات الاستشراق والعالم العربي وآسيا وإفريقيا.

أصدرت «الجمعية الشرقية» منذ بدايات تأسيسها مجلة فصلية باسم «همزراح هحداش = الشرق الجديد»، التي تتضمن مقالات ودراسات لمستشرقين وباحثين من الجامعة العبرية وغيرها. كما تتضمن محاولات بحثية كتبها طلاب حول مواضيع تتعلق بالشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وخصوصاً المنطقة العربية وكذلك دراسات في كل عدد حول التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد العربية، ومقالات في الأدب والنقد الأدبي. وقد ترأس تحرير مجلة، «همزراح هحداش» يعقوب شمعوني، لدى ظهورها. وحل مكانه غبرييل باير عام ١٩٥٣. واعتباراً من العام ١٩٨٠ أصبح د. الياهو ايلات (الرئيس الشرفي للجمعية الشرقية الإسرائيلية) مشرفاً على المجلة، يعاونه أبا ايبان ونحميا لفتسيون. وترأس فرع تل أبيب د. عمي ايلون (من معهد شيلواح للدراسات الشرق أوسطية والافريقية بجامعة تل أبيب). أما فرع حيفا فترأسه د. أوري كوبفرشميدت (رئيس قسم تاريخ أقطار الشرق الأوسط بجامعة حيفا).

تنشر مجلة همزراح هحداش» موضوعاتها بالاتفاق مع «صندوق ولفسون»

و«معهد هاري ترومان لدراسات الوفاق والسلام» و«معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية» التابعين للجامعة العبرية، وأصدقاء جامعة تل أبيب الأميركان، بالاضافة إلى جامعة بار ايلان، وتخضع جميع المواضيع التي تنشر فيها إلى تدقيق «الجمعية الشرقية الاسرائيلية» بالقدس.

كانت مجلة «همزراح هحداش» تنشر خلاصات بالانجليزية عن أهم مقالات العدد. ولوضع المواد المنشورة في متناول الطلاب العرب والآسيويين والأفارقة الذين لا يتقنون اللغة العبرية تماماً، قرّرت «الجمعية الشرقية» في أوائل الستينات إنشاء مجموعة سنوية بالانجليزية، تتضمن مقالات مختارة من المجلة العبرية، وترجمات لدراسات نشرت في دوريات عبرية أخرى، هذا إضافة إلى مقالات كتبت خصيصاً للمجموعة. وقد صدر الجزء الأول من هذه المجموعة بعنوان «دراسات آسيوية وافريقية» باشراف غ. باير عام ١٩٦٥، وصدر الجزء الثاني عام ١٩٦٦.

إلى جانب مجلة «همزراح هحداش» والمجموعات السنوية المتتالية، أصدرت «الجمعية الشرقية» سلسلة دراسات بالانجليزية والفرنسية والعربية، بعنوان «ملاحظات ودراسات شرقية»، كتبها اساتذة الجامعة العبرية، بشكل رئيس، وتتناول علم اللغة والتاريخ السياسي والثقافي والفن وعلم الآثار، وغير ذلك من المواضيع المتعلقة بالمنطقة وحضارتها.

٢ ـ «المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية»(٤):

باشر هذا المعهد عمله إثر قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وصنِّف في عداد المنظمات المستقلة المعترف بها إسرائيلياً بموجب «قانون الأعمال الخيرية»، بيد ان المعهد أصبح تابعاً للجامعة العبرية. وقد تولى منذ تأسيسه القيام بمشاريع أبحاث في عدد من المجالات الداخلية والعامة، وضمناً المجالات ذات العلاقة بالشؤون العربية وشؤون الصراع، وفي مقدمتها: علم النفس العام وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وقضايا الرأي العام والمواقف والمتغيرات على الصعيد الإسرائيلي وعلى ساحة الصراع مع العرب.

يقدّم المعهد «النصح» للهيئات الحكومية والخاصة حول هذه المسائل،

ويتعاون مع منظمات إسرائيلية وخارجية، في إطار المصالح المتبادلة. وللمعهد علاقات مع الجمعية العالمية لأبحاث الرأي العام والجمعية الاجتماعية العالمية واتحادات الأبحاث الدولية. ويدير المعهد «جهاز حاكم» مؤلف من خمس شخصيات (كان منهم تيودور كرلك، روبرتوباشي، لويس غوتمان، بريل نوا) وله مجلس استشاري يتكون من ٢٢ عضواً، ويعمل فيه نحو ٧٠ موظفاً يساعدهم نحو ٣٠٠ عامل ميداني في كافة انحاء فلسطين المحتلة.

يتلقى المعهد مخصصاته المالية من الميزانية الإسرائيلية التي تُرصد لمشاريع الأبحاث، ومن المعونات والهبات الخارجية، وخاصة تلك التي ترد من الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو عن طريقة «اللجنة الأميركية للأبحاث الاجتماعية في إسرائيل» التي تأسست عام ١٩٥١ بهدف تقديم العون لهذا المعهد. وينشر المعهد دراساته ونتائج عمله في تقارير خاصة، ويصدر قائمة بيبليوغرافية بشأن ذلك كل سنتين، كما يصدر نشرة فصلية بالعبرية، ويركز المعهد على متابعة التطورات في مواقف الإسرائيليين والعرب في البلاد إزاء الصراع والحلول المطروحة ومفاهيم كل من الطرفين عن الآخر، هذا بموازاة تركيزه على الشؤون الداخلية الإسرائيلية بتفرعاتها الاجتماعية والسكانية والثقافية وغير ذلك، وتعتبر استطلاعات الرأي العام الوسيلة الأكثر استخداماً في أبحاث المعهد.

٣ ـ «معهد بن تسفي للدراسات اليهودية»(٥):

تشكلت النواة الأولى لهذا المعهد عام ١٩٤٨ ، كمؤسسة تعنى بالأبحاث الخاصة بتاريخ الجماعات والطوائف اليهودية، منذ نهاية العصور الوسطى إلى الوقت الحاضر. وحمل المعهد فيما بعد إسم يتسحاق بن تسفي (أول رئيس لإسرائيل)، وتشمل اهتماماته الشؤون الثقافية اليهودية، وضمناً الأبحاث حول اليهود الذين عاشوا في المنطقة العربية، والإسهامات الفكرية والدينية للشخصيات اليهودية خلال الفترات العربية والاسلامية المتعاقبة. ويركّز المعهد على المواضيع التي تسبغ «الهوية اليهودية» على فلسطين، بشكل خاص، مستخدماً لهذه الغاية جهود المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، ومجموعات كبيرة من

الوثائق التاريخية والصور الفوتوغرافية لوثائق من الأراشيف العالمية. ينظم المعهد ندوات ومؤتمرات تدور موضوعاتها حول القضايا المذكورة، ولا سيما في الجوانب الدينية والأثرية. وعلى سبيل المثال، عقد المعهد مؤتمراً للأبحاث والاكتشافات في مجال الكنس القديمة (في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، بغية التعرف على ما يسمى «الاكتشافات الأخيرة بخصوص الكنيس القديم من ماعون - جنوب الخليل» حيث عمل الباحثان دافيد عميت وتسفي إيلان في هذا الموقع، واحتفظا بسرٍّ هذه الاكتشافات لعرضها على المؤتمر.

من أبرز المؤلفات التي صدرت عن المعهد، كتاب مئير بنياهو «أبحاث ومصادر لتاريخ طوائف إسرائيل في الشرق» الذي صدر عام ١٩٨٤ بمناسبة ذكرى وفاة يتسحاق بن تسفي، والذي لا يخرج في مضامينه عن اهتمامات المعهد. وكتاب تسفي إيلان «تطلعات الاستيطان اليهودي في شرقي الأردن بين ١٨٧١ و١٩٤٧» الصادر عام ١٩٨٥ (بنحو ٥٠٠ صفحة) متضمناً خلاصة عمل الباحث خلال نحو سبع سنوات، وعرض في فصوله العشرة الخطط والمشاريع والعمليات الاستيطانية اليهودية / الصهيونية في منطقتي الجولان (شكوم - الرمثانية - البطيحة) وحوران (سحم الجولان - جلين - نافعة - بوسطاس) وفي المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن ضمن ما يعرف الآن المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في المراحل السابقة لقيام إسرائيل. ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه في شموليته واتساع معلوماته عن المحاولات الاستيطانية اليهودية / الصهيونية شرقي الأردن خلال الفترة المدروسة.

بالرغم من أن معهد بن تسفي لا يتوسع في دراسة الشؤون العربية (=الاستشراقية) وشؤون الصراع المباشرة، إلّا أن ما يقوم به المعهد من أعمال يمس عملياً قضية الصراع العربي - الصهيوني، سواء منذ بداياته الأولى، أو من زاوية تقديم الحجج والذرائع التي تعتمدها إسرائيل في توجهاتها الأيديولوجية - السياسية - الدعائية. وبهذا يزوِّد المعهد الإسرائيليين، عموماً، والمؤسسة الحاكمة خصوصاً بالمادة البحثية التي يمكن استخدامها في تسويق المفاهيم والتصورات الصهيونية حول الأرض الموعودة وحول الجهود التي بذلها اليهود في سبيل ما

يسمى «الانبعاث القومي على أرضهم التاريخية». ومن ثم يمكن اعتبار معهد بن تسفي بمثابة جزء مكمل لأجهزة البحث الإسرائيلية في شؤون الصراع.

٤ ـ «معهد الدراسات الاقتصادية ـ باسم موريس فالك»(٦) :

أنشىء هذا المعهد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، كاستمرار لمركز فالك للدراسات الاقتصادية في إسرائيل، المرتبط بعلاقة مباشرة مع «بنك موريس فالك» في بنسلفانيا بالولايات المتحدة. ويعرِّف المعهد نفسه في منشوراته بانه مؤسسة مستقلة أقيمت لتشجيع الدراسات الاقتصادية، من خلال الانتباه الخاص إلى الاقتصاد الاسرائيلي، دون أن تكون غايته جني الأرباح. وقد حدَّدت الجامعة العبرية التشكيلة الأولى لجهاز «هيئة الأمناء» المكلفة بإدارة هذا المعهد، وكان من أبرز هؤلاء لدى انشائه: ارنست لهمان/ الرئيس، دان بتنكين/ مدير البحث، شموئيل ايزنشتادت ويعقوب أرنون وروبرتوباشي وحاييم بركائي ودافيد هوروفيتش وحاييم هيلبرن ودان تولكوفسكي وناتان روتنشترايخ، وغيرهم.

يشمل اهتمام معهد فالك دراسة واقع العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ودول العالم، كما يشمل دراسة الأوضاع الاقتصادية لعرب فلسطين والجوانب الاقتصادية الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، بما فيها تأثيرات الحرب والمقاطعة العربية على الاقتصاد الإسرائيلي والآفاق المتصورة إسرائيلياً في علاقة إسرائيل الاقتصادية مع الدول العربية. وحول مختلف هذه الموضوعات وغيرها أصدر المعهد كتباً وكراسات أعدها اختصاصيون إسرائيليون، بشكل إفرادي أو جماعي، وبالتعاون أحياناً مع باحثين من خارج البلاد.

٥ ـ «معهد ترومان لدراسات الوفاق والسلام»(٧):

تم تأسيس هذا المعهد عام ١٩٦٧ في إطار الجامعة العبرية، وعقد أول مؤتمر دراسي له (عام ١٩٧٠) خصِّص لدراسة أفكار طروحات الرئيس الأميركي الأسبق هاري س. ترومان، تقديراً ـ على ما يبدو ـ لدوره ومواقفه في خدمة الصهيونية وإسرائيل. وأخذ المعهد منذ تأسيسه يتعاطى بحثياً مع موضوعات

متفرقة ذات مضامين وأبعاد محلية وإقليمية ودولية.

يقـرِّر سـيـاسة المعهد وعمله مجلس جامعي ومجلس مراقبين، مهمة الأول تعـيين الحـقول الدائمة والمؤقتة لنشاطات المعهد الأكاديمية والموافقة على مقترحات البـحث والتـقارير المتعلقة بهذه المقترحات، بينما يوافق الثاني (= مجلس المراقبين) على حقول النشاط التي يوصي بها المجلس الجامعي، ويقدِّم توصيات بشأن العمل في حـقـول جـديدة، ويقـرِّر الموازنة السنوية والتـقرير المالي، ويراجع تقرير المعهد السنوي ويقـرُّه، ويكون مـسؤولاً عن برامج التنمية بزيادة إمكانيات المعهد المالية، بتـوسـيع نشـاطاته. ومن الشخصيات البارزة التي عملت في معهد ترومان، خبير شـؤون العـالم الثـالث هارولد شيفرين (الرئيس الحالي للمعهد) وماكس كامبلمن (رئيس مجلس الإدارة) وسـيـمـحـا دينتس (نائب رئيس الجامعة العبرية)، وعدد كبير من الأساتذة والباحثين، ابرزهم: موشي معوز، ش. إيزنشتادت، م. غولدبرغ، ر. غـالون، ي. هركـابي، ش. أرغوف، أ. كوهين، أ. بروش، ي. تاغار، س. آفي عاز ..إلخ. ويرتبط مـعـهـد ترومـان بعـلاقـة وثيقة مع الأجهزة الرسمية الإسرائيلية، ويعـقـد الدورات الخـاصـة للكوادر العـسكرية المختلفة، كما ينظِّم دورات خاصة للطلاب اليهود من أميركا الشمالية.

قُسِّمت المشـاريع البـحـثية التي عالجها المعهد إلى عدة وحدات، تختص كل وحـدة منها بشؤون منطقة معينة، هي: الشرق الأوسط ـ آسيا ـ إفريقيا ـ أميركا اللاتينية، إضافة إلى وحدة خامسة اختصت بدراسة مسائل التحديث والتنمية على الصـعـد العـامـة. وقد أنشأ معهد ترومان مركزين لجمع الوثائق الخاصة بعمل الوحـدتين الأولى والثـانيـة، واسـتفاد بصورة خاصة من الاتفاقية التي عقدها مع «مـعهد الدراسات الآسيوية والأفريقية» التابع للجامعة العبرية نفسها، حيث حوَّل هذا المعهد الأخير إلى معهد ترومان وثائق مهمة في هذا الشأن. وعقد المعهد اتفاقية مماثلة مع دائرة دراسـات أميركـا اللاتينيـة في الجـامـعـة العبرية. وعـزَّز المعـهد إمكانيـاته بإنشـاء مكتبة خاصة به، وكان من بين نشاطاته المتنوعة الحصول على اكـثـر من ألفي تقرير ونشرة حول التنمية الاقتصادية والقضايا الأخرى في البلاد النامية، ووضع فهرس لمكتبة الفيلسوف اليهودي مارتن بوبر، التي حصلت مكتبة

المعهد عليها، والتي تضم ١٥ ألف مجلد تتعلق بتاريخ الأديان والحضارات والفلسفة، وغير ذلك.

في مجال الشؤون العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، تركزت جهود معهد ترومان على معرفة الواقع العربي، بالاستفادة من المطبوعات العربية (كتب ـ تقارير ـ نشرات ـ دوريات ـ مجلات ـ صحف...) التي يحصل عليها مباشرة أو بالواسطة من مصادر مختلفة. وفي أوائل السبعينات كان عدد الصحف والدوريات العربية التي تصل إلى معهد ترومان نحو ٤٠ مطبوعة، إضافة إلى صور عن مجلات الحائط التي يصدرها الطلبة العرب في البلاد العربية وغيرها. وقد قامت مكتبة المعهد باعداد فهارس (تتضمن تعليقات وحواشي) للمواد المتوفرة لديها عن الشؤون العربية والصراع.

نشط معهد ترومان في مجال نشر الكتب اعتباراً من العام ١٩٧٥، وتقسم منشوراته إلى خمسة أنواع، كل نوع منها يختص بمنطقة محدَّدة حسب أقسام (وحدات) المعهد البحثية. ومن الكتب التي أصدرها معهد ترومان «سياسات العرب الفلسطينيين» حرّره موشي معوز وشارك فيه ببحث عن «المنظمات الفلسطينية والاتحاد السوفييتي»، وتضمَّن هذا الكتاب دراسات لأربعة مستشرقين وباحثين إسرائيليين، كما يلي: يهوشع بورات «التنظيم السياسي للعرب الفلسطينيين في ظل الانتداب البريطاني» ـ أمنون كوهين «الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الهاشمي» ـ يهوشفاط هركابي «الفلسطينيون في الخمسينات ونهضتهم كما عبَّر عنها أدبهم» ـ أوري شتندل «ظهور التيارات السياسية الجديدة في الوسط العربي في اسرائيل». وأصدر المعهد بحثاً كتبه ع.لانسين بعنوان «هويّات وأشكال العصابات العربية خلال اضطرابات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩»، وبحثاً كتبه أ. باري بعنوان «الفلسطينيون تحت الحكم الأردني ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧». كما أصدر المعهد كتاباً ضخمًا لأمنون كوهين بعنوان «أحزاب في الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني»، ونشر كتاباً ليهوشفاط هركابي عنوانه «الفلسطينيون من الغفلة والركود إلى اليقظة» وأعد أ. ليش كتاب «العرب في اسرائيل ـ استمرار ونتائج»، كما نشر المعهد كتاباً لمؤلفه ج.بار حول «المختار

القـروي في أرض اسرائيل/ فلسطين» بَحَثَ فيه الاطار التاريخي للمخترة ووظيفتها والعـلاقة بين المختار والشيخ وعملية انتخاب المختار ومهامه ووضعه الاقتصادي والاجـتماعي.. وفي الشـؤون العـربيـة أصـدر مـعهد ترومان عشرات الكتب، منها سلسلة بعنوان «العـرب واسرائيل» يتـضـمن أحـد أعـدادها دراسـة أعدها م.بيلد وش.شـمير بعنوان «كـتـاب ومـفكرون مصريون ـ حول الأهداف القومية». ونفَّذ المعـهد مشروعات بحثية تتناول مسائل الزراعة والطب والأوضـاع العامة في البلدان النامـيـة، ونشر أبحـاثاً حـول عـلاقـات اسرائيل مع عدد من بلدان العالم وحول مـواضـيع دوليـة مختلفـة، منهـا كـتـاب عن «اسرائيل وغانا» وآخر عن «سياسة اسرائيل نحـو الصين» وكـتب حـول «التـحـركـات الشيوعية في لاوس وكمبوديا» و«عـلاقـات الـدولـتـين الـعـظمـيين مع ايران» و«السـوق الأوروبيـة المشتركـة» و«المجتمعات الفلاحية في الشرق الأوسط».

٦ ـ «مركز دراسة أوضاع عرب (أرض إسرائيل) في معهد ترومان»[٨]:

منذ البـدايات الأولى لعمله، اتجه معهد ترومان إلى القيام بدراسات أساسية للقـضـيـة الفلسطينيـة، وأنشأ المعـهـد لهذه الغاية وحدة خاصة تألفت من ستة أشـخـاص من كـبار الباحثين الإسرائيليين، يرتبط بها فريق بحثي مؤلف من ١٥ باحثاً يعملون في تحديد القضية المدروسة على أسس سياسية واجتماعية وثقافية، وتقـدير أثرها في الصراع العـربي ـ الإسرائيلي. وقد جرت «الدراسات الفلسطينية» هذه بالتـعـاون مع «مـعهد الدراسات الآسيوية والافريقية»، وجمع معهد ترومان العـديد من الأبحـاث في هذا الميدان، وضمناً تلك التي قدِّمت خلال حلقات دراسية. وبمـبـادرة من البروفـسـور باير (رئيس مـعهد الدراسات الآسيوية والافريقية)، وبالتـعـاون مع الجـامعة العبرية والجيش الاسرائيلي ووزارة الخارجية وغيرها من الوزارات، فقد تأسست وحدة خاصة تُعنى بشؤون عرب فلسطين وبتاريخ البلاد، أطـلـق عليـهـا اسم «مـركـز دراسـة أوضـاع عـرب (أرض اسرائيل)»، وترأسـه المسـتشرق الإسرائيلي البـارز البروفسور معوز. وقد شُيِّد المركز على جبل المكبر في القـدس، وأخـذ يهتم بالتـوثيق والبـحث المتـعلقين بعـرب فلسطين، وبجمع أفلام

مـيكرو فـيلم لوثائق من محفوظات خارج البلاد، وفرز وتصنيف وفهرسة المواد البـحـثـية الموجودة في معهد ترومان الذي يتبع له هذا المركز، وذلك بهدف تمكين الـطـلاب والبـاحـثين من اسـتـعمالها وتوفير المعلومـات والوثائق التي تطلبـهـا المؤسسات الاسرائيلية ومنها الجيش الاسرائيلي.

صـحيفة معريف الإسرائيلية (٣١/ ١/ ١٩٧٢) نشرت تقـريراً حـول المركز المذكـور، أوردت فـيـه أن البـاحـثين فيه سيعملون بموجب مبادىء تحددها لجنة إشراف من أسـاتذة «دائرة تاريخ البـلاد الاسلامية» في الجامعة العبرية، بالتنسيق مع «قـسم عـرب أرض اسرائيل» في معهد شيلواح التابع لجامعة تل أبيب. وذكرت الصحيفة يومها أن المادة في المركز الجديد ستصنّف حسب خمسة مجالات رئيسة هي: عـرب فلسطين في عهد الانتداب ـ عرب الضفة الغربية خلال العهد الأردني ـ عـرب قطاع غـزة خـلال فترة الحكم المصري ـ عـرب دولة إسرائيل منذ ١٩٤٨ ـ عرب الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧ ـ الفلسطينيـون والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وبيّنت الصـحـيفة أن المركز سيعدّ دراسات ومجموعات ببيليوغرافية وسـينشر مجمـوعات من الوثائق المتعلقة بعرب (أرض اسرائيل)، كما سيأخذ على عاتقه القيام بأبحاث تطلبها منه مؤسسات حكومية حول الموضوعات التي تقع في مجالات اخـتصاصها. ونقلت الصحيفة عن د. موشي معوز (رئيس المركز) تأكيده على أن من مـهمات المركـز، خـدمة الأغراض الأكاديمية الخالصة وحاجات الدولة على حـد سـواء. وقـوله في مجلة «الجـامـعة» بأن في أيدي الإسرائيليين محفوظات خـاصة تتعلق بموضوعات أبحاث مثل أرشيف جورج أنطونيوس، ووثائق الهيئة العـربيـة العليـا، ومجمـوعات من الصحف العربية الفلسطينية الصادرة قبل قيام الدولة. وفي مـعـرض التعريف بموشي معوز، وبالمهمات التي تنتظر المركز، ذكرت الصـحـيـفـة أن مـعوز تقدم إلى جامعة أوكسفورد باطروحة لنيل الدكتوراة حول «الاصـلاح العـثماني في سوريا خلال القرن التاسع عشر» بإشراف الأستاذ البرت حـوراني (العـالم من أصل سـوري لبناني)، واستطاع معوز الحصول على وثائق خاصة من المحفوظات البريطانية تتعلق بالبلاد خلال القرن التاسع عشر (جمعتها القنصلية الانجليزية منذ إقامتها في فلسطين عام ١٨٣٨)، وأوضحت الصحيفة أن

المهـمة التالية هي جمع مادة مماثلة من دول أوروبية أخرى، مثل فرنسا والنمسا، اللتين أقـامـتا أيضاً قنصليتين في البلاد، ولكن المهمة الرئيسة والأكثر صعوبة هي تصـوير الوثائق الموجـودة في المحفوظات التركية، وهذا كنز ضخم يشمل عشرات الآلاف من الوثائق.

في الـنـطـاق ذاته ، نقلت هآرتس (٢١/ ٣/ ١٩٧٣) عن يهوشـفاط هركابي (كـبـاحث ومـسـؤول في المركـز) قـوله أن المركز نشر ترجمات عبرية وانجليزية لمجـمـوعـة من المقـالات، من الصـحـافة والأدب العربيين، ليوصل المركز إلى علم الجماهير اليـهودية تفكير رجال الفكر العربي، خصوصاً فيما يخص العلاقات بين اسرائيل والعـرب. كما نقلت الصـحـيفة عن هركابي تأكيده على أن المادة الرئيسة التي يعـمل فـيـهـا باحـثـو المركـز في مجال التـوثيق والفهرسة «أرشيف اللجنة التنفيذية العربية بين عامي ١٩٢١ ـ ١٩٢٨»، وان المركـز يقوم بالأبحاث بمبادرة منه أو على أسـاس طلبات من جهات مختلفة خصوصاً الحكم العسكري وسلطات الجـيش الإسرائيلي، وأضـاف: أن مـيزانية المركز تصل (آنذاك) إلى ٢٠٠ ألف ليرة تغطّيها مصادر الجامعة العبرية ومعهد ترومان والحكومة.

لا يقتصر نشاط مركز دراسة عرب فلسطين على تناول الماضي، وانما يتعدّاه إلى مـعرفة التطورات التي طرأت على أوضاع هؤلاء العرب وشؤونهم في سياقاتها التـاريخيـة والسـيـاسـية والذاتية، بغية التوصل إلى نتائج تسهم في تجديد طرق التعامل مع عرب فلسطين في مختلف الميادين.

٧ ـ «معهد ليفي اشكول للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٩]:

تأسس هذا المعـهد في شباط (فبراير) ١٩٧١ ، حـاملاً اسم رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسـبق، ومـرتبطاً بكليـة العلوم الاجـتماعية في الجامعة العبرية، ولدى تأسـيسه قام بنحاس سابير (وزير المالية آنذاك) بمنح المعهد مبلغ ٢٠٠ ألف ليرة إسرائيلية كدفعة أولى لتمويل نشاطاته إضافة إلى مساعدات حكومية وأهلية. وذُكر في حـينه أن الهدف من انشـائه هو إتاحة الفرصة للأكاديميين الاسرائيليين للبحث في الشـؤون الاسرائيليـة المبـاشرة، وانجـاز ابحاث اقتصادية واجتماعية وسياسية

تتـعلق باسرائيل والمنطقة والصراع.

ترأس المعـهـد منذ تأسـيـسـه د. شلومـو أفنيري (رئيس قـسم الدراسات السياسية في الجامعة العبرية)، وتتابع على رئاسته أكاديميون اسرائيليون بارزون، منهم زئيف شترنهل ويعـقـوب جيلبر. ويشغل البروفسور الياهو غوتمان منصب المدير العلمي للمـعهد. ويعمل فيه طاقم من كبار الأساتذة والباحثين المتخصصين بالعلوم الاقـتـصـادية والسـيـاسـيـة والعلوم الاجتماعية والشؤون الاستراتيجية، بينهم البروفسور شلومو أهرنسون.

بحث المعـهد مواضيع متعددة، منها (حسب التعبيرات الاسرائيلية): التغيرات العـقـائدية في المجـتـمع الاسرائيلي ـ دور الصـحـافة في حالات الطوارىء العامة ـ نتـائج حرب الأيام الستة على العلاقات الاجتماعية داخل اسرائيل ـ أوضاع العرب في اسرائيل ـ الطرق المخـتلفة لاستيعاب المهاجرين ـ تطور المواقف الاسرائيلية إزاء المـشكلة الفلسطينيـة ـ توسع الصناعـات الحـربيـة وانعكاس ذلك على الأوضـاع الاقـتـصادية والسياسية والاجتماعية في اسرائيل.. ودرج معهد اشكول منذ بدايات عـمله على تنظيم أيام دراسـية، منها اليوم الدراسي الثالث الذي عقده المعهد في أيار (مايو) ١٩٧٥ حـول «المجتمع الاسرائيلي كمجتمع مؤمن بالتعددية» حاضر فيه كل من البروفسور شلومو أفنيري، د. زئيف شتر نهل وحاييم تسادوك (وزير العدل) ود. نينا توران وراحيل يعفوتس والبروفسور الياهو غوتمان.

على غـرار بقـيـة مـؤسـسـات الابحـاث الاسرائيلـية، لمعهد اشكول مجلس أكاديمي ومجلس حكام يخططان سير العملية البحثية، ويصدر المعهد عدة نشرات ومـطـبـوعـات بـاسـمـه، بـواسطة دار نشر يهودا مـاغنس، وتوزع على مختلف المستويات العامة والرسمية.

٨ ـ «معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية»[١٠]:

يتـخـصص هذا المعهد في دراسة الشؤون العالمية، الاستراتيجية والسياسية والاقـتـصادية، ويعنى كذلك بتناول الأوضاع الدولية، من خلال العلاقات الثنائية والجماعـية، وانعكاس ذلك على الوحدات الإقليمية. ويقيم هذا المعهد علاقات وثيقة

مع المؤسسات البحثية والرسمية الإسرائيلية والأميركية، وضمناً أجهزة الاستخبارات، ويشارك المعهد «الجمعية الشرقية الإسرائيلية» بإصدار مجلتها «همزراح هحداش» عبر المشورة والأبحاث التي يقدمها.

يحوي المعهد عدة أقسام، أبرزها قسم العلوم السياسية الذي يصدر سلاسل بحثية حول «الدولة» و«الحكومة» و«العلاقات الدولية» و«المجال السياسي»، ومنها الدراسات التالية: «حول العنف ومشكلة الشرعية السياسية ـ مقالات» أعدها شلومو أفنيري، «غوش أيمونيم ـ موديل الجبل الجليدي من التطرف السياسي» تأليف أهود شبرينتساك، «أهداف حربية ونتائجها ـ حرب يوم الغفران ١٩٧٣» لشموئيل هارليف، «الانتقاد الدولي لإجراءات إسرائيل الأمنية في المناطق المحتلة» لأستر كوهين.

ويصدر معهد ديفيس مجلة «العلاقات الدولية» الفصلية، التي ظهر منها ما يزيد عن ١٢ مجلداً. ومنها على سبيل المثال المجلد الخامس (١٩٨٠ / ١٩٨١) الذي تضمن دراسات متعددة حول «انعكاسات الانفراج في العلاقات الدولية» بقلم أبا أيبان، و«مستقبل الانفراج الدولي» لجون شتاين برينر، و«الانفراج الدولي والشرق الأوسط» لسيمحا دينتس.

٩ ـ «معهد مارتن بوبر للتقارب اليهودي ـ العربي» :

أقيم هذا المعهد في نطاق الجامعة العبرية لأغراض تعليمية أساساً، في محاولة للتقريب بين اليهود والعرب عن طريق تعلم كل طرف لغة الطرف الآخر. ومنذ أوائل السبعينات حتى العام ١٩٨٧، أنهى أكثر من ٨٠٠ طالب دراستهم في المعهد، كان أكثر من نصفهم عرباً.

بلغت تكاليف المشروع حوالي (٢٠٠) ألف دولار سنوياً، منها (٤٠) ألف دولار فقط من ميزانية الجامعة العبرية والباقي من مصادر خارجية وخاصة من ألمانيا الغربية. وفي أواخر الثمانينات طرحت اقتراحات في الجامعات الإسرائيلية لدمج هذا المعهد ضمن وحدة تعليمية أخرى، لضغط المخصصات والنفقات [١١].

إطلاق اسم مارتن بوبر على المعهد، يوحي بأن القائمين عليه يرون في

التوجهات والأفكار التي تبناها بوبر بشأن «التعايش العربي ـ اليهودي» هادياً لهم، وذلك كستار يخفي وراءه حاجة خاصة لخدمة المشروع الصهيوني وتجنيبه للمشكلات العربية، عبر تلقين العرب في فلسطين الطروحات الصهيونية إبان تعليمهم اللغة العبرية والمنهاج المقرر، وعبر تزويد الطلبة اليهود بالمهارات اللازمة لكيفية تعاملهم مع العرب.

يختلف معهد بوبر عن غيره من المعاهد المرتبطة بالجامعة العبرية، بأنه لا يُعنى بالمسائل البحثية المباشرة في المقام الأول، وبالتالي يمكن اعتبار العملية التدريسية فيه بمثابة قناة لنشاطه في نطاق تأدية المهمات التي تعين المؤسسة الحاكمة على رسم وتنفيذ مخططاتها إزاء العرب.

١٠ ـ «مؤسسة أبحاث الشرق الأوسط»(١٢):

استحدثت رئاسة الجامعة العبرية هذه المؤسسة في منتصف السبعينات، والتحق بها باحثون وأكاديميون من المعاهد والأقسام التابعة للجامعة. وبالإضافة إلى الكتب والنشرات والتقارير التي تصدرها المؤسسة، تقوم بإصدار «ربعية القدس The Jerusalem Quarterly » اعتباراً من خريف ١٩٧٦. ويشرف على هذه الدورية طاقم أكاديمي مؤلف من: عمانوئيل سيفان (من قسم التاريخ في الجامعة العبرية) وزئيف شترنهل (رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة ذاتها والمدير السابق لمعهد اشكول) ودانئيل سبيترز (رئيس التحرير المساعد) وهيئة مستشارين، أبرز أعضائها: زلمان أبراموف ـ شلومو أرغوف ـ ميشيل كورتس ـ أروين هاريس ـ جوزيف نير.

تعنى «ربعية القدس» بنشر دراسات ومقالات لكبار المستشرقين والباحثين الاسرائيليين، منهم: ع. سيفان، غ. واربورغ، م. معوز، ت. ريحنتس، غ. باير، أ.هارايفن، ي.بورات آ. ساسر، ي. فريدمان، ا.كنوفسكي، ي.التمان.. وتترجم «الربعية» مقالات ودراسات ينشرها مفكرون عرب في الدوريات الصادرة في الدول العربية، منهم: عبدالباسط عبدالمعطي، شاكر مصطفى، حليم بركات، حسين فوزي، بوعلي ياسين، غسان سلامة، أنطوان زحلان.

يغلب على الموضــوعــات المنشــورة في «ربعـية القدس» طابع التحليل وتقدِّم خـلاصــات لآراء أبرز المفكرين الإسرائيليين في مـواضــيع مـتـعددة، منها:الشؤون الاســلامـيــة ـ الأوضــاع في البلاد العربية وخاصة مصر ـ الفلسطينيون والقضية الفلسطينية ـ الاقتصاد العربي ـ الفكر العربي ـ يهود الدول العربية.

بعـد هذا الاسـتـعـراض المقـتضب للمعاهد البحثية العشرة العاملة في إطار الجـامـعـة العبرية، نشير إلى أن هناك معاهد أخرى، منها «معهد القدس للدراسات الاسرائيـلـيـة» الـذي ينشط في اصـدار دراســات تتناول بعض الشــؤون التي تهم اسرائيل، ومنها دراسة «الهجرة من القدس وإليها» لماياشوشن (١٩٨٣)، ودراسة «مـوقع الشركـات الصناعـيـة في اسرائيل» لعيرن رازين (١٩٨٤). كما أن هـناك مـعـاهد (ترد أسماؤها في الصـحف الاسرائيليـة) تعنى بشـؤون التـاريخ والآثار والعلوم الأساسية والتطبيقية، وغير ذلك.

● ب ـ جامعة تل أبيب :

* نبذة عامة (١٣) :

في العام ١٩٥٣ ، أنشأ مجلس بلدية تل أبيب ـ يافـا معهدين للتعليم العالي، أحـدهما لتـدريس العلوم الطبـيعية والآخر يختص بالدراسات اليهودية. وقد أدى توسيع هذين المعهدين وتطورهما إلى تأسيس جامعة تل أبيب (عام ١٩٥٦) بعدد طلاب أولي بلغ ١٥٠ طالباً، وبجهاز تدريس مؤلف من ٥٦ شخصاً. وحتى العام الدراســي ١٩٦٣/ ١٩٦٤ كان التدريس الجامعي يتم أساساً في «جفعات هرتزل»، وفي العـام التـالي أصـبح التدريس في «رامات أبيب» شمالي «اليركون»، وابتداءً من العام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ انتـقل فـرع تل أبيب لكلية الحقوق التابع للجامعة العبرية في القدس إلى جامعة تل أبيب، وافتتحت مكتبة في هذه الجامعة (١٩٦٨) احتوت أكثر من ٣٠٠ ألف مجلد.

ضـمَّت جـامـعـة تل أبيب (منذ العام ١٩٦٩) ثـلاث عـشرة كليـة ودائرة، وشملت كلية الانسانيات وحدها ٢٢ دائرة (سبع منها للدراسات اليهودية) شغلت بمجموعها أكثر من ٣٠ بناية جـاهزة. ويشرف على الشـؤون التدريسية في كليات

الجـامـعـة ودوائرها «مجلس أعلى» يعـدُّ السلطة الأكـاديمية الأساسية، ومجالس كليـات تنتـخب العـمـداء. وللجامعة أيضاً «مجلس حكام» تترأسه شخصية كبيرة (مثل: آرييه بنحاس رئيس الوكالة اليهودية الأسبق). ويتم تمويل الجامعة جزئياً من ثلاثة مـصـادر داخليـة هي: ميزانية بلدية تل أبيب، مخصصات التعليم العالي الحكومـيـة، رسوم الطلاب. وتتلقى الجامعة المعونات والمنح من مصادر خارجية، يهودية وغيرها، وخـاصـة من «اتحـاد اصـدقـاء جـامعة تل أبيب الأميركيين» في نيويورك.

تضم جـامـعـة تل أبيب عـدة مـؤسسات بحثية مشهورة، تعنى بالشؤون العـربية والاسرائيلية وبشؤون الصراع وغير ذلك، أبرزها:

١ ـ «معهد شيلواح للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية»(١٤):

أُنشىء هذا المعـهـد برعاية «الجمعية الشرقية الاسرائيلية» مرتبطاً بالجامعة العبرية أولاً (عام ١٩٥٩) ثم أُلحق بجـامعة تل أبيب، وحمل اسم الشـخص الذي بادر إلى تأسـيـسـه وهو رؤوبين شيلواح (من أوائل المستشرقين الاسرائيليين ومن رجـال المخـابرات الاسرائيليـة في عـهـدها، والرجل الثاني في الوفد الاسرائيلي الذي أجـرى مـفـاوضـات الهدنة مع العـرب عام ١٩٤٩). وبالاضـافـة إلى يهوشفاط هركـابي، أسـهم بتأسـيس هذا المعـهـد المسـتشرق وأحـد كـبـار ضباط الجيش الاسرائيلي يتـسحاق أورون الذي تولى ادارة المعهد فور ظهوره، والذي استطاع أن يوفـر للمـعـهـد مادة أرشيفية نادرة هي مجموعة من الصحف العربية منذ العام ١٩٤٨.

يهتم مـعـهـد شـيلواح باجـراء دراسـات حـول «أوضـاع الشرق الأوسط» العـادية، وحـول التطورات التي يشـهدها الوطن العربي بشكل أساس، ويستعين لهذه الغـاية بجـمع الأعـداد اليـومـية لأكثر من مائتي صحيفة تصدر في الأقطار العـربيـة وبعض الدول المجـاورة لها. ولدى المعـهد مصـادر وفيرة من المعلومات، ابتـداءً بالصـحف والنشرات الطبـيـة الصـادرة في هذه الأقطار، وانتـهـاءً بما تبثّه محطات الاذاعـة العـربيـة. ويُذكـر أن معهد شيلواح حصل على الكثير من الوثائق

المهمة، وصوَّر غالبية المواد البحثية العائدة لمركز الأبحاث الفلسطيني بعد أن اقتحمته القوات الاسرائيلية إبان غزو لبنان ١٩٨٢، ونقلت موجوداته إلى فلسطين المحتلة.

لمعهد شيلواح ستة أقسام رئيسة، يترأس كل منها باحث يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مع مراعاة وضعه في القسم الذي يختص بالبلد الذي تناولته دراسته الجامعية، حيث يتقن رئيس القسم لغة هذا البلد وله دراية باللهجات المختلفة المتداولة فيه، ويضم كل قسم مجموعة من الباحثين يتقنون اللغة العربية أيضاً. وكانت أقسام معهد شيلواح ومجموعة الاشراف (في العام ١٩٧٠ مثلاً) على النحو التالي:

آ - دائرة مصر، يشرف عليها رئيس المعهد شمعون شمير.

ب - دائرة سورية، أفيغدور ليفي (خريج قسم الدراسات الشرقية بالجامعة العبرية).

جـ - دائرة العراق ، اوبرمال وان (مؤلف كتاب العراق في عهد عبدالكريم قاسم).

د - دائرة السودان ، حاييم شاكيد (خريج الجامعة العبرية وحائز على درجة الدكتوراة من لندن على بحثه عن تاريخ المهدية في السودان).

هـ - دائرة ايران ، دافيد شموئيليفيتش (من مواليد فلسطين مختص بالشؤون التركية والايرانية).

و - دائرة العلاقات العربية، دافيد شيرون (المتخصص بالعلاقات والتفاعلات الجارية بين الدول العربية ثنائياً وجماعياً).

طرأت تبدلات على مجموعة الأشخاص المسؤولين عن المعهد ودوائره، وتعاقب على رئاسة المعهد بعد يتسحاق أورون، كل من شمعون شمير وحاييم شاكيد وايتمار رابينوفيتش (المتخصص بالشؤون السورية واللبنانية). وبالاضافة إلى هؤلاء ، عمل - أو ما يزال يعمل - في المعهد، مثلاً: يوسي اولمرت (شؤون المشرق العربي)، آشر ساسر (شؤون الأردن) ، ايلي ريخس (عرب فلسطين المحتلة)، ي. أرنون (الشؤون الفلسطينية)، تمار ريجنس (الشؤون

السـعـودية واليمنية)، دان شيفون ودافيد نساري ويوحنان بيرس ومتنياهو بيلد وموشي جمار، وغيرهم.

درج مـعـهد شيلواح منذ عام ١٩٦٠ على إصـدار كـتاب سنوي شامل عن الـشرق الأوسط بعنوان «مـيدل ايست ريكورد» يتـضـمن مـعلومـات وتقـارير وتحليـلات في الميـادين السـيـاسـيـة والاقـتصادية والاجتماعية الخاصة بالمنطقة ودولها وعـلاقـاتها. ومنذ العام ١٩٧٠ حـل محـل هذا السـجل لأحـداث الشرق الأوسط، مشروع «نظرة عامة معاصرة على الشرق الأوسط. MECS » الذي يتضمن اسـتـعـراضـات شـاملة لمواضـيع تتعلق بالمنطقة، وفصولاً عن العلاقات العربية الاسرائيليـة، والشـؤون العـربيـة والاسـلامـيـة الداخليـة، والاتجاهات الاقتصاية والشـؤون الفلسطينيـة، واسـتـعراضات تحليلية للتطورات السياسية والاجتماعية في «١٨ دولة شرق أوسطيـة» بالاضـافة إلى علاقات الدول العظمى بدول المنطقة. وقـد ظـهـر المـجلد الحـادي عشر من هذا المشروع في ربيع ١٩٨٩ (ويغطي عـام ١٩٨٧) كـما صـدر المجلـد الثـاني عـشر في العـام ١٩٩٠ الـذي يتحـدث بـين أبرز مـواضـيعه عن الانتفاضة وفك الارتباط الاداري الأردني مع الضفة الغربية، وعن الموضـوع اللبناني وانتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية والانسحاب السوفييتي من افـغـانسـتـان، وتأثير سـياسة البيروسترويكا والغلاسنوست السوفيتية على الشرق الأوسط. وأصـدر مـعـهـد شيلواح منذ السنوات الأولى لتأسيسه مجموعة كـبيرة من الكتب ألّفها مستشرقون وباحثون بارزون. ومن النتاجات التي ظهرت مثلاً خلال العامين ١٩٧٢/١٩٧٣، نذكـر: ايتمار رابينوفيتش «سورية تحت حكم للبعث ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦»، دافـيـد كيمحي «الحركة الآفرو آسيوية»، آرييه يودفات «السياسة العربية في المرآة السوفيتية»، شمعون شمير «مثقفون في العالم العربي»، برنارد برايخ «عـلاقـات اسرائيل والولايات المتـحـدة»، آرييـه عـوديد «المؤسسات الاسلامية في أوغندا».

يختـار مـعـهـد شيلواح طريقة إصدار الكتب ضمن «سلاسل» يختص كل منهـا بمـجـال معين، وأبرز الكتب التي صدرت منذ السبعينات في هذه السلاسل، هي:

آ ـ سلسلة «عرض لوجهات نظر»، منها: أ. فلينط وإيلي ريخس (محرّران) «مؤسسات الدراسة العليا في مصر»، أ. شموئيليفيتش «الصراع حول شكل الحكم في ايران خلال السبعينات»، ت. البيلغ «حوادث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ اضطرابات هي أم ثورة؟!» ي. جرشوني «يقظة الاسلام ودوافع بروز العروبة والسلفية في مصر»، م. جمار «منظمات عمالية في مصر في فترة السادات»، ع. برمان «مواقف منظمة التحرير حيال اميركا ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩»، م. فاينتر «التطور في الهيكل التعليمي في مصر خلال السبعينات»، ي. التمان «وضع الشريعة والتشريعات الاسلامية في مصر خلال السبعينات»، ت. ريجنس «منظمات المعارضة للحكم في جمهوريتي اليمن»، ي. رونين «موقف السودان من سياسة السلام المصرية وشكل علاقاتها العربية»، ي. جال «اقتصاد مصر على ضوء العقوبات الجماعية».

ب ـ سلسلة «أبحاث سياسية وشؤون إسلامية»، منها: ش. شمير (محرر) «زوال الناصرية ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠»، إ. رابينوفيتش وح. شاكيد (محرران) «الشرق الأوسط والولايات المتحدة»، ي. أرنون أوحانا «حرب من الداخل ـ الصراع الداخلي في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦».

جـ ـ سلسلة «تعليم إضافي وأبحاث»، منها:... «مبادرة السلام ـ المفاوضات السياسية من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وحتى تموز/ يوليو ١٩٧٨ ـ وثائق أساسية»، م. جمار (محرِّر) «المفاوضات بين اسرائيل ومصر، من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ إلى آذار/ مارس ١٩٧٩ ـ وثائق أساسية»، ي. كارفي (محرِّرة) «كتب ومقالات حول الشرق الأوسط نشرت في اسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣»، م.جمار (محرر) «المفاوضات حول تطبيق الحكم الذاتي من نيسان/ ابريل ١٩٧٩ إلى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ ـ وثائق أساسية»، م. جمار (محرر) «أسلوب تطبيع العلاقات بين اسرائيل ومصر من نيسان/ ابريل ١٩٧٩ إلى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ ـ وثائق أساسية».

يأتي معهد شيلواح ضمن أكثر المعاهد الاسرائيلية أهمية من زاوية انتفاع المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة بالخدمات البحثية والاستشارية التي يقدِّمها المعهد إلى الأجهزة الرسمية، وخاصة إلى وزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات المتعددة لدى إسرائيل.

٢ ـ «مركز موشي ديان» (في معهد شيلواح)[١٥]:

في أوائل الثمانينات تمّ تحـويل وحـدة أبحـاث مـتخصصة بشؤون المنطقة وافـريقيا في معهد شيلواح إلى مؤسسة بحثية دعيت «مركز موشي ديان للدراسات الشرق أوسطيـة والافـريقـية». وفي مستهل أحد كتبه المنشورة يعرِّف مركز ديان نفسـه بأنه بواسطة مـعهد شيلواح ووحداته الأخرى يحاول المساهمة عن طريق إجـراء البـحوث والدراسات وابراز الوثائق واعداد النشرات الدراسية في مجال فهم التـاريخ الحـديث للشرق الأوسط وافريقيا والوضـع الحالي لهما، وهو (المركز) مع قسم تاريخ الشرق الأوسط وافريقيا في جامعة تل أبيب يشكلان جزءاً من المدرسة التاريخية لدى جامعة تل أبيب.

لمركـز ديان «مجلس اسـتـشـاري دولي» يتألف ـ طبـقاً لمنشور صادر عن المركـز عام ١٩٨٩ ـ مـن ٢١ شـخـصـاً برئاسـة سايروس فانس، وعضوية شـخصيات أميركية وغربية مشهورة (مثل: هارولد براون، ألكسندر هيج، جيمس شليـزنجـر، جيمس كالاهان، وسواهم). أما «مجلس إدارة المركز» فيضم ـ حسب المنشور ذاته ـ ٢٤ شـخـصاً برئاسة البروفسور حاييم يسرائيلي، وعضوية طاقم من الخبراء والأكـاديميين الإسرائيليين (منهم: غبرييل بن دور، مردخاي بن بورات، حـاييم بن شاحر، إيتمار رابينوفيتش، حاييم شاكيد، يسرائيل تال، زلمان شوفال، شـبتاي طيفت، بنحاس زوسمان). وبالإضافة إلى هؤلاء وغيرهم من المشاركين في الإدارة، يعمل في مركز ديان عدد كبير جداً نسبياً من الباحثين (منهم: عمي إيلون، عوفـرا بنجـو، جـدعـون نجيرا، جـاكـوب غولد بيرغ، إلياهو كنوفسكي، جوزيف كوستنر، مارتن كرامر، بروس مدي فايتسمان، دافيد مناشري، يوسي أولمرت، إيلي ريخس، آشر سـاسر، آريـيـه شـمـوئيليـفـيـتش). ويعـتمد باحثو مركز ديان على مـعلومـات واسـعـة يوفـرها المركـز لهم في مكتـبته وأرشيفه الخاص. ومن هذه المعلومات نحو ١٣٠٠ مجلّد من السـجلات العربية، أعدَّها قسم التوثيق في المركز، تسـتـعـرض المواد الصـحـفـية والتقارير الإذاعية العربية حول مجريات الأحداث

الممتدة من ١٩٤٩ ـ ١٩٨٩ ، ترجمت جميعـها إلى العبرية، وقام المركز منذ عام ١٩٩٠ بوضع مجموعات الصحف العربية ومكتبة وأوراق موشي ديان في أحد أقسام المركز لتكون في متناول المستشرقين والباحثين.

يُصنَّف مركز ديان ضمن مجموعة مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية غزيرة الإنتاج، فعلاوة على اشتراكه في إصدار كتب من خلال معهد شيلواح، يقوم المركز بإصدار ثلاث سلاسل رئيسة، هي:

أ ـ سلسلة «سكيروت = استعراضات» التي تتألف أسرة تحريرها (حسب معلومات ١٩٨٥) من خمسة بروفسورات هم: دانئيل ديشون، يهود فالخ، يوفال نئمان، إيتمار رابينوفيتش، حاييم شاكيد. وتعرض هذه السلسلة ملخصات وتقديرات لباحثي المركز عن طريق العمل الإفرادي أو الجماعي، وبالتعاون أحياناً مع بعض الباحثين في المؤسسات الأخرى، وتقسم هذه «الاستعراضات» إلى ثلاثة أنواع أحدها مخصص للتداول المحدود فقط ولا يسمح بالبوح بها، وآخر يُسمح بتداوله، أما النوع الثالث فيوزع بناء على طلب أوساط داخلية وخارجية. وحسب منشور صادر عن مركز ديان (١٩٨٩) يتبيّن أن عدد الإصدارات هذه بلغ (١٠٧) دراسات، الخمس الأخيرة منها هي: وليم هارّيس «المعسكر الميسيحي على أبواب انتخابات الرئاسة اللبنانية عام ١٩٨٨»، ش. باز «الحزب الشيوعي الأردني ـ تحليل تاريخي»، ج. بيجر «الحدود العراقية ـ الإيرانية: الحكم الذاتي لخط الحدود في الشرق الأوسط»، إ. كنوفسكي «الاقتصاد الأردني من الازدهار إلى الأزمة»، ش. طيفت «تطور الترحيل في الفكر الصهيوني».

ب ـ سلسلة «نتونيم فنتوح = معطيات وتحليلات»، وتركز غالباً على تناول قضايا ومشكلات داخلية تتعلق بإسرائيل أو بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن أعدادها الأخيرة (عامي ١٩٨٨ / ١٩٨٩): ج. جيرا «ساحة إسرائيل الإقليمية ـ عشرون عاماً بعد حرب ١٩٦٧»، ر. باز «الميثاق الاسلامي ومعانيه ـ دراسة أولية»، أ. زبيدة «دروز هضبة الجولان ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢»، ع. ماركس «تأهيل اللاجئين في قطاع غزة ـ أخطار لتقديرات جديدة»، ر. باز «الحركة الاسلامية في اسرائيل بعد انتخابات السلطات المحلية».

جـ ـ سلسلة «المحتويات الجارية Current Contents »، وهي مجلدات دورية، يصدر منها مجلد كل شهرين، كان آخرها المجلد العاشر (أواخر ١٩٨٩)، وتتضمن هذه المجلدات بيبليوغرافيا شاملة يتم إعدادها بالاستناد إلى استعراض واسع للمطبوعات الأكاديمية وإلى اختيار مقالات باللغات العربية والانجليزية والألمانية والعبرية والفارسية والتركية، وتشمل قوائم بالمقالات والتحليلات والدراسات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط، لتكون مرشداً للباحثين والمهتمين بشؤون المنطقة والصراع.

عكف بعض باحثي مركز ديان (خلال ١٩٩٠) على جمع معلومات ومواد أولية تمهيداً لوضع أبحاث ستنشر لدى انجازها، أبرزها:ـ بحث عن سورية خلال الحرب العالمية الثانية باشتراك أ. ساسر وأ. روشوولد وي. اولمرت ـ وبحث عن العامل الاسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة ودوره في الانتفاضة باشتراك أ. ساسر وم. كرامر ـ وبحث حول التغيرات الدستورية في الاردن منذ العام ١٩٦٧ حتى فك الارتباط الاداري مع الضفة الغربية اعداد أ. ساسر ـ وبحث بعنوان «دور القبائل في مجتمعات وسياسات الشرق الأوسط» تأليف ج. كوستنر.

يلجأ مركز ديان إلى تنظيم مؤتمرات دراسية دولية وندوات ومحاضرات تخصّص لعرض ومناقشة مواضيع مختارة، وكأمثلة على ذلك:

آ ـ عقد المركز مؤتمراً بحثياً دولياً لمدة ثلاثة أيام في مطلع ١٩٨٨ حول موضوع «الثورة الايرانية والعالم الاسلامي» استضاف البروفسور برناردلويس (المستشرق والخبير الأميركي في شؤون الشرق الأوسط» وعدداً من الباحثين من جامعات الولايات المتحدة وهولندا وفرنسا وتركيا، وشارك فيه خمسة محاضرين اسرائيليين تحدثوا عن الاسلام في ايران» و«الاسلام في العراق» و«العلاقات السورية ـ الايرانية» و«الظاهرة الاسلامية في لبنان» و«الظاهرة الاسلامية في قطاع غزة».

ب ـ وعقد المركز منتداه السنوي للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ لدراسة الانتفاضة الفلسطينية بمشاركة أكاديميين وصحافيين وعسكريين اسرائيليين. فتحدث دان شمرون (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي) عن المهام والمآزق التي

تواجـه الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع، وتناول آشر ساسر (من مركز ديان) مـضـامين الانتـفـاضـة بالنسـبة لمنظمة التحرير، وحاضر افرايم سنيه (الرئيس السـابق للادارة المدنيـة في الضـفـة الغـربيـة) عن الأسـباب التي أدت إلى اندلاع الانتـفاضة، وشارك شاؤول مشعل (من قسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب) بتـقـديم نتائج أولية لتحليل منشورات الانتفاضة، وطرح داني روبنشتاين وجهة نظره كـصـحـفي حول الانتفاضة، وألقى داوود قطب (مراسل صحفي) محاضرة عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

جـ ـ وعـقـد مـركـز ديان (في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩) نـدوة بعنوان «الأزمـة الـلـبـنانيـة: هل هي أمـام مـرحلة جـديدة»، اشترك فـيـهـا كل من: أ. رابينـوفيتـش ، م. كـرامـر، ج. جيرا، إ. كنوفسكي (وثلاثتهم من مركز ديان)، أ. لوبراني (منسق السياسة الاسرائيلية في لبنان) ومساعده ر. ايرلخ.

د ـ وخـصـص المركـز محاضرات سنوية في ذكرى وفاة أشخاص لهم صلة مـا بالمركـز، منهـا: محاضرة ع. ايلون بعنوان الصـحـافة العربية: لعبة مستوردة وقواعد محلية» في ذكرى اثنين من أعضاء المركز قتلا في حرب ١٩٧٣، ومحاضرة إ. رابينوفـيـتش حول «المفاوضات الاسرائيلية ـ الأردنية عامي ١٩٤٩/١٩٥٠» في ذكرى وفاة موشي ديان.

هـ ـ وأتاح مركز ديان فرصاً لمبادرين اسرائيليين وغيرهم لالقاء محاضرات في مـقـرِّه، ومن الأمـثلة الأخيرة (نهاية تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٨٩) محاضرة البروفـسـور جـاد غيلبر حول «الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨: التغيرات الاجـتماعـيـة والاقـتـصـادية ومعانيها السياسية»، وقبلها (آذار/ مارس ١٩٨٩) محاضرة القـاها مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس، ومحاضرة القاها البروفسور افرايم اودفيتش من جامعة برنستون.

يشـارك مـركـز ديان غيره من مـؤسـسـات الأبحـاث الاسرائيلية في بعض الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات، ومن النماذج الأخيرة:

أ ـ مـساهمة باحثي مركز ديان في إلقاء محاضرات خلال مؤتمر مركز جافي / يافيه الدراسي (في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) الذي خصص لتناول «الحرب العراقية

الايرانيـة»، وكـانت مـسـاهمتـهم كما يلي: ج. جيرا «مصر والأردن تواجهان نهاية حـرب الخليج»، ج، غـولدبرغ «النظام العـربي الداخلي ونهاية الحـرب العراقية ـ الايرانيـة»، إ. كنوفـسكي «المضامين الاقتصادية لحرب الخليج»، م. كرامر «حرب الخليج وانتـشـار الاصولية الاسلامية»، د. مناشري «ايران: العقيدة والحقيقة»، ا. رابينوفيتش«حرب الخليج والعالم العربي».

ب ـ وسـاهـم مـركـز ديان ببـحث إ. رابينوفـيـتش بعنوان «المفـاوضـات الاسرائيليـة السـورية عام ١٩٤٩» قـدمـه إلى مـؤتمر جـامعة تل أبيب المنعقد في تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٨٨) لـدراسـة «سنوات التكوين العشر: ٤٠ سنة من عمر الدولة».

جـ ـ كما سـاهم مـركـز ديان ببحث قدمه ج. جيرا بعنوان «المجلس الوطني الفلسطيني في الجـزائر ـ ردود الفـعل السـورية والليـبـيـة» في ندوة عقدها مركز هينمان بجامعة حيفا (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨) وقدَّم آشر ساسر بحثين إلى ندوتين نظمتهما جامعة حيفا (١٩٨٨) تناولا القضية الفلسطينية والانتفاضة.

د ـ وتحدَّث إ. كنوفسكي عن «تراجع الاقتصاديات الشرق أوسطية المعتمدة على النفط ـ الأخطار المستقبلية» في المؤتمر الدولي لمحفل جين كيرك باتريك بجامعة تل أبيب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨).

كما يشـارك مـركـز ديان مـراكـز الأبحاث الأميركية والغربية في مؤتمراتها الدراسية وندواتها، ومثلاً:

أ ـ قـدّم ج. غـولدبرغ بحثاً بعنوان «المملكة العربية السعودية ـ التحديات الاقـتصادية والاستراتيجية» إلى ندوة «معهد واشنطن للسياسة الأميركية في الشرق الأدنى» (حزيران/ يونيو ١٩٨٨).

ب ـ وألقى غـولدبرغ نفـسـه بحـثـاً بعنوان «المفـهـوم السعودي للأمن ـ التطورات الحديثة» في «كلية لندن للدراسات الشرقية والافريقية».

جـ ـ وألقى إ. ريخس بحـثـاً بعنوان «الاسـلام الاصـولي في أوسـاط عرب اسرائيل «في مـؤتمر «مـركز اوكسفورد للدراسات العبرية» حول «الاسلام واليهود واسرائيل» (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨).

د ـ وساهم آرييه شموئيليفيتش ببحث حول «اليهود في الامبراطورية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ـ ضوء جديد على العلاقات مع السلطات» قدِّم إلى مؤتمر جامعة كولومبيا حول «الامبراطورية العثمانية» (عام ١٩٨٨).

هـ ـ كما ألقى ج. كوستنر بحثاً بعنوان «دور اليسار الثوري في العالم العربي وايران» ضمن «مؤتمر الدراسات الايرانية بجامعة هارفارد» (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩).

و ـ وألقى إ. رابينوفيتش بحثاً عنوانه «حرب الخليج وآثارها ـ مضامينها بالنسبة لأوروبا» في «مؤتمر الأمن الأوروبي في التسعينات» الذي نظمته «مؤسسة الدراسات السياسية والتربية في أثينا».

ز ـ وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٩ نظم مركز ديان «مائدة مستديرة دولية حول الدين والسياسة» بالتعاون مع «مركز الدراسات والأبحاث الدولية في باريس».

واعتباراً من العام ١٩٨٥ ، افتتح مركز ديان «برنامج زمالة المركز» برعاية صموئيل لويس (السفير الأميركي السابق لدى اسرائيل)، وكان لويس أول زميل للمركز. ومنذ ذلك الحين يستفيد عدد من الباحثين الأجانب والاسرائيليين من هذا البرنامج، حيث يقيم الزائرون منهم في المركز ويستخدمون ما بحوزته من معلومات. وقد درجت «لجنة زمالة المركز» على إجراء مسابقة دولية سنوية يقدِّم المركز فيها مكافآت للفائزين. وخلال السنة الدراسية ١٩٨٩/ ١٩٩٠، كان من زملاء مركز ديان الباحثون التالية أسماؤهم: س. بولكباسي (من الجامعة التقنية للشرق الأوسط ـ أنقرة) عن دراسة أجرتها حول السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، س. هندرسون (من الفايننشال تايمز اللندنية) عن دراسة لحياة الرئيس العراقي صدام حسين، ر. هوليس (من جامعة واشنطن) عن دراسة للعلاقات الاسرائيلية البريطانية في الثمانينات، س. كوخاف (من جامعة أوكسفورد) عن دراسة حول الأصول الدينية للاهتمام البريطاني في فلسطين.. واعتمدت اللجنة أيضاً عدداً من المنح لخريجين اسرائيليين في الدراسات الشرق أوسطية. وخلال

العام الدراسي ١٩٩٠ كان يقيم مثلاً في مركز ديان كزميل زائر البروفسورة ل. ميلوري (من جامعة هارفارد) التي تبحث المواقف السياسية الأميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

كما يتيح مركز ديان بواسطة معهد شيلواح وجامعة تل أبيب فرصاً لالتحاق بعض باحثيه بمؤسسات بحثية خارجية، وفق أنظمة التعاون والزمالة والزيارات الخاصة بهذه المؤسسات. وخلال العام الدراسي ١٩٨٩/١٩٩٠، تقرر أن يكون أربعة أساتذة من مركز ديان «أساتذة زائرين»، هم: مارتن كرامر سيكون زميلاً في مركز وودرو ويلسون الدولي في واشنطن، يوسي اولمرت سيكون أستاذاً زائراً في قسم دراسات الشرق الأدنى في جامعة كورنل، ايلي ريخس سيكون أستاذاً زائراً في جامعة ليهيف في بنسلفانيا، آرييه شموئيليفيتش سيكون أستاذاً زائراً في قسم التاريخ بجامعة يورك ـ تورنتو.

لا يقتصر نشاط الباحثين المنتمين إلى مركز ديان على النشر في كتب وسلاسل المركز والمشاركة في ندواته ومساهماته الداخلية والخارجية، بل يقوم هؤلاء الباحثون بنشر نتاجاتهم أيضاً في كتب خاصة وفي العديد من المجلات والكتب الجماعية، ومن الأمثلة على عمليات النشر هذه.

ـ ع. ايلون: «من الفتنة إلى الثورة» في «ستوريا اسلاميكا» ١٩٨٨، «الصحافة اليهودية في مصر» في «غيشر» رقم ٤/١٩٨٨، «النظام والمعارضة في مصر» ضمن كتاب «السياسة والارهاب» تحرير باري روبين ١٩٨٨، الثقافة الغربية في مرآة الشرق الأوسط» ضمن كتاب «التبادل الثقافي والتمثّل ـ الاستمرارية والتغيير في ثقافات اسرائيل والأمم» تحرير ي. كابلان وم. ستيرون ١٩٨٩، «التجربة العربية في الصحافة» كتاب.

ـ ع. بنجو: «البعث العراقي في بحثه عن الهوية: بين الايديولوجيا والتطبيق» مجلة «أورينت» نيسان/ابريل ١٩٨٨، «الثورة الكردية في العراق» كتاب صادر عن كيبوتس هاميئوحاد ١٩٨٩.

ـ ج. غولدبيرغ: «البناء العسكري السعودي: الاستراتيجية والمخاطرة» مجلة «ميدل ايست ريفيو» ١٩٨٩.

ـ إ. كنوفسكي: «القوة النفطية في الشرق الأوسط ـ سراب أم حقيقة؟!» ضمن كتاب قررت جامعة برنستون نشره عام ١٩٨٩.

ـ ج. كوستنر : «الازدواجية المتحولة: القبيلة وتشكل الدولة في المملكة العربية السعودية» ضمن كتاب بالاشتراك مع فيليب خوري (١٩٨٩).

ـ م. كرامر: «دراسة عن حزب الله» في مجلة «مغرب ـ مشرق» شتاء ١٩٨٨، «مأساة في مكة» في مجلة «أوربيس» ربيع ١٩٨٨، القلم والمحفظة: صابونجي وبلونت» في مجلة «العالم الاسلامي..» مقالات على شرف برنارد لويس ١٩٨٩.

ـ ب. فايتسمان: الأردن والعراق ـ جهود نحو كيان هاشمي مشترك» مجلة «دراسات شرق أوسطية» ١٩٨٩.

ـ د. مناشري: «ايران: الثورة الاسلامية وما بعدها» كتاب (١٩٨٩).

ـ ي. اولمرت: «الأزمة اللبنانية ـ الخطر على الأمن في البحر الأبيض المتوسط» في «أوراق أدلفي» رقم ٢٣٠ لندن ربيع ١٩٨٩، «ديناميكية ومجرى العلاقات السورية ـ الأردنية منذ عام ١٩٦٣» في «ميدل ايست ريفيو» ١٩٨٩.

ـ إ. رابينوفيتش: «بين الراديكاليين والمعتدلين: فرنسا والسياسة السورية في الثلاثينات» في مجلة «العالم الاسلامي» مقالات.على شرف برنارد لويس ١٩٨٩، وتحرير عدد من الكتب حول سورية ولبنان والشرق الأوسط.

ـ إ. ريخس : «المضامين الاجتماعية ـ السياسية لتوظيف خريجي الجامعات العرب الاسرائيليين» في كتاب «محنة التوظيف في أوساط خريجي العرب في اسرائيل» تحرير ماجد الحاج ١٩٨٨، «العلاقة بين اليهود والعرب في ماكي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥» في مجلة «مدينا يوممشال» رقم ١٩٨٨/٢٧، «أسس سياسة الحكومة تجاه الأقلية العربية في اسرائيل ١٩٤٩/١٩٤٨» ضمن سلسلة دراسات في الصهيونية (١٩٨٩).

ـ آ. ساسر : «مخاطر مزدوجة: استراتيجية م.ت.ف تجاه الأردن واسرائيل» ضمن سلسلة أوراق سياسية في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى (ك١/ديسمبر ١٩٨٧).

ـ أ. شـمـوئيليـفـيـتش: «تعليـقـات عن عدنان مندريس وسليمان ديميريل لموسـوعة الزعماء السياسيين في الشرق الأوسط المعاصر وشمال افريقيا» قاموس تراجم (١٩٨٩).

ـ ي. تـيـتلبـاوم: «الفلسطينيـون وأمل في جنوب لبنان» في «مجلة الجـيش الاسرائيلي» رقم ١٥/١٩٨٨.

٣ ـ «مركز جافي (= يافيه) للدراسات الاستراتيجية»[١٦]:

أنشئت النواة الأولى لهذا المركـز بعـد حرب ١٩٧٣ ، وتأسس رسـمياً عام ١٩٧٧ ، واعـتباراً من العام ١٩٨٣ اتخذ لنفـسه تسميته الحالية باسم عائلة جافي (= يافـيـه) اليـهـودية التي سـاهمت، ومـا تزال تساهم، في دعم نشاطاته. وعقد المركـز/ النواة أول يوم دراسي له خـلال شهر آب (أغسطس) ١٩٧٤، ودعي إليه لفـيف من العـسكريين والأساتذة والخبراء في شؤون اسرائيل والمنطقة والصراع من الجـامـعـات الاسرائيلية والغربية والأميركية، ولوحظ أنه كان معنياً بافساح المجال لطروحـات مختلف التـيـارات «الحمائمية والصقرية» ـ بالمصطلح الاسرائيلي. ومن أبرز الشـخـصـيـات المتطرفة التي شاركت في هذا المؤتمر، البروفسور الصهيوني الأميركي هانس مـورجنتـا و(الذي عـمل سـابقـاً كمستشار غير رسمي للحكومة الاسرائيليـة) والذي يؤكـد بأنه فـيما إذا خـضعت اسرائيل للضغوط وانسحبت إلى حـدود الرابع من حـزيران (يونيو) ١٩٦٧، فـسـتكون المسألة مسألة وقت حتى تزول اسرائيل من الوجود (معريف ٩/٨/١٩٧٤).

كـان أبـا ايبـان من أوائل المؤيدين لانشـاء هذا المركـز، وعـمل أول رئيس لـلـمـجـلـس الـدولي لأمـنـاء الـمـركـز. وفي تـقـريـر نشرته مجلة هعـولام هزيه (١٤/٨/١٩٧٤) أكـدت أن «مـركـز جـافي يعـمل بوحي من السلطات الحكومـية ويقـوم بالدعـاية لها»، والأهم من هذا هو مـا يقـدمـه المركـز إلى صـانعي القرار الاسرائيلي من مـعطيـات تمكّنهم من الاطلاع التـفـصـيلي على المواضيع المدروسة. وحـول طبـيـعـة المركز وهويته واهتماماته من وجهة نظر رئيسه أهرون ياريف (لواء احـتـيـاط ورئيس سـابق لشـعبة الاستخبارات العسكرية) يقول ياريف في

مقابلة صحفية معه (عل همشمار ١٨/٨/١٩٧٨) ان المركز لا يعمل - وفي المستقبل المنظور لن يعمل - في مجال التعليم، فوظيفته هي خدمة التفكير الأمني والخبرة الأمنية لدولة اسرائيل، وباستطاعته القيام بدراسات في المشاكل الأمنية للدول الأخرى، والمشكلات الأمنية الدولية، وليس صعباً معرفة مدى تأثيره على الجهاز الحكومي في اسرائيل. وتابع ياريف: ان المركز سيعمل من أجل اطلاع الجهاز الرسمي على الأمور الأمنية، وكذلك اطلاع الجمهور والهيئات الشعبية على مثل هذه الأمور وغيرها.

في نشراته الأخيرة، يكرِّر مركز جافي القول بأنه يعمل لتدعيم البحث والمساهمة في توسيع حدود المعرفة حول المواضيع الاستراتيجية، وتعزيز الفهم الشعبي والرأي العام حول ما يسمى «مسائل الأمن القومي الاسرائيلي» والشؤون الاستراتيجية الشرق أوسطية، وخلال ذلك يسعى المركز إلى مخاطبة الاسرائيليين عموماً والقيادات العسكرية والأمنية صاحبة القرار على الصعد الاسرائيلية والدولية واليهودية العالمية. ويأخذ المركز بمفهوم الاستراتيجية بمعناها الواسع، ويعني بها جملة العمليات الداخلة في تحديد وتعبئة واستخدام الموارد في السلم والحرب. وتحقيقاً لأهدافه يقوم المركز بأبحاث حول مختلف المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية والثقافية والاجتماعية في بعدها الاستراتيجي وفي علاقاتها بما يسمى «الأمن القومي الاسرائيلي».

يعتبر مركز جافي خزّان المعلومات الأكاديمي الرئيس لدى اسرائيل في مجال اختصاصه. ويوصف في نشراته بأنه مؤسسة مستقلة من الناحية السياسية/ الحزبية بينما يرتبط إدارياً بكلية العلوم الانسانية في جامعة تل أبيب، ويتمتع بالحرية الأكاديمية والامتيازات الممنوحة لجميع هيئات الجامعة، ويحتوي بنك معلومات ووحدة كمبيوتر يخدمان هيئة الباحثين في المركز وكذلك الأكاديميين والطلاب ومسؤولي الحكومة والمهتمين عموماً. وللمركز «مجلس أمناء» يعمل كهيئة استشارية (تترأسه حالياً ١٩٩٠ ميلفين جافي = يافيه) يتألف من ٦٤ شخصاً من غير الاسرائيليين يعيّنهم رئيس وعميد جامعة تل أبيب بناء على توصية من رابطة الأصدقاء الأميركيين لجامعة تل أبيب. وله أيضاً مجلس أمناء

إسرائيلي، يعـينه رئيس وعـمـيـد الجـامعة نفسها بناء على توصية مجلس الأمناء الدولي، ويجتـمع سنوياً لدراسة واقرار السياسة العامة للمركز والبرنامج السنوي والميـزانيـة. ويتم تمويل مـركـز جافي عن طريق مبالغ المنح المخصصة له من قبل رابطة الاصـدقـاء الأميركـيين لجـامعة تل أبيب، ومن مساهمات اليهود والمنظمات اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة، بالاضافة إلى حصته من ميزانية جامعة تل أبيب وإلى المبـالغ المحـصلّة جـرّاء التـعاقد البحثي ومبيعات الكتب ومواد بنك المعلومات، وغيرها.

يضم مـركز جافي هيئة واسعة من المتخصصين بالمنظومات المختلفة المتعلقة بالدراسـات الاستراتيـجية، ويترأس المركز منذ تأسيسه حتى الآن اللواء الاحتياط أهرون ياريف الذي شـغل عـدة مناصب سـابقـاً، منهـا: وزير وعـضـو كنيست ورئيس شـعـبـة الاستخبارات العسكرية كما ذكرنا). ويعمل في المركز أو يتعاون معه عدد كبير نسبياً من الباحثين والأكاديميين أبرزهم :

- يوسف ألفر (متخصص في الشؤون الاستراتيجية الشرق أوسطية. سابقاً: ضـابط في الاسـتـخـبـارات العـسكرية، ومـوظف كـبير في مكتب رئيس الوزراء).
- يهودا بن مئير (مـتخصص في الدراسات اللاهوتية والنفسية والاجتماعية. سـابقاً: رئيس قسم علم النفس في جامعة بار إيلان، وعضو كنيست عن المفدال، ووكيل وزارة الخارجية).
- أبراهام بن تسـفي (مـتـخصص في العلاقات الدولية. سابقاً: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب).
- زئيف إيتان (متخصص في الشؤون العسكرية، عقيد احتياط، ويشرف على بنك المعلومات العسكري في المركز).
- شـاي فـيلدمـان (مـتـخـصص في الأبحاث الاستراتيجية العامة والنووية والعـسكرية والأمن القـومي، وقـد ترأس سابقاً مشروع مركز جافي حول السياسـة الأمنية الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط).
- دورغولد (متخصص في الشؤون الاستراتيجية الداخلية والخارجية، أعقب

فـيلدمـان في رئاسـة مشروع المركـز حـول السـيـاسة الخارجية الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط).

ـ مـوشي غـرنـدمـان (مـتـخـصـص في تخطيط وإعـداد بنوك المعلومـات الاستراتيجية والعسكرية المبرمجة في الكمبيوتر، ويترأس مركز الإعلام في مـركـز جافي، وكان سابقاً يدير وحدة التجميع والتوزيع البحثي في مركز ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بجامعة تل أبيب).

ـ مـارك هيلر (مـتـخـصص في شـؤون الشرق الأوسط السياسية والعامة، وكان سابقاً نائب رئيس المركز).

ـ إفـرايم كـارش (مـتـخـصص في القـضـايا العسكرية السوفيتية والشرق أوسطية والأوروبية).

ـ أهرون كليمان (مـتـخـصـص في دراسـة العـلاقـات الخـارجية الاسرائيلية والصراع العـربي الاسرائيلي وفي تجـارة السـلاح العـالميـة، سابقاً: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب).

ـ عنات كـورتس (مـتخصصة في علم النفس الاجتماعي والأحداث الجارية، وتعمل نائبة مدير مشروع المركز حول ما يسمونه الارهاب الدولي).

ـ أريبل ليـفـيـتي (مـتخصص في القضايا الاستراتيجية والمخابرات وانتقال الأسـلـحـة ويهـتم بشـؤون الدفـاع والهجـوم في العـقـيـدة العـسكرية الاسرائيلية).

ـ أهرون ليفـران (مـتـخـصص في الشؤون الاستراتيجية العسكرية، ولدى انضمامـه إلى مـركز جافي عام ١٩٨٤أكمل ثلاثين عـامـاً من الخـدمة في الجيش الاسرائيلي، وكـانت آخـر مـراكـزه العسكرية مساعد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية لشؤون المخابرات العملياتية والميدانية).

ـ شـمـوئيل مئير (متخصص في شؤون «الأمن القومي الاسرائيلي» وقضايا الدفـاع والاقـتـصـاد والتوازن الاستراتيجي الأميركي ـ السوفيتي. سابقاً: ضابط في الجيش الاسرائيلي).

ـ أريبل ميراري (مـتـخـصص في الحـرب النفسية وفي ما يسمونه الارهاب

السياسي، وقد تراس مشروع مركز جافي حول «الارهاب». سابقاً: رئيس قسم علم النفس في جامعة تل أبيب).

- آرييه شليف (متخصص في شؤون الصراع العربي - الاسرائيلي، لواء احتياط. سابقاً: عمل حاكما عسكرياً للضفة الغربية).

يحتل مركز جافي المرتبة الأولى بين مختلف مؤسسات الأبحاث الاسرائيلية، من حيث حجم اهتمامه بالشؤون الاستراتيجية المتعلقة باسرائيل والمنطقة والصراع وسياسات الدول العظمى، كما يحتل المركز المرتبة الأولى في الاهتمام الاسرائيلي الرسمي بأبحاثه. ويأتي مركز جافي بالمثل في مقدمة مراكز الأبحاث الاسرائيلية بمعيار كميات الأبحاث والتقارير التي يعدّها باحثو المركز أو الباحثون المتعاونون معه. ومن نشاطاته البحثية، ما يلي:

آ - وضع مركز جافي منذ تأسيسه حتى العام ١٩٩٠ ستة مشاريع دائمة أو طويلة الأمد، هي:

- «التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ويشمل هذا المشروع بنك معلومات في الكمبيوتر عن جيوش الشرق الأوسط (البنى الدفاعية الأساسية ومبادلات الأسلحة). وفي التطورات الاستراتيجية البارزة في هذه المنطقة والقوى العسكرية بين الخصوم القائمين أو المحتملين. ويتضمن التقرير إحصاءات تفصيلية عن العتاد والقوات المسلحة وامكانيات دول المنطقة في عدة مجالات. وقد شارك في تقرير ١٩٨٨ (المؤلف من ٥٠٦ صفحات) كل من: أ. ليفران، ز. ايتان، أ. شاليف، عوديد أرز، ع. كورتس، ويتألف هذا التقرير من قسمين، أولهما (٦ فصول) تتناول التطورات الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ومنها: الانتفاضة،المسيرةالسلمية،حرب الخليج، «الارهاب» في الشرق الأوسط، الجيش السوري، تهديد الصواريخ أرض - أرض والحرب الكيميائية. وثانيهما القسم الذي يتحدث بالتفصيل عن التغيرات التي طرأت على القوات العسكرية في المنطقة.. أما التقرير التالي الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩) فقد شارك فيه كل من شلوموغازيت وزئيف ايتان.،

ولا يختلف جـوهرياً في مـضامينه عن المواضيع والنقاط التقليدية التي درج المشروع على تناولها في تقاريره السابقة.

ـ «الارهاب الدولي»، ويعـتـمـد هذا المشروع على المعلومـات المخزّنة في الكمـبيوتر، ويُعدُّ واحداً من بنوك المعلومات العلنية القليلة في العالم في نـطاق اهتمامـه، ويقـدِّم مـعلومـات واسـعـة إلى الجـهات الاسرائيلية والدوليـة المعنيـة. وقـد نظم المشروع عـدة مـؤتمرات دراسـية دولية، وأصـدر سلسلة من المطبـوعـات يتـضـمن كل منهـا جمعاً للأحداث والعمليات التي تقع خلال عام مع تعليق عليها. ويشترك في إعداد هذه السلسـة فـريق من البـاحـثين، منهم: أ. ميراري، ع. كورتس، صوفيا كـاتسير. ولوحظ أن غـلاف التـقرير لعام ١٩٨٦ قـد احتلته صورة مـقـاتل فلسطيني يتلثّم بالكوفـية ويقبض على بندقية كلاشنكوف في وضـعـيـة التـسـديد وأصبعه اليمنى على الزناد، الأمر الذي يرمز إلى معنى «الارهاب» لدى الاسرائيليين.

ـ «سـيـاسـة الولايات المتـحدة الخارجية الأمنية في الشرق الأوسط»، وهوبرنامج توثيق مـعـمَّق يشكل أساساً للأبحاث في الجوانب المتغيرة الجـارية للسـيـاسـة الأميركية في المنطقة، وقد نظم العاملون فيه عدة مـؤتمرات دوليـة وندوات دراسـيـة، وصـدرت في نطاقـه عـدة كـتب وكرّاسات.

ـ «الرأي العام الاسرائيلي تجـاه القـضـايا الأمنية»، وهو مشروع يقوم على إجـراء اسـتطلاعـات لآراء الاسرائيليين بالمشـاركـة مع مؤسسات مـتـخصصة في هذا النوع من الدراسات، ويستخدم الكمبيوتر لتحليل نتائجها.

ـ «بيـبليـوغـرافـيـا حول الأمن الاسرائيلي»، ويسعى هذا المشروع عبر استخدام الكمبيوتر إلى تصنيف وتلخيص ونشر كل ما كتب عن الأمن الاسرائيـلي باللغـتين الانجليـزية والعبرية وبلغـات أخـرى، منذ العـام ١٩٦٧.

ـ «قضايا في مبدأ الأمن الاسرائيلي»، وهو مشروع يستغل مركز جافي ضمنه الندوات كوسيلة يستخدمها لبحث القضايا الاستراتيجية وتنمية الأفكار الجديدة في مختلف شؤون اسرائيل والمنطقة والصراع.

ب ـ يصدر مركز جافي «سلسلة دراسات» على شكل كتب تتحدث عن مسائل تتعلق بأوضاع المنطقة وسياسات الدولتين العظميين تجاهها وشؤون اسرائيلية وعربية مختلفة، ومن هذه الكتب: نمرود نوفيك «إدارة ريغان وحقائق الشرق الأوسط» (١٩٨٥)، افرايم كارش «الانخراط العسكري السوفييتي في حروب الشرق الأوسط (١٩٨٥)، شاؤول كوهين «مسألة حدود اسرائيل الجيوبوليتيكية» (١٩٨٦)، يهودا بن مئير «صناعة القرار الأمني القومي ـ الحالة الاسرائيلية» (١٩٨٧)، شاي فيلدمان «السياسة الاميركية الشرق أوسطية والترتيب الداخلي» (١٩٨٨)، أرييل ليفيتي «الهجوم والدفاع في العقيدة العسكرية الاسرائيلية» (١٩٨٨)، ابراهام بن تسفي «بين لوزان وجنيف: المؤتمرات الدولية والصراع العربي ـ الاسرائيلي» (١٩٨٩)، يوسف كوستنر «الاستراتيجية الثورية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥» (١٩٨٩).

جـ ـ ويصدر مركز جافي «سلسلة أوراق» على شكل نشرات يتراوح عددها سنوياً بين ٣٠ إلى ٤٠ نشرة علنية، ومنها: عميرام نير «معاهدة الصداقة السورية ـ السوفيتية» (١٩٨٣)، ا. كارش «انتقال السلاح السوفيتي إلى الشرق الأوسط في السبعينات» (١٩٨٣)، ا. بن تسفي «التحالفات السياسية وحدود التأثير.. حالة العلاقات الأميركية/ الاسرائيلية» (١٩٨٤)، مجموعة باحثين ومسؤولين «سياسة اسرائيل في لبنان» (١٩٨٤)، أ. ليفران وش. مئير «الاطلاق التجريبي لصاروخ أريحا ـ ٢ ومضامينه» (١٩٨٨)، أ. ليفران «صواريخ أرض ـ أرض.. الخطر على اسرائيل» (١٩٨٨)، أ. ليفيتي واميلي لاندو «إطلاق القمر الصناعي (أفق ١) ومضاعفاته» (١٩٨٨).

د ـ كما يُصـدر مـركـز جـافي كـتـباً متفرقة تعنى بالشؤون العسكرية أو السـيـاسية، حاضرها ومستقبلها، مادتها الأبحاث التي تلقى في ندوات ينظمـهـا المركـز. فـمثلاً: أصدر مركز جافي بالتعاون مع وزارة الدفاع الاسرائيلي (عـام ١٩٨٥) كـتـابـاً حـرَّره د. تسـفي لنير بعنوان «الأمن والاقـتـصاد الاسرائيلي في الثمانينات» كانت أبحاثه قد ألقيت في مؤتمر دراسي عـقده المركز (في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١) واشترك فـيـه عدد من الخبراء الاستراتيجيين والاقتصاديين والباحثين في علوم الدولة والتنبـؤات التكنولوجية ورجال الصناعة الأمنية وغيرهم. ونشر المركز (عام ١٩٨٩) كـتـابـاً حـرّره شاي فيلدمان بعنوان «التكنولوجيا والاستراتيجية: الاتجاهات المستقبلية»، اشتمل على محاضرات ألقيت في مـؤتمر دراسي دولي عـقـده المركز (عام ١٩٨٧) عـولجت فيه مسائل التـفـاعل بين التكنولوجـيـا والاستراتيجية من قبل باحثين اسرائيليين واميركـيين ومن أوروبا الغربية. وفي صيف ١٩٨٩ أصدر مركز جافي بالتـعـاون مع دار مكمـيـلان الأميركـية كتاباً حول «مضامين الحرب العـراقـيـة الايرانيـة» يشـمل الأبحاث والمداولات التي جرت في مؤتمر دراسي دولي نظمـه المركـز (في أيلول/ سـبتمبر ١٩٨٨)، واشترك فـيه عـدد من المهـتمين، منهم: حاييم هرتزوغ (رئيس الدولة)، ي. ألفر، أ. كـارش، أ. لـيـفـران، م. هيلر (وهم من مـركـز جـافي)، ج. جيرا، ج. غـولـدبـرغ، إ. كنوفـسكي، م. كـرامـر، د. مناشري، إ. رابينوفـيـتش (وهؤلاء من مـركـز ديان)، أمـتسيا بارعام (من جامعة حيفا)، باري روبين (من جامعة جون هوبكنز) جفري كمب (من مؤسسة كارنجي للسلام العالمي في واشنطن).

هـ ـ يقـوم مـركـز جافي بإعداد دراسات شاملة تنفذها فرق بحثية، يتناول كـل مـن المشـاركين الموضـوع المدروس من زاوية اخـتـصـاصـه أو اهتمامـه. فمثلاً، أصدر المركز دراسة من هذا النوع (في آذار / مارس ١٩٨٩) بعنوان «الضـفـة الغـربية وغزة ـ الطريق إلى السلام» شارك

فـيها نحو ٢٥ باحـثـاً إسرائيليـاً وأميركـيـاً وغربياً، وأثارت ضجة في الأوسـاط السـيـاسـيـة والحزبية الإسرائيلية، وفي الأوساط السياسية والإعـلامية الدولية، وقد طبع منها أولاً ١٥ ألف نسخة. وتوحي هذه الدراسـة أن الاتجـاهات الأكثر صقرية في مركز جافي قد بدأت تتراجع قـلـيـلاً، ظـاهـرياً على الأقل، في إطار فـهم خـاص لخـدمـة المشروع الصهيوني.

و ـ يسـتـضـيف مـركـز جـافي بعض المسـؤولين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، للاسـتـماع إلى آرائهم وتقـديراتهم حـول شؤون إسرائيل والصراع فمثلاً، استضاف المركز (في ٢٦ / ٢ / ١٩٨٩) رئيس أركان الجـيش الإسرائيلي دان شـمـرون الذي ألقى في محاضرته «نظرة عامة على الظروف الاسـتراتيـجـيـة في الشرق الأوسط وعلى مـفـهوم إسرائيل للأمن القومي» وركّز على وضع الجيش الإسرائيلي في التسعينات.

٤ ـ «معهد التخطيط السياسي للعلاقات بين إسرائيل والشتات»(١٧) :

تم استحداث هذا المعهد في إطار جامعة تل أبيب لإنجاز دراسات متخصصة تعـالج مـسـائل التـعـاون بين يهود العـالم ومنظماتهم وبين إسرائيل، ومـعـالجة مـواضـيع تتـعلق بكيـفـية تشجيع الهجرة إلى فلسطين المحتلة والتعبئة السياسية والدعـائيـة دعمًا لإسرائيل ودفـاعـاً عن مواقفها، وذلك بتلازم اهتماماته مع مجمل النشـاطات الإسرائيلية العامة / الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية..إلخ.

يترأس المعهد د. أريك كرمون، ويساعده طاقم إداري وبحثي يضم عدداً من أساتذة جامعة تل أبيب. ويتعاون المعهد مع روابط الأساتذة في عدد من الجامعات الأميركـيـة والفـرنسية والبريطانية لإجراء مداولات فكرية (قد تستمر سنة) وذلك في نطاق برنامج يدعى «إسرائيل ـ مجتـمع يهودي ديمـقراطي نحو القرن الحادي والعشرين»، ويقوم المعهد بنشر بعض النتاجات البحثية التي تصله من الأكاديميين ورجـال الفكر، ومنهم: البروفـسـور لاري دايمـوند، غبريئيل ألموند، هنري ليـفن، مارتن ليفسن، ياعل رفائيلي.

ويحرص المعـهـد على عـقـد المؤتمرات والندوات حول مسائل تهمُّ إسرائيل، منهـا مـثـلاً: الأيام الدراسية الخمسة التي نظمها في آذار (مارس) ١٩٨٨ بعنوان «إسرائيل ـ مجتمع يهودي ديموقراطي» وشارك فيها نحو مائة بروفسور يهودي من فلسطين المحـتلة وخارجها. وفي هذا المؤتمر استجوب الباحثون المشاركون كلاً من شـمـعـون بيرس وأرئيل شـارون وضابط كبير في قيادة المنطقة الوسطى، في مـواضـيع سياسية وأمنية. وكان المشاركون معنيين بتحري مسألة «احتمال دمار الأطر الديمـقـراطية الإسرائيلية» و«تآكل أو فقدان مضامينها» جرّاء سياسية القمع الإسرائيليـة في المناطق المحتلة والمواجهة مع الانتفاضة الفلسطينية.

يركِّز مـعـهـد التـخطيط السـيـاسي للعلاقات بين إسرائيل والشتات على أن إسرائيل تمثّل «دولة البـعث القـومي اليهودي في الأرض الموعودة» ويأخذ بمفهوم «مـركـزية إسرائيل في حـيـاة يهود المنفى = الدياسبورا» ويعطي أهمية للتجمعات اليـهـودية في العـالم ليس فـقط لكونها مصادر للهجرة إلى فلسطين المحتلة وإنما أيضـاً لاسـتـخـدامـهـا كجماعات ضغط على حكومات الدول التي تقيم فيها هذه التـجمعات، كي تتخذ مواقف مؤيدة ومساندة لإسرائيل. وبالرغم من أن هذا المعهد لا يُعنى مـبـاشرة بالشـؤون العربية، إلاّ أنه يتطرق في نشاطه إلى جوانب صراعية، ويدعـو القـائمـون عليـه إلى ضرورة توحـيد الإمكانات اليهودية في العالم لصالح إسرائيل في صراعها مع العرب.

٥ ـ مؤسسات بحثية أخرى :

تتـبع جـامـعة تل أبيب عدة معاهد ومراكز أبحاث ودوائر بحثية أقل أهمية من المراكـز الأربعـة السـابقـة، تسـهم في رفد العملية البحثية الإسرائيلية بأنشطة ونتاجات متنوعة، وبين هذه المؤسسات:

أ ـ «مـعـهـد دافـيد هوروفيتش لأبحاث شؤون الدول النامية»، الذي تحتل مـسـائل الصراع والتـسوية وسيناريوهات المستقبل حيّزاً ملحوظاً من اهتمامـاته. ومن أعماله المشـهورة دراسة أعدها (في السبعينات) إثنان

من رجـال الاقـتـصــاد ـ هما يتـسحاق طاوب وفيكتور مديناه ـ عن الأوضـاع الاقـتـصـادية في البـلاد العـربيـة المتـوقـعة في الثمانينات، والافتراضـات الخاصة بالتوصل إلى سلام مع العرب يشمل «التطبيع الاقتصادي»[١٨]. ومن أعمال المعـهـد كـذلك، كـتاب صدر عام ١٩٧٧ أعـده يـائير مـنـزلي بـعـنـوان «الـتـغيرات التي طرأت على التـخطيط والسياسة الاقتصادية في مصر بعد حرب ١٩٧٣».

ب ـ «المؤســسـة الإسرائيلية للتاريخ العسكري»، التي تأسست عام ١٩٧٥، إثر مناسبة «إحياء ذكرى» أحد ضباط الجيش الإسرائيلي المدعو آساف سـمـحـوني. ويدير هذه المؤسـسـة طاقم من الضـبـاط الاحـتـيـاط والأكـاديمـيين، منهم العـمـيـد الاحتياط يوسف أفيدور، والبروفسور يهودا فـالد (جـامـعة تل أبيب) والبروفسور أبراهام ملميت (الجامعة العبرية) وآرييـه حـسـيا (محرّر). وقد أصدرت المؤسسة العدد الأول من كـتـابها «سفر او سايفا» في أيار (مايو) ١٩٧٦، وتضـمّن دراسة للبروفـسـور ملمـيت عن «احـتـلال إسرائيل لأرض كنعـان» ودراسة للبروفسور ميخائيل آفي يونا عن «شبكة الطرق الرومانية في إسرائيل». إضافة إلى بعض الدراسات التاريخية [١٩].

جـ ـ جمعـيات ووحدات لها أنشطة بحثية، مثل «جمعية السلام» التي تُعدُّ دراسـات حـول الأوضاع الاسرائيلية القائمة والمتوقعة في حال التوصل إلى تسوية مع الدول العـربيـة وحـول العلاقات القائمة بين المواطنين الـعـرب والـيـهـود في فـلـسطين المحـتلة. وهناك «وحـدة الدراسـات الصـحـفـيـة» في الجـامـعـة التي تهتم بشؤون الاتجاهات السياسية والدعـائيـة ومـسائل الرأي العام، وتنظم أو تشارك في تنظيم الأبحاث والندوات في هذا الشأن[٢٠].

بدورها تقـوم كليـات وأقسام جامعة تل أبيب (العاملة في الحقول النظرية) باعـداد دراسـات حول قضايا وشؤون المنطقة والصراع وحول شؤون أخرى تهم التجمع الاسرائيلي، وخاصة بالتعاون مع مؤسسات الجامعة البحثية.

كافة المؤسسات البحثية في جامعة تل أبيب تتناول المسائل البحثية من منظور سياسي ـ استراتيجي ـ صراعي يحدِّد منهجية التعامل مع الموضوع المدروس، مما يجعل البعد الاستشراقي في البحث أقل مما هو الحال في الأبحاث التي تجريها مؤسسات الجامعة العبرية.

● جـ ـ جامعة حيفا :

* نبذة عامة[٢١]:

ظهرت جامعة حيفا عام ١٩٦٣ بالتنسيق والتعاون مع الجامعة العبرية، وافتتحت رسمياً عام ١٩٦٤، وبعد ثلاث سنوات من التدريس في أماكن مؤقتة (أي في العام ١٩٦٧)، انتقلت الجامعة إلى مقرها الجديد الحالي في جبل الكرمل. وتضم هذه الجامعة أكثر من ٢٠ كلية وقسما، منها: كليات العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية والحقوق، وأقسام التوراة والتاريخ اليهودي واللغة العبرية والتاريخ العام وتاريخ العالم الاسلامي واللغة والأدب العربيين والفلسفة والعلوم السياسية والعمل الاجتماعي والتربية. وأحدثت الجامعة قسما للدراسات الموسعة يعمل بالتعاون مع وزارة المعارف والثقافة، ويشتركان معاً في التخطيط التربوي ودراسة طرق ومضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية للأطفال والشبيبة الإسرائيليين.

لجامعة حيفا «هيئة رئاسية» و«مجلس تنفيذي» يشرفان على العملية التدريسية والدور الأكاديمي للجامعة، وقد تشكلا عام ١٩٧٠ بعد استقلالها نهائياً عن الجامعة العبرية. وكغيرها من الجامعات الاسرائيلية، ترفد جامعة حيفا العملية البحثية لدى اسرائيل، باسهامات متنوعة (أبحاث نظرية ـ دراسات ميدانية ـ مؤتمرات..الخ) ولا سيما عن طريق عدد من المعاهد التي تُعنى بالشؤون الاستشراقية والسياسية ومسائل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسواها.

١ ـ «معهد الدراسات الشرق أوسطية»[٢٢]:

تأسس هذا المعهد في مطلع السبعينات، ويجري العمل فيه ضمن عدة أقسام

(مراكز) ينتمي معظم العاملين فيها إلى جامعة حيفا، وأهم هذه الأقسام:

أ ـ «قسم دراسات اقتصاد الشرق الأوسط»، ويترأسه جاد جيلبر (رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في الجامعة). ومن أعمال هذا القسم البارز قيامه بتنظيم المؤتمرات البحثية الدولية حول موضوع اهتمامه. وكنموذج، عقد القسم مؤتمراً دراسياً دولياً حول «التاريخ الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في الفترة بين عامي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤» افتتح في مستوطنة جينو سار (قرب السواحل الشمالية الغربية لبحيرة طبرية) يوم ١٤/١٢/١٩٨٠ واختتم في جامعة حيفا بعد خمسة أيام. وقد اشترك في هذا المؤتمر زهاء ٤٠ مؤرخاً وخبيراً وباحثاً اقتصادياً من مختلف معاهد وجامعات الولايات المتحدة وتركيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وهولندا والنمسا واسرائيل. وقدموا للمؤتمر ٣٤ بحثاً حول النمو والتكامل الاقتصادي والصناعي بين مصر وتركيا وايران وبلدان الهلال الخصيب، وحول الارتباط الاقتصادي بين أوروبا ودول الشرق الأوسط، والنفط كسلاح سياسي، والنمو الزراعي والسكاني، والاقتصاد وأثره على الوضع السياسي في دول الشرق الأوسط، ومواضيع أخرى تتعلق بالفترة المدروسة ونتائجها المعاصرة.

ب ـ «قسم دراسات السياسة العالمية في الشرق الأوسط»، ومن أعماله إجراء بحث مطوّل استغرق عدة سنوات (في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) بعنوان «الصراعات العالمية في حلبة الشرق الأوسط» قام به فريق من الباحثين المتخصصين في الشؤون الدولية والسياسية.

جـ ـ «قسم تاريخ الحكم العثماني في فلسطين»، يترأسه د. دافيد كوشنر، ويُعنى بجميع الوثائق ودراسة الأوضاع والتطورات المنتمية إلى مرحلة ما قبل الانتداب البريطاني. وقد عقد هذا القسم مؤتمراً دولياً في موضوع تخصصه، ويتعاون مع المعاهد والمراكز الاسرائيلية التي تشاركه اهتماماته.

د ـ «المركز اليهودي ـ العربي»، يترأسه د. أفنير نتيف، ويضم عدداً من

الأقسام أهمها «قسم عرب اسرائيل» برئاسة د. سامي سموحا وإدارة د. ماجد الحاج. وينظّم هذا القسم مؤتمرات بحثية، دورية تقريباً، لمناقشة مسائل استراتيجية وجارية حول عرب فلسطين. كما ينظّم أياماً دراسية وخاصة في مناسبة يوم الأرض يشترك فيها كبار الباحثين والاختصاصيين والمسؤولين من مختلف الأوساط الاسرائيلية والعربية.

يعتبر «المركز اليهودي العربي» الأنشط بين الأقسام التابعة لجامعة حيفا. وتبيِّن قائمة المنشورات الصادرة عنه تشعُّباً في اهتماماته، محلياً ودولياً. ومن أبرز الكتب التي نشرها المركز: ـ ي. جينات «الانتقام للدم (= الثأر) في القبائل البدوية» ـ ي. ريزنهوفر وي. كاتس «تآمر بأساليب بدوية في أرض اسرائيل» ـ ي. بن آرتسي «ظهور شكل المساكن الذي أصبحت عليه مساكن العرب في حيفا» ـ ي. دوتان «مواقف الطلاب في الصفوف التاسعة في حيفا حيال النزاع العربي ـ الاسرائيلي» ـ أ. سليكتر «مواقف تلاميذ المدارس المتوسطة حيال النزاع العربي ـ الاسرائيلي» ـ غ. بن دور «العلاقات العربية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي» ـ أ. سوفير وب. هلاحمي «نظرة جغرافية ونفسية حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي» ـ ي. أميتاي «الدول العربية وحرب فلسطين بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ من تدخل سياسي إلى تدخل عسكري» ـ ي. بن داك «اتحاد سياسي وتكامل اقليمي ودولي» ـ م. غولدبرغ «بدء العمل السياسي في الجيش السوري» ـ ج. واربورغ «إسلام ووطنية في السودان» ـ ر. باز «تطور العقيدة من المهدية وحتى الانصار في السودان ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠» ي. جرشوني «تيارات رئيسة في تطور التصور الذاتي القومي في مصر في النصف الأول للقرن العشرين» ـ ي. نيفو «فترة وصفي التل في الاردن ١٩٧٠/ ١٩٧١: محاولة لإقامة شخصية أردنية» ـ غ. بن دور «ايران وشبكة العلاقات مع العرب» ـ أ. نتيف «المجموعة الأوروبية والشرق الأوسط»، أ. سوفير وب. كفنيس «أطلس حيفا والكرمل».

.. هذا ويصدر «معهد الدراسات الشرق أوسطية» بجامعة حيفا مجلة

«الكرمل» التي يحرّرها عدد من الاساتذة في قسم اللغة العربية وآدابها بالجامعة، ويديرها دافيد تسيمح (الاستاذ المحاضر في القسم ذاته)، وتعنى هذه المجلة أساساً بالشؤون الأدبية والثقافية المتنوعة. كما يصدر المعهد ذاته دورية «دراسات آسيوية وأفريقية» بالاشتراك مع «الجمعية الشرقية الإسرائيلية». وتنشر هذه الدورية دراسات في العديد من المسائل الاستشراقية وشؤون الصراع العربي ـ الإسرائيلي والعلاقات الدولية. ولتكوين فكرة عن اهتماماتها، نذكر فيما يلي معظم محتويات المجلد الرابع عشر لعام ١٩٨٠، وهي: ر. يادلين «الشخصية المصرية» ـ ل. بندر «سقوط اليسار المصري» ـ ك. بايلي «النقب في القرن التاسع عشر» ـ ي.نيفو «الحزب العربي الفلسطيني ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦» ـ ر. كارش «بلدية القدس عند نهاية الحكم العثماني» أ. أوكيار «وظيفة الدولة في الحياة الاقتصادية للامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر» ـ ي. ليف «المظاهر العسكرية والاجتماعية للجيش الفاطمي في الفترة ٩٦٨ ـ ١٠٣٦» ي. شفيلد «الإنجازات البريطانية في إيران ١٩٣٩ ـ ١٩٤١» ـ أولغا كابليوك «اللغة السياسية في أثيوبيا منذ ثورة ١٩٧٤» ـ ت.ماير «عباس حلمي الثاني ـ استجابات في بعض أوراقه».

عموماً، يُعدُّ معهد الدراسات الشرق أوسطية بجامعة حيفا، بمختلف أقسامه، من أبرز المراكز التي تنجز أعمالاً بحثية وتقارير مخصصة لتزويد الدوائر الإسرائيلية بالمعلومات القابلة للاستخدام في رسم السياسة الجارية أو الطويلة الأمد، وضمناً بشكل رئيس إزاء العرب في فلسطين المحتلة.

٢ ـ «مركز دراسة أدب الأطفال» :

يرتبط هذا المركز بكلية التربية في جامعة حيفا، ويترأسه البروفسور أدير كوهين (رئيس دائرة التربية في الجامعة) يعاونه في أبحاثه فريق من المتخصصين في شؤون التربية وعلم النفس التربوي وعلم الاجتماع، أبرزهم د. كلمان بنياميني. ويعمل المركز في دراسة الكتب والمطبوعات المتنوعة التي توضع في متناول الناشئة

الإسرائيليين، ويهتم بشكل واسع بما يرد فيها من أفكار ومعلومات وصور حول العرب.

من النماذج البحثية التي أجراها المركز بإشراف د. أدير كوهين، تحقيق دراسي شمل مائة كتاب من كتب الأطفال الإسرائيلية التجارية، نفّذ في العام ١٩٧٦[٢٣]، وتحقيق دراسي آخر، أعمق وأشمل، تناول ١٧٠٠ كتاب من كتب الأطفال التي صدرت بالعبرية بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عثر بينها على ٤٢٠ كتاباً تناولت شخصية العربي، وقد صدرت الدراسة ونتائجها عام ١٩٨٥ ضمن كتاب بعنوان «وجه بشع في المرآة»[٢٤]

وضمنه أظهرت تحريات الفريق الباحث وتحليلاته رسوخ الصورة السلبية المغرقة بعنصريتها عن العرب في أذهان الناشئة الإسرائيليين، جرّاء عمليات التلقين والشحن والتحريض اللاسوية والفاشية في البيت والمدرسة والمجتمع عموماً. ولا شك أن إحدى الغايات من دراسة كهذه، كما هو الحال بالنسة لمختلف دراسات المركز، هي وضع مادة مكثّفة متخصصة معدّة من قبل إسرائيليين بالذات لتكون برسم دوائر صناعة القرار الإسرائيلي، وتبصير المسؤولين والمهتمين بالأوضاع «التربوية» القائمة وبشؤون التنشئة العامة وغير ذلك من الميادين التي تعني التجمع الإسرائيلي.

٣ ـ «معهد أبحاث الجولان ـ كتسرين» :

أقيم هذا المركز (عام ١٩٨٥) في مستوطنة كتسرين الاسرائيلية في المنطقة المحتلة من الجولان، وذلك بالتعاون بين وزارة العلوم والتطوير الاسرائيلية والمجلس المحلي في المستوطنة ومجلس مستوطنات الجولان وجامعة حيفا التي تزوّده بالخبرات والكوادر الأكاديمية. ونقل تقرير صحفي إسرائيلي (نشر في حزيران/ يونيو ١٩٨٥) عن مدير المعهد د. موشي عنبر (من قسم العلوم الجغرافية في جامعة حيفا) ان هذا المعهد يعمل في مجالات مختلفة، كاقتراح ودعم الأبحاث الجارية في الجولان، وتجنيد الباحثين من الدرجة الثالثة، أو الذين لا يزالون في مرحلة الدراسة لهذا الغرض. بالاضافة إلى تزويد الذين ينتقلون إلى

الجـولان للسكن والعمل، بما يلزمهم من معلومات، وتنظيم النشاطات العلمية على مـسـتـوى المنطقـة (مـثل: الاجـتماعـات ولقـاءات الباحثين والقيام بالجولات مع العلماء..الخ) والقـيـام بأبحـاث زراعـيـة وأبحـاث علوم الطبيعة والآثار والمجتمع. ويضـيف التـقـرير ان د. موشي عنبر يدرس تحـديد مناطق حـوادث الطبـيـعة في الجـولان واسـتطلاع المنحـدرات البـازلتية في المنطقة. بينما يركّز دان لفانون (من قـسم بحث وتطوير شمال البـلاد) على زراعـة التـوابل والنباتات العطرية ـ وهي احـدى الفـروع الزراعية الجديدة في الجولان ـ بينما يعمل القسم الوحيد في مجال الأمن في المعـهـد في الموضـوعـات الأمنيـة المسـتـمـرة على «الحـدود الاسرائيلية ـ السورية» من عام ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ ، وهدفـه إعـلامي ودعائي فقط، لتذكير أولئك الذين نسـوا «الانجازات التي صنعت التاريخ» كالحرب على الماء والمناطق المجرَّدة.. وينسب التـقـرير إلى د. عنبر قـوله إن الفـائدة المرجـوّة من البـحث، هي المعـرفة الدقيقة لمشكلات وقضايا الحدود بين اسرائيل وسورية، حيث كان سكان الجولان حالياً (=المقـصـود هم المسـتـوطنون) بشكل خاص وبقية الاسرائيليين عموماً لا يعـرفون هذه الفترة، والتي كانت الحياة فيها تقوم في ظل المدافع السورية. ويذكر عنبر انه سيصار إلى تركيز الوثائق والمستندات المتعلقة بهذا الموضوع من أرشيف الجيش الاسرائيلي خاصة، وستجري أبحاث لإعداد خطط تعليمية للمدارس المهتمة بعلوم المنطقة، ومنها المدرسة المتوسطة «نوفي جولان» التي ستطبق هذه الخطط في السنة التعليمية لعام ١٩٨٦ بالتركيز على موضوع الانسان وعمله(٢٥).

يكشف هذا التـقـرير، وغيره، ان «مـعـهـد كتسرين» لا يعمل فقط في مجال الأبحـاث الاسـتشراقـيـة والتـقنية والاقتصادية، وإنما يعمل كذلك في الموضوعات الصراعـيـة، لتـقـوية الاتجاه الاسرائيلي رسمياً وشعبياً بضرورة الاحتفاظ بمنطقة الجـولان المحـتلة، ومن ثم تسـويغ عـمليـة ضم هذه المنطقـة وتطبـيق القـانون الاسرائيلي عليها منذ عام ١٩٨١.

أصـدر «معهد كتسرين» عدة دراسات جغرافية وسكانية وتاريخية وأثرية، ويدأب على إصـدار نشرات وتقـارير حول المنطقة لاستخدامها في ميادين متعدّدة. ويعتبر كتاب «رامات هـجولان = هضبة الجولان» الصادر عن المعهد (عام ١٩٨٧)

ـ تحـرير موشي عنبر وإيلي شيلر ـ من أبرز أعمال هذا المعهد البحثية، بما يضمه من معلومات متفرقة، بعضها أُعدت نتيجة دراسة ميدانية للمنطقة.

... إلى جـانب هذه المعاهد الثلاثة، ترد عَرَضاً أسماء لمعاهد أخرى في جامعة حيفا (منها: مركز هينمان)، لم يتمكن الباحث من الحصول على معلومات عنها.

● د ـ جامعة بار إيلان :

* نبذة عامة [٢٦]:

أنشئت هذه الجامعة عام ١٩٥٣ في رامـات غان (بين تل أبيب وبتاح تكفا)، ودشّنـت في العـام ١٩٥٥ ، حـاملة اسم الحـاخـام والزعـيم الصهيوني المزراحي مـايربار إيلان (١٨٨٠ ـ ١٩٤٩)، وقـد أقـيـمت على غـرار الجامعات الأميركية، ونظّمت على يد أميركيين، وتضمّ هيئة التدريس فيها أساتذة تخرجوا في الجامعات الأميركـيـة. كما منحـتـهـا جامعة نيويورك امتيازاً تاماً، وفي ظل هذه الخصائص، تحـصل جـامعة بار إيلان على مساعدات مادية ومعنوية، وتستقبل بعض الطلاب من الولايات المتـحـدة وكندا للدراسـة فـيها، دون أن يفقدوا اعتراف الجامعة حين يرجعون إليها بما أتمّوه من دروس في جامعة بار إيلان.

من الكليـات النظرية في هذه الجـامـعة، كليات اللاهوت اليهودي (التوراة ـ التلمـود ـ التـاريخ والأدب اليهوديين) والعلوم الاجتماعية والنظرية العامة (تاريخ ـ فلسـفـة ـ اجـتماع ـ اقـتـصـاد ـ علم نفس ـ تربية) واللغات والآداب (عبري ـ عربي ـ انجليزي ـ فرنسي ـ يوناني ـ لاتيني) وكلية الحقوق، وغيرها.

* من دوائرها البحثية (معهد دراسة الحركات السرية) :

تتـبع جـامـعـة بار إيلان بضع دوائر بحـثية تنشر دراسات متخصصة في الشـؤون اليـهـودية والقـضـايا العـامة تتسم غالبيتها بطابعها الديني. وأهم هذه الدوائر «مـعـهد دراسة الجاليات» و«معهد دراسة الحركات السرية» الذي افتتح في شـهر تموز (يوليو) ١٩٧٩، والـذي تـبرع بـرأسماله اثنان من أصـدقـاء رئيس الوزراء الاسرائيلي (في حينه) مناحيم بيغن[٢٧].

يتـخـصص «معهد دراسة الحركات السرية» بشكل رئيس في إجراء الأبحاث وجمع المعلومـات الخـاصة بالتنظيمات والجماعات والنشاطات التي كانت تشهدها فلسطين في النطاقين اليـهودي والعربي قبل العام ١٩٤٨. وقـد أصدر هذا المعهد، مع المعـاهد البـحـثـية الأخرى في جامعة بار إيلان، عشرات الكتب ضمن سلاسل متنوعة، هي (حتى العام ١٩٩٠) على النحو التالي(٢٨):

١ ـ سلسلة الدراسات التوراتية: ٨ دراسات في التوراة وأسفارها واللغة.

٢ ـ سلسلة البـيـبليـوغرافيا والمكتبات: تعريفات ببعض الكتب والاهتمامات بالمطالعة في الأوساط اليهودية.

٣ ـ سلسلة الجـغـرافيا وعلم البيئة: دراستان حول البلاد واليهود والسكان وتجارب اليهود التاريخية.

٤ ـ سلسلة تاريخ (اليـهـود والعالم): ١٢٢دراسـة حـول تاريخ في الشرق والغرب وشؤون المواطنين غير اليهود ومواضيع صهيونية.

٥ ـ سلسلة دراسات الحركات السرية والمقاومة: ٨ دراسات، هي: ي. جيلبر «الدفـاع عن فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية» (حول خطط الدفاع البريطانيـة واليـهـودية عن يهود فلسطين) ـ ي. توبر «الاسـتخبارات والتـجـسس في لبنان وسوريا وفلسطين بقلم عزيز بك» (عن مذكرات رئيس جـهـاز الاسـتـخبارات العثمانية في الشرق أثناء الحرب العالمية الأولى) ـ ب. هوفمان «فـشل الاستراتيجية العسكرية البريطانية داخل فلسطين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧» (دراسـة للوثائق البريطانيـة حـول كيفية معـالجـة السلطات البريطانيـة للأحـداث في البـلاد) ـ ب. جينوسار «كشف أسرار ليحي: محاضر اجتماع مؤتمر ليحي لعام ١٩٤٩» ـ هـ. شـاتز بيرغر «المقاومة والتراث في فلسطين تحت الانتداب» (وتبحث في العـلاقة بين العمل الصهيوني وما يسمى التراث اليهودي في المقاومة) ـ ي. توبر «الجـمـعيات السرية والحركات الثورية في الهلال الخصيب ١٨٧٥ ـ ١٩٢٠» (وثائق وحـواشي) ـ ي. شـافـيت «ضبط النفس أم الثأر؟!» (عن الفـروق في الآراء داخل المعـسكرات اليـهودية) ـ د. ليفن

«الشرارة والشعلة» (عن منظمة أرنون بريت زيون التي ظهرت في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية).

٦ ـ سلسلة الدراسات الإسلامية: مجلدان يضمّان مجموعة من المقالات التي تبحث في مظاهر الفنون الإسلامية والعربية والتاريخ والدين والفلسفة والأدب واللغويات. وتحقيق بعنوان «رحلة إلى (أرض إسرائيل) ١٠٩٧ ـ ١٠٩٩ لابن العربي» يتضمن معلومات وانطباعات المتصوف المعروف محي الدين بن عربي عن فلسطين، ويقدّم مختارات من كتبه حول الحالة الثقافية والاجتماعية للبلاد في العقد الأخير من الحكم الإسلامي قبل الغزوة الصليبية.

٧ ـ سلسلة الجوديكا والفلسفة: ١٥ دراسة في الشؤون اليهودية من النواحي التاريخية والدينية والفلسفية لليهود في فلسطين والبلاد العربية بشكل رئيس.

٨ ـ سلسلة القانون والاقتصاد: ٧ دراسات في الأوضاع والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بيهود فلسطين والدول العربية والعالم.

٩ ـ سلسلة علم اللغات وعلم الساميات وعلم الآشوريات: ١٧ دراسة في الآداب العبرية والآرامية والعربية والآشورية، وفي التلمود والتوراة ومشكلات في هذه الآداب.

١٠ـ سلسلة الأدب: ١٩ دراسة حول الآداب الأوروبية واليهودية والسريانية والإسرائيلية، والتصوف والشعر العلماني والتراث.

١١ـ سلسلة الموسيقى والفن: دراستان تتناولان المسألة الجمالية والموسيقى الإسرائيلية المعاصرة.

١٢ـ سلسلة علم السياسة والاجتماع: ٥ دراسات تتحدث عن النزاع والاجماع في الحياة السياسية اليهودية، ومحاكمة آيخمان في نظر الشباب الإسرائيلي، والتنوع العرقي والطائفي والديني في إسرائيل، والحياة في إسرائيل والشتات.

١٣ـ سلسلة علم النفس والتربية: ١٠ دراسات تهتم بمظاهر التربية

والتعليم في المنفى والكيبوتس، والتربية في التوراة والإصلاح التربوي والقيم السيكولوجية وحياة الطفل.

١٤ـ سلسلة تعلم الثقافة اليهودية: ٥ دراسات خصصت للمعلمين والأكاديميين.

١٥ـ سلسلة التلمود وأدب الحاخامات: ١٣ دراسة في القانون اليهودي والحياة الدينية والتقاليد والآداب اليهودية.

.. وتصدر عن جامعة بار إيلان ثمانية مجلّدات، ذات اهتمامات متنوعة هي: «آلي سيفر» (مجلة بيبليوغرافيا وتراث الكتب) ـ «الدراسات القانونية في بار إيلان» (مجلة أبحاث ودراسات تجريبية ونظرية في مجال القانون اليهودي العام) ـ «الجريمة والانحراف الاجتماعي» (ربعية تنشر مقالات ومراجعات وملخصات) ـ «نقد وتفسير» (مجلة للآداب وعلم اللغة والتاريخ وعلم الجمال) ـ «دآت» (صحيفة الفلسفة اليهودية والقبلانية) ـ «مجلة العمل الاجتماعي والسياسة الإسرائيلية» (للأبحاث النظرية والتطبيقية) ـ «فيلوسوفا» (ربعية فلسفيةعن إسرائيل ومساهمات في الفلسفة التحليلية) ـ «سيدرا» (مجلة لدراسة أدب الحاخامات والقانون اليهودي ـ المشنا والتلمود والأساطير).

.. تبيّن هذه السلاسل من الكتب أن الدوائر البحثية في جامعة بار إيلان، تعنى بالشؤون الاستشراقية ضمن مجالات اهتماماتها التي يطغى فيها الجانب الديني والتاريخي اليهودي على ما عداه. أما بالنسبة للأبحاث التي تتناول الصراع بطريقة مباشرة فلا نجد بين منشورات الجامعة المذكورة ما يشير إلى أن جامعة بار إيلان قد أصدرت كتباً حول ذلك. هذا مع العلم أن الجامعة، وخاصة قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال فيها، كانت قد أجرت دراسات في الشؤون الصراعية، منها مثلاً بحث عن الأبعاد الاقتصادية للنفقات الأمنية في إسرائيل وسباق التسلح العربي ـ الإسرائيلي للباحث زئيف روتم، الذي نال أكثر من جائزة إسرائيلية على هذا العمل (عام ١٩٨٨)[٢٩].

* هـ ـ جامعة بن غوريون (بئر السبع) [٣٠]:

تأسست هذه الجامعة عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ كمعهد للتعليم العالي كان يُدار منذ العام ١٩٦٦ من قبل الجامعة العبرية والتخنيون ومعهد وايزمن للعلوم، وقد عُنيت منذ السنوات الأولى لتأسيسها بالعلوم التطبيقية وبالدراسات حول البلاد والنقب بشكل خاص. ثم اتسعت اهتماماتها لتشمل قضايا تاريخية واجتماعية وسياسية. ومع ذلك فقد ظلت أضعف جامعة إسرائيلية ـ حتى تاريخه ـ في تناول هذه القضايا بمضمونها الصراعي. ولوحظ أنه في السنوات القليلة الماضية، وتحديداً بعد استحداث «معهد الدراسات الشرق أوسطية» فيها، أخذت جامعة بن غوريون تعالج في نشاطها البحثي مواضيع صراعية. حيث اهتم المعهد بدراسة عرب فلسطين وقضيتهم، مثلاً، فأعد أبحاثاً وعقد مؤتمرات خصصت لهذا الغرض، ومن أبرز المحاضرين فيه د. موشي شيمش الذي أنجز بحثاً عن «الكيان الفلسطيني» إثر انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية.

وفي الجامعة قسم لدراسة الآثار والأبحاث التاريخية، يُعنى بتطبيق المنهج التوراتي في مجال اهتمامه. ومن بين نشاطاته قيامه بعقد المؤتمر الثالث عشر لدراسة الآثار (عام ١٩٨٧)، الذي كان أبرز المشاركين فيه البروفسور اليعيزر أورن رئيس فرق حفريات عملت في النقب وسيناء.

* و ـ هيئات للتنسق والإشراف :

لمساعدة الجامعات الإسرائيلية في أدائها، ولتمتين روابطها مع المؤسسة الحاكمة، تم إحداث عدَّة هيئات تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والتنظيمية للعمل الأكاديمي، بشقيه التدريسي والبحثي، وتوجيه هذا العمل وتنسيق علاقاته الداخلية والخارجية، والسعي إلى تذليل العقبات التي تواجهه.. وفيما يلي بعض هذه الهيئات:

١ ـ «الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات» [٣١] :

تأسست هذه الأكاديمية في القدس (عام ١٩٦٠) بعد فترة عامين من الإعداد لتشكيلها، ووافق الكنيست الإسرائيلي على قرار تأسيسها عام ١٩٦١، وتم انتخاب

البروفسور مارتن بوبر رئيساً لها، ثم خلفه بعد وفاته البروفسور افرايم كاتسير (كاتشالسكي) رئيس إسرائيل فيما بعد.

رُسم للأكاديمية استيعاب الخبراء الإسرائيليين في عضويتها وتشجيع البحث العلمي وتقديم المشورة إلى الحكومة في مواضيع معيَّنة، والاتصال مع الهيئات الدولية والمشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية، ونشر الأبحاث في مجالي العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية. وتشمل هذه الأخيرة الدراسات الأيديولوجية والثقافية المتنوعة في ميادين التاريخ والأدب والفلسفة والدين واللغة الخاصة باليهود. وقد نشرت عشرات المجلدات والأبحاث ضمن نطاق اهتماماتها، تحت عنوان «منشورات الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات».

٢ ـ «السلطة العليا للأبحاث والتنمية» (٣٢) :

تشكلت هذه السلطة رسمياً عام ١٩٦٠ كهيئة تنسيق لصالح الجامعات، في مسائل تخص البحث العلمي والاستفادة من نتائج الأبحاث، ومساعدة الباحثين ومعاهد الأبحاث على رفع مستوى أبحاثهم، وتأمين عقود للعمل داخلية وخارجية. وتقوم «السلطة» بنشر تقرير عن النتاجات البحثية، وخاصة تلك التي تصدر عن الجامعة العبرية، يتضمن ملخصات عن الأبحاث العلمية الإسرائيلية وكيفية الحصول عليها.

٣ ـ «اللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط» :

انبثقت هذه اللجنة عن مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي (عام ١٩٧١) بهدف إعداد المعلومات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ووضعها تحت تصّرف الأساتذة والمثقفين الأميركيين والأجانب عموماً، لدى زياراتهم فلسطين المحتلة(٣٣) . ففي أعقاب حرب ١٩٧٣، مثلاً، وأمام تزايد اهتمام الأكاديميين الزوار بشؤون المنطقة والصراع وبأوضاع العرب في فلسطين، كانت «اللجنة الأكاديمية الاسرائيلية» هذه تسارع إلى تقديم المعلومات التي تريدها، وتوجيه ذلك الاهتمام وفق اتجاهات معيّنة، عن طريق توزيع مواد مكتوبة تُعدُّ خلفية

للمواضيع التي يودُّ الأكاديميون الأجانب دراستها، والقيام بجولات في أرجاء البلاد تشمل التجمعات العربية، وتمكينهم من إجراء مقابلات مع شخصيات منتقاة، توخّياً لتشكيل الصورة التي تريد السلطات الاسرائيلية ترسيخها في أذهان أولئك الأكاديميين. وترى السلطات ان «التعب» على الأكاديميين الزائرين (البالغ عددهم نحو ٥٠٠ زائر سنوياً) يعطي مردوداً كبيراً، حيث يتم النظر إلى كل أكاديمي منهم تكسبه السلطات على أنه «سفير لقضية اسرائيل» في البلد الذي أتى منه - على حد وصف سكرتيرة اللجنة مالكة شوليفتس(٣٤).

على هذا ، تقوم اللجنة المذكورة بعمل دعائي مكشوف، يجري خلاله تسريب القناعات الصهيونية إلى عقولهم بطريقة مبرمجة مسبقاً، ليكون الأمر أشبه بعملية «غسل دماغ». ويمكن القول ان هذه الهيئة، كغيرها من هيئات التنسيق والإشراف الأكاديمية الاسرائيلية، تتولى القيام بدور يسهم في توجيه العملية البحثية لدى اسرائيل ليخدم أهداف الدولة وخططها، داخلياً وخارجياً.

** ثانياً ، في القطاع الحكومي :

تسير العملية البحثية ضمن الوزارات الاسرائيلية نحو أغراض قريبة من أغراض البحث في الجامعات، لكنها أضيق نطاقاً وأكثر حصرية.إذ تقتصرالهيئات والمؤسسات الحكومية في معالجاتها للشؤون العربية والصراعية على تناول الأمور الواقعة في حقل اهتماماتها العملية، بما يعين هذه الهيئة أو تلك على جعل قراراتها ومخططاتها تستندان إلى معرفة شاملة ودراية متعدّدة الجوانب. وبمنظور متسع، لا تختلف أهداف العملية البحثية لدى المؤسسات الحكومية الاسرائيلية، جوهرياً عما هو الحال بالنسبة للأبحاث التي تنجزها المعاهد ومراكز الأبحاث في الجامعات الاسرائيلية، من زاوية توظيفها في ممارسة اسرائيل للصراع ضد العرب، بالرغم من أن قسمًا كبيراً مما تنجزه تلك المؤسسات لا يوضع في التداول الاسرائيلي

العام.

الاعتبارات السياسية والأمنية (العسكرية والاستخبارية) هي الركيزة الأساس التي تقوم عليها الأبحاث في القطاع الحكومي الاسرائيلي، ذلك أن حصيلة هذه الأبحاث تجد طريقها إلى دوائر الاستخبارات بأقسامها وفروعها، وهناك يجري تقدير أهمية المادة في ضوء صلاحيتها لملء الفراغات في المخططات المعتمدة، أو تبديل معطيات قائمة بأخرى أدق وأحدث. ثم تعود الحصيلة السابقة بعد إغنائها مقرونة بالاستخلاصات والتوصيات لتعتمدها المؤسسات الحكومية. وهكذا يحدِّد الصراع والتوجهات السياسية والأمنية الاسرائيلية الأطر للعمل البحثي في هذه المؤسسات. ولنستعرض بعض ما يجري في هذا النطاق.

*** أ ـ في وزارة الخارجية :**

تتعاون الهيئات البحثية في هذه الوزارة مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وترسم خططها على نحو يعزز ارتباطها بالأهداف السياسية والدعائية لإسرائيل على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

١ ـ «مركز البحوث والتخطيط السياسي» :

يقع هذا المركز داخل مجمَّع وزارة الخارجية بالقدس المحتلة، ويعمل فيه نحو ١٠٠ باحث محلل ومساعد أفرزوا للعمل ضمنه من ملاك وزارة الخارجية ذاتها ومن الجامعات الإسرائيلية بشكل رئيس. ويقسم المركز إلى ستة أقسام، أربعة منها تختص بوحدات إقليمية (هي: شمال إفريقيا ـ الهلال الخصيب ـ شبه الجزيرة العربية ـ مناطق جغرافية أخرى)، بينما يختص قسم خامس بالاقتصاد، ويختص القسم السادس بالاستراتيجية، ويعمل نحو ٦٠٪ من كوادر المركز في الأقسام العربية الثلاثة.

يقـوم المركز بتحضير تحليلات مبنية على المعلومات الخام، وخاصة المتوفرة لأجـهـزة المخـابرات الإسرائيليـة، كما يقوم بتجهيز دراسات قصيرة حول الأحداث الجـارية في المنطقة والعالم، ودراسات تحليلية مطوَّلة حول مسائل معينة، وترسل هذه النتـاجـات إلى الوزارات وصـانعي السـيـاسـة الإسرائيلية عموماً، ويستخدم وزير الخارجية الإسرائيلي مركز البحوث هذا كالعقل الذي يفكر له[٣٥].

٢ ـ «دائرة التحقيقات» :

تُعـنـى هذه الدائرة بجـمع المعلومـات من عـدة مـصـادر، أبرزها: تقـارير الدبلومـاسيين الإسرائيليين ـ وتنطوي هذه على معلومات يحصل عليها الدبلوماسي جـرّاء عـمله وعلاقاته في بلد المهمة ـ والوثائق التي تحصل عليها إسرائيل بموجب اتفـاقـيـات تبادل المعلومات المعقودة مع بعض الدول، والمادة المكشوفة في وسائل الإعلام والمطبوعات المتعدّدة..

تـلـجأ الدائرة إلى تنسـيق المعلومـات وفـرزها ودراسـتـهـا وتحليلهـا، ثم تسـتـخلص منها النتائج التي تسهم في بلورة خطوط السياسة الخارجية، كما يتم وضع التوصيات الخاصة بمواجهة المخابرات العربية[٣٦].

٣ ـ «دائرة الإعلام» :

تتـولى مهمة تخطيط وتنسيق الإعلام الإسرائيلي والصهيوني في دول العالم، بالاسـتـفـادة من الخبرات البـحـثـيـة والاخـتـصـاصية، وتنشط في إعداد الكتب والدراسـات والمقـالات ذات الطابع السـياسي ـ الدعائي، بنحو ٢٠ لغـة، أو توزيع الكتب المعـدَّة من قـبل المؤسـسات الإسرائيلية. وتصدر الدائرة عدة نشرات دورية (نصف شـهـرية) منهـا: «أخـبـار ومشكلات الشرق الأوسط»، و«صحائف حول خلفـيـات الأحـداث». كما تتفق الدائرة مع الصحف والمؤسسات العالمية على إعداد مـلاحق خـاصـة أو سـلاسل دراسات ومقالات، في المناسبات الإسرائيلية، وتنظيم جولات للمحاضرين الإسرائيليين في دول العالم، وخاصة أولئك الذين يتخصصون منهم في شؤون المنطقة والصراع[٣٧].

٤ ـ «دائرة العلاقات العامة الثقافية والعلمية»:

مهمة هذه الدائرة تطوير علاقات إسرائيل مع دول العالم، من خلال اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي، وافتتاح المراكز والمعاهد الإسرائيلية في هذه الدول، ونشر الكتب وتنظيم المؤتمرات والندوات الدراسية في المجالات الثقافية والفنية[٣٨] . لتسويق المفاهيم الصهيونية وعرض مواقف إسرائيل والأوضاع في المنطقة من وجهة نظر إسرائيلية.

تقوم الدائرة بإصدار مجلة فصلية تسمى «أريئيل» بعدة لغات أجنبية (فرنسية ـ إنجليزية ـ إسبانية ـ ألمانية..)، وتعنى بقضايا الفكر والفنون والسياسة، وتتضمن بعض المواضيع في الشؤون العربية. وقد صدر العدد الأول من هذه المجلة باللغة العربية في آب (أغسطس) ١٩٨١، متضمناً دراسات ومقالات متنوعة، منها دراسة أعدها سليم شعشوع حول التقارب في المعتقدات بين اليهود والعرب، وتحقيق دراسي بقلم مريام روزين حول متحف الفن الإسلامي، ومقالات أخرى في اللغة والفن والتربية والأدب ..إلخ[٣٩].

* ب ـ في وزارة الدفاع :

تختص هيئات عسكرية مختارة (من الضباط العاملين والاحتياط) في إجراء بحوث حول المسائل الاستراتيجية والجارية، وتستعين هذه الهيئات بالكوادر الأكاديمية في الجيش والجامعات، لدى إعداد البحوث.

بالإضافة إلى الدراسات التي تجريها شعبة الاستخبارات العسكرية وأقسام التوجيه السياسي والثقافة والنشر في الجيش الإسرائيلي، ثمة هيئة تقوم بمهمة ضخمة خطيرة، تتطلب جهوداً غير عادية وأدمغة من نوع خاص، هي «شعبة التخطيط في الأركان الإسرائيلية العامة». وطبقاً للمعلومات التي تزامن ظهورها مع تشكيل هذه «الشعبة» ـ أواخر العام ١٩٧٣ ـ ذكرت مجلة «بمحنيه = في المعسكر» آنذاك أن التخطيط الاستراتيجي الذي ستقوم به الشعبة الجديدة برئاسة الجنرال أبراهام تامير يمتد إلى أربعة مجالات هي:

ـ تنبؤ سياسي استراتيجي، يتعلق بمجال نشاط الدول العظمى والوضع

العـام في الشرق الأوسـط والمواجـهة الإسرائيلية ـ العربية، ويستخلص من هذا التنبـؤ مخطط استراتيجي تُبنى عليه مخططات حربية محتملة تبحث في الحـرب الـشـاملة. ومن هذه المخططات تبرز صـورة الخطط الضرورة لبناء الجيش الإسرائيلي.

- تنبـؤ تكنولوجي، يشـمل مجالات شراء العـتـاد والأسلحة، وتطوير جهاز الأمن والإنتـاج الذاتي، ومـعـالجـة موضوع مصادر التسلح العربي على مستوى الدول الكبرى.
- تنبـؤ ديمـغـرافي، يتـعلق بمـخـزون القوى البشرية التي تستطيع الدولة توفيرها لحـاجـات الجـيش الإسرائيلي، وهناك تنبـؤ مـوازٍ يعـالج مـوارد القوى البشرية لدى العرب.
- تنبـؤ اقـتـصادي، يدرس النواحي المختلفة لاقتصاد الأمن القومي (موارد إسرائيل الاقـتـصادية ـ زيادة ميزانيات الدفاع ـ توفير احتياطي كاف من السـلع والمواد) وتقـويم قـدرات البناء الاقـتـصـادي في دول المواجـهـة العربية.

وقد نقلت «بمحنيه» نقلاً عن مسؤولين في شعبة التخطيط قولهم إن الشعبة سـتنسِّق العـمل مع أجهزة الدولة المختلفة، كل حسب اختصاصه. وستبني عملها على الأبحـاث والأعمال الأسـاسـية التي ستشترك فيها الهيئات الأكاديمية ومعاهد الأبحاث(٤٠).

*** جـ ـ في الوزارات الأخرى :**

تعـمل ضـمن هذا النطاق هيئات ومـراكز ولجان تختلف طبيعة اهتماماتها البـحثية التفصيلية باختلاف الوزارات. وفي المسائل ذات الصلة المباشرة أو البعيدة بشـؤون المنطقة والصراع، تتم الاستعانة بالقدرات البحثية المتخصصة، وبالمؤلفات الصـادرة عن مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية على تنوُّع تبعيتها.

١ ـ ضـمن وزارة التربيـة، مـثـلاً، يوجد «مركز إعلام» يتولى (وفق منظور تربوي) إعـداد وتوجـيـه جـانب أسـاسي من الاعـلام الداخلي والمواد

الاعلامية العامة الموجهة إلى الخارج، وخاصة في المناسبات الاسرائيلية. فيتم عقد أيام دراسية وإلقاء محاضرات يتحدث فيها كتّاب وباحثون عن مواضيع مثل «مذابح اليهود» و«الكارثة والبطولة» و«عيد الاستقلال» و«الانتصارات في حرب الأيام الستة» و«انجازات الدولة» و«قضية الأمن» و«مصير المناطق المحتلة»، وسواها.

يصدر هذا المركز مطبوعات ونشرات دعائية يعدُّها متخصصون توزَّع في المدارس وخارجها، وتتضمن مواضيع منتقاة، منها كنماذج: «مقارنة بين قرى عربية على جانبي خط وقف اطلاق النار»- «المنظمات الارهابية على حقيقتها» - «محنة اليهود في البلدان العربية» - التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط» - «إسرائيل دولة ديمقراطية في الشرق الأوسط»[٤١].

٢ - وضمن وزارات أخرى، ثمة دوائر رسمية متعدّدة تشارك بصورة أو بأخرى في العمليات البحثية، وخاصة في النشاطات المسماة «العون الخارجي»[٤٢]. حيث تلجأ لجان الأبحاث وهيئات ومراكز الدراسات التي تتحرى المشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث، والتي يمكن لاسرائيل أن ترتبط معها بعلاقات ومصالح. كما تشارك الدوائر البحثية الحكومية في تقديم رؤيتها الراهنة أو المستقبلية إلى أجهزة الدولة الاسرائيلية في موضوعات تتعلق بالمنطقة العربية وبالصراع، فضلاً عن تقديم معطيات بحثية وثقافية وإعلامية إلى الجهات التي تطلب معرفة مشكلات إسرائيل وهمومها وتصوراتها وأوضاعها..الخ.

*** د - «مركز الدراسات الاستيطانية - رحبوت»:**

يخضع هذا المركز للاشراف المباشر من قبل رئيس الاستيطان في الوكالة اليهودية، ويضطلع بمهام بحثية تتعلق بالاستيطان والتعليم الخاص في هذا الميدان، فينظم المركز دورات دراسية للمستوطنين أنفسهم، كما يقوم بتنظيم دورتين دراسيتين سنوياً لوفود من دول العالم، ويتعاون «مركز رحبوت» بشكل

وثيق، نظرياً وميدانياً، مع طلاب الجامعات الاسرائيلية الذين يؤلفون أطروحات عن الاستيطان.

يشرف المركز على النشاطات الاسرائيلية الاقتصادية في الدول النامية، ويُدار من خلال مجموعة من المدراء يتحمل كل منهم مسؤولية أحد الأنشطة. وحسب نوع النشاط، فإنهم يمثلون عدداً من الوزارات الخارجية ـ الزراعة ـ العمل ـ الداخلية ـ الاسكان ـ الهجرة والاستيعاب ـ الصناعة ـ السياحة...) وتقوم هذه الوزارات بتمويل هذا المركز، بينما تشرف عليه هيئة أكاديمية تشرف على الأبحاث الاستيطانية، هي مجموعة من الخبراء يمثلون مختلف المعاهد الاسرائيلية العليا[٤٣].

*** هـ ـ «المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة»[٤٤]:**

أنشىء هذا المركز عام ١٩٨٢ ، في إطار عمليات «التطبيع الثقافي» بين مصر واسرائيل، ويرتبِط بكل من وزارة الخارجية الاسرائيلية وسفارة اسرائيل في القاهرة من النواحي الدبلوماسية والادارية والفنية، بينما يرتبط بالجامعات ومؤسسات الأبحاث الاسرائيلية في الجامعات بشكل رئيس من الناحية الأكاديمية والبحثية، وبخاصة الجامعة العبرية والجمعية الشرقية الاسرائيلية والأكاديمية الاسرائيلية للعلوم والانسانيات. ولهذا المركز أيضاً ارتباطات وثيقة بأجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والأميركية، بدليل اكتشاف شبكة تجسس من الاسرائيليين والأميركيين وبعض المصريين، عملوا في المركز واتخذوه منطلقاً لأعمالهم التجسسية، وذلك في أوائل آب (أغسطس) ١٩٨٥ .

تعاقب على إدارة المركز منذ تأسيسه أكاديميون ومستشرقون بارزون، هم: شمعون شمير وغبرئيل واربورغ (المهتمان بشؤون الصراع والاتجاهات السياسية والثقافية العربية) وآشر عوفاديا (المهتم بالفنون المعمارية الفرعونية والإغريقية والمسيحية والإسلامية) ويوسف جينات (المهتم بدراسة البيئة العربية ودراسة المفاهيم والعقلية وأنماط المعيشة في المجتمع العربي).

من الأعمال التي يقوم بها المركز، إعداد الأبحاث الخاصة وتنظيم الندوات

والمحاضرات التي يتحدث فيها كبار المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، كل في مجال اختصاصه. ويصدر المركز نشرات ومجلات، أبرزها:

أ ـ نشرة رسمية معلنة بالإنجليزية، مرّة كل ثلاثة أشهر، تتضمن خلاصات للأبحاث التي تُنجز لحساب المركز وللمحاضرات التي تُلقى فيه.

ب ـ مجلة دورية فصلية باللغة العربية تتضمن معلومات عن بعض الشؤون الإسرائيلية العملية والتكنولوجية، كما تتضمن أبحاثاً في مواضيع تاريخية وخاصة ما يتعلق منها بالتفاعل بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية.

وبالإضافة إلى إصدار النشرات يقوم المركز بتوزيع بعض المجلات الإسرائيلية مثل مجلة «التربية من أجل السلام»، كما يقوم بتقديم معلومات ومساعدة في الحقل الأكاديمي للمواطنين المصريين المهتمين بالدراسات والأبحاث الإسرائيلية، وللطلاب والباحثين الإسرائيليين الذين يؤلفون أطروحات جامعية عن مصر والدول العربية.

ومن الأنشطة المرافقة التي يؤديها المركز، افتتاح مكتب تنسيق خاص لقبول طلبات الطلاب المصريين الحاصلين على الثانوية العامة ممن لم تقبلهم الجامعات المصرية، ويرغبون في الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية. وقد أعلن المركز لبعض الصحافيين المتصلين به، أنه تقدم للمركز (حتى العالم ١٩٨٦) حوالي ٣٠٠ طالب مصري، كلهم يطلبون الالتحاق بكليات الطب في الجامعات الإسرائيلية. وإزاء ذلك أخذت السلطات الإسرائيلية تدرس حالات هؤلاء، أيدرسون في تل أبيب أم يدرسون في مصر ضمن المركز ذاته، حيث تصل الدروس فوراً إلى القاهرة بإرسال تلفزيوني وأشرطة فيديو، في محاولة لإبهار الطلاب المصريين، كما لوحظ أن المركز يلعب دور جسر يصل المؤسسات البحثية الإسرائيلية بالمؤسسات البحثية والباحثين في مصر. ومما يذكر بهذا الخصوص، قيام جامعة تل بيب بإرسال دعوات إلى عدد من أساتذة التاريخ المصريين للمشاركة في مؤتمر علمي احتفالاً بمرور ٨٠٠ عام على معركة حطين (١١٨٧)، وقد وصلت هذه الدعوات

من خلال المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة. وكان المركز وراء استقدام يهوشع براور (المتخصص الأول في الحروب الصليبية) إلى مصر لمقابلة عدد من أساتذة التاريخ في الجامعات المصرية.

عن طبيعة الاهتمامات البحثية للمركز، يُذكر أنه باشر منذ تأسيسه «عملية مسح منظمة للمجتمع المصري»، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وتاريخياً وتراثياً. فقد بحث المركز، مثلاً، في «الأصول العرقية للمجتمع المصري»، وفي «الوحدة الثقافية والعقائديةبين اليهودية والإسلام»، وفي الشعر العربي الحديث وقضايا التعليم والزراعة والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضي، وفي حياة البدو والبربر وفي تأثير السلام على العقل العربي. وضمن دراسة لباحث مصري ورد أن اهتمامات المركز تتناول إجراء دراسات حول تاريخ اليهود في مصر، والدين الإسلامي والأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للإسرائيليين، والصلة التاريخية بين مصر وإسرائيل وغير ذلك، ومن المتوقع أن يكون المركز بصدد التركيز حالياً على مجموعات المعماريين والفنانين التشكيليين المصريين، وعلى محاولات الحصول على المخطوطات المهمة وبعض المواد الأثرية المصرية.

استكمالاً لهذه الصورة المصغّرة عن المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، نستعرض فيما يلي أبرز عناوين الأبحاث والمحاضرات التي نفذها المركز منذ إنشائه حتى نهاية عام ١٩٨٤، وذلك كما وردت في خمسة أعداد متعاقبة من نشراته الربعية:

- العدد الأول (خريف ١٩٨٢): ر. جيفون «البحث عن الفيروز: المصريون القدماء في سيناء» ـ ف. ليفي «تلازم العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مصر» ـ ز. شورر «الكتب المطبوعة في الكنس اليهودية في القاهرة» ـ ن. ليفتسيون «مصر المملوكية وغرب أفريقيا ـ تكرور».
- العدد الثاني (ربيع ١٩٨٣): إ. باير «الأفكار الثقافية الجدلية في الصناعة المعدنية الإسلامية خلال الفترة الأيوبية» ـ س. إيزنشتادت «الاستمرارية والتقليد في تكوين خطوط المجتمعات الحديثة» ـ م. كوهين «مصدر التاريخ المصري» ـ ش. شمير «نمط التاريخ المصري وخيارات المؤرخين

المصريين» ـ م. فنتر «التعليم في مصر واستمرارية التاريخ الثقافي المصري» ـ آ. عوفاديا «المعالم المسيحية المبكرة في مصر».

ـ العدد الثالث (شتاء ١٩٨٣ / ١٩٨٤): ج. سادان (العادات الإسلامية فيما يتعلق بالكتب المقدسة القديمة: خلفية لجنيزة القاهرة» ـ آ. شيلواح «نظرية الموسيقى العربية: كتابات في دار الكتب» ـ ج. قنازع «مخطوطات القرون الوسطى حول فن شرب الخمور» ـ م. كرامر «وثائق غير مكتشفة لتاريخ مصر في ظل الملكية» ـ ع. إيلون «علم دلالات الألفاظ والتاريخ الحديث للشرق الأوسط» ـ ح. لاتسروس يافيه «اليهودية والإسلام: العلاقة بين الهالاخا والشريعة» ـ س. سوميخ «الألفاظ الجديدة في كل من العبرية الحديثة والعربية الحديثة» ـ ن. غوفرين «المنفى في مصر بعد الحرب العالمية الأولى وآثاره في الأدب العبري».

ـ العدد الرابع (صيف ١٩٨٤): ر. تلغام وب. يانيف «مسح الفن المرئي اليهودي في مصر» ـ أ. رابللو «الطلاق عند اليهود في ظل الامبراطورية الرومانية وبعض الحالات من فلسطين ومصر» ـ م. ليكر «الزواج ما قبل الإسلام يربط ما بين اليهود من المدينة والنساء من مكة» ـ م. غوتشتاين «العبرية والعربية: أسس الدراسات السامية المقارنة من العصور الوسطى حتى النهضة الإنسانية» ـ ر. تلمون «من كان أول نحوي عربي؟!» ـ ع. ماركس «الاقتصاد المزدوج للبدو في سيناء» ـ ل. أتينغر «الآجر الطيني على طول نهر النيل وفي النقب».

ـ العدد الخامس (خريف ١٩٨٤): ج. كرامر «موسى بن ميمون والإسلام» ـ م. روزين إيلون «الفن الإسلامي في مصر وفلسطين» ج. روزيمان «الأوامر الصوفية في نصوص اجتماعية مختلفة» ـ ر. سنير «العناصر الصوفية في الشعر العربي الحديث: دور الشاعر المصري صلاح عبد الصبور» ز. إيكشتاين «أثر توزيع الأسعار لمصادر الزراعة في مصر عبر منظور تاريخي» ـ ي. كهانا «الصياد البدوي في جنوبي سيناء» ـ هـ. غولومب «ترجمة بياليك إلى العربية ومشكلة استعمال الألفاظ المهجورة

والحداثة».

يمثّل المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة تجربة خاصة في العملية البحثية الإسرائيلية، بما يؤدي من مهمات متشعبة ومتداخلة (بحثية ـ استشراقية ـ دعائية ـ سياسية ـ استخبارية ـ وغير ذلك) وبما يحصل عليه من تفاصيل ضخمة عن الحياة والأوضاع في مصر، وعن الشؤون العربية أيضاً. وعن طريق ذلك يقدِّم هذا المركز للاسرائيليين معلومات في غاية الأهمية تجد طريقها إلى دوائر صناعة القرارات الاسرائيلية في شتى الميادين.

**** ثالثاً ، في القطاعين الحزبي والهستدروتي :**

أ ـ في الأحزاب :

تعمل لجان وهيئات بحثية في غالبية الأحزاب والحركات الاسرائيلية على تزويد قيادات الأحزاب وكوادرها بالتقديرات التحليلية والتقارير حول الأوضاع الداخلية والاقليمية، وتدخل النتاجات البحثية المتنوعة في توجهات العمل الحزبي، سياسياً وانتخابياً وميدانياً، فيرتكز برنامج أي حزب في نقاطه المتعلقة بالعرب والصراع والتسوية على قاعدة فكرية/ سياسية، تسهم الأبحاث الذاتية والعامة في تحديدها وفي أن تكون هذه الأبحاث معيناً مرجعياً للتوجهات الحزبية. وبالرغم من أن المعلومات المنشورة بهذا الخصوص قليلة بالأصل، ولم يتسن للباحث الحصول سوى على قدر ضئيل منها، إلاّ أن المعلومات التي سيتم التعامل معها في التعريف بالمراكز الأربعة التالية، يمكن أن تسهم في تشكيل مؤشر حول العملية البحثية على الساحة الحزبية الاسرائيلية.

١ ـ «معهد الدراسات العربية» ـ جفعات حفيفا(٤٥):

أنشىء هذا المعهد أساساً في حزيران (يوليو) ١٩٦٣، ويقع في منطقة «جفعات حفيفا» بالمثلث على الطريق المتفرعة من شارع الخضيرة ـ العفولة والمتجهة إلى باقة الغربية. وكان صاحب الفكرة والمؤسس الفعلي له الكاتب والباحث سيمحا فلابان (أحد زعماء حزب مبام). ويتبع المعهد حركة «الكيبوتس

القطري / لحزب مبام» وهو ينتمي ـ سياسياً ـ إلى كيبوتسات هشومير هتسعير. ومع أن المعـهـد قـريب من «اليسـار الإسرائيلي» إلاّ أن فـيـه نشطاء من مختلف الأحزاب الإسرائيلية.

تدير المعـهـد هيئة مـؤلفـة من خمسـة أشخاص، يترأسها منذ عام ١٩٨٧ يورام ميرون (وهو ألماني المولد وعـضـو كـيـبوتس هزوريع وخريج المعهد ذاته. يجيـد اللغة العربية، وكان قد مارس تعليمها مدة ١٥ سنة، وألف عدة كتب، منها بالعبرية كـتـاب «أهلاً وسـهـلاً» بالاشتراك مع نمر مصاروة وكتاب عن القصص الشـعبية في منطقة المثلث بالاشتراك مع رياض كبها).. ويتلقى المعهد المساعدة من الجـامـعة العبرية وجامعة حيفا، ويتم تمويله من مصادر متنوعة، أهمها: الرسوم التي يدفـعـهـا طلاب الدورات ـ الصناديق والهيئات الداخليـة والخـارجـيـة مثل صندوق فورد ـ وزارة المعارف ـ الوكالة اليهودية ـ الكيبوتسات..

يضم المعـهـد عـدة أقسام واختصاصات للدراسة والدورات والأبحاث، تنظّم أنشطتـها بالأصل لأعضاء حزب مبام والكيبوتسات. وقد أطلق عليه لاحقاً «معهد الدراسـات العـربية ـ بإسم عبد العزيز الزعبي» والمذكور هو عضو كنيست متوفى / من حـزب مـبام (من الكنيست السادسة ١٩٦٥ إلى الكنيـست الثامنة ١٩٧٣). وكـان المعـهد يحمل سابقاً اسم «معهد الدراسات الأفروآسيوية» ثم غير إسمه إلى «معهد الدراسات العربية». وقد أنشأ المعهد فرعاً له في منطقة نهاريا شمال البلاد.

تتوزع أنشطة هذا المعهد في ثلاث دوائر، هي:

أ ـ تعليم اللغـة العـربيـة لليـهود، عن طريق تنظيم دورات مختلفة، أهمها: دورة اللغة لسنة كاملة ودورات التقوية والاستكمال، وقسم كبير منها يجري تنفـيـذه بالاشتراك مع وزارة المعارف التي تموّل أيضاً صدور «مجلة المعلم» عن المعـهد وهي مجلة مخصصة لمعلمي اللغة العربية في المدارس اليهودية.

ب ـ الفـعاليات والنشاطات التربوية والثقافية المتنوعة، وهي فعاليات تشمل لقـاءات مـشتركة لطلاب عرب ويهود، ومشروع «أولاد يعلمون أولاداً» الذي يبدأ من الصف السابع ويستغرق ثلاث سنوات، حيث يتم تنظيم

لقاءات أسبوعية لطلاب من مـدرسـتين (عـربيـة ويهودية) ويعلمون بعضهم بعضاً بإشراف مرشدين للغتين العبرية والعربية.

جـ ـ دائرة الأبحـاث، وفي المعهد قسم يحتوي كتباً وصحفاً ومجلات ومواد مـتنوعـة عن عـرب فلسطين وشـؤون الصراع والدول العـربية، وتعد الموضوعات الخاصة بما يسمى (عرب إسرائيل) من أبرز اهتماماته في مجال الدراسـات، ولوحظ أنه بدأ يزيد اهتمامـه بالضـفة والقطاع منذ انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية.

يشارك في نشاطات المعهد سنوياً من ٤ ـ ٥ آلاف شخص، وينتج هذا المعهد أبحـاثاً خاصة يقوم بإصدارها ـ بمعدل ثلاثة كتب سنوياً ـ موضوعاتها متنوعة تمس شـؤون العـرب والصراع. ويجري المعـهـد أبحـاثاً تتـعلق بمواضيع الساعة يصـدرها كل شهر أو شهرين، ومنها (عـام ١٩٩٠) بحث عن نتـائج انتخابات الهـسـتـدروت في الـوسط العـربي، وآخـر عن «الهجـرة اليـهـودية من الاتحـاد السـوفـيـيـتي وردود الفـعل العربية» وبحث عن «الحركة الإسلامية في إسرائيل». ويعـمل في المعـهـد باحـثـون متخصصون علمياً بعضهم كضيوف من الجامعات الإسرائيليـة وآخـر المشاريع التي يجري إنجازها في إطار المعهد بحث لإيلان بابي (من جـامـعـة حـيـفـا) عن «مـبادرات السلام في الشرق الأوسط خلال المئة سنة الأخيرة». ويعـتـزم المعـهـد إدخـال برنامج جـديد على أنشطتـه يطلق عليـه اسم «التـعـايش والديمـقراطية». ولهذا المعهد علاقات مع «مركز الدراسات العربية» في القـدس الذي يديره فـيـصل الحـسـيني، تشـمل مـثلاً تنظيم دورات لتعليم اللغة العبرية للعرب.

يحاول المعـهـد التكيف مع الضـغوط التي تمارسها عليه الكيبوتسات التي تعترض على توجـهـاته (اليسارية)،ويسهم المعهد في مساعدة حزب مبام بمجالات كثيرة منها توجيه الناخبين لمنحه أصواتهم في انتخابات الكنيست. ويؤكد المعهد في مطبـوعـاته أنه لم يؤسَّس لمجـرد إضـافـة مـؤسسة علمية جديدة إلى المؤسسات الكثيرة القـائمـة في إسرائيل، بل انه يرمي إلى خـدمـة قضية التفاهم والتعاون بين اليـهـود والعـرب في إسرائيل والمنطقـة، عبر تثـقيف أبناء (الشعبين) كي يفهم كل

منهما الآخر ويدرك تطلعاته، وعبر النشاط الاجتماعي الذي ينظمه. ويصف المعهد نفسه بأنه يشجع كل بحث ذي صلة بقضايا السلام والتعاون بين اليهود والعرب، معتبراً أن هذا التعاون هو أكثر إيجابية عندما يتعلق بإحياء أراضٍ قاحلة وإقامة مشروع ري كبير مشترك.. هو حلم يشير إليه كتاب يورام نمرود «مياه متنازع عليها» / الإصدار الثاني للمعهد (عام ١٩٦٦) ضمن سلسلة دراسات عربية وأفروآسيوية.

٢ ـ «جمعية المشروع العربي ـ الإسرائيلي للبحوث والعلاقات» :

تألفت هذه الجمعية في أيار (مايو) ١٩٧١، كواجهة صهيونية هدفها الظاهري تشجيع البحوث الداعية إلى «السلام بين العرب واسرائيل» بمبادرة من سيمحا فلابان (أحد زعماء مبام) بالتعاون مع لويزبرمان ودون بيرتز (المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية). ومن المواضيع التي تم ادراجها للدراسة «إنطباعات العرب عن اليهود» و«المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية». ويتضح من النشرة الأولى التي صدرت عن الجمعية أن هدفها هو اعداد منشورات جديدة للبرهان على «عقلانية الاسرائيليين وتصلّب العرب». وقد حاولت الجمعية استقطاب بعض الكتاب العرب، إلاّ أن هناك من تنبه إلى الدوافع الحقيقية لها، في حين وافق بعض المضلّلين على الانضمام إليها[٤٦].

٣ ـ «معهد دراسات الصهيونية والشتات» :

أقيم هذا المعهد في «جفعات حفيفا» عام ١٩٧١، بالاشتراك بين المنظمة الصهيونية العالمية وحركة «هكيبوتس هآرتسي» التي تشرف عليها هيئات منبثقة عن حزب مبام، ورسم للمعهد أن يعمل بالتنسيق مع مؤسسات أكاديمية وشعبية في الأبحاث المتعلقة بالصهيونية وبحركات الشبيبة الاسرائيلية واليهودية العالمية وفي تدريس المسائل الصهيونية لطلاب من الكيبوتسات[٤٧].

مادة البحث والتدريس المستخدمة في هذا المعهد لا تخرج عن إطار عرض عمل الصهيونية والتعريف بفلسفتها ومواقفها والتركيز على المضامين

الايديولوجية التي تتبناها في مواجهة العرب، وسبل تقوية الارتباط بين اسرائيل ويهود العالم لتعزيز القدرات الاسرائيلية في الصراع.

٤ ـ «مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة»:

أنشىء هذا المركز بمبادرة من أعضاء في «حركة حقوق المواطن ـ راتس»، بمشاركة ممثلين عن الأحزاب الاسرائيلية (اليسارية). وقد افتتح في أواخر شهر آذار (مارس) ١٩٨٩، ويعتبر فريداً من نوعه لدى اسرائيل.

تذكر معلومات صحفية من الوطن المحتل[٤٨] أن نشاط المركز يتركز على متابعة قضايا هدم وإغلاق البيوت وحماية الصحافة والصحافيين ومتابعة الأوضاع الصحية وحماية القطاع الزراعي ومعالجة قضايا اقتلاع وتكسير وإحراق الاشجار المثمرة والأحراش، والعديد من القضايا والأحداث اليومية التي تقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطبقاً للمعلومات ذاتها، يعمد المركز إلى علاج المشكلات والشكاوى بالطرق القانونية ونقلها إلى الكنيست أو عرضها على السلطات المختصة.. وقد أصدر المركز بعد نحو خمسة أسابيع من إنشائه، تقريراً حول انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلية لحقوق الانسان في المناطق المحتلة (يتعلق بالفترة من بدء الانتفاضة وحتى نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، متضمناً أعداد ضحايا القمع الاسرائيلي[٤٩].

تفترض طبيعة عمل هذا المركز القيام باجراء مسح صحفي وميداني وإعداد مذكرات وتقارير ودراسات، لوضعها بتصرف الأجهزة الاسرائيلية المختصة. وإزاء علامات الاستفهام التي تنتصب أمام تأسيس هكذا مركز، فإن تقليب هذا الأمر على مختلف وجوهه، يقود إلى تقديرات واستنتاجات خلاصتها ان انشاء هذا المركز يندرج أساساً في عداد الاعتبارات الحزبية والانتخابية، في مواجهة الأحزاب اليمينية والأحزاب الفاشية، ومن أجل تقوية استقطاب الأصوات العربية، ونوعيات معيّنة من الأصوات الاسرائيلية، وذلك بالاضافة إلى الاعتبارات والدوافع السياسية والدعائية المختلفة.

ب ـ ضمن الهستدروت :

تم إحداث هيئات بحثية تمارس انشطتها الدراسية والتثقيفية على خلفية التوجهات الهستدروتية، ليس في أوساط اليهود والعرب وحسب، وإنما كذلك في مجال إعداد النقابيين القادمين من البلدان الآسيوية والأفريقية. فقد أنشأ الهستدروت «الوكالة المركزية للثقافة» التي ترمي إلى نشر اللغة العبرية وإحياء التراث العبري[٥٠]، ومن ثم التركيز على ما يسمى «الهوية اليهودية للبلاد». وجرى إحداث «بيت بيرل = مركز المعهد اليهودي العربي للهستدروت»[٥١] ليكون أداة في إشاعة مناخ العدمية القومية في أوساط عرب فلسطين وضرب نهوضهم الوطني القومي، وراء يافطات التعايش والولاء للدولة(...) وأقام الهستدروت «المعهد الآفرو أسيوي للأبحاث في مجال العمل والحركة التعاونية»[٥٢] عام ١٩٦٠، بالتعاون مع جامعة تل أبيب، وبدعم من الاتحاد الأميركي للعمل/ مؤتمر النقابات الانتاجية. ويهدف هذا المعهد ـ الذي أصبح يسمى اعتباراً من العام ١٩٧٢ «المعهد الدولي للتطوير والتعاون والعمل في تل أبيب»ـ إلى توطيد العلاقات بين اسرائيل وبعض دول آسيا وافريقيا، عبر تدريس المواضيع المتعلقة بالتنمية والاقتصاد للطلبة القادمين من تلك الدول بموجب المنح الدراسية التي يقدمها الهستدروت للأجانب.

يترافق الدور الذي تلعبه مؤسسات الأبحاث التابعة للهستدروت مع تأثيرات أيديولوجية على المنتسبين إليها، عبر الأنشطة السياسية المباشرة أو عبر المادة الدعائية التي تتخلل عمليات التدريس والبحث في هذه المؤسسات.

** رابعاً: في القطاع الخاص :

تنشط على الصعيد البحثي الإسرائيلي عدة مؤسسات ومراكز خاصة، في متابعة الوقائع والأوضاع وتحليل المعلومات ونشر التقارير والنتائج البحثية، ولا سيما في شؤون عرب فلسطين والصراع. وضمن إطار التباين في الاعتبارات والدوافع الكامنة وراء وجود هذه المؤسسات والمراكز، تختلف طبيعة الاهتمامات التفصيلية من مركز لآخر، بيد أنها تتفق فيما بينها بتناول مسائل لها علاقة

بالأوضـاع في المنطقـة وبالصراع، كما تتفق في الجانب الخاص بالأغراض التجارية للعمل في كل منها.

١ ـ «معهد فان لير للأبحاث في القدس»:

برز نشاط هذا المعهد منذ عام ١٩٧٠، وتبينّ معلومات منشورة عنه[٥٣] أنه تـأسـس بـمـبـادرة مـن أرملة الصناعي الهولندي المعـروف (برنارد فـان لير)، بالاشتراك مع د. يهودا ألكانا (أسـتـاذ دائرة التـاريخ وفلسـفة العلوم في الجامعة العبرية) الذي شـغل منصب المدير العام لهذا المعهد منذ تأسيسه وما يزال يشغله حتى الآن.

يقع المعـهـد في سـاحـة آينشتين غربي القدس، ومن المسؤولين عنه (ضمن مجلس الإدارة وهيئة الإشراف والتـحـرير)، يُذكـر: السيدة فان لير وابنها أوسكار (وهو صناعي من أمـستردام ويقـوم بنشـاط ملحـوظ في مؤتمر أصحاب الملايين اليـهـود في العـالم لدعم الاقتصاد الإسرائيلي) ـ د. سيغفريد موسيز ـ البروفسور أفـرايم كاتسير (من معهد وايزمن للعلوم) ـ البروفسور ن. روتنـشـترايـخ وس. ايزنشتادت(وهما من الجـامعة العبرية) ـ جيرالد هولتون (من جامعة هارفارد) ـ ر.ميرنون (جامعة كولومبيا). ويشغل منصب المدير الأكاديمي للمعهد حالياً آلوف هارايفن (مـسـاعد رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق أهرون ياريف). وتعمل في هذا المعـهـد مجموعة من الباحثين والمستشرقين يمتلكون خبرة واسعة وتوضع بتصرفـهم إمكانيات ضخمة. فمنذ السنوات الأولى لتأسيسه وصلت ميزانية المعهد إلى نحو ٢٥٠ ألف دولار سنوياً، وتضـاعفت فيما بعد، لإنفاقها ضمن عدة قنوات منهـا: تنفـيـذ البـحـوث ـ تنظيم الندوات الدراسـيـة — إقـامـة دورات مشتركة للمدرسين اليهود والعرب ..إلخ.

صـحيفة جيروزاليم بوست (٦/١١/١٩٧١) نقلت عن د. ألكانا قـوله «إن هذا المعـهـد لا يُعنى بالسـياسة، بل يمثل عشّاً يلتقي فيه الصقور والحمائم معاً» محاولاً بذلك التغطية على جانب من أهدافه الحقيقية التي تشمل وضع ما يتوصل إليـه من مـعطيـات سـيـاسـيـة ونتائج بحثية عامة بتصرف المؤسسة الإسرائيلية

الحاكمة، وعدّدت الصحيفة بعض نشاطات المعهد في سنواته الأولى، ما تحقق منها، وما هو قيد التنفيذ، وبينها:

أ ـ مشروع دراسي مدته عامان أشرف عليه د. شاؤول فريد لندر (من الجامعة العبرية) حول أبعاد وتوقعات العلاقات العربية ـ الإسرائيلية في المدى البعيد ونقاط التوتر والهدوء.

ب ـ عشر دراسات أشرف عليها د. شموئيل أيزنشتادت (من الجامعة العبرية) حول قضايا المجتمع الإسرائيلي (اليهود والعرب) وحول مسائل تتعلق بالحضارة العربية والمجتمعات التقليدية وحركات الرفض في صفوف الطلاب والمثقفين.

جـ ـ دراسة ذات طابع استشراقي تكلّف بإعدادها البروفسور مناحيم ميلسون (من الجامعة العبرية) تتناول صورة النبي محمد كما تطورت عبر القرون في العالم العربي.

د ـ تنظيم حلقات دراسية، كانت إحداها برئاسة ميلسون حول المجتمع العربي، اشترك فيها نحو ١٥٠ شخصاً بينهم عدد من المواطنين العرب، بالإضافة إلى أكاديميين وعسكريين وموظفين من وزارة الخارجية، وكان النظام المتبع فيها توزيع الأوراق الخاصة بها مسبقاً ليتمكن المشاركون من النقاش بحيوية.

وعلى امتداد السنوات الماضية، كانت مواضيع «الدراسات الشرق أوسطية» تحتل حيزاً كبيراً من اهتمامات أقسام وباحثي معهد فان لير، وخاصة في المسائل الاستراتيجية التي يشرف على تناولها إدوارد لوتواك (المحلل البريطاني الذي هاجر إلى فلسطين المحتلة إثر تأسيس المعهد)(٥٤) . ولوحظ أن المعهد أخذ يبدي خلال سنوات الثمانينات اهتماماً متزايد بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبقضية فلسطين ضمناً. فأصدر المعهد مثلاً كتاب «هل للقضية الفلسطينية حل؟» شارك فيه اثنا عشر مستشرقاً وباحثاً (هم: أهرون ياريف ـ مناحيم ميلسون ـ شموئيل كاتس ـ آرييه شليف ـ مارك هيلر ـ مئير عميت ـ مئير بعيل ـ ماتي شتاينبرغ ـ آلوف هارايفن ـ موشي آرنس ـ شلومو أفنيري ـ يهوشفاط

هركابي)، وقد عرض هذا الكتاب القضية الفلسطينية كمشكلة مركزية لإسرائيل في الثمانينات، وتحدث عن ثمانية حلول لها، ثم تحرى آفاق إمكانية حل القضية[٥٥] .

كما أصدر المعهد (عام ١٩٨٨) كتاباً بعنوان «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠» تضمن أبحاثاً لإثني عشر مستشرقاً وباحثاً إسرائيلياً (هم: أرنون سوفير - سرجيو ديلافرغولا - آساف رازين - أمنون سيلع - أمتسيا برعام - آلوف هارايفن - أبراهام روتيم - شمعون شمير - يتسحاق أورون - ماتي شتاينبرغ - إيتمار رابينوفيتش - موشي عميراف - أهرون ياريف)، وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام تتناول معطيات أساسية وتقديرات، والحرب وثمنها، ثم السلام وثمنه[٥٦].

بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية (٩/١٢/١٩٨٧) كان معهد فان لير في عداد المؤسسات البحثية الإسرائيلية التي أخذت تحلل الوضع وتراقب تطوراته، ومما قام به تحري عوامل ومجريات الانتفاضة، والانهماك في موضوع احتمالات امتدادها بالزخم نفسه إلى من يسمونهم (عرب إسرائيل) وموضوع ما يسمى «تخفيف التوتر» بين المجموعات المختلفة في إسرائيل. كما أرسل معهد فان لير منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة مشروعاً إلى المدارس ومدرسي التاريخ والمجتمع في أنحاء البلاد، يتضمن كيفية تناول المواجهة الجماعية للعلاقات العربية - اليهودية، ويقترح هارايفن (المدير العلمي للمعهد وصاحب المشروع) على المعلمين أن يلتزموا ثلاث نقاط أثناء معالجتهم الموضوع في الصف، أولها / تحديد المشاعر إزاء الأحداث الأخيرة، وثانيها / تمييز التعقيدات في علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والدول العربية وخصوصية كل نموذج للعلاقة، وثالثها / اقتراح الحلول وثمنها على الصعد الأمنية والديمغرافية والسياسية ..إلخ[٥٧].

يقدِّم معهد فان لير، ضمن اهتماماته، مادة بحثية معمّقة للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، ويتيح للمسؤولين وللشخصيات العامة على حد سواء فرصة للتعرف على التحديات التي تواجه إسرائيل، ويضع أمام كل هؤلاء صورة تقريبية لما ينتظر التجمع الإسرائيلي مستقبلاً، وهو بهذا لا يختلف عن أي مركز أبحاث إسرائيلي من حيث اعتماد نتاجاته في تنمية المعرفة لدى صانعي القرارات الإسرائيلية ولدى المستوطنين في التجمع الإسرائيلي بشكل عام.

لا يقتصر توزيع نتاجات المعهد على الساحة الإسرائيلية، مع أهميتها وخطورتها، بل يتسع نشاط المعهد في مجال التوزيع ليشمل عدداً من بلدان العالم، مع ملاحظة أن الروح العامة للأبحاث التي ينتجها المعهد هي ذاتها الروح الصهيونية التي تسري في العملية البحثية الإسرائيلية على تنوع مؤسساتها.

٢ ـ «مشروع بنك معلومات الضفة الغربية»[٥٨]:

أُسِّس هذا المشروع عام ١٩٨٢ لدراسة الأوضاع والظروف الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّيْن. ويدير المشروع د. ميرون بنفينستي (نائب رئيس بلدية القدس المحتلة الذي استقال إثر خلافات مع رئيسها تيدي كوليك)، وتموِّل نشاطاته مؤسستا روكفلر وفورد، بينما يشرف على إدارته معهد بروكنغز واشنطن D.C

يعتمد المشروع في دراساته معلومات مُحدَّثة باستمرار مُدْخلة ومبرمجة في كمبيوتر خاص. وغالباً ما تقتصر مطبوعاته على الأبحاث الخاصة التي ينفِّذها الباحثون فيه، بما في ذلك الخرائط التي يتم وضعها لتبيان التطورات الجارية والمتوقعة. وقد نشر المشروع تقريره الأول المؤقت في أيلول سبتمبر ١٩٨٢ ، ونشر تقريره الثاني في نيسان (إبريل) ١٩٨٤ بعنوان «دراسات لسياسة إسرائيل»، والتقرير الثالث في شباط (فبراير) ١٩٨٦. وفي تموز (يوليو) ١٩٨٨ نشر المشروع تقريره الرابع الذي عالج فيه التطورات في الضفة والقطاع خلال عامي ١٩٨٦ / ١٩٨٧، والذي تم فيه الاستناد بشكل كبير إلى نظام استرجاع المعلومات ضمن المشروع، وقد اشترك في إعداد هذا التقرير فريق الأبحاث العامل في بنك المعلومات وعدد من الباحثين الإسرائيليين (منهم: د. سيمحا باهيري ـ سوزان بودزيبا ـ بولي أمروت)، برئاسة مدير المشروع بنفينستي ومشاركته.

يطبع المشروع قسمًا من أبحاثه في المطبعة التابعة لصحيفة «الجيروزاليم بوست» الإسرائيلية الصادرة بالإنجليزية، بإدارة الناشر يهودا ليفي. وكانت آخر دفعة من المطبوعات المتفق على نشرها بين الطرفين سلسلة من ١٧ بحثاً نُشر منها ٧ أبحاث، وهناك دراستان حول الجغرافيا والديمغرافيا في الضفة والقطاع تمرّان حتى تاريخه (أوائل ١٩٩٠) في مرحلة التنفيذ. بيد أن الناشر رفض طباعة كتاب أعده المشروع عن «حقوق الإنسان في المناطق المحتلة» الأمر الذي أثار خلافات

قـانونية بين الطرفين. وطبقاً لمعلومات إسرائيلية هناك نحو ٢٠٠ مشترك في العالم في السلسلة، وقـد بيع منها حتى الآن نحو ١٥ ألف نسـخة. أما عدد الأبحاث التي أصدرها المشروع حتى مطلع العام ١٩٩٠ فقد بلغ ٢٦ بحثاً (نشر منها ٤ أبحاث عام ١٩٨٩). ومن الكتب التي صدرت عن المشروع، عام ١٩٨٣ مثلاً: «تقرير عن الرقـابة الإسرائيلية على المنشورات العربية في الضفة والقطاع» ـ «المظاهر القانونية والإدارية للحكم الإسرائيلي في الضـفـة والقطاع» ـ «القـدس: المجتمع المستقطب» ـ «الروابط الدينيـة بين إسرائيل والضفة الغربية» ـ «الزراعة والمياه في الضفة وغزة» ـ «الركـود والحـدود: الصناعـة العـربيـة واليهودية في الضفة الغربية» ـ «فـهرس المسـتـوطنات في الضـفـة والقطاع». وأصـدر المشروع كـتـاب «خمس دقائق بعد منتـصف الليل» الذي يتـحـدث عن واقع الاحـتلال ووصوله إلى ما يسمى «نقطة اللاعودة».

تـثـير دراسـات هـذا «المـركـز» اهـتمامـاً وجـدلاً واسـعين داخل فلسطين وخـارجـهـا، وتُعـتـمـد مـعطيـاته على نطاق واسع في الأعمال البحثية والإعلامية المخـتلفـة، كما تؤخذ المعلومات التي ينشرها جدّياً بعين الاعتبار في رسم السياسة الإسرائيليـة العـامـة إزاء المواضـيع الراهنة أو التي تكتسي طابعـاً مـستقبلياً، نظراً لبلوغها مستوى من الدقة يؤهِّلها لهذا.

٣ ـ «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط»(٥٩) :

ظهـرت نشاطات هذا المركز بصورتها الكثيفة منذ أوائل الثمانينات، ويُعنى بالدراسـات التي تعـرض مـواقف أطراف الصراع العـربي ـ الإسرائيلي، والمشكلات المرتبطة بهذا الصراع وسـبل حلّه، كما يُعنى بدراسـة أوضـاع العـرب في فلسطين والتطورات السـياسية في الضفة والقطاع.

يُصـدر المركـز ـ شـهـرياً غالباً ـ كتيباً من محتويات الصحف في موضوع الصراع، ويسـتـعين المركـز بالباحثين من الجامعات الإسرائيلية في إعداد الدراسات المتـصلة باهتمامـه، وقد نشر المركز (عام ١٩٨٤) دراسـة حـول الضفة والقطاع أعدها د. سيمحا باهيري (من جامعة تل أبيب) بعنوان «انفصال بسلام أو توحيد مـفروض». وشكل المركز طاقمـاً بحثياً ضمَّ ١٢ باحثاً برئاسة البروفسور هنري روز نفـيلد (خـبير علم الإنسان بجامعة حيفا) انشغل نحو ٣ سنوات في دراسـة

ظـروف ومكانة العـرب في فلسطين داخل حـدود ١٩٤٨. وفي حـزيران (يونيـو) ١٩٨٨، قـدّم وفـد المركـز بعض النسخ الأولى من الأبحاث التي أنجزت إلى حاييم هرتزوغ (رئيس إسرائيل)، وأبرز الأبحـاث التي أُعدّت ضمن هذا المشروع ما يلي: ش. كـارمي وهـ. روزنفيلد «العلاقات الطبقية ـ القومية بين اليهود والفلسطينيين قـبل وبعـد إقامة الدولة» ـ كارتشمر وحلبي «استطلاع المكانة القانونية للعرب» ـ م. الحـاج وهـ. روزنـفـيـلـد «النظام البلدي لدى السكان العـرب» ـ ع. حـيـدر «الاحـتـيـاجات وخدمات الرفاه في الوسط العربي» ـ م. رايس وي. بلنك «خدمات الصـحـة في الوسط العـربي».. وقد جرى تمويل هذا المشروع بمنحة من مؤسسة فـورد، ووجد فريق البحث أن «العرب في إسرائيل هم مواطنون من الدرجة الثانية، ويعانون تمييزا في كافة المجالات، وأوضح أن ٤٠٪ من الأسر العربية تعيش تحت مستوى خط الفقر».

يرتبط المركـز بعلاقة وثيقة مع برونو كرايسكي (المستشار السابق)، ومع عـدد من المؤسـسـات الأكاديمية الأميركية، ويشارك في إدارته ونشاطاته عدد من الشـخـصـيـات الإسرائيليـة المعـروفة (منهم: أباإيبان وأورانمير وشولاميت آلوني واليـعـيـزر غرانوت ومتتياهو بيلد..) وبعض الشخصيات العربية في البلاد (مثل: محمـد مـيـعـاري ووليـد صادق..) ويشغل آرييه يعري منصب المدير الأكاديمي للمركز.

يـرى بعض الإسرائيليين أن هذا المركـز يخالف هدف «السـلام» الذي يعلن أنه يعـمل لأجله، نظرا للنشـاطات التي يقوم بها وللمواقف الانتقادية التي يتخذها إزاء السـيـاسـة الإسرائيلية، وبسبب تعاطفه مع بعض طروحات وتوجهات منظمة التحرير.

٤ ـ «معهد القدس للدراسات الاجتماعية»:

بدأ هذا المعـهـد عمله عام ١٩٨٤، وتديره د. نجـوى مخول بالتـعـاون مع أبراهام شلوك شـوفـر، وله علاقات وثيقة بجامعة هارفارد. ويقول المشرفون على المعـهـد إنه يطبق برنامجا يقـوم على تناول قـضـايا رئيـسـة هي: طبيعة الدولة ومـشكلة اكتساب الشرعية ـ دور الدولة في تراكم رأس المال ـ إعادة بناء التركيب

السكاني ـ العملية السياسية والتركيب الطبقي والهيكل العلمي. ويختلف هذا البرنامج عن التقاليد المتبعة في الأبحاث الإسرائيلية في مجال العلوم الاجتماعية، حيث يهدف إلى إخضاع هذه التقاليد إلى النقد المنهجي ويسعى إلى استخدام النموذج الإسرائيلي كمثال على تطور شكل الدولة الرأسمالية الحديثة.

مديرة المعهد د. مخول ترى أن هيكلية عملية البحث تصبح هي نفسها موضوعاً للبحث ضمن مشاريع أخرى للمعهد. ومن أهم هذه المشاريع: دراسة الصحة والتعليم وتنظيم الزراعة والتركيب الحقوقي والنقل والإعلام والاتصالات ودورها في عملية إنتاج العلاقات الطبقية[٦٠].

نتاجات هذا المعهد ما تزال قليلة نسبياً، وقد نشرت له دراسات محدودة ظهرت أخبارها في الصحف حول الأوضاع الحياتية، الاجتماعية والسياسية في فلسطين المحتلة.

٥ ـ مؤسسات متفرقة:

تتردد في المواد الإسرائيلية المنشورة أسماء مؤسسات أخرى تعمل على نطاق ضيق في المجال البحثي والإعلامي، منها: «دار ويلفورد للفنون والدراسات الشرقية في حيفا» ـ «المدرسة الأميركية للدراسات الشرقية» ـ «بيت هجيفن في حيفا» الذي يعمل في مجال العلاقات اليهودية العربية ـ «معهد الاستشارات والمعلومات في رامات غان» برئاسة تسفي كاسي[٦١] ـ «معهد عكيفا» جنوب نتانيا الذي تأسس في مطلع الخمسينات وتديره شولاميت كستنلسون والذي يعمل في مجال تعليم الشباب المدنيين والعسكريين الإسرائيليين اللغة العربية وتعليم العبرية للعرب والأجانب، في محاولة لاستخدام هذا التعليم كأداة لما يسمى «التعايش العربي ـ اليهودي»[٦٢].

وفي ميدان أبحاث الرأي العام، تُذكر أسماء مراكز ومعاهد، مثل: مؤسسة داحف ـ معهد بوري ـ معهد موديعين ازراحي ـ معهد سميث ـ معهد غوتمان ـ معهد أبحاث المعلومات المدنية، وسواها. وتقوم هذه المؤسسات بإجراء استطلاعات وأبحاث ميدانية حول مختلف القضايا المتعلقة بإسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وغالباً ما يجري نشر ملخصات عن هذه الدراسات في الصحف الإسرائيلية.

**** خاتمـــــــــــة:**

بالرغم من تنوع المؤسـسـات البـحثية الإسرائيلية وتوزعها ضمن قطاعات مختلفـة (جـامـعـية ـ حكومية ـ حزبية وهستدروتية ـ خاصة) فإن ثمة تضافراً ملحـوظاً في أدائهـا العـام، يفضي بدوره إلى تكامل العملية البحثية الإسرائيلية، مما ينعكس بالضرورة على مـسألة اعتمادها رسمياً من قبل السلطات الحاكمة. ويمكن القـول إن التـعـددية في المؤسـسـات البـحثية، والحالة هذه يُراد لها أن تزيد عدد روافـد العملية البحثية، وبالتالي زيادة مقدار الشمولية، في تناول الموضوعات التي تهم إسرائيل، على خلفـية ارتباط هذه المؤسسات بالدولة / التجمع، ارتباطاً يغطي مجالات العمل والقيم والأهداف وغيرها.

يشكل تقـاسـيم الأدوار وتخصص كل من مراكز الأبحاث الإسرائيلية بدائرة أو أكـثـر من الشـؤون الاسـتشراقية والصراعية، مؤشراً على أهداف التخصص في دراسـة المـواضـيـع المـتنوعـة، انطلاقـاً من توظيف هذا التـخـصص في النشـاط الإسرائيلي العـام. ومن المعروف أن وظيفة العمل البحثي في هذه المراكز لا تعني أن الاعـتبارات السياسية وحدها هي التي تحدِّد الاهتمام الإسرائيلي بالشؤون العربية (الاسـتشراق والصراع)، بل أن هناك هامـشـاً لدوافع تمليـها طبيعة العمل البحثي (وتحـديداً في المعـاهد الأكـاديمـيـة التـابعة للجامعات). إذ بالإضافة إلى قيام هذه المعـاهد ببرمجة أعمالها في ضـوء الاحـتـيـاجـات الإسرائيليـة العـامة، فإنها تقوم بممارسـة العـمل البحثي بدافع من اهتماماتها الأكاديمية الخاصة، دون أن يعني ذلك أنها تلتزم بمبدأ «العلم للعلم».

ويظل من الثـابت، أن تعـدد المراكـز البحثية التي تعنى بشؤون الاستشراق والصراع، بمـختلف تشعباتها وارتباطاتها ووجوه عملها، إنما يعكس مقدار الحاجة الإسرائيليـة الملحّة إلى مـعرفة العرب، لإيجاد علاقات ارتباط بين الواقع والأوضاع التي يراها الإسرائيليـون وبين الصـور الذهنيـة التي يسـعون إلى ترسيخها، وهم ينشـدون إيجاد أوضـاع مـستقبلية تلبي مصالحهم. كما يعكس هذا التعدد بالمثل حـاجـة إسرائيل إلى امـتـلاك المزيد من عناصر القـوة في الصراع الذي تخوضـه في مواجهة الأمة العربية.

المحاور الرئيسة للأعمال الاستشراقية الإسرائيلية (عيِّنات وصور)

بعد تأسيس مدرسة (= معهد) الدراسات الشرقية في القدس (عام ١٩٢٦)، اهتم العاملون فيها بتوسيع الأبحاث الاستشراقية، ولا سيما في الموضوعات الحديثة، فراحت الجامعة العبرية منذ الثلاثينات تضطلع بأعمال بحثية كبيرة، اتسعت لتشمل الكثير من المجالات التي تعكس حجم الاهتمام الصهيوني بدراسة الشؤون العربية والإسلامية. ومع تشعُّب ميادين الاستشراق، وتأسيس الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة، فيما بعد، انصرف المستشرقون والباحثون الصهاينة إلى دراسة الشؤون العربية والإسلامية، كبيرها وصغيرها على خلفية الحاجة إلى معرفة تخصصية وواسعة النطاق، وكان عملهم هذا بمثابة اقتفاء لخطى المستشرقين الأوروبيين من جهة، ونشاطاً يحمل بصماتهم الخاصة من جهة أخرى.

وبالرغم من أن المعلومات التي تنشرها المؤسسات الإسرائيلية الاستشراقية والبحثية عموماً، لا تغطي إلاّ جزءاً من مجمل الأعمال التي تنفِّذها، فإن ما ظهر من معلومات ونماذج في هذا المنحى، يقدِّم فكرة أولية عن العملية الاستشراقية والبحثية في الكيان الصهيوني.

** أولاً، اللغة العربية وآدابها:

أ ـ سجل ضخم للشعر العربي القديم:

أول مشروع دراسي كبير اضطلع «معهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية» بتنفيذه (منذ العام ١٩٣٥) هو إعداد سجل ضخم للشعر العربي القديم، لاستخدامه كمرجع أساس للطلبة اليهود في بحوثهم حول اللغة العربية وتطورها.

وفي هذا العمل، أفردت بطاقة خاصة بكل كلمة تظهر في الشعر العربي القديم (تتضمن: مكان الورود، الجذر، الاشتقاقات، النسبة، الترادف والتضاد، المعنى أو المعاني، التطورات التي طرأت عليها...الخ) وقد تمَّ تسجيل أكثر من مليوني بطاقة (حتى آخر الستينات) تحتوي على ألفاظ وتعابير وردت في الأعمال المعروفة وغير المعروفة للشعراء العرب منذ الجاهلية حتى آخر العصر الأموي.

أشرف على هذا المشروع، المستشرق د. بانت (المارة سيرته في الفصل الأول) وساعده المستشرقان م. بلسنر وم.ي. كيستر (الاستاذان في الجامعة العبرية). ويصف البروفسور غبرييل باير (استاذ تاريخ الشعوب الاسلامية في الجامعة العبرية) موضوع تبويب قاموس الشعر العربي القديم بأنه ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدراسات العربية في اسرائيل، إذ ان هذا الشعر يمتلك غنىً لفظياً خارقاً، وبالتالي فإن تحقيقه هو عمل واسع جداً، ولم ينته بالرغم من انقضاء ثلاثين سنة على البدء فيه[1] ـ أي حتى منتصف الستينات ـ

ان ابتداء الاستشراق في الجامعة العبرية بهذا المشروع، ليس أمراً عفوياً. وإذا كان من الصعب ادراك كنه كل المعاني والمقاصد الكامنة وراء ذلك، فإن مجرَّد التوقف عند دراسة الصهيونيين للألفاظ في الشعر العربي القديم، يقود إلى الاعتقاد بأن فهم هذه الالفاظ هو ـ بمعنى ما ـ محاولة لفهم العقلية العربية في بيئتها الاجتماعية، وفهم التغيرات التي شهدتها. ويبدو الأمر، عندئذٍ، خطوة أولى مهمة على طريق التأسيس الصهيوني للالمام الاستشراقي بشؤون الأمة العربية.

ب ـ قاموس عبري / عربي ومسح للهجات :

في العام ١٩٤٧ ، تم نشر قاموس عبري / عربي كبير، أُعدَّ بإشراف الاستاذين د. ايلون وب. شنعار (من الجامعة العبرية) وصدرت طبعة منقَّحة له فيما بعد[2] . وكان هذا القاموس وما يزال مرجعاً لأفواج الطلاب الدارسين في أقسام اللغة العربية والدراسات الشرقية في الجامعة العبرية وغيرها.

اهتمت الجامعة العبرية، كذلك باللهجات العامية للفلسطينيين، حيث قام «معهد الدراسات الشرقية» بتسجيل جميع هذه اللهجات، باختيار طلاب عرب من

مختلف القرى والمدن، لتسجيل وحصر كل لهجة سائدة في تلك المدن والقرى الفلسطينية[٣].

يمكن القول إن التركيز الصهيوني على اللغة العربية واللهجات الفلسطينية، يمثّل مسعى لامتلاك أداة التخاطب مع العرب والاستفادة من هذا الأمر في المسائل السياسية والاستخبارية وغير ذلك، كما أنه في الوقت ذاته عمل يرمي إلى معرفة مبنى اللغة العربية وتحويراتها، كونها مادة فكر العرب وتراثهم ووسيلة التعبير عن مكنون ذاتهم القومية.

جـ - أبحاث وباحثون في الأدب العربي :

أجرى الأساتذة والطلاب في الجامعة العبرية بشكل رئيس وفي الجامعات الاسرائيلية عموماً، دراسات وأبحاثاً متعدّدة مستفيضة في شؤون الأدب العربي، امتداداً من العصر الجاهلي حتى الوقت الراهن، وبرز بين المشرفين على هذه الدراسات البروفسور مئير يعقوب كيستر (الذي حاز على جائزة اسرائيل لعام ١٩٨١ على أبحاثه وجهوده في مجالات العمل الاستشراقي على صعيد الأدب العربي). حيث يعدُّ كيستر كبير أساتذة الأدب الجاهلي في الجامعة العبرية، وأحد كبار الباحثين الاسرائيليين في الأدب العربي. وقد بحث في فترة الانتقال من العصر الجاهلي إلى الاسلامي، وله نتاجات دراسية غزيرة في هذا الشأن، وركّز على دراسة «حمّاد الراوية» في أمر المعلقات والقصائد العربية[٤]. ومن الأسماء البارزة أيضاً في المجال ذاته، البروفسور ب. شنعار (أستاذ الأدب العربي في الجامعة العبرية) الذي اشترك مع د. ايلون في وضع أول قاموس عبري/ عربي عام ١٩٤٧، كما ذكرنا، والذي ترجم كتاب «تاريخ الأدب العربي» للمستشرق الهنغاري أجنتس جولد تسيهر[٥] ليوضع في متناول الدارسين والباحثين.

وفي جامعة تل أبيب، أجريت أبحاث متفرقة في ميادين الأدب العربي. فبالإضافة إلى الدراسات التعريفية والنقدية المتعلقة بالشعر والشعراء في المنطقة العربية، قديماً وحديثاً، اهتمت الجامعة أيضاً بالدراسات التفصيلية لقضايا الرواية والقصة والمسرح، وأصدرت عدداً من المؤلفات ضمن سلسلة بعنوان

«دراسـات ونصـوص أدبيـة» أشرف على تحـريرها البروفسور ساسون سوميخ (رئيس قسم اللغـة العـربية في الجامعة) بمساعدة الكاتب العربي سليمان جبران (سـكرتير تحـرير هـذه السلسلة[٦] . ومن هذه الدراسـات نذكـر دراسة مقارنة للبروفـسـور سـومـيخ حـول «مـبنى القصة والمسرحية في أدب يوسف إدريس» تمحورت حول معالجة قصة «جمهورية فرحات» ومسرحيتها[٧]. وعلى ما يبدو، تقـصَّد البروفـسور سوميخ اختيار هذه القصة، ليس فقط لاعتبارات أدبية، وإنما كـذلك لاعتبارات دعائية وسياسية، حيث تتحدث القصة عن ضابط مناوب (يدعى فـرحات) تبيِّـن أفكاره وتصرفاته كما لو أنه الآمر الناهي والمستبد في يوم مناوبته (رمـزا؟!)، بينما تعـصف المشكلات الاجـتماعـيـة والاقتصادية والأخلاقية بأفراد الشـعب المظلومين الذين يقـصـدون الضابط فرحات لرفع ظلاماتهم إليه، على أمل تخليـصـهم من مـعـاناتهم القاسية. وخلال تصوير الأحداث بطريقة هزلية، تظل هذه المشكلات عـمليـاً مـعلَّقة بلا حل، ومع نهاية القصة تظهر وكأنها قدر لصيق بالشـعب.. ونعـتـقـد أن انتـقاء سوميخ لهذه القصة لا يرجع إلى الرغبة في إطلاع القارىء على أحد نتاجات الأديب المصري يوسف إدريس، وحسب، وإنما يمكن رد هذا الانتـقاد إلى محاولة استغلال تعبير ادريس عن بعض الهموم الشعبية العربية والمصرية ليـمـرِّر سـوميخ مقولات ومفاهيم صهيونية معينة في موضوع العلاقة بين الشعب والسلطة في البلاد العربية.

وللدواعي ذاتها تقـريبـاً، اختار البروفسور سوميخ عملاً لنجيب محفوظ ـ هو «حكايات حـارتنا» ـ ليكون مـوضـع نقـد وتحليل دراسي في كـتـاب صدر عن جـامعة تل أبيب تحت عنوان «المضارعة في أسلوب القصة العربية المعاصرة»، حيث تجـري أحـداث حكايات محفـوظ في واحـدة من حارات القاهرة يحكمها «الفتوّات» وتعج بالصـعـاليك والشـحاذين، ويعيش أغلب سكانها في فقر مدقع وسط أجواء المصـائب والمآسي.. الناس فـيها راضون مستسلمون في معظم الأحيان لهذه الحياة القـاسـيـة، وكل من يحاول التـمـرد أو تقـرير مـصيره بنفـسـه، غالباً ما يواجه الاخـفـاق.. ومن ناحية فنية، يتحدث سوميخ عن نقطة رئيسة هي استخدام نجيب محفوظ صيغة المضارع للدلالة على أحداث جرت في الماضي. فيشـير سوميخ إلى أن

مـثل هذا الاسـتـخدام غير شائع في اللغة العربية النثرية، واعتماد صيغة المضارع بكثـرة، وعن قـصد في حكايات محفوظ، أمر له مدلوله الفني والأدبي، كما أنه ثمة وظيفة هنا للمضارعة، هي خلق التلاحم بين الماضي والحاضر[8].

وفي جـامـعـة حـيـفـا، يتم إعداد دراسات مماثلة في ميادين الأدب والثقافة العـربيين، وتصـدر الجـامـعة نتاجات باحثيها ضمن سلسلة دراسات أدبية، كما تتـولى مجلة «الكرمل» للأبحـاث الأدبيـة نشر العـديد من هذه النتـاجـات. ويعتبر البروفسور دافيد تسيمح من الباحثين والمستشرقين المهتمين بشؤون اللغة العربية والآداب هناك. فـقـد نال تسـيـمح درجـة الدكتوراة (في لندن) على أطروحة بحث أدبي تناول فـيها أعمال بعض كبار الأدباء والمفكرين المصريين (ومنهم: طه حسين والعـقـاد)، وفي العـمل الأكاديمي والبحثي يكرس تسيمح جهوده في أبحاث الشعر العـربي وأوزانه وألوانه وتطوره وقـوالبه، بما في ذلك الشعر الاندلسي والموشحات الاندلسـية بصورة خاصة. ويعارض في هذا المجال الخاص المدرسة التي تقول إن هذه الموشحات تستند إلى وزن أوروبي، فيؤكد تسيمح أنه بعد تحليل طويل دقيق ومـسـتـمـر لعـدد كـبير من الموشـحـات الاندلسـية خرج بنتيجة تبيّـن أن هذه الموشحات هي أوزان عربية صرفة. وقد عثر تسيمح على مخطوطة فريدة تعود إلى ما قبل ٣٠٠ سنة، كـتـبـهـا أبو القـاسم الخافي بعنوان «على هامش عروض أبي الجـيش الاندلسي»، وتناول فـيـهـا مختلف أوزان الشعر العربي وتطوره، وأخرج تسـيـمح هذا الكتـاب ليـوضـع كـمـرجع بحـثي وتاريخي هام بين أيدي الطلبـة والباحثين الاسرائيليين[9].

على خط مـواز للأعمال الدراسـيـة والتـحـقـيقات، جرت ترجمة العديد من النصـوص الشعرية والنثرية العربية، فقام شموئيل موريه (المتخصص في الشعر العـربي الحـديث) بترجمة ديوان أدونيس ـ علي أحمد سـعـيـد ـ بعنوان «كـتاب التـحـولات والهجرة في أقاليم الليل والنهار» وديوان محمد الماغوط «حزن في ضوء القمر»[10]. كما سـارعت الأوسـاط الأدبيـة الاسرائيلية إلى ترجمة أعمال بعض كـبـار الأدباء والكتـاب المصريين (أمـثال: توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف ادريس...) وذلك قبل زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧[11].

... إن هذه الاهتمامات ، وسواها، في شؤون الأدب العربي، أكبر من أن تكون اهتمامات أكاديمية / شخصية أو ذاتية، بل تعدُّ ـ وهو الأهم ـ تعبيراً عن تطلع الباحثين والمستشرقين الاسرائيليين إلى بلورة معرفة عميقة بشؤون العرب، وايصال هذه المعرفة إلى أجيال الطلبة والمهتمين في الكيان الصهيوني، فضلاً عن توظيف كل ذلك في مسائل صياغة المواقف والقرارات والتوجهات الاسرائيلية إزاء العرب والصراع، سيما وأن الأدب العربي، بشتى ميادينه وفنونه، يعكس واقع المجتمع العربي وهمومه وطموحاته ويشير إلى العديد من المشكلات التي يعانيها والتي تتطلع المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة إلى حيازة معلومات عن كل جزئياتها وتفصيلاتها وعن كيفية تعامل الانسان العربي مع هذه المشكلات، ومدى قدرته على حلها. وبهذا وأمثاله، تؤدي الدراسات الاسرائيلية المتخصصة بالأدب العربي دوراً يتعذر عزله عن شؤون الصراع العربي ـ الاسرائيلي المختلفة.

**** ثانياً : العرب والإسلام :**

البحث الاسرائيلي الاستشراقي في الشؤون العربية والاسلامية يكاد ـ بغزارة نتاجاته ـ يشمل كافة المسائل ذات العلاقة بالأمة العربية، التاريخ والحضارة والأوضاع، قبل ظهور الاسلام وبعده.

أ ـ في تاريخ العرب :

من الأبحاث التي أنجزها المستشرقون الاسرائيليون، نشرت الجامعة العبرية كتاباً ضخمًا بعنوان «العرب القدماء» يتحدث عن تاريخ العرب خلال خمسة قرون في الألف الأولى قبل الميلاد (من القرن التاسع إلى القرن الخامس ضمناً ق.م)، ويدرس العلاقات الداخلية التي قامت بين سكان فلسطين وبين عرب سوريا الطبيعية وشمال شبه الجزيرة العربية وجوارها، كما يدرس العلاقات الخارجية التي قامت بين عرب المنطقة وبين الامبراطوريات القديمة في الشرق. ونشرت الجامعة العبرية أيضاً مجلدين ضخمين تضمّنا مجموعة من الأعمال الاستشراقية تحت عنوان «دراسات حول اليهودية والاسلام» بإشراف البروفسور

بن عـمي، تتناول تاريخ المجتمعات العربية والاسلام، وبخاصة في اليمن والمغرب، ودور اليـهـود ضمنها، وتاريخ المخطوطات العبرية القديمة في أحد الكنس المصرية القديمـة (وثائـق الجـنيزة)[١٢] . كما نشرت الجـامـعـة العبرية (بواسطة معهد الدراسـات الآفـرو آسـيـوية وبالتعاون مع الجمعية الشرقية الاسرائيلية) عدداً من الدراسـات حـول المنطقة العربية وحضارتها في العصور المتأخرة. فضمن سلسلة بعنوان «دراسـات [جـامـعـة] القـدس عن العـربيـة والاسلام» أصدرت الجامعة العبرية خمسـة مجلدات (حتى العام ١٩٨٦) تضم النتـاجات الاستشراقية المقدَّمة من قـبل الأسـاتذة والطلاب في مـعهد الدراسات الآفرو آسيوية (باشراف أساتذة، منهم: س. بنيس، م. كـيستر، س. شـيكد، ح. يافـيـه) وتتناول مـواضيع تتعلق بالتـاريـخ والحضـارة العـربيين وسـواهما مـن شـؤون العـرب والاسـلام[١٣] . وأصـدرت «الجـمعية الشرقية الاسرائيلية» سلسلة دراسات بالانجليزية والفرنسية والعـربيـة، كـتـبـهـا غـالبـاً أساتذة الجامعة العبرية، وتتناول علم اللغة والتاريخ السـيـاسي والثـقـافي والفن وعلم الآثار، عنوانها «مـلاحظات ودراسـات شرقـية». وكـانت أول دراسـة فـيها (نشرت عام ١٩٥١) للبروفـسور ايلون حول استعباد المماليك (بالفـرنسـيـة) ثم تبـعـتـهـا دراسات تتناول الفنون والعمارة الاسلامية والشرقـيـة، بالاضـافـة إلى مـسـائل تاريخيـة وراهنة، منهـا دراسـة عن التطور الاجـتماعي والثـقـافي في مـصـر خـلال العـصـر الحـديث باشـراف البروفـسور غبرييل باير[١٤].

هـنـا أيـضـاً تؤدي الأبحـاث الاسـتشراقـيـة الاسرائيليـة في تاريخ العـرب وحـضـارتهم مهمة ذات بعد صراعي، حيث يستخدم التاريخ، بمجرياته ودروسه وبتـزييفه أحياناً كثيرة، كأداة يعتمدها الاسرائيليون عامة والباحثون والمستشرقون مـنهم بوجـه خـاص، لبناء منظومـة من الرؤى والمفـاهيم التي تُيسِّـرأمـام النهج الصـهـيـوني التـقليـدي سـبل مـواصلة الصراع وتمكين الصـهـيونية من انجاز مشروعها العام.

ب ـ في مسائل الدين الاسلامي :

ضمن حقل الدراسات الخاصة بالاسلام، أعد البروفسور ويل بحثاً عن الحديث والقرآن لصالح «معهد الدراسات الآفرو آسيوية»، وترجمت الجامعة العبرية القرآن الكريم وسيرة النبي محمد[١٥] وقام البروفسور م. ميلسون باعداد دراسة لصالح «معهد فان لير بالقدس» تتناول صورة النبي محمد كما تطورت عبر القرون في العالم العربي. وتشير الجيروزاليم بوست (٢٦/ ١١/ ١٩٧١) إلى أن الاعتبار الكامن وراء ذلك هو أن جميع المسلمين الذين يريدون نشر آراء جديدة، يلجأون إلى كسب التأييد لها عن طريق الصاق صورة محمد بهذه الآراء (كذا !!)، لذلك ـ والكلام للصحيفة ـ على الاسرائيليين إذا أرادوا أن يفهموا العالم العربي والسكان العرب، أن يتعلموا شيئاً عن هذه الصورة الذهنية أيضاً[١٦].

وفي نطاق اهتمام المستشرقين الاسرائيليين بدراسة الطوائف والمذاهب الاسلامية، أعدّ البروفسور شتيرن (من الجامعة العبرية) كتاباً بعنوان «دراسات حول بدايات الاسماعيلية»[١٧] معتمداً مصادرها بالذات ومستعرضاً ظهورها وتاريخها.

وتعتبر البروفسورة حفا لاتسروس يافيه (من الجامعة العبرية) من أبرز المستشرقين الاسرائيليين في حقل الدراسات الخاصة بالاسلام. فبالإضافة إلى محاضراتها الاستشراقية في الشؤون الاسلامية على طلبة «معهد الدراسات الآفرو آسيوية»، وبعد أن انشغلت بدراسة الغزالي مدة خمسة عشر عاماً، أخذت البروفسورة يافيه تنشغل ـ منذ أوائل الثمانينات ـ في البحث حول الخليفة عمر بن الخطاب لمعرفة دوره في الاسلام، وتأثيره عليه من الناحية الدينية لا من الناحية التاريخية، وذلك إلى جانب إشرافها على عدد من أطروحات الدكتوراة والماجستير التي يتقدّم بها طلبة الجامعة العبرية، والتي كانت إحداها للحصول على درجة الدكتوراة في موضوع «قصص الانبياء للكسائي» أعدتها امرأة يهودية، وأخرى للحصول على درجة الماجستير في موضوع «الاعجاز في القرآن الكريم» أعدها طالب مسلم[١٨] ووضعت البروفسورة يافيه عددا من الكتب المتخصصة،

منها كتاب يتناول الجانب الديني للحج في الاسلام، وآخر يتحدث عن أركان الاسلام وفرائضه، وثالث يتحدث عن الأعياد في الاسلام، وكتاب حول «الدول العربية، تطوراتها ومشاكلها الرئيسة» نشر ضمن سلسلة تدعى «الجامعة المفتوحة» يصدرها الجيش بعد بثّها من إذاعته. وتتصف أبحاث البروفسورة يافيه في الموضوع الاسلامي بعقد المقارنات بين الاسلام واليهودية حيث تلجأ الى إضاءة مقولاتها بضوء توراتي، لكي يتسنى للقارىء اليهودي وعي فرائض الاسلام وفهمها تماماً (...) فتؤكد في أحد أبحاثها مثلاً ان الدين الاسلامي في فرائضه وفحواه قريب من الدين اليهودي، وفيه نقاط تشابه أهمها أن لهذين الدينين شريعتين، الأولى مكتوبة (التوراة، القرآن) والثانية محفوظة أي مستظهرة (المشنا والتلمود، الأحاديث النبوية). وفي البحث ذاته، تقارن المسجد بالكنيس اليهودي، وتجد الكثير من الشبه بينهما في البنية والمكانة. وبعد أن تشرح أركان الاسلام الخمسة، تركز على أن اشتقاق معنى الاسلام لغوياً ومعنوياً هو من لفظة «السلام»(١٩).

في موازاة عملها البحثي، الخاص المباشر، تنظم البروفسورة يافيه سنوياً حلقات دراسية عليا حول العديد من المسائل الاستشراقية، وتحديداً حول موضوعات إسلامية تاريخية أو راهنة، منها مثلاً حلقة عن «الحج على مر الأيام» وأخرى عن «الفتاوى في الاسلام الحديث». ويعدُّ جدعون ويكرت من أبرز طلاب الاستشراق الذين يتقدمون للبروفسورة يافيه بأبحاثهم في إطار «معهد الدراسات الآفروآسيوية». ويبدو ويكرت هذا متأثراً إلى حد كبير بمنهجية استاذته، وخاصة في التركيز على ما يسمى «مفاصل الترابط بين الاسلام واليهودية». وكنموذج لنتاجات ويكرت، باشراف البروفسورة يافيه، نراه يضع أطروحة بحثية عن «مقام ابراهيم الخليل»(٢٠) يقول في مقدمتها «ان فقهاء المسلمين ألّفوا المجلدات الضخمة عن الاسرائيليات/ التراث الغني الذي تبنّت العلوم الاسلامية قسمًا منه (...) ومن الشخصيات اليهودية الفذة (كذا !!) التي ورد ذكرها في التوراة (أبونا) ابراهيم الأب المشترك لليهود والمسلمين، مؤسس الدين التوحيدي وأول من حطّم الأصنام وعبد إلهاً واحداً لا شريك له». وبعد أن يورد ويكرت هذه العبارات التي تنطوي في

جزء منها على ادعاء وتضليل واضحين، وخاصة في موضوع انتحال «أبوية النبي ابـراهـيـم لـلـيـهـود» ينطلق ويكرت مما ورد في الآية ١٢٥ من سـورة البـقـرة» «/واتخذوا من مـقـام ابراهيم مصلى» والآية ٩٧ من سـورة آل عـمران «فيه آيات بيّنات مـقـام إبراهيم..» ليـعيّـن موقع المقام داخل الحرم المكي الشريف، وليرصد عمليات نقله من مكان إلى آخر حتى استقر في موضعه الحالي الأقرب من أي مكان آخـر إلى الكعـبة، مقابل باب السلام أحد أبواب الحرم. ولهذه الغاية يرجع ويكرت إلى عشرات الكتب القـديمـة والمخطوطات العـربية، ومنها: صحيح البخاري، «الدر المنثـور في تفـسير المأثور» للسـيوطي، «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري، «تاريخ مكة» للفـاكهي، «رحلة ابن جبير»، «معجم البلدان» لياقوت، «جامع البيان» للطبري، «تحـفـة الأنظار» لإبن بطوطة، «العقد الفريد» لإبن عبد ربه، «أخبار مكة» للأزرقي، «الرحلة الحـجازية» للبتنوني، «قصص الانبياء» للثعلبي، «كتاب التيسير في القـراءات السـبع» للامام الداني، «الفقه على المذاهب الأربعة» للجزيري، «تفسير العياشي»، «من توجهات الاسلام» لمحمود شلتوت، وغيرهم، وغيرهم.

في نهايةأطروحـته يخلُص ويكرت إلى اجترار الادعاء القائل ان النبي ابراهيم مؤسس أول دين توحيدي (هو الدين اليهودي) قبل أربعة آلاف سنة، هو ابراهيم الذي عـرف العـرب مقامه أيام الجاهلية. ويضيف: «مع فجر بروز الاسلام كدين توحـيـدي عـربي، احتل ابراهيم الخليل مكانة مرموقة، وورد ذكره في ٢٥ سورة من سور القرآن الكريم، كما احتل مقامه مكاناً بارزاً اتخذه المسلمون (مصلى لهم) يؤدون من ورائه ركـعـتين بعـد إنهاء الطواف في رحـاب سـاحـة الكعبة الشريفة. وأصـبح ابراهيم تراثاً دينيـاً مشتركاً لليهود والمسلمين». وفي عباراته الأخيرة يشير ويكرت إلى أنه عني بإعداد «دراسة عن مكان هذا المقام وأهميته في (طقوس الحج) إلى بـيت الله الحـرام منذ أيام الجـاهليـة وحـتى يومنا هذا، لعل فـيـهـا عبرة لمن يعتبر!!».

مـاذا يريد ويكرت كـمستشرق؟! وماذا تريد أستاذته المشرفة على بحثه حفا لاتسروس يافـيـه من وراء إعـداد مـثل هذا البـحث؟! وفـوق هذا، على أي أرضية يجيء الاهتمام الإسرائيلي ككل بالنبي ابراهيم ومقامه؟!..

إن ويكرت وأستاذته وأمثالهما، يتجاهلون ما ورد في الآية ٦٧ من سورة آل عمران، بالنص «ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلمًا وما كان من المشركين». هم يقرأونها بالتأكيد، ويطلعون أيضاً على المكتشفات الأثرية والدراسات في التاريخ وعلم اللغات المقارن وغير ذلك مما يؤكد ان ليس ثمة أي علاقة لابراهيم وربه باليهود ويهوه. وبالتالي يبدو واضحاً من خلال بحث كهذا، ان هناك هدفاً سياساً يتجلى أولاً في ادعاء انتساب اليهود الحاليين إلى المنطقة العربية وارتباطهم بعلاقات قربى مع الاسلام والمسلمين، ويتجلى ثانياً في تركيز الانظار على ما يسميه الصهيونيون «انتحال الاسلام لشخصية ابراهيم اليهودي»، ومن ثم التأكيد على أن الاسرائيليين معنيون بمقام ابراهيم وموقعه، بزعم انه «مقام جد اليهود الأول».. فماذا يبقى بعد ذلك غير المطالبة بامتلاك هذا الموقع؟! وهل يخرج هذا الأمر عن إطار الاسهام في تهيئة أذهان الاسرائيليين لضرورة استعادته بالقوة؟!.

وبحث آخر، قدَّمه جدعون ويكرت كأطروحة جامعية إلى «معهد الدراسات الآفروآسيوية» في الجامعة العبرية، ضمن دورة خاصة عن «الفتاوى في الاسلام الحديث» ترأستها البروفسورة يافيه عام ١٩٨٢. وفي هذا البحث تناول ويكرت، على مدار أربعة فصول، ما أسماه «مشكلة الحجاب في الإسلام»، دارساً الأصل الديني للحجاب والتطور الاجتماعي له منذ الجاهلية وحتى العصور الوسطى، والحجاب لدى المصلحين المعاصرين، ثم التغيرات التي طرأت على موضوع الحجاب عند العائدين إلى أصول الدين اليوم. ويخلص ويكرت إلى عدد من النتائج تنبىء عن «فهم خاص» للموضوع المدروس، فيقول أنه لا أساس دينياً في الاسلام للحجاب بمعنى تغطية وجه المرأة، وان الشرع الاسلامي لم يطلب ولو لمرة واحدة تغطية وجه المرأة بالحجاب كغرض ديني ملزم، وان لباس الحجاب عادةٌ دخيلة على الاسلام من بعض الأمم والشعوب التي اختلط بها المسلمون منذ القرن الثاني للهجرة وخاصة من الفرس والروم، ثم اتخذ على مرّ الاجيال سمة فرض شرعي. ويذهب ويكرت إلى ان الحجاب يعود إلى تقاليد اجتماعية لا إلى الدين الحنيف، مدللاً على ذلك بأن النساء القبطيات في الوجه القبلي (بوادي النيل) ما زلن حتى

اليوم يستعملن الحجاب، وان الزي الاسلامي الجديد الذي أخذ ينتشر بسرعة في المجتمع الاسلامي بالمدن الكبيرة يبقي وجه المرأة المسلمة مكشوفاً، وهذا أكبر دليل ـ يقول ويكرت ـ على بطلان الادعاء بوجوب تغطية وجه المرأة بالحجاب كفرض شرعي ملزم(٢١).

نقدّر أن هذا البحث، الذي يلتقي مع غيره من الأبحاث الاستشراقية الساعية إلى التعرف على الاسلام، أصيله والدخيل عليه، يجيء في الوقت ذاته على خلفية رغبة الأوساط الاسرائيلية، الأكاديمية والرسمية، في إدراك وتحليل ظاهرة «العودة إلى التحجب» كجزء من ظاهرة «العودة المتزايدة إلى الدين»، ومن ثم تلمّس آفاق هذه العودة وتأثيراتها المستقبلية المحتملة في النطاق العربي وعلى صعيد العلاقات بين العرب واليهود في البلاد.. ولئن كانت الأبحاث الاستشراقية الاسرائيلية في المواضيع الاسلامية تبدو ظاهرياً بثوب من يريد التعرف على الاسلام (الدين، الثقافة، المكانة..الخ)، فإن هذه الأبحاث تنبثق من رؤية صهيونية ـ يهودية جاهزة في منطلقاتها الأساسية.. هم يقولون، مثلاً، «ان الاسلام، تاريخياً، استوحى تعاليمه من الدين اليهودي، إلاّ أنه تجاوز الدين/ الأب لدى وصوله مرحلة النضج» وينادون بفوقية اليهودية على الاسلام، واعتباره تهديداً لها. ونلاحظ بين التيارات الثقافية التي تتعامل مع الشؤون الاسلامية، تياراً يتداول الشتائم والتوريات العبرية الساخرة التي لا تتضح مباشرة لغير اليهودي، مثل: مكة المكرمة، أشير إليها بالعبرية «مكوّت» وتعني «الوباء»، والقرآن الكريم يقال عنه «كالعون» أي «العار»(٢٢) وغير ذلك مما ينبغي الترفع عن الاشارة إليه، مع الاعتذار للاشارتين الواردتين.

جـ ـ في شؤون بعض الدول الإسلامية :

أستأثرت الدول الاسلامية غير العربية باهتمام الباحثين المستشرقين الاسرائيليين، فأصدرت الجامعة العبرية مثلاً كتاباً يتناول «نهضة الاسلام في تركيا الحديثة»، وآخر يدرس «العلاقة بين الدين والقومية في تركيا» وكتاباً عن «اللغة التركية». كما نشرت الجامعة مؤلفاً حول «الاسلام والمؤسسات الاسلامية

في ماليزيا ١٨٧٥ ـ ١٩٤١». وتحت عنوان «الاسـلام في آسيا» صدر عن الجامعة العبرية كتاب في مجلدين من تحرير البروفسور فريدمان، يتضمن المحاضرات التي قـدّمت إلى المؤتمر الدولي عن الاسـلام في آسـيـا الذي عقد عام ١٩٧٧ في «مـعـهد ترومـان» التابـع للجامعـة العبريـة[٢٣] . وضـمـن هذه الجـامـعة، يتخصص البروفـسـور نحـمـيا ليفتسون في تاريخ الاسلام بالقارة الأفريقية وخصوصاً في العـصـور الوسطى، وقـد ألف عشرات الكتب بالانجليـزية والفرنسية والعبرية في الموضـوع المسـمى «تغلغل الاسـلام في افـريقيا الشمالية» ومنها إلى أقسام القارة الغربية والمركزية، ومكانة الاسلام في ممالك غانا ومالي القديمتين فيما بين القرنين الثـاني عشر والسـابع عشر. كما أشرف البروفسور ليفتسون على دورة محاضرات جـامـعية خـلال العـام الدراسـي ١٩٨٠/ ١٩٨١ حـول هذا الجـانب من العمـل الاستشراقي، بعنوان «ألف عام من الاسلام في أفريقيا»[٢٤].

... نمـيل إلى التأكيد مجدّداً، على أن الأبحاث الاستشراقية الاسرائيلية المتعلقة بالعـرب والاسـلام (التاريخ العربي، المسائل الدينية الصرفة، شؤون بعض الدول غير الاسـلامـيـة، وغير ذلك) لا تنبع من واقع حاجة الانسان إلى ثقافة عامة حول قـضايا الآخرين أساساً، وانما تنطلق هذه الأبحاث بالدرجة الأولى من موقع كيفية إدمـاج المعرفة بشؤون العرب والاسلام ضمن سياق صراعي، أو على الأقل سياق عـملي/ فني يمكّن الاسرائيليين، وضمناً مؤسساتهم، من الارتكاز على هذه المعرفة في التوجه الايديولوجي والسياسي إزاء الدول العربية والاسلامية عموماً.

** ثالثاً ، التراث العربي / الإسلامي :

انطلقت الجـامـعـة العبرية في القـدس منذ السنوات الأولى لتأسـيسـها بنشر وتحـقـيق وترجمة بعض كـتب التراث العـربي/الاسلامي. وما تزال الجامعة من خـلال «مـعـهـد الدراسات الآفروآسيوية»، تواصل عملها هذا، بالتعاون أحياناً مع غيرها من الهيئات الاسـتشراقـيـة والبـحـثـيـة، وفي مـقـدمتها «الجمعية الشرقية الاسرائيلية».

أ ـ الترجمة والتحقيق :

اعتباراً من منتصف الثلاثينات، كان المشروع الثاني الكبير ـ إلى جانب السجل الضخم للشعر العربي ـ هو إعادة طبع وتحقيق كتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري. وهو عمل يعتبره البروفسور غبرييل باير ذا بُعد عالمي. وقد حقق الجزء الأول منه الأستاذ جويتين (ونشر عام ١٩٣٦). وما لبث ان أعقبه بعد عدة سنوات نشر الجزء الثاني الذي حققه وقدّمه المستشرق ماكس شلوسنجر (العضو الفخري في معهد الدراسات الشرقية آنذاك). ثم توقف نشر الكتاب لأسباب غير معلنة، رغم استمرار العمل فيه، وصدر الجزء الثالث في أواخر الستينات[٢٥] وتلاه بعد ذلك بسنوات الجزء الرابع ـ من تحقيق شلوسنجر نفسه ـ وكان هذا التحقيق يقوم على نشر النص بالعربية ووضع هوامش له بالانجليزية[٢٦] .. ومعروف ان كتاب «أنساب الاشراف» يعتبر أحد أبرز الكتب في التاريخ العربي، ومنهلاً للدارسين في مجال أنساب العرب والروابط القائمة بين مختلف قبائلهم وفروعها. ومن ثم فإن انتقاء هذا الكتاب لتحقيقه، لا يبتعد عن توخّي الاسرائيليين معرفة التشكل القومي العربي، بداياته وتطوره، والإحاطة بجوانب الانسجام والتفاعلات بين العرب، في بيئتهم الجغرافية ـ التاريخية ـ الثقافية.

خلال العقود اللاحقة، تتابعت أعمال المستشرقين والباحثين الاسرائيليين في مجالات تحقيق ونشر المؤلفات التراثية العربية/ الاسلامية، واعداد الدراسات حول مختلف شؤون التراث العربي/ الاسلامي. فقامت الجامعة العبرية بترجمة بعض الآثار العربية الكلاسيكية إلى العبرية، بتمويل خارجي غالباً، منها: ترجمة كتاب «ألف ليلة وليلة»، وترجمة البروفسورة حفا لاتسروس يافيه لكتاب «المنقذ من الضلال» للمفكر الصوفي والمصلح الاجتماعي ابي حامد الغزالي[٢٧] الذي بحث فيه ثلاث مسائل رئيسة هي الشك وانتقاد الفِرَق (المتكلمين والباطنية والفلاسفة والصوفية) ثم موضوع النبوة من ناحية حقيقتها واضطرار الخلق إليها وكذلك الاصلاح الديني. جاء ذلك بينما كانت البروفسورة يافيه تعمل على انجاز بحث مطوّل (نحو ٦٠٠ صفحة) استغرق العمل له وفيه نحو ١٥ عاماً، حول مؤلفات

الغـزالي (١٠٥٩ ـ ١١١٤) المعروفـة[٢٨] والتي تجـاوز عددها الخمسين كتاباً في الفلسـفة والمنطق والأخلاق والتصوف والعقائد والفقه والأصول[٢٩].

وترجمت الجامعة العبرية أيضاً «مختصر تاريخ مصر» للجبرتي، ومختارات من الفكر المصري المعـاصر[٣٠] . وأصـدرت الجـامعة تحقيقات للعديد من كتب التراث العربي، ومنها: كتاب «أدب المريدين» لأبي النجيب عبد القاهر السهروردي (حـقـقـه البروفـسـور م. مـيلسـون) و«جـوامع أدب الصـوفية ـ عيوب النفس ومـداواتها» لأبي عـبـد الرحمن السلمي (حـقـقـه ي. غـولبرغ) و«فضائل البيت المقدس» لأبي بكر محمد ابن محمد بن أحمد الواسطي (حققه ي. هاسون) وكتاب «ذمّ الدنيـا» لأبن أبي الدنيـا (حـقـقـه هرسـجور) و«الأحاديث الحسان في فضل الطيلسان» لجـلال الدين بن أبي بكر السيوطي (حققه آرتسي)[٣١]. هذا إلى جانب ترجمة وتحـقـيق كـثير من الكتب التي ألفها المستشرقون الأوروبيون في مواضيع التراث العـربي، لتكون مـساعداً للمستشرقين الإسرائيليين في الإحاطة بجوانب أكثر تعدداً واتساعاً في دراسة هذا التراث.

ب ـ الاهتمام بالصوفية :

الأمـانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب تشير (في بيان لها صدر في شباط / فبراير ١٩٨٦) إلى أن غـالبـية الكتب المحقّقة من قبل المستشرقين الإسرائيليين (من الأعمال الصـوفـيـة أو من تلك التي تعـتـمـد على بحث الفضائل) هي ليست من القـضـايا الأسـاسـيـة في الثـقافة والفكر الإسلاميـيْـن، ولكنها في الوقت ذاته من الأعمال التي تسـتـهـوي المناهضين للإسـلام للبحث في ثناياها عن أمور لا تتفق وروح الإسـلام، والتي يمكنهم من خـلالها اسـتـخلاص نقاط ضعف توجّه ضد العقيـدة الإسلامية[٣٢] . وبمـقـتـضى هذه الإشـارة، فإن الانشـغـال الاستشراقي الإسرائيـلي بالنتـاجـات الصـوفـيـة، ينأى عن أن يكون انشـغـالاً بريئاً، تحكمـه الاعـتبارات المعرفية المألوفة. فنحن هنا أمام حالة في الاستشراق تشبه إلى حد كبير مـا قام به المستشرقون الإنجليز (مع براون ونيكلسون ثم آربري) الذين كتبوا في التـصـوف الإسـلامي وحـوله بأيديولوجية مرتبطة بالمصالح البريطانية في إيران

والبـلاد الإسـلامـية الأخرى، وبموقف أوروبي إزاء حضارة خارج حضارة العرق الأبيض أو الرجل النبـيل. فـتحت هذه الطريقة الاستشراقية والأيديولوجية تندرج أعمال الكتاب والمستشرقين الصهاينة عن العرب والإسلام(٣٣).

ونقـدّر أن بين البـواعث التي تدفع هؤلاء المسـتشرقين إلى الاهتمام بالتراث الصـوفي، أولاً محاولة وضع اليـد على تفـاصـيل مـا يسـتمده المتصوفون العرب المسلمـون من «الإسرائيليـات» ـ سـيّما وأن النبي مـوسى بشكل خـاص يحتل في التصوف مكانة مرموقة، ومن ثم يأتي بعده من حيث الأهمية الملـك سليمـان(٣٤) ـ وثانيـاً، الاندفـاع على جناح التـصـوف نحـو مـواقف تخريبـيـة ضد الإسلام والمسـلمـين، وثـالـثـاً، الـسـعـي إلى إبـراز هذا «النمط الإسـلامي» الذي يرغب الصـهـيـونيون برؤيته في المنطقة حالياً أو في المستقبل، ليكون بديلاً عن غيره من الأنماط الإسـلامـيـة، التحريضية، المسيَّسة، الجهادية ..إلخ. وفي هذا السياق نقدِّر كـذلك، أن المسـتشرقين الإسرائيليين ليـسـوا بعيدين عن انشغال أقرانهم ونظرائهم الغـربيين واليهود والصهيونيين في العالم بالمتصوف العربي الإسلامي الكبير محي الدين بن عـربي، منذ عـدة سنوات، حـيث يعدّ هؤلاء دراسات وأبحاثاً مستفيضة ومـعـمـقـة عنه، وكان متوقعاً أن يعقدوا مؤتمراً علمياً حوله عام ١٩٩٠ بمناسبة مرور ٨٢٥ سنةعلى ولادته.ونقرأ مقالة لكاتب عربي بعنوان «اليهود يفخِّخون ابن عـربي»(٣٥) يشير فـيـهـا إلى أنه في فكر هذا المتصوف يلتقي الإسلام بالمسيحية واليـهـودية، فـهـو من دعـاة «وحـدة الأديان» كما هو من دعاة «وحدة الوجود» ويمجِّد «التثليث» في شعره وفي باقي كتاباته الصوفية. والأكيد أن العلماء الغربيين [وضـمناً على مـا يبدو العلماء اليهود] يريدون تبليغ العالم الإسلامي «رسالة ما» عبر هذا الاهتمام بابن عـربي، لا يُستـبـعـد أن يكون جوهرها أن هذا المتصوف الـعـربي الإسـلامي الكبير الذي «وسع قلبـه كل الأديان»، ومنهـا اليـهـودية، هو الـنـمـوذج الـذي يـنبـغي أن يحتـذي به المفكرون المسلمـون. هو ذاته النمـوذج «الإبراهيمي» الذي كان يتحدث عنه المفكر اللبناني شارل مالك.

جـ ـ وتركيز على ابن رشد :

انهماك المسـتشرقين الإسرائيليين في نشر وتحـقـيق ودراسـة التراث العربي

الإسـلامي الصـوفي، لم يمنع هؤلاء المسـتشرقين من إيلاء اهتمام كـبير للنتاجات التراثيـة الأخرى التي تنتصر للعقل وتعتمد فلسفته في تكوين الصور والمواقف، في نطاقي الفـرد والمجـتمع الإنساني. ونقف هنا عند معطى يفيد بأن الدوائر البحثية الإسرائيليـة تُعنى بدراسة تراث المفكر العربي الإسلامي الأندلسي الشهير ابن رشد (١١٢٦ ـ ١١٩٨م) الذي يوصف بأنه «فـيلسوف العقل» لدى العرب، والذي أنتج عـشرات الـكتب في الفلسـفـة والإلـهـيـات والمنطق والفلك والطبـيـعـيـات والنفس والأخـلاق والسـيـاسـة والفـقـه والأصول والكلام .. إلخ .. يُنسب هذا المعطى إلى المفكر المغـربي المعروف د. محمد عابد الجابري، ويُنقل على لسانه أن «أكبر معهد لإحـيـاء تراث ابن رشـد هو في إسرائيل». وفي التدقيق بأسباب اهتمام المستشرقين الإسرائيليين بابن رشـد، يذكـر د. الجـابري أنه إذا كسبت إسرائيل شخصية كابن رشـد، وكـان مركزاً لإحياء تراثه، فهذا يكون عالمياً أمراً مفيداً لها. ثم إن ابن رشد أثَّر في الـفـكر الأوروبي [منذ ترجمة أعماله إلى اللغـة اللاتينيـة في القـرن الثـالث عشر]. ويشير د. الجابري إلى أن الرشدية اللاتينية معروفة، وهي أساس النهضة الفكرية في أوروبا. وإذا أحـيت إسرائيل ابن رشد، وابن رشد اللاتيني، فمعنى هذا أنها وضـعت يدها على الفكر الأوروبي، على مرجعية هذا الفكر. وزيادة على هذا ـ يقـول د. الجـابري ـ فإن سـبـينوزا فيلسوف من أصول يهودية، وهو من كبار فـلاسـفة الغرب في القرن السادس عشر، وفلسفته تدين بالكثير لفلسفة ابن رشد. ويـضـيـف: إن مشروع إحـيـاء تراث ابن رشـد في إسرائيل هو مشروع إسرائيلي ـ أميركي. ويتـسـاءل د. الجابري بنبرة عدم الاستغراب، قائلاً: لماذا لا تنتج إسرائيل شيئاً من تراث العرب في غيبة العرب[٣٦]!؟!

من جـانب آخر، نعتقد أن الدراسة الاستشراقية الإسرائيلية لابن رشد قريبة في حـيـثياتها من عناية المستشرقين الإسرائيليين بمعاصره المفكر اليهودي الأندلسي مـوسى بن ميمون (رمبام = ميمونيدس) الذي تأثر بابن رشد وأعاد إنتاج بعض أفكاره وآرائه، والذي يفـضل البـاحـثـون والمسـتشرقـون الصـهاينة الحديث عنه

بمصطلحات «التفاعل والانسجام والاشتراك في مصادر الثقافة مع ابن رشد» تزييفاً للحقائق وتحريفاً للواقع وتضليلاً للعقول.

.. بصورة عامة، إن الدراسة الإسرائيلية للتراث العربي والإسلامي، هي دراسة لأمور عيانية ماثلة، بيد أنه في المقابل غالباً ما يضاف إليها إسقاطات ذهنية وتفسيرات خاطئة، تخدم المشروع الصهيوني وتعينه على تسريب المقولات التي يعتمدها ... كيف ؟!

٤ ـ رابعا، الصور النمطية عن العرب :

أ ـ صدور التقديرات :

يوضح استعراض الأبحاث الاستشراقية الإسرائيلية أن قسماً كبيراً منها كان يصدر عن مفاهيم ورؤى متقاربة تتخللها أحكام مسبقة وتشيع فيها الصور النمطية والقَوْلَبة، ومعروف أن الأحكام المسبقة هي أحكام متسرعة تصدر قبل أوانها، تستبق الأمور وتبنى على التكهن، فتصل إلى النتيجة قبل تفحُّص الموضوع وقبل تقليب جوانبه على النحو الكافي، أي ينقصها التعليل المناسب فتفتقر إلى اليقين الموضوعي. كما أنها أحكام تتجذر أصولها في العاطفة والانفعال وتشحن بتيار قوي من المشاعر والأهواء، وقد تظهر إلى مرتبة الوعي لتمارس تأثيرها عليه. وهكذا فنحن أمام أقوال يختلط فيها «تقرير الوقائع» مع «الأحكام القيمية»، يسميها تيودور غايغر «أقوالاً أيديولوجية»، ويرى فيها عيباً من عيوب المعرفة، بينما المطلوب ـ حسب ماكس فيبر ـ هو «تحرير الأقوال السوسيولوجية من اعتبارات القيمة»(٣٧).

إن وجود الاعتبارات القيمية، يجعل المسألة المدروسة تُعرف أولاً، ثم يُنظر إليها من بعيد ثانياً، وذلك بدلاً من أن تكون النظرة سابقة على المعرفة ومقدمة منطقية لها، وبدلاً من أن يكون التفحص سابقاً على إطلاق الحكم العام وأساساً له، فتحدث القَوْلَبة كتعبير عن تكوين الأفكار النمطية وصبّها في قوالب جامدة، مهيأة سلفاً. كما تسود الاعتقادات الزائفة، وتتكون اتجاهات تسعى إلى صياغة المحيط الإنساني / الاجتماعي تبعاً لطبيعة الذات وأهدافها ولما يعتمل فيها من

هواجس ونزعات.

أنطوان شلحت (الكاتب العربي الفلسطيني المقيم في الوطن المحتل) يشير إلى أن «النتاجات الإسرائيلية التي تحرَّرت كلياً من القَوْلَبة، هي نتاجات نادرة، وأن الأفكار المسبقة والقَوْلَبة هما في صلب الفكر الصهيوني القومجي الجامح. هذا ما يقرُّه معظم الباحثين الإسرائيليين، لكنهم يرون أن القَوْلبة تجاه العرب تقابلها قولبة لدى العرب تجاه اليهود، ومساوية لها. وبذلك فإن هؤلاء الباحثين يحاولون التملص من الحقيقة الدامغة بأن (شعبهم) يضطهد شعباً آخر، بواسطة المساواة بين القاتل والضحية، بحيث تختلط الأسباب بالنتائج وتتوزع المسؤولية على الطرفين»(٣٨).

أوضح مثال على هذا «الغرق» هو آراء البروفسور شموئيل موريه الواردة في مقالته حول «شخصية الإسرائيلي في الأدب العربي منذ قيام الدولة» التي ذهب فيها إلى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يخرج عن إطار عام هو أنه «في حالات الصراع بين شعبين، يحاول كل طرف تشويه شخصية الطرف الآخر والتدقيق في سلبياته عبر عدسة مكبِّرة. ويؤدي التوتر الناجم عن الصراع إلى تصعيد الاتجاه لدى كل طرف من الطرفين إلى إبراز المتناقضات الاجتماعية والثقافية والدينية وتشويهها إلى حد التأكيد على التمايزات في المظهر الخارجي، مثل اللباس وبنية الجسم وتقاطيع الوجه ولون الشعر والجلد، وما إلى ذلك. ويستهدف الطرح لدى الطرفين واحداً مقابل الآخر، التأكيد على اختلاف وغرابة أبناء الشعب العدو، وتبرير علاقات العداء والرفض إزاءهم. إضافة إلى ذلك ثمة هدف مزدوج كامن في الأمر: على الصعيد الخارجي / تبرير الدعوة لإبادة العدو، وعلى الصعيد الداخلي / رفع المعنويات وتحويل الصراع إلى أسطورة قوية»(٣٩).

إن وضع العرب على قدم المساواة مع الإسرائيليين في تكوين الأفكار النمطية، يرمي من جملة أهدافه إلى تبرئة الذات الإسرائيلية من النزعة العدوانية التي تطفح بها التوجهات الصهيونية.. هم يتجاهلون هذه النزعة، لاعتبارات ذاتية وأخرى تتعلق بممارسة الصراع مع العرب. وفي كلتا هاتين الحالتين، تقدِّم

الأيديولوجيا الصهيونية نموذجاً واضحاً على أن «العمى تجاه الذات، وهو من الثوابت في علم النفس الإنساني، يُستخدم ويُستغل ويُمجّد من جانب الأيديولوجيات الصراعية»[٤٠] وهنا لا يقتصر الانحياز واللاموضوعية على قناعات صهيوني جاهل بحقيقة العرب يشجعه جهله على نمو الأفكار العنصرية الصهيونية المسبقة الموجهة ضد العرب، وإنما يمتد الانحياز واللاموضوعية ليكونا حاضرين في مواقف ونتاجات المثقفين والمهتمين الصهاينة.

ب ـ وماذا عن الموضوعية ؟!

بالمقابل، يتعيّن الاعتراف بأن ثمة عدداً من الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين من ينجز أعمالاً فكرية ـ سياسية ذات مضامين استشراقية تكتسي طابعاً علمياً في النظرة إلى العرب وفي تناول أوضاع المنطقة وشؤونها. حيث يلجأ هؤلاء إلى تطبيق المنهج العلمي السائد في العلوم الاجتماعية والإنسانية لدراسة العرب دراسة متعمقة. وتدل الدراسات المنشورة على وجود مجموعات من الباحثين الإسرائيليين المتخصصين الذي يتابعون بدقة كل التطورات الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في الوطن العربي. ولا يقتصر الأمر على متابعة التطورات الجارية، بل إن هناك دراسات أساسية وعميقة عن أبرز جوانب المجتمعات العربية[٤١].

يصنّف السيد يسين (الباحث المصري المشهور) نتاجات العلماء الإسرائيليين للشخصية العربية إلى دراسات «علمية أكاديمية» ودراسات «علمية دعائية»، ويرى أن الأولى «تهدف أساساً إلى الفهم الموضوعي للسمات الأساسية للشخصية القومية العربي، وهي بالتالي لا تجنح إلى تشويه هذا الطابع بأي صورة». ويورد السيد يسين مثالاً بارزاً على هذا النمط من الدراسات الإسرائيلية التي قد تكون قليلة في ذاتها، أعمال البروفسورغبرييل باير، ومنها كتابه «دراسات اجتماعية في التاريخ الحديث لمصر ـ شيكاغو ١٩٦٩»، ويلفت النظر في هذا الكتاب إلى دراسة حول «خضوع الفلاّح وثورته» يحاول فيها باير أن يثبت باستخدام المنهج التاريخي، وعلى ضوء تحليله لعدد من المراجع والوثائق، كيف أن الفلاّح المصري

ـ على خلاف ما هو شائع عند المؤرخين والباحثين الأجانب فضلاً عن المصريين أنفسهم ـ لا يتسم بشخصية خانعة تقبل الظلم والقهر في استسلام ذليل، ولكنه مارس الثورة مرات عديدة ضد مستغليه وقاهريه. والدراسة في حقيقة أمرها تفنيد للأفكار النمطية الثابتة عن الفلاحين المصريين(٤٢). وفي كتاب باير «تاريخ الملكية العقارية في مصر» نجد دراسة ـ يصفها السيد يسين في موضع آخر بأنها ـ بالغة العمق لنظام الملكية وتطوراته في مجتمع مصر. أما كتاب باير «السكان والمجتمع في الشرق العربي ـ لندن ١٩٦٤» فهو عبارة عن مسح عام للسمات البارزة الرئيسة للمجتمع العربي المعاصر. وهو وإن كان يقف عند حدود المعالم البارزة، بحكم طابعه المسحي، إلاّ أن جهد المؤلف في تجميع البيانات وفق إطار منهجي محدَّد أتاح له أن يقدّم صورة واضحة لموضوع دراسته(٤٣).

للتوقف على المسائل التي يعالجها باير نشير إلى مضمون كتابه الصادر بالعبرية (تل أبيب ١٩٧٣) بعنوان «عرب الشرق الأوسط ـ مواطنون ومجتمع»(٤٤) ـ بالعبرية ـ الذي يقسم إلى خمسة فصول، هي:

١ ـ السكان:

أ ـ حجم الطاقة السكانية وتقسيمها، الحجم السكاني، التقسيم السكاني، بنية الأجيال.

ب ـ الحركة السكانية: أرضية عامة، المواليد، الوضع الصحي، التكاثر الطبيعي.

جـ ـ الهجرة والإشراف على الولادات.

٢ ـ المرأة والأسرة:

أ ـ المرأة: وضعها في المجتمع العربي الإسلامي، حركة تحريرها، التغيرات التي طرأت على وضع المرأة في المجتمع والدولة.

ب ـ الأسرة: النظام الأبوي، الأسرة النموذجية.

٣ ـ التقسيم الطائفي:

أ ـ الطوائف على مختلف أنواعها: مكانة الطائفة الدينية في المجتمع الشرق أوسطي، الطوائف الدينية، المجموعات السكانية.

ب ـ البـنيـة الطائفية للدول العربية في الشرق الأوسط، مصر والسودان، شبه الجزيرة العربية، العراق، سورية لبنان.

٤ ـ التقسيم وفق علم البيئة:

أ ـ البـدو: الحـيـاة القـاسـيـة، التنظيم الاجـتماعي، عـوامل الاستيطان وأبعادها، البدو في الدولة المتطورة.

ب ـ الفـلاحـون: الأراضي ونظام ملكيتها، الإصلاحات في النظام الزراعي القرية ومؤسساتها، المجتمع القروي.

جـ ـ المدينة: حـجم السكان في المدن، التـمـدد، أحياء المدن ومؤسساتها، المجتمع المتمدن.

٥ ـ تقسيم طبقات المجتمع (العليا ـ الدنيا ـ الوسطى ـ العليا الجديدة).

لا يتـسع المجـال هنا لاسـتعراض ومناقشة طروحات غبرييل باير في ثنايا تعـامله مع كمٍّ كبير من المعلومات المتعددة المصادر. ولعل أكبر علامات الاستفهام، هي التي تتـعلق بتركـيـزه على التنوّع الطائفي في المنطقة العربية، كأساس لدراسة السلوك الاجـتماعي. فـهل يستقيم هذا التركيز مع الروح الموضوعية التي يُفترض في أي بحث أن يتـمـتع بها؟! وهل يسـتـقـيم هذا التركـيـز مع حـقـيقة الأوضاع والتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية؟!

واضح ان غبرييل باير في دراسـتـه للمـجـتـمع العـربي يفضل الولوج عبر مدخل ضيّق وخاص هو «التعددية» آخـذاً بتـقسيمٍ لهذا المجتمع يبدو فيه مجمـوعـات من الطوائف والمذاهب والأديان، مـتـداخلة مع تقـسيم آخر للجماعات الـسـكانيـة (البـدوية، الحضرية، الريفـيـة، المدينية). ونراه في دراسـة له بعنوان «الاسـلام والسـيـاسـة في التـاريخ الحديث للشرق الأوسط» يبحث أوجه السلوك السـيـاسي لهذه المجـموعات والجماعات، منذ القرن الثامن عشر، ساعياً إلى تحديد الخـصـائص المـميّزة لـكـل مـنهـا والسمات التي تجـمع بين بعض الاتجـاهات الاسـلامـية. وهو إذ يتبنى مقولة «ان الدين والسياسة في الاسلام يشكلان وحدة مـتكاملة» يَشْـرَع في تصنيف الظواهر المخـتلفـة للنشـاط السـيـاسي الاسلامي في تاريخ الشرق الأوسط حـتى منتـصف القـرن العشرين، وتحليل أسـبابها، بتفريق

واضــح بـين الجماعـات والمدارس والتـيـارات والحـركـات الدينيـة، محللاً أشكال السلوك السـيـاسي الاسـلامي، للوهابيـة في الجـزيرة العربية، وللاسلام السياسي والاخـوان المسلمين في مصر، ونظام الخليـفـة والأنصار لدى المهديين في السودان، وللسنوسـية في ليبيا، ودولة عبدالقادر ذات الطابع الاسلامي في الجزائر، والعقيدة السلفـيـة في المغـرب، بالاضـافـة إلى الواقع الديني في سوريا الطبيعية. ثم يناقش مـسألة العلماء المسلمين ودورهم السـيـاسي، ويخلص إلى ان العلماء السنة في أي مكان ـ باسـتثناء فلسطين ـ لم يلعبوا دوراً قيادياً في المقاومة ضد الحكم الأجنبي، وفي مـعـظـم الـبـلـدان تـم الـتـوصـل إلى تسـويات بين هؤلاء وبين الحكومـات الأجنبية[٤٥].

بطريقـة مماثلة لما قـام به باير لدى دراسـتـه المجـتمع والسكان في الشرق الأوسط، كـان أهرون كـوهين (البـاحث الاسرائيلي المشـهـور) قد وضـع كتاباً عن «الشرق العـربي»، وأتبـعـه بكتـاب آخـر (نشره في تل أبيب عـام ١٩٥٨) بعنوان «العـالم العـربي في عصرنا الحـالي» تضـمن مـعطيات رقمية وتقديرات في دراسة التـقسيم السياسي والسكان وقضايا الاقتصاد والنفط والزراعة والظروف المعيشية في الوطن العـربي، كما درس كـوهين التـفـاوت في البنيـة الاجتماعية وفي مجالات التربيـة والتـعليم وحـركـة تحـرير المرأة والتـحـرر الوطني والأنظمـة السياسية والأحزاب في البلاد العربية[٤٦].

وفي المنحى ذاته، نشر «مـعهد فان ليرللأبحاث» بالقدس كتاباً (عام ١٩٧٣) يتـحـدث عن «المجتمـع والبنيـة السـياسية في العالم العربي» تضمّن أبحاثاً علمية لثمانيـة من كـبـار المستشرقين والباحثين الاسرائيليين ـ وحرّره المستشرق مناحيم مـيـلـسـون ـ فـكتب غبرييل باير عن «العـوامل الأسـاسـيـة المؤثرة على البنيـة الاجـتماعـية، شدتها وتغيرها في المجتمع المصري الحديث»، وكتب موشي معوز عن «المجتمع والدولة في سورية الحديثة»، وتناول يهوشع بورات «السمات الاجتماعية لبروز الحـركة الوطنية الفلسطينية»، وتحدث أوريبل دان حول «النظام والمعارضة في الأردن مـنذ عـام ١٩٤٩»، وحـلل كـارل براون مـسألة «المدخل التـونسي إلى التـحـديث»، وعـالج غبرييل واربورغ مـوضـوع «الاسلام الشائع والقيادة القَبَليّة

ضمن البنية الاجتماعية السياسية لشمال السودان». وبعد هذه الحالات الدراسية التي يختص كل منها بقطر عربي، تم تخصيص بحثين عامَّيْن، أحدهما بقلم اليعيزر بئيري حول «الانقلابات العسكرية في العالم العربي خلال الستينات» والآخر أعدّه عمانوئيل ماركُس بعنوان «تنظيم المجموعات البدائية في الشرق الأوسط»(٤٧). ونشر «مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وافريقيا في جامعة تل أبيب» كتاباً (عام ١٩٨٩) حرّره ميلون اسمان وايتمار رابينوفيتش بعنوان «العرقية والمجتمع والدولة في الشرق الأوسط»، مادته المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر دولي انعقد حول هذا الموضوع في المركز (عام ١٩٨٤)، وتحلل دراساته «المجتمعات الشرق أوسطية» عن طريق استخدام مناهج العلوم الاجتماعية، مع التركيز على «الدول الرئيسة» وعلى «المجموعات العرقية» في المنطقة(٤٨).

بالمثل ، يرصد عمانوئيل سيفان (المستشرق الاسرائيلي البارز) العديد من الجوانب الاجتماعية والفكرية والسياسية في الساحة العربية، ويبدو ذلك في بعض كتبه - مثل: الاسلام والصليبيات - وفي المواضيع الكثيرة والمتنوعة التي ينشرها في المجلات المتخصصة والصحف. وفيها جميعاً يُلاحظ حرص سيفان على إيهام القراء بالعلمية والموضوعية في معالجاته، بالرغم من أن ما يستهويه هو تناول الموضوعات النقاشية والخلافية الحادة في المجتمع العربي. فنراه في مقالة بعنوان «الاستشراق والاسلام والثورة الثقافية»، يناقش مقالة لادوارد سعيد عن «العرب والاسلام وعقائد الغرب»، فيستعرض سيفان مضامين دراسات حول الدين وقضايا التحديث في المجتمع العربي لعدد من المفكرين والكتاب العرب (مثل: عماد الدين سلطان، مصطفى سويف، سيد عويس، نوال السعداوي، عبدالرحمن الدربندي، هشام شرابي، حليم بركات، نديم البيطار، صادق العظم، صلاح عيسى، فؤاد زكريا). ويقف سيفان عند استخلاصات هؤلاء المفكرين والكتاب بشأن تغلغل القيم الاسلامية في المجتمع العربي، وعوامل التخلف السياسي العربي. كما يقف عند إدانات الاتجاهات اليسارية للاتجاهات السلفية، ويشير إلى أن أولئك المثقفين ينقصهم التلاحم مع الجماهير، وعاجزون عن خوض مواجهة مجدية، ويخرج بانطباع هو أن الثقافة الاسلامية هي الثقافة المسيطرة تماماً في

الوطن العربي[٤٩].

عبر المعالجات السابقة وأمثالها، ربما نمضي مع السيد يسين في تصنيفه لنوعي الدراسات العلمية الاسرائيلية (الأكاديمية، الدعائية)، لكننا سنلاحظ حتماً أن الباحث الصهيوني يظل ـ بنسبة أو بأخرى ـ أسير الايديولوجيا الصهيونية، والأحكام المسبقة والصور الذهنية الجاهزة، حتى وإن ارتقى في مستوى عمله البحثي أكاديمياً أو حرص على التزام الموضوعية في تقديراته واستنتاجاته. وعندئذٍ يتضاءل حجم الدراسات الأكاديمية الموضوعية قياساً إلى طغيان وشيوع الدراسات المؤدلجة والدعائية المعدَّة أساساً وفق الأطر والمفاهيم الصهيونية.

يؤكد السيد يسين أن خطورة هذه الدراسات الأخيرة تكمن في انها ليست مجرد كتابات دعائية يكتبها كتّاب غير متخصصين، ولكن من يكتبونها هم علماء اجتماعيون يتقنون استخدام لغة العلوم الاجتماعية، ويتوجهون بكتاباتهم إلى جمهور الباحثين الاجتماعيين في البلاد الغربية، وإلى الرأي العام الغربي المثقف بوجه عام. والهدف الرئيس لهذه الكتابات هو تشويه الشخصية القومية العربية. وكمثال معبرٍ عن هذا النوع من الأعمال البحثية الاسرائيلية، دراسة كتبها المستشرق يهوشفاط هركابي عن «أسباب انهيار العرب في حرب الأيام الستة»[٥٠] تتضمن نظرية متكاملة عن البناء الأساسي للشخصية العربية. فبدأ هركابي الدراسة من مسلَّمة صحيحة تماماً هي أن النصر الاسرائيلي في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لا يمكن رده فقط إلى عوامل عسكرية خالصة، ويرتِّب نتيجة أساسية مفادها أن السبب العميق الكامن وراء الهزيمة التي لقيها العرب يكمن في ضروب الضعف في الشخصية القومية وفي النسيج القومي وفي الروح القومية وكذلك في المفاهيم الرئيسة السائدة. ويقدّم هركابي فرضه الأساسي الذي يريد عن طريقه تحديد العامل الحاسم في الهزيمة العربية، وقد صاغه كما يلي: «إن ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط العربي بالعربي هو المسؤول عن الهزيمة». ويحشد هركابي اقتباسات متعدِّدة من مصادر عربية وأجنبية لكي يثبت فرضه هذا، وانعكاسه على السلوك في المعركة التى انتهت بالهزيمة للجانب العربي، مدعياً أن الجندي العربي يحارب ليس باعتباره عضواً في فريق،ولكن كفرد منعزل، ويترتب

على ذلك ان كل فـرد يمـيل أسـاسـاً إلى أن ينظر لنفسه، وهذا من شأنه ان يفتت الوحـدة، وتبـدو خطورة هذه السـمـة الاجـتماعـيـة إذا ما نُظر للحرب باعتبارها نشـاطاً جماعـياً يقوم على التعاون. ويوجّه هركابي الانتباه إلى تضافر نتائج هذه المسألة مع وجـود مـا أسماه نسـبة عالية من التحفظ والشك والعداوة بين العرب أكـثـر من غيرهم من الجماعـات السـلاليـة، مـعـتمداً في تقريره هذا على عدد من الدراسـات المختصة بالمجتمع المصري، كتبها أميركيون ومصريون. وبعد أن يشدّد هركـابي على مـا يدعـوه «الفـردية والسلبـية» وعلى «ضعف جماعي أو حضاري ضـارب بجذوره في أرضية العلاقة بين الفرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه» وعلى «الافـتـقـار إلى التكامل القومي»، نرى هركابي يبحث موضوع «اتجاه العرب إزاء الحـقـيـقة والواقع» ويعتبر أن هذا الاتجاه هو العامل الثاني ـ بعد الفردية ـ الذي أدى إلى الهزيمـة العـربيـة. ويبدأ هركابي بابداء دهشته من كثرة استخدام الكذب والتـزييف في حـياة العرب العامة (لاعتبارات يتوسع في شرحها، حضـارية ـ لغوية ـ اجـتماعية)، ويشير في النهاية إلى خطورة الكذب في مجال القوات المسلحة، إذا ما قـدّمت القـيـادات إلى رئاستها تقارير مضللة أو كاذبة، مما يؤدي إلى بناء صورة مـزيّفـة عن الذات، بالإضـافـة إلى عـدم الأمانة في التنفيذ. وينهي هركابي تقييمه للشـخـصـية العربية بقوله أنه بالرغم من أن الكذب وضعف الصلات الاجتماعية تعـد عناصر أسـاسـية في المجتمع العربي، إلاّ أنه لا ينبغي اعتبارها سمات أبدية، فالشعوب يمكن أن تغير تغيراً جوهرياً شخصيتها القومية.

.. إن هركـابي، مـثل كثيرين من المستشرقين الإسرائيليين، يواصل في الواقع النظرة الصـهـيونية التقليدية، في رؤيتها للعرب. وهو حين ينطلق من دراسة حالة الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ للوصـول إلى أحكام وتعـميمات، إنما يلتزم بمنهجية اسـتقرائية قاصرة يحاول عن طريقها التدليل على صحة آرائه واستخلاصاته.

جـ ـ الرؤية الصهيونية للهوية القومية والإسلام:

تنمُّ الصـورة الاسـتشراقـيـة الإسرائيليـة إزاء العـرب والمنطقة عن استمرار وثبـات في المضامين الأيديولوجية للخطاب الصهيوني الذي صيغ منذ وقت مبكر.

إذ بقي هذا الخطاب يرسم للأمة العربية والوطن العربي صورة تحدِّد إطارها وملامحها نظرة الذات اليهودية / الصهيونية إلى الآخر، ونلمس في هذا الإطار «عدم رؤية المنطقة إلاّ كأقليات طائفية وعرقية وإثنية على شكل الأقلية الإسرائيلية وإلغاء وجود الأكثرية»(٥١). وتعدُّ محاولة نزع الهوية القومية عن العرب والطعن بشخصيتهم الواحدة عملية شائعة في الأوساط البحثية والأكاديمية الإسرائيلية التي لا تختلف تقديراتها عن الأحكام والمفاهيم السلبية التي تبناها الصهيونيون عموماً، بصرف النظر عن تنوع السياقات التي تجيء فيها، منذ بدايات المشروع الصهيوني وصولاً إلى النتاجات المتأخرة.

في العام ١٩٢٠ أصدر يتسحاق بن تسفي (أحد زعماء الصهيونية وعضو اللجنة التنفيذية للهستدروت آنذاك، وثاني رئيس لإسرائيل فيما بعد) كتيِّباً ذا مضامين استشراقية سياسية سلبية، بعنوان «الحركة العربية»، زعم فيه أن «القبائل التي تتكلم اللغة العربية ليست ولم تكن ذات يوم أمة واحدة (...) وليست لديهم أية نزعة ذاتية أو موضوعية لتوحيد قواهم (...) وبشكل دقيق (كذا).. إن استعمال اللغة العربية لا يمكن اعتباره أساساً للحديث عن أمة عربية. فالعرب ليسوا أمة واحدة (!) بل هم خليط من القبائل والطوائف الدينية، وأن حركتهم القومية ليست في جوهرها إلاّ تقليداً لأوروبا، إنها استيراد خارجي»(٥٢).

وعلى الخط ذاته، يسير المفكر الصهيوني و.ب زيف، فينطلق جزافاً في ذم العرب وتوجيه التهم والإهانات إليهم، ويرى أنهم «شعب رجعي مسؤول عن انحطاط فلسطين والشرق الأوسط برمّته»،ويدعي أن «مجد الأندلس الرائع لم يكن من عمل العرب، بل من عمل اليهود(!)، وإسبانيا لم يفتحها العرب، وإنما افتتحها البربر الذين هم من أصل يهودي(!). ويحلل زيف الشخصية العربية بمصطلحات عنصرية نموذجية، قائلاً «ليس هناك عرب في أي مكان (!) ففي الجزيرة العربية انقطع العربي عن الوجود، والذين أخذوا مكانه هم شعب خليط متنافر من مستوى متدنٍ في ميزان التطور الإنساني يتكلم اللسان العربي(!) وبما أن نقاء الدم في أمة محمد هوشرط نقاء النسل، فأين هم أحفاد قريش الآن؟! وحتى في قلب الصحراء العربية فإن السلالة قد تدنست دنساً كبيراً خلال القرون الماضية،

بـفـعل تدفق الجـواري القـادمـات من الســودان ومن بعض الأمـاكن الأخـرى في إفريقيا»[٥٣].

وعلى امـتـداد العـقود الماضية، كان سيل الكتابات الصهيونية المماثلة حول الأمـة العربية لا ينقطع، ويتسم بشكل رئيس بالنظرة السلبية إلى العرب. ولعل ما كـتـبه المؤلف الصهيوني دافيد كاما، يمثّل عيّنة كثيرة التكرار. فهو يزعم في بحث نشر له (عام ١٩٧٥) «ان هناك وطناً واحـداً عـائداً للعـرب، ليسوا غرباء فيه، هو الجـزيرة العـربيـة، أمـا بقـيـة البـلاد التي يقطنون فـيـها فليسوا إلاّ محتلين لها ومـسـيطرين عليـهـا، يقيمون بها امبراطورية مغتصبة، ويستنكرون بكل وقاحة (كـذا) الحـقـوق الطبـيـعـية للشعوب التي لها الحق الشرعي في هذه المنطقة قبل الاحتلال العربي (...)»[٥٤] .

وبقناعـات مـغـرقـة في عنصريتـهـا وعدوانيتها، كتب د. عزرائيل كارلباخ (الأكـاديمي الإسرائيلي الذائع الصيت) مدعياً أن «الإسلام هو أسوأ أنواع الطاعون، وأنه حـيث تسـود السـيكولوجـيـة الإسـلامـية نجد السيطرة للطغيان والعدوانية المجـرمـة (...) لقـد مـرت حضـارات عديـدة وعظيمـة عـلى هـذا البلـد ـ يتابع د. كـارلـبـاخ ـ كما شـهـدت غـزاة مـن جميع الأنواع، كلهم تركـوا آثاراً تدل على الثـقـافـة والأزدهار، بما فـيـهم الصليبيون، أما على الطريقة الإسلامية فقد ماتت حـتى الأشـجـار (كـذا)..». ولا يكتـفي د. كـارلبـاخ بإغماض عينيه عن الحقائق وتـزييـفـهـا، بل يواصل تحـامله على العـرب والمسلمين، بقـوله «الخطر يكمن في تصورهم الاستبدادي للعالم، من حبّهم للقتل المتأصل في دمائهم، من افتقارهم إلى المنطق، من أدمـغـتهم السريعة الانفعال. إنهم جميعاً عاطفيون ومختلون ومنعدمو العـقل. إن محاولة التـباحث معهم على أساس المفاهيم الغربية هي محاولة إلباس شلة من الوحـوش لبـاس العـدالة الغـربيـة». ويختم د. كـارلباخ قذفه وتشـهيره بالقـول «إن الإسـلام عـدو كل تفكير مـثـمـر. وكل زمام مبادرة طيب، وكل فكرة منتـجة. إنه لم يقدم قط أي صنيع في الماضي، ولن يقدِّم أي جميل في المستقبل. إنه الظلام والرجعية والسجن لخمسمائة مليون إنسان»[٥٥].

تسـويد صـفـحـة العـروبة والإسـلام يعـدّ ظاهرة مـتـفـشية في الأوساط

الأكـاديمـية والبحثية والاستشراقية. وحين تعمد هذه الأوساط إلى دراسة الشؤون العـربيـة والإسـلامية، نراها تتبع منهجاً وضعياً كإطار للعملية البحثية، يتم فيها التـدليل على (المصـداقـية) أحياناً باستخدام الوقائع والأرقام والإفادات التاريخية، بالإضافة إلى المادة المكتوبة من قبل كتاب وباحثين عرب. وخلال ذلك يبدو الأهم / الأخطر بالنسـبة لعدد كبير من الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين الذي هو تحميل الواقـعـة أو النص العربي المكتوب ما لا يحتمل، أو الاستشـهاد به في سياق منتقى سلفـاً، بينما يكتـفي بعض هؤلاء بتـقـديم صـورة بعين واحـدة لبعض النتاجات العـربيـة، على غـرار دراسـة عن عـلال الفاسي وخطوط عمله على طريق استقلال المغـرب، ودراسة عن «القبائل اليمنية»، و«مسألة الفلسفة القومية في الفكر العربي المعـاصر»، اعـتمادا على كتابات قسطنطين زريق وساطع الحصري وحسن صعب وقـدري طوقـان وعـبدالرحمن البزار وهشام شرابي ونقولا زيادة وغسان شرارة وأنيس صايغ، وغيرهم[٥٦].

هم يختـبئون غـالبـاً وراء حـجب أكاديمية / علمية، بيد أن العملية البحثية والاسـتشراقية الإسرائيلية ككل تتعامل مع شؤون الأمة العربية والاسلام بمفاهيم ورؤى لا تختلف جـوهرياً عن تعـامل الاوسـاط الصـهـيونية العاملة في مجالات الدعـاية والتـحـريض المكشـوف ضـد العـرب والمسلمين. وهكذا، في كل ما يتعلق بالأمـة العربية (الشخصية والوطن، الهوية والسجايا ..إلخ)، كوّن قطاع واسع من المسـتشرقين والباحثين الإسرائيليين صورة مزاجية، ولم يدققوا كثيراً في افتقار هذه الصـورة إلى الصوابية، فالمهم بالنسبة لهم هو بناء نموذج ذهني يسمح بأن يكون سلوكـهم العـملي تجـاه العرب مبرَّراً ـ شكلاً بالطبع ـ طالما أنه يختص بجماعات مفككة، بدائية، معتدية ..إلخ.

د ـ من الخصال .. إلى الهيئة :

الأحكام والتـقـديرات السلبية للباحثين والمستشرقين الإسرائيليين، تطال عقل العـربي وخـصـاله وسـجاياه، وحتى هيئته ونمط حياته. وتتفق هذه الأحكام مع الرؤية الصـهـيـونيـة العـامـة، ليس فـقط في ابتعادها عن الواقع، وإنما أيضاً في

التحامل على العربي والانتقاص من قدره. فمثلاً، يرسم المفكر / المؤلف الصهيوني و.ب.زيف صورة للإنسان العربي المسلم كرجل يتزوج خمس زوجات (...) ويقدِّم واحدة لضيفه, (!) وبأنه لا يؤمن بأن للمرأة روحاً، وأن العرب يأكلون الهررة والجرذان (!) تحتوي لغتهم على مائة اسم للجمل و٩٩ إسماً للمرأة. ولكن لا توجد إلا كلمة واحدة للقتل. ليس هناك كلمة واحدة في العربية يمكن أن تستخدم للتمييز بين ذبح النعجة وقتل الرجل المتعمّد. ويحمل العربي تحت عباءته سيفاً طويلاً كريه المنظر، إنه ضعيف البنية بشكل عام، يداوي جروحه باستخدام روث البقر، وفي حالة مرض العيون يستخدم ضمادات مبلولة ببول الجِمال»[٥٧].ويسوق الشاعر والكاتب الفلسطيني سميح القاسم بعض الصفات التي تعج بها الكتابات الإسرائيلية وتسبغها على العربي، ومنها أنه: رجل أشعث حاد النظرات ـ غدار ـ يخفي في ثيابه خنجراً رهيباً لا تكاد تدير ظهرك حتى ينقض عليك بطعنة نجلاء ـ متخلف ـ قاس ـ همجي ـ هوايته القتل ـ سادي ـ قاتل أطفال ـ جبان ـ رعديد ـ كذاب ـ منافق ـ قذر ـ فظ ـ ساخط ـ لئيم ـ حقود ..إلخ، هذا هو النموذج الذي سعت الدعاية الصهيونية، ولا تزال، لطرحه أمام العالم المتحضر كنموذج للعربي. وفي علم النفس ـ يضيف سميح القاسم ـ إننا أحياناً نحاول تطهير أنفسنا بواسطة تصريف عُقدنا ودخائلنا وقذف الآخرين بها. وأحياناً نفعل ذلك بقسوة وعنف، كأننا ندفع عن أنفسنا تهمة شديدة اللهجة، سواء كانت هذه التهمةحقيقية أم وهمية[٥٨].

عندما يصل الأمر إلى الحكم الإسرائيلي على العقل العربي،نلاحظ أن من ينبري لإصدار هذا الحكم، هم نخبة المفكرين والباحثين والمستشرقين الإسرائيليين. وكمثال فقط، ضمن كتاب ليهوشفاط هركابي بعنوان «مواقف العرب من إسرائيل» يبدو العقل العربي في نظر المؤلف فاسقاً لا سامياً حتى اللباب، عنيفاً لا متوازناً، يعجز عن إنتاج شيء سوى البلاغة، وتغذي أسطورةٌ أسطورةً وتنتجها، وتجاوب أسطورةٌ أسطورةً، وتميلان إلى تناظرات وأنساق من النوع الذي يُتوقع من العرب أنفسهم كشرقيين أن ينتجوه[٥٩] .. لماذا كل هذا؟! ألا يتضح أن الصهيوني، مستشرقاً كان أم كاتباً عادياً، لا يهتم سوى بحشد المفاهيم والصور

التي يجد فيها تبريراً خاصاً لمواقفه!؟! ألا تندمج هذه المفاهيم والصور في السياق الصهيوني العام بكل ما يقتضي هذا السياق من مساع للتدليل على مسوغات الموقف العنصري تجاه العرب!؟!.

زيادة في إضاءة هذا الجانب، نتوقف عند تحليل للبروفسور دانئيل بارتال (عالم النفس الاجتماعي من كلية التربية في جامعة حيفا، والمحاضر في جامعة تل أبيب) حول مواقف الذم والإهانة التي يوجهها الصهيونيون إلى العرب، خاصة وأن هذا الباحث يعمل منذ عدة سنوات في دراسة مسألة «اللاشرعية بالنسبة لمجموعات إنسانية». يقول بارتال أن ملخص مفهوم «اللاشرعية» هو إخراج مجموعة من دائرة المجموعات التي يُنظر إليها بصورة إيجابية، أي استثناء هذه المجموعة من دائرة المجموعات الإنسانية. وهناك فِرَق عديدة للقيام بذلك، يستخدم اليمين الإسرائيلي قسمًا منها منذ وقت طويل من أجل حرمان م.ت.ف من الإنسانية. ويعدد بارتال الطرق التي تُعتمد إسرائيلياً لإضفاء اللاشرعية على الآخر، منها:

أ ـ «لا شرعية بسيطة» وفيها توصف المجموعة المعادية بكونها تحت بشرية (بيغن: حيوانات تسير على قدمين ـ إيتان: صراصير مسمومة ـ شمير: جنادب / عن الفلسطينيين) أو فوق بشرية (شياطين متعطشة للدماء).

ب ـ معاملة مجموعة العدو كمجموعة انحراف، مضطربين عقلياً ومشاغبين ولصوص وإرهابيين.

جـ ـ استخدام مزايا سلبية متطرفة (مثل مشاغبين أو عدائيين).

د ـ أوصاف سياسية محدّدة تحولت مع التاريخ إلى مفاهيم تشير إلى السوء والخطر العام على البشرية (فاشيون ـ نازيون ..إلخ).

هـ ـ مقارنة مجموعات إثنية تاريخية ترمز إلى الشر (مخربون ـ متوحشون ..إلخ).

ثم يبينّ بارتال أن اللاشرعية تتكون في حالات كثيرة من خلال نزاع عنيف بين مجموعتين، والوصف باللاإنسانية لمجموعة معادية يساعد في شرح النزاع وتصويره بمفاهيم الخير والشر وحمقى مقابل عقلاء. ففي حالات النزاع العنيف

تتكون دائرة مفرغة، حيث تقول إن العدو [العربي] ليس إنساناً مثلي، وهو متوحش وظامىء للدماء أو أحمق أو مصاب في عقله أو أي نوع من المزاعم غير الشرعية الأخرى(٦٠).

بالرغم من وجود بعض النقاط الصحيحة في هذا التوصيف، لكنه لا يبدو مقنعاً تماماً، لكونه يكتفي بجزء من الحقيقة. فهو لا يتحرى الدوافع المتأصلة في الذات الصهيونية، والتي يُجمع العالم على تفشّيها في الفكر الصهيوني، وأبرزها النزوع العنصري في النظرة إلى الآخرين «الغوييم» حسب اللفظة العبرية، ككائنات متدنية في سلم التطور. وبهذا فإن مواقف الذم والاهانة الصهيونية الموجهة ضد العرب، لا تخضع إلى مؤثرات الصراع فقط، وانما ـ الأهم ـ تنبع من البنى الايديولوجية والأفكار التي يضعها الصهيونيون لأنفسهم.

هـ ـ التنشئة كمجال لتشرُّب الصور :

يُراد لرؤى الصفوة الاسرائيلية ومفاهيمها إزاء العرب، أن تحفر مساربها في أوساط الناشئة في الكيان الصهيوني، حيث يتم تقديم العرب في الكتب المدرسية وفي مختلف الكتب والمطبوعات التي توضع في متناول هؤلاء الناشئة، بطريقة مشوّهة، ويطال هذا التشويه كل ما يتصل بالعربي (الشكل، الشخصية، الطباع، الهوية والحضارة، العلاقات مع الآخرين..الخ). وتتلخص علاقة الباحثين والمستشرقين الاسرائيليين بهذه العملية بنقطتين، احداهما هي انهم مسؤولون عموماً ـ إلى جانب الجهات الأخرى ـ عن تشريب الناشئة الاسرائيلية بالصور والأفكار النمطية عن العرب. والثانية هي أن بعضهم يجري أبحاثاً حول تغلغل هذه الصور والأفكار في أذهان الناشئة.

من العيّنات الدراسية حول النقطة الثانية، نشير إلى دراسة نشرها (في العام ١٩٦٩) الباحث الاسرائيلي يوحنان بيرس (مدرس علم الاجتماع بمعهد كابلان في الجامعة العبرية) مع زميلته زيبوراه ليفي، بعنوان «اليهود والعرب: أنماط إثنية، في اسرائيل»، استهدفت تعيين ملامح تصور اليهود الاسرائيليين الاشكنازيين لأنفسهم وكذلك للعرب المقيمين في فلسطين المحتلة، وأيضاً تصور هؤلاء العرب

لأنفسهم وتصورهم لليهود.. البحث كله عبارة عن تحليل كيفي لصورة مجموعة من الطلبة اليهود عن مجموعة من الطلبة العرب، والعكس، اعتمد على إجراء مقابلات مفتوحة معمّقة، ودار التحليل حول الموضوعات الستة التالية: مدى تركيز كل جماعة على الأخرى ـ الإحساس بعلو المكانة أو بالدونية ـ درجة اعتماد كل فرد من المجموعتين على أعضاء جماعته السلالية ـ إمكانية التعرف على أعضاء الجماعات السلالية المختلفة في المظهر الجسماني أو غيره من العلامات ـ الاتجاهات السياسية فيما يتعلق بالثقة في النظام والشك فيه.. وتشير نتائج هذه الدراسة، ضمن ما تشير إليه، إلى سمة هامة ميّزت نظرة اليهود إلى العرب الذين يعايشونهم، إذ تقرر الدراسة ما يلي: «يؤكد المفحوصون اليهود دونية جماعة الأقلية [أي العرب] خاصة في مجال القدرة العقلية، ويحسّون إحساساً بالغاً بتفوقهم هم»(٦١).

وكمؤشر ظهر حديثاً (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩) يبيّن بحث أجراه البروفسور دانئيل بارتال (عالم النفس الاجتماعي المحاضر في جامعتي حيفا وتل أبيب) بالاشتراك مع شموئيل زولتك (من دائرة علم النفس في جامعة تل أبيب) أنه يتم تصوير العربي في الكتب الدراسية الاسرائيلية بخطوط سلبية، حيث جاء في البحث ان النظرة إلى العرب ترتبط في نحو ٨٠٪ من الحالات بالمواجهات والحرب، ويتم وصفه بالمنحط وعديم التربية ومجهول الهوية ويؤكد بارتال ـ طبقاً لتقرير صحفي اسرائيلي ـ أن هذه النتائج تعبّر عن نظرة وزارة التعليم، وان الصورة المتكونة تقود إلى الآراء العنصرية التقليدية(٦٢).

يقدّم هذان المثالان فكرة أولية عن عدد يكاد لا يحصى من المؤشرات التي تُظهر وقوع الناشئة الاسرائيلية تحت تأثير الأوصاف والتعبيرات والمواقف العنصرية التي تتكرر في المطبوعات وفي وسائل الدعاية المسموعة والمرئية، التي يسهم الباحثون والكتاب والصحفيون الاسرائيليون في حقن الناشئة بها، بهدف تزويدهم ببعض مستلزمات انخراطهم في الصراع مع العرب لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني.

**** خامساً ، فلسطين ... التاريخ والآثار :**

تشـمل الأبحاث الاسرائيلية العامة والاستشراقية اتجاهاً طاغياً لايجاد تطابق بين «الرواية التـوراتيـة» وبين واقع البلاد وتاريخها في العصور الغابرة. وتستأثر الدراســات الأثرية والتنقـيبات بجهود ضخمة من قبل المختصين الاسرائيليين. كما يدرس البـاحـثـون والمسـتشرقون الصهاينة البلاد في مختلف عهودها وصولاً إلى التـاريخ المعـاصر، ويتـعـمـدون في دراسـاتهم لتاريخ فلسطين وآثارها إقـحام ما يسـمى «تاريخ شـعب اسرائيل» في التـسلسل التـاريخي، وفي ربط مـعـالم البلاد وأحـداثهـا بهذا التـاريخ، حـتى أصـبح الاقـحام المذكور قوة مسيطرة على عقول هؤلاء، تتـلازم مع مـا نطلق عليـه «عـقدة التشريش» التي تدفع العلماء والمهتمين منهم إلى اسـتنطاق الآثار، والبحث بذهنية مهيأة سلفاً للبرهنة بالاثبات المادي على وجـود الجـذور التـاريخية اليهودية في فلسطين. وبالرغم من أن النتائج الحقيقية تأتي مخيِّبـة لهؤلاء العلماء، وحـتى للمختصين الذين تستقدمهم إسرائيل من دول العـالم، إلاّ انهم مع ذلك يحاولون القـفز فوق الحقائق، حيناً، وطمسـها أو تزييفها أحياناً أخرى.

يـطـغـى المنهج التـوراتي على البـحث الإسرائيلي في تاريخ فلسطين وآثارها، وتتـعـدّد الجـوانب التي يتم تناولها في هذا النطاق. وعلى هذه الشاكلة نجد تقزيماً للبـحث التـاريخي والأثري إلى مستوى الحديث الغيبي والخرافي، فيفكر المستشرق والـبـاحـث الـعـالم بطريقـة لا تختلف جـوهرياً عما هو الحـال لدى رجل الدين اليـهـودي.. ومع الهبـوط إلى درجة التفكير البدائي، يستخدم الأكاديمي الإسرائيلي مناهج العلوم المعـاصرة في إثبات أفكار ومقولات ذهنية لا وجود غالباً لما يجسِّدها عملياً في الواقع.

أ ـ في الجامعات:

تنشط الدوائر والمؤسـسـات الأكاديمية الإسرائيلية في دراسة التاريخ القديم لفلسطين وآثارها، نظريا وتطبـيقيا، وتشارك الجامعات في تنظيم المؤتمرات العلمية في هذا المجـال.. فـمـثـلا، عـقـدت جامعة بن غوريون (في العالم ١٩٨٧) مـؤتمراً

لدراسة الآثار في منطقة النقب، قدّم فيه البروفسور اليعيزر أورن بحثاً حول دراسة علم الآثار كجزء من معرفة الشرق القديم، وتحدث آخرون عن غنى النقب وجنوب البلاد بالآثار، ونوقشت نتائج الحفريات (برئاسة أورن) في سيناء ومناطق الطريق بين فلسطين ومصر وفي النقب الجنوبي المستمرة حتى تاريخية[٦٣] . كما عقدت مؤسسات العلم والأثريات في القدس مؤتمراً للباحثين في «صحائف قمران» بعد مرور أربعين سنة على اكتشافها، خصّص للذكرى الثالثة لموت البروفسور يغال يادين[٦٤].. وفي العام ذاته، عقد اجتماع دراسي في جامعة تل أبيب، خصّص لتناول مواضيع في «علم الآثار الصناعية القديمة»، فقدّم البروفسور م. هلتسر (من جامعة حيفا) بحثاً عن «زيت الزيتون في العهد القديم»، وألقى منشي هرئيل محاضرة في الموضوع ذاته، قال فيه أنه وجد في التوراة أن الناس استخدموا زيت الزيتون والدهون في خمسة عشر مجالاً رئيساً من مجالات الحياة. وزعم منشي أن «شعب إسرائيل» كان هو الشعب الوحيد الذي زرع أرضه بالأشجار والمزروعات، بعد أن كانت قاحلة وجرداء، بينما عملت الشعوب الأخرى على الحصول على هذه الأشجار وهي مزروعة، وادعى أن ما أسماه «الاحتلال الإسلامي للبلاد» جاء ليوقف دفعة واحدة صناعة الزيت التي كانت قد تطورت تطوراً كبيراً، لأن الناس ـ على حد قوله ـ لم يعتادوا خلال هذه الحقبة على استخراج الزيت إلا للاستعمالات المنزلية والعائلية. أما البروفسور بنيامين مزار، فتحدث عن استيراد المصريين والفنيقيين لزيت الزيتون من أرض كنعان[٦٥].

وفي إطار نشاطاتها المتنوعة، تصدر الجامعات الإسرائيلية نشرات وكتباً تتعلق بتاريخ فلسطين ومعالمها وبعمليات التنقيب عن الآثار، منها المجلد الضخم الذي تصدره الجامعة العبرية بالقدس، الذي وصل (عام ١٩٨٧) إلى «العدد ٢٢» بإشراف البروفسور أبراهام بيجب رئيس «معهد دراسات الآثار» في الجامعة المذكورة[٦٦].

للتعرف على بعض ما هو متبع لدى الجامعات الإسرائيلية في تعاملها مع تاريخ البلاد والآثار، نعتمد مثلاً تقريراً صحفياً إسرائيلياً عن القسم المتخصص بدراسة ما يسمى «أرض إسرائيل» في جامعة بارايلان الذي يعمل في مجال دراسة

«الحياة اليومية للإسرائيلي القديم». فيذكر التقرير أن أعضاء هذا القسم يتمتعون بتفوق معيَّن على الباحثين في المؤسسات الأخرى.. لماذا؟! يأتي الجواب لأنه توجد بحوزتهم معلومات من «مصدر هام جداً» في فهم الأمور هو أدب التلمود (لاحظ!). وإضافة إلى الأبحاث العادية والإصدارات، يجري كل عام في هذا القسم اجتماع حول الزراعة والاقتصاد في البلاد إبان العهد القديم، وفي الاجتماع الذي عقده القسم (أيار / مايو ١٩٨٩) تحدث العلماء عاموس كلونر وناحوم سيجف وأهود يتسار وشمعون دار وتسفي ماعوز في مواضيع تتعلق بالزراعة والبنية الزراعية والكنس في مناطق متفرقة من فلسطين والجولان[٦٧].

ب ـ في المؤسسات الأخرى:

تعمل في مجال أبحاث التاريخ القديم لفلسطين ومعالمها، مؤسسة تدعى «شركة دراسة أرض إسرائيل وآثارها» تأسست عام ١٩١٣. فتشترك هذه الشركة في أعمال الحفريات والتنقيب في مختلف أرجاء فلسطين، وتصدر منشورات ودراسات تتعلق باهتماماتها، ولها مجلة دورية تدعى «أرتس يسرائيل» تتضمن مقالات لباحثين وعلماء من فلسطين المحتلة وخارجها، وقد خصصت هذه المجلة عددها التاسع عشر لذكرى ميخائيل آفي يونا (أحد علماء الآثار الصهاينة) وخصّصت عددها العشرين (الصادر أوائل ١٩٨٩) لا يغال يادين، أما العدد الحادي والعشرون فخصِّص لاثنين من علماء الآثار والتاريخ الصهاينة هماروت ودافيد عميران. كما تصدر الشركة ذاتها مجلة «التاريخ القديم» التي يترأس تحريرها أفرايم شتيرن، وتتحدث عن الاكتشافات الحديثة لآثار البلاد. وتعكف الشركة على إصدار موسوعة شاملة حول التنقيب عن الآثار في البلاد[٦٨]، هذا بالإضافة إلى الكتب والكراسات التي تصدرها الشركة والتي تتحدث عن معالم فلسطين وآثارها وتاريخها القديم، ومنها كتاب د.يسرائيل فينكلشتاين بعنوان «الأعمال الأثرية حول فترة الاستيطان في عهد القضاة» عام(١٩٨٧)[٦٩]، وقبله كتاب البروفسور نحمان أبيجد بعنوان «المدينة العليا للقدس» ١٩٨٠ الذي يكرس عشرات الصفحات والصور لـ «بيت همدوت» الذي قيل أنه قصر أحد أغنياء

المدينة خلال ما يسمى «فترة البيت الثاني»[٧٠] . ومن منشورات الشركة كذلك ربعية «آثار قديمة» التي تستمر في الصدور منذ عام ١٩٦٨ حتى تاريخه، وتضم صوراً ملونة عن العديد من المواقع الأثرية في فلسطين.

وضمن نشاطاتها الواسعة النطاق، تنظم الشركة اجتماعات سنوية عامة للتعرف على معالم فلسطين، وتعقد اجتماعات دولية لعلماء الآثار والباحثين وخاصة أولئك الذين يعتمدون منهم «المنهج التوراتي» في البحث. وقد عقدت الشركة مؤتمرها الأربعين (خلال تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧) في الجامعة العبرية، ودارت محاضراته حول البحوث والدراسات الأثرية التي جرت في «القدس الموحَّدة» طيلة العشرين سنة التي اعقبت حرب ١٩٦٧. فألقى البروفسور ب. مزار، مثلاً، محاضرة حول ما أسماه «القدس خلال فترة البيتين الأول والثاني»، زعم فيها أنه لا تناقض بين الآثار المتبقية والمكتشفة وبين الكتاب المقدّس[٧١].

وتعمد مؤسسة أخرى تدعى «شعبة الأثريات» إلى تنظيم الندوات والمؤتمرات وإلى إصدار الكتب والمنشورات في مجال عملها. وقد عقدت هذه الشعبة ـ بالتعاون مع جامعة تل أبيب ـ ندوة دراسية في نيسان/ ابريل ١٩٨٢، لبحث موضوع «مصر واسرائيل وسيناء في عهد التوراة»، وأصدرت أعمال هذه الندوة في كتاب (من إعداد البروفسور أ. ريني) تضمَّن ثمانية أبحاث بالانجليزية. كما تصدر «شعبة الأثريات» مجلة بعنوان «أخبار الآثار» التي تركّز على المواقع الأثرية والتنقيبات[٧٢]. على امتداد الأرض الفلسطينية، من زاوية ارتباطها المزعوم بأسباط بني اسرائيل.

وهناك جماعة تدعى «المرشدون في اسرائيل» تصدر مجلة «مورشيت ديرخ» التي تُعنى بالموضوعات ذاتها. ومن المجلات المتخصصة بالتاريخ القديم والمخطوطات والآثار، التي تصدرها جهات أخرى، مجلة «عت ـ مول» و«الكاتدرا»، وابرز كتابها ميجن بروشي الذي ينشغل بدراسة سكان البلاد خلال العهد القديم[٧٣].

يوحي الاهتمام الاسرائيلي بأبحاث التاريخ والآثار، أن اسرائيل ـ أكثر من

أي بلد في العالم ـ تتكىء على التاريخ القديم لإعطاء «شرعية لوجودها المعاصر»، وفي ظل انفراد جهات البحث الاسرائيلية ـ غالباً ـ في التنقيب عن آثار فلسطين ودراستها، يمكننا أن نتصور حجم التضليل والتزييف الذي تقوم به هذه الجهات، دون أن يمتلك الكثيرون المعلومات الكافية التي تفنّد المزاعم التي يحاول الباحثون الصهاينة تسويقها داخلياً وخارجياً.

جـ ـ عناوين ومضامين :

تعج المكتبات في فلسطين المحتلة ودول العالم بالمؤلفات الصهيونية حول التاريخ القديم لفلسطين وتاريخ اليهود وبني اسرائيل في البلاد، حيث تدرس عهود ابراهيم واسحق ويعقوب وسليمان ويشوع بن نون، وتنشر دراسات حول «هيكل القدس» وحول مملكتي اسرائيل ويهودا، وغير ذلك، وتوظّف فيها الادعاءات الدينية والتاريخية لأغراض ايديولوجية ودعائية، ويتم على الدوام الربط بين الدراسات من هذا القبيل وبين «اسرائيل/ الدولة التي تمثّل انبعاث الأمة اليهودية من جديد»[٧٤]؛ كما توضع المؤلفات حول المدن والمواقع التاريخية والأثرية، التي يحشر فيها اسم اليهود القدامى بمناسبة أو بدون مناسبة.

بالاضافة إلى الكتب التي وضعها بعض كبار المؤرخين اليهود (أمثال: يتسحاق مردخاي، هاينريخ تسفي جيرتس، شمعون دوفنوف، ابراهام موشي لونتس)، قام مثلاً المؤرخ ميخائيل ايش شالوم بوضع كتاب بعنوان «تاريخ اليهود في أرض اسرائيل خلال الامبراطوريات البيزنطية والعربية والعثمانية»، تستند مادته إلى المحاضرات التي ألقاها على طلبة قسم التاريخ في جامعة تل أبيب. وقد بحث القسم الأول من الكتاب دور الاستيطان اليهودي في عهد روما وبيزنطة، ليكون بمثابة مدخل إلى ما أسماه «عصر الاحتلال العربي» الذي يعتبره نقطة تحوّل في تاريخ اليهود في البلاد.. ويقول المؤلف في المقدمة ان أحد الأهداف الرئيسة من تأليف الكتاب، هو التأكيد على استمرار الاستيطان اليهودي في البلاد على مر العصور والأجيال، فيتضمن الكتاب استعراضاً تاريخياً شاملاً لأمكنة الاستيطان اليهودي القديم في انحاء محتلفة من البلاد، ويحشد المؤلف في كتابه

هذا كمّاً كبيراً من المعلومات المقتبسة من مصادر متعدّدة، ابرزها كتب: ش. كلاين «بلاد يهودا» و«الاستيطان اليهودي»، ج. آلون «تاريخ اليهود في أرض إسرائيل»، م. آفي يونا «اليهود أيام روما وبيزنطة»، م. آساف «تاريخ الحكم العربي في أرض إسرائيل»، ب. مزار «موسوعة الحفريات الأثرية في أرض إسرائيل»، برسلبسكي «حرب يهود أرض إسرائيل ودفاعهم عن أنفسهم»، رحلات الحاخام بنيامين متوديلا، أ. أشتور «معلومات عن اليهود في شمال أرض إسرائيل خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر في كتاب المجد للبطولة»..إلخ. ويأخذ المؤلف على عدد من المؤرخين أنهم لم يلفتوا النظر في كتاباتهم إلى مسألة الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين، ويشيد بالجهود التي بذلت للحصول على وثائق «الجنيزة» العبرية والآرامية القديمة التي عثر عليها (عام ١٨٩٦) في كنيس يهودي بالقاهرة. ويذكر أن هذه الوثائق وتفسيراتها ألقت أضواء كبيرة على فترات مختلفة من فترات الاستيطان اليهودي في «أرض إسرائيل» وكشفت قضايا جديدة لم يكن يُعرف عنها شيء من قبل(٧٥).

وفي المنحى ذاته، يسهب زئيف فيلنائي في الحديث عن «الحضور اليهودي المستمر والمتسع» في القدس ضمن كتابه «القدس عاصمة إسرائيل ـ ٣ مجلدات»، فيتحدث عن تاريخ القدس حسب الرواية التوراتية وتحولها إلى عاصمة «يهودا وإسرائيل» وعن «الخراب» وعن «القدس في الصلوات اليهودية وفي النبوءة اليهودية وتحققها»، كما يسرد ما يعتبره تاريخ القدس في عهد الحشمونائيم والرومان وهيرودس وأبنائه، ثم يتابع سرده وصولاً إلى التاريخ الحديث، مبرزاً بشكل ملفت للنظر ما يسمى «الآثار اليهودية» ومهمِّشاً الأهمية التاريخية والحضارية للوجود العربي والإسلامي في القدس(٧٦).

وحول الجانب العسكري من التاريخ القديم ، وجد من الإسرائيليين من يدرس الرواية التوراتية بالمفاهيم والرؤى المعاصرة. ففي بحث أعده أبرهام ملميت (مؤرخ، عمل في الهاغاناه وسلاح الاستخبارات فيما بعد) بعنوان «العقيدة العسكرية لشعب إسرائيل القديم» قدّمه إلى حلقة بحث بمناسبة مرور مائة عام على ولادة بن غوريون، ذكر أن «أرض إسرائيل [= فلسطين] انتقلت بالقوة وبالعنف

إلى شعب إسرائيل»، وشرح ملميت كيف استطاعت قبائل من الصحراء بدون تقاليد عسكرية وبدون سلاح التغلب على الكنعانيين الذين يملكون تقاليد حربية طول مئات السنين، فيذهب إلى أن الوضع في كنعان قبل وأثناء الاحتلال كان متزعزعاً، ولم ينشىء الكنعانيون جهازاً دفاعياً شاملاً، وقد تمكّن «بنو إسرائيل» من الكنعانيين في الجبل وليس في السهل حيث امتلك هؤلاء العربة الحديدية. ويثني ملميت على الجواسيس في عملية التغلب على «مدن كبيرة وحصينة» وعلى سلاح مدرعات في صورة عربات حديثة، ويقدِّر أن سر تغلب بني إسرائيل على الكنعانيين هو الأسلوب العسكري غير المباشر، غير المألوف، الذي لم يفكر فيه الناس من قبل، أسلوب الحيلة والمفاجأة والتضليل، عبر التسلل سراً إلى داخل المدينة، فأبطلوا بذلك مفعول السور، ثم قيامهم بسحب حُماة المدينة إلى الميدان خارج السور حتى مسافة كافية بحيث لا يمكنهم العودة إلى المدينة إلاّ بعد إحراقها، كما حدث لدى احتلال «عاي» و«جفعا». وينهي ملميت حديثه حول هذا الموضوع، بالتأكيد على أن المعركة بين دافيد وجوليات ترمز إلى استخدام تكنولوجيا حديثة في القتال آنذاك، وربما كان المقلاع يومها النموذج الأول للصواريخ عابرة القارات(٧٧).

.. تُدرس هذه الموضوعات، وسواها، لتسخَّر في ثلاثة إتجاهات:

الأول : داخلي، لإيجاد علاقة بين اليهود الحاليين وبين فلسطين وتعزيز انتماء هؤلاء اليهود المصطنع للبلاد كعامل رئيس في توفير حوافز الالتزام بالمشروع الصهيوني.

والثاني: صراعي، لحمل العرب على التسليم بفكرة «يهودية فلسطين» والترويج لمقولة «الاستمرارية التاريخية لليهود» في البلاد كادعاء موجّه ضد العرب في حالتي الصراع والتسوية المحتملة.

والثالث: دعائي، يتم خلاله التوجّه إلى الرأي العالم العالمي، لكسب التأييد والتعاطف والتفهم لكل ما تطرحه إسرائيل، انطلاقاً من التسليم التلقائي بما يسمى «الوجود التاريخي لليهود واستمرارهم في موطنهم القديم».

د ـ البلاد خلال القرون الخمسة الأخيرة :

عُني المستشرقون والباحثون الإسرائيليون أيضاً بدراسة تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني. فمثلاً ألّف المستشرق أوريال هايد (أحد أساتذة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية) كتاباً بعنوان «الوثائق العثمانية حول فلسطين ١٥٥٢ـ١٩١٥» (صدر في أكسفورد ١٩٦٠) درس فيه «الفرمانات» العثمانية اعتماداً على الدفاتر المهمة (= مهمة دفتري) وكان الجانب السياسي هو الموضوع الرئيس الذي اهتمت به الفرمانات التي نقلها هايد. واشترك البروفسور أمنون كوهين (أستاذ الدراسات الشرقية وعلوم الشرق الأوسط في الجامعة العبرية وبعض معاهدها) مع المستشرق الأميركي برنارد لويس في وضع كتاب «السكان والإيرادات في مدن فلسطين خلال القرن السادس عشر» (صدر في برنستون عام ١٩٧٨)، ودرس كوهين «أوضاع فلسطين الإدارية والسياسية في القرن الثامن عشر» صدر في القدس المحتلة(٧٨) . كما نشرت الجامعة العبرية (عام ١٩٨٥) «دراسات حول فلسطين خلال العهد العثماني» بإشراف المستشرق موشي معوز (رئيس معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية في الجامعة العبرية) تضمّنت في نحو ٦٤٠ صفحة أربعين دراسة عن قضايا تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والسياسة وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية في تلك الفترة، وقد عمد فيها كتّابها إلى إبراز تاريخ فلسطين في صورة سلبية تدليلاً على «الوضع المتردي للمنطقة» قبل الاستيطان الصهيوني فيها(٧٩).

وتخصَّص د. أريبه مورغنشترن في دراسة الاستيطان اليهودي / الصهيوني في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، والنشاط الذي قام به اليهود الاشكناز في هذا الخصوص(٨٠) . وألف يتسحاق بن تسفي كتابا عما يسمى «أرض إسرائيل ومستوطنوها أيام الحكم العثماني» (صدر في القدس ١٩٦٣). وأصدرت جامعة تل أبيب بالاشتراك مع الكيبوتس الموحد ثلاثة مجلدات (١٩٧٠ـ١٩٧٣) حول «تاريخ الصهيونية والييشوف اليهودي في البلاد». كما أصدر مجلس أمناء الجامعة العبرية (١٩٦٣) كتاباً من إعداد بن تسيون غات بعنوان «الييشوف اليهودي في أرض إسرائيل خلال سنوات ١٨٤٠ـ١٨٨١».

ودرس ميخائيل أساف «العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين ١٨٦٠ـ١٩٤٨» (صدر في تل أبيب ١٩٧٠)[٨١] . وضمن المؤلفات التي أصدرتها المؤسسات الأكاديمية والبحثية الاسرائيلية، يُشار إلى سلسلة من الدراسات (طبعت أو قيد الطبع عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠) في جامعة بار ايلان، أبرزها[٨٢] ي. جيلبر، «الدفاع عن فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية» تبحث في خطوط الدفاع البريطانية واليهودية عن يهود فلسطين ضد الغزو المحتمل لقوى المحور إستناداً إلى مجموعة من المصادر من الارشيف البريطاني والارشيف اليهودي. ودراسة اي. توبر «فشل الاستراتيجية العسكرية البريطانية داخل فلسطين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧» التي تتناول وثائق بريطانية حول كيفية معالجة السلطات البريطانية لحركات العنف في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية. وأيضاً دراسة هـ. بيرغر «المقاومة والتراث في فلسطين تحت الانتداب» وتتحدث عن ادعاء منظمات الارغون والليحي والهاغاناه منذ بداياتها بان مقاومتها للسلطات البريطانية(!) يبررها التراث اليهودي. لذلك أولوا التاريخ اليهودي كخرافة تؤيد شعارهم السياسي. وتتضمن الدراسة «معقولية» الادعاء المذكور بالنسبة «للتراث» الحالي، ورد الفعل الذي اثاره في الأوساط المتدينة.

وبين الكتب الاسرائيلية التي تناولت عرب فلسطين منذ أوائل القرن العشرين، نتوقف عند كتاب يهوشع فورات «نمو الحركة القومية العربية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩» الصادر عن الجامعة العبرية (عام ١٩٧١). وفي هذا الكتاب، بعد المقدمة التي تشير إلى مكانة القدس وفلسطين لدى المسلمين، وإلى فلسطين من ناحية إدارية واجتماعية في فترة الحكم الاسلامي والى الأهداف السياسية في صفوف الفلسطينيين عشية الحرب العالمية الثانية، يبحث الفصل الأول من الكتاب موضوع «رفض الصهيونية وبلورة الايديولوجيا الفلسطينية بشأن فلسطين» والعوامل التي أدت إلى هذا الواقع، ويتناول الفصل الثاني فكرة «الوحدة السورية الشاملة، صعودها وهبوطها». ويتطرق الفصل الثالث إلى «المواجهة مع الانتداب البريطاني». أما الفصل الرابع فيتعلق بارتقاء الحاج أمين الحسيني إلى الزعامة، بينما يدرس الفصل الخامس «هيبة المعارضة وتطورها».

وفي الفصل السادس يبحث المؤلف «التحولات التي شهدتها السنوات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩ وضعف اللجنة التنفيذية العربية والتغيرات التي طرأت عليها والاتفاق مع المعارضة». أما الفصل السابع والأخير فيركز على النزاع حول «حائط المبكى» وأبعاده وعن الطوائف المسيحية والحركة القومية العربية[٨٣] .. بالرغم من أن يهوشع فورات يعترف في كتابه هذا بحقيقة وجود الوعي القومي لعرب فلسطين، إلاّ أنه في الجزء الثاني (الذي صدر في لندن ١٩٧٧) ينظر إلى الحركة الوطنية الفلسطينية من زاوية دينية، ويقترب من أسلوب التفريق بين الطوائف إبان حديثه عن هذه الحركة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٩). ومن ناحية منهجية، يعتمد المؤلف مصادر هيئات الاستخبارات اليهودية (وغالبيتها عن تقارير للمخبرين) ويتبنى نظرية تآمرية تجعل من الحاج أمين الحسيني «الداهية الشرير». وفي تناوله للتكوين الاجتماعي للمشاركين في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وطبيعة حركة القسام التي سبقتها، يسقط المؤلف فريسة تحيّزاته السياسية، ويتخلى عن واجبه كمؤرخ ليلعب دور الخصم المعني[٨٤].

بدوره يسعى المستشرق تسفي البيلغ (من مركز ديان للأبحاث بجامعة تل أبيب) إلى تجريد الثورة الفلسطينية الكبرى من هويتها الوطنية القومية في كتابه «حوادث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أحوادث هي أم ثورة؟!» [٨٥]مقللاً من أهمية ارتباط عرب فلسطين بالبلاد ومن دفاعهم عن وجودهم ومصيرهم في مواجهة التحالف الصهيوني ـ البريطاني أيام الانتداب.. أما يوفال أرنون ـ أوحنا فيدرس في كتابه «حرب داخلية: الصراع الداخلي في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩» (الصادر عن مركز ديان عام ١٩٨٩) نمو الحركة ومعسكراتها والخلفية الاجتماعية التي تطورت فيها، كما يدرس مصادر قوة الحركة الفلسطينية ونقاط ضعفها. ويركز الكتاب على الصراع الذي دار بين المعسكرات والذي أوصل الفلسطينيين إلى عنف داخلي حاد استنزف المجتمع الفلسطيني وفتّت زعامته ومكّن سيطرة الدول العربية على هذا المجتمع(...)[٨٦]. ويعمد ميخائيل أساف الذي يعتبره الاسرائيليون «حُجّة في الشؤون العربية» إلى طرح موقف تضليلي في كتابه «تاريخ اليقظة العربية في بلاد اسرائيل وهروبهم» المخصّص لدراسة الأحداث التي

جرت بين سنوات ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨، فيتحدث عن التفكك وانعدام الرابطة القومية (كذا) بين عرب فلسطين، كما يتحدث عن العلاقات العربية مع النازية وعن هروب العرب الفلسطينيين من البلاد. ويُبرز آساف مقولة ان الشعب اليهودي المشتت جاء إلى البلاد ليحقق رغبة قومية قديمة تتمثل بما أسماه «دعوة الشعب إلى صهيون» من خلال الهجرة والقدوم للاستيطان في القرية والمدينة[٨٧].

اهتم المستشرقون والباحثون الاسرائيليون أيضاً بالأوضاع الثقافية والتعليمية والاعلامية لعرب فلسطين في مرحلة ما قبل تأسيس اسرائيل. فيدرس شمعون لندمان «التعليم والثقافة بين عرب القدس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين» متناولاً المكتبات والمدارس الدينية والصحافة وشخصيات مقدسية مشهورة[٨٨]. وأعدّ يعقوب يهوشع كتابا عن «الصحافة العربية في البلاد» ضمن ثلاثة مجلدات[٨٩] / نشرها المركز اليهودي العربي بجامعة حيفا/ الأول يتناول الأعوام ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، والثاني ١٩١٩ ـ ١٩٢٩، والثالث ١٩٢٩ ـ ١٩٤٨، عرّف فيها بكل صحيفة على حده، تحريراً وهوية واهتمامات. ولدى تناوله للمواد التي نشرتها الصحف الفلسطينية كان يهوشع غالباً ما يتجاهل اهتمامات هذه الصحف بالمواجهة مع الصهيونية وسلطات الانتداب البريطاني، ويتجنّب إبراز البعد الوطني/ القومي الذي انطوت عليه المواد الصحفية المنشورة في كثير من صحف تلك الفترة، بينما نراه ينتقي بعض الاشارات الدينية ويضخّمها إلى مستوى الميول والاتجاهات.

تقترن الاهتمامات البحثية الاسرائيلية بفلسطين في شتى عهودها، بمحاولات ملموسة تساعد على إنجاز أهداف اسرائيلية معيّنة في الصراع مع العرب، ويتبدّى ذلك في صورة الادعاء مثلا بوجود العرب الطارىء والمؤقت في البلاد، ونزع الهوية القومية عنهم، مع التشديد في المقابل على إضفاء طابع يهودي عليها. وبعد هذا يلجأ الباحثون الاسرائيليون إلى إظهار مواجهة العرب للصهيونية كما لو أنها نسخة عن العداء الذي يتعرض له اليهود من قبل «الأغيار» الذين لا هوية لهم سوى أنهم «غير يهود». وحين تكون ضغوط الواقع وحقائقه في ذروتها، يهرع الباحثون الاسرائيليون إلى الاحتماء بفكرة «التغييب الديمغرافي والحضاري

للفلسطينيين» التي انتجتها الذهنية الصهيونية منذ بدايات المشروع الاستيطاني في البلاد، والتي اعتبرها الصهيونيون في العقود اللاحقة من المسلّمات.

زيادة على «الرسالة الحضارية» المزعومة التي أخذ بها الصهيونيون، ثمة قناعة صهيونية يلخصها المفكر الاسرائيلي الشهير يشعيا هو ليبوفيتش (استاذ العلوم السياسية وفلسفة العلوم في الجامعة العبرية) بإشارته إلى ان الصراع العربي - اليهودي (حسب تسميته) هو تعبير عن الجوهر الأزلي لمأساة الشعب اليهودي التاريخية، الأمر الذي يعني أن العرب هنا يلعبون دور الأغيار تجاه اليهود. وثمة معطى ماثل يسوقه البروفسور شلومو أفنيري (رئيس قسم الدراسات السياسية في الجامعة العبرية) مفاده أن الرواد الصهاينة الأوائل لم يكن باستطاعتهم مواجهة حقيقة أن ثمن الصهيونية هو نقل العرب [= تهجيرهم من البلاد]، ولذا أخذت ميكانزمات الدفاع عن النفس شكل تجاهل تعيين المشكلة العربية[٩٠] . ومثل هذه المحاولة لإظهار «التغييب» وكأنه عملية قسرية لا إرادية ولا واعية، تَسْقط على الفور أمام ما نراه من تلبية للدافع بأعمال ووقائع، وبمواقف صريحة مقصودة ومتعمّدة لسلب الفلسطينيين حقوقهم. فزعماء الصهيونية وإسرائيل الذين «لم يتعبوا من إنكار وجود الشعب الفلسطيني» - بشهادة المؤرخ الإسرائيلي يعقوب تلمون - على غرار إنكار غولدامائير، ينطلقون من فهم يوضحه البروفسور يرمياهو يوفال (رئيس قسم الفلسفة في الجامعة العبرية) مبيّناً «إن القول إنه لا يوجد فلسطينيون يعني أنه على الرغم من وجود هؤلاء، فيجب اعتبارهم وكأنهم غير موجودين، والنظر إليهم على أنهم ليسوا من البشر، وحرمانهم من حقوقهم كجماعة»[٩١].

في هذه الأثناء، كان العرب الموجودون / المغيّبون، مادة للدراسة وكتلة صمّاء عليها أن تستجيب لاملاءات المخطط الصهيوني في اقتلاعهم من البلاد كشرط لتأمين «الحضور» الصهيوني بالغزو، وهو ما كان يتخلل الحرب النفسية التي شنها الصهيونيون ضد العرب إبّان حرب ١٩٤٨، ضمن خطة مبرمجة أُعدت مسبقاً.. فقد وُضعت الحرب النفسية هذه على أساس دراسة النسق الأخلاقي

العـام والنظام القـيـمي والمثل والعـادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الفلسطيني، وأحـرزت إسرائيل نجـاحـاً كـبيراً في هذا المجـال بسـبب ما توفّر لها من دراسات كـهـذه. وعلى سـبـيل المثـال، استغل الصهاينة ما عرفوه من أهمية قيمة العرض والشرف عند الفلسطينيين وأشـاعـوا الرعب والخـوف حـول هذه القـيـمة، بحيث أخـلـيت قـرى كـاملة من سكانها الفلسطينيين خـوفـاً على نسـائهم وبناتهم من اعـتـداءات اليـهـود. ووفّرت الدراسـات الاجـتماعـية والسكانية والدراسات حول الفـولكلور مـعلومـات هامة عن بنية المجتمع الفلسطيني، أتاحت حرية العمل أمام صـانعي السياسة الإسرائيلية لاختراق المجتمع الفلسطيني والسيطرة عليه[٩٢].

هـ ـ طمس وانتحال الفولكلور الفلسطيني :

يُصنَّف الاهتمام الإسرائيلي بالتراث الشعبي الفلسطيني في نطاق الاهتمامات والأعمال الاسـتشراقـيـة، وربما يقـدّم دليلاً حيا وعمليا على الكيفية التي يتصرف وفـقها الإسرائيليون حيال وجودهم في محيط شرقي غني حضاريا. فتعمل في هذا الميـدان، عـدة مـؤسـسـات مـتـخـصصة في مجال دراسة وجمع التراث الشعبي الـفـلـسـطيني، وسرقـتـه أو انتـحـاله أو طمس هويتـه الحـقـيـقـيـة. ومن هذه المؤسسات[٩٣]:

أ ـ مؤسسة فيزو Wizo(مختصر اسم المنظمـة الصهيونية العالمية للنساء) التي تملك محلات في تل أبيب والقـدس وحـيفا، وتستثمر إمكاناتها في تسويق المنتجات الشعبية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٠. وقد عملت هذه المـؤسـسـة في مجال بـيـع المـطـرّزات وأشـغـال الإبرة والمخـرّمـات والمـصـنوعـات الجلدية المعـروفـة في فلسطين منذ مئات السنين. كما عـمـدت إلى توسـيع نطاق اعمالها بعـد قـيـام الكيـان الصـهـيوني، واسـتـفـادت من هجرة اليهود من البلاد العربية إلى فلسطين، إذ نقل هؤلاء المهاجرون معهم خبرة كبيرة في شؤون التراث الشعبي العربي.

ب ـ مؤسسة ماسكيت Maskit(مختصر اسم المكتب الإسرائيلي للحـرف)،

تديرها روث مطلقة موشي ديان، وتملك عددا من المحلات لبيع الثياب والمصنوعات الشعبية الفلسطينية في فلسطين المحتلة وفي أوروبا والولايات المتحدة.

جـ ـ مؤسسة بيت شيفع† Bat Sheva ، تهتم بجمع المواد الفولكلورية من مناطقها العربية الأصلية، تصنفها وتتاجر بها، وتباع للإسرائيليين والسياح في تل أبيب وغيرها على أنها تراث شعبي إسرائيلي.

تقوم أعمال هذه المؤسسات، وسواها، بالسطور على النتاجات التراثية العربية الفلسطينية (المنسوجات ـ والمطرزات ـ الملابس والأزياء الشعبية ـ المصنوعات والمنتجات الحرفية الشرقية ـ الفنون الشعبية ـ الأطعمة الشعبية ..إلخ) وتأتي أعمالها هذه متكاملة مع الدراسات التي يهتم بها الصهيونيون، منذ تأسيس أول جميعة في هذا المجال هي «الجمعية العبرية للفولكلور والأثنولوجيا» عام ١٩٤٢ في طبرية بفلسطين، وكان أول رئيس لها هو ناحوم سلوشتز الذي اشتهر بتخصصه بالتراث العربي المغربي[٩٤]. ويذكر كتاب مهم صدر في القاهرة، إن إسرائيل أنشأت في السبعينات مركزاً لجمع الفولكلور ودراسته، وخطورته أنه أخرج عدة دراسات وأبحاث تحاول إثبات أن المأثورات الشعبية كلها لبلاد الشرق تتشابه وتتماثل رغم تعدد أصول الشعوب في المنطقة، ورغم تنوع لغاتها واختلاف عاداتها وتقاليدها بما فيها إسرائيل، وأن الكثير من مظاهر الحياة الشعبية العربية ـ سلوكاً ولغة وغيرها ـ تعود في الأصل إلى منابع يهودية قديمة[٩٥].

بلغ الاهتمام الإسرائيلي بشؤون الفولكلور العربي حد دراسة الرقص الشرقي وتطبيقه. ومن الأمثلة في هذا الجانب قيام الباحثة الإسرائيلية راحيل ميلشتاين في التخصص الدراسي بموضوع الرقص الشرقي، نظرياً وعملياً، وضمناً تحضير عمل دراسي لنيل درجة الدكتوراة في هذا الموضوع. فزارت راحيل تركيا عدة مرات، وطالعت الكثير من الكتب القديمة لتصميم وخياطة ملابس الرقص الخاصة، وتعمّدت تأدية الرقصات في احتفالات عامة وخاصة داخل فلسطين. وإزاء قيام بعض الحضور بوضع أوراق نقدية في صدريتها، لا ترى راحيل عيباً

في ذلك، وتقول إن ذلك جزء من الحضارة الشرقية يعبّر عن تقدير وسرور الحاضرين، وتفيد بأن بعض طلاب الجامعة العبرية تقدموا إلى راحيل طالبين منها تنظيم قسم للرقص الشرقي في الجامعة، وتذكر أن الموضوع هو رهن البحث (١٩٨١) وسوف يتحقق قريباً بعد الحصول على موافقة عميد الجامعة العبرية[٩٦].

المقاصد الإسرائيلية من وراء الاهتمام بالتراث الشعبي الفلسطيني والعربي عموماً، تتعدد بحيث تتوازن ضمنها الاعتبارات الاقتصادية والدعائية والمعرفية. فبالإضافة إلى ما تجنيه إسرائيل من أرباح جرّاء المتاجرة بالمواد الفولكلورية الفلسطينية وجرّاء إدخال هذا الفولكلور في صناعة السياحة، تسعى إسرائيل من جهة إلى إيهام الآخرين بتجذُّر الهوية اليهودية في البلاد، عبر انتحال التراث الشعبي العربي وتقديمه على أنه تراث إسرائيلي، وتسعى من جهة ثانية إلى توظيف معرفتها بشؤون الفولكلور العربي في صياغة التقييم الإجمالي للعرب (الشخصية، التاريخ، الحضارة، الواقع ..إلخ).

**** سادساً، الاهتمام بدراسة فترة الحملات الصليبية:**

تشغل الفترة التي شهدت الغزو الغربي (الصليبي) للمنطقة العربية (١٠٩٦ـ١٢٩١) حيّزاً مهما من انشغال العاملين الإسرائيليين في الأبحاث الاستشراقية والصراعية، فتتم دراسة الوقائع والتطورات والعبر ذات الصلة بالحملات الصليبية ومواجهتها، ودراسة الظروف العربية التي سبقت وسادت القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والوقوف ملياً عند معركة حطين (١١٨٧)، مقدماتها ومجرياتها ونتائجها، والدروس المستخلصة منها، مع محاولة صهيونية مكشوفة لتزوير التاريخ في جانب أو آخر مما يتصل بالفترة المدروسة.

أ ـ المظاهـــــــــر:

يتبدى الاهتمام الإسرائيلي بهذا الموضوع عبر أشكال معيّنة، يأتي في الصدارة منها:

١ ـ وجود فرق عمل في الجامعة العبرية تتخصص بدراسة الحملات الصليبية والأوضاع العربية، وتستعين لهذا الغرض بالعلماء

المتصهينين في الجامعات الغربية. ولهذه الفرق مراكز بحث ومستشارون في جامعة باريس (مثل العالم اليهودي كلود كاهن) وفي الجامعات الأميركية (أمثال: استور شتراوس وبرونشفيك)[٩٧] . ومن المستشرقين الإسرائيليين المهتمين بفترة الحروب الصليبية، الذين أعدوا الدراسات في الإسلام والصليبيات، برز اسم كل من: م.ي.كيستر ـ د. إيلون ـ جويتين ـ ع. سيفان ـ أ. غرابويم (صاحب كتاب يهود وعرب في فترة الحملات الصليبية).. على أن أبرز الأكاديميين والمؤرخين الإسرائيليين في هذا الميدان ـ وربما أشهر مؤرخ في العالم حالياً بعد رانسيمان في تاريخ الحركة الصليبية[٩٨] ـ هو البروفسور يهوشع براور صاحب كتاب نشر بالعبرية في مجلدين (عام ١٩٦٣) بعنوان «تاريخ مملكة القدس اللاتينية» والحائز على جائزة الدولة في إسرائيل (عام ١٩٦٩) لقيامه بإنجاز دراسة استنتج فيها أن السابقة الصليبية لن تتكرر مع إسرائيل[٩٩].

٢ ـ تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث حول موضوعات تنتمي مباشرة إلى تجربة الحروب الصليبية أو تتعلق ببعض الجوانب المتاخمة لهذه التجربة. وعلى سبيل المثال، بعد أن تأسست في الكيان الصهيوني «جمعية أبحاث الحملات الصليبية والشرق» عام ١٩٨٢، وشملت في عضويتها نحو ٣٠٠ باحث من كافة أنحاء العالم، قامت هذه الجمعية بالإعداد لمؤتمرها الدولي الدراسي الثاني بمناسبة مرور ثمانية قرون على معركة حطين[١٠٠] . وفي تقرير نشره أحد الصحفيين الإسرائيليين (أواخر حزيران / يونيو ١٩٨٧) جاء أن حوالي ٥٠ باحثاً في تاريخ الصليبيين من أرجاء العالم سيجتمعون في مدينة القدس، لهذه المناسبة، وسوف تستضيف الجامعة العبرية المؤتمر في البداية، ثم تتولى جامعة حيفا ذلك لاحقاً. وبالإضافة إلى المحاضرات والمداولات سوف يخصص وقت معينّ للقيام. بجولات في المواقع الصليبية في منطقة القدس وشِعاب حطين في الجليل الأسفل،

وســتقدَّم شروح مفصَّلة عن المعركة يعرضها البحاثة. وسوف تجري المداولات باللغـة الإنجليـزية وسـتكون مفتوحة للشعب عامة. ويتابع التـقـرير: بمناسـبـة انعقاد هذا المؤتمر سوف يقام في متحف روكفلر مـعـرض خـاص للفن الصليبي في إسرائيل، إضافة إلى المعرض الدائم للنحت الصليـبي الموجـود في المكان، وسـتـعـرض في المعرض المؤقت منحـوتات وكـتـابات تكشَّفت في أقبية كنائس معيّنة بعد اختفائها فترة زمنيـة مديدة لإزالـة كـل ذكـر للصليبيين في هـذه الأمـاكن[١٠١]. وفي خبر نشرته إحـدى الصـحف الإسرائيلية (أوائل تموز / يوليو ١٩٨٧) ورد أن المؤتمر الدراسي المزمع عـقـده بمناسـبة مرور ٨٠٠ عام على مـعـركـة حطين، يشرف عليه البروفسور يهوشع براور (نائب جمعية أبحاث الحملات الصليبية والشرق) بالتعاون مع البروفسور ب.ز.كدار (من الجـامـعـة العبرية) والبروفـسـور أ. غـرابيـوس (من جـامـعـة حـيفـا)[١٠٢].. وطبـقـاً لتقرير نشر في مجلة عربية، أعدّت «أكاديمية العلوم التـاريخية في جامعة تل أبيب» احتفالاً بالمناسبة ذاتها، ووجهت دعـوات لعـدد كـبير من المؤرخين والأساتذة والباحثين، في شتى أنحاء الـعـالم، ومـنـهم بعض الأسـاتذة المصريين، لكن أحـداً من هؤلاء لم يستجب للدعوة[١٠٣].

٣ ـ يجري اسـتـذكـار التجربة الصليبية في معرض الحديث الإسرائيلي عن شـؤون الصراع مع العـرب وعن مـسـتـقـبل إسرائيل، في منحى إبراز اخـتـلاف تلك التـجـربة عن بناء المشروع الصـهيوني. ويتم استثمار صـور الوقـائع التـاريخيـة للحـمـلات الصليـبـية ومعركة حطين في الأغـراض التربوية والسـيـاسـيـة والعسكرية. كما يتم استخدامها في المجـالات السـياحية، حيث تنظِّم «شركة حماية الطبيعة» مثلاً، جولات للتنزه في مـوقـعين أثريين خاصين بالصليبيين، هما «كوخاف هيردن» و«قـرن حطين» يتم خـلالها اسـتحضار أصداء الأحداث الغابرة[١٠٤]. وتفـرد المؤسـسـات الإسرائيليـة المعنية مساحات خاصة لعرض المواد

والرسوم والمخططات العائدة إلى فترة الحروب الصليبية، ضمن عدد من المتاحف المنتشرة في مدن فلسطين المحتلة.. وفي التفاصيل، ثمة محتوى كبير خلف مظاهر الاهتمام الإسرائيلي بشؤون الحقبة الصليبية، فماذا عن ذلك؟!.

ب ـ المضامين:

الأعمال البحثية الإسرائيلية المتعلقة بفترة الحروب الصليبية، تكاد لا تستثني صغيرة أو كبيرة تمسّ من قريب أو بعيد هذه الفترة. فمن التأريخ المؤدلج لوقائع الحملات الصليبية والمواجهة العربية ـ الاسلامية لها، إلى قراءة التاريخ واستكناه دروس التجربة، فاستعراض الأوضاع والتعبيرات الحضارية في الجانب العربي الاسلامي التي قادت إلى حطين والتخلص بعد ذلك من الصليبيين نهائياً، هي ثلاثة خطوط رئيسة تسير وفقها تلك الأعمال في التغطية البحثية الشاملة للحقبة الصليبية في منطقتنا.

المؤرخ الاسرائيلي يهوشع براور يتناول هذه الحقبة، كاستاذ في الاستيطان الصهيوني. إذ يمثّل كتابه «تاريخ مملكة القدس اللاتينية» دراسة لمصير الكيان الصليبي ـ الاستيطاني، وأسباب الفشل. فبعد أن يبدأ براور الكتاب بعبارات من العهد القديم حول وعد الرب لاسرائيل بالعودة إلى الأرض الموعودة، يناقش جميع الجوانب الخاصة بالتجربة الصليبية في مصطلحات حديثة، مثل: الحدود الآمنة، الردع العسكري، المستوطنات، القوات خفيفة الحركة، المحيط البشري المعادي والظهير المساند، وأهمية الجذور وعدم الغربة الحضارية، وأهمية توطين الصليبيين توطيناً حقيقياً في الوسط الديمغرافي. وأهم من هذا هو محاولة اختلاق استمرارية للوجود اليهودي في البلاد، حيث تحدث براور عن الغزو الصليبي كاستعمار أوروبي وكنوع من العدوان وقع على اليهود في فلسطين(...)[١٠٥]، وفي معرض تفسيره لإخفاق الحملات الصليبية، في النهاية، يعزو براور انهيار البناء الصليبي في بلاد الشام إلى سياسة الاسبتارية والداوية (فرسان المعبد) غير الحصيفة التي قامت على الانفرادية واستقلالية القرار[١٠٦] . ويشير براور في

موضع آخر إلى أنه كان لدى المسلمين احتياطي لا ينفد من القوة البشرية، وبالنسبة لهم لم تكن أكثر الهزائم قسوة تعني أكثر من مجرد معركة خاسرة يتلوها تقهقر إلى قواعد آمنة بعيدة عن متناول الجيوش الصليبية. أما بالنسبة للصليبيين الذين كانوا يعبِّئون كل قواتهم البشرية تقريباً، في حالات الهجوم الرئيسة، فقد كانت الهزيمة الواحدة ربما تعني خسارة المعركة أو الحرب، بل وضياع الجيش الصليبي نفسه. وهذا بالضبط ما حدث في تموز (يوليو) ١١٨٧ في موقعه حطين عندما كان معنى الهزيمة هو ضياع الكيان الصليبي(١٠٧).

وإلى الأبحاث في تاريخ الحروب الصليبية ونتائجها، تضاف أبحاث إسرائيلية ربما كانت أكثر أهمية، تتعلق بالمحيط الاجتماعي / الثقافي وبالتراكمات التي قادت إلى انتصار حطين والقضاء على الغزو الصليبي في النهاية قضاءً مبرماً.

ونتوقف في هذا الموضع عند بعض ما ورد في العرض الموفّق والكشوفات الغنية ضمن محاضرة قيِّمة للمفكر العربي المعروف د. شاكر مصطفى القاها في ندوة دمشق بمناسبة مرور ثمانمائة عام على معركة حطين. ففي هذه المحاضرة يبتدىء د. شاكر مصطفى بالحديث عن كتاب «الإسلام والصليبيات» للمستشرق والباحث الإسرائيلي عمانوئيل سيفان، ويبينّ أن «زاوية اهتمام الصهيونيين محصورة في نقطة وحيدة هي: كيف تم طرد الصليبيين من هذه البقاع نفسها التي يحتلونها. لهذا لا يهمهم بحث ما قتله الغربيون بحثاً، ولكن تهمهم الرمال المتحركة تحت الغزاة في فلسطين وحول فلسطين، إنهم يدرسون معنى الجهاد وكيف استيقظ في المشرق العربي ومدى حيويته في الشام بالذات، وتأثير فكرة الجهاد قبل الصليبيات وخلالها وبعدها. يحللون مدى قدسية القدس وعناصرها في نفوس المسلمين وردود فعلهم ضد الاحتلال الغريب. ويبحثون عن جذور الترابط في المنطقة من مصر إلى العراق، وعن أسباب توحُّدها في حطين وما بعدها».. ويضيف د. مصطفى: ولاحقتُ نصوص التراث التي تتداولها المجموعة الصهيونية بالدراسة، فإذا التراث الذي نتصور أنه نائم في دمائنا وفي أدراجنا هو لديهم كيان كامل على المشرحة، يستنطقونه، ويحكمون علينا من خلاله. يدرسون خطب الجهاد منذ عهد الفتوح مروراً بالحمدانيين حتى العهد المملوكي، وكل الكتب التي

أُلّفت في الجهاد أو كتبت عنه وبخاصة كتاب الجهاد الذي ألّفه علي بن طاهر السلمي النحوي (المتوفى سنة ٤٩٨ هجرية) والذي كان يدرِّسه في الجامع الأموي - في ١٢ جزءاً - إثر الاحتلال الصليبي للقدس مباشرة (وقد أخذوا صورة الكتاب من المكتبة الظاهرية بدمشق ونشروا بعضه سنة ١٩٦٦). ويدرسون كذلك أحكام الجهاد وفضائله لعز الدين السلّمي، وكتاب الجهاد الذي وضعه القاضي بهاء الدين ابن شداد لصلاح الدين الأيوبي ضمن كتابه دلائل الأحكام، فكان كتاب المخدَّة عنده لا يفارقه. وبين ما يدرس الصهيونيون، الكتب التي تتحدث في فضائل الشام والقدس ومقارنتها بمكة والمدينة (وتصل إلى خمسة وثلاثين كتاباً). منها: كتاب ابن الخوري «فضائل القدس الشريف» وتقي الدين بن تيميّة «قاعدة في زيارة القدس» والكنجي الصوفي «فضائل بيت المقدس وفضل الصلاة فيها» وشهاب الدين القدسي «مثير الغرام في فضائل القدس والشام» وأبي إسحٰق إبراهيم المكناسي «فضائل البيت المقدس» وعز الدين السلّمي «ترغيب أهل الإسلام في سكنى الشام» وابن المرجي «فضائل المقدس والخليل» وابن الفركاح الفزاري «باعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس» ومجير الدين العليمي «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل». وبين ما يدرسه الصهيونيون كذلك - يتابع د. شاكر مصطفى - دواوين الشعراء، حتى الصغار منهم، لا يهملون المتنبي والمعري، لكنهم يدرسون الغزي وديوان ابن النبيه وابن الساعاتي وابن الخياط وابن سناء الملك والبوصيري وابن عنين والبهاء زهير وعمارة اليمني والملك الأمجد وسبط بن التعاويذي، وغيرهم ممن عاشوا الفترة الصليبية، لعل الصهيونيين يكشفون آثارها في قوافي هؤلاء الشعراء. ويدرسون أيضاً - يذكر د. مصطفى - مؤلفات العماد الاصفهاني والقاضي الفاضل والثعالبي وابن جبير ورسائل ضياء الدين بن الأثير، وكتاب الاشارات للهروي ورسائل ابن عبدالظاهر، وكتابات أسامة بن منقذ وخطب عبدالرحيم ابن نباته. كما يدرسون كتب الفقه والفتاوى، وبخاصة تلك التي أصدرها العلماء (كالامام النووي وكتاب المغني لبن قدامه). ويدرسون حتى السير الشعبية ويرونها منجم المشاعر العميقة للجموع المقاتلة (مثل: سيرة الأميرة ذات الهمّة وسيرة عنترة وفتوح الشام للواقدي وفتوح الشام الأخرى

للازدي البصري وقصة علي نور الدين المصري مع مريم الزنارية) ويصلون حتى إلى تحليل النكات والنوادر[١٠٨]. و..نكتفي بهذه الاشارات التي أوردها د. شاكر مصطفى مع الاعتذار لطول الاقتباس، لنشير إلى أن ما تضمنته يستوجب تحري الأسباب التي تدفع الباحثين والمستشرقين الصهاينة إلى التوغل في أعماق غابات الكتب الصفراء، قراءةً وتحقيقاً واستخلاصاً.

جـ ـ الإعتبـــــــارات :

لنتفق على أن المسألة ليست «ترفاً فكرياً» إسرائيلياً، ولا هي متعلقة بإعجاب إسرائيل بالتراث العربي، أو برغبة في التشبُّع ببعض مكونات الحضارة العربية. ونرى بعد هذا ان الاسرائيليين ينشدون غاية محدَّدة في تعاطيهم مع نتاجات وظروف الحقبة الصليبية، غاية تدخل في صميم الأوضاع الصراعية القائمة بين العرب وإسرائيل، راهناً ومستقبلاً.

- من ناحية موضوعية، ان معرفة الماضي واستلهام دروسه، أمر يندرج أيضاً تحت عنوان «الاهتمام بالمستقبل». ومعروف أن مؤلفات التراث العربي تعدُّ قرائن وأدلة ثابتة على ما كان سائداً في الفترة التي تنتمي إليها هذه المؤلفات. لهذا فالدراسة الاسرائيلية للنتاجات الفكرية والثقافية التي ظهرت إبان الحقبة الصليبية وقبلها، تسعى إلى وضع اليد على التغيرات الكمية التي قادت إلى التغيرات النوعية في تاريخ المنطقة مع معركة حطين وغيرها، ووضع اليد كذلك على السياق العام الذيجاء فيه صلاح الدين الأيوبي.. والتراث العربي إذ يعكس بأمانة هذا المعطى، فإنه يقدِّم في الوقت ذاته مؤشراً على ضرورة التحسُّب لاحتمالات تكرار ظاهرة الانتصار العربي الساحق على الغزو الأجنبي مستقبلاً.
- ومن ناحية ذاتية ، ثمة قناعة كامنة لدى الاسرائيليين خلاصتها، بتعبيراتنا، وجود تماثل نمطي شكلاً ومحتوى بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية. ومن ثم فإن هذه القناعة ـ شعورياً أو لا شعورياً سيَّان ـ تعتبر محرِّضاً على دراسة موضوع ينبغي معه التخلص من

القلق للوصـــول إلى حالة من الاطمئنان الذاتي.. هم يقدِّرون ان ما جرى في الماضي للصليـبـيـين ربما يتكرر ثانيــة مع الصـهيونيين، فتشكل حطين والحـالة هذه كـابوسـاً يجثم على الاسرائيليين، يحاولون التـخـفيف منه باخـتـلاق أو توهّم أو تزييف الأفكار التي تبـعـدهم عن مـصــدر القلق. والأهـم مـن هـذا الـعـامـل ذي الـطـابع النفسي هو ذلك الهمُّ الاسرائيلي المشــحون الذي يُعنى بالتعرف على أوضاع الصليبيين في الشرق (تصدُّع بـنـائهـم الاجـتماعـي ـ الانـقـسـامـات ـ انـقطاع العـون الخـارجي ـ الأخطاء..الخ) وبالتـعـرف على الاسـتـثمار العـربي للامكانيـات المتـاحة (توحـيـد البـلاد ـ اسـتنهـاض قـيم الجهاد ـ التنظيم ـ إدارة الصراع ـ ارتباك العدو ـ بناء الانسان..الخ) وصولاً إلى الانتصار.

يظل الهدف الاسرائيلي بالطبع هو السـعي إلى بلورة إدراك شـامل للمواجهة الراهنة والمســتـقـبلية مع العرب، يأخذ بعين الاعتبار دروس الماضي، والانطلاق في سـيـاسـة عـملية تستند إلى معرفة مسبقة لحجم التحدي الماثل أمام إسرائيل، على أمل (= وهم) النجـاح في سـد كافة الشقوق التي يمكن أن ينفذ منها ضوء حطين الجـديدة المحـتـملة، وفي إطلاق السهام القاتلة نحو الأرحام الواعدة بصلاح الدين آخر.

يـعـبِّر يـوري أفنيري في كـتـابه «إسرائيل بدون صـهـيـونيـة» عن المكنون الاسرائيلي العـام بشأن التماثل بين الماضي والحـاضر. ويخصص فـصـلاً في كتابه للمـقارنات بين «الصهيونيين والصليبيين»، معدِّداً أوجه التشابه التي يجدها مثيرة للغـاية، ومبيناً أن الصليبيين بعد أن حاربوا طيلة ثمانية أجيال، وجدوا أنفسهم في النهـاية وقـد أُلقـوا في البـحــر من قـبل العـرب. وهنا يبدو مفهوماً لماذا يتوجس الاسرائيليـون من أن يصل التـشابه إلى حد مواجهة المصير ذاته/ الاندحار. فيدعو افنيري إلى ضرورة أن تأخـذ اسرائيل العبرة من التجربة الصليبية..وأن تعتبر هذه التجربة مرشداً لها، حيث حكم الصليبيون على أنفسهم بالانهيار، باعتمادهم فقط على تفـوقهم العسكري وعلى انجازاتهم في ميادين الحروب، في البداية. فبالرغم من أن انتـصــارات الصليبيين قد أوصلتهم.إلى قلب مصر، إلا أنها كانت تحجب خلفها مـشكلات حقيقية تحدّد مصيرهم في النهاية، أبرزها اخفاقهم في الانتماء والاندماج

ضمن المنطقة التي قصدوها. وبالمثل ـ يتابع أفنيري ـ إذا أخفق الاسرائيليون في إقناع شعوب المنطقة بقبولهم فيها وفي أن تكون اسرائيل جزءاً من الشرق الأوسط، عندئذٍ فإن أمن إسرائيل سيكون أمناً مؤقتاً. وبالتلازم مع هذه الرؤية يورد أفنيري قول مؤرخ مشهور له مفاده أن على الاسرائيليين أن يتعاملوا مع كتاب «تاريخ الحملات الصليبية لستيفن رانسيمان» باعتباره دليل عمل للأخطاء التي يتعيَّن عليهم تجنبها في وجودهم وعلاقتهم ومواجهتهم مع العرب(١٠٩).

وفي تحقيق صحفي إسرائيلي نشر بمناسبة الذكرى الثانية بعد الثمانمائة لمعركة حطين، أورد معدُّ التحقيق شهادة أحد المؤرخين الاسرائيليين (الذي طلب عدم كشف اسمه)، وفيها يقول هذا المؤرخ الاسرائيلي «ان هناك شيئاً من الحقيقة والجدية للتصورات العربية ومقارنة صهيونية اليوم بصليبية الأمس، وتشبيه شارون الذي يكره العرب ويحقد عليهم بالصليبي رينو الشاب الجريء الذي كان يغلب عليه طابع الصلافة والذي شهد ورأى بعينيه استسلام الملك الصليبي ليزينان. وهذه الأفكار هي من نوع الأفكار العربية الخطيرة التي يتعين على اسرائيل معالجتها بحكمة وواقعية(!) وبخاصة أن الزوار اليهود الذين يأتون إلى مكان المعركة لا يكلفون أنفسهم أخذ العبرة من هذه المعركة الحاسمة، مكتفين بتعاطي المشروبات الباردة، حتى وصلت الأمور بهؤلاء اليهود أن جماعة يهودية من أصل كردي كانت قد وصلت إلى المكان، وتفاخر أفرادها بأن صلاح الدين كان من أصل كردي(!)(١١٠).

هم يتذكرون التجربة الصليبية إذن وفي أذهانهم واقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومآله، ويكاد هذا الاعتبار يمثل أحد مفاتيح العملية البحثية الاسرائيلية في شؤون الحقبة الصليبية(١١١) ، فماذا عن المسائل الأخرى؟!.

د ـ في الأضاليل :

حين تتعرض النتاجات البحثية الاسرائيلية إلى التجربة الصليبية، نجدها تتحدث عن «دور يهودي» في المواجهة مع الصليبيين وعن معركة حطين على أنها «شأن يهودي» أيضاً مثلما هي شأن عربي إسلامي. وقبل تتبع بعض العينات،

نشير إلى أن الأدبيات اليهودية التي كتبت زمن الحروب الصليبية، تحدثت عن اعتداءات الصليبيين على الأقليات اليهودية في بعض مدن الراين وشمال غربي أوروبا، على الطريق التي سلكها جنود الحملة الصليبية الأولى وقوات الحماة الثانية في أواخر القرن الحادي عشر ومطلع القرن الثاني عشر. وتذكر دراسة موثَّقة ان كل ما وصلنا من هذا النوع من الأدبيات، أربع حوليات عبرية تصنّف في إطار «أدب الشكوى» عند اليهود الأوروبيين، وهو نمط من الكتابات الأدبية اليهودية يسجل المآسي والمتاعب التي عاناها اليهود الأوروبيون وأسماء الضحايا الذين سقطوا من أبناء الأقليات اليهودية جرّاء هذه الأحداث. وقد ظلت هذه المدوَّنات جزءاً أساسياً من كتب الصلوات عند الطائفة اليهودية الألمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويحاول الباحثون الاسرائيليون تصوير هذه الاضطهادات الصليبية ضد يهود أوروبا على أنها بداية لظاهرة «معاداة السامية»، على الرغم من أن الظروف التي أفرزتها تختلف كثيراً عن الظروف الأخرى التي سجّلت اضطهاداً أوروبياً لليهود(١١٢).

بالنسبة لليهود في المنطقة العربية، ينبغي مناقشة الأمر في ضوء حقيقتين، الأولى هي ان الصليبيين جاؤوا إلى المنطقة بحجة «تحرير قبر السيد المسيح» و«إنقاذ مسيحيي الشرق» من «قبضة المسلمين»(١١٣). والثانية هي أن اليهود في فلسطين وما حولها كانوا أقلية صغيرة وبوضعية محدَّدة هي كونهم «أهل ذمة» يدفعون الجزية مقابل حمايتهم، فلا يحملون السلاح ولا يقاتلون، الأمر الذي ينفي من الأساس إمكانية وجود دور يهودي في المواجهة مع الصليبيين. صحيح أن عدداً قليلاً جداً من اليهود كان ضحية المجزرة التي ارتكبتها القوات الصليبية في القدس، لكن هؤلاء كانوا في عداد الضحايا من السكان العرب الذين يتماثلون معاً في الشكل واللباس العربي.. وفي التفاصيل والاضافات، ثمة تأكيدات على أنه لا يوجد، لا في حولية ولا في وثيقة أو مصدر عربي أو بيزنطي أو سرياني أو أوروبي أو لاتيني، ما يؤكد أنه كان لليهود دور(١١٤). ويكفي استعراض العدد الحقيقي لليهود آنذاك في البلاد، ليبدو الزعم بوجود «دور يهودي» عملاً استفزازياً وعدوانياً مقروناً بتهافت صهيوني في تزييف التاريخ والاستخفاف

بعـقـول البشر. ففي منتصف القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) قدم الرحالة بنيامين [متوديلا] اليهودي الاندلسي إلى فلسطين، وزار معظم مدنها وقدَّم لنا إحـصائية ديمغرافية لليهود. فوجد في بيت جبرين ٣ يهود، وفي بيت لحم، ١٢ يهودياً، وفي الرملة ٣ يهود، وفي يافـا يهودياً واحـداً، وفي عسقلان ٢٠٠ يهودي، وفي طبرية ٥٠ يهودياً، أما في بيت المقدس ونابلس فلم يجد الرحالة بنيامين يهودياً واحـداً[١١٥] . وتجمع مصادر العهدين الأيوبي والمملوكي، بما فيها أقوال الرحالة اليـهـود، على أن عدد اليهود في القدس لم يجاوز ـ في كل الأحوال ـ بضع عشرات. وذكر خبر يهودي أن ٣٠٠ من يهود الغرب وصلوا سنة ١٢١١م إلى فلسطين (أي بعـد مرور ٢٤٠ سنة على مـعـركـة حطين) ومـعـهـم الربانيـون بن شـمـشـون والاشكنازي واللونلي، فلم يجدوا سـوى عشرة من اليـهود يصلّون معهم على جبل الزيتـون[١١٦] . ومـاذا يبـقى بشأن مزاعم «الدور اليهودي» في مواجهة الحملات الصليبية؟!.

على الطريقـة الصهيونية يتخذ الأمر منحى مغايراً لهذه الحقائق. فإلى جانب ما تنطوي عليه مؤلفات يهوشع براور بهذا الخصوص، يركِّز البروفسور ميخائيل ايش شـالوم (المحاضر في جامعة تل أبيب) على «الدور اليهودي» المزعوم في كتابيه «الحـمـلات المسـيـحـيـة على أرض اسرائيل» و«تاريخ اليهود في أرض اسرائيل».. فـيـتحدث في كتابه الثاني (الصادر في تل أبيب عام ١٩٧٥) عن «وثيقة» منسوبة للطائفـة اليـهودية الحاخامية في القدس ـ يعود تاريخها إلى الربع الأول من القرن الحـادي عشر ـ تتـضـمن إفادة بأن اليهود كانوا قبل هذا التاريخ يدفعون ضريبة [= جـزية] سنوية مقدارها ١٠٠ دينار ذهبي، مما يدل على وجـود «مـائة عـائلة يهودية» في القـدس. وبعـد أن يورد ايش شـالوم قول د. جويتين بأن عدد اليهود الذين كـان لهم مصدر رزق هناك هو ١٠٠ شـخص، وتقديره بأن العدد الاجمالي لليهود هو من ٣٠٠ ـ ٤٠٠ عـائلة، يتـبنى ايش شالوم استنتاجاً يقول بأن عدد اليـهود تراوح بين ٦٠٠ ـ ٨٠٠ عـائلـة يهودية (أي من ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ نسمة بافتراض أن كل عائلة كانت تتألف من خمسة أشخاص، أو ٢٤٠٠ ـ ٣٠٠٠ نسمة بافتراض أن كل عـائلة تتألف وسطيـاً من أربعـة أشـخـاص).. كما يسـتند إيش

شالوم إلى الوثيقة ذاتها التي سبقت الاشارة إليها والتي كتبها الرحالة/ الحاخام الاندلسي بنيامين متوديلا وتتحدث عن وجود أماكن استيطان يهودية في البلاد. وفي قراءة إيش شالوم وتفسيره لتقدير متوديلا بوجود ٢٠٠ يهودي مثلاً في إحدى مناطق الساحل الفلسطيني بأن المقصود هو ٢٠٠ عائلة (...) ويستشف ايش شالوم من قصيدة يهودية نظمت في وصف الدمار الذي تعرضت له مدينة حيفا على يد الصليبيين، ان هذه القصيدة مؤشر كبير حول «أهمية الطائفة اليهودية في المدينة» وحول «المقاومة الكبيرة التي أبداها اليهود هناك ضد الصليبيين»، ويخلص إلى أن هذه «المقاومة» تدل على أن الجالية اليهودية في حيفا كانت «كبيرة جداً» في حينه. وأكثر من ذلك يزعم إيش شالوم أن «حيفا كانت آنذاك مدينة يهودية خالصة» (لاحظ!!). وإزاء إفادة الحاخام متوديلا بأنه لم يجد يهوداً في حيفا لدى زيارته لها، يزعم إيش شالوم أن حيفا تعرضت للدمار على أيدي الصليبيين ولم ينج من سكانها أي يهودي(١١٧).

إزاء ما تقدم، نجزم بوجود أغراض دعائية وتضليلية لقيام الصهيونيين بحشر اسم اليهود واقحامهم نظرياً في المواجهة مع الصليبيين، ليظهروا كما لو أنهم كانوا طرفاً رديفاً للعرب المسلمين في هذه المواجهة. ويبدو تماماً أننا أمام محاولة صهيونية لإعادة كتابة التاريخ وتشويهه ودمجه في النسق الايديولوجي الصهيوني لأغراض صراعية ضد العرب، عن طريق اختلاق ما يسمى «استمرارية اليهود في المنطقة» وقيامهم بالدفاع عن البلاد ضد الصليبيين، وإظهار العرب المسلمين مجرّد خيط في «نسيج المنطقة المتعدّد الأشكال والألوان». فضلاً عن السعي إلى تكريس «التاريخ كجزء من المشروع القومي» الصهيوني المصطنع، والتشديد على «خط في التأريخ الإسرائيلي يطرح اليهودي كمقاتل»(١١٨) ، لتغيير صورة اليهودي التي ارتسمت في أذهان الكثيرين كتاجر أو مراب بائس مسكين يعيش على نظام «الصدقات = الحالوكاه». هم يقرأون التاريخ قراءة سياسية تحريفية، من زاوية ارتباط موضوعاته بالأوضاع القائمة في المنطقة العربية. ويحللون الأحداث وتفاعلاتها بمفاهيم معاصرة. ليخلصوا من هذا التحليل بمقولات تساعدهم في كيفية جعل حطين المقبلة ضرباً من المستحيل.

**** سابعاً، الجولان .. تاريخه وآثاره:**

انفـردت منطقة الجولان العربية السورية بمكانة خاصة في العملية البحثية والاسـتشراقـيـة الإسرائيليـة، منذ وقـوع القـسم الأعظـم منهــا تحت الاحـتلال الصهيوني عام ١٩٦٧. وتقـول مـقـدمة كتاب إسرائيلي صدر (عام ١٩٨٧) عن «مـعـهـد أبحـاث الجولان ـ كتسرين» إن منطقة الجولان تعتبر المنطقة الأولى بعد القـدس التي حظيت بالدراسـات الكثيرة والمفصلة، بعد أن أهملت هذه المنطقة شبه الخالية من السكان ـ على حد زعم محرريْ الكتاب ـ ومرَّ عنها الباحثون والحجاج على مر الأجيال مرور الكرام، إلى أن تحولت هذه المنطقة منذ عام ١٩٦٧ إلى إحدى المناطق الهامـة التي لفتت أنظار الباحثين والرحالة والمتنزهين، وعرفت هذه المنطقة مـؤخـراً عشرات البـحوث والدراسات، وصدرت منشورات كثيرة تتعلق بها، تلبية للرغبات الفورية لجموع المتجولين وهواة الرحلات، وللتعرف على ما هو جديد عن البلاد. وتضيف مقدمة الكتاب أنه عقد في العام ١٩٨٥ اجتماع في بلدة (مستوطنة) كـتسرين بالجولان بمبادرة من «شركة دراسة أرض فلسطين وآثارها القديمة» تمَّ فيه التداول حول المنجزات التي تحققت في مجال البحوث عن الجولان[١١٩].

تدَّعي الأبحـاث الإسرائيليـة الخـاصـة بالمنطقة المحتلة من الجولان، أن هذه المنطقـة كـانت «فـارغة سكانياً»، مع العلم أن الاحتلال الإسرائيلي تسبب في تهجير نحو ١٣٠ألف مـواطن عـربي منها، ومع العلم كذلك أنه يقيم حالياً نحو ١٥ ألف عـربي في قـراهم هناك. لكن الأمـر يبـدو واضـحاً إذا ما وضـع إلى جانب ادعاءات «الـفـراغ الـسكاني» المتـعلقـة بفلسطين، التي يروّجـهـا الصـهـيـونيـون لدوافع استعمارية/استيطانية مكشوفة.

من أبرز الكتب التي يغلب عليـهـا الطابع الاسـتشراقي بشأن هذه المنطقـة، نشير إلى الكتـاب الذي أصـدره «مـعهد كتسرين»، والذي تضمَّن بعض المحاضرات التي ألقـيت في المؤتمر الدراسي الأول عن الجـولان (عام ١٩٨٥)، ومقالات أخرى مـتنوعـة. ومما ورد في مـقدمة الكتاب، يتبيَّـن أن عدة جهات إسرائيلية أسـهمت في تقـديم الخدمات إلى المعهد المذكور لإصدار هذا الكتاب، منها: «شركة دراسة أرض إسرائيل وآثارها القـديمـة» و«شركـة حماية الطبـيعة والبيئة» و«مكتب المحفوظات

التابع لشركة الكيرين هاكيميت» و«بلدية هروني» وغيرها.

على امتداد ما يزيد عن مائتي صفحة، درس مؤلفو الكتاب الموضوعات التالية:

١ ـ جغرافية الجولان وأوضاعه الطبيعية.

٢ ـ تاريخ الجولان وآثاره القديمة.

٣ ـ السكان والاستيطان في الجولان قديمًا وحديثاً.

٤ ـ أبحاث في الآثار القديمة في الجولان.

٥ ـ عرض لبعض الرحلات في الجولان(١٢٠).

بالرغم من أن هذا الكتاب يتضمن حديثاً عن فترات عربية وإسلامية عاشتها منطقة الجولان، إلاّ أن السمة الطاغية عليه هي ربط الجولان بما يسمى «أرض إسرائيل» و«تاريخ شعب إسرائيل»، وبالأحداث التي تعاقبت خلال هذا التاريخ. والواقع ان هذا الكتاب يأتي بمثابة نموذج للاعمال البحثية (التاريخية والأثرية) الإسرائيلية في ظروف غير اعتيادية، حيث يشكل احتلال الجولان مرتعاً خصباً للعمل البحثي والاستشراقي، مع غياب الجهات البحثية الأمينة التي يمكن أن تسد الطريق أمام محاولات التلفيق والتضليل الصهيونية.

أقبل الباحثون والمستشرقون الإسرائيليون على دراسة منطقة الجولان المحتلة، بذهنية المكتشفين، ومن النماذج المتأخرة، عقدت جامعة حيفا (في كانون الثاني / يناير ١٩٨٨) ندوة حول موضوع «الاستيطان اليهودي في الجولان والجليل»، تحدث فيه البروفسور أبراهام رونين (المشرف على كلية الآداب في جامعة حيفا) عن أهمية منطقة الجولان الاستراتيجية وقدرتها على امتصاص الهجمات الخارجية، ويرى رونين أن ما تحتفظ به المنطقة من بقايا أثرية لم يخطر على بال أحد. أما البروفسور موشي كوخافي (من جامعة تل أبيب) فقدّم إلى المؤتمر بحثاً حول «آثار الجولان» توقف فيه عند المدينة المركزية في الجولان خلال الفترة الكنعانية القديمة في مكان زعم أنه مدينة جملا التي ورد ذكرها في التوراة. وتحدث دافيد فاغنر (أحد العاملين في حفريات جملا منذ عام ١٩٧٦) عما أسماه «اللقى اليهودية» هناك. وقدّم كل من عاملي الآثار مئير بن دوف وف. تسرفريس

دراسة عن بانياس كعاصمة قديمة للجولان، وادعى أ.نتسار وجود «هيكل في بانياس» ثم أوصى بضرورة البحث عنه في قبر الخضر(!) في الموقع الأثري بالقرية(١٢١).

وبعد نحو سبعة أشهر من هذه الندوة، ذكر تقرير إسرائيلي آخر أن البروفسور موشي كوخافي توّجه مع بعثة أثرية كبيرة لدراسة ما يسمى «أرض جيشور الواقعة جنوب الجولان»، بهدف دراسة تاريخ المنطقة في فترة نزول التوراة، وتسليط الضوء على «مملكة جيشور» التي قيل أنها حاربت مملكتي إسرائيل وارام(١٢٢). وأجرى د. رامي عريف (من معهد أبحاث الجولان ـ كتسرين) حفريات بمساعدة متطوعين، على خلفية اقتناعه المسبق بوجود «بيت تسيدا» في البطيحة، في الوادي الخصيب بين منحدرات الجولان وبحيرة طبرية. وبيت تسيدا هذه ـ يقول الإسرائيليون إنها ـ مدينة قديمة اشتهرت في العالم بسبب العهد الجديد كمكان لولادة بطرس الرسول، بعد أن بحث الكثيرون عنها وانتهوا إلى الإخفاق(١٢٣).

تؤكد هذه العيّنات من الأعمال البحثية الاستشراقية والعامة، أن الإسرائيليين يحاولون إضفاء «الهوية اليهودية» على المنطقة، مستغلين حالة استفرادهم بها، وإغلاقها في وجه علماء الآثار والمستشرقين المحايدين، بهدف تقديم «رواية إسرائيلية حصراً» وصياغة ادعاءات مغرضة، في ظل الاحتكار الإسرائيلي للبحث والتنقيبات الأثرية، وفي ظل ندرة الأبحاث وأعمال التنقيب العربية والعالمية الخاصة بمنطقة الجولان.

** استخلاصـــــــــات :

*تنوّعت النتاجات الاستشراقية الإسرائيلية وتعدّدت حتى شملت مختلف الشؤون العربية والإسلامية (اللغة ـ الأدب ـ التاريخ التراث ـ المجتمع ..) وكان اهتمام هذه النتاجات بالقديم لا يقل عن اهتمامها بالحديث.

* لجأ المستشرقون والباحثون الإسرائيليون إلى دراسة ماضي العرب والدين الإسلامي، وفي ذهنهم أن هذه الدراسة ضرورية كأساس للتعامل مع العرب

والإسلام في التاريخ الحديث والمعاصر.

* مناهج المستشرقين الإسرائيليين في التعرف على الشؤون العربية والإسلامية، تماثل مناهج الغربيين في البحث الثقافي والتاريخي، إضافة إلى التأثيرات المنهجية المرتبطة بالأيديولوجيا الصهيونية وبالصراع العربي - الإسرائيلي.

* استنطق المستشرقون الإسرائيليون التراث والفكر العربيين، وأعادوا كتابة بعض المقولات الواردة فيهما، بما يتوافق مع المشروع الصهيوني وفلسفة بنائه.

* تتصف اهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بفلسطين وبالجولان، بالخضوع إلى رغبة جامحة في إسباغ «الهوية اليهودية» على هاتين المنطقتين، عبر محاولات طمس الحقائق بما يخدم الأيديولوجيا الصهيونية.

* ينبع التركيز البحثي الإسرائيلي على درجة فترة الحروب الصليبية من الشعور الضمني بتماثل الغزوين الصليبي والصهيوني، وخاصة من وجهة نظر العرب وكثير من الجهات المحايدة، والتحسُّب لإمكانية تكرار مصير الصليبيين مرة أخرى في حالة الصهيونيين الحاضرة.

لا يمكن رد اهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بالشؤون العربية والإسلامية إلى اعتبارات فردية فقط، وإنما ينبغي النظر إليها أيضاً كتعبير عما تسعى إليه المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، في نطاق دورها ومهماتها لخدمة المشروع الصهيوني.

الفصل الخامس :

شؤون الصراع في بعض الأعمال البحثية الإسرائيلية

كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي وما يزال، في مقدمة المواضيع التي يعالجها الباحثون والمستشرقون الإسرائيليون، حيث انبرى المشتغلون منهم في ميادين العلوم الاجتماعية والسياسية والاستشراق وفي ميادين البحوث العسكرية لتناول هذا الصراع (أسبابه، مظاهره، جوانبه، تأثيراته ..إلخ) على نحو تعدى المسائل الملحّة إسرائيلياً إلى موضوعات تمسّ من بُعد الأوضاع القائمة في المنطقة. وإذا كان يتعذر حصر كل مضامين الأعمال البحثية الإسرائيلية، ويتعذر أيضاً جمع وتحليل ما يخص كل باحث إسرائيلي على حده، فإن اختيار عيِّنات تتيح الاقتراب من تكوين صورة اولية للأعمال البحثية الإسرائيلية، يصبح أمراً مبرَّراً.

**** نظرة متحيزة لأسباب الصراع :**

تمثَّل الباحثون في تعليل ظاهرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي مجمل المفاهيم والطروحات الصهيونية التي نشأت مع نشوء الاستيطان الصهيوني في فلسطين وواكبته، والتي عبَّرت فيما بعد عن رؤية الصهيونيين لتأسيس إسرائيل في قلب المنطقة العربية، وللصراعات المشتقة خلال العقود الأربعة الأخيرة. ويستوقفنا هنا إجماع الباحثين الإسرائيليين في شؤون الصراع على أن قيام المشروع الصهيوني في فلسطين هو أمر «مشروع» من النواحي التاريخية والإنسانية والأخلاقية، والاعتقاد بأن أساس المشكلات القائمة هو الرفض العربي لضرورة إدراك وتفهُّم معنى إسرائيل طبقاً لهذه النواحي. ويُلاحظ أنه تتفرع عن هذا الاعتقاد وذلك الإجماع شبكة واسعة من التقديرات والآراء، تبعاً لتشعب الموضوعات المنتمية إليها.

المفكر الصهيوني فيربلوفسكي (ألماني المولد وعميد كلية الآداب القديمة في

الجامعة العبرية في حينه) كتب بحثاً لمجلة «الأزمنة الحديثة» ـ الصادرة في باريس أواسط العام ١٩٦٧ ـ تحدث فيها عن الارتباط بين ما أسماه «بني إسرائيل وأرض إسرائيل»، وادعى أن «الحركة الوطنية العربية لم تكن تملك الرغبة ولا القدرة ولا الحاجة العميقة ولا الملكات الذهنية اللازمة لفهم التاريخ اليهودي (...) فأدى ذلك إلى الحيلولة بينها وبين الاستجابة لمستلزماته (...) لذا لم يسعها إلاّ أن تقاوم قراراً من هيئة الأمم المتحدة حاول إنصاف الشعب اليهودي [يقصد قرار التقسيم ١٨١ لغام ١٩٤٧] هذا القرار بدا للعرب حتماً أنه الغبن الأقصى، فكان أن لجأوا إلى محكمة العنف، وحينما جاء حكمها على غير ما توخّوا، أعلنوا نيتهم في استئناف القضية أمام محكمة العنف المتجدد[١]. وفي عدد «الأزمنة الحديثة»، يكتب دوف بارنير (المحاضر في المعهد الآسيوي الإفريقي الهستدروتي عضو المكتب السياسي لحزب مبام وعضو اللجنة الوطنية للهتسدروت في حينه) شارحاً الآلية التي أفضت إلى الصراع، بعد سلسلة من الترّهات حول «العمل الحضاري اليهودي وتجفيف المستنقعات وإعمار البلاد»، ويدّعي بدوره أنه «كانت مساحات شاسعة من البلد غير مستثمرة، يملكها إقطاعيون متغيبون، وهي موبوءة بالملاريا، وغير مأهولة (كذا) باستثناء بعض مخيمات البدو المبعثرة(!) فكانت متوافرة لمن يريدها (...) هنا استقر معظم اليهود الذين سُمّوا مستعمرين. وسرعان ما استنجد هؤلاء المستوطنون باليد العاملة اليهودية ـ وليست هذه بأي حال من الأحوال طريقة في استغلال السكان المحليين ـ فخرج البلد من ركوده الألفي المضاعف بفضل جهودهم (...) ونتيجة الحوافز التي أوجدوها، شمّر القطاع العربي نفسه عن ساعديه الاقتصاديين، وراح يسهم في التنمية الزراعية والصناعية. وكان بالإمكان أن يكون التعايش اليهودي ـ العربي مجدياً بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط فينشلها من ركودها. ولسوء الحظ ، كان لا بد من أن يُحسب حساب الإقطاعيين ، فراح هؤلاء يهيمنون على الحركة القومية العربية الآخذة بالنشوء، فحرفوها عن طريقها، وانزلقوا بها نحو التحريض المعادي لليهود، فحلّ النزاع بين (الشعبين الساميين) المدعويْن إلى الاضطلاع بمهمة تنمية مشتركة محلّ التضامن والتآخي»[٢].

مع هذا التـضليل المشكوف والتـعـتيم على حقيقة استيلاء الصهيونيين على الأراضي وحرمان الفلاحين الفلسطينيين من عائديتها الاقتصادية وتجاهل واقع أن الصـــهـيـونيين حـصلوا على الأراضي الخـصــبة شمالي البلاد ووسطها بطرق غير شرعـيــة، يأخـذ د. بارنير بعـرض سبب آخر من أسباب نشوء الصراع، هو توجُّه أنظار العـرب نحـو دول المحـور النازي ـ الفـاشي، صوب برلين وروما في حينه، ويدّعي أن تيـاراً واسـعـاً من الصهيونية [هو تيار الصهيونيين العماليين] دعا إلى إنشاء وطن ذي قوميتين، لكن اليأس ـ كما يقول ـ دفع بقادة الحركة الصهيونية إلى تغيير مواقفهم في نهاية الثلاثينات. ثم يُكمل هذه الحلقة الهشَّة بالإشارة إلى أنه في حرب ١٩٤٨ اجـتاحت جيوش سبع دول عربية فلسطين بقصد معلن هو قذف اليهود إلى البحـر(٣).. أي أنه كان ينتظر من العرب، داخل فلسطين وخارجها، أن يبـاركـوا منذ البـداية الغـزو الاسـتـيطاني الصــهيوني، وأن يرحِّبوا بالمستوطنين اليـهـود الذين تشيع الصهيونية انهم جلبوا إلى البلاد المنفعة والخير و..الحضارة!! في الوقت الذي كـان فـيــه العرب يدركون ملامح الكارثة التي تنتظر سكان البلاد الأصليين جرّاء هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني الإحلالي.

بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، ومن قـبيل إلقاء الأضواء على ما يجري على السـاحــة الاسرائيليـة وعلى حلبـة الصراع، عُنيت المؤسـســات الأكاديمية والبحثية المتنوعـة بتـقـديم تفـسيرات ورؤى تسـاعـد التجمع الاسرائيلي على فهم أوضاعه وشـؤون الصراع الدائر مع العـرب، وتغـذي فـيــه «إرادة الصــمــود داخل القلعة المحـاصَرَة» المهـدَّدة على الدوام بخطر السـقوط أمام المهاجمين العرب. وكانت هذه المســاعي البحثية الاسرائيلية، وما تزال، تجهِّز قالباً ايديولوجياً تصنع وفقه أعداداً مـتماثلة من نسخ التعليل والذرائع في موضوع العداء العربي لإسرائيل، تارة بدمج القـراءات الصـحـيـحة للواقع مع القراءات التزييفية له، وتارة أخرى باجتزاء العداء من سـيــاقـه الطبيعي، وأخرى بتسفيه الموَقف العربي ليبدو موقفاً عدوانياً تعوزه المصــداقـيــة، ويفـتقر إلى موجبات وجود الصراع. وبوسْع المتابع أن يَلمس هذا في آلاف الـكـتب والأبحـاث والمقـالات التي تصـدر بأقـلام المسـتشرقين والبـاحـثين الاسرائيلـيين. لكننا سنخـتـار نماذج صــغيرة، ومـعبرِّة، قـد تفي بالغـرض، أي

بالتـعرف على طبيعة النظرة الاسرائيلية اللاموضوعية لأسباب الصراع.

عن مـوقف العـرب من إسرائيل، كـتب المســتشرق الاسرائيلي البــارز موشي مــعـوز مساهمة في النقاش الدائر عشية افتتاح مؤتمر جنيف (١٩٧٣)، ذكر فيها أنه «من دراسة التاريخ العربي والنظر في ما يشهد به العرب أنفسهم، يمكن القول إن الموقف الأســاسي لدى العــالم العــربي كله، هو عدم الاعتراف بالوجود القومي اليـهـودي في (أرض اسرائيل) والرغـبة في القضاء على الكيان الصهيوني أي دولة اسرائيـل. إن عـربـاً كـثـيريـن، مـنهم المسلمـون المتـدينون، ومنهم رجــال الفكر الابيـقـوريون، يعتقدون أنه لا يوجد أي مبرِّر لقيام دولة يهودية في المنطقة، لأنـهم مـقتنعون أن اليهود ليسوا أمة بل طائفة دينية. فالمسلمون المتدينون اعتادوا رؤية اليـهود الذين عاشوا في البلاد العربية كطائفة دينية، ورجال الفكر رأوا بهم (عرباً يهوداً) أو عـربـاً مـوســويين. كالعرب المسيحيين مثلاً، وينبغي إعادتهم إلى بلادهم الأصليـة ليـتـمكنوا من العـيش فـيها بأمان تام».ثم يؤكد معوز أن «عدم اعتراف العـرب بالكيــان اليـهودي القومي هو أحد العناصر المأساوية في الصراع العربي - الاسرائيلي منذ بدايتـه حتى اليوم»(٤). وفي موضـع آخر يتحدث المستشرق موشي مــعـوز عن جـذور هذا الصراع خــلال مقابلة أجراها معه الكاتب الاسرائيلي أوري ميلشتاين (عام ١٩٧٤) فـيـذهب إلى أن هذه الجـذور تمتـد إلى أبعد من «مشكلة المناطق المحـتلة، وحتى القضية الفلسطينية»، ويرى أن «ما يثيرهم [يقصد العرب] هو طابعنا كـدولة يهودية، ديناميــة، ذات سـيادة.. إن تكاثرنا، والازدهار، والنمو الاقـتـصادي والعسكري، كل ذلك يشكل بالنسبة إليهم تهديداً فعلياً. وهذه ليست مـسألة حـضــارية أو ايديولوجـية فقط. إنهم يعتبروننا تهديداً حقيقياً لسلامتهم. ولو كنا إقليماً صــغيراً في قلب العــالم العـربي، مـركزاً ثقافياً - على حد قول آحاد هعـام - لسـمـحـوا لنا. ولكن طابعنا يثيرهم، فهم يتحدثون عنا كما يتحدثون عن السرطان في الجسم العربي»(٥).

بهذا الفــهم يتم تصــوير الصراع كما لو أنه صراع بين الحـضارة والتخلف، بين «الهوية اليـهـودية» والهوية العربية، هكذا على قدم المساواة (...) مع تجاهل واضح لماذا يعـتبر العرب إسرائيل مصدر تهديد حقيقي لسلامتهم، واغماض مطبق

للعينين عن طبيعة إسرائيل العدوانية (لا طابعها فقط)، وعن مهمتها الاستعمارية الوظيفية في المنطقة العربية. ومثل هذا الفهم، يستقطب عدداً غير قليل من الباحثين الاسرائيليين، فمثلاً ، يشير الكاتب والمفكر الاسرائيلي حاييم ارونسون في محاضرة له إلى أن ثمة «مشكلة أساسية تواجهها إسرائيل، وهي أنها مجتمع حديث وسط سياق حضاري اجتماعي تقليدي. وفي تصوره أن عدم التماثل بين إسرائيل وجيرانها، هو أحد أسباب العداوة بينهم، ويشكل أحد أسس الصراع العربي ـ الاسرائيلي»(٦) ويعزو نسيم رجوان (المستشرق والباحث في مجلة نيو أوت لوك) نشوء الصراع في جانب منه إلى «إنشاء إسرائيل كدولة ديناميكية في طراز غربي وسط العالم العربي»(٧).

.. هل يختلف المستشرقون والباحثون الاسرائيليون عن قادة الصهيونية وإسرائيل، في الحديث عن «التفاوت الحضاري» كسبب للعداء العربي للمشروع الصهيوني؟! أم أنهم يتفقون معاً في التعْمِيَة على طبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الاحلالي العدواني!.. لندقق في هذا، ولندع الشواهد تتحدث لتجيب على ذلك.

في شهادة قدمها جابوتنسكي إلى لجنة الاستقصاء الملكية البريطانية لفلسطين عام ١٩٣٧، أشار بوضوح، إلى أحد أسباب الصراع، بقوله «اننا جميعاً نعتقد بأن الوضع الاقتصادي للفلسطينيين العرب في ظل الاستعمار اليهودي قد أصبح مثار حسد البلدان العربية المجاورة»(٨) وبالمثل تحدث تلميذه مناحيم بيغن في كتابه «في السر» الصادر عام ١٩٤٧، عن أن «العرب ككل الأغيار هم أعداؤنا، وسبب كراهيتهم العميقة لاسرائيل هو الغيرة. ولا يعنينا إذا كان حقدهم علينا مبنياً على الأوهام. فالغيرة مرض عقلي يستحضر أسباباً وهمية ليبرر نفسه، ومن هنا نرى أن العرب الذين يغارون من مستوى المعيشة اليهودية قد يغرقون يوماً في أكاذيب ثراء اليهود وسعادتهم فتظهر نقمتهم للعيان، وتكون لها مغبة كبيرة على شعوب منطقتنا»(٩) . ويزعم ليفي أشكول (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق) أن العرب (يطمعون) بفلسطين ليس لأن لهم حقاً فيها، وإنما ـ هكذا ـ لأن الصهيونية جعلت هذه البلاد واحة خضراء!! فقال في تصريح له (عام ١٩٦٩) أن فلسطين «كانت صحراء أكثر من كونها متخلفة، كانت لا شيء، وأنه فقط بعدما

جعلنا الصحراء تزهر ومأهولة بالسكان، أصبحوا مهتمين بأخذها منا»[10].

عبر هذا التطابق في المفاهيم والآراء بين المستشرقين والباحثين الإسرائيليين من جهة، وبين زعماء الصهيونية وإسرائيل من جهة أخرى، نجد تعمُّداً في إعفاء إسرائيل من مسؤولية توليد الصراع مع العرب .. هم يعزون الصراع إلى أسباب يتخيلونها، بعيداً عن الحقائق المتمثلة بواقع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وبعمليات إجلاء العرب من بلادهم وباندماج المشروع الصهيوني في إطار المشروع الاستعماري الغربي ككل. ويمكن القول انه إذا كان المرء يتوقع صدور مواقف دعائية أو ديماغوجية عن عامة الصهيونيين والإسرائيليين أو دعاتهم، فإن ثمة ما يثير الانتباه أكثر، لجوء باحثين قضى كل منهم سنوات مديدة من عمره على اتصال مباشر مع مناهج العلوم الاجتماعية ومع طرق التفكير العلمي في الأطر الأكاديمية، لجوء هؤلاء إلى الهروب من تأثيرات هذه الطرق وتلك المناهج، والانسياق وراء ترّهات مثل «الحق التاريخي» و«الرسالة الحضارية للمستوطنين اليهود» و«الغيرة والحسد العربيين» و«عدم قدرة العرب على إدراك معنى قيام إسرائيل» ..إلخ. كيف تستقيم، والحالة هذه، صفة «باحث» أو «أكاديمي» مع منطق «الداعية الديماغوجي»؟!.

يهوشفاط هركابي (المستشرق المعاصر الأول) يلعب دور «الداعية الديماغوجي» هذا بالضبط، عندما يحمِّل «الوطنية الفلسطينية Palestinisme» والتضامن العربي معها مسؤولية الصراع، فيحلل (عام ١٩٧٢) وضعية العرب الفلسطينيين الملتفين حول منظمة التحرير، قائلاً «انهم يمثلون الوطنية الفلسطينية ويرفعون لواءها بالنسبة إلى أكثرية الدول العربية، ويقف على رأسهم محترفو العمل السياسي الفلسطينيون موظفو م.ت.ف وقيادات المنظمات والاتحادات المهنية الفلسطينية وجماعة كبيرة من المثقفين الفلسطينيين وكتّاب الكتب والمقالات الذين لا شاغل لهم سوى النزاع العربي ـ الإسرائيلي الذي يرتزقون منه». ويدّعي هركابي «ان هؤلاء لا يعيشون على النزاع ويرتزقون منه فحسب، بل أكثر من ذلك، يعيشون على طابع النزاع المتجسد في المطالبة بتحرير فلسطين، أي تصفية إسرائيل، الأمر الذي لا بد أن يخلق التغيير في حياتهم». ويأخذ هركابي على الدول

العـربيـة قـيـامها بتزويد المؤسسة الفلسطينية بالأموال كي تتفرغ للعمل في أمور تحـرير فلسطين واسـتـمـرار النزاع، ثم يزعم أن نفـوذ هذه المؤسسة لا ينبع من قـوتهم الذاتيـة، وأنه لم تكن للفلسطينيين أهميـة في الدول العـربيـة توازي أهمية الوطنيـة الفلسطينيـة كـفكرة تشكل مـبـدءاً أسـاسـيـاً في القومية العربية وهدفاً سـياسـيـاً . ويعتقد هركابي أن النزاع يقوم بدور مهم جداً خصوصاً بالنسبة إلى الراديكاليين العـرب (اليـساريين والإسلاميين) الذين يرون فيه وفي الحماسة التي يأملون في أن يخلقـهـا وسـيلة لإحـداث ثورة اجتماعية في البلاد العربية، ووسيلة تؤدي إلى بعث العـروبة وإلى وحدة إسلامية. ومعنى ذلك بالنسبة للنزاع، هو دعم المؤسـسـة الفلسطينية. وفي غياب أي تحرك سياسي يبدو حالياً (١٩٧٢) مستقبل هذه المؤسـسـة كـحـارس لنار النزاع كي تستمر في الاشتعال، مضموناً مع كل ما تثيره من ضجة(١١).

يحاول هركـابي بهذا تجنب العوامل الموضوعية في النشاط الفلسطيني، فلا يأتي من قـريب أو بعـيد على البواعث الحقيقية التي تدفع «المؤسسة الفلسطينية» إلى الانـدمـاج في الـصراع الـعـربي ـ الإسرائيـلي، بـيـنما يـزيف أسـبـاب الصراع ومحركـاته الأسـاسـيـة. ونتـوقف هنا لنشير إلى أن إلقـاء مسؤولية الصراع على العـرب وحـدهم، لا تسـتـقطب كل المسـتشرقين والبـاحثين الاسرائيليين، إذ توجد شريحة من هؤلاء تحـاول النظر إلى القـضـية بعلمية في بعض الأحيان، لكن هؤلاء حين يصلون إلى مـوضـوع الظلم والإجـحاف اللذين لحقا بعرب فلسطين، يظلون أسرى الطروحات الإسرائيلية التقليدية.

خـلال الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١، نظَّم «معهد شـيلواح» و«جمعـيـة السـلام» و«كليـة إدارة الأعمال» في جـامـعة تل أبيب، ندوة دراسـيـة تحت عنوان «تحـديات السـلام» عـرض فـيـهـا عـدد من الأكـاديميين والمـسـتـشرقين الإسرائيليين تقـديراتهم حـول التطورات في الوطن العـربي خـلال السـبـعـينات.. كـانت «المسـؤوليـة الإسرائيليـة الواعـية وغير الواعية في الصراع» مـوضوع محاضرتي د. متتياهوبيلد (أستاذ الدراسات العربية في جامعة تل أبيب) ود. يوحنان بيرس (الأسـتاذ في علم الاجتماع في الجامعة ذاتها) فركَّز بيلد على أن

«الرفض الإسرائيلي للاعتراف بالكيان الفلسطيني هو في الواقع استمرار لتجاهل الصهيونية للعنصر العربي في مشاريع إقامة وطن قومي يهودي في (أرض إسرائيل) ـ وأضاف: ـ لقد ربطت الصهيونية نجاح مشروعها بالقوة اليهودية وبحجم المساعدة من جانب أوساط دولية، بينما دفعت العلاقة مع العرب إلى المجال التكتيكي فقط. وكان جزء من هذا التكتيك يقوم على أن الأراضي تشترى بالمال (...) لقد اختفى هذا العامل في حرب التحرير [أي حرب الاغتصاب الصهيوني لفلسطين] وتستخدم الآن شرعية الامتلاك بواسطة الاحتلال العسكري، حجة لدعاة أرض إسرائيل المتكاملة». وأشار بيلد إلى أن «القيادة الإسرائيلية تتكون من متشائمين يصدّقون المثل الشائع عن العرب بأنهم سيئون (...) وأنهم المسؤولون عن تجنُّب محادثات السلام عمداً».. أما د. بيرس، فقد تحدث عما أسماه «العوامل الخفية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي» التي تشجع استمراره غير الواعي، ومن بين هذه العوامل «الحاجة [الإسرائيلية] إلى إثبات الشخصية الجديدة لليهودي مرّة تلو الأخرى، كمحارب وصاحب سيادة، والرغبة في إبراز المشاركة اليهودية إزاء الظاهرة الاجتماعية المعروفة، وهي ازدياد النزاعات الداخلية عندما يتلاشى الضغط الخارجي. ويرى بيرس «ان هناك علاقة مباشرة بين حقيقة أن اليهود الشرقيين يكنّون عداءً للعرب يفوق عداء اليهود الغربيين، وبين عدم مقدرتهم على الالتحاق بهؤلاء في جميع مجالات المجتمع.. وبحسب هذه النظرية يصبح النزاع العربي ـ الإسرائيلي بمثابة صمام لتوجه عداء الطبقات المسحوقة في المجتمع الإسرائيلي». ويضيف د. بيرس «إن التحدي الثاني الذي يعمل عندنا ضد السلام هو الخوف من الحد من سرعة النمو، بما في ذلك زيادة الأراضي الموضوعة تحت تصرف الحياة الاقتصادية. وكلما وجدت إمكانات نمو خارجية، فإن المجتمع لا يواجه (لعبة الصفر) أي منح المزيد لهذا الشخص يجب ألا يكون على حساب إفقار الآخر». ويذهب د. بيرس إلى أنه في ضوء هذه النظرية فإن «تحديث الطوائف الشرقية في إسرائيل يخدم استمرار النزاع، فالعداء للعرب يؤدي عندنا مهمة نفسانية توازي تحطيم القيم التقليدية التي تضطلع بها القومية المعادية لإسرائيل في أوساط الجيل العربي الناشيء» .. ومن ناحيته،

عرض البروفسور شمعون شمير (رئيس معهد شيلواح في حينه) الأسباب التقديرية في بحثه للصراع العربي - الإسرائيلي، والعوامل التي تساعد على زيادة العداء، مثل الطموح السياسي للحكام العرب، والإغراء بتحقيق انتصار سهل في ظروف معيَّنة لا يمكن هضمها من جانب العرب في الظروف الراهنة، كالحكم الإسرائيلي للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. واعتبر شمير أن وجود حماسة قومية عربية في الخمسينات والستينات، كانت سبباً رئيساً للعداء العربي لإسرائيل. أما في السبعينات، فينبغي عدم توقع حماسة كتلك التي ميزت عهد عبدالناصر. ويضيف هناك سبب آخر يؤدي إلى ضعف عوامل العداء العربي لإسرائيل. هو المسافة الزمنية بين عالم الإسلام [في الجانب العربي] وبين الحضارة الأوروبية الحديثة [في الجانب الإسرائيلي]. وسبب ثالث هو عملية التحديث الذي يخلق طبقة من الاختصاصيين والتقنيين في المجتمع العربي، وأشخاصاً عمليين هم أكثر إدراكاً لانعدام احتمالات التغلب على إسرائيل. ويرى شمعون شمير أن اللقاء اليومي بين الإسرائيليين والعرب منذ ١٩٦٧، هو بمثابة سبب مخفِّف للعداء لا يقل أهمية عن غيره(١٢).

.. هنا أيضاً يسقط المستشرقون والباحثون الإسرائيليون في هُوَّة التقديرات اللاموضوعية التي أصبحت، على ما يبدو، سمة لصيقة بالذهنية التي يناقشون فيها أسباب الصراع ومجرياته.

ونعتقد أنه من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، تصوُّر وضعية تجري فيها إعادة تثقيف هؤلاء، للوصول إلى نتيجة هي التسليم بحقائق الصراع، وبالرضوخ إلى المنطق الذي يفترض رفع كامل الظلم الذي لحق بالعرب جرّاء الاغتصاب الصهيوني للأرض والحقوق العربية.

**** الحروب كمظاهر للصراع :**

لجأ الباحثون والمهتمون الإسرائيليون (في القطاعين المدني والعسكري) إلى دراسة الحروب العربية - الإسرائيلية، كتجليات لتفجُّر الصراع في منطقتنا، محاولين تحقيق كثير من المقاصد، أبرزها برأينا:

١ - تحديد موقع الحروب في الاستراتيجية الإسرائيلية، وتحليل دورها في

سياق السياسة العامة لإسرائيل تجاه العرب، ورسم صورة للأداءين العسكري والسياسي في ضوء ما جرى على الأرض وضمن مختلف الميادين.

٢ ـ الوقوف على النتائج والاستخلاصات التي أفضت إليها هذه الحروب، بغية إدماجها ضمن رؤية مستقبلية للصراع مع العرب، يتم فيها التعرف على مواضع وحالات التقصير لتحاشيها، وعلى مواضيع النجاح لمواصلتها وتطويرها.

٣ ـ استخدام الحصيلة المعرفية لدراسة الحروب في مجال التعبئة الداخلية، لجعل التجمع الإسرائيلي في وضعية التوحد الدائم مع المؤسسة الحاكمة فيه، بكل ما تقوم به وما تخطط له.

٤ ـ استغلال المعالجات الدراسية للحروب في التوجه إلى دول العالم، شعوباً وحكومات، للحصول على تعاطف وتأييد من شأنهما أن يوسّعا هامش حرية التصرف الإسرائيلي في مواجهة العرب.

٥ ـ تقديم الآراء والقراءات الإسرائيلية المتعلقة بالحروب، أمام العرب داخل فلسطين وخارجها، على أنها حقائق ثابتة، للتشويش على الفهم العربي لهذه الحروب، ولتقزيم النجاحات والتضحيات العربية، وإظهار إسرائيل في ثوب «المنتصر الأبدي» الذي لا تقوى الدول العربية على مجاراته والتغلب عليه.

كان استرشاد الباحثين والمهتمين الاسرائيليين بهذه الأهداف، وما يزال، يقوم على طريقة في التفكير ينقصها التجرُّد من النزعات الذاتية، حيث يجري تصوير الحروب الاسرائيلية ضد العرب بأنها «حروب عادلة» تنبثق من الحاجة والضرورة الاسرائيليتين للدفاع عن النفس، حتى وإن كانت اسرائيل هي التي تبادر إلى شن الحرب. ومعيار «عدالة الحروب» لدى هؤلاء، هو ذاته المعيار الذي تأخذ به المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة في تحديدها لطبيعة الحرب المعنية. فنقرأ مثلاً على لسان البروفسور أساكشير (أستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب) رأياً يقول «من المعروف ان لإسرائيل في نطاق المجتمع الدولي تحديداً معيّناً للحرب

العـادلة والحـرب العـدوانية، ذلك لأن هناك نوعاً من الحروب التي تضطر الدول لخـوضـهـا، لغـيـاب خـيار آخر، كما أن هناك حرباً تخاض رغم توفر الخيارات الأخـرى، ومن ثم فإن (حـرب اللاخـيار) هي الحرب العادلة، بحيث لم يبق هناك أي خـيار آخر أفضل من الحرب، لابعاد الخطر الذي يتهدد الدولة أو الشعب»[١٣]. ومـعـروف أنه حسب المزاعم الاسرائيلية، تنتمي الحروب التي شنتها اسرائيل ضد العرب إلى هذا النوع (أي ما يسمى حرب اللاخيار)، وبذلك فإن الباحث الاسرائيلي يـنظر إلى هذه الحـروب التي تبـادر بها اسرائيل على انها «حـروب عـادلة». وهنا يمكن مـرَّة أخـرى مـلاحظة التطابق بين أحكام البـاحـثين وبين أحكام المسؤولين الاسرائيليين، مدنيين وعسكريين.

دوف تماري (عـمـيد ـ قائد كلية القيادة والأركان) يكتب بحثاً عن الحروب الاسرائيليـة ضـد العـرب، يرى فـيـه أن هناك قاسماً مـشتركـاً بين الحـروب التي خـاضتها اسرائيل، يتمثَّل في تحقيق هدف واحد هو إزالة التهديد عن إسرائيل وعن مصالحهـا الحيويـة[١٤]. ويربط أوري درومي (عـقـيـد ـ مدير مجلة معرخوت الفـصليـة الصـادرة عن قـيـادة الجيش الاسرائيلي) اعتبارات إزالة التهديد بمسألة تحـقـيق الأهداف الاسرائيليـة الشاملة، بصورة يُفهم منها أن تحقيق هذه الأهداف ينبـغي أن يمـر حـتمًا بنجـاح «الاحباط الاسرائيلي» والتخلص من التهديد العربي. ويؤكـد أن مـتـخـذي القـرارات في إسرائيل لجأوا إلى اسـتـخـدام القوة العسكرية الاسرائيليـة أو القـيـام بحـرب (في حـال عـدم فـرض هذه الحرب عليهم من قبل العـرب) انطلاقاً من «رغبة صادقة» في خدمة «الأهداف القومية» لإسرائيل. ويدّعي أنه ليـست الدوافع الايديولوجـيـة (كـحـروب الثورة الفرنسية) هي التي دفعتهم لذلك، ولا العدوان بحد ذاته (مثل حرب أميركا ضد اسبانيا عام ١٨٩٨) ولا.. ولا الرغبة في الانتقام التي قال عنها ابن خلدون في «مقدمته» انها سبب الحروب كلها، بل ولا حـتى الرغبة في التوسع الاقليمي (...) وإنما كانت وجهة النظر الموضوعية والمنطقـيـة(!) هي التي وجّهت مـتخذي القرارات في اسرائيل لمعالجة التهديدات قبل حدوثها فعلاً، مع تقديرهم أنه من الأفضل القيام بشن حرب على البقاء في حالة لا حرب. ويسعى درومي إلى إزالة الاستهجان عن هذا (المنطق) قائلاً: ليس غريباً أنه

ليست لإسرائيل أهداف حربية محددة، عدا عن الهدف الأساسي: إحباط التهديد الوجودي بقوتها الذاتية(١٥).

هذه الرؤية لطبيعة وهدف الحروب الإسرائيلية، تكاد تلخص الغالبية العظمى لتقديرات الباحثين الإسرائيليين، ليست في النطاق العسكري وحسب، وإنما في النطاق المدني أيضاً. ونلمح من قريب، جانباً يزداد وضوحاً كلما أمعنا النظر في فحوى هذا الحديث عن الأسباب الكامنة وراء الحروب الإسرائيلية، هو تقديم الاعتذاريات لمسلك إسرائيل، بطريقة يستهتر الباحثون الإسرائيليون فيها بعقول الجميع وكأن هذه الاعتذاريات تتعلق بدولة مجهولة الهوية أو تقوم في عالم آخر، فلا يعلم أحد أهدافها التوسعية ولا توجهاتها العدوانية.. إنهم يتجنبون النظر إلى الحروب الإسرائيلية كتنفيذ لمخطط شامل موضوع لبناء المشروع الصهيوني. وينفون، ولو بشكل غير مباشر، اعتماد الصهيونية واسرائيل سياسة المراحل في هذا المخطط، بينما تبرهن عقود الصراع الماضية أن الصهيونية جعلت «المرحلية» منذ بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين طريقة ملائمة لعملها، تستغل بموجبها الامكانات الذاتية والظروف العربية والدولية والدعم الغربي، بحيث تصبح كل مرحلة ـ بمعطياتها ونتائجها ـ أساساً للمرحلة التي تليها. وبعد إنشاء الدولة ـ كما تبيِّن الوقائع أيضاً ـ ظلت «المرحلية» بهذا المفهوم هي الحل المتَّبع لمشكلة كيفية إنجاز المشروع الصهيوني بكامله، وبذلت اسرائيل جهوداً حثيثة لاستخدام القوى الذاتية والتحالفية في جعل هذا الحل متناسباً مع الأهداف البعيدة، وقد أظهرت الممارسة الاسرائيلية للصراع، ان كل حرب شنتها إسرائيل كانت محسوبة مسبقاً، وخاصة في الشّق الخاص بالمردود الاستراتيجي لهذه الحرب.

بدلاً من الاعتراف بهذه الحقائق، وسواها، يجدِّف الباحثون الاسرائيليون عكس التيار، ويندر ألا يشترك باحث إسرائيلي، مدنياً كان أم عسكرياً، في ذلك، بصرف النظر عن المنهجية البحثية التي يتم بها تناول الحروب التي خاضتها إسرائيل في مواجهة العرب. وبين التنوعات في منهج البحث، وُجد من هؤلاء الباحثين من يدرس الحروب بالإجمال في سياق تاريخي، إجرائي، ووجد من

يدرسها بالتفصيل من منظور العلاقة بين الأهداف السياسية والأهداف العسكرية، كما وجد من يدرسها من زاوية ما يسمى «معادلة الأمن القومي» التي تتضمن ارتباطاً بين ما تريد الدولة تحقيقه من جهة، وبين قدرتها على إنجاز ذلك من جهة أخرى (وتشمل القدرة هنا: الموارد والوسائل ـ الجاهزية الداخلية والعسكرية ـ القيادة). ومن الأمور ذات الدلالة البالغة، ان يتفق الباحثون الاسرائيليون الذين يدرسون الحروب العربية ـ الاسرائيلية في الأحكام التي يطلقونها على بواعث هذه الحروب ونتائجها وعلى العبر المستفادة منها. فكيف كانت القراءات والاستخلاصات الدراسية، لدى بعض هؤلاء الباحثين، ممن عرفوا بانشغالهم في الشؤون الاستراتيجية؟!.

*** ١ ـ حرب اغتصاب فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩) :**

يعود معظم الباحثين الاسرائيليين في شأن هذه الحرب، إلى ما وضعه بن غوريون من أفكار وتصورات حول تأسيس إسرائيل. فيعتمدون رؤية بن غوريون كأساس لتكوين البناء البحثي في تناولهم للحرب التي يطلقون عليها «حرب الاستقلال»!! ومحور هذه الرؤية، ما كتبه بن غوريون في ٦/ ١٠/ ١٩٤٧، حيث تصوَّر ان (عرب إسرائيل) بمساعدة دول عربية، يمكن أن يهاجموا الاستيطان اليهودي من أجل ضربه وارضاخه. وربما من أجل تدميره. ولهذا ـ يقول بن غوريون ـ يجب تجنيد كل طاقة الاستيطان لمواجهة الهجوم والمحافظة على الذات، واحتلال البلاد كلها أو معظمها، والابقاء على الاحتلال، حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية معتمدة[١٦]. وبينما كانت اللجنة الخاصة للتحقيق في قضية فلسطين ـ التي تشكلت إثر قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/ مايو ١٩٤٧ ـ توشك على إنجاز تقريرها إثر استماعها إلى آراء ممثلي الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية (في ظل مقاطعة عرب فلسطين) لوحظ أن الصهيونيين كانوا متيقنين من نجاح اتجاه التقسيم. إذ بالترافق مع تصعيد الهجمات الصهيونية على القرى والمدن العربية، كان بن غوريون (في ١٠/ ١٠/ ١٩٤٧) يحدِّد هدف الحرب بتأكيده على أنها لا تقوض ولا تلغي قرار

التقسيم المرتقب، وإنما ترمي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، عن طريق احتلال المناطق التي يتم تخصيصها لليهود بموجب قرار التقسيم، وتأمين أمن وسلامة المستوطنات التي ستقع خارج حدود الدولة اليهودية.. وفي مرحلة لاحقة من الحرب ـ يقول تسفي لنير (أحد كبار الباحثين في مركز جافي) ـ عندما سمحت القوة المتعاظمة للجيش الاسرائيلي توسيع حدود الدولة اليهودية، جرى توسيع أهداف هذه الحرب، لتشمل كذلك القيام باحتلال مناطق لم تخصَّص لاسرائيل ضمن قرار التقسيم، عبر الافتراض بأن الحدود النهائية للدولة ستتحدَّد ـ أخيراً ـ استناداً إلى الوقائع في ساحة القتال. وبذلك تحوَّل هدف «احتلال أراضٍ» عملياً إلى جوهر الغاية السياسية للحرب[١٧].

يُراد لهذا التضليل أن يُقنع المتلقي بأن توسيع حدود الأراضي المحتلة كان وليد ساعته فقط، ونتج عن اعتبارات ميدانية في ظروف الحرب. وبذلك يتم حجب الأنظار عن التصور التوسعي القديم وعن التخطيط المركّز المسبق لاغتصاب الأراضي الفلسطينية، دون أن يفكر الباحث بأن هناك من أطلع على مذكرتين صهيونيتين، مثلاً، الأولى وجهها حاييم وايزمن باسم الحركة الصهيونية إلى لويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا) عشية انعقاد مؤتمر سان ريمو عام ١٩١٩، حول المناطق التي تريدها الصهيونية رقعة لدولتها[١٨]، والثانية وجهها بن غوريون (عام ١٩٢٠) باسم اتحاد العمل الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني حول الحدود المرغوبة للدولة الصهيونية المقبلة[١٩]. كما يتجاهل الباحث ما جاء، مثلاً، في الوثيقة التي كان بن غوريون قد وضعها عام ١٩٤١ بعنوان «خطوط هيكلية للسياسة الصهيونية»[٢٠]، والتي يبيِّن فيها أيضاً أن المطامع الصهيونية تفوق الاستيلاء على كامل فلسطين. ومما يلفت الانتباه، أن الغالبية الساحقة من الباحثين الاسرائيليين لا يختلفون في الجوهر عن تسفي لنير في النظر إلى حرب ١٩٤٨، وهذا ليس عديم المغزى. وبالمثل نجد تطابقاً يكاد يكون تاماً لطرق تناول مجريات هذه الحرب، لدى هؤلاء الباحثين، إذ يعتمدون «الرواية الرسمية الاسرائيلية» التي تضمنها كتاب الهاغاناه و«الموسوعة العسكرية الاسرائيلية» ـ الصادرةعن معارف شؤون الجيش والأمن الاسرائيلي (المشار اليهما في الفصل

الثـاني)، واعتباراً من هذا التطابق في استعراض مجريات الحرب، تبدأ التباينات في مناهج البـحث، بيـد أنه يتم الوصول إلى استنتاجات متشابهة أو متقاربة، بالرغم من هذه التباينات.

ابراهام ايلون (عـمـيـد احتياط، متخصص في شؤون الأمن القومي) يدرس الحـرب على أسـاس «مـعـادلة الأمن القـومي»، فيشير إلى أن هذه المعادلة سارت باتجـاه تاريخي، من «الكارثة النازية» إلى تحـقـيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية مـسـتـقلة. ويذهب إلى أن القـدرة العـسكرية الإسرائيليـة بالكاد استجابت للغـاية، إذ كـانت هذه القـدرة ـ في الطرف الأول للمـعـادلة الاسرائيليـة ـ تتضمن مكونات غير مـتـوازنة (قـيـادة قـوية جـداً بزعامة بن غوريون ـ موارد ووسائل شـحـيـحـة ـ جـاهزية كبيرة). لكن هذه الصورة في مجملها كانت مؤثرة، وفاقت القـدرة العـربيـة (ذات: الزعامة المنقسمة ـ والموارد والوسائل الكثيرة ـ والجاهزية الضئيلة). وفي المحـصلة يشـدِّد ايلون على أن نتـائج الحرب أثبتت تفوق «المعادلة الاسرائيليـة» على «المعـادلة العـربية»، لكنه يتطرق إلى ما أسماه بعض الذيول غير المسـتـحـبة (مثل: نشوء مشكلة اللاجئين ـ ضم الضفة الغربية إلى الأردن ـ ضم قطاع غزة إلى مصر...)، ثم يعود ايلون للتأكيد على أن كل هذا لم يعد ذا أهمية، إذا مـا قيس بإقامة دولة إسرائيل ضمن حدود الهدنة، وفتح أبوابها للهجرة الجماعية، بكل مـا ينطوي عليـه ذلك من تحـقـيق للهـدف الصـهيوني ـ الاستيطاني وبناء مجتمـع جديـد[٢١] .. ويتـحـدث الجنرال يسرائيل تال (أحد الأدمغة الاسـتراتيجية الاسرائيـلـيـة ورئيـس .الأركان في أوائل ١٩٧٢) عن مـيـزان القـوى العـربي ـ الاسرائيلي إبان حرب ١٩٤٨، فـيذكر أنه «برزت بكل حدَّة مشكلة القلَّة في مواجهة الكثـرة: تجمع يهودي تعداده نحو ٦٥٠ ألف شـخص في مـواجهة ملايين العرب. ولكن عند تفـحص المعطيـات بتـفاصيلها، يتعين التمييز بين ميزان القوى القومي ومـيـزان القـوى العسكري. صحيح أنه من ناحية ميزان القوى العام كان العرب يتـمـتـعـون بتفوق كمّي في الطاقة البشرية، والموارد المادية والسلاح. لكن في مجال مـيـزان القوى العسكرية، لم تنتقل الطاقة الكامنة للقوة العربية بأكملها إلى الميدان العـملي، ولهذا اتخذت المشكلة الكمـيـة في ميدان القتال طابعاً يختلف عما كان من

المألوف أن يُنسب لها: ان قـوة النيران العـربيـة هي التي أبرزت تدنينا العسكري من الناحية الكمية، بينما لم يكن الحجم الكمّي للجيوش العربية غير محتمل»(٢٢).. ونرى دوف تماري (في دراسته للحـرب العـربيـة الاسرائيليـة عام ١٩٤٨) يحدِّد نتـيـجة الحرب بتأكيده على أن أهدافها الاسرائيلية تحققت بالكامل تقريباً، إذ دافع الاسـتـيطان عن نفـسـه بنجـاح، وقـامت الدولة اليهودية في غالبية أرجاء (أرض اسـرائيل) الانتدابية، وتم التوصل إلى اتفاقـات الهدنـة(٢٣). بينما يدرس تسـفي لنير خـصـائص حرب ١٩٤٨، عبر التنسـيق والتماثل بين الغـايات السـيـاسـيـة والأهداف العـسكرية، مـشيراً إلى أن هذه الأهداف وتلك الغـايات جـرى صـوغها جميـعـاً بمـعطيـات إقليـمـيـة تتمثل في الاستيلاء على مناطق واحتلالها. ولإظهار ضـخـامـة الانجـاز الاسرائيلي، يسـهب لنير في الحـديث عن «الخـلافـات» بين بن غـوريون وقـيـادة الجـيش الاسرائيلي، إذ لم تَحُلْ هذه الخلافات دون الوصول إلى الغـايات المرسـومة للحرب. فيذكر لنير أن التوترات التي نشبت خلال الحرب على خلفـيـة عملياتية، تتمثل بالخلافات التي نشبت خلال المراحل الثلاث الأولى للحرب (المرحلة الممـتدة من ١١/١٩٤٧ ـ ٤/١٩٤٨، ومـرحلة الهجـوم الاسرائيلي الكبير الأول المعـروف بعملية نحشون التي انتهت باعلان قيام الدولة في ١٤/٥/١٩٤٨، والمرحلة الثـالثـة التي ابتـدأت بدخـول الجيوش العربية وانتهت بالهدنة الأولى في ١١/٦/١٩٤٨). فـفي هذه المراحل ـ يقول لنير ـ ضَغَط بن غوريون على الأركان العـامـة لتنفيذ عمليات عسكرية كانت أهميتها السياسية حاسمة (أي أن الأهداف المقترحة كانت تحدد الغايات السياسية للحرب)، في حين أن رأي العسكريين المهني كان يقضي بأن الوقت غير ملائم لهذا من الناحية العسكرية. أما في المرحلة الرابعة (تجـدُّد المعـارك بعد الهدنة الأولى ـ الضربات العشر ضد الجيش المصري ـ عملية حـيرام ضـد قـوات جـيـش الانقـاذ في الجليل ـ عـمليـة حـوريف على الجـبـهـة المصرية..الخ) فـقـد نشأ خلاف آخر ـ طبقاً لتسفي لنير ـ إذ أن بن غوريون منع الجـيش من تحـقيق أهداف حربية كان يعتبرها العسكريون في متناول اليد، وذلك بسـبب مجموعة من الاعتبارات وضعها بن غوريون، أبرزها الامتناع عن استنفاد الامـكـانات الكامنة في القـوة العـسكرية الاسرائيليـة خـلال الحـرب، لخلق وضع

استهلالي سياسي بعد الحرب[٢٤].

.. هؤلاء المهتمون ، وكثير غيرهم، يدرسون حرب ١٩٤٨ وهم يروّجون إلى أن تحقق الأهداف الصهيونية مردُّه القوة الذاتية. حتى عندما تجري دراسة تمويل الحرب، يتعمَّد الدارسون الاسرائيليون التشديد على المصادر اليهودية الداخلية بشكل رئيس. ومن أبرز وأحدث الأبحاث في هذا المنحى، بحث نشرته مجلة «الصهيونية» (الصادرة عن معهد دراسات الصهيونية في جامعة تل أبيب)، وفيه يدّعي الباحث ـ استناداً إلى مصادره الخاصة ـ أنه تم تجنيد معظم مبالغ تمويل الحرب من مصادر الاستيطان اليهودي في البلاد. فيبيِّن النفقات المباشرة لما يسمى «حرب الاستقلال» بلغت نحو ٦٦,٣ مليون ليرة إسرائيلية (= ٢٧٣ مليون دولار) منها نحو ٦٠ مليون ليرة كانت من مصادر داخلية (لاحظ!) أما الباقي فجاء من مصادر خارجية (لا يذكرها الباحث). وتلجأ الدراسة إلى استعراض تفصيلات هذه المصادر (ومنها: جباية التجنيد والانقاذ ـ كفّارة الاستيطان ـ إحالات الوكالة اليهودية ـ القروض والتبرعات ـ شهادات الوكالة اليهودية ـ مشاركة صناديق خاصة ـ عائدات من الضرائب والرسوم الجمركية .. الخ)[٢٥] . وهكذا، ان اللجوء إلى هذه الطريقة في الدراسة، من شأنه أن يضع أمام الاسرائيليين صورة منتقاة، لعل أهم مقاصدها، الافصاح عن الأفكار الخاصة بقوة الاستيطان قبل إنشاء الدولة، واتباع مبدأ «الاعتماد على الذات»، واشتراك المستوطنين كافة في (التضحية) لتحقيق هدف مشترك. فيتم اغفال الاستغلال الصهيوني للاقتصاد الفلسطيني وللأيدي العاملة العربية، ويتم تهميش دور الدعم الخارجي الذي تلقاه الصهيونيون من الدوائر الاستعمارية وبيوت المال المنتشرة في أوروبا.

وفي الدراسات الاسرائيلية العامة لحرب ١٩٤٨، نلمس إعراضاً عن تبيان تأثير مواقف الدولة الغربية المساندة لاسرائيل، وبشكل خاص عدم الإشارة إلى التواطؤ البريطاني مع الصهيونيين. فلا يذكرون شيئاً عن أشكال الدعم والتسهيلات التي كانت تقدمها لهم حكومة الانتداب آنذاك، مقابل اتباع سياسة قمعية تجاه عرب فلسطين[٢٦] . وأكثر من ذلك، نجد تمادياً في الزعم الاسرائيلي

بأن الانتصار في ما يسمى «حرب الاستقلال» لم يأت إثر مواجهة العرب وحسب، وإنما إثر مواجهة سلطات الانتداب أيضاً. ونادرة هي الدراسات التي تعترف بالخدمات البريطانية والاستعمارية عموماً في تمكين الصهيونيين من إقامة دولتهم عام ١٩٤٨، في ظل اختلال موازين القدرة العسكرية مع العرب لصالح الطرف الصهيوني. ومعروف أنه لا يمكن إعفاء الدول الاستعمارية من مسؤوليتها تجاه تدنيّ القدرة العسكرية العربية - مثلما لا يمكن القفز فوق العامل الذاتي في هذا التدني - ونجد من المفيد الاستعانة بشهادة للباحث د. هيثم كيلاني، في هذا الصدد، يقول فيها، ان حرب ١٩٤٨ كانت حرباً غير قومية، إلاّ من حيث الشكل. فمن المؤكد أنها وقعت في إطار ما كان يسمح به الاستعمار، وبخاصة البريطاني، آنذاك وفي إطار ما كان يسمح به التوازن الدولي عام ١٩٤٨. ويفيد د. كيلاني بأن الاستعمار لم يكن يسمح للدول العربية بأن تتجاوز حدود التقسيم، في حين أنه سمح لاسرائيل بأن تتجاوز هذه الحدود. وحينما أرادت بعض الجيوش العربية أن تتجاوز حدود التقسيم وأن تقوم بواجبها القومي، حُدَّت وأرغمت على العودة إلى ما كانت عليه قبل محاولتها القيام بذلك. وفي حديثه عن ميزان القوى العسكرية يذكر د. كيلاني كانت هناك جيوش عربية سبعة اشتركت على قدر استطاعتها، وعلى قلّة استطاعتها، وكان مجموع القوات الاسرائيلية يومذاك يعادل ٦٣ ألف جندي مقاتل، في حين ان الدول العربية كلها دفعت إلى فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨ بأقل من ٢٠ ألف جندي. وهذا يعني أن إسرائيل كانت متفوقة أكثر من ثلاث مرات في ساحة القتال. ويضيف: ومع ذلك فعلت تلك الجيوش على قدر استطاعتها وعلى قدر ما ألجمت أو منعت، كانت القيادة شكلية والخطط غير قومية. الأهداف كانت قومية، لكنها كانت مستورة ومخبأة بأهداف غير قومية[٢٧] . وعليه، فإن التذكير بدور القوى الاستعمارية، لا يعني بأي حال محاولة لتعليق التقصيرات العربية على «مشجب الاستعمار»، وإنما يعني إيراد هذا التذكير في معرض دراسة حركة الصراع العربي - الإسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨ بشكل رئيس، وفي مواجهة ادعاءات الباحثين الاسرائيليين بأن اليهود انتصروا بقواهم الذاتية فقط على سبع دول عربية شاركت في الحرب ضدهم. ومرّة أخرى

نعـود إلى العـامل الذاتي العربي الذي كان ساطع الحصري (أكبر متصدّري الفكر العـروبي خـلال أواسط هذا القـرن) بليـغاً في إيجازه بالتنبيه إلى أنه «لا يجوز أن يقـال إن العـرب خسروا مـعـركـة فلسطين مع أنهم كانوا سبع دول، بل يجب أن يقال إن العـرب خـسروا معركـة فلسطين لأنهـم كانوا سبع دول»[٢٨] . وبطبيعة الحال، حين يعترف الباحثون الإسرائيليون لحرب ١٩٤٨ بالواقع العربي المتداعي، المفكك، العـاجـز، يربطون هذا الاعتراف فـوراً بالتـغني بالقدرة الذاتية الإسرائيلية، بحيث يبدو انتصار الصهيونيين في حرب ١٩٤٨، هو نتيجة لهذه القدرة ليس إلاّ. وحـتى الآن مـا تزال هذه الحـرب مجالاً خـصـباً للعمل البحثي الإسرائيلي، بتزايد ملحوظ في نبرة الحديث عن «الإمكانيات اليهودية الذاتية التي حققت المعجزة».

هذا هو الاتجـاه العامل الذي يجد الباحث الإسرائيلي نفسه «مقبولاً» عبره في التـجـمع الإسرائيلي. وربما كـانت لهذه الأمـر عـلاقـة بالإطناب الذي تلقاه غالبية النتـاجـات البـحثية التي تقذفها مؤسسات النشر الإسرائيلية إلى الأسواق، وآخرها كـتـاب من ثلاثة مجلدات للمـؤلف الإسرئيلي د. أوري مـيلشـتاين بعنوان «تاريخ حـرب الاستقلال ـ نشر زمورا، بيتان، ١٩٨٩». أمـا حـين يعترف باحث إسرائيلي ببـعض الحـقـيقة، فيصبح الأمر مختلفاً. والاختلاف هنا ـ كمثال ـ يتعلق باعتزام المؤلف الإسرائيلي بني مـوريس طبـاعـة كـتـابه بالعبرية (ضمن سلسلة أوفكيم ـ إصدار عام عوفيد) في فلسطين المحتلة عام ١٩٩٠، بعد صدوره عن دار النشر في جامعة كمبردج عام ١٩٨٨، بعنوان «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩». فـبـالرغم من أن هذا الكتـاب ـ كما يقول مؤلفه[٢٩] يتكون من تسـعة فـصول، ولا يتناول فيها إلا ضمن نحو ٦ـ٧ صـفحات المجازر الصهيونية كأحد أسـبـاب نشـوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن هذه الصفحات السبع، كانت حـافـزاً لتـغذية الانتقادات الحادة في أوساط الكتّاب الإسرائيليين[٣٠] التي تركّزت على إدانة المؤلف لتجـرُّئـه على ذكـر أحـداث ووقائع من شأنها أن تدين إسرائيل، وتلحق الأذى بسـمـعـتـهـا وتظهرها مسؤولة عن هجرة العرب من فلسطين عام ١٩٤٨، في وقت تدّعي فـيه إسرائيل أن هذه الهجرة كانت تلقائية وبسبب تحريض الزعمـاء العـرب، على مغادرة البـلاد[٣١] ، فلم يشـفـع لهذا المؤلف باقي مـا كتبه

منســجمًا مع تيار البحث الصهيوني الإسرائيلي العام. ولا يخفى أن أولى خصائص هـذا التـيـار، هي التـزام البـاحث الإسرائيلي بتناول الحـرب. بمـا يعـود بالنفع على إسرائيـل ودعـايتـهـا، وبما يضـيف إلى الإدراك الإسرائيلي الإجمالي عنصرا جـديداً يحفز الإسرائيليين على المزيد من الاصطفاف وراء أهداف الصهيونية وإسرائيل.

والواقع أنه ليست حرب ١٩٤٨ وحدها، هي التي تقدم للقرّاء بهذه الكيفية، وإنما يواصل البـاحـثون والمهتمون الإسرائيليون عرض الحروب اللاحقة بالعقلية ذاتها تقـريبـاً، دون تغـيير جـوهري في المفـاهيم والتـصورات. ومن الملاحظ أنهم تناولوا مـا أسموه «العمليات الانتقامية» التي شنتها إسرائيل في أوائل الخمسينات، من زاوية كـونها «عـمليات رادعة» لا تختلف عن أحد جوانب الحروب التي شنتها إسرائيل فيما بعد.

* ٢ ـ عدوان ١٩٥٦ (حرب سيناء والسويس):

يدرس البـاحـثون الإسرائيليون، بطرق متشابهة، الظروف التي سبقت هذه الحـرب، والأجـواء التي جـرى فـيها التنسيق مع فرنسا وبريطانيا. فيتفقون على الأسباب المباشرة للحرب وعلى أهدافها، ويؤكدون أنها كانت ترمي إلى إعادة توازن عـلاقـات القوى العسكرية بين مصر وإسرائيل التي تغيرت لغير صالح اسرائيل في أعقاب صفقة السلاح التشيكية لمصر، وفتح خليج إيلات الذي أغلقه المصريون عام ١٩٥٣ أمـام الملاحـة الاسرائيلية، ثم إيقاف عمليات الفدائيين ضد اسرائيل انطلاقاً من غـزة. وذكر بعضـهم هدفاً رابعاً، ربما كان أهم من غيره، هو إسقاط نظام عبد الـنـاصر الذي رأت فـيـه إسرائيل خطراً على وجـودها وأمنهـا. وقـد ناقش هؤلاء مـواقف عـبـد الناصر والأوضـاع التي رسّخها، ومنها: تأميم قناة السويس (مما ألحق الضرر بمـصـالح بريطانيـا والدول الغـربيـة عـمـومـاً) ومـساعدة الثورة الجـزائرية (مـسـبـبـا بذلك اسـتـياء فرنسا)، الأمر الذي أسهم في التقاء مصالح الأطراف الثـلاثة، في توجيه ضربة عنيفة لنظام عبد الناصر وإسقاطه. وتم اختيار الوسـيلة الإسرائيليـة بالتنسـيق السري مع فـرنسـا وبريطانيـا، بحيث تقوم على المفـاجأة التي اسـتــهـدفت ضمان أن تكون الحـرب قـصيرة، ليكون ضررها على

الاقتصاد الإسرائيلي أقل ما يمكن[٣٢].

إضافة إلى تماثل الباحثين الإسرائيليين في عرض حرب ١٩٥٦ ضمن سياقها التاريخي، يُلاحظ أن القسم الأكبر منهم يستخدم عبارة «حرَب قادش»، نسبة إلى «قادش برنياع» التي تعدّ بعد «حوريف = جبل سيناء» أشهر بقعة في الرواية التوارتية حول تيه (بني إسرائيل)، إذ تمركزوا فيها مدة ٣٨ سنة من سني تيههم الأربعين (عدد ٢٠: ١و٦) وثمة من يزعم أن هذه البقعة تقع اليوم في سيناء بالقرب من الحدود المصرية ـ الفلسطينية، ويذهب بعضهم إلى أن خيمة الاجتماع وتابوت العهد ظلاً فيها[٣٣]. فهل تم استخدام الإسم والنسبة عفوياً ؟! وهل تنقصه الدلالة الواضحة؟!.. في الإجابة، نقدر أنه إلى جانب محاولة إسباغ صفة الاستمرارية على الوجود الإسرائيلي في المنطقة، عبر الربط بين الواقع الإسرائيلي الحالي، وبين ما يقال عن تاريخ «بني إسرائيل» في الرواية التوراتية ، يمكن الاستنتاج بأن اعتماد اسم «حرب قادش» ينطلق من إضفاء نوع من «القداسة» في نظر اليهود على الحرب التي يتم الإيحاء بأنها قامت لاستعادة هذا الجزء مما يسمى «أرضهم التاريخية». ويصبح بالإمكان كشف الجانب الأيديولوجي – الدعائي للتوسع الإسرائيلي، الذي لا ينفصل عن عوامل واعتبارات التوسع الرئيسة في السياسة والممارسة الإسرائيلية. وعند هذه العوامل والاعتبارات، ينصرف الباحثون الإسرائيليون إلى تناول حرب ١٩٥٦ كحالة تطبيقية، يرى فيها كل منهم نموذجاً يناسب الأساس النظري الذي يعتمده في دراسته، فتتنوع عندئذٍ منهجية التحليل ومستوياته، دون أن يعني ذلك افتراقاً في الخطوط العامة للنتائج والعبر والاستخلاصات التي يتوصلون إليها.

د. تسفي لنير، ينظر إلى الحرب، بمنظور الانتقال من المفهوم «الكلاوز فيتسي (= الحرب كوسيلة للسياسة) إلى المفهوم «الإحباطي»، وبلورة قيمة الاحتلالات كورقة مساومة في المفاوضات. فيذكر لنير أن إسرائيل خاضت هذه الحرب بمفهوم سياسي، غير معلن، هو أنه ينبغي استغلالها من أجل توسيع الحدود وتسوية ما يُعتبر في نظر إسرائيل أخطاءً إقليمية نجمت عن اتفاقات الهدنة منذ سنة ١٩٤٩، بعد أن أصبح من الواضح عدم إمكانية التوصل إلى اتفاقات

سلام. ويشير لنير إلى تردُّد بن غوريون في حسم مسألة الهجوم الاستباقي (الذي كان يؤيده ديان) تحسُّباً للدمار الذي سيلحق بالجبهة المدنية الإسرائيلية عن طريق قوة القصف الجوي المصري، وكيف بدَّد التنسيق البريطاني الفرنسي مخاوف بن غوريون، وأثار فيه الآمل بأن النجاح المشترك سوف يؤدي إلى فتح ثغرة لإقامة «نظام إقليمي جديد». ثم يبيِّن لنير أن إسرائيل دخلت المعركة بأهدف سياسية بعيدة المدى، لكن بغايات عسكرية جوهرها «احتلال أراضٍ» واعتبار الحرب جسراً يجب عبوره إلى واقع جديد لم يكن بالإمكان التوصل إليه قبل الحرب. وفي هذه الأثناء، كانت المفاهيم المعهودة للغة العسكرية التي يصوغ العسكريون بها أهداف الحرب، تتخذ في العقيدة العسكرية الإسرائيلية مضموناً وقوة خاصيْن. إذ يمكن الدفاع عن الدولة عن طريق «إنهاء الحرب» بـ «الانتصار الحاسم» فقط، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإحراز «احتلال أراضٍ» و«تدمير العدو»[٣٤].

إزاء هذا المستوى من التحليل، نلاحظ أن ذريعة الحرب (=مخاطر نظام عبد الناصر على إسرائيل) كانت واجهةً لتصوُّر إسرائيلي مسبق يتخذ من الرغبة في التوسع مرتكزاً له، وذلك بالتحالف مع قوتين استعماريتين كبريين آنذاك، بحيث تعمل إسرائيل لحسابها الخاص في إطار اشتراكها بالحسابات الاستعمارية العامة، ويبدو أن التخطيط السياسي للحرب، كان يتضمن ابتداء إسرائيل بشن هجوم عسكري من شأنه أن يستدرج مصر وجيشها إلى معركة في سيناء، وعندئذٍ تتدخل فرنسا وبريطانيا بحجة الحفاظ على الملاحة الدولية في قناة السويس. وبعدها يستفرد أطراف العدوان الثلاثة بالجيش المصري لتدميره وإسقاط نظام عبد الناصر، كمقدمة لإيجاد «نظام إقليمي جديد».. ومن ناحيته، يدرس أبراهام إيلون هذه الحرب وفق ما يسميه «معادلة الأمن القومي»، وبعد أن يطابق القدرة والإمكانيات مع الغايات السياسية المتوخَّاة، يخلص إلى أن الإنجازات البارزة ـ البعيدة المدى ـ كانت أبعد من الغاية، إذ أن هذه الحرب منحت إسرائيل إمكان تعزيز «معادلة الأمن الإسرائيلية» إلى درجة كبيرة، كما عزّزت أموراً أخرى (منها: التلاحم الاجتماعي ـ التنمية الاقتصادية ـ التعاظم العسكري ـ المكانة الدولية).

بيد أنه يتحدث عن ذيول غير مستحبة للحرب (منها: الموقف الأميركي والموقف السوفييتي ـ الجلاء عن سيناء وغزة ـ التغلغل السوفييتي في المنطقة ـ إضعاف مكانة فرنسا وبريطانيا في النظام الدولي بسبب الموقف الأميركي ـ ظهور عبد الناصر كزعيم قومي في العالم العربي وتزايد مفاهيم الوحدة والقومية العربية»[٣٥] .. ويتفق دوف تماري مع هذه التقديرات، مشدِّداً على تأثيرات الحرب على ما أسماه «وعي الفرد والمجتمع في إسرائيل» وازدياد الثقة بالنفس والإيمان بالقدرة الذاتية[٣٦].

..يُستشف من مختلف الكتابات والأبحاث الإسرائيلية التي تطرقت إلى حرب ١٩٥٦، أن الإخفاق الإسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي في إسقاط نظام عبد الناصر، بل وصعود نجمه في المنطقة، ظل يشكل مصدر قلق، وخاصة بالنسبة للإسرائيليين. وتكاد غالبية الدراسات الخاصة بفترة ما بعد الحرب، تجمع على أن هدف إسقاط عبد الناصر كان يحتل مكان الصدارة في المخططات الإسرائيلية. كما يستشف من تلك الكتابات والأبحاث، أن حرب سيناء والعريش، تمخَّضت عن دروس لا بد من الوقوف عندها بتأن، والاستفادة منها مستقبلاً. وربما لهذه الغاية، بالدرجة الأولى، كان يجري باستمرار تخصيص الندوات والأيام الدراسية في الأوساط البحثية الإسرائيلية، لاستعادة صورة ما حدث، ولاستخلاص الدروس والعبر من هذه الحرب. وبين ما يذكر بهذا الخصوص، قيام جامعة بن غوريون في النقب بتنظيم مؤتمر استغرق ثلاثة أيام (في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦) لاستعراض أحداث هذه الحرب من جميع جوانبها[٣٧] ، وقد وقف الباحثون الإسرائيليون مطوَّلاً عند موضوع تحسين موقع مصر في البناء القومي العربي، وتعاظم دورها القيادي، جرّاء حرب خسرت فيها مصر عسكرياً، لكنها حققت عبرها نجاحاً سياسياً هائلاً. كما وقفوا عند تأثيرات الموقف الدولي على إسرائيل وعند الدروس العسكرية والسياسية لهذه الحرب.

*** ٣ ـ عدوان ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف المصرية:**

يصنِّف الباحثون الإسرائيليون حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في عداد

«الحروب الاستباقية»، فيركزون على التطورات التي جرت في الجانب العربي عشية الحرب، ثم يشرعون في البرهنة على أن إسرائيل اضطرت إلى شن هذه الحرب، قبل الهجوم العربي الوشيك الوقوع. ويتبنى هؤلاء الباحثون الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي صيغ قبل اندلاع الحرب وأثناءها وبعدها، وخاصة في الجانب الدعائي المعدّ للاستهلاك داخلياً وخارجياً. فتغدو مهمة الباحثين والحالة هذه مهمة جهاز للدعاية، تنصبُّ جهوده على سبل تسويق المقولات التي وضعتها دوائر التخطيط الإسرائيلية بشأن هذه الحرب.

التسمية التي يتداولها الباحثون الإسرائيليون لحرب ١٩٦٧، هي «حرب الأيام الستة»، فلا يختلفون في هذا التداول عن الإصرار الإسرائيلي الرسمي على أن الحرب استغرقت ستة أيام، تعبيراً ليس فقط عن استلهام الرواية التوراتية حول الخلق واستراحة الرب في اليوم السابع، وإنما كذلك تعبير عن تجسيد التوجيه اليهودي الوارد في العهد القديم: «ستة أيام تعمل وتصنع جميع أعمالك» (خروج ٢٠:٨) وبالرغم من هامشية هذه الإشارة، إلا أن اعتماد تلك التسمية من قبل الباحثين الإسرائيليين يصلح لأن يكون في قائمة القرائن الدالة على انعدام التحرر البحثي الإسرائيلي من الأطر الأيديولوجية التي تحددها التوجُّهات الصهيونية، الانعدام الذي ينسحب عملياً على التفاصيل والجزيئات المتعلقة بالحرب.

دوف تماري، يشير إلى قرار الحكومة الإسرائيلية (يوم ١٩٦٧/٦/٤) بأن جيوش مصر وسورية والأردن جاهزة لهجوم متعدّد الجبهات وفوري يهدِّد إسرائيل، مما يستوجب القيام بعمل عسكري يؤدي إلى تحرير إسرائيل من الحصار العسكري الخانق، ومنع وقوع هجوم عربي وشيك عليها. وبعد ذلك يأخذ تماري بالادعاء الإسرائيلي الرسمي القائل إن إسرائيل لم تخرج إلى الحرب من أجل الحصول على عمق استراتيجي، ولا إلى استعادة ملكية الأجداد (...) ولا من أجل تحسين وضعها السياسي والعسكري، وإنما من أجل التخلص من وضع لا يمكن احتماله لوقت طويل، وخشية أن يشنّ العرب حرباً منسّقة ضدها. ويرى أن احتلال الضفة الغربية وهضبة الجولان كان نتيجة لانضمام الأردن إلى الحرب ولفتح السوريين النار وضغط ممثلي المستوطنات الشمالية. وأن المعارك توسعت

من تلقاء ذاتها وتوجهت القوات الإسرائيلية إلى الضفة والجولان بفعل التفوق العسكري الذي حققه الجيش الإسرائيلي[٣٨]. وبالتساير مع هذه «التبريرات»، يُلاحظ وجود قراءة بحثية إسرائيلية للموقف الرسمي الذي اتخذته إسرائيل إزاء «النوايا المصرية»، فيذكر الكتاب السنوي لأحداث ١٩٦٧ «ميدل إيست ريكورد» الصادر عام ١٩٧١ ـ عن معهد شيلواح ـ أن عبد الناصر كان يسعى لفصل إيلات، ولم يكن ليبقى في مكانه، في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ويتضمن الكتاب ذاته رأياً للبروفسور ديشون أحد كبار باحثي المعهد يقول فيه «إن إعادة تتبع خطوات وتصريحات عبد الناصر خلال شهر أيار (مايو) ١٩٦٧، توضح أنه كان ينظر إلى احتفاظ إسرائيل بإيلات على أنه عمل غير شرعي، وكان ينوي القيام بعملية عسكرية محدودة لفصل منطقة إيلات عن إسرائيل، كاستمرار لعملية إغلاق مضائق تيران»[٣٩].

أبراهام إيلون يذهب إلى أن عبد الناصر أحسَّ بخلل معادلة الأمن القومي الإسرائيلية (قيادة ضعيفة قياساً بقيادة بن غوريون ـ انكماش اقتصادي ..إلخ) بالمقارنة مع معادلات مصر وحليفتها سورية والدول العربية الأخرى (الأردن والعراق) التي ستنضم إلى ائتلاف بزعامته عندما يبدأ معركة فعلية ضد إسرائيل. وهكذا كان على إسرائيل أن تعزز معادلتها (بانضمام ديان وبيغن إلى الحكومة ـ وخلق ظروف مريحة لاستخدام الوسيلة وضمان نتائجها). ويدعي إيلون أن غاية الحرب كانت محدودة، لكنها اتسعت أثناء القتال. فقد كانت الغاية ـ على حد قوله ـ إزالة التهديد عن سكان إسرائيل على امتداد حدودها، وفتح المضائق، وذلك بواسطة تدمير الجيش المصري أولاً، وإذا اقتضت الضرورة تدمير جيش الأردن وسورية ومفارز الجيش العراقي، واحتلال أراضٍ أيضاً. إلاّ أن الغاية ـ يتابع إيلون ـ لم تتحدث في البداية عن موقع هذه الأراضي ومساحتها، وكانت الوسيلة التي حدِّدت لتحقيق الغاية قائمة على المفاجأة، والتنفيذ السريع، وحرب قليلة الخسائر وغير خاضعة للتأثير الضار للدول العظمى (...). وعن النتائج يذكر إيلون أنها تجاوزت الغاية (ضربة قاسية ضد الجيوش العربية ـ اتساع الحدود التي تسيطر عليها إسرائيل ـ حصول إسرائيل على عمق استراتيجي

وحدود أكثر ملاءمة للدفاع). كما أثبتت إسرائيل قدرة على الصمود، ووجد العرب أنفسهم في فشل ذريع بالنسبة إلى احتمالات الطريق العسكري، وفقد الاتحاد السوفييتي من مصداقيته تجاه العرب (...) وأصبحت الولايات المتحدة وسيطاً محتملاً يملك مفتاح التأثير على إسرائيل للانسحاب من المناطق. لكن إيلون يسوق بعض ما أسماه «الذيول غير المستحبة» للحرب (ومنها: أصبح لإسرائيل تصور جوليات لا تصور دافيد، واتهمت بالسيطرة على مناطق ليست لها، ونشأت في إسرائيل مشكلة إجماع حول السؤال: ما العمل بالمناطق المحتلة؟!»[٤٠].

ونرى حاييم بنياميني (ضابط احتياطي ويشغل منصب نائب رئيس فرع الموارد البشرية والتنظيم في مؤسسة ستيكيس) يدرس حرب ١٩٦٧ بمنظور ومفاهيم علم الاجتماع، فيتناول عملية صناعة القرار الإسرائيلية على أنها نشاط سياسي عسكري لا تتطابق تفاصيله بالضرورة مع ترجمته العملية في الواقع. ويشدِّد على أن أي نوع من عمليات صنع القرار التنظيمية تتألف من ثلاثة مستويات أساسية (هي: المستوى العقلاني والمستوى شبه التنظيمي المتميّز بتحديد الدور ومستوى المجتمع الخارجي). ويميل بنياميني إلى تحليل صنع القرار باعتباره عملية دينامية اجتماعية، فهو يعكس الطريقة التي يتعاون من خلالها الأفراد الذين هم أطراف اجتماعيون ومرتبطون بشبكات مؤلفة بدورها من أوضاع اجتماعية معيّنة، بغية تحقيق أهداف تنظيمية في وضع معين. ونظراً لأن عملية صنع القرار - يقول بنياميني - مؤلفة من معطيات وبدائل، فهي نوع من المناقشة الاجتماعية المعتمدة على صراع المصالح والتي تقاد من قبل تحالفات مقامة لنفس الغرض. وحين يدرس بنياميني حرب ١٩٦٧ كحالة تطبيقية، يذكر أن الاختلاف بين آلون وديان كان قائمًا على تركيز الأول على «احتلال الأراضي» ورغبة الثاني في عدم الوصول إلى قناة السويس، وكانت النتيجة، كما يُفهم من بنياميني هي إفضاء ديناميكية الوضع إلى ما وصلت إليه الأمور في الحرب. وبالنسبة لاحتلال الضفة الغربية - يزعم بنياميني - أن القرار لم يُتخذ مسبقاً باحتلالها، وإنما كان احتلالها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية المتفرقة، في حين جاء احتلال القدس الشرقية نتيجة لتحديد هدف سياسي. ويخلص بنياميني

إلى عدة استنتاجات منها:

١ ـ أن المؤسسة العسكرية كانت لا تطيع السلطة المدنية، وأن القادة العسكريين المدفوعين بنجاحاتهم عملوا غالباً بشكل مغاير للنوايا السياسية.

٢ ـ أن التطورات في ميدان المعركة يمكن أن تقدم معطيات جديدة.

٣ ـ فشلت عملية العقلانية القائمة على المعطيات والبدائل والقرارات بسبب الأشخاص الذين كان عليهم أن يحققوا السيطرة عليها.

٤ ـ الافتقار إلى القرارات الاستراتيجية العقلانية يمكن أن يُفسَّر باعتباره نتيجة لعدم قدرة النخبة السياسية على التجاوب مع وضع ديناميكي كالحرب.

٥ ـ البيئة أو الوسط المحيط الإسرائيلي يمارس درجة ما من التأثيرات على أسلوب صنع القرار في المستوى القومي(٤١).

ويجزم دوف تماري بأن النتائج الفورية أظهرت أن الهدف الإسرائيلي لحرب ١٩٦٧ قد تحقق بكامله، وأنه كانت نتائج أخرى غير متوقعة، منها: أن إسرائيل تبوَّأت مكانة سياسية مسيطرة في المنطقة، وحصلت على مبرر فوري لعدم الانسحاب جراء الطريق التي اتبعها العرب لمواجهة إسرائيل (لاءات الخرطوم) وعدم ممارسة الدول العظمى الضغط عليها (خلافاً لما حصل بعد حرب سيناء ١٩٥٦) كما أدرك الفرد الإسرائيلي أهمية هذه الحرب كمكسب ورصيد عظيمين. ويورد تماري نتائج مغايرة (أبرزها: بدء سباق تسلح متجدد في المنطقة ـ اللقاء بين إسرائيل والسكان الفلسطينيين والحرب المباشرة بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل)(٤٢).

عموماً، تتصف المعالجات البحثية الإسرائيلية لموقف إسرائيل إزاء حرب ١٩٦٧، بتركيزها على أن العرب، بسلوكهم، دفعوا إسرائيل لأن تشن هذه الحرب دفاعاً عن وجودها، ودرءاً لتفاقم الأخطار المحدقة بها، ومن ثم فإن ما جرى هو محصلة تفاعلات ظرفية، استثمرتها إسرائيل وتمكنت من النجاح فيها، لما تمتلكه من قدرة. وفي هذا وغيره، يحذف الباحثون الإسرائيليون من خطابهم مسألة

التخطيط الإسرائيلي المسبق لشن الحرب، أي قبل الإجراءات المصرية، ويحجبون عن ساحة الرؤية قيام إسرائيل باستدراج العرب إلى معركة - غير متكافئة عسكرياً - كانت إسرائيل تحدِّد سلفاً غايتها السياسية وأهدافها العسكرية (اعتماداً على الإمكانات التي وضعت قيد الاستخدام، وعلى الظروف والوقائع الجارية في الجانب العربي). وبالمثل، يصرف هؤلاء الباحثون الأنظار عن حقيقة أن عدوان ١٩٦٧ كان في بعدٍ رئيس له، شأناً أميركياً وغربياً، لعبت فيه إسرائيل دور القاعدة المتقدمة التي هُيِّئت لتؤدي ما قامت به في هذا العدوان، كاستمرار لمهمتها الوظيفية التي حكمت وجودها في المنطقة، أصلاً.

ضمن دائرة أخرى، اجتذبت تأثيرات حرب ١٩٦٧ اهتمامات عدد قليل من الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين، فأصدروا المؤلفات، ودرجوا على تنظيم الندوات والأيام الدراسية في المؤسسات البحثية، واستخدموا وسائل الدعاية المسموعة والمرئية لشرح هذه التأثيرات على الساحتين الإسرائيلية والدولية. وعلى سبيل المثال، نظم «معهد فان لير للأبحاث» بالقدس مؤتمراً دراسياً في الأسبوع الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٣، قُدِّمت فيه سبعة أبحاث أعدها أساتذة جامعيون بتكليف من «مركز أشكول للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التابع للجامعة العبرية» خصِّصت لدراسة تأثيرات الحرب في جوانب مختلفة على المجتمع الإسرائيلي[٤٣] . وحول تأثيرات حرب ١٩٦٧ على الطرف العربي، يُعتبر مقال المستشرق شمعون شمير مؤشراً شاملاً للتقديرات التي صدرت عن الباحثين الإسرائيليين في الشؤون العربية. فقد عدَّد شمير خمسة تطورات بارزة حدثت بحسب رأيه في الجانب العربي بعد الحرب، وكان لها تأثير ملحوظ في مواقف قطاعات معيَّنة في المجتمع العربي من الصراع، هي باختصار:

أ - التحوُّل العميق في جوهر العلاقات بين الدول العربية معبَّراً عنه بخمود الراديكالية وانبعاث القطرية بالترافق مع برود تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة، ويلعب كل ذلك دوراً مهدئاً بالنسبة للصراع.

ب - التغير الذي طرأ على الصورة السائدة لدى العرب عن إسرائيل وعن

أنفسهم.

جـ ـ التـغيرات التي حدثت على صعيد السياسات الدولية، حيث كانت هذه التغيرات صدمة أكبر من حقيقة الاحتلال الإسرائيلي.

د ـ الإدراك العـربي المتزايد للثمن المرتفع الذي على العرب أن يدفعوه نتيجة استمرار الصراع.

هـ ـ تضـاؤل حس الرسـالة في المجتمع العربي وهو تطور يعتبره شمعون شمير ملموسا أقل ولكن ربما أكثر أهمية(٤٤).

يسـوق المسـتشرق شـمـعـون شمير هذه التأثيرات / الأحكام، وهو ينحّي جانباً دراسة الظروف السائدة آنذاك، بما يكمن فيها من أسباب محرِّكة للتطورات في المجتمع العربي، ويختار تأثيرات الحرب فقط، ليصوغها برؤيةٍ أقل ما يمكن أن يُقـال عنهـا إنها ذاتيـة ولم تصح أو تصمد، بدليل ما حدث بعد نحو أربعة أشهر فقط من تقديراته، حين خاض العرب حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بكل ما تحمله من معان ودلالات، وضمناً بالنسبة للمجتمع العربي.

وبالانتـقـال إلى التناول البـحـثي الإسرائيلي لحـرب الاستنزاف على الجبهة المصرية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) نجـد هذا التناول معنياً بالتقليل من أهمية أعمال مصر الحـربيـة، مقابل التأكيد على احتفاظ إسرائيل بالمكتسبات التي حققتها خلال حرب حـزيران (يونيو) ١٩٦٧. فـيشرح أبراهام ايلون بواعث حـرب الاسـتزاف بقوله: تهيأ لعـبـد الناصر أنه استطاع ترميم «معادلة الأمن القومي المصرية» بالمساعدات السـوفـيـتية الكثيفة، وتمركُز جيشه الهائل على امتداد القناة، مقابل توزيع جيش إسرائيل الصـغير على امـتـداد حدودها وانهماكه في مواجهة الفدائيين الذين ظهروا مـثل الفطريات بعـد هطول الأمطار ـ حـسب تعـبيره ـ وكانت الغاية المصرية هي اسـتنزاف إسرائيل، وحملهـا بالتـالي على التـخلي عن إنجازات حرب ١٩٦٧. بينما كـانت غـاية إسرائيل هي المحـافظة على مكاسب هذه الحرب، إلى أن يعترف العرب بها ويجرون معها مفاوضات مباشرة، أو إلى أن يتوقفوا على الأقل عن إطلاق النار عليـهـا. وبعـد أن يذكر ايلون أن إسرائيل قررت الرد على الاستنزاف بالاستنزاف، كـخطوة تجُبر الخصم على اتخاذ قرار بوقف الاستنزاف أو الانزلاق إلى حرب غير

مريحة له، يؤكد إيلون على أن عملية نجع حمادي (في العمق المصري) حملت مصر فعلاً على وقف اطلاق النار لمقتضى إعادة التنظيم في المؤخرة، لكنها لم تجبر وقف حرب الاستنزاف التي تجددت في آذار (مارس) ١٩٦٩. وهنا يعود إيلون إلى التذكير بفعالية استخدام سلاح الجو الإسرائيلي، في الإسراع بفرض وقف إطلاق النار في الشهر الثامن عام ١٩٧٠[٤٥]. وبتطابق شبه تام مع هذه القراءة، يتحدث د. تسفي لنير عن الموضوع ذاته، فيقول: كان لإسرائيل في حرب الاستنزاف هدفان، أولهما العمل على وقف القتال، دون أن تجبرها الدول العظمى على البدء في مفاوضات تقود في النهاية إلى تغيير الوضع الإقليمي الراهن إلاّ إذا حدث تغيير في الوضع السياسي، وثانيهما، الإثبات لمصر أن هذا النوع من القتال ضد إسرائيل محكوم عليه بالفشل. ويدّعي أن حرب الاستنزاف المصرية انتهت بفضل التأثير المتراكم للاستنزاف الإسرائيلي المضاد، وان هذه الحرب كانت في نظر القيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل، كانت انتصاراً عسكرياً إسرائيلياً وحدثاً مصرياً عابراً، لن يعودوا إليه ثانية[٤٦].

حين توضع هذه المزاعم أمام الحقائق، تظهر على الفور المغالطات التلقائية أو المقصودة في التقديرات البحثية الإسرائيلية لحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية. وأي نظرة محايدة على مجريات الحرب وتطوراتها، بالصورة التي قدمها الفريق أول محمد فوزي (وزير الحربية المصري الأسبق) لهذه الحرب[٤٧]، ستخرج بانطباع صحيح هو أن مصر حققت الأهداف التي وضعتها مصر لحرب الاستنزاف آنذاك، وأبرز هذه الأهداف التأكيد على إرادة القتال المصرية والعربية، وعدم الرضوخ لإملاءات العدو بالاستسلام، وإعادة الثقة بالنفس، وتهيئة الشعب لخوض المعركة المقبلة، وبالتالي المحافظة على الهدف الاستراتيجي للأمة العربية. هذا بالإضافة إلى تمكين الجيش المصري من امتلاك خبرات قتالية في أجواء مغايرة لما حدث أثناء حرب ١٩٦٧. وحيال الادعاء المتعلق بنجاح إسرائيل في حمل مصر على وقف القتال (عام ١٩٧٠)، مفيد إيراد شهادة للمستشرق الإسرائيلي والعميد احتياط متتياهوبيلد يقول فيها: «إن فشل الجيش الإسرائيلي من الناحية العسكرية في حرب الاستنزاف يمثّل أول معركة يهُزم فيها في ساحة القتال منذ

قيام إسرائيل، لدرجة أننا في إسرائيل قبضنا أول قشة ألقيت لنا ـ أي وقف إطلاق النار[48]؛ لكنهم في الجانب الإسرائيلي ـ على ما يبدو ـ يفضلون إغماض العيون على قراءة مثل هذه الاعترافات.

* ٤ ـ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ :

تركَّز التناول البحثي الاسرائيلي لهذه الحرب على نواح متعددة، منها ما يتصل بطبيعة الحرب (وجود اسرائيل في موقع رد الفعل) ومنها ما يتعلق بتفاعلات الحرب ونتائجها، وضمناً الهزَّة العنيفة التي كادت تطال أساسات التجمع الاسرائيلي برمَّته. ومع أن هذا التناول مال إلى التسليم ببعض الوقائع، إلاّ أن الباحثين الاسرائيليين امتنعوا عن الاعتراف بكثير من الحقائق التي رسختها الحرب، واتسمت شرائح من طروحاتهم بمحاولة تزييف الصور الملموسة التي حدَّدت هذه الحرب خطوطها بوضوح. في حين جنحت معالجات بحثية كثيرة نحو إظهار «النجاح» الاسرائيلي في ميدان القتال وعلى المسرح السياسي.. كانت منهجية غالبية الأعمال البحثية الاسرائيلية الخاصة بالحرب، تضعها من الناحية الفنية في سياقها العام، فتستعرض استراتيجية إسرائيل المتخَّذة خلال السنوات التي سبقت الحرب، ثم تتحدث عن مجريات الحرب والتغيرات التي أحدثتها في الجانبين الاسرائيلي والعربي. ومن سيل النتاجات البحثية الاسرائيلية الذي سنتتبع جزءاً منه، نتوقف هنا عند دراسات موجزة لثلاثة من الباحثين كانت لهم مساهمات في تناول الحروب السابقة، لنرى أي اختلاف طرأ على التفكير الاسرائيلي بفعل حرب ١٩٧٣.

دوف تماري ، يذكر أنه بعد حرب ١٩٦٧، كان الهدف الاسرائيلي المسبق هو منع العرب من تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية وايقاع الهزيمة العسكرية بالعرب من أجل إعطاء تفوُّق وأفضليات عسكرية وسياسية لإسرائيل. ويشير إلى اتجاه داخل الجيش الاسرائيلي كان يخالف هذه النظرة، انطلاقاً من أن انتصار اسرائيل عسكرياً لن يقنع العرب بقبولها كدولة، فظلّ الهدف الوحيد المتبقي هو ايقاف الحرب إذا اندلعت بواسطة تحقيق مكسب عسكري، ولا مجال للتطلع إلى

أكثر من ذلك. وحين يتحدث تماري عن حرب تشرين الأول (اكتوبر) يعترف بأن هذه الحرب فرضت حالة وجود أفضلية كبيرة لمصر وسورية وضعف كامل لإسرائيل. لكنه يوحي بأن اسرائيل استطاعت «ارغام» مصر وسورية على وقف القتال بعد ثلاثة أسابيع من بدء الحرب. ويلخص النتائج التي أسفرت عنها هذه الحرب، ومنها: أن الوضع العسكري بعد وقف إطلاق النار كان صعباً، وساء الوضع السياسي الاسرائيلي، وبدأ واستمر مجدَّداً سباق التسلح في المنطقة. كما أثرت الحرب على وعي الفرد والمجتمع الاسرائيليين، تأثيراً ما نزال نراه في أوساط الجمهور الاسرائيلي، ويخيَّل لي ـ يتابع تماري ـ ان كل واحد منا ما يزال يحمل على ظهره جعبة (يوم الغفران). ويعود تماري إلى التركيز على أن إسرائيل حققت نتيجة فورية واحدة، هي إيقاف الحرب بواسطة قوتها العسكرية. ثم يشير إلى نتائج الحرب، السياسية البعيدة المدى والاجتماعية التي لم يكن يتوقعها أحد[٤٩].

أما ابراهام ايلون، في تناوله للحرب بمنظور «معادلة الأمن القومي» فيبيِّن أن هذه المعادلة لم تكن متوازنة بنظر إسرائيل، في ضوء المفهوم الذي مفاده أن القدرة لا تتمشى مع الغاية. وقد ساد لدى القيادة الاسرائيلية تجاهل الاحتمال أنه يمكن موازنة المعادلة بطريقتين، هما: تقليص الغاية من جهة وتحسين الامكانات والوسيلة من جهة أخرى. كانت الغاية الاسرائيلية ـ يقول ايلون ـ تتضمن حمل العرب على الادراك بأن الخيار العسكري لا يجديهم نفعاً، وأن السبيل الوحيد أمامهم هو التسليم بوجود إسرائيل وإجراء مفاوضات سياسية معها وتحقيق السلام الدائم. وإلى أن يتم ذلك يجب المحافظة على مكاسب إسرائيل خلال حرب الأيام الستة، والاحتفاظ بقدرة ردع وحسم تقاوم فرض تسوية لا ترضاها إسرائيل وتحول دون وقوع حرب محتملة جديدة. ويضيف ايلون: لقد تجلى جوهر هذه الغاية خلال الحرب كما يلي: تدمير جيش مصر وسورية المهاجمين من أجل إعادة الوضع الذي كان سائداً، وتعزيزه باحتلال أراضٍ أخرى، سواء لمقتضى تحسين النظام الدفاعي أو لتحسين أوراق المساومة التي تملكها إسرائيل. وكانت الوسيلة الاسرائيلية لتحقيق الغاية المذكورة قائمة على الفكرة التقليدية، وهي صدّ المهاجمين في المرحلة الأولى، ونقل الحرب إلى أراضيهم في المرحلة الثانية.

بيـد أن تنفـيـذ الوسـيلة تعطّل، لا بسبب المفاجأة، وإنما بسبب إدارة غير سليمة للحـرب. ويقدِّر ايلون ان نتائج الحرب، من وجهة نظر إسرائيل، جاءت لتبرهن أنه حـتى لو كـانت إسرائيل قد زُجَّت في وضع المفاجأة في البداية، فإن بامكانها الدفاع عن نفـسـهـا وضرب أعدائها، مما يدل على أن الطريق العسكرية غير مفتوحة أمام العـرب. أمـا من وجهة نظر العرب، فقد جاءت نتائج الحرب لتعيد الكرامة العربية الـتي هدرت خـلال حـرب الأيام السـتـة. ويخلص ايلون إلى أن عنصر التـعـاظم العـسكري قـد لجم في المعـادلة المصرية، في حين أخـذ يتسع بلا قياس في إسرائيل كدرس من (حرب يوم الغفران)(٥٠). ومن ناحية، يرى د. تسفي لنير أن الهدف السـيـاسي للحرب الناجم عن الاستراتيجية الشاملة الاحباطية، بحرمان العرب أي مكاسب عـسكرية واقليـمـية، لم يستند منذ البداية إلى أساس عسكري متين. فلم يجـر خـلال الـسنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ بحث عـمـيق بين المسـتـويين السياسي والعسكري بهدف توضيح الانعكاسات العسكرية العملياتية للاستراتيجية الشاملة الإحـبـاطيـة. وفي التنفـيـذ، نجح الجـيش الاسرائيلي إلى حد كبير في نهاية الأمر في تحـويل (حـرب يوم الغـفـران) إلى حرب متحركة، لكن ليس قبل أن تقف إسرائيل على عـتـبة الهزيمة العسكرية. ثم يعرض لنير النتائج والدروس، فيذكر أنه لم يتم التـوصل إلى الحسم، لا على الجبهة الشمالية ولا على الجبهة الجنوبية، واتضح أن محاولة الحسم بواسطة تدمير العدو العربي قد تكون بمثابة «انتصار بيروسي = انتـصـار اسرائيل مـقابل تدمير قواتها واستنزافها تماماً»، إذ وصلت إسرائيل لأول مـرَّة إلى العـتبـة التي بدأ فـيها التفوق الكمِّي في نسب القوى لدول المواجهة على اسرائيل يصـبح مـهمًا، لدرجة أنه لو تم تدمير جزء من القوة العربية لبقيت هناك قـوة أخـرى يمكن بواسطتـهـا مـواصلة الحـرب. ويضيف لنير: إن هبّة الولايات المتـحـدة لمسـاعـدة إسرائيل، بتزويدها بمعدّات قتالية متطوِّرة، حالت دون ما كان يعـتبر هزيمـة إسرائيليـة محتـملة. وكـانت أسباب عدم نجاح الجيش الاسرائيلي في تحـقـيق الحـسم تتلخص بعـدم قـدرة إسرائيل على تحـقيق انجازات قابلة للبقاء، والضـغط الأميركي، وارتفـاع الثـمن في مـيدان قتال تتكدّس فيه القوات، بالاضافة إلى ثمن اقـتـصـادي لا يسـتطيع الاقتصاد الاسرائيلي تحمله. وهذا ما جرى أخذه

بعين الاعتبار في المرحلة التالية، عبر الموازنة بين الأمن والاقتصاد وضرورة إعادة بلورة الردع الاسرائيلي(٥١).

أهرون ليفران (عميد احتياط ـ ضابط استخبارات سابق ـ باحث في مركز جافي) يخصِّص دراسة لإحدى وسائل الرد الإسرائيلي على المبادرة العربية، هي وسيلة القصف الجوي الاستراتيجي لبعض الأهداف السورية، فيناقش المسألة من زاوية اهتمامه بطبيعة الحرب المقبلة، ذلك أن الحاجة إلى قصف جوي استراتيجي من شأنها أن تظهر خلال الحرب مستقبلاً كوسيلة مباشرة، أو مساعِدة على الحسم، وكذلك سبب ازدياد وزن عنصر النار في الحرب على حساب عنصر الحركة. فيبدأ بالتأكيد على أن الهجمات الجوية الإسرائيلية كانت تنطوي على غاية استراتيجية تتمثل في التسبب بإخراج سورية من دائرة الحرب، بأسرع وقت ممكن. ثم يستعرض ليفران تفاصيل هذه الهجمات، ويستنتج أن القصف الجوي الإسرائيلي لم يؤد إلى النتائج الأساسية المرجوَّة منه إسرائيلياً. وبالنسبة للمستقبل، فإن الظروف التي عمل فيها سلاح الجو الإسرائيلي في سورية (خلال حرب ١٩٧٣) لم تعد متوفرة، حيث ازداد عدد الأهداف، وصار أغلبها محميّاً جيداً بشبكات مضادة للطائرات، وأصبحت لدى سورية القدرة التي تمكنها من الرد وشن هجوم جوي وهجوم بالصواريخ ضد أعماق إسرائيل، ومن ثم فإن سلاح الجو الإسرائيلي لم يعد يتمتع بحرية المبادرة للعمل وفق نظرية القصف الاستراتيجي الجوي(٥٢) . . ويتسع حديث الباحثين الإسرائيليين عن الإخفاق الاسرائيلي المتصل بهذه الحرب، ليشمل جوانب أخرى مثل العبر والدروس التي يفترض أن تخرج بها إسرائيل. وفي هذا الشأن يقول يقول د. تسفي لنير: «إن الزعامة الإسرائيلية السابقة والجديدة (عام ١٩٨٤) لم تتعلم الحقيقة من المفاجأة الخفية الموجودة تحت السطح. فقد كانت (حرب يوم الغفران) إنذاراً، ومع أسفي الشديد لم نتعلم ولم نطبِّق دروسها. وقد أخطأت لجنة إغرانات (التي حققت في التقصير = المحدال) لأنها حصرت مسؤولية المفاجأة وعزتها إلى تقصيرات شخصية وإخفاقات في التنظيم والإبلاغ. ولم تدرس إخفاقات النظرية والبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية لجهاز الاستخبارات. ويتحدث لنير عن انخفاض

مستوى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، معتبراً أن هذا الانخفاض هو إحدى مآسي دولة إسرائيل. ويستشهد بحالة «كلية الأمن القومي» التي يعتبر إخفاقها من الدرجة الأولى في مستوى التفكير، حيث أن إحدى مهمات الكلية تطوير التفكير الاستراتيجي، لكن النتائج تأتي بائسة جداً، ويضرب مثالاً على ذلك بطلب المقارنة بين أعداد مجلة «معرخوت» في سنوات الخمسينات وبين أعدادها الأخيرة، لمعرفة الفارق الذي يعتبره مقياساً للإخفاق(٥٣).

تنتمي هذه الملاحظات إلى تيار ساخط في أوساط الباحثين الإسرائيليين يأخذ على المؤسسة الحاكمة تفشي ظاهرة «الرأس الصغير = القيام بالحد الأدنى من المطلوب»، فيلجأ هذا التيار إلى حفز صانعي القرار الإسرائيلي وتحريضهم للارتقاء بمستوى الأداء الاستراتيجي للدولة، في حين تعتبر جملة أعمال الباحثين الإسرائيليين في دراسة حرب ١٩٧٣ أعمالاً بحثية تقليدية، بمقياس معين، وإنْ تكن قد احتلت مكانة خاصة بحجمها وتنوع موضوعاتها وبالنبرة التي عولجت بها.

إلى جانب التغطية الشاملة لهذه الحرب، لعل من أبرز ما يشد الانتباه، هو إقبال الباحثين الإسرائيليين الواسع على دراسة شؤونها بغزارة، خلال السنوات الثلاث التي أعقبت هذه الحرب، وتعدد الجهات التي كانت بمثابة قنوات لهذا الإقبال. وبمنأى عن الاستغراق في تفاصيل ومحتويات النتاجات البحثية الإسرائيلية المتعلقة بحرب ١٩٧٣، يمكن تصنيف هذه النتاجات ضمن ثلاث دوائر:

١ ـ في دائرة الجيش الإسرائيلي، يُذكر قيام شعبة التوعية والتوجيه في قيادة الأركان بإعداد كتاب عنوانه «حرب يوم الغفران»، صدر عام ١٩٧٤. ووضع قسم التاريخ التابع للجيش كتاباً استمر إعداده بضع سنوات، ووزِّع على كبار الضباط والشخصيات المعنية كي يقدِّموا ملاحظاتهم بشأنه، وقد استمرت عملية تسجيل الملاحظات هذه حوالي أربع سنوات، ولم تنته (حسب معطيات أواسط ١٩٨٧). كما أصدر قسم التاريخ ذاته في العام المذكور (١٩٨٧) أربعة كتب عن الحرب

وسيرها في مستوى موقع القيادة العليا، أحدها تناول الحرب في الأساس، والثاني تناول موضوع الردع الاستخباري، أما الثالث فخصِّص لدراسة اليوم الأول للحرب، بينما تناول الرابع الهجوم الإسرائيلي المضاد. وقد وزِّعت هذه الكتب على سلك كبار الضباط(٥٤).

٢ ـ في دائرة الأعمال الصادرة عن مؤسسات بحثية، يُذكر أن معهد الدراسات السياسية في تل أبيب، نشر كتاب «يوم الغفران الطويل ـ الحرب، الخلفية، المسار والنتائج» ـ عن دار سفريات ماديم ١٩٧٤ ـ. ونظَّم مركز الإعلام الإسرائيلي عدة أيام دراسية تتعلق بالحرب، نشر المركز محاضراتها ونقاشاتها ضمن كتاب «الشرق الأوسط بعد حرب يوم الغفران» صدر في القدس عام ١٩٧٥. وقام «معهد فان لير للأبحاث» بالقدس، بإجراء نقاشات عقب الحرب شملت موضوعات مثل: مواقف الدول الكبرى في الشرق الأوسط ـ طرق إعداد التقديرات الاستراتيجية ـ تجريد سيناء من السلاح كأحد مظاهر الرقابة على التسلح في الشرق الأوسط ـ من أجل مفهوم جديد للأمن ـ المدن ونموذج إسرائيل ـ مفهوم الدولة الدفاعية ـ معارضة الدول الدفاعية ـ معركة السلام ..إلخ، حيث جاءت هذه النقاشات استكمالاً لمؤتمر دولي عقد في شهر أيار (مايو) ١٩٧٣، وقد أصدر المعهد أبحاث الموضوعات المثارة في كتاب (عام ١٩٧٤) بعنوان «من أجل حلول بديلة للصراع العربي -الاسرائيلي».كما قام المعهد ذاته بنشر كتاب حرَّره عفرئيل شيفر، عنوانه «الدول العظمى وحرب الغفران»احتوى دراسات لعدد من الباحثين المعروفين، أهمها: أ. سيلع «حرب أكتوبر كجهاز» ـ ي. عفرون «التدخل العسكري للدول العظمى في الشرق الأوسط» ـ م بيلد «كيف استعدت اسرائيل لحرب يوم الغفران وكيف أدارتها» ـ م. فكر فيلد «المواطن أمام العلم العسكري». وصدر عن «مركز مارتن بوبر» (في الجامعة العبرية) كتاب ألَّفه ش. توليدانو لصالح المجلس اليهودي الأميركي بعنوان «العلاقات بين اليهود

والعرب.. حرب يوم الغفران» (١٩٧٤). كما أصدر «معهد يهود عصرنا» كتاباً (عام ١٩٧٥) حرّره موشي ديفيس، وعنوانه «توافق الأمة مع الدولة بعد حرب يوم الغفران». وساهم «معهد دراسات آسيا وإفريقيا» وكلية الآداب (في الجامعة العبرية) بإصدار «مختارات صحافية عربية عن حرب رمضان» من إعداد المستشرق هكوهين عوفرا. أما «مركز دراسة عرب إسرائيل في الجامعة ذاتها» فأجرى ندوة دراسية حول أهداف النضال العربي ومصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وركّز هذا على موضوع «أهداف النضال العربي في اسرائيل على أرضية حرب يوم الغفران» الذي نُشر في كتاب صدر عن الجامعة العبرية عام ١٩٧٤[٥٥] . وفي العام ١٩٧٦، أصدرت جامعة حيفا كتاب «في ظل حرب يوم الغفران» لإثنين من الباحثين الإسرائيليين هما د. أدير كوهين وأفرات كرمون، تحدثا فيه عن مسائل داخلية وأخرى تتعلق بأطراف الصراع والمواقف الدولية الرسمية والشعبية[٥٦] . كما نشر «معهد دافيد هوروفيتش لأبحاث شؤون البلدان النامية في جامعة تل أبيب» كتاباً عام ١٩٧٧ أعده يئير منزلي بعنوان «التغيرات التي طرأت على التخطيط والسياسة الاقتصادية في مصر بعد حرب يوم الغفران» عالج فيه واقع مصر في مرحلة ما بعد الحرب وسياسة الانفتاح الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتطرق إلى الطاقة البشرية في مصر وبنية الإنتاج القومي والتنمية الاقتصادية، وإلى ترميم وتطوير منطقة قناة السويس وفتح القناة أمام الملاحة، وإلى الشؤون المالية والعلاقات الدولية والتغيرات الأساسية في هذا المجال[٥٧]..

٣ ـ وفي دائرة الأعمال الخاصة، الجماعية والفردية، صدر عدد من الكتب حول حرب ١٩٧٣، يصعب حصره. ويذكر منها، كتاب يشعياهو بن فورات (وآخرين) بعنوان «التقصير = همحدال» الذي حظر تداوله على نطاق واسع بين الإسرائيليين، لما انطوى عليه من تعرُّض

للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، بشقيها المدني والعسكري، ولما تضمنه من اعترافات بقدرة المقاتل العربي وكفاءته، ويذكر أيضاً كتاب الباحث آرييه حشفيا «حرب يوم الغفران.. وصف وتحليل مسار الحرب والخلفية السياسية لأكبر معارك إسرائيل» الصادر في تل أبيب (زمورا، بيتان، مودان ١٩٧٤). وكتاب أفرايم تلمي (ماذا ومن في حروب الخمسة وعشرين عاماً ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٧٤» الصادر في تل أبيب ١٩٧٥. وبين الكتب التي تحدثت عن حرب ١٩٧٣ كحالة دراسية ضمن إطار عام، كتاب يوسف دورييل «أمن إسرائيل القومي» (إصدار ريشفيم بتل أبيب عام ١٩٧٤). هذا بالإضافة إلى الكتب التسجيلية والمذكرات والتقارير ..إلخ، وإلى الكتب الصادرة لباحثين إسرائيليين أو بمشاركتهم في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية[٥٨].

.. تعكس العيِّنات البحثية المدرجة ضمن الدوائر الثلاث السابقة جانباً من الهموم التي ألقت بظلِّها على اهتمامات الباحثين ومؤسسات الأبحاث في الساحة الإسرائيلية، بعد اندلاع حرب ١٩٧٣. وبالنظر إلى الظروف التي جرت فيها الحرب، وما أسفرت عنه من نتائج، نقدِّر أن نزعات معيَّنة (مثل: السخط والتبرُّم والتذمُّر والقلق والإحساس بالحصار ..إلخ) قد سيطرت على أذهان الباحثين الإسرائيليين جرّاء ما عرفوه عن هذه الحرب، أكثر مما هو الحال بالنسبة للحروب الأخرى، ولا شك أن الذهنية التي اندفع فيها الباحثون الإسرائيليون لمعالجة شؤون هذه الحرب، كانت وما تزال ذهنية الشخص الحريص على إسماع قناعاته لكل المعنيين في البلاد وخارجها.

*** ٥ ـ عملية الليطاني (١٩٧٨) وغزو لبنان (١٩٨٢):**

عاد الباحثون الإسرائيليون، من جديد، إلى الحديث عن الإجراءات الوقائية والإحباطية والانتقامية ـ إلى آخر هذه السلسلة من الأوصاف ـ إثر قيام الجيش الإسرائيلي باجتياح أراضي الجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨. فجرى

تصـوير هذا الاجـتـيـاح على أنه للقـضـاء على مصادر التسلل الفدائي إلى إسرائيل انطلاقاً من جنوب لبنان، بعيداً عن أي ارتكاز على الغاية الصـهيونية التقليدية التي تـتـخلل المخططات والمطامع الإسرائيليـة في المنطقـة المـتـدة من نهر الليطاني إلى الحـدود الشماليـة لفلسطين. وبالرغم من أن تسمية الاجتياح بـ«عملية الليطاني» تشير بوضـوح إلى هذه الغـاية، وبالرغم كـذلك من مـعـرفة الباحثين الإسرائيليين بالسناريو الذي تخيلتـه الزعامة الإسرائيلية منذ عهد موشي شاريت وبن غوريون لإيجاد ضابط لبناني ـ ولو برتبة رائد ـ ليعلن نفسه منقذاً لمسيحيي لبنانفتتعاون مـعـه إسرائيل في هذا الشأن وتقـوم على الفـور باحـتـلال أجزاء من جنوب لبنان وضم الواقعة جنوب الليطاني إلى إسرائيل نهائياً[٥٩].. مع ذلك فإن غالبية الباحثين الإسرائيليين وضـعت «عـمليـة الليطاني» هذه في مـسـار آخر، فبدت كرد فعل على النشـاط الفـدائي الفلسطيني، لا خطوة في إطار سـيـاسة «المرحلية» التي تعتمدها إسرائيل في استراتيجيتها العامة.

أبراهام إيلون يعـتبر العملية «تحذيرية وانتقامية»، إضافة إلى كونها «وقائية وإحـبـاطيـة»، ويذكـر أن الغـاية الإسرائيليـة تحدثت في البداية عن إبادة مخربين كـتحذير وانتقام لمذبحة الشاطىء [أي عملية المناضلة الشهيدة دلال المغربي في تل أبيب]، وعن تحـسين وضـع «الجـيـوب المسيحية» بالقرب من حدود إسرائيل، عبر أكبر قـدر من الحـذر لتحاشي الاصطدام بالسوريين، وهكذا تطلّب هذا الحذر عدم الـوصـول إلى نهـر الليطاني. ويضـيـف إيلون: بعـد يومين من العـمل العـسكري اتضـحت نتـيـجة ثانوية للعملية لم تكن متوقعة، هي مبادرة الولايات المتحدة إلى وقـفـهـا خـشـية الإساءة إلى جهود الوساطة التي تقوم بها من أجل التوصل إلى تسـوية سلمـية بين إسرائيل ومصر (في أعقاب مبادرة السادات)، ودعت إلى إنشاء قـوة للأمم المتـحـدة تسـيطر على هذه المنطقـة. وعندئذ ـ يتابع إيلون ـ أدت هذه النتـيـجة إلى توسيع الغاية الإسرائيلية بهدف احتلال كل منطقة الجنوب حتى نهر الليطاني باسـتثناء جيب صور الذي بدا بمثابة جوزة صعبة الكسر. وينتقل إيلون إلى اسـتعراض النتائج، فيذكر أنه تم تحقيق الغاية الإسرائيلية الموسّعة كاملة حيث نشأ حـزام أمن على عـمق ١٠كم على امـتـداد الحـدود مع إسرائيل، ونشأ امتداد

إقليـمي بين «الجـيـوب المسـيحية» بالقرب من هذه الحدود فوفّر لها هذا الامتداد قـدرة أكبرعلى الصـمـود، وقـتل نحـو ٣٠٠ فـدائي ودمـرت البنيـة العـسكرية الفلسطينيـة في المنطقـة، ووضـعت قـوات دوليـة «اليونيفيل» كحاجز بين المقاتلين الفلسطينيين والجـيش السـوري من جـهـة، وبين عناصر سـعـد حـداد والقـوات الإسرائيليـة من جـهـة أخـرى. ويرى إيلون أن قوات «اليونيفيل» ألغت حرية عمل الجـيش الإسرائيلي، ووقـعت تحت تأثير يومي لدعـاية م.ت.ف، الأمـر الذي جـعل أفـرادها مـدافـعين عن المنظمـة في بــلادهم، ناهيك عن أنهم سمحوا للفلسطينيين بإعادة إنشاء قواعدهم في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة[٦٠].

.. تكاد هذه القـراءة تمثّل التـوجهات العامة للباحثين الإسرائيليين في التعامل مع الحـدث الجديد، ويبدو مما ينشره هؤلاء، أن الحسابات الإسرائيلية كانت قائمة على تحـقـيق هدف استراتيـجي بقـدرة عسكرية مناسبة وبخسائر محدودة جداً، بغـيـة إقامة «شريط حدودي» ذي واجهة مسيحية، متحالف مع إسرائيل، وإطلاق يد قـوات سـعـد حـداد في الصراع مع القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية شمالي الشريط. ويبـدو أن المؤسـسـة الإسرائيليـة الحـاكمة استطاعت تجنيد الرأي العام الداخلي، والاعـتماد على البـاحـثين في تسـويغ العملية، مما يفسّـر لماذا لم تتضمن الأعمال البـحـثـية الإسرائيلية انتقادات جوهرية لاجتياح الجنوب اللبناني، وإيجاد أوضاع جديدة عند الحدود الشمالية للبلاد.

وبالنسـبـة للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، لوحظ أن دراسـة الباحثين الإسرائيليين للحـرب لم تختلف عن دراسـتهم للحروب السابقة، فقد حلل معظمهم غـزو لبنان انطلاقـاً من تحـديد القـيـادة السـيـاسية الإسرائيلية لما يسمى «غاية الحـرب»، أي اسـتـخـدام الجيش الإسرائيلي لإخراج جميع مستعمرات الشمال من مـدى نيران الفـدائيين، وضرب قـيـاداتهم وقـواعـدهم في لبنان، مع الامـتناع عن مـواجـهـة الجـيش السـوري إلا إذا هاجم هو القوات الإسرائيلية. وضمن التحليل ذاته نجد معالجات متنوعة تشمل النواحي المنهجية والمسائل التي تعكس التباينات الإسرائيلية الداخلية في آنٍ معاً.

أبـراهام إيلون، يدرس الظروف الإقليـمـيـة والدوليـة لحـرب لبنان (مـثل:

انشغال السوفييت في أفغانستان ـ انشغال الأميركان في مؤتمر الدول الصناعية ـ انشغال العراق في حربه مع إيران ـ والتزام مصر بالحفاظ على معاهدة السلام ـ عزلة سورية عربياً!! ـ ..إلخ). ويسبغ إيلون على الحرب صفة «الحرب المشروعة» من خلال التذكير بنقاط كثيرة منها أن الفدائيين كانوا في مرحلة الانتقال من قوات شبه نظامية إلى جيش نظامي. وحين يتطرق إلى مجريات الأمور، يرى أن المعارك استمرت أكثر مما كان متوقعاً لها وكانت خسائرها كبيرة، وأن السوريين اختاروا الحرب، ويصل إلى النتائج فيذكر أنها لم تكن على مستوى التوقعات، فالسوريون ظلوا في البقاع، وثار الرأي العام العالمي. وبالإجمال لم تكن «معادلة الأمن القومي الإسرائيلية» متوازنة بسبب الجاهزية والغاية. إذ لم تكن الجاهزية في هذه الحرب على مستوى ما كانت عليه في حروب الماضي (= الثغرات في الأجماع الداخلي). وكانت الغاية «طموحه» وتتجاوز الحاجة الوجودية التي لم تكن أقل تبريراً لغاية عملية قادش (= عدوان ١٩٥٦ على مصر)[٦١].

ويتفق د. تسفي لنير مع معظم ما ورد في هذا العرض، ثم يلاحظ أن استمرار الحرب مثّل نقطة تحوُّل عن «المفهوم الاحباطي» إلى «المفهوم الكلاوزفيتسي»، وهو ما أسهم في بداية زعزعة الإجماع الاسرائيلي العام إزاء «صوابية» استمرار الحرب وجدواها. كما لاحظ تسفي لنير أنه بعد خط الـ٤٠كم تحولت الحرب إلى هجوم استباقي، من خلال مداهمة قوات م.ت.ف إبّان مرحلة انتقالها من حرب عصابات إلى جيش نظامي، واستباق الجيش السوري الذي كان على وشك امتلاك قوة عسكرية تمنحه القدرة على شن حرب على اسرائيل في ظروف من التفوق الكمّي. وحول العلاقة بين المرتبتين السياسية والعسكرية في اسرائيل، يؤكد تسفي لنير أن وزير الدفاع (شارون) هو الذي أملى الغايات السياسية والأهداف العسكرية للحرب على حد سواء، وأملى التحركات كذلك ليس فقط على المستوى الاستراتيجي والعملياتي، وانما على المستوى التكتيكي أيضاً[٦٢].

وبالمثل ، تناول دوف تماري غزو لبنان متحدثاً عن ظروفه ودوافعه من وجهة النظر الاسرائيلية، معتبراً أن أهم أهداف حرب لبنان هي: إبعاد مدفعية

المنظمات الفلسطينية عن مستوطنات الشمال، وتحطيم البنية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير، وإبعاد القوات السورية عن بيروت وطريق دمشق ـ بيروت والبقاع، والمساعدة على إقامة إدارة لبنانية مناسبة لاسرائيل، ثم خلق وضع يفصل بين م.ت.ف وعرب الضفةالغربيةوقطاع غزة.ويسجل تماري قناعته بان الهدف الأول تحقق بكامله، في حين ضعفت مكانة المنظمة في لبنان، بيد أنه ظهرت عناصر خطيرة على إسرائيل أقل مما كان في السابق ، ونشأ سباق تسلح جديد شاركت فيه سورية وحدها هذه المرة، على حد قوله(٦٣).

ويتحرى دان هوروفيتش (أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعة العبرية) ما أوجدته حرب إسرائيل في لبنان من نماذج جديدة في التفكير الاستراتيجي والعلاقات المدنية ـ العسكرية، فيرى أن هذه الحرب بأسلوبها الجديد أصابت مفاهيم المجتمع الاسرائيلي بهزّة عنيفة أثّرت على مسائل متعددة (مثل: الوحدة الوطنية ـ المكاسب والخسائر ـ التطرف والاعتدال ـ هيمنة المؤسسة العسكرية عملياتياً على المؤسسة السياسية استراتيجياً ـ..). ويذكر هوروفيتش أن الحرب كشفت الصراع بين اتجاهين، الأول يتمثل في مفهوم الأمن التقليدي الذي يفرض قيوداً على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. والحفاظ على التوازن بين الاعتبارات العسكرية والاعتبارات السياسية والايديولوجية. والثاني، يدعو إلى مفهوم استراتيجي ذي توجُّه هجومي يتمثّل باستخدام القوة العسكرية لتبديل الوضع الراهن في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويرتبط هذا الاتجاه ـ حسب هوروفيتش ـ بالميْل إلى إعطاء استقلال ذاتي زائد إلى المؤسسة العسكرية المتخصصة، في عملية صنع القرار العسكري الاستراتيجي، مع استخدام «العسكرة» أو «إضفاء الطابع العسكري» الشديد على صانعي القرار المسؤولين عن الأمن القومي. ويخلص هوروفيتش إلى أن التطورات الناجمة عن الحرب في لبنان لا تشير إلى أن الصراع بين هذين الاتجاهين قد وجد حلاً له حتى تاريخه (١٩٨٤)(٦٤).

.. يضاف إلى قائمة الاسهامات البحثية الاسرائيلية الخاصة بغزو لبنان، النتاجات التي كانت تظهر في الندوات والأيام الدراسية بشأن هذا الموضوع،

بشكل مـبـاشر أو في السـيـاق العـام لمناقـشــة الموضـوعات الصراعية. ومن هذه الاسـهـامـات، مـثـلاً، ندوة عقدت في «معهد ترومان التابع للجامعة العبرية» عام ١٩٨٤، تدارس فـيـهـا عدد من كبار المستشرقين والباحثين الاسرائيليين موضوع الحروب وأهدافها. فدعا المستشرق يهوشفاط هركابي المؤرخين إلى الانتظار بعض الوقت حتى تصبح حرب لبنان في نطاق تخصصهم، وأشار المؤرخ العسكري مئير بعـيل إلى أنه يتـوجب على إسرائيل الاكـتـفـاء بتـبني الحرب المحدودة في مواجهة الاستراتيـجـيـة العـربية الشاملة التي تسعى إلى إبادة إسرائيل، وأوصى بضرورة اتبـاع «استراتيـجـية الحرب الوقائية»، وذلك في الظروف التي لا يوجد فيها خيار آخـر، لا كما جـرى في حـرب لبنان التي اندلعت قـبل أن تسـتنفـذ إسرائيل كافة الخـيـارات، مع أنه كـان هناك مجال لعـدم شن الحـرب. أما المستشرق عمانوئيل سـيفان، فقد أبدى ميْلاً إلى اختيار ما أسماه «الحرب الناجحة»، أي تلك التي تقود إلى تسـوية مع المحـيط المعـادي، بيـد أن الحرب اللبنانية بعثت من جديد الصورة العدوانيـة في أذهان العرب(٦٥). ومن اسـهـامـات مؤسسات الأبحاث بالمثل، بحث جماعي بعنوان «سـيـاسـة إسرائيل في لبنان إلى أين» أعـدّه سـبـعـة من الباحثين والمهـتمين والمسؤولين الاسرائيليين، صدر عن «مركز جافي/ يافيه» عام ١٩٨٤(٦٦). وبحث آخـر أعـده شـاي فـيلدمـان وهيدا ريخنتس كيجنر صدر عن المركز ذاته بعنوان «الخـديعة، الاجماع والحرب.. إسرائيل في لبنان» ويدرس هذا البحث الأخير مـوضـوع عـدم تطابق الآراء الداخلية بشأن غزو لبنان وكيفية تأثير عدم التطابق هذا في الغـزو ونتائجه. فيتعرض البحث إلى خطة شارون (المتضمنة: تنفيذ هجوم مـوسع باتجـاه طريق بيروت ـ دمـشق ومداخل بيروت ـ انزال قوات إسرائيلية في مـيناء جـونيـه ثم الاندمـاج مع «القـوات اللبنانيـة» بزعـامة بشير الجميل بهدف تطويق بيروت ـ قـيـام الكتـائب بمـهـاجمة م.ت.ف في بيروت الغـربيـة ـ إجبار السـوريين على الانسحاب ـ طرد المنظمة من لبنان ـ التوقيع على اتفاق سلام مع لبنان الموحّد بزعامة الكتائب). ويشير الباحثون إلى أن شارون حاول إقناع غالبية الوزراء بالموافـقـة على خطتـه، وحـصل على موافقة الحكومة على الغزو وذلك عن طريق عـرض أهداف يجب القـضاء عليها، وضرورة التقدم بعمق ٤٠كم فقط. ثم

حصل شارون بعد فترة على موافقات حكومية أخرى للتقدم في المنطقة، الأمر الذي خلق الظروف العملية لتحقيق الخطة الكبرى، حسب رأي مؤلفيْ الكتاب اللذين يقولان أيضاً إن خداع الحكومة بشأن الشمولية المخططة للحرب، أدى إلى عدم التمكُن من مهاجمة السوريين خلال مرحلة متقدمة من الحرب، وكانت النتيجة هي تمكُن السوريين من دفع التعزيزات، ولم يعد بالإمكان حملهم على التراجع. وفي هذه الظروف ـ يتابع الباحثان ـ شعرت الكتائب بأنها ما تزال تحت خطر القوات السورية، فلم تستطع أو لم ترغب في العمل ضد م.ت.ف في بيروت الغربية. وكانت هذه من نتائج عدم توافق الآراء في الحكومة. ويرى الباحثان أنه كان لعدم تطابق الآراء في الجيش الاسرائيلي أيضاً نتائج مشابهة، مما أضرّ بإدارة المعركة ونتائجها، في حين أن تباين الآراء في الكنيست وعلى صعيد الرأي العام لم يضر بسير المعركة، وانما أضرّ بنتائجها. ثم ينتهي الباحثان إلى أن اسرائيل كانت غير قادرة في الميدان السياسي على انجاز ما لم تستطع إنجازه في ميدان القتال، وكان عليها أن تنسحب من جانب واحد. ويعلل الباحثان ذلك بالادعاء أن «العبرة واضحة، فالدول صاحبة الحكم الديمقراطي(...) تستطيع النجاح في الحرب، فقط في حال الاعتداء عليها ومهاجمتها، أو في الحرب التي تشنها هي بهدف تأمين الاستقلال والمحافظة على وجودها»[٦٧].

بخصوص الظروف التي جرى فيها الغزو الاسرائيلي للبنان، والتفصيلات الدقيقة للغزو، والمشكلات التي ترتبت عليه في النطاق الاسرائيلي، تجدر ملاحظة أن الأعمال البحثية الاسرائيلية ظلت إجمالاً محصورة في النطاق الذي تسمح به المؤسسة الحاكمة، عملاً باعتبارات معينة (كالدعاية والأمن والتماسك الداخلي...). وبدهي أن تكون الأبحاث المعدّة خصيصاً للتداول المحدود في أوساط قيادة الجيش الاسرائيلي، أكثر إلماماً بتشعبات العمل الاستراتيجي الاسرائيلي في لبنان، بشقيه العسكري والسياسي. وثمة مؤشر في هذا الصدد حول اعتزام «الشعبة التاريخية» في الجيش الاسرائيلي، القيام بإعداد كتاب عن غزو لبنان (يفترض أن يكون قد وزع أوائل ١٩٩٠) في أوساط كبار ضباط الجيش، وتصنيفه بمستوى «سري»، إذ يورد تقرير صحفي إسرائيلي معلومات عن ذلك، مشيرا إلى أن هناك

اكـتشافات جديدة ومثيرة للضجة حول الخلفية السياسية التي سبقت غزو لبنان، وردت في البـحث المذكـور، وقـد وصـفها مصدر عسكري رسمي بأن غالبية هذه الاكـتشافات جديدة وغير معروفة في أوساط الجمهور الواسـع. ويبيِّـن التقرير أن الـبـاحـثين القـائمين على المشروع حـصلوا، لأول مـرة، على جميع «بروتوكـولات الحكومـة الاسرائيليـة» في الأيام التي سـبـقت الغـزو وعلى الأوامـر التي نقلتـهـا الحكومة إلى الجيش، كما ينقل التقرير عن المصدر العسكري الرسمي قوله إن أي جـهـة لم تحـصل على المواد الخـاصة التي وُضعت بتصرف الباحثين، وان جميع الكتب التي صـدرت حـول حـرب لبنان في اسرائيل وفي جـامـعات العالم ناقصة. ويضيف التقرير: إن شارون نفسه ـ حين ألقى محاضرته عن حرب لبنان معتمداً بعض وثائق الحكومـة ـ اعـتـمـد بعض المواد التي تهمه فقط. أما بالنسبة للكتاب الجـديد «السري» فـالأمر مختلف. وعن المصادر غير الاسرائيلية، يقـول التقـرير : سـتـجـري الاسـتـعانة بالمواد التي ألفها رجال م.ت.ف الذين كانوا محاصرين في بيروت، وبكتـاب رشـيد الخالدي حول الحصار، وكتاب وزير الدفاع السوري عن الغـزو الاسرائيلي للبنان. ويعطي التقرير معلومات عن فصول الكتاب قيد التأليف مـوضـحـاً أن الفصل الأول يتحدث عن خلفية حرب لبنان، وسيتم بحث الحـرب بجـزأيها، من بداية الغـزو وحـتى انسحاب المقاتلين من بيروت في آب (اغسطس) ١٩٨٢، كما سيتم بحث الحرب في جزء آخر من خلال تناول السنوات الثلاث التي مكثها الجيش الاسرائيلي في لبنان(٦٨).

:: بعـد هذا الاسـتـعـراض للأعمال البحثية الاسرائيلية المتعلقة بغزو لبنان، تجـدر مـلاحظة أن مـعظم البـاحـثين والمهتمين الاسرائيليين يركِّزون على المكونات الداخليـة لقـرار الحرب، وعلى الشأن الاسرائيلي في مجرياتها ونتائجها، بحيث يبدو الطرف المسـتهدَف في هذه الحرب مشلول القدرة والامكانية، وغير قادر على فرض إرادته. فـمـثـلاً، يتم تجاهل حقيقة أن العجز الاسرائيلي عن اقتحام الشطر الغربي من بيروت يرجع أسـاسـاً إلى مـا لاقـتـه القوات الاسرائيلية من صمود ومقاومة، ويـتم تجـاهل أن الانسـحـاب الاسرائيلي جنوباً، كـان بسـبب الضربات العنيـفـة والموجعة التي وجهتها المقاومةالوطنية في لبنان، في ظل نهوض وطني بدعم قومي.

.. ومع الوصـول إلى نهاية التـعـرف على بعض أعمال الباحثين الاسرائيليين الخـاصـة بالحروب مع العرب، نكرر التأكيد على أن هذه الحروب تشكل تعبيرات لواقع صراعي قـائم يرتبط بالوجـود الاسرائيلي ذاته، وبالأهداف الصـهيونية التي تعمل إسرائيل لتحقيقها تحت غطاء «الاعتبارات الأمنية» بشكل رئيس.

**** قضايا الأمن والاستراتيجية الاسرائيلية :**

يدرس البـاحـثون الاسرائيليون موضوع «الأمن القومي» بالنسبة لاسرائيل، على أنه مـوضـوع خاص وفريد، يغاير النماذج والحالات الدولية المألوفة ويستمد من طبـيـعـة الصراع مع العرب هويته وخصائصه. وقد أسهم هؤلاء الباحثون في رفـد «النظرية الأمنيـة» المعـتـمدة إسرائيلياً، وكان هذا الاسهام أكثر شيوعاً وأكثر عمقاً في أوساط العاملين ضمن المؤسسة العسكرية.

بعـبـارات د. تسـفي لنير (أحد كبار الباحثين في مركز جافي/ يافيه) يُقصد بمـصطلح «الأمن القـومي» المجـال المحـصـور بين الأمن بمـعناه العسكري وبين المكوِّنات (= العناصر) التي تتـجـاوز الشـؤون العـسكرية التي تحـدِّد أمن الأمة وبخـاصـة قـوتها الاقتصادية والاجتماعية ونوعية التفكير وعملية اتخاذ القرارات وبلورة السـيـاسـة على الصـعـيـد الرسمي. وبتقدير لنير إن معظم الكتابات التي تشـتـغل بالمشكلات الأمنيـة لاسرائيل تناولت الجـوانب الداخليـة للمـوضـوع، أي الاجـابات التي قـدَّمـتـهـا والتي يتعيَّـن أن تقدمها إزاء التهديدات العسكرية التي تواجـهـهـا إسرائيل. لكن قليلة هي المواد التي كـتـبت عن الجـوانب البنيـوية لأمن إسرائيل، مـثل تأثير الأمن على الاقـتصاد الاسرائيلي كالتعليم والهجرة أو الاستثمار في زيادة حـجم التنمـيـة الاقـتصادية وأجهزة اتخاذ القرارات في موضوعات الأمن القـومي والسـبل التي يتم بها تحـقـيق التأييد العام والسياسي لتخصيص الموارد، وهـو التأييد الـذي يعتبر ضرورياً لقيام «الأمن القومي»[٦٩]. ومن ناحيته، يمثل الجنرال يسرائيل تال (أحـد الأدمـغـة الاسـتراتيـجية الاسرائيلية ورئيس الأركان في أوائل ١٩٧٢) اتجـاهاً سـائداً في مـعـالجات الباحثين الاسرائيليين لموضوع «الأمن القـومي»، وهو اتجاه يرى في هذا الموضوع قضية وجود، أي تشكل عنصراً مطلقاً

يمس صـمـيم الوجود المادي للفرد والكيان الاسرائيلي، خلافاً للمفهوم العالمي الذي يشكل فيه الأمن قضية نسبية تتعلق بالمحافظة على السيادة القومية(٧٠) . ويعتقد الجنرال تال أن الأسس الثابتة في نظرية الأمن الاسرائيلية، تتلخص بما يلي:

أ - هدف الدولة الاسرائيلية يرتبط بمصيرها، ومفهوم الأمن يطابق مفهوم الوجود نفسه.

ب - إسرائيل لا تملك خيار إحراز حسم قومي شامل ونهائي بواسطة الحسم العسكري، بينما يملك العرب فرصة إحراز نصر شامل وحاسم.

جـ - المعطيات الجغرافية لاسرائيل تؤثر بشكل أساسي على النظرية الأمنية وعلى مذهب الحرب ونظرية بناء القوة.

د - التفوق العسكري الاسرائيلي يجب أن يعتمد على تفوق نوعي للمجتمع الاسرائيلي في جميع المجالات الأخلاقية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.

هـ - في مجال النظرية القتالية تحدَّدت بدهية أولية سائدة، وهي انه يجب نقل الحرب بسرعة إلى عمق أرض العدو العربي.

و - الأهداف القومية هي العنصر الأساس الذي يؤثر على نظرية الأمن.

ز - المقياس الاستراتيجي والجوهري في علاقات إسرائيل يجب أن يكون هو العلاقات العربية الإسرائيلية، ويجب أن يكون المقياس التكتيكي هو علاقات إسرائيل بالدول العظمى(٧١).

يرتبط موضوع «الأمن القومي» في أذهان بعض الباحثين الاسرائيليين بمفهوم «القوة القومي» أي قوة الدولة عامة مع قوتها العسكرية. فنرى ابراهام ايلون (عميد احتياط، متخصص في شؤون الأمن القومي) يعتبر «القوة الوطنية» حصيلة منافسة بين احتياجات الاقتصاد واحتياجات الأمن وغيرها، ضمن عوامل «معادلة الأمن القومي» في طرفها الأول الذي يتألف من جهاز اتخاذ القرارات والموارد والوسائل ومقدار جاهزيتها والسياسة الاستراتيجية والقدرة على تطبيقها قولاً وفعلاً. ويدرس ايلون كلاً من هذه العناصر، مستحضراً أمثلة عالمية،

ليصل إلى ما يسميه «تجسيد مسألة الأفضليات الاسرائيلية» عن طريق عرض جوانب أساسية، مثل:

أ ـ ترتيب التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها إسرائيل. على المدى القصير وعلى المدى البعيد.

ب ـ تعزيز احتمال «القوة الوطنية» دون المساس بـ«القوة العسكرية».

جـ ـ السبيل للحفاظ على القوة العسكرية، بل وتعزيزها دون المساس بالأهداف الاجتماعية.

د ـ استخلاص المزيد من القوة من الموارد المخصصة للقوة العسكرية، أي السبيل لاستخلاص المزيد من النوعية مما هو متوفر ومما هو مستثمر لهذه الغاية.

هـ ـ الاستغلال الأمثل للوقت من أجل تنفيذ هذه الأمور..

ويعتقد ايلون ان الرد على ما تقدم يرتبط ببناء «طاقم بدائل» لا يوجد له مثيل في إسرائيل، لهذا يشدِّد في ختام دراسته على ضرورة البحث المتعمق بمسألة «القوة العسكرية» مع كل ما تحمله من معنى حيال مثلث: القيادة ـ الجيش ـ الشعب(٧٢).

يوحي تضخم البحث الاسرائيلي في موضوع الأمن، بأن هذا الموضوع يحتل مرتبة متقدمة في الهواجس الداخلية الاسرائيلية تجاه التحديات التي تواجه الدولة. وبالرغم من أن المكتوب الاسرائيلي يبرهن على الرغبة والحاجة في إعداد خطاب أمني للاستهلاك الداخلي والخارجي، بحشد رأي عام إسرائيلي ودولي يتفهَّم بل ويؤيد المساعي الرسمية للتعامل مع المشكلات القائمة. إلاّ ان هناك ما يؤكد أيضاً وجود إدراك في أوساط الباحثين والمؤسسة الحاكمة لمدى أهمية البحث في موضوع الأمن، بهدف تغذية دوائر صناعة القرارات بالأسس النظرية المتعلقة بآلية العمل، ولتطوير مفاهيم الأمن كي تلبي حاجات الدولة وأهدافها.

على هذه الأرضية، يستنفر الباحثون الاسرائيليون ومؤسساتهم الامكانات المتاحة لديهم، لدراسة موضوع الأمن، حتى أصبحت هذه الدراسة أشبه بتقليد تسير عليه الجهات المعنية، سنوياً أو دورياً. ففي أوائل العام ١٩٧٩. مثلاً، نظَّم

مـركـز الدراسـات الاسـتراتيـجية في جامعة تل أبيب (مركز جافي فيما بعد) حلقة دراسـيـة حـول «أمن اسرائيل في الثمانينات» حـاضر فـيـهـا مشتغلون بالشؤون الاسـتراتيـجـيـة والصراعـية. وشارك المركز مجلة «معرخوت» ـ الفصلية الصادرة عن قـيـادة الجيش الاسرائيلي ـ في إصدار عدد خاص مزدوج(٢٧٠/٢٧١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩) تضمّن ٢٧ دراسـة، بينها عدة محاضرات ألقيت في الحلقة الدراسـيـة المذكورة. ونتوقف عند اثنتين من المواد المنشورة، الأولى هي «خواطر في نظرية الأمن القـومي» للمستشرق واللواء الاحتياط يهوشفاط هركابي، والثانية هي «اسـتـعـداد فكري لمسـتـقـبل الأمن» للبروفـسور يحزقئيل درور (أستاذ العلوم السـيـاسـيـة والادارة العـامة في الجامعة العبرية بالقدس). فقد عرض هركابي في دراسـتـه جـوانب نظرية للمـوضوع، بيّـن فيها أن موضوع الحرب والأمن اتسع اتساعاً كبيراً إلى حد أنه لم يعد يشكل حدثاً عسكرياً صرفاً، فالاستعدادات للحرب تشـمل الدولة بأكـملهـا، وان عـملية «الأدلجـة الأمنيـة» هي وسـيلة للتـثـقـيف الاجـتماعي. ثم تطرّق هركـابي إلى تعـريفـات للنظرية الأمنية مشيراً إلى أن صوغ النظرية على شكل شـعـار لا ينقص مـفـعـولها، بل يسـهِّل انتـشارها. وذكر أن موضوع هذه النظرية هو المهمة الأساسية للقادة. ودرس هركابي صعوبة التفكير الواقـعي في ظروف الحرب، والاختلاف بين التخطيط العسكري وصياغة النظرية، وفـهم الظروف التاريخية في هذه الصياغة. كما درس عمليتي المبالغة والتقليل من قـيـمـة القـوة الذاتية باعتبارهما خطرين ينبغي تجنبهما. وساق استشهادات من وقـائع الحـروب بين العـرب وإسرائيل. ثم اختتم دراسته بالتأكيد على أن هوامش الخطأ المسـمـوح به لدى وضع سـيـاسة أمنية لدولة صغيرة (مثل إسرائيل) هي هوامش ضـيـقـة.. أمـا يحزقئيل درور فطرح ضرورة الابداع في جميع مـستويات الفكر والاسـتـعـداد الأمني لدى إسرائيل، وشرح كسر الاستمرارية والانعطافات في تحـديـات الأمـن الاسرائيلي في الثمانينات (تقلص أسـاسي في رزمـة أمن إسرائيل ـ تبـدل أساسي في ميزان القوى المألوفة ـ احتمال وجود أسلحة نووية لدى عدد من الدول العـربيـة ـ قدرة عربية متزايدة على ضرب سكان إسرائيل وإرباك التعبئة ـ أشكال جديدة من المواجهة المألوفة ـ سياق سياسي جديد يفرض قيوداً خطرة على

حـرية عـمل إسرائيل وقـدرتها على الردع ـ احـتمال ضـغط دولي ـ احـتمال تغير أنظمـة الحكم في مصر والاردن والسـعودية مع اتجاه نحو الراديكالية ـ تغيرات في شكل مـيـدان حـربي متوقع في أعقاب تكافؤ النسب بين الأسلحة الحديثة). وعدّد درور بعض مـتطلبـات الابداع في النظرية الأمنيـة العليا وفي الاستراتيجية القومية الـعـلـيـا، كما درس بعض القـيـود على الفكر الأمني المبـدع، وقـدّم درور بعض المقترحـات لتحسين التفكير الأمني الاسرائيلي (هي: تطوير شريحة الضباط وتنمية القـيـادة العليا ـ تدريب مهني لمهام الأركان والتخطيط ـ تطوير نظريات في مجال الأمن القـومي الاستراتيجي ـ إقامة وتعزيز وحدات أركان مهنية مركزية لتخطيط وإعـداد نظرية أمن قـومي ـ تطبـيق مـبـادىء النظرية الأمنية). وأتبع درور ذلك بمـقترحـات لتـحقيق استراتيجية عليا (هي: تعزيز قدرة جهاز الأمن ـ التركيز على قـدر قليل من المقترحـات ـ إسناد جزء من التفكير الأمني إلى هيئات غير رسمية)، وأورد بعض النقـاط الاجـرائيـة التي تنسـجم مع هذه المقترحات. وفي ختام بحثه شرح درور مـا هيـة التـفكير كـمـصـدر للقـوة على صعيدي الاستراتيجية العليا والمذهب القتالي(٧٣).

يأتي البروفـسـور يحزقئيل درور في مـقـدمـة البـاحثين الاسرائيليين الذين يحثّون المؤسـسة الحاكمة على تبني استراتيجية جديدة تتجاوز الكثير من مكونات الاستراتيـجـيـة الراهنة. وعبر هذه الزاوية يمكن النظر إلى المقترحات السابقة التي قـدّمها. إن هذه المقترحات تتكامل مع تصورات نشرها درور بعد عدة أسابيع من انطلاقـة الانتـفـاضـة الفلسطينيـة، ووسعها في كتاب له صدر عن «معهد ديفيس للعـلاقات الدولية في الجامعة العبرية» (خلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩) تحت عنوان «استراتيـجـية كبرى لاسرائيل». عن الجانب الخاص بالعقيدة الأمنية في هذه الاستراتيجية، يتحدث درور عن وجوب الحفاظ لوقت طويل على القدرة العسكرية لمواجـهـة هجـوم عـربي مـشترك، في الوقت الذي ينبـغي أن تسـعى فيه إسرائيل للانخـراط في استراتيـجية سياسية تؤدي إلى السلام، مع العلم أنه من غير المؤكد أن يتـحـقق السـلام في هذا الجـيل، وحـتى لو تحقق فليس من المؤكد أن يستمر. وبالاضـافـة إلى ذلك ـ يقـول درور ـ ان قـدرة اسرائيل في مـواجهة هجوم عربي

شـامـل، والحـصـول على مـردود باهظ مـقـابل ذلك، هي ضرورية من أجل دعم وتقوية اتفاقات السلام من خلال ردع الذين يندفعون إلى مخالفتها، ولهذا لا خيار سـوى وضع الاحـتـيـاجات الأمنية كأساس ثابت لـ«استراتيجية وطنية» تتضمن عـقـيـدة أمنية اسرائيلية جديدة قادرة على الصمود لوقت طويل، وذلك لأن نموذج الأمن التقليدي الذي خدم إسرائيل جيداً حتى العام ١٩٦٧، أصبح ـ برأيه ـ قديمًا في مـبـادئه وغير قـادر على الاسـتمرار مستقبلاً. ويعدِّد درور ستة أسباب تبيِّـن تقادم نموذج الأمن التقليدي في إسرائيل، على النحو التالي:

أ ـ تعـاظم قـدرة الدول العـربيـة وغـلاء أسعار الأسلحة يقتضيان توفير مـيـزانيـة مـتـزايدة الحـجم من أجل تلبية احتياجات الأمن بمساعدة النمـوذج الكلاسـيكي. ولأن الاقـتـصـاد لا يستطيع تحمُّل الزيادة في ميزانية الأمن، فإن استمرار النموذج الكلاسيكي يصـبح مستحيلاً من الناحية الاقتصادية.

ب ـ نموذج الأمن التقليدي مشروط بتجنيد الاحتياط السريع لأجل الصمود ضـد الهجـوم.وهذا افتراض لا يمكن الاعـتماد عليه في المستقبل، سواء بسـبب إمكانيـة حـدوث هجوم مفاجىء بدون إنذار أم بسبب الخوف من عـرقلة تجنيـد الاحـتـيـاط بسـبب توجـيـه ضربات إلى المؤخـرة بصواريخ أرض ـ أرض ومعدات حربية كيميائية وغيرها.

جـ ـ نسب التـآكل التي مكنت إسرائيل من تحـقـيق الانتـصـار مقابل ثمن مـعقول في الماضي، لا يمكن أن تطاق في المستقبل عند ما تواجه إسرائيل قوات كبيرة جداً.

د ـ أسس الحـرب التقليدية الاسرائيلية (من توجيه ضربة مباغته وتطويق ونقل الحـرب إلى أرض العـدو) يمكن أن تكون غير ممكنة التنفـيذ في المسـتـقـبل، بسـبب القـيود السياسية والدولية والداخلية. وكذلك فإن عـملية اختراق صفوف العدو [العربي] يمكن أن تكون قاسية، كما أن كـثـافـة قوات هذا العدو يمكن أن تمنع محاولات التطويق اعتماداً على العتاد الموجود في نموذج الأمن التقليدي.

هـ ـ النمـوذج التـقليـدي لا يمكّن إسرائيل من الصمود في وجه عمليات من نوع الاسـتنزاف الاقـتـصـادي والاجـتماعي، من خـلال حـشد قوات مـعـادية مـقابل القوات الاسرائيلية في ظروف تمنع إسرائيل من توجيه ضربة أولى.

و ـ مـفـاهـيم «الانتـصـار في مـيـدان القـتـال» بالذات، التي وجّهت النهج الاسرائيلي في الماضي، لم تعـد تلبي الاحتياجات الوجودية لاسرائيل، لأن من المشكوك فـيـه مـا إذا كـانت الدول العربية سوف تسلّم بوجودنا عندمـا تتأكد من عدم قدرتها على قهر إسرائيل عسكرياً.. لهذا ـ يقول درور ـ إن اسرائيل تحـتـاج إلى نمـوذج أمن جـديد يوفّر التـفوق من طرف واحـد إلى جيل آخر، وهناك إمكانية لتطوير عقيدة أمنية جديدة تتم على مـراحل تلبي الاحـتـيـاجـات اعتماداً على تكنولوجيا عسكرية مـتـقـدمـة، وارتباطاً باستراتيجية وطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية(٧٤).

والواقع أن أياً من نماذج الأمن الاسرائيليـة، المعـمـول بها والمقترحـة، يأخـذ بمـفـهـوم مـعيّـن يتردد في الأبحاث وفي مختلف أوجه النشاط السياسي لاسرائيل، يسـمى «نظرية الحدود الآمنة». ومعروف في هذا الصدد أن الاسرائيليين كانوا قبل عام ١٩٦٧ يشكون حـالة غـياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها، في مواجهة قوى عـربية تتفوق على إسرائيل كمياً. وبعد عام ١٩٦٧ اطمأن الاسرائيليـون نسبياً إلى مـا حـصلوا عليـه من «عمق استراتيجي» جرّاء احتلال أراضٍ جديدة. لكنهم عادوا للعـيش مع القلق بعد حرب ١٩٧٣، حـينما لمسـوا أن كل افتراضـات الردع التي يعـتـمدونها لا تقوى على الصمود أمام إصرار العرب على تحرير أراضيهم المحتلة. وازداد هذا القلق مع امتلاك بعض الدول العربية وسائط حربية جديدة قادرة على تهديد «العـمق الاستراتيـجي الاسرائيلي».. مـا هي أبعـاد مـشكلة «العـمق» هذه؟! وكـيف يناقشـها الباحثون والمهتمون الاسرائيليون؟!(٧٥).

أهارون ياريف (لواء احـتـيـاط رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً ورئيس مـركـز جـافي حـاليـا) يتـحدث في محاضرة خلال يوم دراسي (نظّمه عام

١٩٧٩ مـركـز الدراسـات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ـ جافي/ يافيه فيما بعد) حـول مـوضـوع العـمق الاستراتيـجي من وجـهـات النظر الأميركية والأوروبية والاسرائيليـة، فـيـعرِّف مصطلح «العمق الاستراتيجي» بأنه المنطقة الواقعة ما بين الخط الأمامي المتقدم الذي تستطيع دولة ما أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسها، وبين «مناطقها الحيوية» أي المناطق التي يعني احتلالها من قبل العدو القـضــاء على سـيـادة تلك الدولة، وفي حـالة إسرائيل القـضـاء على الوجود المادي للدولة. وبعـد أن يعـرض ياريف عناصر «العمق الاستراتيجي الاسرائيلي» والطابع الطبـوغـرافي للخط الأمـامي وتكوين منطقة الدفاع وتمركز السكان والمرافق بجوار المنطقـة الحـيـوية (القـدس ـ تل أبيب ـ حـيـفا)، يشرح ياريف حدة المشكلة التي تواجـهـهـا اسرائيل، آتيـاً على العـوامل التي تؤدي إلى اسـتفحالها (وأهمها: حجم الجـيـوش العربية وقدرتها على التحرك وامتلاكها قوة ضاربة وقوة نيران ضخمة ـ اعـتماد إسرائيل على تعـبئة واسـعـة النطاق للاحـتـياط تستغرق حتى لو كانت سريعـة فترة قـد تكون حـرجـة جـداً إن لم يكن هناك عمق استراتيجي معقول ـ التـعاظم المتسارع للقوى العسكرية العربية ـ حيوية المفاجأة في الهجوم سيما وان مـعطيـات العـمق تتـيح إغـراءً كـبيراً لشن هجـوم مباغت ضد إسرائيل ـ احتمال مـوافقة الدول الكبرى على خلق أمر واقع لغرض حل سياسي تقبل به جميع الدول العـربيـة). ويعتقد أهرون ياريف ان «مشكلة الافتقار الاسرائيلي إلى العمق» سوف تسـتمر إلى حين التوصل إلى تسوية سلمية وإلى الاستقرار وزوال الكراهية والعداء بين العـرب واسرائيل. ويشـدِّد على أهمية الاحتفاظ بالجولان والضفة الغربية، مع أنه لا يرى في كل هذا رداً مطلقـاً على مـشكلة العـمق. ومن هنا يولي اهتماماً كبيراً لقضية الضمانات (ترتيبات أمنية على غرار الوضع مع مصر ـ انذار استخباري ـ دفـاع إقليـمي ـ اسـتـخـدام التكنولوجـيـا المتـقدمة والتحصينات ـ مبدأ الهجوم الاستباقي(٧٦).

يُلاحـظ ، ممـا أورده يـاريـف، ان «الأمن الاسرائيلي في وضـعـيـة السـلام المـفترضـة» لا يختلف عن حـالة «الأمن الاسرائيلي عن طريق الحـرب» في الجـانب الخـاص بالحـدود مع العـرب. وتكاد المعـالجـات البحثية الاسرائيلية لهذه المسألة

تجمع على أن الانسحاب الاسرائيلي التام من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لن يحرم اسرائيل «الحدود القابلة للدفاع عنها» وحسب، وإنما سيؤول هكذا انسحاب إلى وضع خطير جداً لا تستطيع إسرائيل مواجهته.. وبالمثل يرى أهرون ليفران (عميد احتياط - باحث في مركز جافي) ان قرب «مناطق إسرائيل الحيوية» من حدودها الشرقية والشمالية يمكن أن يشكل إغراءً دائمًا للعرب لمحاولة اقتحام البلاد وشطرها عبر وسطها الضيق، أو لاحتلال مراكزها الحيوية من خلال هجوم سريع. وعلى العكس فإن العمق الاستراتيجي يخفف كثيراً من هذا التهديد الموجه إلى «بطن إسرائيل الرخو» ويقلل من الخيار العسكري العربي ويعزز احتمالات الردع الاسرائيلي - بزعمه - وأيضاً فإن العمق الاستراتيجي الذي تؤمِّنه الضفة الغربية يحرم العرب من منطقة مهيأة لهجوم حاسم ضد قلب إسرائيل. وبذلك فإن العمق الاستراتيجي الاسرائيلي سوف يعزز أيضاً الاستقرار، بإراحة إسرائيل من ضرورة اللجوء إلى ضربات استباقية. ويصل ليفران إلى أن أي ترتيبات أمنية، وبخاصة نزع السلاح، لا يعادل ولو بنسبة محدودة الميزة التي تتوفر لإسرائيل عبر احتفاظها بالضفة الغربية[٧٧].

تسيطر هذه الصورة على أذهان معظم الباحثين الاسرائيليين وهم يتفحصون «مشكلة الحدود»، وحتى في أكثر الأبحاث (اعتدالاً) يظل استبعاد فكرة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، المرشد الأول للتوجهات التي يتخذونها إزاء هذه المشكلة، سواء في عملية وضع التصورات أمام متخذي القرار الاسرائيلي، أو في نطاق تعريف الاسرائيليين وتبصير الرأي العام بأبعاد المشكلة. في العام ١٩٨٣ أصدر مركز جافي دراسة حول «الحدود الاسرائيلية القابلة للدفاع عنها» من منظور الجغرافيا السياسية، أعدها البروفسور شاؤول كوهين (المتخصص في شؤون الجيوبوليتيك) كمساهمة في اطلاع الاسرائيليين على موضوع سيكون مرشحاً للتداول في حال التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي - الاسرائيلي. وتتألف هذه الدراسة من خمسة فصول، يتحدث الأول عن الحدود في حالات الصراع العامة واختلاف حالة الصراع العربي - الاسرائيلي، وعن الفارق بين المناطق الحدودية والخطوط الحدودية، ويركِّز على

الثبات في حدود إسرائيل وأنواعها. ويستعرض الفصل الثاني تطور حدود إسرائيل خلال ثلاث مراحل (١٩٢٢، ١٩٣٤، حـالياً). أما الفصل الثالث والأخطر بتقديرنا، فـيدرس تفـصـيـلات خـارطة التسوية الاقليمية المقترحة، من حيث العلاقة بين الاسـتـيطان والسـلام والعـوامل التي تؤثر في التـعـديلات الاقليـمية واحتياجات إسرائيل (السـيطرة على الميـاه ـ نقـاط للمراقبة ـ العمق الدفاعي ـ مساحات النمو الديمـغرافي ـ غياب الكثافة السكانية العربية) ويجري الحديث عن مطلب الاحتفاظ الاسرائيلي بقطاعات محاذية لامتداد «الخط الأخضر = خطوط ١٩٤٨/١٩٤٩» حـيث يقترح أن تحـتفظ إسرائيل بنحو ١١٤٠كم٢ (=٢٠٪) من الضـفة الغربية، يضـاف إليها حوالي ٤٥٠كم٢مـن وادي الأردن الأدنى كـمنطقـة «أمنيـة» وبذلك تشكل المساحة الكلية المطلوب الاحتفاظ بها ٣٢٪ من مساحة الضفة الغربية. كما يقترح أن تحـتـفظ إسرائيل بنحـو ٧٠كم٢ (= ١٩٪) مـن قطاع غـزة، وبنحـو ٦٠٠كم٢ (= ٦٠٪ مـن المنطـقـة المحتلـة) في الجـولان. ويتم التطرق إلى ثلاثة ممرات أو مناطق وصل، لتـوطيـد الروابط بين إسرائيل والضـفـة الغربية والاردن (أهمهـا ممر يصل البـحـر المتوسط بالبحر الميت). وفي الفصل الرابع يتم التركيز على العـلاقـات القـائمـة بين المركـز والتخوم، حيث تتحكم هذه العلاقات بضرورة تمدُّد مـراكـز التـجمع الاسرائيلية (في الشمال والوسط والجنوب) الأمر الذي يعزز مـا يسـمى دواعي الاحتفاظ الاسرائيلي بالمناطق المذكورة. وضمن الفصل الخامس، يجـري تحـليل اتجـاهات فكرة الدولة لدى إسرائيل، والسـيناريوهات التي تحـمل إسرائيل على التـفـاوض على أسـاس قـرار مجلس الأمن ٢٤٢ (تفـاهم إقليمي أو ضـغـوط دوليـة). وأخيراً، يلخص شـاؤول كـوهين الدراسة، موازناً بين الموقفين المتطرف والمعـتـدل وذرائع كل منهما، وضرورة التـوصل إلى رؤية مـشتركـة إزاء التحديات المتعلقة بوضع الحدود في أي تسوية مقبلة[٧٨].

مما يذكـر، أن التـعـامل البـحثي الاسرائيلي مع مسألتي «الأمن» و«الحدود» يُعنى باضـفـاء «الشرعـيـة» على المكتسبات التي تحققها إسرائيل بالاعتداءات التي تشنهـا على العـرب، والدفـاع عن التطلعات والمطامع الاسرائيلية على حساب العرب الذين تتم تنحـيـة حقوقهم ومصالحهم إلى ركن مهمل. ويُذكر أيضاً أن المحاولات

الرامـيـة إلى تعميم موقف إسرائيلي معلن بشأن الحدود، يتعداه عملياً موقف متخذ لا يقـبل بأي حـدود تمنع إسرائيل من مـواصلة مـسـاعـيـها للهيمنة على المنطقة العـربيـة، ولتـحـقيق أهدافها الاستراتيجية التي باتت معروفة للجميع. إن المكوِّن الإجرائي في هذه المساعي (= طرق التـفكير وحـالات التطبيق) يبيِّـن أن «الأمن» و«الحـدود» مـتغيران ـ مفهومياً وتصوُّرياً ـ تبعاً لتغير الظروف المحلية والدولية، ويتـواجدان على نسق واحد في البنية الاستراتيجية المعتمدة إسرائيلياً لبلوغ الغايات السـيـاسـيـة العليـا لإسرائيل، مع ملاحظة أن عوامل التغير وأشكاله غير مرهونة بـالطرف الاسرائيلي وحـده، وإنما يلعب الطرف العـربي دوراً أسـاسـيـاً في ذلك، بتراجـعـه أو ثبـاته أو تقـدُّمـه. فـمـثلاً، يوضح د. افرايم عنبر في معرض تحليله للاستراتيـجية الاسرائيلية منذ حرب ١٩٧٣ أن هذه الحـرب شكلت نقطة تحـوُّل بالنسـبـة لإسرائيل، حيث تقوّض الأمن الذاتي الاسرائيلي بعدها، ولم يتغير الخوف من حـدوث مواجهة مع الجيوش العربية بالرغم من التوصل إلى سلام مع مصر، وازدادت الحـاجـة إلى زيادة القـوة الكمـيـة والنوعـيـة الاسرائيليـة بسـبب برامج المشتريات الضـخـمة للجيوش العربية. ويميِّـز عنبر بين مرحلتين في تطور التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي:

أ ـ المرحلة الأولى (بدأت في السـبعينات)، تم تكريسها بشكل خاص لإعادة بناء الجـيش الاسرائيلي واكـتـسـاب الثـقـة الذاتية التي تقوّضت عام ١٩٧٣، والتـمـسك بالقـدرة على امـتـصاص الضربة الأولى، فكان على إسرائيل ان تحـدِّد لنفـسـهـا ثلاثة أهداف في أي مواجهة قادمة (هي: تدمير قـوات العـدو قـبل تدخل القوى العظمى ـ السيطرة على مناطق من أجل تدمير القـوات وتحسين خطوط الدفاع واكتساب قوة مساومة سـيـاسـيـة ـ كسر رغبة وقدرة العرب عن طريق القضاء على القوات العـسكرية والأسـاسـات الحربية)، الأمر الذي اقتضى بدوره الخروج من ضـعف الردع الاسرائيلي وتحـسين الانتشار الدفاعي عبر عدد من الاجـراءات لتحسين قدرة إسرائيل على الصمود أمام الهجوم العربي.

ب ـ المرحلة الثانية (بدأت عام ١٩٨٠)، ويمكن أن نشاهد فيها الانتقال من

الجـانب الكمي لسـباق التسلح إلى الجانب النوعي، وقد اقترب الجيش الاسرائيلي من حـدود الزيادة الكمـيـة، وتم الاعـلان عن مجموعة من ذرائع وحـجج الحـرب، وازداد الميْل للهـجمات المسـبقة، وشهدت هذه المرحلة تغيراً في التفكير الاستراتيجي مع صعود أريئيل شارون. فبعد أن اسـتلمت حكومة الليكود الأولى (١٩٧٧) جـيشاً معدّاً بشكل جيد ـ يقـول عنبر ـ جـرى تحسين القدرة الرادعة، وقادت العودة إلى «ذرائع الحـرب» إلى ابتـعـادٍ عن نظرية «الحـدود الآمنة» التي وصـفت بأنها الخطوط التي يمكن الدفـاع عنها دون الحاجة إلى ضربة مسبقة. وعلى الرغم من التـخلي عن الاستراتيجية الدفاعية، إلا أنه لم يتم التخلي عن الوسائط الدفاعية، إذ حسَّنت إسرائيل جهاز الانذار والمخابرات، وقوَّت الدفـاع الاقليـمي على ضـوء الشـعـور بفـقـدان العمق الاستراتيجي الاسرائيلي[٧٩].

الفكرة الأسـاسـية لتحليل د. افرايم عنبر هي الايحاء بان «الأمن الاسرائيلي في الثمانينات» خـضـع إلى إعـادة ترمـيم، ارتكازاً على دعـامـات عسكرية بالدرجة الأولى. ويمكن، بسـهولة، تحديد ما يسمى «البعد النفسي» في هذه الفكرة، ومحاولة التـحـرر من تأثيرات تعـاظم القـوة والتـسلُّح في الجانب العربي على الإسرائيليين. ونقـدِّر أن تضـخـيم مكانة إسرائيل العـسكرية، والتـذكير بقـدرتها على الصـمود والبـقـاء، يُراد له أن يخلق حالة اعتقاد لدى العرب بانسداد الأفق أمامهم، لحملهم على الرضوخ للإرادة الإسرائيلية.

وضـمـن حـسـابـات «الأمـن الاسرائيـلي» الإجمـاليـة، يناقش البـاحـثـون الاسرائيليـون «سـبـاق التـسلح» في المنطقـة، باعـتباره مسألة إشكالية، أي بكونه نتـيـجة حتمية للصراع وفي الوقت ذاته يشكل عبئاً على إسرائيل أكثر مما هو عبء على الدول العـربيـة، فنرى أَريـيـه شليف (عـمـيد احتياط ـ باحث في مركز جافي) يدرس العـوامل التي تغـذي مـواصلة تكديس الأسلحة، ويحمِّل العرب المسؤولية الأولى لهذه المواصلة في نطاق عـدة اعـتـبـارات (هي: اسـتـعـداد المورِّدين لتوريد شـبكات أسلحـة إلى المنطقـة ـ رغبـة دول المنطقة في الاستمرار بسباق التسلح ـ

زيادة الموازنات الدفاعية العربية ـ زيادة الطاقة البشرية العربية التي من شأنها مضاعفة تعداد الجيوش ـ التعاظم النوعي والتعاظم الكمي) ويتوقع أن يكون اتجاه التطور في سباق التسلح في الشرق الأوسط هو الاهتمام بالنوعية دون إهمال الكمية، وأن تستمر الاستثمارات في هذا السباق، في ظل تطلع كل من دول المنطقة نحو تغيير الوضع الراهن. بيد أنه من المشكوك فيه، برأيه، أن تصل الأطراف المتصارعة إلى حسم واضح في حالة نشوب حرب[٨٠] . ويبحث أهرون ياريف مكونات سباق التسلح، ومسألة «الخروج من المصيدة» معتبراً أن الخلاص لن يأتي من جانب الدول المستوردة ولا من جانب الدول المورِّدة. ويقول: باعتبار أنه ليس بالامكان إلغاء هذا السباق فإن من الواجب بذل كل جهد ممكن من أجل تحديده وتقليصه قدر المستطاع. ومع رفض ياريف فكرة «الهروب إلى الأمام» بتبني أحد الطرفين الخيار النووي، يقترح اللجوء إلى «وسائل تصغير» تنتمي جميعها إلى الجانب السياسي (منها: تقدُّم مسيرة السلام بين مصر وإسرائيل ـ إحراز تقدم في القضية الفلسطينية وفق إطار كامب ديفيد ـ تفكيك برميل البارود اللبناني ـ الاهتمام بالقوات المتعدّدة الجنسيات في سيناء ـ دور أميركي/ أوروبي متوازن يفضل الرؤية البعيدة المدى على المكسب السريع)[٨١] . أما د. تسفي لنير فيعرض ميزان القوى بين أطراف الصراع ضمن معادلة تعبِّر عن تناسب القوى من الناحية الكمية والنوعية والتكنولوجية لشبكات الأسلحة ومن ناحية الطاقة البشرية. واستشهد بمعادلات لانكستر (لعام ١٩١٦) حول تأثير عامل نوعية القوة العسكرية في نتائج القتال بنسبة واحد إلى واحد، بينما يؤثر عامل الكمية في النتيجة بنسبة مربَّعة (باعتبار أن وحدة القوة العسكرية التي يتم تدميرها لا ترمي ولا تعود هدفاً للنار)، وعليه فإن الخصم الذي يتمكن من حشد قوة أكبر في ميدان المعركة هو الذي سينتصر. ويتطرق إلى بعض الفرضيات التي تتضمنها معادلات لانكستر والتي لا تنطبق على الواقع. ويرى أن التطور التكنولوجي في شبكات السلاح لا تقلص الأهمية النسبية لعنصر نوعية الطاقة البشرية، ويزعم أن تقدم إسرائيل في مجال الالكترونيات ولجوء الاسرائيليين في حياتهم اليومية إلى استخدام شبكات متشابهة مع الشبكات المستخدمة في ساحة القتال، أمران

يمنحان إسرائيل تفوقاً هاماً على الجيوش العربية[٨٢].

بفعل الترابط العضوي بين مختلف مسائل الأمن والاستراتيجية وبين المسألة الاقتصادية، يدرس الباحثون الاسرائيليون العبء الاقتصادي للمواجهة والحروب وسباق التسلح بين العرب وإسرائيل، وتبعات كون الاقتصاد الاسرائيلي هو «اقتصاد حرب دائمة»، وضرورة تطوير الاقتصاد الاسرائيلي لتحمُّل هذه الأعباء، مع التركيز على عدم المس بميزانية الأمن وخاصة منذ أواخر الثمانينات. حتى أن أهرون ليفران يذهب إلى أنه من ناحية إسرائيل، انتهت سنوات التسامح الأمني السبع التي أمكن خلالها تقليص المزيد من مخصصات الأمن، وهذه الحقيقة - حسب قوله - ينبغي أن تؤثر في التغيير في النظريات والميزانيات الأمنية[٨٣] . لذا تكثر الدعوات إلى «اعتماد إسرائيل على الذات»[٨٤]؛ في حين تثبت مجريات الصراع وحقائقه ان إسرائيل لا يمكنها البتة الاستغناء عن المساعدات الأميركية، أو التخلص من تبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة، بشكل رئيس. ويمكن القول، عموماً، ان مواضيع «الأمن» و«الحدود» و«الاستراتيجية» بالنسبة لاسرائيل، هي شأن أميركي أيضاً، تراعيه إسرائيل أو تلتزم به في رسم وتنفيذ سياستها، وهو ما تتجنب الأعمال البحثية الاسرائيلية الخوض فيه، إلا فيما ندر، بينما تتحدث هذه الأعمال باستفاضة عن تأثيرات الصراع على بنية المؤسسة الحاكمة (بشقيها العسكري والمدني) وعلى المواقف والأوضاع الداخلية لدى إسرائيل.

**** التجمع الاسرائيلي والصراع :**

تتنوّع الاهتمامات البحثية الاسرائيلية بالتأثيرات المتبادلة بين التجمع الاسرائيلي والصراع مع العرب، تبعاً لتنوُّع الجوانب التي تطالها هذه التأثيرات. إذ يتناول الباحثون الاسرائيليون، كل حسب تخصصه أو حسب دائرة انشغاله، مجمل الأنشطة والشؤون الاسرائيلية (العسكرية - الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية - التربوية - النفسية - الدعائية...الخ). ويظل المنحى الرئيس الذي يسير وفقه الباحث هو التطلع إلى التزام الاسرائيليين بالأهداف والغايات العليا

للدولة، واستنفار الامكانيات المتاحة لتصبَّ في جبهة المواجهة والصراع مع العرب.

*** ١ ـ الحصار والتهديد العربي :**

يتخلل الأبحاث الاسرائيلية في هذا الخصوص جموح في التشديد على أن بقاء الوجود الاسرائيلي عائد لما تمتلكه إسرائيل من قدرة، ولما تبذله من جهود للتغلب على التحديات التي تواجهها، وتغدو «الداروينية الاجتماعية» فلسفة يجري تمثُّلها ايديولوجياً واجتماعياً ونفسياً. فيستغل الباحثون الاسرائيليون هنا الردود العربية على المواقف الاسرائيلية، ويتصيَّدون بعض أنواع التصريحات والكتابات العربية لصياغة خطاب فكري/ سياسي يبيِّنون فيه أن خطر الفناء يتربص بالاسرائيليين. ويصبح اعتيادياً أن يُشار بان إسرائيل تشكل «الحصن» الذي يؤدي سقوطه إلى هذا المصير «هنا في إسرائيل يوجد الخلاص النهائي ـ يقول دان هوروفيتش (استاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعة العبرية).. هنا تكمن فرصتنا الأخيرة، فإما الوجود والاستمرار بأي ثمن، وإلاّ فإن أمامنا الفناء النهائي. اننا هنا وظهورنا إلى البحر، وسط محيط عدواني يريد الانقضاض علينا دائمًا»[٨٥].. وعلى غرار ما تقوم به أجهزة الدعاية الاسرائيلية، يردد الباحثون الاسرائيليون بمناسبة أو بدون مناسبة الفكرة المزعومة القائلة «إن العرب يريدون إلقاء اليهود في البحر»[٨٦] ، وكثيراً ما يستعيرون «أسطورة مسادا»[٨٧] لإظهار أن قدر اسرائيل (مسادا الثانية الكبرى) هو الصمود أمام الحصار العربي. ويستحضرون الصور المضخَّمة لما يسمى «الهولوكست اليهودي» في عهد النازية، لإثارة مخيلات الاسرائيليين بشأن الخطر الماثل الذي يحمله التهديد العربي بين جنباته. وبذلك يفضي تذكير الاسرائيليين المتواصل بـ«الكارثة اليهودية» إلى زيادة شحنهم عدوانياً، إذ تعمل التصورات الذهنية المؤلمة على توليد حافز إضافي لممارسة الصراع مع العرب. والواقع ان «الشحن العدواني» المذكور، يخضع له الفرد الاسرائيلي منذ طفولته المبكرة، وفق استراتيجية محدّدة للتنشئة الاجتماعية، تضعها المؤسسة الحاكمة بالاستفادة من ذوي الخبرات والتخصصات المناسبة. ويتم تسريب المفاهيم والمواقف إلى نفوس الناشئة عبر الممارسة اليومية والتوجيه

المبـاشر ـ وغالباً ما يكون للمؤسسات البحثية والباحثين دور بارز في ذلك ـ لخلق جـيل يفـتـقر إلى التحليل المنطقي وإلى عقل انتقادي، في عدائه للعرب، فينساق آلياً خلف فكر دوغمائي ـ دون بيِّنة ـ تتـحكم فـيـه الرؤى الجاهزة[٨٨] وفي المدرسة وخـارجـهـا، تتـواصل عـوامل خلق الاسرائيلي الذي يتـسم بطابع تسلُّطي واضح ويبـدي اسـتـعـداداً دائمًا لممارسـة العنف ضـد العربي. إذ تركِّز سياسة التربية الاسرائيليـة ـ بشـهـادة المحـامية فيليتسيا لانجر ـ على تربية الطالب اليهودي في تعلُّم الحرب.. ولكي يحسن استعمال السلاح فيما بعد، ولكي لا ترتجف يده وهي تـضـغـط عـلى الـزناد، فإن عليـه أن يكره العـرب وأن يحتـقـرهم بأقـصى مـا يسـتـطيـع[٨٩]. في هذه الأثناء نرى الغـايات التي يرسـمـهـا صـانعو القرارات الاسرائيليـة في مـيـدان التنشئة، ترتبط بصـورة تامـة بتمجيد «القوة الاسبارطية» كـمـثل أعلى يجعل عـبـادة القـوة والقسوة أمراً لدى الناشئة، وهي عبارة ـ يبيِّـن المـؤلـف الاسرائيلي عـامـوس ايلون ـ «تبـدأ منذ سنوات مـبكرة في حـيـاة الفـتى الاسرائيلي، من خـلال اخـتـبـارات قـاسية لقوة الاحتمال في مناخ وظروف وأرض قاسية جداً أثناء تدريبات الجدناع»[٩٠] وخـلال المراحل اللاحقة يظل هذا التوجه العنفي ناظمًا لحياة الاسرائيليين.

وبينما يتم إبراز التـهديد العربي كدافع لحتمية التحفز الاسرائيلي، يجري في الوقت ذاته فـتح بوابة لاسـتـجابات الاسرائيليين، بترويج مقولة «اسرائيل القوية»، خشية أن تتجاوز صورة التهديد الحـد الـذي لا يقـوى المستوطنون عـلى مواجهتـه (= الوصول إلى الاحـبـاط[٩١]. ثم أن التركـيـز البحثي الاسرائيلي على التهديد العربي يُراد له أن يدفع هؤلاء المسـتـوطنين إلى التماسك في مـواجهة الخطر، وتغليب التناقض مع العـرب على التناقضات الداخلية، استباقاً لانفجار أي احتقان في التجمع الاسرائيلي، بتـوجيه هذا الانفجار نحو هدف خارجي / ضد العرب. وكمؤشر في هذا الاتجاه، يدرس باروخ كـيـمِّر لينغ (المحـاضر في دائرة السوسيولوجيا والانتروبولوجيا في الجـامـعـة العبرية) اعـتـيـاد الاسرائيليين على الصراع وتأثيرات الصراع التراكـمية عليـهم، فـيـشـدِّد على أن النظام الاجتماعي الاسرائيلي خضع إلى تكيُّف مع الصراع الخـارجي عبر عـمليـة «روتين» جـزئيـة. ويشير إلى أن «الروتينية» هنا تشير إلى

تطور العـقليـة التي ترى في الصراع أحد المستلزمات الدائمة أو المصيرية للمجتمع، وخلق الآليـات الاجـتماعـيـة الداخليـة والترتيـبات المؤسسية من أجل التعامل مع الصراع بأقـصى كـفـاءة وبأدنى تكلفة. وحول الصراع والوحدة الاجتماعية يبيِّـن كـيـمِّر لينغ أن قـوة التـلاحم الناجمة عن الصراع الخـارجي، تفسِّـر شدة وعنف الصراعـات الاجـتماعـيـة الداخلية التي تحدث في إسرائيل بين الشرقيين والمؤسسة الاشكنازية الحـاكـمـة، وبين المتـدينين والدنيويين وبين المعتدلين والمتطرفين وبين «عـرب اسرائيل» واليـهـود. ويشير كـيـمِّرلينغ إلى ملاحظات تتعلق بوجود بعض المؤشرات التي توضح أن الضـغوط الخارجية توحِّد من ناحية، وتخفف من ناحية أخرى الصراعات الاجتماعية الداخلية في التجمع الاسرائيلي. ثم يستشهد كيمِّر لينغ بتـقـديرات ليـوحنان بيرس حول التأثير الموحِّد للصراع على الجماعات الداخلية في إسرائيل الذي يشـمل برأيه ثلاثة عناصر (هي: الاعـتماد الضمني على القَدَر أي أن الخـسـارة القـومـيـة هي فـقدان الجماعة ـ الهدف العام المشترك ، حيث التعاون ضروري للبـقـاء على قـيد الحياة ـ مخرج العدوان بتوجيه التحركات الناجمة عن العداوة نحو هدف مشروع). ويميِّز كيمِّر لينغ بين مجالين هما: المشكلات الداخلية النابعـة مباشرة من الصراع مع العرب، والتوترات الذاتية داخل المجتمع. ويصل الى تعـمـيم يقـول بأن تأثير الصراع على «التلاحم في دولة اسرائيل» كان تأثيراً مباشراً في كل الحـروب، باستثناء حرب لبنان (١٩٨٢) التي أثارت التـساؤلات وأحدثت انقساماً عميقاً في البلاد(٩٢).

وإزاء تفشي الروح العـدوانيـة في التـجـمـع الاسرائيلي، وُجـد من الأكاديميين الاسرائيليين من يعـزو هذه الظاهرة إلى ارتداد عـسكرة المجـتمع وممارسة الصراع على الذات، وإلى تأثير حالة الحصار التيتعيشهاإسرائيل. فيتحدث البروفسور يونا كـوهين (رئيس دائرة علم الجريمة في جامعة بار إيلان) عن هذا التأثير بقوله «إن حـدودنا المغلقـة تولِّد هذه العدوانية. إن الاحساس بانك محاصر، وانك لا تستطيع الخروج، يخلق عوامل الروح العدوانية من أجل أن تنطلق خارجاً. إن وضع الدول المحـاطة بدول مـعـادية يؤدي أيضـاً إلى أن تتـسـبب السلطة بصورة أو بأخرى بتـشـجيع العدوانية، إذ يتوجب عليها أن تعزز الجيش وحرس الحدود، بالاضافة

إلى تزايـد حجـم السلاح المتوافر لـدى الأفـراد العاديين»[٩٣] . وحول استشراء عـقـلـيـة الحـصـار بـين الاسرائيليين، يقـول دانئيل بارتال (اسـتـاذ علم النفس الاجـتماعي السياسي بجامعة تل أبيب) ان هذه العقلية «أصبحت جزءاً من العقيدة الاسرائيليـة، وان مـفـاهيـمـهـا تبرز أيضـاً في جميع القنوات الثـقـافـية والتربوية والسياسية في إسرائيل»[٩٤] . وفي السياق ذاته يبيِّـن البروفسور دان هوروفيتش كـيف ان «اسرائيل مهيأة للفاشية» من خلال أساس اجتماعي سياسي هو التعاون المتـشكل بين العـصـبـيـة القـبليـة والتـعـصب الديني وشعبية الساحات. ويؤكد هوروفـيـتش أن مـواقف الجـمـهـور الاسرائيلي إزاء الصراع مع العرب تقوم مقام الزيت بالنسبة لعجلات الفاشية، ويشرح طريقة تغير هذه المواقف بايحاء من بيغن وشـمير وانتـقـال اهتمام الجمهور من التهديد الكامن في قوة الجيوش العربية إلى التـهـديد الثـانوي لما أسماه (الارهاب الفلسطيني)، وعبرَّ هذا التـحوُّل النفسي عن التـحـول الايديولوجي. ويضـيف هوروفيتش: بموجب عقيدة بن غوريون تحوَّل الصراع (عـام ١٩٤٨) مـن نـزاع بـين الـطـوائف إلى نزاع بين الدول، وتم اعـتماد عـقـيـدة «أرض إسرائيل الكاملة» التي أعـادت البـعـد الطائفي إلى النزاع، وأخـذت الفـاشـيـة تتـغذى من اندماج الرسالة الدينية ضمن الرسالة المتطرفة السياسية. ويتـوقع هوروفـيـتش للفاشية الاسرائيلية التي توفَّرت لها مطرقة ايديولوجية أن تضرب، في يوم من الأيام، على السندان الاجتماعي[٩٥].

إجمالاً ، إن قـسمًا كبيراً من الباحثين الاسرائيليين يرى في الحصار والتهديد العربي محرِّضاً أساسياً لنشوء حالة اسرائيلية داخلية تسودها الميول والاتجاهات العنفـيَّة، على خلفـيـة المواقف السياسية الرسمية، وفي بعض الأحيان يتم تصريف هذه الميول بغير الطريقة الطبيعية (= طريق الصراع العـربي ـ الاسرائيلي). ويقفز هؤلاء البـاحـثـون عن مـعطى حـقـيقي متجسِّـد في المكونات العنصرية والفاشية للايديولوجـيـا الصـهيونية، وفي الدور الوظيفي للمشروع الصـهيوني الذي يفترض لجـوء الاسرائيليين إلى الانخراط في علاقة عدائية مع العرب، كأحد مستلزمات أداء هذا الدور.

*** ٢ ـ تأثيرات الحروب :**

تزداد الأعمال البحثية الاسرائيلية، وتتعدّد جوانبها، بعد كل حرب تشنها إسرائيل أو تخوضها ضد الدول العربية، ويدور جزء منها حول مخلفات الحرب وتأثيراتها وتفاعلاتها داخل التجمع الاسرائيلي. وغالباً ما توضع نتائج هذه الأعمال بتصرف المسؤولين الاسرائيليين والمعنيين بشؤون الرأي العام والتعبئة الداخلية، ليصار إلى إدراجها في الحسابات الاستراتيجية، في حينه وفي المستقبل.

يهتم الباحثون الاسرائيليون، مثلاً، بالوقوف على التغيرات التي تسبَّبت بها الحرب في قناعات «الجمهور» وتوجُّهاته الايديولوجية والسياسية، وما يرتبط بذلك من ظواهر. وعلى سبيل المثال، نظَّم «معهد فان لير للأبحاث» في القدس مؤتمراً دراسياً (يوم ١٩٧٣/٦/٤) حاضر فيه سبعة من كبار الباحثين الاسرائيليين، بتكليف من «مركز اشكول للابحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة العبرية»، وقد خصِّصت المحاضرات لدراسة تأثيرات حرب ١٩٦٧ في جوانب مختلفة على التجمع الاسرائيلي، وذلك بعد أن مضت ست سنوات على هذه الحرب،وأصبح بالامكان تحديد بعض ملامح هذه التأثيرات،فقدَّم د.زئيف شترنهل إلى هذا المؤتمر دراسة بعنوان «التغيرات التي طرأت على النقاش الايديولوجي بشأن تكامل البلد [إسرائيل] في أعقاب حرب الأيام الستة»، ذكر فيها أن الاتفاق العملي الذي تم التوصل إليه خلال السنوات العشرين الأولى لقيام الدولة، قد مُسّ بعد حرب ١٩٦٧، نتيجة اندلاع الجدل الايديولوجي مجدّداً حول مسائل أساسية في الحركة الصهيونية، كان يُعتقد أنها انتهت بقيام الدولة سنة ١٩٤٨. وعادت قضايا كانت مثار جدل في الثلاثينات (كالتركيب الديمغرافي للدولة اليهودية، وضم الأراضي اللازمة لقيامها، ومدى حدوث الحق التاريخي على «أرض اسرائيل» وسريان مفعوله) لتشغل المجتمع الاسرائيلي من جديد. ولاحظ شترنهل هبوطاً في ما أسماه «قيمة المركّب الاجتماعي في الايديولوجية الصهيونية» وارتفاع وزن المطالب «القومية التاريخية»، بحيث أصبح اليمين القومي هو الذي يقرر في نطاق الواقع الراهن المقاييس التي تعرِّف بواسطتها الأطر السياسية نفسها. وقدّم د. أهود شبرينتسك دراسة حول «الجماعات المتطرفة في إسرائيل»، وصل خلالها إلى

استنتاج أساس هو أن الأطر السياسية المعهودة تبتلع عملياً الفئات المتطرفة اليمينية واليسارية. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة [آنذاك] فإن عملية تمثُّل الجماعات المتطرفة من قبل أطر المؤسسة الحاكمة ستستمر. وخصّص ايلي كينان محاضرته لدراسة «العلاقات بين الطوائف اليهودية في إسرائيل»، فتحدث عن التحوُّل إلى الأسوأ في الاحساس المتبادل بالتماثل بين فئات المهاجرين من بلاد مختلفة. وخلص إلى أن الوهن اعترى التضامن الداخلي الاسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٦٧، وزادت الهوّة في مستوى المعيشة، وتفاقمت العلاقات بين الطوائف بسبب الهجرة من الاتحاد السوفييتي والانتعاش الاقتصادي[٩٦].

على أن الأبحاث الاسرائيلية التي تناولت تعاظم «الثقة بالنفس» والتحسن الذي طرأ على النمو الاقتصادي وغير ذلك من الشؤون الداخلية للتجمع الاسرائيلي، كانت هي الأبحاث الأكثر انتشاراً. في حين يُلاحظ أن دراسة آثار حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ وتفاعلاتها على الصعيد الداخلي الاسرائيلي، تعبِّر عن حدّة الكابوس الذي خيّم بنفسه أو بظلاله على الاسرائيليين، واتجهت الأنظار صوب حالة التردِّي العام في المواقف الاسرائيلية وفي مآل هذه الحالة على المدى البعيد. فعقدت أيام دراسية وندوات حول ما حدث، وازداد طرح سؤال صار تقليدياً هو «هل وجودنا معرض للخطر؟» وشاركت الصحافة ووسائل الدعاية عموماً في الاجابة على التساؤلات الحائرة، اشترك فيها أساتذة علم الاجتماع والاستراتيجيون وأساتذة الفكر اليهودي والفلسفة في الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب بشكل خاص[٩٧]، وفي الجامعات الأخرى عموماً.. وكانت حرب ١٩٧٣، بتأثيراتها العامة وما أحدثته من صدمة للاسرائيليين، مركز اهتمام للأبحاث والنقاشات التي نشرت في الصحف الاسرائيلية، فقورنت أوضاع المجتمع بعد الحرب بالأوضاع قبلها، مع الاشارة إلى انه إثر حرب ١٩٦٧ أخرجت الصهيونية من داخل القوسين، في حين أنه بعد حرب ١٩٧٣ طالب بعضهم باعادتها بينهما، وتم التشديد على ان الاسرائيليين مطالبون بمصارعة أزمة الصهيونية في مجالين، اولهما / الكآبة التي حلت بعد حرب ١٩٧٣ جراء الانتقال الفجائي من أوهام عظمة دولة كبرى وأمنيات زائدة وثقة مبالغ فيها إلى مواجهة واقع قاس وكثير

الأخطار، وثانيـهما/ خـيبة الأمل السياسية التي جاءت مرارة واستياء إزاء نواقص وفجـوات اجتماعيـة وخُلُقية في المجتمع الاسرائيلي[٩٨]. وشكلت تأثيرات الحرب نتـوءاً في أبحـاث ونقـاشـات أطباء النفس الاسرائيليين، خلال مؤتمرهم الثاني (في هرتسليـا أواخر ١٩٧٥). ومـن بـين الأبـحـاث التي ألقـيت في هذا المؤتمر، بحث يتناول «العناية بالمرضى بعـد ضربة المعركة» وثان حول «تكيف الأولاد في الحياة اليومية والعمل»، وآخر يدرس موضوع «تكيف الآباء الثاكلين في الحرب»[٩٩].

وبين المؤلفـات التي خصِّصت لدراسة حرب ١٩٧٣ وتأثيراتها على التجمع الاسرائيلي، نتوقف عند كتاب أصدرته جامعة حيفا (عام ١٩٧٦) بعنوان «في ظلال حـرب يوم الغـفـران» أعـده أدير كوهين وإفرات كرمون، وهو كتاب يتسم بطابع شـمـولي في المواضيع التي تطرق إليها. فبعد تشخيص الحالة «إسرائيل أمام أزمة» من زاوية التـفكير السـيكولوجي والتـعليـمي، والتـعليم كـتطور اجتماعي، درس المؤلفـان أبعاد حرب تشرين الأول (اكتوبر) وتأثيرها على برامج التعليم الاسرائيلي، ووضـع (ثبـات) المجـتمع الاسرائيلي في الحرب، ومسيرة التعليم الانتاجي في أوقات الطوارىء. كما تناول المؤلفـان الدوافع النفـسـية والتعليم واكتساب القيم، وتطور حـيـاة الأبناء اليتامى حتى سن الشباب، ومسائل التأقلم النفسي الخاص بالجنود في الحـروب، والأزمـات الاجـتماعـيـة والسياسية في إسرائيل بعد الحرب، والتأثير المستمر للحرب على السياسة الاسرائيلية وغير ذلك.

ضـمن الفـصل الرابع، الخاص بدراسة وضع المجتمع الاسرائيلي في الحرب، بيّـن كـوهين وكـرمـون أنه سـاد الجـمهور الاسرائيلي شعور ثقيل بالإخفاق بعد حرب ١٩٧٣. وفـسرا هـذه الظاهرة بعـدة عـوامل، منهـا: الشكل الذي نشـبت به الحـرب وانعـدام الجـاهزية والمفـاجأة المطلقة ـ الانتصارات التي تمكنت الجيوش العـربيـة من إحـرازها وصـعـوبة التغلب عليها ـ انكشاف عزلة اسرائيل وتبعيتها للولايات المتـحدة ـ ظهور المجتمع بكل نقاط ضعفه التي تعرِّض وجوده للخطر.. وعـدّد المؤلفـان بعض مظاهر الاخـفاق في هذه الحرب، ومنها: الانقسام الداخلي ـ غـياب الزعامة الاسرائيلية التي تتمتع باحترام الشعب ـ التوجيه المادي الذي يكبح كل استعداد للتنازلات في مستوى المعيشة للصمود في ظروف الضغط ـ العجز عن

اسـتـغـلال ناجع للاستعداد للتطوع ـ خَلْق هوّة خطيرة في شعور الواقع في سبل السلوك بين الجـبـهة والمؤخرة ـ ضعف الوعي والاقتناع الأخلاقي بصدق إسرائيل في حـربها. وشدّد المؤلفان على أن الشعور بالفشل في أوساط الجمهور بعد الحرب مـبـعثه الضعف الاجتماعي، وعلى أن التفاعلات التي خلقت الخلفية لثبات المجتمع الاسرائيلي في الحـرب ناجمة عن مـشكلة جـذرية للاستيطان في البلاد منذ مطلعه: هي مـا السـبـيل إلى البـقـاء؟! وكـيف يمكن الاستمرار في بناء مشروع استيطاني وثقـافي أمـام تهديد مـسـتـمـر بالدمـار؟!. وانتـهى المؤلفان في هذا الفصل إلى أن التناقض بين الهلع السـابق لحرب ١٩٦٧ وبين الارتيـاح المطلق الذي جاء بعدها، من جـهة، وبين الارتياح السابق لحرب ١٩٧٣ وبين الهلع والاسـتياء اللذين جاءا بعـدها، من جـهة أخرى، هذا التناقض لا يُعتبر تحوّلاً طبيعياً وايجابياً، وإنما هو علامة إنذار تدل على بنيان اجتماعي متصدِّع من أساسه[١٠٠].

حـيال التأثيرات التي أوجدتها حرب ١٩٧٣، في الـنطاق الداخلي الاسرائيلي، انبرى البـاحـثـون الاسرائيليون للبحث عن سبل إغلاق أبواب التجمع المشرعة على مـصـادر الخطر. فـراجت توصـيفات للأسس التي ينبغي أن تنهض عليها عملية التـخلص من المأزق، وكانت تنوس بين ضرورة الانطلاق من التربية وبين ضرورة تزويد المجـتـمع بمـقـومـات مـواجـهـة الأزمات التي تنخر القدرة الاسرائيلية على الصـمـود. كـان يهوشفاط هركابي في مقدمة المستشرقين والباحثين الذين أوصوا بالتـوسع في دراسـة الصراع مع العـرب، على مستويي الجامعات والمدارس، ورأى ان على لجنة الخـارجـيـة والأمن في الكنيـست أن تتـولى دفع تنمية وتطوير بحث النزاع في الجـامـعـات، خاصة وأن من شأنه أن يساعد البحث الاستخباري. وقدَّر هركـابي ان النزاع كـان ينبـغي أن يتـحول لدى إسرائيل إلى حافز رئيس في نظام التربيـة، كـدافع لتـمييز القيم بالعادات والمزايا. وفي حالة شعب يتعرض جذرياً إلى ظروف قـاسـيـة، يجب القـيام بتنمية القوة الكامنة فيه، ومن واجب نظام التربية العـمل في سـبـيل ذلك. ويمضي هركـابي قـائلاً: ان تدريس النزاع في المدارس كان ينبـغي أن يؤدي إلى نشر معرفة حول ظروف إسرائيل الوجودية، وأن يُعدّ الشبيبة للتـجـارب التي يُحتـمل؟ أن تواجـهـها، وكان يمكن لهذا الأمر أن يكون عامل قوة

كبرى. ولو أن الشبيبة أُهِّلت حقاً للنزاع في المدارس، لما كانت إسرائيل تشهد ظواهر الوهن والتخاذل التي يُنشر عنها في الصحف. إن التقصير التربوي عميق وثقيل الوطأة بقدرٍ لا يقل عن التقصيرات العسكرية، وان أضراره على المدى الطويل، بعد أن تحوَّل نظام التربية إلى عامل سلبي في تنمية الأماني التي لم يُتح لها التجسيد، كنتيجة لليأس والكآبة الناجمتين عن خيبة الأمل(١٠١).. ويكتب يهوشفاط هركابي بحثاً في كتاب أصدره «معهد فان لير للأبحاث» في القدس (عام ١٩٨١)، يضغط فيه باتجاه جعل الصراع العربي ـ الاسرائيلي محوراً رئيساً لاهتمامات الاسرائيليين «علينا أن نجعل من الصراع حافزاً على التقدم لمجتمعنا ـ يقول هركابي ـ يجب أن يكون النزاع كالنار في عظامنا، تحثُّنا على التقدم النوعي. لئن كتب علينا أن نكون دولة صغيرة، فلنتفوق نوعياً على الأقل». ويتابع هركابي: «لقد توجهتُ إلى أحد وزراء المعارف والثقافة وعرضت عليه تعليم النزاع وتحويله إلى محرِّك تربوي لتجنيد ذلك الحافز إلى التفوق، ولكنه رفض اقتراحي زاعمًا أن النزاع سلبي بطبيعته، والتعليم يجب أن يُبنى على أسس ايجابية. وأنا أظن ـ يقول هركابي ـ هذا خطأ. فقد ازداد التدهور منذ أن قلَّ خطر النزاع في نظر الجمهور الاسرائيلي بعد عام ١٩٦٧، بزعم أن مشاكل الشعب قد حُلَّت، ولم يبق سوى أن يهتم كل واحد بمشاكله وبإثرائه. وجاءت الاخفاقات الأخلاقية إلى حد كبير نتيجة للاخفاق في فهم واقعنا، في فهم النزاع ومتطلباته»(١٠٢).

ويتحرى ابراهام ايلون مدى «استعداد المجتمع الاسرائيلي للتضحية» من أجل تلبية احتياجات الجيش الاسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ والانتفاضة الفلسطينية، مشيراً إلى أن «المواطن الاسرائيلي العادي يفضِّل أن تحُل المشكلات الأمنية وغيرها عن طريق المساعدات والقروض الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة» وطالما أنه لا يمكن تحقيق الحل بهذه الوسيلة وحدها، يوصي ايلون بأن تعمد القيادة الاسرائيلية إلى «تنمية الشعور بالوحدة والتضامن والرغبة في خدمة المجتمع، خاصة وان هذه الأمور تضررت بعد حرب ١٩٧٣»، وهذه الصنعة غير سهلة عندما يدور الحديث عن المساس بالفرد عن طريق فرض الأحكام والضرائب والتجنيد للاحتياط وغير ذلك، فضلاً عن أن معظم الجمهور

الاسرائيلي لا يدرك الوضع ولا يعرف كيف يقدِّره، لأن هذا الأمر لا يرتبط فقط بطبيعة المعلومات والتوضيحات التي تقدَّم للشعب وبمقدار تقديره لزعمائه، بل يرتبط أيضاً بطبيعة الثقافة الأساسية للجماهير وأفكارهم المتكوّنة لديهم مسبقاً(١٠٣).

..بوجه عام ، أسهم الباحثون الاسرائيليون، عبر حديثهم عن تأثيرات الحروب، في الكشف عن بعض مكامن ضعف التجمع الإسرائيلي، ودُبِّجت مقولات تنمُّ عن الغطرسة لدى التعرض إلى «نجاحات إسرائيل» في الاعتداءات على العرب. وحثَّ هؤلاء الباحثون المؤسسة الحاكمة والتجمع الاسرائيلي ككل، على حيازة الامكانيات الذاتية المناسبة لتذليل العقبات واجتياز المحَن.

*** ٣ ـ مسألة الهجرة والنزوح :**

يتعذَّر فصل تأثيرات الصراع عن العوامل التي تحكم الأوضاع الديمغرافية الاسرائيلية، خاصة وان الظروف الداخلية التي تستتب في أعقاب أي حرب، تنشقّ عن ظواهر تبدو للعيان، منها هجوم موجات المهاجرين إلى فلسطين المحتلة أو النازحين عنها. والرأي الرائج حول خضوع هذه الظاهرة إلى قوتي «الجذب» و«الطرد»، حسب طبيعة الحرب، يجد له سنداً من الواقع، بالرغم من كون المسألة بالغة التعقيد. وتقدِّم الأبحاث الاسرائيلية مؤشرات وانطباعات إزاء الارتباط بين هذه المسألة وبين المرحلة الصراعية التي تمر بها إسرائيل. وأي تناول لهذا الارتباط مُطالب بمراعاة حقيقة أساسية، هي أن طبيعة الحرب التي تخوضها إسرائيل تعدُّ أحد محدِّدات حركة الهجرة والنزوح، بما تسفر عنه من معطيات اقتصادية واجتماعية، وبما يتصل بها من تحريض ليهود العالم على المجيء إلى فلسطين، تجسيداً للصهيونية، والتزاماً بفكرة تمكين إسرائيل من الصمود في مواجهة العرب.

دون الخوض في الأرقام، تجُمع الأبحاث الاسرائيلية، في تعبيرها عن الواقع، على أن السنوات الأولى لقيام إسرائيل شهدت معدَّلات هجرة عالية، لاسباب متعددة (ايديولوجية ـ اقتصادية ـ نفسية ـ أمنية ـ نشاط صهيوني..الخ). ومع

بداية الستينات، أخذت ظاهرة النزوح تتفاقم، لدوافع اقتصادية بالدرجة الأولى. أما في أعقاب حرب ١٩٦٧ ـ يقول باحث إسرائيلي ـ فقد طرأ على البلاد ازدهار اقتصادي كبير واتساع «شبه ياباني» في الثروة الوطنية الخام (جرّاء الاحتلال الجديد للأراضي)، وكانت هذه ظروف كلاسيكية لاجتذاب الهجرة ومنع النزوح، بالاضافة إلى سُكْر الحماس الناجم عن الانتصار. بيد ان الباحث ذاته يتوقف عند استمرار ظاهرة النزوح بعد عام ١٩٦٧، فلا يعزوها إلى أسباب اقتصادية، وانما يعطي تفسيراً وحيداً هو استمرار الصراع والخوف الدائم من الحرب الذي تعانيه إسرائيل منذ ذلك الوقت[١٠٤].. وجاءت حرب ١٩٧٣ لتسجّل تأثيراتها تزايداً في معدّلات النزوح، بفعل الأوضاع الاقتصادية والتوترات الأمنية والنفسية واخفاق سياسات الاستيعاب..الخ. ومن العيّنات البحثية في هذا الاتجاه، بحث أعدّه باروخ كيمّر لينغ حول تأثيرات الصراع التراكمية على المجتمع الاسرائيلي، تناول فيه الهجرة والنزوح كمسألتين تتأثران بالصراع مع العرب. فيتساءل كيمّر لينغ إلى أي مدى يُعتبر هذا الصراع والعبء الذي فرضه على السكان مسؤولاً عن النزوح؟! وفي الاجابة، استنتج بالاستناد إلى دراسة أجريت عام ١٩٧٤ وجود علاقة خفيّة بين وجود الصراع وبين الاستعداد للنزوح. ويذكر أنه خلال السنوات التي كان فيها الفلسطينيون يمارسون تكتيكات الأنصار، والتي أدت بدورها إلى وقوع إصابات مدنية في إسرائيل (مثل عمليات: بيسان ومعلوت ١٩٧٤ وسافوي ١٩٧٥ والساحل ١٩٧٨ ومسكاف ١٩٨٠) ارتفعت آنذاك نسبة الراغبين في النزوح، ثم لم تلبث ان عادت إلى معدلاتها الطبيعية (أي ١٢ ـ ١٤٪). أما بالنسبة للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وبالرغم من أن كيمّر لينغ يرى صعوبة في تقرير إلى أي حد يمكن لوجود الصراع أن يمنع اليهود من الهجرة، إلاّ أنه يقدِّر بأن ثلاثة عوامل خاصة تتبادل التأثير فيما بينها، وتحدُّ من الانجذاب إلى إسرائيل بدرجة كبيرة، هي: عدم شرعية الدولة الاسرائيلية ـ التهديد المادي لوجود الافراد ولوجود المجتمع ككل ـ عدم قدرة إسرائيل على ضمان اقتراب مستوى حياة المهاجرين من المستوى في العالم العربي، الأمر الذي يبدو إلى حد ما بأنه نتيجة للصراع. ويخلص كيمّر لينغ إلى أن «الصراع يعتبر إلى حد ما أداة انتقاء لمن يأتي

ولمن لا يأتي إلى إسرائيل»[105].

تجدر الاشارة إلى أن الصراع يعدُّ «قوة جذب» لشرائح معيَّنة من اليهود، في الكيان وخارجه، وهي الشرائح التي تتفوق لديها الاعتبارات الايديولوجية والسياسية على المصالح الذاتية. إلاّ أنه في الحالات العامة، تلعب أوضاع إسرائيل ومشكلاتها دوراً مقلِّلاً لتأثيرات الدعاية الاسرائيلية على أذهان اليهود الراغبين بالنزوح من البلاد أو الهجرة إليها. ومع أن هذه الدعاية تركز على الطروحات الايديولوجية الصهيونية وعلى انجازات إسرائيل داخلياً وفي مواجهة العرب، وعلى تصوير إسرائيل كملاذ أخير (آمن) بالنسبة لليهود، لكن الأبحاث الاسرائيلية ذاتها تقرّ باستمرار ظاهرة النزوح لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وأمنية. وتبيِّن دراسة واسعة (أجراها مركز استيعاب المهاجرين عام ١٩٨٨) أن ٢٠٪ من مجموع الشباب الاسرائيلي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ ـ ٢٩ سنة، يفكرون بجدية في النزوح والإقامة خارج البلاد بصورة دائمة[106]. وحول موجات الهجرة الجديدة (منذ أواخر ١٩٨٩) ظهرت دراسات إسرائيلية تناولت هذه الظاهرة، دوافعها ومصادرها وآفاق عملية الاستيعاب وعلاقتها بالصراع، ومن المقدَّر أن يتناول الباحثون المسألة على نطاق أوسع لاحقاً.

*** ٤ ـ اتجاهات الرأي العام :**

تكاملاً مع الأبحاث النظرية، تعمد مؤسسات الأبحاث الاسرائيلية والمعاهد والمراكز المتخصصة بشؤون الرأي العام الاسرائيلي، إلى إجراء استطلاعات ميدانية، تختار فيها عيّنات عشوائية أو منتقاة، للوقوف من خلالها على التوجهات الايديولوجية والسياسية وسواها مما يشغل الاسرائيليين. ونلمس في هذه الاستطلاعات تركيزاً على معرفة الآراء بخصوص الصراع مع العرب، ومحاولات لسبر مكونات الادراك العام للمسائل التي تواجه اسرائيل، باعتبار أن آراء الاسرائيليين تعكس الأجواء العامة وافرازات عملية التنشئة والتلقين الدعائي للمواقف السياسية، مثلما تعكس طبيعة القناعات الذاتية، وما يتصل بذلك من حقائق أو أوهام، بتأثير واضح للصراع أو لصورته.

بين آلاف النماذج من اسـتطلاعات الرأي العام المتلاحقة على امتداد سنوات الصراع الماضـيـة، نشير إلى اسـتطلاع أجراه «معهد البحوث الاجتماعية والتطبيقية التـابع للجامعة العبرية» في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، أكد فيه ٧٨٪ أن هـدف الـعـرب من حـرب تشرين (اكـتـوبر) هو إبادة إسرائيل، وليس استرجـاع المناطق المحتلة، وأبدى ٨٨٪ من الذين تم اسـتطلاع آرائهم عدم استعدادهم لتقديم تنازلات كـبيرة بشأن المناطق مـقـابل السلام، وذكر ٥٨٪ انهم ليـسوا مستعدين لإرجـاع ولو شبر واحد من الضفة الغربية(١٠٧) .. كما نشير إلى استطلاع للرأي أجـراه «معهد سميث» (في أيار/ مايو ١٩٨٣) شمل ١٠١٨ يهـودياً من سن ١٨ فما فـوق يمـثلون شريحة كـثيرة التـعـدد تضم أفـراداً من سكان المدن أعـضـاء كـيـبـوتسـات ومـوشـافات، طلب إليهم الاجابة على النص التالي: «لو كان بوسع العـرب أن ينزلوا (كـارثة) باليـهـود في إسرائيل لفعلوا»، فكانت نتيجة الردود على هـذا الـنص، كما يلي: ٧٥٪ هم مـوافـقـون بشكل مطلق ومـوافـقون، ١٥٪ غير متأكدين ولا جواب، ١٠٪ غـير موافقين(١٠٨). وهذه نتائج تعني أن كل ثلاثة من أربعـة إسرائيليين يوافـقـون على مـضمون السؤال، أي يعتقدون بأنه إذا تعرضت إسرائيل لهزيمـة عسكرية ساحقة، فسيواجهون مصيراً مشابهاً لما يسمى «الكارثة اليهودية» في العهد النازي.

ونتـوقف عند كـتـاب حول «الأمن القومي والرأي العام في إسرائيل» أصدره «مركز جافي» (عام ١٩٨٨)، تضـمّن أول دراسة من نوعها ـ حسب وصف المركز لها ـ قـام بها ثلاثة من الخبراء الباحثين في المركز (هم: البروفسور آشر أريان من قـسم العلوم السـيـاسـية في جامعة تل أبيب، وايلان تلمود وتمار هرمان)، حيث درس هؤلاء مـواقف الاسرائيليين تجـاه قـضايا الأمن والحرب والسلام والأسلحة النووية والرغـبـة في التـضـحـيـة وتقييم القرارات السياسية المتعلقة بالأمن وأثر الخـدمة العسكرية، وسواها. وقد تضمن الكتاب استطلاعاً للرأي العام (الأول نفذ في الشـهر الأول من العام ١٩٨٦ شمل ١١٧٢ شـخصاً. كما نتوقف عند دراسة أخـرى تتـصل بالأولى أجـريت من قـبل المركـز نفـسه في الشهر الأول من العام ١٩٨٨ وشـمل اسـتطلاعها ١١٨٠شـخـصـاً، وذلك بالتـعاون مع «معهد داحف»

لبحوث الرأي العام. وفيما يلي أبرز النتائج التي تضمنتها الدراسات في الموضوعات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي[١٠٩]:

- هبطت نسبة الثقة الكبيرة بقدرة إسرائيل على الصمود، خلال الفترة الفاصلة بين الدراستين، حيث أعرب ٩٦٪ عن ثقتهم باستمرار وجود إسرائيل بصورة مضمونة للمدى الطويل (عام ١٩٨٦) مقابل ٨٩٪ (عام ١٩٨٨). ووصلت نسبة الاسرائيليين الذين أكدوا عدم توفر أي فرصة للقضاء على اسرائيل ٨٥٪ (عام ١٩٨٦) وانخفضت هذه النسبة إلى ٧٤٪ (عام ١٩٨٨).
- حول احتمالات نشوب الحرب خلال السنوات الثلاث القادمة (حسب استطلاع ١٩٨٨) تساوت نسبة من يتوقعون نشوب الحرب مع نسبة الذين لا يتوقعونها (٥٠٪ : ٥٠٪).
- وفي الاستطلاع الثاني، وافق ٧٧٪ على أنه سيكون بوسع إسرائيل خوض القتال في وقت واحد ضد الدول العربية مجتمعة، وأكد ٧٥٪ ان إسرائيل ستنتصر في مثل هذه الحرب حتى لو بادرت الولايات المتحدة إلى تخفيض مساعدتها لاسرائيل. وأعرب ٥٨٪ عن اعتقادهم بأنه سيكون بوسع إسرائيل الاستمرار بخوض الحرب حتى لو حاول الاتحاد السوفييتي إمداد الدول العربية بالمساعدات المكثفة.
- أعرب ٨٧٪ (في الاستطلاع الثاني) عن تأييدهم لاتفاقية الصلح مع مصر، وقال ٨٢٪ أنهم أيَّدوا في حينه هذه الاتفاقية لدى توقيعها قبل عشر سنوات. ووصف ثلث المشتركين في هذا الاستطلاع حرب إسرائيل في لبنان بأنها فكرة رديئة.
- ظهر (في الاستطلاع الأول) أن غالبية العرب في نظر اليهود يتمسكون بمبادىء متعصبة، حيث ذكر ٤٢٪ أن العرب يريدون القضاء على الغالبية الساحقة من السكان اليهود بعد احتلال البلاد، وقال ٣١٪ ان العرب يريدون تدمير دولة إسرائيل، وارتأى ٢٣٪ أن العرب يريدون استعادة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، بينما أفاد ٧٪ ان الجانب العربي

يريد استعادة جزء من هذه المناطق. أما نتائج الاستطلاع الثاني، فأشارت إلى أن الأهداف والتطلعات العربية هي أكثر تصلُّباً في نظر اليهود بالمقارنة مع استطلاع عام ١٩٨٦.

- على سؤال لماذا يعارض العرب وجود إسرائيل، أفاد ٨٠ ـ ٩٠٪ في الدراستين أن السبب هو كراهية العرب لليهود، ولأنهم ينظرون إلى إسرائيل كنبتة غريبة في جسم المنطقة. وذكر ٥٨ ـ ٦٢٪ ان السبب يعود إلى تفوق إسرائيل في مجال الجودة والتكنولوجيا على العرب وهو تخوُّف يخيف العرب ويثير خشيتهم على مستقبلهم.
- بالنسبة لترتيب الأطراف العربية الأكثر خطورة على إسرائيل، احتلت سورية المكانة الأولى، بينما احتلت منظمة التحرير المكانة الثانية، وكانت ايران في المرتبة الثالثة. ففي الاستطلاع الأول أكد ٦٤٪ ان سورية هي العدو الرئيس لاسرائيل، وتليها منظمة التحرير ٢٤٪. أما في الاستطلاع الثاني فقد بيّن ٣٣٪ أن المنظمة هي العدو الأول، تليها سورية ٢١٪، وايران ١١٪.
- عن الشروط الضرورية التي تضطر فيها إسرائيل إلى المبادرة بشن حرب، وضعت أربع حالات ستكون شرعية وضرورية بالنسبة للعيّنة المدروسة (الثانية)، وهي: ٩٤٪ قالوا لمنع أي محاولة للقضاء على إسرائيل، ٨١٪ قالوا لمنع أو انهاء أي حرب استنزاف ضد إسرائيل، ٧٩٪ لمنع محاولة عربية لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧، ٧٦٪ من أجل إزالة وتدمير أي قاعدة (ارهابية) معادية لإسرائيل.
- بخصوص هدف الحرب وطريقتها (في الاستطلاع الثاني) أجاب ٦٣٪ بأنه يجب تدمير قوة العدو العسكرية التي تشكل تهديداً لمستقبل إسرائيل عن طريق الحرب الوقائية. ودعا ٥١٪ إلى ضرب قوة العدو لاحباط حوادث الحدود. ويعتقد ٣٦٪ أنه يجب في أي حرب وقائية احتلال أراضٍ عربية هامة لزيادة أمن إسرائيل. وقال ٣٣٪ أنه يجب في مثل هذه الحرب العمل على إسقاط أنظمة الحكم العربية المعادية

والمساعدة على إقامة أنظمة حكم أكثر اعتدالاً تكون مستعدة لتوقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل. وأبدى ٣١٪ عدم ممانعتهم لخوض إسرائيل الحرب تلبية لطلب الولايات المتحدة ولمساعدتها من أجل حماية مصالحها في المنطقة. وارتأى ٢٣٪ أنه لا مانع من خوض الحرب لمساعدة القوى الصديقة في لبنان مثلاً. أما في الاستطلاع الأول (١٩٨٦) فقد أيّد ثلث العينة هجمات المبادرة، وأيّد ٣٩٪ الغزوات الدفاعية وأيّد ٧٩٪ فرض عقوبة الاعدام على (الارهابيين).

- في موضوع السلاح النووي (استطلاع ١٩٨٨) أكد ٧٨٪ ان على اسرائيل تطوير السلاح النووي، واعتقد ٩٢٪ ان لاسرائيل القدرة على تطوير مثل هذه الأسلحة، وأيّد ٧٨٪ ضرورة الحفاظ على سرية صناعة الأسلحة النووية وتطويرها في إسرائيل، وادعى ٤٧٪ أنه لا يجوز استخدام هذه الأسلحة - بينما وصلت هذه النسبة في الاستطلاع الأول إلى ثلثي المشاركين في العيِّنة - وبشأن أهداف وظروف هكذا استخدام قال ٩٦٪ أنه للردّ على احتمالات العدوان النووي على إسرائيل، و٨٥٪ لمنع انهيار اسرائيل في أي حرب تقليدية، و٥٢٪ لم يمانعوا في استخدامها بهدف إنقاذ حياة الكثيرين.
- بصدد مصير المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، دعا ٣٢٪ إلى إعادة معظم المناطق، ودعا ٣٠٪ إلى ضمها، أما الذين أيدوا المحافظة على الخط والوضع القائم فقد بلغت نسبتهم ٣٨٪ (من عينة الاستطلاع الثاني). وعن تقييم سياسة اسرائيل في المناطق (في استطلاع ١٩٨٨) أكد ثلث العيّنة أن هذه السياسة وقت بدء الانتفاضة هي نوع من السياسة الواقعية الضرورية والحكمة(...) وقال ١١٪ أن هذه السياسة متصلبة وقاسية، وذكر ٥١٪ أن هذه السياسة متساهلة أكثر من اللزوم. بينما أفاد النصف (في الاستطلاع الأول ١٩٨٦) بأن سياسة إسرائيل في المناطق صحيحة وقال ٥٪ أنها قاسية للغاية، وأفاد ٤٥٪ بأنها متساهلة للغاية.

- وحول المؤتمر الدولي للسلام بوصاية الدول العظمى، وافق ٦٤٪ من عيِّنة الاستطلاع الثاني على هذه الفكرة.
- ونتوقف أيضاً عند بحث آخر يتعلق بالرأي العام الاسرائيلي أجراه «معهد غوتمان للأبحاث الاجتماعية» خلال العام ١٩٨٨، للتعرف على اتجاهات المجموعات السكانية اليهودية إزاء مسائل داخلية وصراعية. وفي هذا البحث طرحت أسئلة، مثل: كم مهم لك أن تكون دولة إسرائيل ديمقراطية؟! كم مهم لك أن تكون إسرائيل دولة يهودية؟! إذا بقيت المناطق المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية، فما الذي يجب عمله من أجل المحافظة على الطابع «الديمقراطي» واليهودي للدولة؟!. ويورد التقرير الصحفي الاسرائيلي الذي عرض هذا البحث النتائج التالية لإجابات «السفارديم» و«الاشكنازيم»، على الأسئلة الموجهة إليهم[١١٠].

الحل المرغوب لمشكلة المناطق المحتلة من أجل الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة	الشرقيون		الغربيون	
	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الأول	الجيل الثاني
إعطاء الفلسطينيين حقوقا متساوية	٢٣٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٢٪
التنازل عن المناطق	٢٥٪	١٦٪	٤٢٪	٤٠٪
دفع العرب إلى المغادرة	٤٧٪	٥٦٪	٣٢٪	٣٥٪
ليس مهماً الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة	٥٪	٤٪	٣٪	٣٪

نتائج استطلاع آراء مجموعات سكانية اسرائيلية.
(في بحث أجراه معهد غوتمان عام ١٩٨٨).

وفي ربيع العام ١٩٨٨، أجرى «المعهد الإسرائيلي للأبحاث العسكرية» استطلاعا للرأي في أوساط الطلاب اليهود في المرحلة الثانوية (في المدارس الدينية

واللادينيـة)، أشرف عليه د. عافرامينرلس ود. رؤوفين جال وإيلي بيشوف، اشتمل على نحو ٥٤٠٠ طالب، وكـانت النتائج التي توصل إليها البحث تؤكد أن مستوى الكراهيـة للعـرب عـال جـداً في أوسـاط المتـدينين ويبلغ تقـريبـاً ضعف مستوى الكراهيـة في أوسـاط الطلاب غير المتـدينين. فـقـد أظهـر الاستطلاع أن ٥١٪ من الطلاب المتـدينين و٦٣٪ مـن الـطالبـات المتـدينات (في المدارس الفنيـة والنظرية) صرحـوا بأنهم يكرهون الطلاب العـرب أو معظمهم، مقابل ٣٢٪ من الطلاب غير المتدينين و٢٨٪ من الطالبـات غير المتـدينات صرحـوا بكراهيتهم للعرب. كما أظهر الاسـتطلاع أن مـستوى الكراهية العالي جداً كان في أوساط طلاب المدارس المهنية الدينية (٧٧٪ مـن الطلاب و٨٨٪ من الطالبـات)، في حين أن مـسـتوى الكراهية المتـدني جـداً سـجِّل في أوساط أبناء الكيبوتسات (١٣٪ ذكور و٨٪ إناث). وقـد أشـار الاسـتطلاع بشكل عـام إلى وجـود حـافـز كبير للخدمة الحربية في الجيش الإسرائيلي، سـواء من أجل محاربة اعـداء إسرائيل أو لمجـرد خـدمـة الدولة. وبيَّن الاستطلاع أيضاً أن ٤٢٪ من الشـبـاب يعتبرون أنفسـهم يمينيين في آرائهم في كل مـا يـتـعـلق بالمشكلة الفلسطينيـة، وأعـرب ٣٤٪ عـن أنهم يعـتبرون أنفسـهم يساريين[١١١].

وخـلال شـهـر تشرين الثـاني (نوفمبر) ١٩٨٩، أجـرى «مـعهد التخطيط السـيـاسي لعلاقات إسرائيل والمهجر بجامعة تل أبيب» بحثاً لاستطلاع الرأي العام الإسرائيلي، قـام به البروفـسور آفي ياعر والبروفسور يوحنان بيرس (الأستاذان في جـامـعـة تل أبيب)، وشمل حوالي ١٢٠٠ إسرائيـلي يمـثلون عـينات مختلفـة من السكان. وقـد أظهـر الاسـتطلاع أنه منذ بداية الانتـفاضة ازداد بنسبة الثلث عدد الإسرائيليين «المسـتعدين للمخاطرة بتقليص الديمقراطية في إسرائيل» فبلغت النسبة ٤٥٪ من مجمل الجـمهور، وعلى مدى العامين ١٩٨٨/١٩٨٩ ازداد بنسبة ٣٣٪ عـدد الذين يوافـقـون على زعامة قوية في إسرائيل «تفرض النظام في الدولة دونما اعـتبار للانتخابات أو للتصويت في الكنيست» وجاءت في البحث دلائل أخرى تدل على «انخـفـاض في تأييد الديموقراطية» من ٣٣٪ قـبل الانتفاضة إلى ٢٠٪ أواخر ١٩٨٩[١١٢].

..هذه نماذج قليلة جداً من سيل الاستطلاعات التي تهتم مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية بإجرائها، والتي توليها اهتماماً أكاديمياً وفنياً كبيراً. وبطبيعة الحال، يجري تكريس الأعمال البحثية الإسرائيلية في هذا المجال لرصد توجهات الرأي العام الداخلي إزاء مسائل تتعامل معها المؤسسة الحاكمة يومياً، وعلى المدى الطويل، ويُعنى بها الإسرائيليون والمهتمون منهم بإجرائها ضمناً، باعتبارها تتعلق بحياتهم ومصيرهم. وغني عن البيان أن أبحاث واستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، تؤخذ على محمل الجد في الدوائر الإسرائيلية المعنية، لدى تخطيط السياسة العليا لإسرائيل، ولدى اتخاذ المواقف العملية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

**** استخلاصات :**

* تنبع المعالجات البحثية الإسرائيلية لشؤون الصراع من التزام الباحثين الإسرائيليين بخدمة التجمع الإسرائيلي وأهدافه، ومن ارتباطهم بالدور الذي يؤدونه في إطار العمل الإسرائيلي العام.

* يلقي الباحثون الإسرائيليون مسؤولية الصراع على العرب، وفي أحسن الأحوال يخُصّون إسرائيل بجزء بسيط من المسؤولية قوامه «رد الفعل الإسرائيلي» على الخطر العربي.

* ينظر الباحثون الإسرائيليون إلى الحروب مع العرب كتعبير عن اضطرار إسرائيل إلى خوضها، بشكل معزول عن المخططات التوسعية المعدَّة مسبقاً. ويركز هؤلاء الباحثون على فعّالية القدرة الإسرائيلية الذاتية.

* تتبنى المساهمات البحثية الإسرائيلية المفاهيم الرسمية حول مسائل الأمن والاستراتيجية لدى إسرائيل، وتأخذ بذريعة «الأمن والحدود الآمنة» في أي بحث لحل النزاع.

* تتوسع مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية في دراسة آثار الصراع على التجمع الإسرائيلي، وتُبرز نقاط الضعف والقوة في مواجهة الحصار والتهديد العربي ومخلفات الحروب واتجاهات الرأي العام، ليوضع كل ذلك أمام الدوائر الإسرائيلية العاملة في مجالات صناعة القرارات داخلياً وصراعياً بشكل رئيس.

عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨
في اهتمامات الباحثين الإسرائيليين.

على امتداد الأعوام الأربعين ونيف الماضية، تواصلت اهتمامات الباحثين والمستشرقين الاسرائيليين بدراسة شؤون العرب الفلسطينيين المقيمين في فلسطين المحتلة داخل خطوط ١٩٤٨، الذين يطلق عليهم الاسرائيليون «عرب إسرائيل». وقد شملت هذه الاهتمامات كافة أوضاع العرب ـ تاريخياً وجغرافياً وديمغرافياً وسياسياً واجتماعياً..الخ ـ ولوحظ أن التناول الدراسي الاسرائيلي انصبَّ على موقع هؤلاء العرب في الدولة، وعلى مكانتهم في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وآفاق المستقبل، وبالتالي كيفية التعامل معهم كأقلية يترتب على نموِّها تعاظم المشكلة التي يسببونها للمشروع الصهيوني. وفي مختلف هذه الحالات عُني المهتمون الإسرائيليون بتشجيع سياسة رسمية ترمي إلى تحقيق ما عجز عنه الصهيونيون إبان حرب ١٩٤٨.

**** في ثوابت النهج الإسرائيلي :**

بالرغم من أن الباحثين الاسرائيليين توسَّعوا في الحديث عن السياسات المتبعة تجاه العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، **إلا أن غالبيتهم لم يدينوا النهج الاسرائيلي القائم على محاولة طمس هوية عرب فلسطين وتذويبها في إطار التجمع** الاسرائيلي (= العدمية القومية)، والذي يعمل في منحى خلق **الظروف القاسية** وتوليد القوة الطاردة، لحمل الذين يرفضون الانصياع **لهذه الاكراهات على** الرحيل.

د. ايلي ريخس (رئيس مركز ديان في معهد شيلواح، في حينه) **والباحث** المتخصص بشؤون عرب فلسطين، يعرض توصيفاً للصورة التي تبلورت **وفقها**

السياسة الاسرائيلية عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ تجاه من يسميهم «عرب اسرائيل»، والتي طُبِّقت عملياً طوال سنوات قيام الدولة حتى الآن. فيذكر ريخس أنه كان لزاماً على الحكومة أن تحسم الخيار بين خط ينظر إلى السكان العرب كمواطنين متساويين في الحقوق من جهة (= الاعتبارات الليبرالية) وبين خط يعتبرهم أقلية ذات صلة بالعدو العربي من جهة أخرى (= الاعتبارات الأمنية). ويعترف ريخس بان الحسم كان لصالح سيطرة الاعتبارات الأمنية[١].

منذ ذلك الحين ، أُدرجت هذه المسألة على جدول الأعمال الاسرائيلي، مشفوعة بالسعي المتواصل إلى جعل العرب هناك مواطنين من الدرجة الثانية، أو لنقل الثالثة، بانتظار إنجاز الترحيل الاسرائيلي في الظروف الملائمة، للوصول إلى «دولة يهودية حصرية». وفي هذا السياق ينبغي النظر، مثلاً، إلى وثيقة د. يسرائيل كينغ (حاكم اللواء الشمالي سابقاً) الذي هاجر الى فلسطين عام ١٩٣٤ وتربَّى في الليحي وتخرَّج في «كلية الأمن القومي» ودرس القانون، ليوظِّف كل هذه «العبوات» في التضييق العنصري المعيشي والاقتصادي والديمغرافي على العرب، مواطني البلاد الأصليين، تمهيداً لتنفيذ مخطط الترحيل، وضمناً محاولة حمل العرب على المبادرة بالبحث عن وطن آخر. ويبرهن تقرير كينغ على أن «الاستشراق يحكم السياسة الاسرائيلية تجاه العرب في كل شيء فيها»[٢] ، إذ أنه يستلهم طروحاته من النهج السياسي الاسرائيلي، فكراً وممارسة، ويتمثَّل تماماً النظرة الصهيونية المغرقة في عنصريتها تجاه العرب. هذا مع الإشارة إلى أن «وثيقة كينغ» تعتبر أكثر من مبادرة فردية من حاكم اللواء الشمالي إلى وزارة الداخلية، وانها بُنيت على أرضية بحثية كوَّنتها الدراسات والتقارير التي وُضعت بتصرف حاكمية اللواء الشمالي، قبل إعداد الوثيقة ونشرها (عام ١٩٧٦).

كتلخيص مقتضب لهذه الوثيقة التي أعدت «لتهويد الجليل وتشتيت الأقلية العربية وتهجيرها، ومن ثم دمج الباقين في المجتمع اليهودي»، يُذكر أن كينغ يتطرق إلى خمسة موضوعات يعتبرها أساسية هي: المشكلة الديمغرافية ومظاهر «الشوفينية» العربية ـ الزعامة العربية وتأثيرها ـ الاقتصاد والعمالة ـ التعليم ـ فرض القانون. فيستعرض أبعاد كل موضوع ويورد توقعاته، ثم يقدِّم اقتراحات

محدّدة يوصي وزارة الداخليـة بأن تأخذ بها.. ومن الاقتراحات المتعدِّدة التي يتقدم بها كـينغ: تخفـيف عـدد السكان في التـجـمعات العربية القائمة وتقييد ما أسماه «عـمليـات الاستيطان» العربية في أجزاء الدولة، وتطبيق سياسة القبضة الحديدية تحت عنوان اتِّبـاع سياسة الثواب والعقاب ضمن القانون ـ إقالة معظم العاملين في الـقطاع العـربي التـابعين للأجـهـزة الحكومـيـة والشرطة والأحـزاب بمن في ذلك واضـعو السياسة والتخلص من الزعامة العربية الحالية ـ توسـيع جباية الضرائب وتجنُّب إعطاء المنح للعـائلات كـثيرة الأولاد لدى السكان العرب ـ تشجيع توجيه الطلبـة إلى المواضـيع التـقنيـة والمواضـيع الأسـاسية وعلوم الطبيعة، لأن مستوى الرسـوب فـيـهـا مـرتفع ولا تسـمح إلاّ بالقليل من الوقت للاهتمامـات القومية، وتسـهـيل سفرهـم خارج البلاد بغرض التعليم ووضـع العراقيل في طريق عودتهم وانخـراطهم في العـمل، ومن شأن هذه السـيـاسـة أن تشـجع هجرتهم ـ تطبيق عـقوبات صارمة بحق مخالفي ضريبة الدخل والبناء غير القانوني، وتعزيز وجود قوات الشرطة والأمن في الشارع العربي.

لقـد أثارت هذه الوثيـقـة ردود فعل وتعليقات تراوحت بين التأييد بحماس وبين الاستنكار، لكن الطابع الغالب لردود الفعل، كان نقد عملية النشر ذاتها (بعد أن تسَرَّبت إلى صـحـيـفـة عل همشمار) والتنديد بما سُمِّي «إعطاء سـلاح دعائي للعـرب في المحافـل الدوليـة»[٣] .. ويمكن بسـهـولة مـلاحظة أن تقديرات كينغ لاوضـاع الـعـرب في الجـليل، لا تختلف كـثيراً عما يرد في دراسـات المسـتشرقين والبـاحـثين الاسرائيليين التي تتعلق بعرب الجليل وفلسطين عموماً. وحتى في حال عـدم تبني هذه الدراسات اقتراحات معيَّنة لحل المشكلات المثارة، يجدر الانتباه إلى أن طريقة عرض المشكلة توحي ضمناً بالوسائل والتدابير التي يتعيَّـن استخدامها مـن قـبـل السلطات المعنيـة، بعـد التركـيـز على «المخـاطر» التي تتربص بالدولة الاسرائيلية، جرّاء وجود أغلبية عربية في مناطق الجليل.

تصنَّف بواعث القلق لدى البـاحـثين الاسرائيليين (ولدى المؤسـسة الحاكمة بالمثل) وفق ثلاثة محاور، وهي:

أ ـ استراتيـجياً ، يجُمِع الباحثون الاسرائيليون على أن تمتُّع منطقة الجليل

بهويتـهـا العربية، من حيث الواقع الديمغرافي والانتماء القومي، يسهم في تهديد «الطابع اليهودي» الذي تحاول إسرائيل إسباغه على البلاد.

ب ـ سـيـاسياً ، يتحسب الباحثون الاسرائيليون لمسألة وقوع حوالي نصف أرض الجليل ضـمن الدولة المخـصـصـة للعـرب في قـرار التـقـسيم (١٩٤٧)، وهو أمـر يعزز اتجاه الرغبة في المطالبة بالاستقلال (أو على الأقـل بالحكم الذاتي) حين تنضج الظروف المناسبة لذلك.

جـ ـ عـسكرياً ، يتخوف الباحثون الاسرائيليون من احتمالات انخراط عرب الجليل في عـمليـة إرباك «المؤخـرة الاسرائيليـة» لدى نشوب حرب مع الدول العـربيـة، عبر أنشطة متعدِّدة، بينها قيام هؤلاء العرب بتخريب الطرق وإعاقة إمداد القوات الاسرائيلية على الجبهة الشمالية/ الشرقية.

تلقي هذه التـقـديرات بظلِّها على غـالبـيـة المعـالجـات البـحثية الاسرائيلية لموضـوع العـرب في البلاد، ويزداد القلق عمقاً واتساعاً حين يتعامل الباحثون مع الاحـصـائيـات والمعطيـات التي تضعها الدوائر الاسرائيلية المختصة حول أوضاع هؤلاء العـرب وظروفهم وموقعهم بالنسبة للتجمع الاسرائيلي. وعبر قراءة وتحليل المعلومـات، واسـتـخدام مناهج العلوم السياسية والاجتماعية بالتزاوج مع المفاهيم الصـهـيـونية في النظر إلى المسألة، يسهم الباحثون والحالة هذه في تغذية صانعي القـرار بجـزء غير قليل من المادة التي تعـينهم على تخطيط السـيـاسة الاسرائيلية وتنفيذها.

**** الجغرافيا والديمغرافيا :**

تُعـدُّ المواد الاسرائيليـة المنشـورة حـول الروابط بين الديمـغـرافـيـا العربية وجـغـرافية البلاد، من أغزر النتاجات التي تنشر في فلسطين المحتلة، بشأن العرب المـقـيـمين داخل مـا يسـمى «الخط الأخضر». ويُلاحظ أن مـسألة الجـغـرافـيـا والديمـغرافيا، في أذهان الباحثين الاسرائيليين، لا تنفصل عن طبيعة وأبعاد الوجود العـربي في فلسطين بما ينطوي عليـه من تحـد للمشروع الصهيوني. ونلمس عدم

الانفصال هذا في مادة البحث الأساسية وفي الاستنتاجات التي يتوصل إليها هؤلاء الباحثون. حيث يتناول قسم من الأبحاث الاسرائيلية هذه المسألة، بجذورها وتطوراتها ومآلها، فيتم التطرق إلى التركيب الديمغرافي للبلاد في العهود المنصرمة، وإلى موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وخاصة منذ بدايات الاستيطان اليهودي/ الصهيوني. كما تُدرس التغيرات التي طرأت على أعداد السكان إبان الانتداب البريطاني، ويتغنى الباحثون الاسرائيليون بما يسمى «معجزة تحويل البلاد إلى دولة يهودية». وحين يصل الأمر إلى دراسة الواقع الجغرافي والديمغرافي الراهن، يجنح هؤلاء الباحثون إلى التذكير بحدة المشكلة القائمة وبما تمثله بالنسبة لاسرائيل حاضراً ومستقبلاً.

يعرض اليشع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، استاذ في جامعة تل أبيب) عدة حقائق جغرافية وديمغرافية يرى أنها تجسِّد الوضع وتوضح ابعاد المشكلة. فيورد معلومات حول «الأقليات» في البلاد ـ وهي تسمية يُقصد بها العرب عموماً ـ على النحو التالي (حسب معطيات مطلع العام ١٩٨٧)(٤):

أ ـ بلغ تعداد «الأقليات» حوالي ٧٦٩ ألف شخص، وبذلك يشكلون نسبة ١٧,٧٪ من سكان الدولة، ويساوي هذا العدد جميع السكان اليهود في بلدات التطوير.

ب ـ تتركز غالبية «الأقليات» في الشمال، ومن أصل حوالي ٧١٨٩٠٠ شخص هم سكان الشمال شكلت «الأقليات» نسبة ٥٠,٨٪ مقابل ٤٩,٢٪ يهود. وفي الجليل الجبلي تشكل «الأقليات» نحو ٧٥٪ من سكان المنطقة.

جـ ـ وصل عدد قرى «الأقليات» في لواء الشمال إلى ٨٣ قرية، وهذا يعادل نحو نصف عدد القرى في الجليل، وتصل مساحة المناطق الادارية التابعة لقرى «الأقليات» في الجليل الأوسط والجليل الجبلي إلى حوالي ٣٥٦ ألف دونم، أي نحو ٣١,٨٪ من أراضي الدولة التي تقع في نطاق نفوذ هؤلاء السكان، بينما تبلغ مساحة المناطق الادارية التابعة للمستوطنات اليهودية في المنطقة نحو ١١٣ ألف دونم فقط، أي نحو

١٢٪ من مساحة المنطقة.

د - يصل عدد التجمعات السكانية الخاصة بالأقليات في الجليل، التي يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة، إلى ٢٦ تجمعاً سكنياً، بينها مدن (مثل: الناصرة ٤٨١٠٠ نسمة وتعد أكبر من أي مدينة يهودية في الجليل الأوسط، وشفا عمرو ١٨٩٠٠ نسمة وتعد من حيث عدد سكانها أكبر من أي بلدة تطوير في الجليل). كما توجد في الجليل أيضاً قرى يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة (مثل: طمرة ١٤٦٠٠ نسمة، والمغار ١١٧٠٠ نسمة، وسخنين ١٤٤٠٠ نسمة، وعرابة ١٠٩٠٠ نسمة. ومن خلال المقارنة نجد أن حجم سكان طمرة وسخنين يقترب من حجم سكان صفد).

هـ - تتمركز الأقليات في منطقتين أُخريين، يوجد في كل منهما عشرات الآلاف من الأشخاص، هما: منطقة وادي عيرون (وادي عارة) ومنطقة السهل الساحلي الشرقي. وتوجد في المنطقة الأولى أم الفحم (٢٢٥٠٠ نسمة) وقرى كبيرة مثل عرعرة وكفر قرع (كل منهما من ٦ - ٨ آلاف نسمة).

و - توجد في شرقي هشارون (سهل سارونا) قرى كبيرة (مثل: باقة الغربية ١٢٩٠٠ نسمة، والطيرة ١٢٤٠٠ نسمة، والطيبة ١٩ ألف نسمة التي تعتبر أكبر من عدة بلدات تطوير أقيمت وسط البلاد).

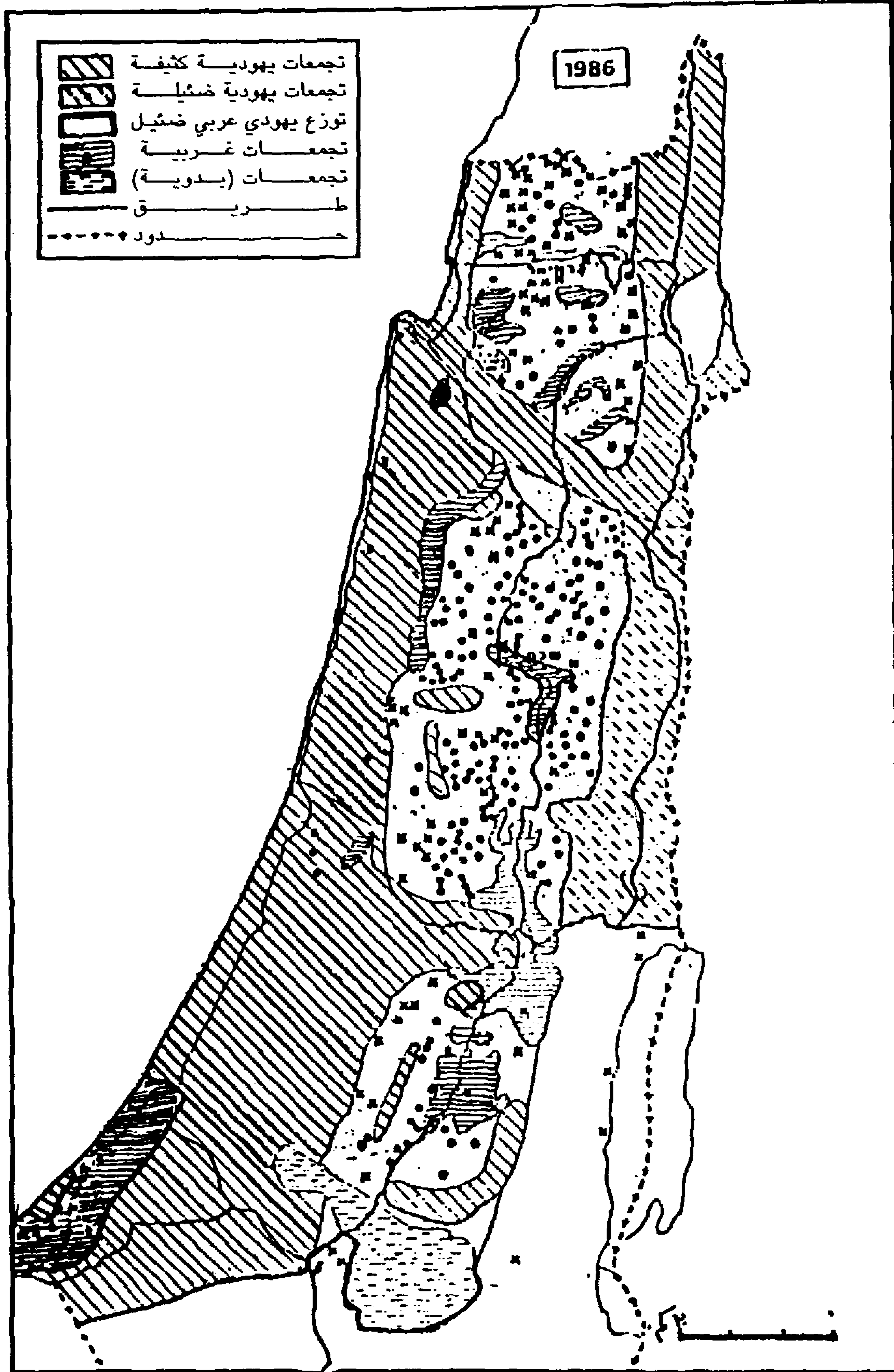
ز - توجد «للأقليات» ملكية ونفوذ كبيران في مجال استغلال وإعداد حوالي مليون دونم من الأراضي التي تشكل نسبة ١٠٪ من أراضي الدولة إلى الشمال من بئر السبع، باستثناء الأراضي التي «يسيطر عليها» البدو في النقب الشمالي.

يقرأ اليشع إفرات هذه المعطيات بطريقة تنمُّ عن التنبيه للخطر الديمغرافي الذي يواجه اسرائيل، فيشير إلى أن تحشدات «الأقليات» تخلق ظاهرتين بارزتين، الأولى تتمثل بـ«هيمنة» أقلية تامة في الجليل الأوسط، والثانية تتمثَّل بقطاع سكاني عربي كثيف يوازي « الخط الأخضر» في محور هشارون - وادي عيرون

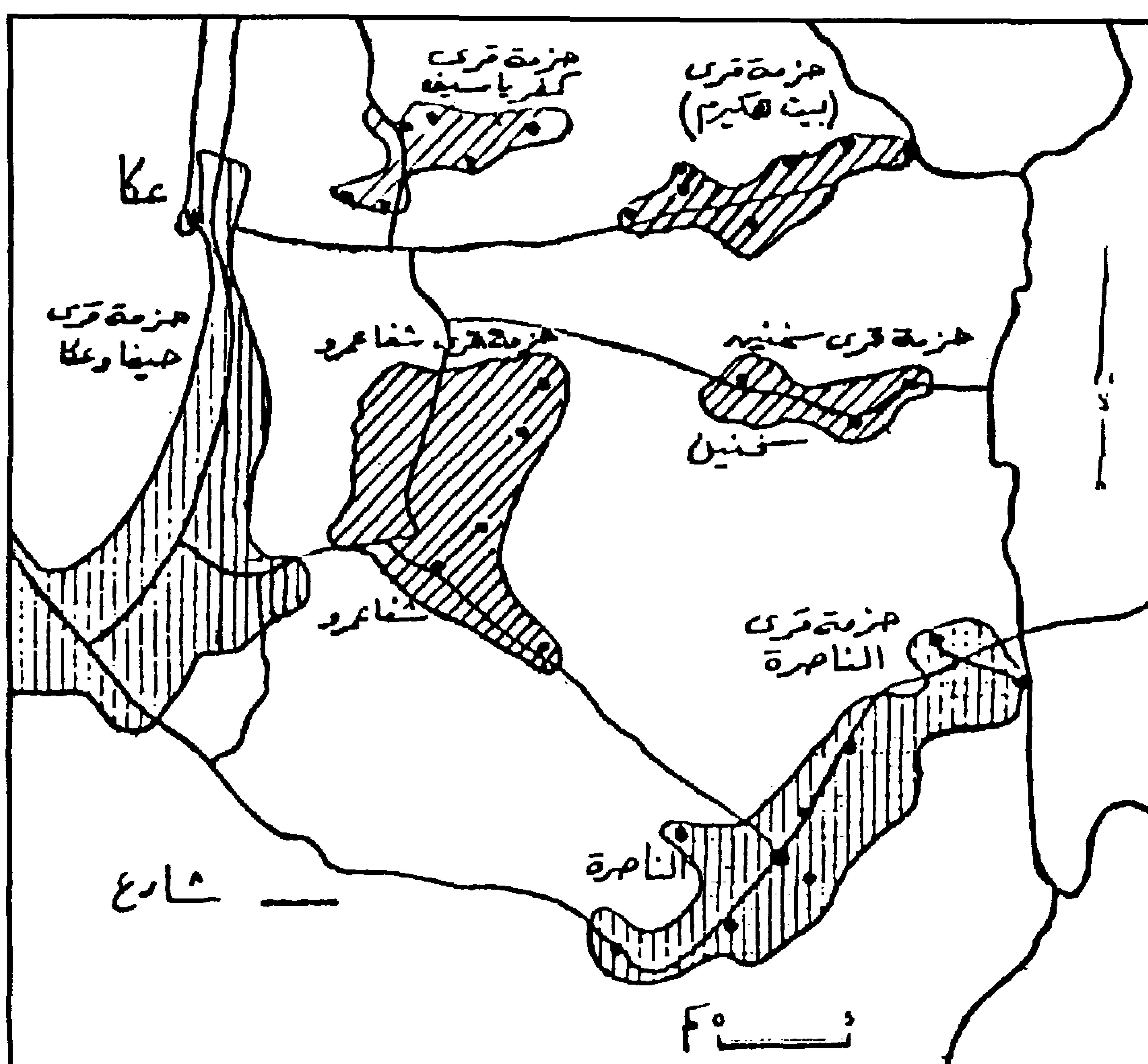
باتجاه سهل يزراعيل (= مرج ابن عامر). ويضيف إفرات: يصعب علينا إزاء هذه الحقائق إدراك كيف لا تستعد السلطات للقيام بمعالجة جذرية ومتعمقة وبنّاءة (...) لهذه المشكلة الاستيطانية والديمغرافية التي تجثم أمام إسرائيل، ويتوقع بأنه لن يكون بعيداً اليوم الذي سيطالب فيه هؤلاء السكان بالحكم الذاتي في المناطق التي يعيشون فيها، في أعقاب الأحداث [= الانتفاضة] في المناطق.. وعلى غرار «عرض المشكلة» الذي قام به اليشع إفرات، نرى البروفسور أرنون سوفير (عالم في الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا والمتخصص بدراسة موضوع العرب في فلسطين) يلجأ إلى تركيز الانتباه على خطورة الوضع الديمغرافي في منطقة الجليل. إذ يشير في محاضرة له (تموز ١٩٨٨) إلى أن هدف «تهويد الجليل» بقي كمهمة لن تتحقق وأن المستقبل لا يبدو مضموناً، خاصة وأن غير اليهود يشكلون اليوم ٧٤٪ من سكان الجليل. ثم يحلل العوامل التي قادت إلى الوضع الراهن، فيذكر أنه تم ارتكاب أخطاء صعبة خلال السنوات الأولى للدولة، ولم يُعرب بن غوريون عن رأيه حول ما يحدث في منطقة الشمال، وأخطأ عندما حوّل الاستيطان في النقب إلى مهمة أولى من حيث الأهمية، هذا مع العلم أن النقب كان خالياً ولم يكن هناك تخوّف من ضياعه، بينما كان الجليل مأهولاً بالسكان العرب ولذلك يشكل قلقاً كبيراً. ويتتبع سوفير التطورات قائلاً: منذ بداية الاستيطان اليهودي في (أرض إسرائيل) جرت محاولات للاستيطان في الجليل، وهذه المحاولات خلقت مواجهة شديدة مع العرب المحليين. ونجح اليهود حتى قيام الدولة في الاستيطان فقط في الهوامش الشرقية من الجليل الأعلى والأسفل، ومع نهاية عملية قادش [= العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦] توجهت المؤسسات الاستيطانية إلى الجليل، حيث ازداد السكان العرب هناك. وبعد حرب ١٩٦٧ تم توجيه الاهتمام إلى مناطق الاستيطان الجديدة في القدس والجولان وسيناء ووادي الأردن، وكانت تلك السنوات دراماتيكية بالنسبة للسكان العرب الذين تطوروا بسرعة كبيرة من الناحية العددية والاقتصادية. ويوجّه سوفير انتقاداً إلى مؤسسات التخطيط الحكومية التي لم تدرك، برأيه، التحول الذي طرأ على القرية العربية في الجليل، ولم تتخذ الوسائل الضرورية للإشراف وتنظيم

البناء، حيث أدى الإهمال التشريعي وغياب التخطيط الصحيح إلى خرق القانون، على حد قوله. ثم يثني على التغيرات الإسرائيلية التي طرأت على الجليل منذ عام ١٩٧٧ ـ لدى صعود الليكود إلى السلطة ـ بإقامة نقاط الرصد والمستوطنات على الحدود الشمالية وفي مناطق ذات عدد قليل من السكان اليهود. ولكنه يعود الى التذكير مجدَّداً بأن هدف «تهويد الجليل» هو بعيد عن التجسيد، وأن المستقبل ليس مضموناً. ولا ينسى أن يضمَّ حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها إلى الوضع الديمغرافي، هي قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة (عام ١٩٤٧) والذي حدَّد أن الجليل الأعلى والجليل الأدنى سيتم إشمالها في دولة عربية فلسطينية[٥]. ومثل هذا التذكير ينبىء عن أحد بواعث القلق لدى الإسرائيليين.. وفي بحث نشر له (عام ١٩٨٨) يذكر أرنون سوفير أن التوزع الجغرافي لليهود والعرب في ما يسمى (أرض إسرائيل) ليس فيه اختلاط ، أي أن معظم السكان اليهود يتمركزون في مناطق تختلف عن المناطق التي يتمركز فيها السكان العرب، ويقول: انطلاقاً من وجهة النظر الجغرافية الداخلية، فإن الوضع لا يبدو مشجعاً، لأنه توجد في كل منطقة رئيسة (من إسرائيل) أكثرية عربية بارزة. ويرى سوفير أن ديناميكية مثل هذا الوضع ستؤدي بالضرورة إلى ميول بانعزال مجموعة عن أخرى، تكون نهايتها المحتملة إقامة «كيان مستقل» أو تكوين «حكم ذاتي»[٦]؛ وخاصة في ظل وجود تجمُّعات عربية متصلة في الجليل، ويهتم سوفير بنشر الخارطتين (المرفقتين) اللتين توضحان ما ذهب إليه.

على صعيد العمل المؤسسي، استحوذ موضوع الجغرافيا والديمغرافيا على قسط كبيرة من الاهتمام البحثي الإسرائيلي بشؤون العرب في فلسطين، بقصد وضع المعطيات القائمة بتصرف المؤسسة الحاكمة، ومساعدتها على اتخاذ الإجراءات التي تتفق وهدف «تهويد الجليل». وعلى سبيل المثال، موَّلت «الأكاديمية الوطنية للعلوم» بحثاً بعنوان «الهجرة في منطقة الضواحي ـ تحليل إقليمي للهجرة من وإلى الجليل وبداخله» أعده الباحث غبرييل ليفشيتس (المتخصص في الدراسات السكانية). وفي الملخص الذي نشر (عام ١٩٨٦)، يجري التأكيد على أن «تهويد الجليل يشكل هدفاً قومياً مركزياً لكل حكومات إسرائيل. ويبين من خلال



التوزع الجغرافي لليهود والعرب في فلسطين المحتلة
كما أورده أرنون سوفير



أمكنة التجمعات العربية المتصلة في الجليل

كما أوردها أرنون سوفير

معطيات رقمية ورسوم بيانية أن نسبة السكان اليهود في لواء الشمال قد انخفضت على مدى الزمن، في حين ارتفعت نسبة السكان غير اليهود، إلى أن وصل الأمر (عام ١٩٨٣) ولأول مـرّة إلى تمركز غالبية من السكان العرب هناك. ويحلل ليفشيتس ارتباط تحقيق هدف تهويد الجليل بتشجيع الهجرة الداخلية إلى هذه المنطقة ومنع الهجرة منها، ويورد سببين لذلك، أولهما/ انخفاض نسبة التكاثر الطبيعي بين السكان اليهود في الجليل على مدى الزمن، وتناقص أعداد المهاجرين

إليـه بصـورة ملحـوظة، حـيث يختـار المهـاجـرون القـادمـون من بلاد الرفـاه الاسـتـيطانيـة في الألوية المركـزية، وثانيـهما/ هو أنه على الرغم من تدني نسبة التكاثر الطبـيعي بين السكان العرب فإن هذه النسبة أعلى من النسبة لدى السكان اليـهود. ويشير ليفشيتس إلى دراسة الباحثة تسوكرمان حول الأسباب التي تدفع المستوطنين إلى ترك بلدات التطوير القريبة من الحدود، واستنتاجها بأن للمتغيرات الأمنيـة (القـصف) تأثيراً على قـوة المغـادرة. ثم يدرس ليـفشيتس التغيرات التي طرأت على الجليل في المجـال الإقليـمي والمجال الاقتصادي الاجتماعي، ويحذِّر من اسـتـمـرار اخـتـلال ميزان الهجرة اليهودية من الجليل وإليه لجهة تفاقم الوضـع الديمغرافي لصالح العرب[٧].

وكـان قـسم الجـغـرافـيـا بجـامعة حيفا قد أجرى خلال أربع سنوات (في أواسط السـبـعـينات) دراسـات مختلفة تركزت على التبدلات التي جرت في القرى العـربيـة التـقليـدية من الوجهة الوظيفية، أي التحول من قرى ذات طبيعة قروية زراعـيـة إلى قـرى ذات صـبغة بلدية واضحة، وفي بعض الأحيان تحوُّل القرى إلى مـدن، وقـد أنـجـز هـذه الـدراسـات طـاقـم من البـاحـثين والخبراء الإسرائيليين المتـخـصـصين في شـؤون الجغرافيا والديمغرافيا وأوضاع العرب في البلاد، منهم أرنون سـوفير ويورام برجل، اللذان قـدَّما نتائج هذه الدراسات في عدد خاص من مجلة «أوفكيم = آفـاق في الجـغرافيا» الصادرة عن جامعة حيفا. ويتضح مما نشر عن الدراسـات المنفَّذة أنها تتـحـدث عن ١١٢ قرية و١٤ تجـمعاً بدوياً داخل ما يـسـمـى «الخـط الأخضر»، طرأت على مـعظمـهـا تبـدلات أسـاسـيـة (في البناء والتكنولوجـيا والوظائف)، وبيَّنت الدراسات أن عملية تحول القرى إلى مدن، جرى في ظل انخـفـاض الهجـرة إلى المدينة من جانب القرويين، وأن هذا يتعارض مع ما يحدث في مجتـمـعات قروية متطورة في العالم حيث تدعو المدنية الحديثة فيها، إلى تحـرك الهجـرة نحـو المدينة وبقـاء القرى فارغة. وتعيد الدراسات التبدلات التي تطرأ على القـرية العـربيـة إلى تأثير المجـتـمع اليـهودي البلدي على مجتمع القرية العـربيـة التـقليـدي. وعن مـسألة العمل والاقتصاد، تذكر الدراسات أن أكثر من ٦٠٪ من مجمـوع المشـتـغلين في قرى الأقليات هم مياومون، يخرجون من قراهم

إلى أمكنة عملهم ويعودون إليها لدى انتهاء العمل، وأن دور الزراعة في التشغيل بات قليلاً (من ٦٠٪ في مطلع الخمسينات إلى ٢٠٪ في مطلع التسعينات)[٨].

وفي العام ١٩٧٨، أجرى باروخ كيفينس (من المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا) دراسة أصدرها مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول مشكلات السكن في القرى العربية المتحولة إلى بلدات، ركَّز فيها على أن هذه المشكلات قد تفاقمت جرَّاء التغيرات التي حدثت في القرى العربية منذ العام ١٩٥٠، وهي: تغيرات جغرافية ترافقت مع زيادة طبيعية في عدد السكان، بنسبة تفوق ما هو موجود في العالم، وتغيرات اجتماعية وثقافية قادت إلى تغيرات في أسلوب الحياة، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن[٩]. هكذا يعزو كيفينس تفاقم المشكلات إلى عوامل طبيعية فقط، متستراً على سياسة الخنق الإسرائيلية الموجَّهة ضد العرب في فلسطين في مجال السكن. ومعروف أنه بالرغم من تضاعف عدد المواطنين العرب هناك بنحو خمسة أمثال عددهم أواخر عام ١٩٤٨، إلاّ أن السلطات الإسرائيلية لم تسمح ببناء قرى جديدة،، ووضعت قيوداً صارمة على بناء المساكن في المدن والقرى الناجية من التدمير في حرب ١٩٤٨.

«المركز اليهودي العربي» من جانبه عقد ندوات وأياماً دراسية خصِّصت لتناول مواضيع الجغرافيا والديمغرافيا في شمال ووسط وجنوبي البلاد، تحدث فيها عدد من كبار الاختصاصيين العرب، وخاصة في مناسبات ذكرى يوم الأرض الأول ١٩٧٦[١٠]. ونفَّذ «معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعةحيفا» بالتعاون مع بعض دوائر الجامعة، أبحاثاً حول المواضيع ذاتها، ومنها بحث أجراه د. يوسي بن آرتسي (من جامعة حيفا) بعنوان «عرب حيفا ١٩٧٢ـ١٩٨٣: تغيرات ديمغرافية واقليمية» ـ صدر عام ١٩٨٦ ـ ادعى فيه ان عرب حيفا يعانون مشكلة ديمغرافية لا سياسية، وتمكنوا من إيجاد مكانتهم في الحياة التجارية والاقتصادية إلى جانب السكان اليهود[١١]. كما أجرى يورام برجل (من كلية الجغرافيا في جامعة حيفا) بحثاً بعنوان «تغلغل واستيطان عربي في الناصرة العليا» ـ صدر عام ١٩٨٦ أيضاً ـ ذكر فيه أن «الناصرة العليا = نتسريت عيليت» اليهودية التي بدىء ببنائها عام ١٩٥٧ لتكون رمزاً لما أسماه «العودة اليهودية إلى الناصرة العبرانية» تتميز بأنها المدينة الوحيدة في البلاد التي أصبحت مدينة مختلطة بعد إقامة الدولة، حيث

تزايدت فيها نسبة السكان العرب حتى أصبحت أكبر من نسبتهم في حيفا (٧٪) واقتربت من نسبتهم في اللد والرملة (١٥٪)، وذلك من أصل ٢٤ ألف نسمة هم عدد سكانها عام ١٩٨٣. ويضيف برجل أن اليهود في الناصرة العليا زادوا بنسبة ٣ـ٥٪ سنوياً، في حين ازداد العرب الذين يحق لهم الانتخاب، هناك، بنسبة ١٢ـ١٤٪ سنوياً. يعلل برجل انتقال العرب إلى هذه المستوطنة المدينية، بالرغبة في تحسين مستوى المعيشة والاقتراب من مراكز الخدمات والأقارب، وبتساهل السلطات الإسرائيلية إزاء هذه الظاهرة المماثلة لظاهرة ما يسمى «عملية زحف السكان العرب» نحو مناطق السكن اليهودية في مدن عكا وحيفا ويافا. ثم يزعم برجل بأن تصاعد «التسرب والاستيطان» العربي إلى هذه المناطق، يزيد الأمن الاجتماعي والسياسي للسكان العرب المتسربين، وبخاصة في الأماكن التي يوجد فيها «تواصل اقليمي للاستيطان العربي»، وهذا الأمن سيزيد الهجرة، لكنه بالمقابل يخلق توتراً اجتماعياً مع المجموعة المضيفة[١٢].

يعرض الباحثون الاسرائيليون مشكلة الجغرافيا والديمغرافيا، ويحللون مضامينها وأبعادها بطريقة تنسجم مع الفهم الرسمي الاسرائيلي للمشكلة. فلا يتعرضون إلى السياسات الاسرائيلية الرامية إلى فك ارتباط العرب بأرضهم، وتحطيم البنية الفلاحية الطبقية عموماً لتحويل هؤلاء العرب إلى عمال مياومين في الخدمات العامة وفي القطاعات الاقتصادية التي يأنف اليهود العمل فيها. وأكثر من ذلك يسهم هؤلاء الباحثون بتحريض المؤسسة الحاكمة على معالجة المشكلة بطريقة غير صحيحة وعنصرية، كما يسهمون في تبرير النهج الاسرائيلي الرسمي في ممارسة اضطهاد مزدوج ضد العرب في فلسطين، يشمل الجانبين القومي والمعيشي.

**** الدمج والتعايش :**

كرّس بعض الباحثين الاسرائيليين جزءاً من أعمالهم لدراسة انخراط العرب في فلسطين ضمن الحياة الاسرائيلية العامة. وكانت أبحاثهم في هذا الجانب بمثابة مؤشرات عما وصلت إليه علاقة العرب بالدولة والتفاعلات الجارية مع المحيط

اليـهـودي. فتمحورت أعمال هؤلاء الباحثين حول دراسة مظاهر الأوضاع القائمة، وسـبل الوصـول إلى الهدف المعلن المتـمـثل بما يسـمى «دمج الأقليـة العربية في المجـتـمع الاسرائيلي» و«الوصـول إلى تعايش بين الشعبين العربي واليهودي». هذا مع العلم أنه يُرسم لهذين الشـعـارين أن يقـودا عملياً إلى جعل العرب هناك كتلة بشرية مطواعـاً،تؤدي دوراً محدَّداً في سوق العمل الاسرائيلية،دون أن تكون لها أي تطلعـات وطنيـة أو قـومـية، ودون أن تتسبب في عرقلة بناء المشروع الصهيوني. وبالرغم من اسـتحالة بلوغ هذا الهدف، إلاّ ان الجهات الاسرائيلية المعنية تُصِرُّ على توفير مـقوِّمات ذوبان الأقلية العربية هناك في إطار التجمع الاستيطاني اليهودي، فأوجـدت السلطات مـثـلاً جمعـيات وهيئات تنشط في هذا المنحى، منها «الجمعية العـربيـة ـ اليـهـودية للأخـوة والسـلام في حـيـفـا» و«بيت هجـيفن» و«الحركة الاسرائيليـة للتعـاون اليهودي ـ العربي»[١٣] ، وغيرها من الأطر التي تسـهم مع المؤسـسات والأحزاب الاسرائيلية المتعدِّدة، لانجاز هذا الهدف.

في المنحى ذاته، نسَّقت السلطات مع الأوسـاط الأكـاديمـية لتأسيس «معهد العـلاقـات الانسـانيـة» في جـامـعـة حـيفا، بقصد «تطوير العلاقات» بين اليهود والـعــرب[١٤] . وجرى (عام ١٩٧٤) تأسيس مجموعة «شوتفوت = مشاركة» كـهـيئة تابعـة لمجلس التطوير المخـتلط في الجليل الغربي، وقد ضمَّت شخصيات عـربيـة ويهودية (بينهـا د. راحـيل روز نتسفايغ ـ د. يعقوب كوهين ـ مدير بيت هيلل في القدس ـ البروفسـور جـدعـون حيـلات) بذريعة مساعدة الجمهور عـلى مـواجهة المشكلات العملية، عن طريق خلق جو من الثقة المتبادلة ورعاية المصالح المشتركة بين السكان[١٥].

اسـتـعانت السلطات بالخبرات الأكاديمية في التخطيط والممارسة، سواء على صـعـيـد هذه الهيئات وأمـثـالها، أم على صعيد تحديد المشكلة ووضع المقترحات لمعـالجـتـهـا. وعلى سـبـيل المثـال، درس يورام بن بورات «قوة العمل العربي في إسرائيل» في أطروحـة قـدَّمـهـا إلى الجـامـعـة العبرية، نشرها «مـعـهد الدراسات الاقتصادية في اسرائيل باسم موريس فالك»، على خلفية الاسهام في تبصير المعنيين الاسرائيليين بكيـفـيـة إدخـال قـوة العـمل العربية تماماً إلى السـوق اليهودية[١٦].

ودرس ايلي ريخس (من معهد شيلواح) سبل إشراك العرب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وطرح النتائج التي توصل إليها على الحكومة، وكان من نتيجة المداولات التي أجرتها حكومة رابين في حينه والمقترحات التي تقدم بها شموئيل توليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية آنذاك) أن تشكلت لجنة وزارية للتعامل مع الموضوع، وشكّل مجلس يهودي - عربي لتوضيح المشاكل الأساسية، وتألفت لجنة برئاسة كوبيرسكي (مدير عام وزارة الداخلية في أواسط السبعينات) لدراسة مواضيع البناء في القرى العربية في الشمال وبرامج التطوير، غير ذلك[١٧]. بيد أن كل هذه النشاطات كانت تصطدم باصرار العرب على نيل حقوقهم الوطنية، ورفع سياسة التمييز والقمع عن كاهلهم.

خلال السنوات اللاحقة، لوحظ تركيز بحثي اسرائيلي على مسألة «الدمج والتعايش»، وخاصة بعد يوم الأرض الأول ١٩٧٦، واشتركت الجامعات الاسرائيلية بمؤسساتها البحثية وأساتذتها في تنظيم الندوات المتعلقة بذلك. وكمثال، عقد «المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا» يوماً دراسياً، للسنة الثالثة على التوالي، في أيار (مايو) ١٩٨١، اشترك فيه محاضرون من مختلف الجامعات الاسرائيلية وأدباء وصحافيون، خصّص لدراسة «العرب في اسرائيل في مطلع الثمانينات». وقد انقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل، ترأس الأولى البروفسور ميخائيل لندسبرغر (عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا آنذاك) وناقشت موضوع الدراسات الاجتماعية حول «عرب اسرائيل»، وترأس المجموعة الثانية البروفسور يعقوب منصور (عميد كلية الآداب في جامعة حيفا) وناقشت موضوع «الأدب العربي في اسرائيل»، أما المجموعة الثالثة التي ترأسها د. أفنيرنيف (رئيس المركز اليهودي العربي) فقد ناقشت موضوع «العلاقات المستقبلية بين اليهود والعرب في إسرائيل». وبرزت قضية أثارت نقاشاً مطوّلاً مفادها ان «السكن في حي مختلط من العرب واليهود يزيد امكانية التفاهم والتقارب بين الشعبين»[١٨]. ونظّم «المركز اليهودي العربي» ذاته، يوماً دراسياً في جامعة حيفا - أواخر آذار/ مارس ١٩٨٨ - بعنوان «الجماهير العربية في إسرائيل نحو التسعينات»، اشترك فيه أساتذة جامعيون وصحافيون ومسؤولون

وشـخـصيات بارزة من الوسطين اليهودي والعربي، وعُقدت خلاله ثلاث جلسات عـمل، الأولى ترأسـها د. كوشنير، قدَّم فيها د. ماجد الحاج محاضرة حول «العرب في اسرائيـل بعـد يوم السـلام» أي بعـد يوم تضـامن العـرب في فلسطين المحـتلة ١٩٤٨ مع الانتـفاضة، وقدَّم البروفسور باروخ كيفينس محاضرة حول «مجالات التمايز والانسـجـام بين العـرب واليـهود»، في حين تناول البروفسور افرايم ياعر «الميـول المسـتـقـبلية للجماهير العربية في إسرائيل»، وألقى د. نتان لرنر محاضرة حـول «مـوقف الجماهير العـربيـة من الناحـية القضائية». أما الجلسة الثانية من اليوم الدراسي فقد خصِّصت للسلطات المحلية العربية، وترأسها البروفسور هنري روزنفيلد، وتحدَّث فيها عميرام قلعجي (حاكم اللواء الشمالي) حول دور السلطات المحليـة في الحـيـاة الشعبية. وقدّم د. أسعد عزايزة (رئيس مجلس دبورية المحلي) تقـريراً عن الوضع المالي للسلطات المحليـة العـربيـة. كما قـدّم أحمد أبو عـصـبة (رئيس مجلس جت ـ المثلث) تقـريراً عن اللجنة القطرية لرؤسـاء المجالس المحلية العربية. وتحدث البروفسور أرنون سوفير حول الموضوع الديمغرافي. وفي الجلسة الأخـيرة تحـدث كل من البروفـسـور غبرئيل بن دور ود. يوسف جـينات، حـول العلاقات الاجتماعية وشؤون التعايش(١٩).

وضـمن إطار التحضيرات للمؤتمر القطري حول مستقبل التعليم العربي في البـلاد، نُظِّمت حلقـة بحث حـول «الهوية والتـعـايش» في جـفعات حفيفا (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨) اشترك فـيها أكاديميون عرب وإسرائيليون. فألقى د. ماجد الحاج محاضرة بيَّـن فـيـها أن «التعايش» متقوِّض أكثر من أي وقت مضى، وأن العرب يقـفون على مفترق طرق، جرّاء مؤثرات الانتفاضة في الضفة والقطاع، ثم حذَّر من مـغـبـة إعطاء شرعـيـة للتصريحات العنصرية من جانب الشخصيات الاسرائيلية. وأوصى آلوف هارايفن (مـدير مـعـهد فان لير للأبحاث في القدس) المربِّين العرب واليـهود بتعليم الفتيان على المواطنية المشتركة، وتحدث د. شريف كنانه(المدارس في جـامعة بير زيت) عن ضرورة حصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير، ليكون هذا الأمر مدخلاً للتعايش بين اليهود والعرب(٢٠).

هذا التـوسع في النشـاط الأكـاديمي الخـاص بمـسألة «الدمج والتـعايش»،

يوحي بان المؤسسات البحثية، شأنها في ذلك شأن السلطات الاسرائيلية، معنيَّة بوضع مواقف وسلوك العرب في فلسطين المحتلة على المسار الذي تحدّده لهم المؤسسة الحاكمة، المسار الذي يتطلب منهم تقديم التنازلات والتخلي عن آمالهم الوطنية/ القومية تحت يافطة «متطلبات المواطنة الحقيقية». ويزعم المهتمون الاسرائيليون، في الوقت ذاته، بان مشكلة اندماج العرب في حياة الدولة، ليست مشكلة تشريعية، ولا تعود إلى اتخاذ قرارات حكومية، وانما هي ـ برأيهم ـ كيفية تغلُّبهم على المخاوف والحواجز النفسية والآراء المسبقة والتفكير المتحجر(...) سواء تجاه صاحب القرار والمنفِّذ أم تجاه غالبية الجمهور.. ولمواجهة هذا الأمر، يقول شموئيل توليدانو أن هناك تقريراً موضوعاً على طاولة رئيس الحكومة (١٩٨٤) بعنوان «عرب اسرائيل ـ سياسة الحكومة وطرق تطبيقها»، أعده طاقم من حزب العمل يضم ٢٥ شخصاً من الخبراء في الشؤون العربية ـ اليهودية، ومن الأكاديميين وشاغلي الوظائف في القطاعات الحزبية والهستدروتية والبلدية. ويتألف هذا التقرير من فصلين أساسين، الأول يبحث في المشاكل الرئيسة وفي خطة العمل لمعالجتها، والثاني يقترح إطاراً تنظيمياً جديداً يأتي مكان مكتب مستشار الحكومة للشؤون العربية[٢١]. وفي أوائل العام ١٩٨٩ وضع د. اسرائيل كاتس (مدير معهد الأبحاث السياسية والاجتماعية ووزير العمل في حكومة الليكود الأولى) مشروعاً يتعلق بما يسمى «فرض الخدمة الوطنية على بعض المدن والقرى والبلدات العربية» للاستفادة من الطاقة العربية في مجالات العمل اليهودية. وقد تحدث المشروع عن إقامة هيئات ومؤسسات اجتماعية في الوسط العربي، لتدريب الشباب العرب على الدفاع المدني وإطفاء الحريق والتنظيفات والمحافظة على الطبيعة وسلامة البيئة ورعاية العجزة والمشوَّهين. وقدَّرت كلفة المشروع الذي يُنتظر تنفيذه (عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠) بين ٥٠ ـ ٧٥ ألف دولار، إلى أن يأتي اليوم الذي سيتم فيه الحصول على تمويل حكومي أشمل بعد مضي ٣ ـ ٥ سنوات[٢٢]. وهكذا، بدلاً من استجابة المؤسسة الحاكمة لمطالب المساواة وتكافؤ الفرص، على الأقل، يأتي مشروع كاتس ليقفز فوق وقائع التمييز العنصري، وليطرح على المواطن العربي خيار معاونة السلطات والقيام بأعمال من

اختصاصاتها هي، تحت عنوان «دمج العرب في حياة الدولة».

بين صنوف التـمييز التي تمارسـها المؤسسة الحاكمة ضد العرب في البلاد، يقف البـاحـثـون الاسرائيليـون عند مـشكلة «الثـقافة والتشغيل»، ليدرسوا كيفية إخـفـاء هذا المعطى البـارز عن الأنظار، ومـسـاعـدة السلطات على ايجاد المسارب الكفـيلة بالتـخلص من تبـعـات هذه المشكلة. وفي هذا الاطار غـالبـاً ما تتم تبرئة المسـؤولين الاسرائيليين عن أي خلل يعـانيـه المثـقـفـون العرب. فمثلاً، يذكر ايلي ريخس في دراسـته عن واقع واتجاهات هؤلاء المثقفين، انهم يفضلون الدراسات العليا التي تقـودهم إلى اختصاصات ومهن حرّة، أكثر من تلك التي تقودهم إلى وظائف حكومية. ويقول أن هذا هو سبب ميل الطلاب العرب إلى دراسة اختصاصات مثل الطب والصـيـدلة والحقوق والهندسة، التي تعطي العربي مكانة اجتماعية وتحرِّره من الاعـتماد على المؤسسة الحكومية وتجعله مستقلاً اقتصادياً خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً(٢٣).ويعترف البروفسور سامي سموحاً بأن مشكلةالطلبةالعرب تكمن في التـشغيل بعد التخرج، لأن الطالب الذي درس الفيزياء النووية وهندسة التقنية الجـوية، مثلاً، لن يجد له عملاً في مهنته داخل البلاد، ومثل هذه القيود من شأنها خنق الاخـتيار الطبيعي في مجالات الدراسة. وحتى في حقول العلم النظرية ـ التي لا يتطرق إليـها سموحا ـ يُلاحظ أن حملة الشهادات العالية في الوسط العربي، لا يجدون في الغـالبية الساحقة من الحالات أمكنة شاغرة لممارسة عملهم الأكاديمي. ويكفي لإدراك هذه الحـقـيقة، معرفة أن عدد كبار المحاضرين العرب في الجامعات الإسرائيليـة وصل إلى سبعة محاضرين (عام ١٩٨٦)، جميعهم يعملون في مجالات الفلسـفـة والاجـتماع ـ أربعـة منهم في جامعة حيفا والثلاثة الآخرون في جامعتي القـدس وتل أبيب[٢٤] ـ وفي بحث مـشـترك أجراه د. موشي سميونيوف ود. نواح ليـفن ابشـتـاين (من كليـة علم الاجـتماع في جامعة تل أبيب) ـ نشرت نتائجه في تشرين الأول / أكـتوبر ١٩٨٧ ـ يلمس البـاحـثان أن تحسين المستوى الثقافي في الوسط العـربي (الذي تُفـاخِر به إسرائيل) لا يسهم بالضرورة في تحسين الوضـع الاجـتماعي لـ«عرب إسرائيل» فالذين حسَّنوا ثقافتهم لدرجة دراماتيكية لم يتمكنوا من استخدام هذه الثقافة من أجل تحسين وضعهم المهني، ويدور الحديث خاصة

عن الجيل المثقف الشاب. ويعتبر الباحثان أن أحد أسباب الاحباط في القطاع العربي الذي يحرك المتفجرات على أساس وطني، هو التقدم الكبير في المستوى الثقافي الذي يحققه العرب وفي الوقت ذاته لا يستطيعون ترجمته إلى مصطلحات في الوضع الاجتماعي والأجور. وللوقوف على أبعاد هذه المشكلة وكيفية التعامل معها، اشترك البروفسورات يوسف شبيط وماجد الحاج ويهودا مدارس (من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا) في دراسة «التاريخ الثقافي والتشغيلي لعرب إسرائيل» بمساعدة صندوق فورد، أوضحوا فيها كيف ينتقل العرب في فلسطين من مرحلة الصبا إلى مرحلة النضوج، وما هي الفرص المتاحة لهم، وما هي الإرغامات التي يصادفونها[٢٥].

لا تنظر هذه الدراسات وأمثالها إلى مشكلة «الثقافة والتشغيل» على أنها مشكلة تتسبب بها المؤسسة الحاكمة، بشكل رئيس، في إطار توجيه العرب نحو التعليم المهني. ونادراً ما تتوقع الدراسات العواقب السلبية لهذا التوجيه على المستوى الثقافي الاجتماعي للعرب في المدى الطويل، عبر تحويل المنتجين من المثقفين إلى عمال مهنيين يسخّرون لخدمة التجمع الإسرائيلي، ويكونون في الوقت ذاته عرضة لصنوف جديدة من التمييز العنصري. في حين تقف الدراسات ذاتها عند نتيجة أخرى للمشكلة هي مساهمة التمييز والإحباط في تنمية اتجاهات الوعي بالواقع والانخراط في العمل لتغيير هذا الواقع بشتى الطرق، وذلك خلافاً لتطلع مخطّطي السياسة الإسرائيلية إلى الإفادة من جو اليأس والتشاؤم وخيبة الأمل الذي يمكن أن يتسرب إلى أوساط العرب في فلسطين، نتيجة للأوضاع العامة.

لمعرفة إلى أين تتجه مواقف العرب في فلسطين، تضطلع الأبحاث الاجتماعية والنفسية الإسرائيلية بمهمة تحري هذه المواقف بمكوناتها وأسبابها ومظاهرها. وتوضع النتائج المستخرجة منها بين أيدي مخططي السياسة الإسرائيلية ومنفّذيها، لتؤخذ بعين الاعتبار أثناء الممارسة العملية. ففي النصف الثاني للستينات، أُجري أكثر من مائة بحث نفساني حول شبكة «العلاقات المعقدة اليهودية ـ العربية». وعقدت ندوات واجتماعات لتقييم هذه الأبحاث، منها اجتماع عقد في حيفا (أيلول / سبتمبر ١٩٧١) عرض فيه د. يوحنان بيرس (الأستاذ في

جـامـعـة تل أبيب) وثائق مـسـتندة إلى عـدة بحـوث (منهـا: أ ـ الهوية الطائفية والعلاقات بين الطوائف / ١٩٦٦. ب ـ مـشكلات التعليم بالنسبة لأقلية قومية / ١٩٦٦. جـ ـ العـلاقـات بين الطوائف في منطقـة تل أبيب يافا). وقد لخص بيرس اسـتنتـاجـاته بقـوله أن بُعد اليهود اجتماعياً عن العرب كبير وحاسم والاستعداد لإقـامـة عـلاقـات مع العـرب دون الزواج أو الجيرة منخـفض جـداً، لدى جميع الطبـقـات والمستويات الثقافية، وأن العرب يرفضون اليهود أقل من رفض اليهود للعـرب (...) وأن الطلاب الثـانويين يتميَّزون بالموقف الوطني المتطرف. بالمقارنة مع الوالدين، وأن الذين وفَّرت لهم إسرائيل ظروفـاً جـيـدة هم أكثر عداءً لها. كما عرض البروفسور يهودا أمير بحثاً استنتج فيه أن الاتصال لا يخلق التغيير دائمًا، وقد يزيد حدَّة الخلاف[٢٦].

إلى جـانب دراسـة مـواقف اليـهـود تجاه العرب ، يتقصَّد نمط من الأبحاث الإسرائيليـة تحديد مسؤولية العـرب عن وجود «الفجوة» في العلاقات بين الطرفين فتتحدث عن التطرف في الشارع العربي وعن«الشوفينية»التي تعتبر«عثرة في طريق التـعـايش العـربي ـ اليـهـودي». وبين مئات الدراسات الخاصة باتجاهات الرأي العام، نشير إلى دراسة واسعة استمرت عشر سنوات (٩٧٦ـ١٩٨٥) نفِّذت خلالها عـدة اسـتطلاعـات لآراء العـرب واليهود، بالتعاون بين «دائرة العلوم الاجتماعية» وبين «المركـز اليـهـودي العـربي» في جـامعة حيفا، برئاسة سامي سموحا. وقد لاحظت الدراسة، عبر هذه الاستطلاعات، وجود ١٣ مشكلة أساسية من مشكلات التـعايش تقوم الخلافات حولها بين اليهود والعرب. وفي الاستطلاع الذي جرى في إطارها عام ١٩٨٥، والذي شـمل ١٢٠٠ يهودي و١٢٠٠ عـربي، كانت النتائج الخاصة بالعيِّنة اليهودية:

أ ـ مـوافقة ٤٢٪ على ضرورة اسـتـخدام جميع الأمكانيات لتشجيع العرب على مغادرة البلاد.

ب ـ مـوافقة ٢٢٪ على اسـتـخـدام الإبعـاد أو الطرد للعـرب كحل لمشكلة العلاقات اليهودية ـ العربية.

جـ ـ موافقة ٢٤٪ على سلب العـرب حق التصويت في انتخابات الكنيست..

أما أبرز نتائج الاستطلاع ذاته للعيِّنة العربية:

أ ـ ٦٢٪ يرفضون وجود إسرائيل ضمن حدود «الخط الأخضر» كدولة يهودية صهيونية:

ب ـ ٦٥٪ أعلنوا أن الصهيونية هي حركة عنصرية.

جـ ـ ٧٢٪ يؤيدون إلغاء قانون العودة الاسرائيلي(٢٧).

تناول بعض الباحثين الاسرائيليين تأثيرات «مؤسسات التعايش» للوقوف على نتائج اللقاءات بين الشباب العرب واليهود والاشتراك في النشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات. ومن هؤلاء، عالم النفس يوحنان هوفمان (من جامعة حيفا) الذي يتتبَّع نشاطات «بيت هجيفن» في حيفا باعتباره مركز لقاءات للشباب العرب واليهود. فقد أجرى هوفمان بحثاً حول هذا الموضوع على حوالي ١٠٠٠ طالب ينتمون إلى المدارس الثانوية في منطقة حيفا والشمال (٥٠٠ يهود: ٥٠٠ عرب)، وتوصَّل هوفمان إلى صورة عن الوضع القائم إزاء لقاءات الشباب عام ١٩٨٦ في مسائل العلاقات الاجتماعية والزواج المختلط وعلاقات الأغلبية/ الأقلية في ظل التعايش ومستقبل الشباب العربي ومدى الارتياح للقاءات. ووجد هوفمان أن الاستعداد للعلاقات العادية كان أعلى لدى الطلاب العرب، وأن هؤلاء يفضِّلون دمج العرب الكامل والفوري في حياة الدولة، بينما يفضِّل الطلبة اليهود الدمج التدريجي(٢٨). وأجرى اثنان من علماء الاجتماع، هما البروفسور افرايم ياعر (من جامعة تل أبيب) وميخائيل عنبار (من الجامعة العبرية في القدس)، دراسة واسعة لمدى العلاقات الاجتماعية العربية ـ اليهودية، في نطاق التعرف على الجوانب النفسية والاجتماعية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتوصلا عبر استطلاعات الرأي، إلى أن العرب يريدون التقرُّب إلى اليهود لإقامة علاقات معهم أكثر مما يريد اليهود. وانه بمقدار ما يزداد «التطرف والفلسطنة» بين العرب تزداد بالمقابل رغبتهم باقامة علاقات مع المجتمع اليهودي. ولاحظ الباحثان أن جزءاً من الاحباط الذي يشعر به العرب يرجع إلى رفض المجتمع اليهودي لاقترابهم منه، ويبدو من الاجابات التي حصل عليها ياعر وعنبار أن ٦٢٪ من أفراد العينة المدروسة كانوا يستضيفون يهوداً في بيوتهم بكل رحابة صدر، وأن

نسبة الذين يرغبون في إقامة صداقة مع يهود وصلت إلى ٥٢٪[٢٩].

يُذكر أن استطلاعات الرأي العام لا تقدّم سوى مؤشرات محدودة، وأحياناً متناقضة، بشأن الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والسياسية، كونها تعبِّر عن آراء شرائح ضئيلة، غير واسعة التمثيل، بالقياس إلى مجموع السكان. ثم أن العيِّنات المدروسة تظل أسيرة الضغوط الناجمة عن المناخ النفسي والاجتماعي السائد لحظة الاختبار، فضلاً عن انها تتفاوت فيما بينها تبعاً لطبيعة وتجارب العلاقة القائمة بين أفرادها وبين الطرف الآخر. وبالرغم من ذلك يُقبل الباحثون «الاسرائيليون على هذا النوع من الدراسات الميدانية، لتضاف نتائجه إلى الدراسات النظرية في محاولة لجعل الأحكام التي يطلقونها أكثر موثوقية.. وبالاضافة إلى موضوع «الدمج والتعايش»، تحاول الدراسات الاسرائيلية، وضمناً استطلاعات الرأي العام، التعرف على مواقف العرب إزاء مسائل الصراع المختلفة. فتتابع هذه الدراسات، واقع التعارض بين كونهم «عرباً اسرائيليين» ـ بالمصطلح الاسرائيلي ـ وبين كونهم «عرباً فلسطينيين» بالانتماء الحقيقي، ويكثر المستشرقون والباحثون الاسرائيليون من دراسة الاتجاهات والتغيرات الخاصة بتبعية هؤلاء العرب الواقعية إلى «الدولة الاسرائيلية» بكل معطيات العداء مع المحيط العربي للدولة ودراسة اتجاهاتهم والتغيرات الخاصة بانتمائهم إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية في الوقت ذاته.

**** الهوية القومية والمسار الوطني :**

وضع المستشرقون والباحثون الاسرائيليون بقاء العرب في البلاد بعد قيام إسرائيل ضمن سياقات متعددة. فئة تحدثت عن عجز صهيوني عن تفريغ البلاد من سكانها، وثانية أرجعت هذا البقاء إلى «التسامح» الاسرائيلي، وفئة ثالثة درست الموضوع من زاوية الأمر الواقع وميزان القوى وتطورات الأحداث..الخ. وفي كل الحالات، كانت الأبحاث الاسرائيلية تنظر إلى العرب في أراضي ١٩٤٨ على أنهم اقلية في دولة جسَّدت تحقيق «الحلم الصهيوني»، ولو جزئياً، وبالتالي ثمة ضرورة لتحديد موقع هؤلاء العرب ضمن «دولة يهودية».

كـان هذا التـحـديد الهمّ الأسـاس لغالبية الكتب الاسرائيلية المتعلقة بأولئك العـرب، ومنها كتاب يعقوب لنداو «العرب في إسرائيل ـ أعداء سياسيون» الصادر عن وزارة الدفـاع (١٩٧١)، وكـتاب أوري شتندل وعمنوئيل هريؤفيني «الأقليات في اسرائيل» الصـادر عن مكتب رئيس الحكومـة للشؤون العربية (١٩٧٤) وكتاب شـبـتـاي طيفت «بن غوريون وعرب أرض إسرائيل» (إصدار خاص ١٩٨٥)(٣٠)، وحـديثـاً دراسـات أفـيـشاي ايرليخ (المحاضر في علم الاجتماع بجامعة تل أبيب) حول موضوع «الديمقراطية ومكانة العرب في إسرائيل»(٣١).

تعـاملت الأبحـاث الاسرائيليـة مع تسميات شتى، في تحديد هوية العرب في فلسطين، باستخدام تسميات هي حقيقة لطمس هويتهم القومية. فلوحظ أن هناك محاولة لخلق «هوية بدوية» مـسـتـقلة تتـسم بالاستقلال الاجتماعي والحضاري واللغـوي، على غـرار ما ورد ـ مثلاً ـ في كتاب أهرون ليش في هذا الخصوص(٣٢)، وعلى غـرار تصـورات المسـتشرق والمتـخـصص في علوم الانسـان يوسف جينات (الاسـتـاذ في جامعة حيفا، ورئيس المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة منذ عام ١٩٩٠) الذي يقـوم في كتابه الأخير «نزاعات دموية بين البدو والقرويين العرب في إسرائيل» ـ الصادر عام ١٩٨٦ ـ بتقديم شروحات مفصَّلة وأمثلة من حياة البدو والقـرويين العرب حول عاداتهم وتقاليدهم وعقليتهم، على نحو يُستشف أن هناك «هوية بدوية مـسـتـقلة»، مـسـتـخدماً معرفته وخبرته بشؤون القبائل العربية في الجليل والنقب التي عاش بين ظهرانيها سنوات طويلة(٣٣).

الرؤية البـحـثـيـة الاسرائيليـة الأكـثر انتشاراً، في موضوع الهوية القومية للعرب داخل فلسطين، هي نسبتهم سياسياً إلى «الدولة» (= عرب إسرائيل)، وذلك تكريسـاً لطمس هوية البـلاد الأصليـة/ الحـقيقية، وإمعاناً في قطع صلات هؤلاء العـرب بأبناء شـعـبـهم وأمتهم. ويرى المستشرقون والباحثون الإسرائيليون أنهم أمام مجموعات سكانية لها سمات خاصة، في موضوع الهوية والانتماء والسلوك. ويتـحـدثون عن عـمليـة تحوُّل تدريجية طرأت على حياة العرب في البلاد، أدَّت في النهاية إلى تباين «العربي الإسرائيلي» عن غيره.

المسـتشرق يوسف جـينات، يدرس نشـوء هذا العـربي، عبر فترات شهدت

تبلور حياته ومواقفه، فيتحدث عن المراحل التالية: الأولى (١٩٤٨ـ١٩٥٦)، أي منذ ضم المثلث إلى إسرائيل وحتى عملية قادش (= العدوان الثلاثي على مصر) هي فترة عدم وضوح بالنسبة لـ«عرب إسرائيل». الثانية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٦) فترة التسليم الجزئي بقيام دولة إسرائيل. الثالثة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) بلورة تسليم أكثر إتساعاً وأكثر رغبة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. الرابعة (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨) أكّد فيها «العربي الاسرائيلي» على«إسرائيليته»بالاضافة إلى عروبته، وتم فيها للمرة الأولى خرق التوازن الذي كان قائمًا حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد عبَّر هذا العربي عن نفسه في الضفة والقطاع بشكل أفضل من أي يهودي كان يستطيع فعل ذلك، وحتى أنه عرَّف أصدقاءه العرب من الضفة والقطاع على رفاقه وأصدقائه من إسرائيل، كما عرَّفهم على انجازات الدولة !!!.. الخامسة (١٩٦٨ ـ ١٩٨٧) تم فيها خرق التوازن بالاتجاه المعاكس، عندما حدث انخفاض في تأكيد «العربي الاسرائيلي» على «إسرائيليته» مقابل ارتفاع في تأكيده على عروبته. السادسة (بدأت مع انطلاقة الانتفاضة واستمرت...) وفيها تزايدت نشاطات التضامن مع «عرب المناطق»، وللمرة الأولى تبرز حاجة سكان المناطق إلى المساعدة من «عرب إسرائيل»[٣٤].

العودة إلى تطورات الأوضاع خلال المراحل السابقة، تثبت أن د. جينات اعتمد بعض معالم القشرة في حياة الأقلية العربية كمعطيات جوهرية، ثابتة، بنى عليها فهمه لمواقف هذه الأقلية. فلا يستوقفه ازدياد التمسك بالهوية القومية وبالأمل في تصحيح الخطأ التاريخي، بين العرب في البلاد، خلال النصف الأول من الخمسينات، وتحديداً منذ ثورة ١٩٥٢ في مصر. ويعتبر أن ضغوط الأمر الواقع قد أفلحت في حمل العرب على الرضوخ في المراحل التالية، مُسقطاً من حساباته إدراك العرب لحقيقة ان المهمة الملحَّة أمامهم هي البقاء في وطنهم، الأمر الذي يتطلب الحرص على عدم الانجرار إلى معركة غير متكافئة مع المؤسسة الحاكمة التي يمكن أن تتذرع بالمواجهة، لترحيلهم خارج البلاد.

وللتعرف على التغيرات التي تحدث في صفوف عرب فلسطين على خلفية انفجار الصراع (= حالة الحرب)، قام د. يوحنان بيرس (أستاذ في قسم العلوم

الاجتماعية في الجامعة العبرية) وزميلته د. نيرة ديفيس بوضع دراسة عن «الهوية القومية للعربي الإسرائيلي» تحدثت عما يسمى «ارتباك العرب في تحديد هويتهم»، ووصفته بأنه عمل فني للموازنة بين الاتجاهات المتضادة، مبني على عدم الحسم القاطع، حيث عاش «عرب إسرائيل» دائمًا في بهلوانيةٍ صيغةٍ هي «مع إسرائيل لكن ليس ضد العرب، ومع العرب لكن ليس ضد إسرائيل»، واستمدت هذه الصيغة قوتها من رفض المواجهة الشاملة بين إسرائيل والعرب. وكحالة دراسية، حلل بيرس وديفيس «أزمة الهوية» قبل حرب ١٩٦٧ وبعدها، وقالا: «عندما بدأ التوتر الذي سبق الحرب، زاد الشعور بعدم الارتياح بين (عرب إسرائيل) وقوي الإحساس بالحسم المقترب، وبرزت ظواهر تمرُّد (مثل: رفع أعلام عربية على بعض البيوت وملاحظات تحدٍّ إزاء المعارف اليهود). ومن جهة أخرى، ظهرت رسائل تماثل مع المجتمع الإسرائيلي (مثل: تبرُّع بالدم والمال للمجهود الحربي والتجنيد للخدمات الطارئة). بيد أن الأغلبية الساحقة من الجمهور العربي انطوت على نفسها في قراها ولاذت بالصمت التام، وكأنها قررت أنه لم يحن الوقت لاتخاذ قرار. وعندما انتهت الحرب تقوَّض البناء المركب للتوازنات في هوية «العربي الإسرائيلي»، حيث مسَّت مهانة العالم العربي أسس ذلك «الأمل الرسولي» الذي ساعد في الماضي على استقرار الوضع[٣٥]، حسب تعبيرات الباحثين بيرس وديفيس.

ومع وقوع أنظار المستشرقين والباحثين الإسرائيليين على تطورات جديدة في أوساط العرب الفلسطينيين، كانت إشارات الإنذار تتزايد لتنبه السلطات إلى ضرورة استباق الأوضاع والأحداث المتوقعة. فبعد حرب ١٩٧٣، مثلاً، قام المستشرق تسفي البيلغ بإشعال «ضوء أحمر في مسألة الأقليات»، في مقال حمل العنوان ذاته، بيَّن فيه أن ريحاً تهبُّ بين السكان العرب تشير إلى تحوُّل حاد في نظرتهم إلى الدولة، معتمداً في هذا ثلاثة معايير لقياس هذه النظرة، هي: تصريحاتهم وأعمالهم وتصويتهم للمؤسسات الحكومية والبلدية. وبعد أن شرح البيلغ هذه المعايير الثلاثة، مستشهداً بأمثلة ووقائع، رد معظم العوامل التي تؤدي الى ما أسماه «تراجع العرب عن الولاء للدولة» إلى التجمع الفلسطيني والتأييد

الذي يحظى به في العالم العربي والعالم بأسره وتعاظم الدعاية العربية الموجهة إلى «عـرب إسرائيل» وتأثير الاتصـالات بتـيارات متطرفة في المناطق المحتلة، وكل هذه مـصـادر خـارج مجال السيطرة الإسرائيلية. ثم اقترح البيلغ سلسلة من الخطوات يمكن اتخاذها لوقف «عـمليـة التدهور» على الأقل أو ربما لتغيير اتجاهها، في عدد من المجالات:

أ ـ عمل تربوي لإلغاء شعور التلاميذ بالعداء للعرب في البلاد.

ب ـ عمل إعلامي واسع وسط الجمهور اليهودي لإزالة الشك تجاه العرب.

جـ ـ عـمل إعـلامي وسط الجمهور العربي لإقناعه بصدق سياسة إسرائيل الداعية إلى التعايش والسلام(٣٦).

وبعـد مـرور أكثر من عشر سنوات على تحذيرات تسفي البيلغ واقتراحاته، يعـود إلى تناول مـشكلة الاندماج بأسبابها وآفاقها، لكن هذه المرة بإدراج «العامل الإسرائيلي» في التـسـبب بزيادة مـا أسماه «التطرف القومي» بين العرب في البلاد. فـيعتقد البيلغ أنه بالإضافة إلى الاتجاهات الفكرية الشوفينية (= القومية) الأخيرة (= منتصف الثمانينات) حـدث تطرف في مـعاملة العرب للدولة. ويرى البيلغ أن الأسباب التي أدت إلى توقف محاولة اندماج العرب، هي:

أ ـ على الصـعـيـد الاجـتماعي والثـقـافي، رفض العـرب من جانب المجتمع اليهودي وتحطُّم أيديولوجية تآخي الشعوب في الكيبوتسات.

ب ـ بحث العرب عن الهوية الوطنية الخاصة بهم.

جـ ـ شعورهم بأنهم يشكلون جزءاً من المعسكر العربي في النزاع.

د ـ مـعـاناتهم من الناحـية القانونية، حيث دولة إسرائيل هي دولة لليهود فقط، وأن غير اليهودي لا يستطيع تبني جنسيتها.

ويحصر البـيلغ احـتمالات «حل العقدة» بثلاث طرق: الأولى كهانية (= طرد العـرب وفق طروحـات مئير كـهـانا) والثـانية كنعانية (=إلغاء الجنسية اليهودية وخلق مـا يسمى أمة إسرائيلية حديثة) والثالثة دولة ذات قوميتين(=عربية حقيقية ويهودية مـزعـومـة). لكنه لا يرجّح أياً من هذه الاحـتمالات، بل يعـتقد أن هوية «عـرب إسرائيـل» تـرتبط بالضرورة بإنهاء النزاع العـربي ـ الإسرائيليوبإيجاد حل

للمـشكلة الفلسطينيـة، ويتنبأ بأن الاحتلال الطويل للضفة والقطاع سيحوِّل هؤلاء العرب تدريجياً إلى جزء من الواقع السياسي وراء «الخط الأخضر»(٣٧).

من جـهته، يرصد المستشرق شمعون شمير التطورات التي حدثت داخل ما يسـمـيـه «المحيط العربي في إسرائيل»، وذلك خلال ندوة اشترك فيها باحثو معهد شـيلواح عـشـيـة يوم الأرض الأول، وفي جو الاعلان عن الاضراب العربي الشامل الذي تمّ الاعلان عنه في حينه، فيسوق نماذج من هذه التطورات، هي:

أ ـ يرتسم في المحـيط العربي واقع جديد يتجاوز كثيراً في جوهره الأحداث الجارية.

ب ـ ظهـور العـامل الفلسطيني كعامل مركزي في الصراع وصعود م.ت.ف بعـد عام ١٩٦٧، وهما عـامـلان خلقـا مـعضلة كان «عرب اسرائيل» مـعفيين منها قبل عام ١٩٦٧ ـ على حـد قـوله ـ هي مـعضلة الهوية والولاء.

جـ ـ هناك سـياق طبيعي لتغير الأجيال تختلف فيه أنماط النشاط السياسي للجـيل الشـاب الصـاعـد عن أنماط لنشـاط لجـيل الوجهاء المسنين رؤساء العائلات والمخاتير وشيوخ القرية.

د ـ تبـدلات نوعـيـة: من ريفي إلى مـديني، وارتفـاع المسـتـويين المعـيشي والثقافي(!).

هـ ـ مـرور إسرائيل في مـرحلة جـديدة ووقوفها على عتبة الأعوام العجاف، ولهذا الواقع أثر في المحـيط العـربي.. ويخلص شـمعون شمير إلى أن المفـاهيم التي كـانت قابلة للتحقيق وذات دلالة في السابق تجاه «عرب إسرائيل» قـد لا تكون ذات دلالة في المسـتقبل، وهذا ما يستلزم، برأيه، مواجهة فكرية وعقلية حادة(٣٨).

لهذه التـحـولات والتطورات، بالطبع، آليـة مـعـقَّدة تتـضافر فيها المؤثرات الداخليـة والخـارجـيـة على الخـصـائص والاستعدادات الذاتية للعرب في فلسطين المحـتلة. ولدراستها يلزم تحديد طبيعة وامكانيات القوى الفاعلة في المجتمع العربي الفلسطيني هناك، وواقع التراكمات الاجـتماعـيـة/ السـياسية المنتجة للضغوط في

عمليات التحول تلك.

يُعتبر ايلي ريخس (من مركز ديان للأبحاث في جامعة تل أبيب) من أبرز المستشرقين والباحثين الاسرائيليين الأكثر تخصصاً بدراسة التغيرات الاجتماعية/ السياسية لدى العرب في فلسطين، ولا سيما خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وهو، بدراسته لهويتهم القومية ومسارهم الوطني، ينطلق من توصيف البنية الاجتماعية لهؤلاء العرب، ومن تعيين أدوات التغيير واتجاهاته. فمثلاً، كتب ريخس (عام ١٩٧٩) بحثاً عن «المثقفين العرب الاسرائيليين»، عرض فيه رؤيتهم لأنفسهم كحَمَلةٍ للواء التقدم والتغيير وشعورهم بواجب شخصي تجاه المجتمع الذي يمنحهم مكانة خاصة ويتوقع منهم العمل على تقدمه وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير العلاقات الانسانية وتعزيز الأخوَّة والتضامن وإنشاء القيم الأخلاقية. وذكر ريخس أنه لم يكن في السابق أي نشاط تقوم به الطبقة المثقفة من العرب، بينما تظهر الآن (= في حينه) ظهور حركة سياسية نشطة يلعب فيها المثقفون دوراً رئيساً، ويطمح ممثلوها إلى إحراز القوة، من أجل الزعامة على العرب في المستقبل. فعلى صعيد القرى يحاول الشباب المثقف احتلال المراكز التي تمنحهم النفوذ والزعامة المحلية، وعلى صعيد الجامعات تأسست لجان الطلاب العرب، وكانت هناك نشاطات في محاربة التمييز الاسرائيلي، وتهويد الجليل، عبر الاحتجاجات والمظاهرات والمناشير ورسائل الاستنكار إلى الجهات المعنية. ويتقصَّى ريخس التحولات الأيديولوجية في أوساط المثقفين العرب، مركّزاً على التحولات السياسية في المنطقة بعد ١٩٦٧ التي دفعت هؤلاء إلى صياغة مواقفهم على أساس القضايا الرئيسة المتعلقة بالوجود الوطني والمستقبل السياسي. وعن الإحباطات التي يعانيها المثقفون العرب، يلاحظ ريخس أن جميع الطلاب العرب لدى دخولهم الجامعات الإسرائيلية يجدون مكاناً مناسباً لممارسة نشاطات سياسية حرَّة، لكنهم بعد التخرج والشعور بالحاجة إلى الوظيفة والاستقرار، يشعرون بالحاجة إلى «الاعتدال» وتبني «فكرة واقعية تستنكر الراديكالية»[٣٩].

ومن الشريحة الخاصة إلى المجتمع العربي في فلسطين عموماً، ينطلق ريخس في دراسته للواقع الاجتماعي / السياسي مبتدئا بدراسة «القرية العربية كبؤرة

وطنية متجددة» فيبحث في كتاب له حول هذا الأمر، صدر عن مركز ديان (١٩٨٥) تأثير «الحامولة» على نمط الحياة السياسية في القرية العربية، معتبراً أن هذا التأثير كان خلال السنوات العشرين التي أعقبت قيام الدولة في أوجه من حيث القوة، بيد أن التطورات التي طرأت فيما بعد، في ظل ما أسماه «المرور بمسيرة تطوير عصرية» قادت إلى التأثير سلباً على الشخصيات والعائلات والمؤسسات التقليدية نتيجة لضعف وحدة الصف في العائلة العربية اجتماعياً. ويدرس ريخس التغيرات التي طرأت على دور الحامولة ووظيفتها والعلاقات المميزة للقوى السياسية الأخرى في القرية، وتكيف الحامولة مع روح الزمن، وتأثير المثقفين والأكاديميين في دفع زعماء الحمائل إلى هذا التكيف، كما يتحدث ريخس عن علاقات الحامولة مع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وخاصة مع حزب العمل والمجاملة بين الحامولة وراكح، ليس فقط بسبب قوته الكبيرة في المجال البلدي والسلطات المحلية، وإنما أيضاً بسبب العلاقة بينه وبين الواقع الاجتماعي القائم. ويرى ريخس أنه في الواقع الجديد للثمانينات هناك ثلاث حقائق أساسية حول الوضع في الشارع العربي، هي:

أ ـ المواضيع التي لها علاقة بالبلديات والمجالس المحلية لها علاقة أيضاً بالناحية السياسية الوطنية الخالصة.

ب ـ القرية هي البؤرة الرئيسة لنشاطات الزعامة العربية على مستوى القطر بالنسبة لعرب إسرائيل.

جـ ـ مسألة وجود «عرب إسرائيل» كأقلية وطنية ومدى تدخُّلهم في القضية الفلسطينية لها صلة بتعاطي السياسة في القرية العربية.

.. ويبينُ ريخس أن المثال البارز لهذا الوضع، هو نظرة العرب إلى موضوع الأرض، حيث جاء الإضراب العام الأول في يوم الأرض (١٩٧٦/٣/٣٠) من واقع الشعور الذي يكمن في مصطلح الأرض كوطن، وليس مجرد أرض وحسب، وذلك بعد أن تمسك السكان العرب بالأرض كشعار لوجود وبقاء الأقلية العربية في البلاد. ويمضي ريخس في تقديراته قائلاً: إزاء الواقع المتغير في الوسط العربي استوعبت القوى والمنظمات السياسية والنشطاء الحزبيون بأن الطريق لخلق قاعدة للقوة يمر بالضرورة عن طريق نطاق السلطات المحلية في المدينة أو القرية

العـربية. وبعد أن يتحدث ريخس عن تجربة المنتسبين العرب إلى المعراخ، ينتقل إلى الحـديث عن منظمـة «أبناء البلد» التي ركّزت نشـاطاتها منذ مطلع السـبعينات في مجالات بلدية وثقـافية ووطنية قطرية. كما يتحدث عن «حركة النهضة» في الطيبة و«حـركـة الفـجـر» وغيرهما، ويصل إلى دراسـة أقوى التنظيمات العربية «اللجنة القطرية لرؤسـاء المجـالس المحليـة العـربيـة» التي تأسست عام ١٩٧٤. فـيجزم ريخـس بأن الدليل البـارز للتنظيمات السـيـاسـيـة ينطبق على هذه اللجنة، التي اسـتطاعت خلق مركز خاص محترم في مجال السياسة العربية المحلية، على الرغم من عـدم كـونها هيئة حـزبيـة معلن عنها ولا هي إطار برلماني. ولما كان معظم أعـضـاء هذه اللجنة ـ يتـابع ريخس ـ قـد وصلوا إلى عضويتها بحكم مناصبهم المـرمـوقـة في مـدنهـم وقـراهم في مجالس البلديات والمجـالس المحليـة عن طريق الانتـخابات، فقد حصلوا على صورة حسنة ومكانة بارزة من حيث تمثيل السكان العـرب المحليين، حـتى وصلت الأمـور إلى انتـشـار الشائعة التي تفيد وكأن هذه اللجنة هي «برلمان لعـرب إسرائيل»، حـتى أن ازدياد الدعم والقـوة جماهيرياً لهذه اللجنة، عـمل على إحـداث تغـييرات في مـوقف بعض الأوسـاط اليـهـودية المعنية بالشؤون العربية. وبعد استعراض عدد من نشاطات اللجنة، يعود ريخس للتأكيد على أنه كما تحـولت الوطنيـة الفلسطينيـة إلى إقامة لبنة هامة في مدماك السياسة للقـرية العـربيـة، هكذا تحـولت هذه القـرية إلى بؤرة رئيسة للوطنية الفلسطينية داخل «الخط الأخضر» وبخـاصة بعد عام ١٩٧٦ وإعـادة قضية مصادرة الأراضي العـربية إلى عناوين الصحف وأجهزة الإعلام. ثم ينبه ريخس إلى التأثيرات الكامنة في «إحـيـاء الـتراث الـشـعـبي الفلسطيني في أرض إسرائيل» والاهتمام بالتـاريخ الفلسطيني والزعـامـة الفلسطينيـة، وإلى التأثيرات الثـقافية والصحفية في المناطق المحتلة على العرب في البلاد(٤٠).

بعد أن فرغ إيلي ريخس من دراسة القرية العربية، لوحظ أنه بدأ يتوسع في الحـديث عن «اللجنة القطرية لرؤسـاء المجالس المحلية العربية»، سواء في الندوات التي يشـارك بها أم في المقـالات التي يكتـبها أو في المقابلات الصحفية التي تجري معه. وفي هذا التوسع يشدِّد ريخس على عدة نقاط، أهمها:

أ ـ قيام اللجنة، إلى جانب اشتغالها بالشؤون البلدية، ببلورة شخصيتها كهيئة سياسية مسؤولة عن الموضوع القومي لـ «عرب إسرائيل». وقد عمل الدمج الفعلي بين مشكلات السلطة المحلية والقضايا القومية على زيادة هيبة اللجنة في نظر الجمهور العربي على جانبي «الخط الأخضر» وفي الخارج.

ب ـ نظراً لوصول شخصيات شعبية إلى هذه اللجنة عن طريق الانتخابات، فقد منحها ذلك صفة الهيئة التمثيلية العليا عن السكان العرب، فأصبحت وكأنها «برلمان عرب إسرائيل».

جـ ـ ستواصل اللجنة اكتساب الزخم من خلال تدعيم مكانتها، سواء في الدفاع عن المصلحة المدنية للعرب أو في تمثيل مواقفهم القومية الفلسطينية. ومن المحتمل أن يحاول أعضاؤها تحويل القوة المتراكمة لديهم نحو إطار عمل سياسي راسخ، أي إقامة حزب يكون مركزه الأساسي إقليمياً قروياً.

د ـ الأرضية التنظيمية لـ (حزب اللجنة) المحتمل جاهزة، وقد تمت بلورة برنامج سياسي يشمل الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل ووقف القمع الاسرائيلي. ومثل هذا البرنامج يحتوي مبادىء عامة تعتمدها أحزاب مختلفة (حداش ـ القائمة التقدمية ..إلخ).

هـ ـ في ضوء تجربة اللجنة، سيكون في وسع «العربي الإسرائيلي» الراغب بالزعامة أن يستمد قوته بصورة مباشرة من ناحيتين، الأولى / الدفاع عن حقوق المواطنين العرب في كل ما يتعلق بالتمييز والفوارق الاجتماعية. والثانية / التمثيل الوطني وبخاصة في مجال الوطنية الفلسطينية والنزعة إلى «التشريق» نحو الضفة الغربية(٤١).

توحي تقديرات ريخس، وغيره، أن الدراسات والآراء الإسرائيلية المتعلقة بالهوية القومية والمسار الوطني للعرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، هي بمثابة أضواء كاشفة تتيح للمؤسسة الحاكمة تتبُّع التحركات الجارية في أوساط العرب،

خلال الظروف العادية وفي المستجدات على حد سواء.

**** الترابط مع الضفة والقطاع:**

بعد استكمال احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، توقف المستشرقون والباحثون الإسرائيليون عند موضوع الاتصال بين العرب على جانبي ما يسمى «الخط الأخضر» مع الضفة الغربية وقطاع غزة، فدرسوا الآثار المتبادلة الناجمة عن هذا الاتصال وأولوا عناية خاصة لانعكاساته على الواقع السياسي والايديولوجي لما يسمى «عرب إسرائيل»، سيما وان مسائل كثيرة صنفها الاسرائيليون في عداد الماضي، عادت لتبعث من جديد.

كان المستشرق ايلي ريخس ، هذه المرة أيضاً، في مقدمة الباحثين الاسرائيليين الذين شغلتهم المسألة، وبدأ يتابع التحولات السياسية والنضالية في صفوف العرب داخل فلسطين المحتلة، وفي ذهنه التعرف على التفاعلات الجديدة. وكخلاصة لعشرات الدراسات والأبحاث التي أجراها في هذا الشأن، تناول ريخس موضوع الاتصال بعد «يوم الأرض». فبعد وصف هذا اليوم بأنه بمثابة «شاخصة رئيسة على طريق تطرف مواقف السكان العرب المستمرة منذ حرب الأيام الستة»، يقدِّر ريخس أن سهولة الاتصال بين «عرب اسرائيل» و«عرب المناطق» جدَّدت الصلة بين المجموعتين اللتين فصلتا بعد حرب ١٩٤٨. وكانت الصلة الجديدة عبارة عن عودة إلى مصادر الاتصال المتجدِّد مع الشعور بالعناء الفلسطيني، بعد أن زعزعت السنوات من العيش تحت الحكم الاسرائيلي ثقة العربي الذي يعيش خارج «الخط الأخضر» بالعربي الذي يعيش داخله. ويتابع ريخس: إن مشكلة الهوية الوطنية المشطورة للشعب الفلسطيني، تفاقمت ووضعت أمام ضغوط جديدة وقاسية لم يتم التوصل إلى حلها، وان تلخيصاً لأحداث يوم الأرض وما سبقه يشير إلى مرحلة قياسية في المسيرة الديناميكية لدى «عرب إسرائيل» منذ عام ١٩٦٧. حيث يتمثل ذلك في الانتقال من المفهوم المتواضع للتكون القومي العربي في هوية عرب البلاد إلى المفهوم الذي يبرز الانتماء الفلسطيني من خلال الانطلاق في النضال الهادف إلى نيل الحقوق[٤٢]. وانشغل د. ايلي ريخس بموضوع «الاتصال»، على امتداد الأعوام العشرة التي

أعقبت يوم الأرض، وعرض خلاصة ما توصل إليه في بحث انهاه في صيف ١٩٨٧، واستمر في جمع مادة لبحث آخر يتعلق بما أسماه «التعاون بين عرب إسرائيل وعرب المناطق في مجال الارهاب».. وحول أبعاد اللقاء بين العرب على جانبي «الخط الأخضر»، يؤكد ريخس أن عملية التقارب هي جزء من الاستراتيجية الشاملة للزعامة الفلسطينية خارج البلاد وهي م.ت.ف، والغاية من ذلك هي تقليص الفجوة وايجاد محبة متبادلة بين الدوائر الفلسطينية الثلاث: «عرب اسرائيل» في الدائرة الداخلية و«عرب المناطق» في الدائرة الوسطى والفلسطينيين في الدائرة الخارجية عن إسرائيل. ومهمة «عرب إسرائيل» في هذا الموضوع هي العمل بالاشتراك مع القوى المعادية للصهيونية لتقديم المصلحة السياسية لمنظمة التحرير في إسرائيل. ويشير ريخس إلى أن للجماعات العربية داخل السياسة الاسرائيلية (مثل: الشيوعيين ـ القائمة التقدمية ـ أعضاء الكنيست العرب من المعراخ..) مهمة أساسية لهذا الغرض، وهذا يعني أنه بين ظهراني الأوساط العربية المعتدلة ومؤيدي المعسكر الصهيوني والعلاقة مع عرب المناطق قد نشأ انتماء عربي ونشأت الهوية الفلسطينية وهذه هي عملية «الفلسطنة». ويقول ريخس أن تطورات السنوات العشر التالية ليوم الأرض، شهدت تبلور شرعية فلسطينية «للعرب الاسرائيليين» بعد سنوات عديدة من التنكر. لكن ريخس يعتبر أن هذا التقارب ما يزال في دائرة الشعور، ولم يستقر بعد ذلك بسبب الواقع الضاغط الذي لا يسمح بإقامة أطر سياسية مشتركة للعرب من كلا جانبي «الخط الأخضر»، والمجال المهم جداً للتأثير المتبادل بين الجماعتين هو المجال الثقافي والديني، ذلك أن الضفة الغربية اليوم هي مركز ثقافة وعلوم «العرب الاسرائيليين»، فهؤلاء يدرسون في جامعات الضفة، وخلال ذلك تقوم تغذية متبادلة، وينتعش التراث الشعبي والثقافة الفلسطينية بين كلتا الجماعتين(٤٣).. وإثر انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، تابع المستشرقون والباحثون الاسرائيليون موضوع «الاتصال» ذاته، لكن هذه المرة في نتائجه وتجلياته العملية، وخاصة قيام عرب الجليل والمثلث والنقب بتنظيم إضراب تضامني مع الانتفاضة (بعد نحو عشرة أيام من انطلاقتها). ففي مقابلة صحفية مع أيلي ريخس لاستطلاع رأيه

حول هذا الاضراب، ذكر أن الأحداث الأخيرة (= الانتفاضة) أكدت تعاون الطرفين على قدم المساواة. وفي تحريض مكشوف يذكر أن الأمور خرجت من يد الذين قاموا بتنظيم الاضراب في عدة أماكن لتتحول إلى يد عناصر راديكالية متطرفة تسعى إلى بلوغ المواجهة مع السلطات، وتشمل هذه العناصر جماعات، من أمثال: أبناء البلد ـ الحركة الوطنية التقدمية ـ جماعة النهضة ـ وبعض الجماعات الأخرى، التي تدخل منذ سنوات طويلة في نقاش مع راكح حول الطريقة التي يجب إحياء ذكرى يوم الأرض وفقها[٤٤] . وفي مقابلة أخرى للتعرف على رأيه حول تأثيرات الانتفاضة على «العرب في اسرائيل»، حدَّد ريخس وجوب النظر الاسرائيلي لهذه التأثيرات من خلال عدة زوايا (هي:

أ ـ زاوية الروابط التي تجمع «عرب إسرائيل» و«عرب المناطق».

ب ـ الروابط بين «عرب إسرائيل» ومنظمة التحرير.

جـ ـ الزاوية الأمنية.

د ـ الزاوية التي تتعلق بالانتخابات الاسرائيلية.

هـ ـ الزاوية الخاصة بالعلاقات بين العرب واليهود).

ويبيِّن ريخس أن هذه خمسة مجالات يبدو التغيير فيها ملموساً، وأن هناك انتقالاً جزئياً لصور النضال الشعبي في «المناطق» إلى «الخط الأخضر». وحول النتائج على «العلاقات العربية ـ اليهودية في البلاد» يشير ريخس إلى تشويه التمييز بين «العرب الاسرائيليين» وبين «مواطني المناطق»، ويذهب إلى أنه كلما ازدادت الأعمال العدائية في أوساط «عرب إسرائيل» تعزَّز الخط المتطرف في أوساط السكان اليهود تجاههم. وينبه ريخس بعد ذلك إلى أن العرب بدأوا يفتحون ملف عام ١٩٤٨ من جديد، وهذا يعني أن هناك حديثاً عن احتمال طرح مشروع التقسيم على جدول الأعمال، بعد أن أخذت فكرة التقسيم تموت منذ نهاية الخمسينات[٤٥] ، على حد قوله.

مستشرق آخر ، هو البروفسور تسفي البيلغ، اهتم بالمثل باختراق تأثيرات الانتفاضة لخطوط ١٩٤٨، وبالاضراب العربي التضامني معها، معتبراً أن هناك إجراءين أديا إلى ما أسماه «هيجان أحاسيس عرب إسرائيل»، أولهما على مستوى

عـلاقتهم بالدولة (ميزانيات السلطات المحلية - أراضي الوقف الاسلامي وممتلكاته - تميـيز في مجال التشييد - مشكلات مثقفين - رفض الحقوق..الخ) وثانيهما على مـستوى هويتهم القومية، إذ لا يستطيع العربي أن يكون منتمياً إلى دولة يهودية لا تمنحـه مجال الانتماء إليـهـا. ويتكهن البـيلغ أن يشـهد المستقبل تطور ظاهرة انطواء العـرب على أنفسـهم وتوقف اتصـالاتهم مع الجـمهور اليهودي، وأنه لن تكون هناك عـودة من ناحـيـة سـيـاسـية إلى الوضع السابق. وفي ضـوء تقديره لامكانيـة «أن تصـبح بعض المناطق المعنيـة عـربية، حتى بمعنى الميول القومية»، يقترح البـيلغ على إسرائيل أن تدرس جيداً نقل ال(٦٠) ألف مستوطن [من الضفة الغربية] الى الجليل عـلى سبيل المثال(٤٦). ويصف البيلغ الاضراب التضامني بأنه ظاهرة مقلقة أكثر من الاضطرابات [= الانتفاضة]، خاصة مع امكانية أن يتحول الاضراب إلى سـابقة ومثل يُقتدى به، وينصِّب نفسه واعظاً يدعو إلى «تغليب العقل والمنطق على العـصـبـيـة» لدى المواطنين العرب، مذكِّراً بأنه ما لم تحترم العلاقات بين «الدولة» و«المواطنين»، فـسـوف تنتـقل الإطارات المشتعلة من غزة ونابلس إلى «شـوارع إسرائيـل»، ويـتـسـاءل: مـن سـتـكون لديه القـوة حـينذاك على إطفـاء الحريق!؟!(٤٧).

أما البروفسور يحزقئيل درور فيقرأ الانتفاضة بعد نحو سبعة أسابيع من انطلاقـتها، بمغزاها كعمل مألوف تاريخياً، يمكن أن يحتذى به. فيكتب في معرض تطرقـه إلى «الأقليـة العـربية تحت حكم إسرائيلي» أن أحد الدروس الواضحة التي قـدمـهـا التـاريخ هو أن الأقلية الكبيرة تطور تطلعات وطنية وشوفينية (...) وان التـقـدم الاقـتـصـادي والتعليمي(...) يزيد قوة هذه التطلعات. وعندما ترى أقلية كـهـذه نفـسهاخاضعة لاحتلال أجنبي، من المحتّم أن تحدث مقاومة متزايدة تأخذ صـوراً مـتقدمة مثل العصيان المدني. ومن المتوقع أكثر حدوث تطورات كهذه مع دخـول جـيل جـديد في مجال العـمل. ودرور إذ يشير بهذا إلى «الأقلية العربية في إسرائيل»، يبـيِّـن أنه بعـد «الاحـداث في الضـفة والقطاع» لا لزوم لتوسيع الحديث والاسـهـاب حـول هذه الرؤية. وينتـقد المؤسسة الحاكمة على ضعفها في الانسياق وراء الأحداث الجارية بدلاً من التعمق في فهم المجريات التاريخية، كأساس لبلورة

ما يسميه «استراتيجية وطنية لإسرائيل»(٤٨).

ضمن تقصيّ الباحثين الاسرائيليين للمؤشرات التي يعتقدون أنها تجسد قوة أو ضعف تأثيرات الانتفاضة على «عرب اسرائيل»، يدرس اليشع افرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، استاذ في جامعة تل أبيب) نموذجاً معيّناً يدلل به على عمق هذه التأثيرات، هو إحياء «يوم الأرض الثاني عشر» الذي كان في ظل الانتفاضة مختلفاً عما جرى في الأعوام السابقة. ويلخص إفرات الحقائق الجديدة، كما يلي:

أ ـ جرى التعبير عن تضامن «عرب إسرائيل» مع «عرب المناطق» ضد الاحتلال، وتدل المشاركة الجماهيرية في الاجتماعات والتظاهرات على التماسك في أوساط هؤلاء السكان وعلى التعمق المتزايد للهوية الوطنية لدى العرب من جانبي «الخط الأخضر».

ب ـ من أجل الحؤول دون أعمال «الإخلال بالنظام» والتعبيرات القومية لدى «عرب إسرائيل»، كان يجب على السلطات أن تعزلهم طبيعياً وإدارياً عن «عرب المناطق» لكي يكون بالإمكان السيطرة عليهم، خاصة وأنه ظهرت لدى «عرب إسرائيل» زعامة محلية قادرة على السيطرة على الوضع وعلى اتباع الوسائل المعتدلة بما يتفق مع الظروف المتغيرة.

جـ ـ خلافاً لأحداث أيام الأرض في السنوات السابقة ، اكتسب هذا الحدث (عام ١٩٨٨) مغزى سياسياً كبيراً جداً، وذلك استناداً إلى العصيان المدني والاضطرابات [= الانتفاضة] التي وقعت في المناطق. حيث زادت المشاعر الوطنية لدى «عرب إسرائيل». ويبرز هذا الأمر جذور المشكلة القائمة في أوساط هؤلاء السكان، لجهة أن موضوع الأرض يشكل دائمًا جوهراً ورمزاً بالنسبة إليهم، وهم يرون في الأرض مصدر رزق ومجال حياة وحيداً بقي لهم، وإقليمياً يمكنهم من التمسك الحقيقي به. وينهي اليشع إفرات استخلاصاته بالإشارة إلى أن الطموحات الوطنية والشرعية لـ«عرب إسرائيل» لا تقل عن طموحات اخوتهم في المناطق المحتلة، وحتى أن «الخط الأخضر» الذي فصل بين الجانبين في الماضي، لم يحوّل لهم إلى «إسرائيليين جيدين». ثم يقدّر أنه لا توجد لدى حكومة إسرائيل

سياسة واضحة حيال الأقليات، وهكذا فإن مستقبل «عرب إسرائيل» في إطار الدولة اليهودية التي يعيشون فيها يلفه الغموض(٤٩).

للوهلة الأولى، يبدو إفرات خالي الذهن من إدراك القمع الإسرائيلي ضد العرب في فلسطين، ويلوم إسرائيل على عدم وضع الحواجز أمام التأثيرات الوطنية/القومية القادمة من الضفة والقطاع، متجاهلاً بذلك أن إسرائيل عملت ما بوسعها في سبيل «تطويع» العرب ولجم اندفاعاتهم، ومتجاهلاً كذلك أن التعبيرات عن الانتماء والتفاعلات بين أبناء الوطن الواحد، تجتاز كل المعوِّقات التي تواجهها. بينما نرى إفرات يحاول ترك الباب موارباً، ويختار فكرة «المستقبل الغامض» الذي ينتظر العرب في البلاد، لتهيئة الأذهان ـ ربما ـ إلى أن هذا المستقبل لا بد أن يتحدَّد على مسار المواجهة بين هؤلاء العرب وبين الدولة. وهو إذ يعلم حتمًا أن أقلية سكانية مقهورة وعزلاء، لن يتسنى لها امتلاك القدرة على الحسم في الأفق المنظور، بسبب اختلال موازين القوى لغير صالحها، فإنه من خلال فكرة «غموض المستقبل» يتوجه ضمنياً إلى العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ليتجاوبوا مع المؤسسة الحاكمة في سياستها (= الاستسلام للأمر الواقع)، والتخلي عن التضامن مع الانتفاضة في الضفة والقطاع.

وفي اتجاه التعرف على مقدار تأثيرات الانتفاضة، أيضاً، تم التطرق إلى ذلك، في اليوم الدراسي الذي نظّمه «معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية» (في أواسط كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، حول موضوع «انتخابات الكنيست الثانية عشرة في المجتمع العربي في إسرائيل». فادعى المستشرق يوسف جينات أن النضال من أجل المساواة في المجتمع كان خلال هذه الانتخابات عاملاً ذا أهمية واسعة أكثر من المواضيع الوطنية الفلسطينية. وعرض د. ماجد الحاج «الدعاية الانتخابية في ظل الانتفاضة»، فأكد أن الانتفاضة أثَّرت بشكل واسع على المضمون الدعائي الانتخابي لأغلب الأحزاب، لكنها ـ برأيه ـ لم تؤثر في النتائج. ونظر المستشرق يتسحاق رايتر (من الجامعة العبرية) إلى انسحاب عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل، على أنه تعبير سياسي عن تأثير الانتفاضة على «عرب إسرائيل». وتحدث يوسف بن دافيد (من جامعة بن غوريون) عن التغيرات في طابع تصويت البدو،

فـزعم أنهم لم يبلورا لأنفسـهم طوابع سـياسية، وبقي تصويتهم ضمن حدود القبيلة والحامولة، بالرغم من أنهم ينخرطون في مسيرة «تعاظم التعصب» وتعاظم التضـامن مع مـشـاكل «عـرب إسرائيل». والنتـيـجـة التي توصل إليـها الخبراء المشـاركـون في هذا اليـوم الدراسي هي «لم تغير الانتـفـاضـة من طابع التصويت التقليدي لعـرب إسـرائيل[٥٠] . بمـعنى أن النهـوض الوطني والتـمسك بالهوية القـومـية والتضامن مع الانتفاضة، كل ذلك لم يُترجم إلى موقف عملي وفعل، لدى مشاركة العرب في انتخابات الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٨).

بالنسبة للباحثين الإسرائيليين، يعتبر موضوع تأثيرات الانتفاضة على «عرب إسرائيل» أكبر من أن يدل عليـه حـدث كـالانتـخـابات التي جـرت في العام الأول للانتـفـاضـة، فـالأمـر يتعلق بتراكمات متواصلة على المدى الطويل. وقد وُجِدَ من يحذِّر هنا من التراكمات المذكـورة على العلاقات العربية ـ اليهودية في الدولة. ففي عـمل بحـثي أنجزه فريق من المختصين والخبراء أصدره «مركز جافي/ يافيه» (في آذار/مـارس ١٩٨٩) بـعـنـوان «يهـودا والسـامـرة: الطريق إلى السـلام»، يرى المشـاركون أن مكانة «عرب إسرائيل» هي عامل حيوي في خيارات السلام الدولية. وأنه إذا اسـتـمرت حالة اللاهدوء في الضفة والقطاع، وإذا لم تعالج مطالب «عرب إسرائيل» في المسـاواة بالحـقـوق بطريقـة صـحيحة، فإن الوضع الراهن يمكن أن يـؤدي إلى تطرف مـتـزايد وإلى نشـاط عنيف بين «عـرب إسرائيل» مع تفـاقم في عـلاقاتهم باليهود داخل الدولة. لهذا يوصي معدُّو التقرير باتِّباع خطوة من طرف واحـد، هي تعجيل اندماج هؤلاء العرب في حياة الدولة، بالابتداء في «تطوير جدِّي» للقطـاع العربي[٥١]. وبـالمثل، توقف المشـاركـون في الاجـتماع السنوي لـ«الرابطة الإسرائيليـة لعلوم الدولة» (في أيار/مـايو ١٩٨٩) عند الاحـتمال ذاته، انطلاقاً من تزايد مـشـاعـر الإحـبـاط وخيبات الأمل والتعاطف مع الانتفاضة، بعد أن أصبح «عـرب إسرائيـل» أمـام مـفـترق طـرق، حـسـب تـعـبير أحـد المشـاركين في هذا الاجتماع[٥٢].

**** الظاهرة الإسلاميـــة :**

انشـدَّ المسـتشرقـون والباحثون الإسرائيليون إلى التعرف على انتشار ظاهرة

التـدين الإسـلامي بين صـفـوف العـرب في فلسطين. فعمدوا إلى تحليل المؤشرات الخـاصـة بذلك، سـواء في الدراسات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والدينية العامة، أو في دراسـة مـا يسـمى «حـالة التـعصب» التي أخذت بالتزايد هناك منذ أواسط السبعينات.

من العينات البحثية، في هذا المنحى، أعد د. تومي مئير (أحد كبار المحاضرين في جـامعة تل أبيب) كتاباً يحمل عنوان «يقظة المسلمين في إسرائيل»، أصدره «معهد الدراسـات العـربيـة» في جـفـعـات حـفـيـفـا، وذلك بعد أن التقى مؤلفه عشرات الشـخصيات الإسلامية (بينهم قضاة ورؤساء مجالس محلية وغير ذلك) واعترف المؤلف في مـقدمة كتابه بأن القضية الهامة التي شغلت باله، هي: هل يعقل حدوث يقظة إسـلامـية بين مجموعة المؤمنين في دولة غير إسلامية!؟! ولدى إجابة المؤلف على هذا التساؤل، اتضح له أن الظروف الخاصة التي يعيشها «عرب إسرائيل» قد سمحت - وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ - بالانفـتاح الزائد والاستعداد للقبول ولتبني طرق التـفكير المسـتـمـدة من روح الدين الإسلامي. وقال المؤلف: إن القلائل من العرب الذين عرفوا كُنْهُ اليقظة الإسلامية وقفوا موقفاً متحفظاً بل وحتى متجاهلاً لها. وتحـدث المؤمنون أنفسهم عن اليقظة بحماس واضح وعن شرعية نموِّها، بل ودافـعـوا عنهـا، وتركز حديثهم حول كون الحركة رداً على الخط الفكري الشرقي والغـربي على حـد سـواء. وعلى سـؤال من نوع «هل اليـقظة الإسلامية هي فعلاً يقظة إنسـانيـة ليبراليـة وإصـلاحـيـة حسبما يعرضها أعضاؤها، أم أنها حركة ظلامـيـة مـتطرفـة حـسبما يصفها خصومها؟!» يجيب د. مئير أنه حسب الدلائل والمـمـيـزات يـمـكـن أن نـرى في المـرحـلـة الأولى مـن الـيـقظة (وبخـاصـة من ١٩٧٩-١٩٨١) مـرحلة مـتطرفـة جـداً. وبعد ذلك اعتدلت وتبنت لنفسها مبادىء إنسـانيـة وإصلاحية كثيرة. وتوصل المؤلف إلى نتيجة مفادها أنه من المحتمل أن يكون زعماء اليقظة (عام ١٩٨٦) يتَّبـعون أسلوباً معتدلاً يعتمد على أسس الحوار المسـتـمـر مع كل مـا يحيط بهم من مسلمين ويهود ومسيحيين، وبعد أن تحدث المؤلف عن الصـعـوبات التي واجـهته في إعداد كتابه، يشير إلى أن معلومات كثيرة بقيت سرية، وهذه المعلومات تتضمن وثائق صادرة عن المحكمة العسكريـة تتعلق

بـ «أسرة الجـهـاد» والإفـادات ومواد التحقيق الذي قامت به الشرطة لدى توقيف أعضائها (عام ١٩٧٩).

خصَّص د. تومي مئير الفصل الأول من كتابه «يقظة المسلمين في إسرائيـل» للتـحـدث عن دوافع هذه اليقظة، مستعرضاً اعتقاد قسم من الباحثين بأن الدوافع ثقـافـيـة أيديولوجية بالإضافة إلى «خيبة الأمل» من القومية العربية، وقيام قسم آخـر بإرجـاع ذلك إلى أسـبـاب سياسية جاءت نتيجة لكابوس حرب ١٩٦٧، بل وربما حـتى نتـيـجـة لانتـصار الثورة الإسلامية في إيران. بينما أرجع قسم ثالث سـبب اليـقظة إلى العوامل الاقتصادية. ويعتقد د. مئير أنه يمكن ربط بداية اليقظة بنتائج حرب ١٩٦٧، حـيث أخـذ «العـرب في إسرائيل» يفسرون هويتهم تفسيرات مختلفة، وعدَّد المؤلف العوامل التي تسببت في اليقظة، وهي:

أ - العـامل الخـارجي، نتـيـجـة لليـقظة الفلسطينية الاسلامية التي نادت بالكفـاح المسلح وتحـوُّل م.ت.ف إلى رمز صمود العرب، مما أدّى إلى نمو الميول الفلسطينية وخاصة بين الشباب.

ب - الـعـامـل الـداخـلي ، ويتلخص ببـحث «العـرب في إسرائيل» عن بدائل وحلول إسـلامية بعد حرب ١٩٦٧ من خـلال البـحث عن الروحانية والنقد الذاتي الذي شهده المجتمع العربي بعد الحرب.

جـ - عـامل اللقـاء مع عـرب الضـفـة والقطاع، حـيث تعـرف العـرب على إيديولوجيات وحركات دينية لم يسبق أن عرفوها من قبل.. وخصَّص د. مئير الفصل الثاني لدراسة «حالة» هي الشيخ عبدالله درويش زعيم «حركة الشباب المسلمين في إسرائيل».

وفي الفـصل الثـالث من الكتـاب، اسـتعرض د. مئير وحلل موضوع «أسرة الجـهـاد» التي تمَّ اعتبارها كامتداد لحركة «الجهادية» الفلسطينية التي قامت عام ١٩٣٥ بزعـامـة الشـيخ عـز الدين القسام من خلال ايمان أعضائها بان فلسطين كـانت وينبـغي أن تبـقى دولة عـربيـة إسلامية. وكانت المنظمة تتألف من خلايا سرية، وقـام أعـضـاؤها بنشاطات فدائية فاعتقل حوالي مائة منهم وصدرت بحق سـتين منهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة.. ويختتم المؤلف كتابه بالادعاء أن كشف

«أسرة الجـهـاد» زعـزع «المجـتـمع العـربي الاسرائيلي» وفـتح عـيون السياسيين الاسرائيليين على مـا يجري في الشـارع العـربي، وأعـربوا عن قلقـهم من تطلعات الشـباب المسلمين الراديكاليين الذين ولدوا، بمعظمهم، بعد عام ١٩٤٨ وتتلمذوا في المدارس الاسرائيلية(٥٣).

بعـد انطلاقـة الانتـفـاضـة الفلسطينيـة، وما ارتبط بها في اذهان الباحثين الاسرائيليين من ازدياد «ظاهرة التـعـصب» جرّاء اشتراك التنظيمات الاسلامية في فـعـاليـاتها، لجأت الجـامـعـات الاسرائيليـة إلى تنظيم الندوات الدراسية الخاصة بـ«الظاهرة الاسـلامـية». ففي أسبوع واحد (أواسط حزيران/ يونيو ١٩٨٨) عقد «مـعـهد ترومان في الجامعة العبرية» ندوة لمناقشة الناحية الدينية كعنصر مساعد للتـعـايش السلمي، اشترك فـيـهـا إلى جـانب عـدد من المسـتشرقين والبـاحـثين والأكـاديمـيين الشـيخ عـبـدالله درويش والحـاخام السفاردي الأكبر لمدينة نتانيا والقس البروفـسـور مارسيل ديبواه. وعقد «المعهد الاجتماعي لدراسة الجاليات في جـامـعـة بارايلان بتل أبيب) ندوة لدراسـة «التـعـصب الديني»، تحـدث فـيـهـا البروفـسور مناحيم فريدمان حول «مسيرة التعصب الديني في المجتمع العصري»، فذكر أن كافة الديانات تدعو إلى المحبة والسلام، بينما وصل التعصب في الوسطين العـربي واليهودي إلى حد لم يعد يستطيع فيه الفرد أن يتخذ قراره بنفسه بعد أن نزع هذا التعصب من الفرد حقه في اعتماد الأفكار التي يريدها. أما د. ايلي ريخس فـقـد تناول مـا أسماه «مـسيرة التعصب الاسلامي والنزعة الاسلامية في المجتمع العـربي الاسرائيلي»، مـعـتبراً أن هذه المسيرة كـانت تدريجية، لكنها أصبحت ذات مـغـزى بعـد أن تدفق مئات من الشـبـاب العرب إلى كليات الشريعة بمدن نابلس والخليل وقلقـيليـة لكي يتـعلمـوا فـيـها، ثم عادوا إلى مدنهم وقراهم لكي يشكلوا الوَعَظَة وأئمة المساجد في مدن وقرى المثلث والجليل(٥٤).

ويجيء فـوز «الحـركة الاسلامية» في الانتخابات البلدية في مدينة أم الفحم العربية (أواخر شباط/ فبراير ١٩٨٩)، فينبري بعض الباحثين الاسرائيليين، بقلق، لدراسـة هذا المسـتـجد الذي ترجم الحضور الاسلامي إلى واقع تنظيمي/ إداري. وفي مـعـرض تحـليل الحـدث الجـديد ومخاطره، يقـدِّر المسـتشرق رافي يسرائيلي

(المتخصص بدراسة الشؤون الاسلامية في الجامعة العبرية بالقدس) ان التيار الاسلامي في إسرائيل، مرتبط بالاخوان المسلمين، وان المبالغ الضخمة التي تموّله تأتي بصورة خاصة من منظمات إسلامية، ومن السعودية وربما من ليبيا أيضاً. ويرى أن الخط السياسي الذي يعتمده الأصوليون المسلمون، بالحرص على العمل في إطار الشرعية، جاء إثر الفشل الذي تعرضت له «أسرة الجهاد»، وان رفضهم الخوض في الشؤون السياسية مباشرة، في الوقت الذي يقيمون فيه دولة مضادة حقيقية بالسيطرة تدريجياً على المؤسسات المحلية، يمثّل إشارة مقلقة، وقد يصبح الوضع بسرعة غير قابل للضبط. وتابع رافي يسرائيلي: إن الأصوليين يستغلون النظام لمصلحتهم الخاصة، ولا يلتزمون القانون إلا لتلقي المساعدات الحكومية وتفادي السجن، وهدفهم هو اجتياح المجتمع من الداخل، ثم في مرحلة ثانية «أسلمة» مجمل فلسطين والشرق الأوسط(٥٥).

في ضوء هذه الرؤى ، يصبح ممكناً القول إن المستشرقين والباحثين الاسرائيليين ينظرون إلى «الظاهرة الاسلامية» في الوسط العربي بعين القلق، والتخوُّف من نمو هذه الظاهرة مستقبلاً. وفي المقابل، بالرغم من عدم توفر مؤشرات أو كتابات تبيِّن أن هؤلاء المستشرقين والباحثين يحبِّذون تعاظم التيار الاسلامي بين العرب في البلاد، ربما يكون هذا التوجه متَّخذاً عملياً، باعتبار أن هكذا تعاظم يضع في أيدي المعنيين الاسرائيليين ورقة رابحة يستغلونها، على الأقل، في تبرير التطرف الديني الصهيوني. ونعتقد أنه إذا لم يتطرق المستشرقون والباحثون الاسرائيليون إلى هذا الاحتمال، وإلى حركية المواقف المتبادلة بين التيار الاسلامي وبين المؤسسة الحاكمة، فإن أي بحث في هذا الشأن، يظل متسمًا بالتبسيطية ومحكوماً بالنظرة الأحادية الجاهزة.

.. عموماً، توحي أعمال المستشرقين والباحثين الإسرائيليين المتعلقة بعرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨، بأنها إشارات تحذيرية للطرفين العربي والإسرائيلي. فمن جهة أولى، يتم تذكير العرب بأنهم يعيشون في «دولة يهودية» وأن كل ما يقومون به يقع في ساحة الرؤية البحثية والرسمية، وبالتالي يطلب إليهم دوماً مراجعة وتدقيق حساباتهم في أي موقف يتخذونه وفي أي خطوة يقدمون عليها، ومن جهة

أخـرى، يتم تحريض السلطات الإسرائيلية المعنية على نبذ التلكؤ في معالجة أوضاع العـرب، وضرورة وضع «الحلول المناسـبـة» قبل فوات الأوان.. وهل لدى إسرائيل ما تعرضه على هؤلاء العرب، سوى المزيد من القمع والمضايقات؟! هل لديها سوى مـواصلة العـمل لاسـتـقـدام الفـرص واستغلالها لتنفيذ مخطط الترحيل؟! وذلك بصرف النظر عن الطروحات الدعائية المتداولة.

** استخلاصـــــــات :

* في الفـروق بين «المعلن» و«المتـخَّذ» ضـمن الأبحـاث تتكشف حـقيقة أن ترحـيل العـرب من البـلاد يندرج في المخطط الثابت للمؤسسة الحاكمة، بينما تعدُّ الدعـوات لدمج الأقليـة العربية في حياة الدولة بمثابة وسيلة مرحلية، ريثما تتغير الظروف.

* تثير المســاهمات البحثية الإسرائيلية جواً من الذعر لدى الإسرائيليين حول الخطر الديمـغـرافي العربي، ليكون هذا الأمر حافزاً إضافياً يسـرِّع اتخاذ القرارات الإسرائيلية التي تلغي هذا الخطر بالقضاء عليه في مهده.

* دعـوات المسـتشرقين والباحثين الإسرائيليين إلى التعايش، أشبه بمحاولات لذر الرمـاد في العـيـون المفـتوحة، بغية تصريف عوامل النهوض الوطني/القومي ومشاعر النقمة واليأس، في غير اتجاهاتها الطبيعية.

* كـثيراً مـا يجد المستشرقون والباحثون الإسرائيليون أنفسهم أمام معطى يؤرقـهم، هو أن مـواقف العرب السياسية في أراضي ١٩٤٨، تتخطى المطالبة بنيل حقوقهم المعيشية والمطلبية إلى المطالب الوطنية/القومية في الحرية وتقرير المصير.

* تنطوي آراء وتقـديرات المسـتشرقين والبـاحـثين الإسرائيليين على اعتراف بأن الهوية القومية للعرب في أراضي ١٩٤٨، هي في وضع التـبلور والنضوج، وأن مـســارهم الوطني في حالة تصاعد، وفي هذا المنحى يوضع الترابط والتضامن بين العرب على جانبي ما يسمى «الخط الأخضر».

* تستقطب «الظاهرة الإسلامية» في أوساط عرب فلسطين اهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، ويتخلل التعامل البحثي مع هذه الظاهرة قلق مرئي، على خلفية التخوف من الإشكالات التي تثيرها للتجمع الإسرائيلي في الحاضر والمستقبل.

الفصل السابع :

التناول البحثي الإسرائيلي لشؤون الضفة الغربية وقطاع غزة

كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وما تزال، محط اهتمام بحثي إسرائيلي يشمل دراسة واقع هذه الأراضي والتغيرات التي تشهدها في كافة الميادين. ويتعدى هذا الاهتمام تدوين الظواهر، إلى قراءتها وتأويلها، ثم إلى طرح التصورات ووضع البدائل لمعالجة موضوع الاحتلال الإسرائيلي وتأثيراته المتنوعة، ووُجدت هنا تباينات في طرق تفكير الباحثين الإسرائيليين، تبعاً لتصنيفات المدارس السياسية الإسرائيلية القائمة، ومثل هذا الأمر غير عصي على إدراك المتابعين لطبيعة إسرائيل وسبل العمل المشترك في نطاق «التعددية» الحزبية/الوظيفية الإسرائيلية.

**** الأوضاع العامة :**

إلى جانب الدراسات الإحصائية التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء وبنك إسرائيل حول الأوضاع العامة في الضفة والقطاع، وضمن الاهتمام الواسع النطاق بهذه الأوضاع في مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية المختلفة، عني مشروع أبحاث (=بنك معلومات) الضفة الغربية ـ برئاسة د. ميرون بنفنيستي ـ منذ تأسيسه، بإجراء دراسات خاصة عن الضفة والقطاع، نشرت نتائجها في نشرات وكتب (بالنسبة لمسائل مختارة)، وفي تقارير سنوية شاملة. وتستغل هذه الدراسات للاستهلاك الداخلي والخارجي، في الوقت ذاته، تستفيد منها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة خلال تعاطيها النظري والعملي مع الأوضاع العامة والتطورات الجارية أو المستقبلية في الضفة والقطاع، كما تسهم ببلورة معرفة إسرائيلية عامة في هذا الشأن. وتستمد الجهات الخارجية المعنية من دراسات

المشروع ونتاجاته المختلفة ما يعينها في تكوين صورة عامة وأحياناً تفصيلية عن مشكلات الضفة والقطاع والأوضاع السائدة أو المحتملة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

يعدُّ آخر تقرير متوفر صادر عن المشروع المذكور (١٩٨٧) بمثابة إسهام كبير في استكمال المعلومات لدى المهتمين، ويتألف هذا التقرير من خمسة فصول تتناول: الاتجاهات الديمغرافية، والتطورات الاقتصادية، والتطورات القانونية والإدارية، والمجابهة والمواقف، ثم المستوطنات الإسرائيلية. وتنطوي الخاتمة على قراءة المعطيات سياسياً، تحت عنوان «الجمهورية الثانية».

* **ديمغرافياً:** قدَّر تقرير بنفنيستي عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (في نهاية عام ١٩٨٦) بنحو مليون و٣٧٧ ألف شخص - ما عدا سكان شرقي القدس - (٨٣٥ ألفاً في الضفة و٥٤٢ ألفاً في القطاع) أي بزيادة ٤٠٪ منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. ولاحظ التقرير أن جميع الاتجاهات الحالية لدى السكان الفلسطينيين في المناطق تفضي إلى بنى عمرية فتية، وذلك في سياق عرض البيانات الإحصائية التقليدية حول الهرم السكاني[1].

تجدر الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، لو لم يتعرض السكان للاحتلال عام ٩٦٧، كان سيصل إلى نحو ضعف الرقم الذي أورده تقرير بنفنيستي، بالنظر لمعدلات الزيادة الصافية المرتفعة لدى المواطنين الفلسطينيين (التي تحسب بمعرفة أعداد الولادات والوفيات ومعدّلات الهجرة الطبيعية في وضع غياب الاحتلال افتراضا). وبذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي مسؤول بشكل رئيس عن تهجير ما يقارب عدد المواطنين المتبقين على أراضيهم. ومع هذا ينظر الإسرائيليون بقلق إلى الواقع الديمغرافي الفلسطيني القائم، ليس فقط لجهة العدد الذي لا طاقة للاحتلال على استيعابه، وإنما أيضا لطبيعة التوزع السكاني في المناطق المحتلة.

اليشع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، أستاذ في جامعة تل أبيب) يدرس، في الفترة ذاتها، الظواهر الديمغرافية من حيث توزعها الجغرافي في الضفة

الغـربية، مشيراً إلى أن وقائعها لا تدور في وادي الأردن أو في جنوبي الضفة أو في منطقـة البـحـر الميت، بل هي في الأمـاكن الاستراتيـجية الهامة التي تزيد خطورة المشكلة من وجـهة النظر الإسرائيلية. ذلك أن المواطنين العرب يتواجدون بكثرة على منصـة الجبل الواسعة ويتوزعون بشكل جيد ضمن مئات القرى المقامة على القمم الجـبليـة وعلى ظهـر سلاسل جبلية تطل على ما يحيط بها، كما تنتشر هذه القرى على طول محاور طرق رئيسـة، ولا يتـجـه انتشارها نحو الشرق، بل هي تنتشر نحـو الجـهـة الغـربيـة باتجـاه «الحدود مع إسرائيل». ويقول إفرات إن الحشود الديمغرافية التي يمكن أن تسبب المشاكل تقع بالذات حول القدس، حيث يقطن ما بين رام الله والبيرة في الشمال والعـيـزرية في الشرق وبيت لحم وبيت جـالا وبيت سـاحـور في الجنوب، نحو ١٥٠ ألف عـربي، يضـاف إليـهم القـاطنون في شرقي القدس (نحو ١٥٠ ألف عربي أيضاً)[٢].

إن تنبيهـاً كهذا، لن تهمله سلطات الاحتلال بالتأكيد، ومن المتوقع أن تدخل هذه السلطات في حـسـاباتها مـعـرفـة كـهذه، لدى تخطيطها لعمليات الاستيطان والاسـتـيـلاء على الأراضي ولدى التـضـييق على المواطنين العرب اقتصادياً ومائياً وعـمـرانيـاً .. إلخ ، في سـبـيل التـخفيف القسري من الكثافة السكانية في المناطق المذكـورة، كما لن تغـفل السلطات المعطيـات المذكورة في أي عملية ترحيل جماعية يمكن أن تلجأ إليـهـا إسرائيل مـسـتقبلاً. أما بالنسبة لقطاع غزة، فيركز الباحثون الإسرائيـليـون على الاكـتظاظ السكاني في مجمل مناطق القطاع، بشكل لا يتناسب مـع المـوارد. ويـنـظـر بعـضـهم إلى هذا الوضع على أنه «عبء على إسرائيل». كما يتناول بعـضـهم المسألة الديمـغـرافـيـة الخاصة بالمخيمات، بتبعاتها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية.

* **اقتصادياً:** يذكـر تقـرير بنفنيـستي أن إجمالي الدخل الوطني المخصَّص للإنفـاق في الضـفة والقطاع بلغ (عام ١٩٨٧) نحو ١,٥ مليـار دولار، منه نحو

مليـار دولار هو إجمالي الناتج المحلي، والبـاقي هو صـافي التـمـويلات الخارجية. ويتـحـدث التـقـرير بالتـفـصيل حول الميزان التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الضـفـة والقطاع والجـهات الخارجية، مبيناً المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية للضفة والقطاع (لعام ١٩٨٦) على النحو التالي[٣]:

الميزان التجاري	الضفـة	القطاع	الضفة والقطاع	النسبة المئوية
١ ـ المستوردات/ المجموع العام	٤٩٧,٨	٣٧٤,٧	٨٧٢,٥	١٠٠٪
ـ من إسرائيل	٤٣٦,٨	٣٤٣,٥	٧٨٠,٣	٨٩,٤٪
ـ من الأردن	١٠,٩	—	١٠,٩	١,٢ ٪
ـ من بلدان أخرى	٥٠,١	٣١,٢	٨١,٣	٩,٣ ٪
٢ ـ الصادرات/المجموع العام	٢٣٩,٣	١٥٥,٧	٣٩٥	١٠٠٪
ـ إلى إسرائيل	١٥٦	١٣٣,١	٢٨٩,١	٧٣,٢٪
ـ إلى الأردن	٨١,٨	١٨,٨	١٠٠,٦	٢٥,٥٪
ـ إلى بلدان أخرى	١,٥	٣,٨	٥,٣	١,٣ ٪
٣ ـ فائض المستوردات على الصادرات / المجموع العام	٢٥٨,٥	٢١٩	٤٧٧,٥	١٠٠٪
ـ مع إسرائيل	٢٨٠,٨	٢١٠,٤	٤٩١,٢	١٠٢,٩٪
ـ مع الأردن	ـ٧٠,٩	ـ١٨,٨	ـ٨٩,٧	ـ١٨,٨٪
ـ مع بلدان أخرى	٤٨,٦	٢٧,٤	٧٦	١٥,٩٪

التجارة الخارجية في السلع للضفة والقطاع
(تقرير بنفنيستي ١٩٨٧) بملايين الدولارات.

ويورد تقـرير بنفنيـسـتي معطيات بتوزع ونسب الأيدي العاملة في الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة ١٩٤٨، على النحو التالي[٤]:

أ ـ الضفة الغربية وقطاع غزة	المجموع بالآلاف	الزراعة ٪	الصناعة ٪	البناء ٪	الخدمات ٪
١ـ سكان الضفة والقطاع المستخدمون في الضفة والقطاع.	١٥٢,٧	٢٤,٤	١٦,١	١١,١	٤٨,٤
٢ ـ سكان الضفة والقطاع المستخدمون في إسرائيل.	٨٩,٢	١٥,٦	١٧,٨	٤٧	١٩,١
٣ ـ مجموع العمالة في الضفة والقطاع.	٢٤١	٢١,١	١٦,٨	٢٤,٥	٣٧,٦
٤ ـ نسبة عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل (٣/٢).	—	٢٧,٢	٣٩,٣	٧١,٥	١٨,٧
٥ ـ نسبة العمالة الإسرائيلية من الضفة والقطاع (١٠/٢).	—	١٥,١	٤,٧	٣٧	١,٩
ب ـ « إسرائيل»					
٦ ـ العمالة اليهودية في إسرائيل.	١٢١٣,٦	٥,١	٢٤,٢	٣,٦	٦٧,١
٧ ـ عمالة (عرب إسرائيل) في إسرائيل.	١٥٤,٧	١٠	٢٠,٢	١٨,٨	٥٠,٩
٨ ـ مجموع العمالة الإسرائيلية في إسرائيل (٧/٦).	١٣٦٨,٣	٥,٧	٢٣,٧	٥,٣	٦٥,٣
٩ ـ العمال العرب في إسرائيل.	٢٤٣,٩	١٢,١	١٩,٤	٢٩,٣	٣٩,٢
١٠ ـ مجموع العمالة في إسرائيل (٩/٦).	١٤٥٧,٥	٦,٣	٢٣,٣	٧,٩	٦٢,٥
١١ ـ العمالة العربية في إسرائيل كنسبة مئوية من العمالة في إسرائيل (١٠/٩).	—	٢٩,٥	١٣,٩	٦٢,٣	١٠,٥

بيان (تقرير بنفنيستي) للعمالة في الضفة والقطاع و«إسرائيل»
عرقياً وحسب القطاعات (عام ١٩٨٥)

.. يكشف الجدول الأول الواقع المأساوي لتبعية «الاقتصاد الفلسطيني» شبه التامة للاقتصاد الصهيوني، في ظل عملية الدمج والاستغلال الاقتصادية الإسرائيلية للسوق الفلسطينية. ويقود الجدول الثاني إلى إدراك الآثار السلبية للنزف في اليد العاملة الفلسطينية على التنمية المحلية في الضفة والقطاع. وبالرغم من أن هؤلاء العمال يحصلون على مبالغ كبيرة ـ بلغت خلال العام المذكور مثلاً ٢٨٥ مليون دولار[٥] ـ كأجور لقاء عملهم، تسهم بدورها في تمكينهم من الاستمرار في العيش، لكن النزف ذاته يفضي إلى حرمان القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من هذه الأيدي العاملة، ومن ثم تضُرر العملية الانتاجية في المناطق المحتلة، بصورة قسرية. ويمكن استناداً إلى هذين الجدولين معاً، التعرُّف على ملامح التوجه الكولونيالي الاسرائيلي نحو الضفة والقطاع، وفق صيغة «المركز/

المحيط» المعروفة، والتي يمكن تلخيص مكوناتها بنقطتين هما:

أ ـ اتسام العلاقة بين منطقة «المركز/ القلب» وبين مناطق «المحيط/ التخوم» بالصبغة الاستعمارية، حيث يتم تحريك عناصر الانتاج وعوامله الرئيسة (المواد الأولية والعمالة الرخيصة الأجور) من الثانية إلى الأولى.

ب ـ ميل لسان الميزان في التبادلات التجارية (للمواد الخام والمواد المصنَّعة) لصالح منطقة «المركز» ولجوء المؤسسة الحاكمة فيها إلى ضبط وضغط الأسعار في مناطق «المحيط» مع إطلاق العنان لأسعار صادراتها إلى هذه المناطق..

.. وحين تؤخذ هذه المعطيات في إطار أكثر شمولية، يتضح أن سياسة الدمج الاقتصادي الاسرائيلية بلغت مستوى خطيراً معطلاً لاتجاهات التطور الفلسطيني المستقل، وذلك تحت عنوان «السوق المشتركة» كمفهوم إسرائيلي تضليلي يحاول إخفاء عمليات النهب والاستغلال التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

في هذا التضليل يشارك أوري شتندل (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً ورئيس اللجنة القضائية لشؤون الأراضي في الضفة الغربية حالياً) فيتحدث ضمن بحث له حول «تطور السوق المشتركة»، ويدَّعي أن إسرائيل بلورت سياسة مرنة كثيرة الأبعاد، أفسحت المجال للحركة بحرِّية عبر ثلاث قنوات تتسع باستمرار هي:

أ ـ حركة كبيرة للبضائع والعمال ووسائل الانتاج من كلا جانبي «الخط الأخضر».

ب ـ الاتصال المستمر مع الضفة الشرقية والدول العربية عبر «الجسور المفتوحة».

جـ ـ فتح قطاع غزة أمام التجارة النشطة مع المرافق الاقتصادية في الضفة الغربية).

ويزعم شتندل أنه منذ اللحظة التي تمَّ فيها إلغاء القيود التي كانت سائدة

في الماضي، بدأت تعمل قوى السوق الحرَّة بقوة متزايدة من خلال إعطاء بعدٍ جديد لزخم التطوير في العوامل الثلاثة الداخلة في دائرة متسعة. ويحاول البرهنة على هذا الزعم من خلال الحديث عن «قفزة الانتاج» خلال السنوات الست الأولى التي أعقبت الاحتلال[٦] متجاهلاً أرقام الهجرة من الضفة والقطاع وعمليات المصادرة المحمومة للأراضي من قبل سلطات الاحتلال، كوقائع تنسف هذا الزعم.

*** قانونياً وإدارياً :**

يعرض تقرير بنفنيستي الأوامر العسكرية خلال العام ١٩٨٦/١٩٨٧ (٤٠ أمراً أكثريتها تعالج الأمور المالية والاقتصادية) وقوائم الكتب المحظورة ـ ٧٤ كتاباً ضمَّت إلى القائمة التي تشمل اكثر من ٦٠٠ بند ـ ويورد تفصيلات حول التشريعات وتعديلات القوانين[٧].

*** المجابهات والمواقف :**

يتطرق تقرير بنفنيستي إلى ما شهدته المناطق خلال الفترة المدروسة من أحداث: مظاهرات/ ٣١٥٠ مظاهرة، إلقاء حجارة ١٨٧٠ حادثة، استخدام أسلحة ومتفجرات وطعن ٦٥ حادثة، إلقاء قنابل حارقة ١٥٠ حادثة، وفاة ٢٢ فلسطينياً وقتل اثنين من الاسرائيليين، ٩ أوامر ترحيل، ٩٩ أمراً بالاعتقال الاداري، ١٠٢ أمر بالاقامة الاجبارية، هدم ٧٠ منزلاً، وغير ذلك من المؤشرات التي تدل على تصاعد المواجهة مع سلطات الاحتلال[٨] قبل اندلاع الانتفاضة.

*** المستوطنات الاسرائيلية :**

يتحدث تقرير بنفنيستي عن مواضيع ديمغرافية، وعن مراحل الاستيطان وتوزع المستوطنات جغرافياً، وعن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والسكنية وبعض التوجهات السياسية للمستوطنين، كما يتحدث عن التمويل العام والاستثمارات في نطاق الاستيطان، وعن الحركات الاستيطانية والاحتكاكات مع المواطنين العرب[٩].

* الآفـــــاق :

يرصـد تقـرير بنفنيسـتي اتجـاهات الأوضـاع المتفجرة، ويرى أن مفهوم «حـرب أهلية تتولَّد داخلياً» لا بد أن يحلَّ محل الصراع العربي ـ الاسرائيلي القديم الطراز، باعـتـبار أنه نزاع دول يتولَّد خارجياً، وأن المجتمع الدولي لا يستطيع حل الصراع نيـابة عن المشـاركين فـيـه. ويحذِّر من اسـتمرار الصراع، وغياب إمكانية انتصار أحد طرفيه[١٠].

وحـول مـسـتجدات الأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، أصدر مشروع بنك المعلومات الذي يترأسه بنفنيستي عدة دراسات تتابع تطورات المواجـهـة مع الاحـتـلال خـلال العام الأول من الانتفاضة، وكان مقرراً أن يصدر المشروع كـتاباً حول «حقوق الانسان في المناطق المحتلة» مطلع العام ١٩٩٠ إلاّ أن دار النشر التـابعـة لصحيفة «الجيروزاليم بوست» خالفت تطبيق العقد المبرم معها ورفضت نشر الكتاب[١١].

بالاضـافة إلى ميرون بنفنيستي، وُجد باحثون إسرائيليون يزداد الطلب على أبحـاثهم، وخـاصة في السنوات الأخيرة. ومنهم يوفال بورتوجالي (أستاذ في قسم الجـغـرافيا بجامعة تل أبيب) ودافيد نيومان (أستاذ في قسم الجغرافيا بجامعة بن غـوريـون) اللذان أصـدرا عـام ١٩٨٧ كـتـاباً بعنوان «العـلاقـات المتـبادلة بين الإسرائيـليين والفلسطينيين في الضـفـة الغـربيـة وقطاع غـزة»، خـصِّص لصـالح صندوق فـورد الأميركي. وحـسب مـا جاء في تقرير إسرائيلي عن هذا الكتاب، قام البـاحـثان بورتوجالي ونيومان بعمل ميداني شمل ٧٧٦ بيـتاً من ٣١ مستوطنة، قابلا فيه نحو ٦,٨٪ من المسـتوطنين في المنطقة المدروسة ، وتوصل الباحثان إلى نتائج متعدِّدة، منها:

أ ـ عن أصـول المستوطنين، تبيَّـن أن ٣٥٪ من المسـتوطنين هم من مواليد البلاد، ٣٪ هم من مـواليـد الأقطار الغـربية (أوروبا الغربية + أميركا الشمالية)، ١٣٪ هم من مـواليـد إفريقيا، ٨٪ هم من مـواليـد أوروبا الشرقية.

ب ـ حول الموقف من الدين، عرَّف ٤٥٪ من المستوطنين أنفسهم بالمتدينين،

٢٠٪ قالوا أنهم تقليديون، ٣٥٪ اعتبروا أنفسهم علمانيين (وبيَّن المؤلفان أن عدد المتدينين في الضفة الغربية مرتفع أكثر مما هو عليه الأمر داخل ما يسمى الخط الأخضر).

جـ ـ عن مستوى الثقافة، ٤٨٪ من المستوطنين تعلموا لفترة ١٢ سنة، ٣٣٪ أكملوا الجامعة (مقابل ١٤٪ لدى سكان إسرائيل)، ١٤٪ فقط من المستوطنين لم يكملوا دراستهم الثانوية.

د ـ في نطاق العمل والمهنة، كان ٦٪ من الرجال يعملون في الزراعة، ٣٠٪ أصحاب مهن، ١١٪ يعملون في التجارة، ١٠٪ يعملون في مجال الأمن، ٩٪ أكاديميون. أما بالنسبة للنساء فتبيَّن أن ٣٠٪ منهن ربّات بيوت، ٤١٪ يعملن في التعليم بما في ذلك المربيات في الكيبوتسات.

هـ ـ أظهر الباحثان خطأ الادعاء الاسرائيلي القائل أن غالبية الاستيطان الجماعي في السنوات الأخيرة ليست له دوافع ايديولوجية (عقيدة غوش ايمونيم وأمثالها) بل هي دوافع اقتصادية (مثل: امكانية شراء بيت بثمن مضحك)، ودوافع تتعلق بنوعية الحياة وغير ذلك. إذ تبيَّن لهما أن ٤٨٪ من الرجال و٤٤٪ من النساء أجابوا أنهم استوطنوا في الضفة الغربية بتأثير دوافع ايديولوجية، بينما تحدث ١٠٪ من الرجال و١٤٪ من النساء عن عامل أسعار السكن المنخفضة.

و ـ كمؤشرات للمواقف الايديولوجية والسياسية للمستوطنين، تضمَّن الفصل الأخير من البحث أرقاماً تؤكد أن هؤلاء المستوطنين هم أكثر من أي شريحة إسرائيلية تشدُّداً في معارضة الحقوق والمطالب الفلسطينية، إذ أيد ٥١٪ منهم ضم الضفة الغربية كحل مفضل، ١٣٪ أيدوا استمرار الوضع القائم، ٨٪ يؤيدون مشروع آلون، ١٢٪ يؤيدون ضم وادي الاردن المشمول في مشروع آلون، ٩٪ يوافقون على فكرة الحكم الذاتي، ٥٪ يطالبون بطرد العرب، ٢٪ يقبلون بالتقسيم(١٢).

ومع بروز تنظيمات المستوطنين الارهابية في الضفة الغربية، لجأ بعض

الباحثين الاسرائيليين إلى دراسة هذه الظاهرة. ويشار إلى بحث د. نعمي جاؤون (المحاضرة في بيت بيرل) ـ نشر عام ١٩٨٦ ـ حول «الحركة السرية اليهودية» وأصولها وتأثيراتها على «الديمقراطية الاسرائيلية»، وقد وجدت الباحثة تواصلاً ايديولوجياً لهذه الحركة مع الحركات الارهابية التي قامت قبل قيام الدولة، وأشعلت الأضواء الحمر دعائياً، من احتمال المساس بهوية «النظام الاسرائيلي» وصورته، عبر إفساح المجال لعمل تنظيمات المستوطنين ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم ومقدساتهم(١٣).

وفي المؤسسات البحثية، وخصوصاً ضمن الجامعات الاسرائيلية، تم إعداد مئات الكتب والدراسات والأبحاث المتعلقة بالأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، شملت كافة جوانب الواقع واحتمالات المستقبل. ومثل هذا الأمر، كان وما يزال، يرمي إلى الاحاطة بالمعلومات التي تسهم في تكوين صورة عن التحدي الذي يواجه إسرائيل والفلسطينيين. حيث يدرك الباحثون الاسرائيليون، ربما أكثر من غيرهم في التجمع الاسرائيلي، حقيقة أن أي حدث كبير ينشأ في مسار الصراع، لا بد أن يكون وليد مجمل الظروف والتفاعلات التي تسبقه. وبالتالي ثمة ضرورة من وجهة النظر هذه للوقوف على التطورات في سياقها الطبيعي، من مرحلة الكُمون إلى مرحلة التحقق.

**** الانتفاضـــــة :**

منذ الأسابيع الأولى لانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، لوحظ أن اهتمام الأوساط الأكاديمية والبحثية بالحدث الجديد، أخذ يتسع على نحو غير مألوف، سواء من حيث ازدياد عدد المشاركين في دراسته، أو من حيث عدد وتنوع الصيغ التي وُضعت للحلول المتصورة. وبالاضافة إلى التوصيفات الخاصة بالتسوية ـ التي سنأتي عليها لاحقاً ـ كان تناول هذه الأوساط للمسائل المتعلقة بالانتفاضة، ينتمي أساساً إلى دائرتين رئيستين، الأولى تتضمن الحديث عن مجريات الأمور ومغزاها وقوى الانتفاضة والأوضاع التي أنتجتها، والثانية تتضمن دراسة تأثير التطور الجديد على اسرائيل من مختلف الجوانب. وفي كافة النماذج الدراسية كان

الهمُّ منصبـاً على استـخـلاص العبر والتـوصـيـة بسـبل التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة.

البروفسور يهوشع بورات (من قسم الدراسات الاسلامية والشرق أوسطية في الجـامـعـة العبرية) نظر إلى الانتفاضة بعد أسبوعين من انطلاقتها وفق منظور تاريخي، مـلاحظاً أن هناك دلائل تشـابه بينها وبين تظاهرات السكان العرب ضد الكتاب الأبيض منذ شهر أيار/ مايو ١٩٣٩ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ورأى في رواسب مـشـاعـر المرارة والاحـبـاط، سـبـبـاً للانتـفـاضـة، جازماً بان الفلسطينيين لم يصلوا إلى هذه الطريق بالتخطيط المسبق. ويمضي بورات في عرض تقديراته، فيتوقع أن ينمو في المناطق، من خلال المسيرة، جيل من الزعماء والشبان الذين سـيـعـملون في إطار م.ت.ف لكنهم لن يخضـعـوا لأوامرها، بل سيتأثرون بخطواتها. وبعـد أن يذكـر أن إسرائيل ضـعـفت لأن وحـدتها الداخليـة تضاءلت، وتضررت أيضـاً من الانتـقادات الدولية، يشير إلى أن جميع هذه الأمور تعمل على تقليص رغـبـة الاسرائيليين في الاحتفاظ بالمناطق، لكنه لا يثق ـ حسب قوله ـ بأنه سـيـتـم الـتـوصل إلى حل يصـفّي مـا أسماه «التطرف العـربي الارهابي»، ومع مـعـارضـتـه إقـامة دولة فلسطينية بين إسرائيل والاردن، يقول بورات إنه ما زال بالامكان التـوصل إلى اتفـاق حـول تقـسـيم البلاد من جديد[١٤]دون ايـراد أي تفاصيل حول ذلك. وتبنى مستشرقون آخرون (منهم: يهودا بن مئير وايلي ريخس ومـوشي معوز) وجهة نظر مماثلة تقريباً، في مقابلة صحفية أجريت معهم[١٥]، في اليوم ذاته الذي كان بورات يدلي برأيه.

د. يئير هيرشـفلد (محاضر في تاريخ الشرق الأوسط بجـامـعـة حيفا) الذي شرع منذ العام ١٩٨٥ بإعـداد كـتاب حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومبادرات السـلام، علّق على امكانيـة تصـعيد استخدام القوة ضد الانتفاضة، معتبراً أن هذا الأمـر لا بد أن يكون مـرهوناً بشرطين، أولهما/ هو أن توضح إسرائيل للجـمهور وللعـالم بأسره أن اسـتـخدام القوة الشديدة يتم من أجل تقدم المسيرة السياسية وليس من أجل منعـهـا. وثانيـهما/ ضمان أن يؤدي هذا الاسـتـخـدام إلى «زرع إسـفين بين المعـتدلين والمتطرفين في الجمهور الفلسطيني»، ومن أجل الوصول إلى

إمكانية الحل، في هذه الأثناء ، يجب العمل على ثلاثة مستويات معاً، محلي واقليمي وشـامـل[١٦] . واعـتبر يتـسـحـاق بيلي (المحـاضر في تاريخ الحـركـة الوطنية الفلسطينيـة بجـامـعة تل أبيب) ان الانتفاضة خلقت وضعاً سياسياً جديداً يظهر بثـلاثة اتجـاهات رئيـسـة، هي: تعـزُّز مكانة م.ت.ف، وضـعـف موقف إسرائيل، وانخفاض استعداد العرب للتنازلات بسبب ذلك[١٧].

في المؤسـسـات البـحثية الاسرائيلية، كانت دراسة الانتفاضة أكثر شمولاً، سـواء في تحليل النشـاطات الجـارية داخل الضـفـة والقطاع، أو في نتـائجـها على الصـعـيـد الاسرائيلي. فـفي هذا المجـال، انهمك عشرات الباحثين في «مركز جافي/ يافـيـه» باجـراء بحث جماعي حـول الانتـفـاضـة، صدر في كتاب ـ أواخر آب/ أغسطس ١٩٨٨ ـ وينقل تقـرير صـحـفي إسرائيلي عن البـحث ان الانتـفـاضـة سـاهمت في تحـقـيق المزيد من المنجزات لمنظمة التحرير في المجال السياسي، بحيث أصـبح الجـو مـلائمًا لدى الرأي العـام الاسرائيلي والعالمي لتسوية مشكلة المناطق المحـتلة بطريقـة سـيـاسية. وبعد أن أشار التقرير نقلاً عن الكتاب إلى أنه لم يعد بـوسـع الأردن الـتـفـاوض، حـول مـستقبل المناطق وحل المشكلة الفلسطينية، ادعى البـاحـثـون أنه لم يبرز إلى الوجـود حـتى تاريخه أي خـيار فلسطيني على أسـاس أن المنظمـة والفلسطينيين في المناطق ليـسـوا قـادرين على إحداث التغيرات المطلوبة لكي يكونوا شركـاء مـقـبـولين في أي مفاوضات قادمة. وإلى جانب ذلك، ضـعف مـركـز إسرائيل هو الآخر، بسبب استخدام القوة العسكرية التي لن تفلح في إعـادة الوضع إلى مـا كـان عليه. وعن الفصل الذي عنوانه «الثورة في المناطق» والذي حـرَّره العـميد الاحتياط ارييه شليف، يورد التقرير ان الانتفاضة قد خلقت أمـام إسرائيل الصـعـاب والمشاكل، مقابل استفادة م.ت.ف من هذا الوضـع. أما د. عنات كـورتس فـقـد ذكـرت في الفـصل الذي يحمل عنوان «الارهاب»، انه يُنتظر حـدوث تصـعـيـد نسـبي في نطاق الانتـفـاضـة في مجال «العمليات الارهابية» ـ بتـسـمـيـتـهـا ـ من قبل بعض عناصر الفدائيين المختلفة، لكنها لم تتوقع حدوث تصـعيد كبير في النضـال الشعبي في المناطق[١٨].. وخـلال الندوة الدراسـية التي جرت (أواسط شباط/ فبراير ١٩٨٨) في (مركز ديان بجامعة تل أبيب) بمشاركة

«وحدة الدراسات الصحفية في الجامعة»، تم التركيز على إحدى نقاط الضعف الأساسية التي تعاني منها إسرائيل، وهي: عدم قدرتها على مواجهة أبعاد الانتفاضة في المناطق، والاخفاق التام في إبراز صورة ايجابية في أوساط الرأي العام العالمي(١٩). وبالمثل، ركز «المنتدى السنوي» للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ في مركز ديان، على الانتفاضة وتأثيراتها. حيث تحدث دان شمرون (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي) عن المهام والمآزق التي تواجه الجيش الاسرائيلي في المناطق، وتناول د. أشر ساسر مضامين الانتفاضة بالنسبة لمنظمة التحرير، محللاً قرارات الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ومؤكداً أن المنظمة تعلّمت بعض الدروس الهامة من ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وأهمها ضرورة الامتناع عن الالتحام العنيف من أجل الحفاظ على المرونة السياسية، وذكر أن القيادات الفلسطينية أدركت أن الانتفاضة قد خلقت فرصاً تاريخية للمكاسب السياسية. وحاضر الجنرال افرايم سنيه (رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية سابقاً) حول الأسباب التي أدت إلى قيام الانتفاضة، منطلقاً من «الاحباطات التي وجدت بين صفوف الفلسطينيين»، وربط سنيه الأوضاع الفلسطينية بالتطورات على الصعيد العربي في المسار الذي قاد إلى الانتفاضة. وشارك د. شاؤول مشعل (من قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب) ببحث حلل فيه المنشورات التي وزعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما تنطوي عليه من توجُّهات سياسية ومواقف وتحديدات للأهداف بالاضافة إلى تعليمات حول سبل العمل الميداني. وقدَّم داني روبنشتاين (مراسل صحيفة دافار في المناطق) وجهة نظر صحفي حول الانتفاضة، متحدثاً عن الاجراءات الاسرائيلية ضد المراسلين الصحفيين، وعن التحولات الجارية في صفوف السكان والحريات وغير ذلك(٢٠).

من ناحية ثانية، عالج بعض الباحثين الاسرائيليين، جانباً يتصل باستخدام القوة وبالمواجهة مع الفلسطينيين. ففي الاجتماع الثاني والعشرين لنقابة علماء النفس الاسرائيليين (الاسبوع الثاني من أيار/ مايو ١٩٨٩)، تم تخصيص ندوتين لمناقشة تأثيرات الانتفاضة في هذا الجانب، نوقشت خلالهما الأبعاد النفسية و«الأخلاقية» للعلاقة التبادلية بين الجنود الاسرائيليين والفلسطينيين.

وكـان من بين المتـحـدثين عـالم النفس الرئيس السـابق في الجـيش وأكاديميون، ومجمـوعـة من علماء النفس الاسرائيليين، الذين ظهر انطباع بانهم كانوا مرتبكين وضـعـفاء وعاجزين عن فهم الأحداث، فاحتموا وراء دراسة علم النفس كعلم[٢١]. أمـا «دائرة العلوم السلوكـيـة في الجيش الاسرائيلي»، فقد أجرت من جانبها أبحاثاً ذكـرت فـيها أن الموقف من الانتفاضة يتعلق بصراع وجود بالنسبة لاسرائيل، وان عـمليات الجيش ضد الانتفاضة لا تحدث أي ضرر نفسي على الجنود على المستوى الشـخصي، وان الخـدمة في المناطق لا تضر بدرجة دافع الجنود للخدمة في الجيش عـموماً وفي المناطق بشكل خاص، وانه لا يوجد تراجع في مستوى تأدية المهام ولا في «كـفـاءة» الجنود الاخـتـصـاصـية. ويضيف التقرير الصحفي الاسرائيلي الذي تحـدث عـن هـذه الأبـحـاث ان كل هذه الأمـور وغيرها حـسب رأي الـتـجـمـع السـيكولوجي في الجـيش، تدل على أنه لا داعي للقلق. كما يذكـر التـقـرير أنه في المؤتمر الذي عـقـد حـول «الصـحـة النفـسية في الجيش الاسرائيلي»، دافع العقيد شلومـودوير (قـائد الدائرة المذكـورة) عن هذه النتائج أمام الهجمات الكثيرة التي شنهـا الأطبـاء النفـسـيـون المختصون بالأمراض النفسية السريرية، وابرزهم د. يـوئيـل اليـتـسـور ود. براون اللذان أكـدا أن النتـائج التي تنشرها دائرة العلوم السلوكـيـة في الجـيش هي نتـائج مشوَّهة. ويشير التقرير إلى أن هناك بحثاً آخر أجـراه د. غرينباوم ود. براون (أوائل ١٩٨٨) حُفظ بسبب نتائجه الخطيرة، حيث حـذَّر البـحث من الخطر الكامن في مـا يسـمى «تآكل مـعـايير السلوك في الجيش الاسرائيـلي»، ورفـض رئيـس الأركـان الالـتـقـاء بـالـبـاحـثـين والاسـتماع إلى توصياتهم[٢٢].

وبمناسـبـة مـرور عـامين على انطلاقة الانتفاضة، عقد في الجامعة العبرية اجـتماع دراسي في سلسلة الندوات التي جـرت هناك، لمناقـشـة التطورات الجارية وآفـاقـهـا. وفي هذا الاجـتماع اتفق د. افـرايم سنيه وحنا سنيوره (كبير محرري صحيفة الفجر) على أن الانتفاضة غيرَّت الوضع القائم في المنطقة، وأنه حدث لأول مـرة في تاريخ الصراع العـربي ـ الاسرائيلي قـيام الحكومة الاسرائيلية باتخاذ قرار رسـمي تعترف فـيـه أن الفلسطينيين هم عنصر أسـاسي لاجـراء المفـاوضات مع

إسرائيل. وتحدث د. رافي يسرائيلي (خبير في الشؤون الاسلامية في الجامعة العبرية) حول المفاوضات، معتبراً أن الانتفاضة لا يمكنها أن تشكل حواراً مع إسرائيل، ودعا الفلسطينيين إلى الكف عن هذا الاسلوب لاجراء حوار سياسي ومفاوضات بين الطرفين(٢٣).

من جانب آخر، كانت الانتفاضة مناسبة ليتحدث بعض الباحثين الاسرائيليين عن آثارها الاقتصادية، وللزعم بوجود خسائر في الصف الفلسطيني تفوق الانجازات والمكاسب التي تحققت. ففي المداولات التي جرت في جامعة تل أبيب ضمن «ندوة بنحاس سابير حول السياسة الاقتصادية» ـ في الاسبوع الأول من حزيران/يونيو ١٩٨٨ ـ توقع البروفسور ايتان برغلاس (من جامعة تل أبيب) انه إذا ما استمرت الانتفاضة في الخطوة التي بدأتها، فسيتوقف النمو الاقتصادي الاسرائيلي بالنسبة للفرد، حيث أن الضرر بالنسبة لاسرائيل يتركز في بضعة قطاعات (مثل: السياحة والبناء والمنسوجات). بينما استغرب البروفسور افرايم كليمان (من الجامعة العبرية) ثورة الفلسطينيين في المناطق، بالرغم من أن إجمالي الناتج المحلي في الضفة والقطاع كان في العام ١٩٨٧ يعادل ٨٪ من مثيله الاسرائيلي، بعد أن كان في العام الأول للاحتلال يساوي ٣٪ منه فقط ـ على حد قوله. وزعم دافيد زكاي (من بنك إسرائيل) ان الانتفاضة تتعارض أساساً مع مصالح الفلسطينيين الأقوياء اقتصادياً، ومع مصالح عامة السكان أيضاً الذين تمتعوا بنمو اقتصادي ملموس بعد سنوات الازدهار الأولى(٢٤). وفي بحث لأوري شتندل (رئيس اللجنة القضائية لشؤون الأراضي في الضفة الغربية) نجد تباكياً على «الثمن الاقتصادي» الذي يدفعه الفلسطينيون جرَّاء استمرار الانتفاضة. فيشدِّد على «الاختناق الاقتصادي الذي فرضوه على أنفسهم خلال الاضرابات وعمليات الشغب(!) والانطواء على الذات» وعلى «القيود المفروضة على عبور الجسور المفتوحة مع الاردن، التي تزيد الضائقة الجاثمة على كاهل المواطنين». ويعدِّد شتندل بعض وجوه تأثير الانتفاضة على الاقتصاد في المناطق المحتلة، منها:

أ ـ تشوُّش الأجهزة الاقتصادية.

ب ـ انغلاق مصادر الدخل المرتبطة بالسياحة والخدمات للزوار

الاسرائيليين الذين امتنعوا عن زيارة المدن.

جـ ـ تقلص الروابط التجارية بين أطراف السوق المشتركة (إسرائيل ـ الضفة ـ القطاع).

د ـ تضرُّرحركة العمل إلى إسرائيل.

هـ ـ استبدال الانتاج الاقتصادي بانتاج الزجاجات الحارقة.

و ـ معاناة النشاطات الاقتصادية التي تعيش حالة طوارىء دون تخطيط مسبق ودون قدرة على وضع أسس للتطوير.

ز ـ استعباد الاقتصاد للسياسة التي كشفت السكان أمام السلطات الاسرائيلية[٢٥].

وحول تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام الاسرائيلي، تحدثت دراسة قام بها «مركز جافي/يافيه» على مرحلتين (الأولى حتى ١٩٨٨/١/٤ والثانية حتى الشهر العاشر ١٩٨٨)، باشتراك «معهد دراسات الرأي العام ـ داحف». وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

أ ـ تصلُّب عام قصير الأمد في المواقف الأمنية بعد الشهور العشرة الأولى من الانتفاضة.

ب ـ اعتدال تدريجي ومستمر في مسائل معيّنة للسياسة الأمنية خلال السنوات الماضية.

جـ ـ استقطاب متزايد بين مواقف «اليسار التصالحي» و«اليمين المتطرف» في حين تقلص الوسط من ٣٤٪ عام ١٩٨٧ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٨[٢٦].

وكانت الانتفاضة، بالمثل ، مناسبة استغلها المهتمون الاسرائيليون المستوطنون في الضفة والقطاع، لوضعها على بساط البحث، بعقلية تدعو إلى قمع التحرك الفلسطيني بكل الوسائل المتاحة. ونجد دعوة كهذه في كتاب بعنوان «الزمن الرمادي» ألفه مئير هرنوي (رئيس مجلس مستوطني الضفة والقطاع سابقاً) ـ يتوقع أن يكون قد صدر أوائل العام ١٩٩٠ ـ وفيه أيضاً يتحدث عما أسماه تقصيرات اسرائيل وزعماء المستوطنات، معتبراً أن هذا «التقصير» هو أكبر تقصير عرفته الدولة منذ حرب ١٩٧٣، في النواحي الاستخبارية والعملياتية. وبعد

أن يحذر من عدم التشدد في التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة، يرى أن الصورة ستتغير إذا قامت الحكومة بتوجيه ١٠٠ ألف مهاجر جديد إلى الضفة والقطاع[٢٧].

..توفر هذه النماذج من تقديرات وآراء الباحثين والمهتمين الاسرائيليين إمكانية لتحديد خطوط عريضة يتبعونها في معالجاتهم الدراسية للانتفاضة، أبرزها:

أ - الإقرار بالعوامل الموضوعية والذاتية التي سببت الانتفاضة.

ب - التسليم بحدوث تبلور وضع سياسي جديد في الضفة والقطاع يتعين على إسرائيل التعامل معه بطريقة جديدة.

جـ - الارتباك الملحوظ في موضوع حسم المواجهة مع الفلسطينيين.

د - التركيز على تضرر إسرائيل اقتصادياً وسياسياً وأمنياً..الخ.

هـ - تحرّي الأبعاد النفسية لتأثيرات الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي.

و - الاهتمام بتأثيرات الانتفاضة على الرأي العام الاسرائيلي.

ز - الحديث عن «ثمن اقتصادي» يدفعه الفلسطينيون كاسهام مكشوف في توليد ضغوط تيئيس داخلية من شأنها أن تعمل على انهاء الانتفاضة.

في هذه الاثناء، كان تعامل الباحثين الاسرائيليين مع الحدث الجديد، يترافق مع حديثهم عن القوى السياسية الفلسطينية، بما لها من أدوار أو علاقات بمجمل الأنشطة والتوجهات السياسية داخلياً وخارجياً. وكان هذا الأمر بمثابة متابعة واستكمال للأعمال البحثية المتعلقة بهذه القوى خلال مسيرتها.

**** القوى السياسية والفعاليات :**

كإسهام في عملية التعرف الاسرائيلي على الواقع السياسي والشؤون الوطنية في الضفة والقطاع، اضطلع المستشرقون والباحثون الاسرائيليون ببحث المواضيع التي اتصلت بالواقع على امتداد الأربعين عاماً ونيِّف الماضية.

*** ١ ـ الأحزاب في فترة الحكم الأردني :**

ظهرت دراسات إسرائيلية متفرقة حول الأحزاب التي نشطت خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وكان أول عمل أكاديمي واسع في هذا المنحى، ما قام به «معهد ترومان» التابع للجامعة العبرية (في الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥). حيث تشكل فريق من المستشرقين والباحثين برئاسة البروفسور أمنون كوهين (أستاذ الدراسات الشرقية وعلوم الشرق الأوسط في الجامعة العبرية وبعض معاهدها)، وعضوية عدد من الباحثين، بعضهم كان من تلامذة كوهين (مثل: جدعون برود ـ ايلي لاندو ـ ابراهام سيلع)، وقد تعامل هذا الفريق مع المواد الأولية التي اهتم بها العمل الأكاديمي الأول المذكور. فاعتمد فريق البحث معلومات من ملفات أجهزة الأمن الاسرائيلية، ومطبوعات أردنية مختلفة، ولفائف من «المكتبة الوطنية» في القدس، ووثائق من محفوظات وزارة الخارجية الاسرائيلية، إضافة الى الوثائق التي عُثر عليها في مقر الحاكم الاردني لمنطقة القدس بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وبعض المقابلات التي أجريت مع عدد من نشطاء الأحزاب المتبقين في الضفة الغربية. وفي العام ١٩٨١ ظهرت نتائج هذا العمل في كتاب باسم أمنون كوهين حمل عنوان «أحزاب في الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني» صدر عن «معهد ترومان للأبحاث»، تناول في أقسامه الأربعة بشيء من التفصيل كلاً من: الحزب الشيوعي والقوميين العرب والاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي. وقد قامت منهجية الكتاب على دراسة الخلفية التاريخية لظهور الأحزاب في الأردن، ودراسة المنطلقات الايديولوجية والسياسية للأحزاب في الضفة الغربية، واستعرض بناء كل حزب وعضويته ومختلف أوضاعه التنظيمية والثقافية والمالية، وعلاقته مع القوى السياسية الأخرى(٢٨).

ترك أمنون كوهين دراسة حزب البعث العربي الاشتراكي في الضفة الغربية إلى معاونه وتلميذه ابراهام سيلع الذي قدّم بحثه حول البعث كأطروحة لنيل درجة أستاذ في الجامعة العبرية، وظهرت نتائجه في كتاب مستقل (عام ١٩٨٥) بعنوان «البعث الفلسطيني»، إصدار «معهد ترومان للأبحاث». وفي هذا الكتاب يبيّن سيلع أن البعث كان أهم الأحزاب التي نشطت في الضفة الغربية إبان الحكم

الأردني، وتناول فيه تطورات ونشاطات الحزب عبر دراسته الأسس التنظيمية والايديولوجية، وعلاقته مع بيئته الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من أن البعث حركة قومية، إلاّ أن سيلع اكتفى بالتركيز على المجال الفلسطيني لعمله، مع الاشارة إلى أن البعث كان «معهداً تحضيرياً لبعض التنظيمات الفلسطينية ولبعض الزعماء الذين انضموا إلى فصائل م.ت.ف».. وطبقاً لملخص خاص لهذا الكتاب، يتضح أن سيلع قسمّه إلى ستة فصول رئيسة. فبحثت الفصول الثلاثة الأولى في المراحل الأساسية لتطور الحزب منذ نشوئه، بأطره «العربية الخارجية» و«الفلسطينية الداخلية». وبحث الفصلان الرابع والخامس في بنية الحزب وتجنيد أعضائه ونشاطاته وأهدافه، والتغيرات التي طرأت على أنماطه التنظيمية تبعاً للتطورات السياسية. وقام المؤلف بتحليل اجتماعي لزعامة الحزب ولأعضائه ولنوعية الفئات الشعبية التي نجح في تجنيدها، وللعلاقات التي قامت بينه وبين الأحزاب الأخرى ونجاحه في انتخابات البرلمان الأردني وفي المؤسسات والأطر الجماهيرية. أما الفصل السادس، فيبحث في طروحات الحزب الايديولوجية ومواقفه تجاه القضايا الداخلية والخارجية، ولا سيما القضية الفلسطينية. ويبيِّن المؤلف أن أعضاء البعث كانوا يشكلون العامل الأكثر تحريضاً ونشاطاً واحتلت قضايا الأراضي المحتلة الهمَّ الأول له. ويدرس المؤلف «قوة البعث الفكرية الجاذبة» ودور زعامته المثقفة في تنظيم أبناء الطبقة الفقيرة التي يتحدرون منها. ويخلص المؤلف إلى أن أعضاء البعث في الضفة الغربية ساهموا في دراسة «تطرف الموقف العربي تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي ووجد ذلك تعبيراته في المعارضة لكل مشاريع التسوية، وإسهامه في تطوير فكرة الكفاح الشعبي لتحرير فلسطين وإثارة اليقظة الوطنية للفلسطينيين»[٢٩].

لم تكن الدراسة الاسرائيلية للأحزاب في الضفة الغربية إبان ارتباطها بالملكة الأردنية الهاشمية، مجرَّد عمل تأريخي، بقدر ما كانت محاولة لاستكناه طبيعة المناخ العام للحركة الفلسطينية آنذاك، وللطروحات السياسية التي ظلت تشكل معيناً متواصلاً فيما بعد للعمل الوطني الفلسطيني. وبالتالي على ديناميات التطورات الداخلية في صفوف الفلسطينيين التي هيأت لظهور أوضاع جديدة في

المراحل اللاحقة.

*** ٢ ـ منظمة التحرير الفلسطينية :**

لم تنفصل معالجات المستشرقين والباحثين الاسرائيليين لنشاطات م.ت.ف في الضفة والقطاع، عن دراسة المنظمة ككل، وعن موقعها في العمل العربي والصراع مع إسرائيل. وبين العديد من الدراسات التي أُعِدَّت في هذا المجال، نشر المستشرق يهوشفاط هركابي كتابه «عمل الفدائيين والاستراتيجية العربية» (أواخر العام ١٩٦٨)، متضمناً عرضاً للإعداد للحرب الفدائية ومبدأ فتح والنقاشات والعمل العسكري ووضع الفدائيين بعد حرب ١٩٦٧، ثم يدرس هركابي «حرب العصابات والاستراتيجية العربية الجديدة» ومسألة «التعايش مع الصراع». وقد ركز هركابي على دراسة حركة فتح باعتبارها التنظيم الفدائي الرئيس، وأوضح أن الفرق في توجهات التنظيمات لم يكن مميَّزاً، لهذا فقد استخدم «فتح كمصطلح عام يمكن أن يشمل الجميع». فتتبَّع هركابي فتح منذ أيامها الأولى في قطاع غزة (١٩٥٦) وارتباط أعضائها بالاخوان المسلمين آنذاك، وتحدث عن الدعم السوري للحركة (منشآت تدريب ـ أسلحة ـ مساعدة مالية ـ تسهيلات..الخ) منذ انطلاقة عملياتها العسكرية عام ١٩٦٥. ثم تناول هركابي علاقات فتح مع الدول العربية والنقاشات التي دارت في أوساط المفكرين العرب حول العمل الفلسطيني، وخاصة بعد حرب ١٩٦٧. كما تطرق هركابي إلى الطروحات الفكرية السياسية للحركة الفلسطينية وعلى موقعها في الاستراتيجية العربية (٣٠).

ومن النماذج البحثية الاسرائيلية كذلك، كتاب أ. يودفات وي. أرنون أوهانا بعنوان «م.ت.ف ـ الاستراتيجية والسياسات» الذي خصِّص لتشويه صورة المنظمة وسط الحملات الدعائية الصهيونية في الخارج. وبالرغم من أن المؤلِّفَيْن يتحدثان على امتداد فصول الكتاب السبعة عن تأثير م.ت.ف ونجاحاتها على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، إلاّ انهما ينظران بعين صهيونية إلى المبنى الايديولوجي والسياسي للمنظمة، ويركِّزان على «تشكيلاتها الجغرافية والعشائرية والعائلية والدينية»، ويحشدان في الكتاب الكثير من المفاهيم والمقولات المغرضة ولا

سيما عند الحديث عن نشاط المنظمة في الضفة والقطاع[٣١].

حول بعض علاقات هذا النشاط، يتحدث رؤوفين باز (باحث في مركز ديان بجامعة تل أبيب) في محاضرة له (خلال العام ١٩٨٩) مشيراً إلى أن م.ت.ف تعمقت في النصف الثاني من السبعينات بتمسكها بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وبشكل خاص بين صفوف أبناء الجيل الشاب. وبدأت تتطور منذ نهاية العقد أرضية تنظيمية سياسية واجتماعية واقتصادية مدعومة من جانب المنظمة. وخلال الثمانينات ـ قبل الانتفاضة ـ تمكنت م.ت.ف من تحقيق منجزين بارزين في المناطق المحتلة، من الممكن أن يكونا في نهاية الأمر نتيجة لنجاحها، الأول/ إقامة أطر تنظيمية للسكان بين صفوف الجيل الشاب لم تترك أي رقعة خالية منها، والثاني/ تحويل الغالبية الصامتة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة إلى «غالبية سياسية فعالة» تتعاطف بشكل تام مع الرغبة العامة للمنظمة في إقامة دولة مستقلة[٣٢].

منذ السنوات الأولى لنشاط م.ت.ف داخل الضفة والقطاع، أسهم المستشرقون والباحثون الاسرائيليون في تغذية اتجاهات عدم السماح لأي قوة وطنية فلسطينية بالنشاط في المناطق المحتلة، وجرى التحذير من التساهل الاسرائيلي إزاء ذلك. فلجأ هؤلاء المستشرقون والباحثون إلى الحديث عن مغزى تشكيل «الجبهة الوطنية الفلسطينية» التي تشكلت بصورة رئيسة من نشطاء بعثيين وشيوعيين وقوميين عرب (في ربيع عام ١٩٧٤) والتي تم اعتقال بعض زعمائها في صيف العام ذاته[٣٣]. وظهرت أصوات تدعو إلى رفض الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وخاصة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، واشتركت الجامعات الاسرائيلية بمطبوعاتها وندواتها في الحملة. وكنموذج، قام «معهد شيلواح بجامعة تل أبيب» بعقد ندوة دراسية (في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤) خصّص لمناقشة الموضوع الفلسطيني، ولا سيما بعد سلسلة من الاعترافات العربية والدولية بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. طرحت في الاجتماع تساؤلات للمناقشة، مثل: من هم الفلسطينيون؟! من يحق له تمثيلهم؟! ما هي مسؤولية إسرائيل إزاء استئثار

م.ت.ف المطلق بهذا الحق؟! هل هناك احتمالات لاستمرار جهود حل النزاع سياسياً، أم أنه يتوجب على إسرائيل بعد مؤتمر الرباط أن تتخندق في مواقعها وتستعد للحرب؟! اشترك في الحوار، بالاضافة إلى المحاضرين، المستشرق اليعيزر بئيري الذي أشار إلى محاذير الاعتراف بمنظمة التحرير، بغية عدم إعطاء تصديق وإقرار بالتمثيل الذي يتحقق بـ«الارهاب»، وأكد على أن مصلحة إسرائيل تقتضي قيام تمثيل آخر، وتحدث المستشرق غبرئيل بن دور (من جامعة حيفا) حول إمكانية موافقة إسرائيل في المستقبل على التفاوض مع م.ت.ف، والاهتمام بإقامة زعامة بديلة بين سكان المناطق المحتلة، وذكر ان المخرج الوحيد لإسرائيل هو إسقاط حق الفيتو من يد المنظمة. أما المستشرق شمعون شمير (رئيس معهد شيلواح) فقد تناول السياسة الاسرائيلية إزاء المناطق المحتلة في الجانب التمثيلي، فأشار إلى ان إسرائيل خلقت واقعاً يقوم على «التعاون والاتصال» بينها وبين السكان، لكن هذه المكاسب ـ على حد قوله ـ لم تترجم إلى «رصيد سياسي»، حيث لم تسمح بقيام أي حركة سياسية، فساعدت بذلك، بشكل غير مباشر، على منح م.ت.ف حقاً مطلقاً في تمثيل الفلسطينيين، لأنها لم تسمح لزعامة الضفة الغربية بالتعبير عن رأيها على الصعيد السياسي[٣٤].

في المقابل ، استقطب الاتجاه الانتقادي للسياسة الاسرائيلية، عدداً من المستشرقين والباحثين الاسرائيليين في النصف الثاني من السبعينات، وخاصة إبان نشاط بعض الشخصيات الفلسطينية لإقامة بديل لمنظمة التحرير في الضفة الغربية(منهم:المحامي حسين الشيوخي من رام الله والصحافي محمد ناصرية من أريحا والوزير السابق مصطفى دودين من الخليل) واتسعت نبرة لوم إسرائيل على تقصيرها في ايجاد «ممثل بديل للمنظمة». وكمثال على رؤية أولئك المستشرقين والباحثين لما جرى ولما ينبغي عمله، عرض المستشرق تسفي البيلغ (من مركز ديان) تاريخ ما أسماه «الصراع على السلطة في الضفة الغربية»، وقال: بعد أن منعنا، خطأ، تشكيل بديل عن م.ت.ف في أعقاب «حرب الأيام الستة» تعود لتظهر بداية بديل كهذا. وتبدو ظروف انجاز هذا الأمر الآن (١٩٧٧) أفضل منها في الأعوام السابقة. فإذا ما نما مثل هذا البديل، ربما يصبح له تأثير يجعل الجانب

الفلسطيني في النزاع يجنح نحو الاعتدال(...) ولا يجوز لإسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا التطور، حتى وإن كان من المجدي أن تتحرك هذه الأيدي بصورة متواضعة(٣٥).

بعد إخفاق كل المحاولات الإسرائيلية لإيجاد بدائل لمنظمة التحرير (شخصيات ـ روابط قرى ..إلخ) وجد المستشرقون والباحثون انفسهم أمام ضغوط الواقع الجديد الذي لا مناص من التعامل معه. حتى أن اتجاهاً ظهر في أوساطهم يوافق مكرهاً على التحادث مع م.ت.ف ـ بحكم الأمر الواقع ـ كممثِّل للفلسطينيين في الضفة والقطاع وتحديداً ـ كما أوصى المستشرق موشي معوز ـ مع «لجنة التوجيه الوطني»(٣٦) التي نشطت أواخر السبعينات وغابت عن الساحة كهيئة إثر الاعتداء على رؤساء البلديات المنتخبين عام ١٩٨٠.

*** ٣ ـ الشخصيات.. و«الزعامة الجديدة»:**

التيار الأوسع في صفوف المستشرقين والباحثين الإسرائيليين ركَّز على حصر الاتصال الإسرائيلي مع «شخصيات فلسطينية غير منتمية إلى منظمة التحرير». بيد أنه وُجد منهم من يدعو إلى استغلال «خيار متاح لإسرائيل»، هو التفاوض مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك يضم ممثلين عن المنظمة من فلسطينيي المهجر، طبقاً لما جاء على لسان د. أمنون كوهين في مقابلة صحفية معه (١٩٨٥) الذي أضاف أنه «يمكن الاستفادة من إمكانية أخرى وهي اشتراك شخصيات فلسطينية ليست من زعامة الصف الأول الذي لا تستطيع م.ت.ف. أن تقول إنهم من أعضائها، وعلينا ألاّ ندقق كثيراً في انتماءاتهم»(٣٧).

بعض مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية أسهمت في تجهيز معلومات وتقديرات عن الشخصيات الفلسطينية التي قد تجد إسرائيل ذاتها، يوماً ما، أمام خيار التحادث معهم. وكإشارة مهمة إلى هذا الإسهام، باشر «معهد ترومان للأبحاث» في النصف الأول من الثمانينات ـ بإعداد دراسة خاصة عن الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع، تتضمن تفاصيل عن حياة الشخصية المختارة ومجرى حياتها وأوجه نشاطها واتجاهاتها ومؤهلاتها وخبراتها وانتماءاتها مع

تحليل لنفسية كل شخص، والتركيز على كوادر المقاومة الفلسطينية وقياداتها[٣٨]. وفي هذه الأثناء، كان بعض المستشرقين والباحثين الإسرائيليين يقومون إفرادياً بالبحث في الموضوع ذاته، تحت عناوين مختلفة مثل «دراسة أطراف الصراع»، «التعرف على اتجاهات الفلسطينيين» وغير ذلك. وكنموذج، أثناء قيام د. يثير هيرشفيلد (محاضر كبير في علوم الشرق الأوسط بجامعة حيفا) بإعداد بحث حول «النزاع العربي ـ الإسرائيلي ومبادرات السلام»، أجرى هيرشفيلد اتصالات واسعة النطاق على امتداد خمس سنوات مع العديد من الشخصيات الفلسطينية. وصنَّف الشخصيات في المناطق المحتلة ـ بعد شهرين من انطلاقة الانتفاضة ـ ضمن أربع مجموعات، هي: الموالون للأردن الذين ما زالوا يتمسكون بمواقع قوة معيَّنة مثل رؤساء بلديات المدن ـ أعضاء م.ت.ف. المعتدلون (مثل حنا سنيورة وفايز أبو رحمة) ـ أعضاء م.ت.ف. المرتبطون بجبهات الرفض ـ أعضاء الجهاد الإسلامي وهم الأكثر خطراً[٣٩] في اعتقاده.

نموذج آخر لاهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بالشخصيات الفلسطينية والقوى السياسية في المناطق المحتلة، يتمثَّل بمضمون كتاب المستشرق موشي معوز عن «الزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية» ـ نشره بالإنجليزية عام ١٩٨٤ وبالعبرية عام ١٩٨٥ ـ وقد حذَّر فيه من مغبة «الكارثة» المتوقعة بالنسبة لإسرائيل فيما إذا لم يتم إحراز تقدُّم من أجل التسوية السلمية (...) وقدَّر أن الزعامة الشابة التي ستقوم في المناطق من أوساط المثقفين وجمهور الطلاب وأصحاب المهن الحرَّة ونشطاء النقابات المهنية، يُحتمل أن تستأنف النضال السياسي عن طريق «العصيان المدني»، وربما عن طريق «ممارسة أعمال العنف» ضد إسرائيل، وذلك بسبب ما أسماه الشعور بالإحباط واليأس العميق في أعقاب تزايد معدَّلات الاستيطان وعملية الضم السريع للمناطق. وتوقع معوز أن تسهم المقاومة الوطنية اللبنانية في دفع الشبان الفلسطينيين إلى تطبيق هذا النموذج داخل الضفة والقطاع[٤٠]. ولنلاحظ أن موشي معوز نبَّه إلى ذلك قبل ثلاث سنوات من انطلاقة الانتفاضة.

إثر هذه الانطلاقة، اتجهت أنظار بعض الباحثين الإسرائيليين صوب دراسة

القـوى الفـاعلة في مـسـار الانتـفـاضة، ضمن دراسة أشمل لأسبابها ومجرياتها وأهدافـها وآفاقها. ولاحظ هؤلاء «نوعاً جديداً من الزعامة» يقود العمل الفلسطيني في الضـفـة والقطاع، يتمايز عن «الزعـامـة التقليدية المعروفة». فتوقفوا، مثلاً، عند ظاهرة تشكل الزعـامة الجديدة من الفئات العمرية الشابة. كما توقفوا عند حيوية هذه الزعـامـة وقـدرتها على تحـريك الجماهير. ودرسـوا نشـاطاتها باعـتبار أن «الانتـفـاضـة أكـثـر من مجرد عنف، وأنها اعـتماد مـتـزايد على الذات من قـبل الفلسطينيين: تشكيل لجـان شـعـبـيـة لتحمُّل الخدمات الاجتماعية ـ حماية إنتاج الغـذاء الوطني ـ مـساعدة العائلات المحتاجة والتجمعات الشعبية أثناء الإضرابات أو حظر التـجـول ـ تنظيم الدفـاع المدني ليـحل محل رجال الشرطة العرب الذين اسـتـقـالوا ـ إعداد صفوف دراسية بدلاً من المدارس التي أغلقت بأمر عسكري ـ تقـديم العـون الطبي والتـدريب على الإسـعـافـات الأولية ـ تقديم الدعم لعائلات المبعـدين وضـحايا أعمـال العنـف (...)»[٤١] . كما تـضـمـنت أعمال البـاحـثين الإسرائيليين، محـاولات لدراسـة التـغيرات التي طرأت على الدور السياسي والنضالي للبلديات الفلسطينيـة، وانتـقـال مـركز الثقل إلى «الغرف التجارية» التي انخرطت بدورها في الانتـفـاضة، على الرغم من تضـرُّر أعضائها بهذا الانخراط، من الناحية المادية، ومـشـاركـة النقابات في القيام بمهمات ميدانية وأخرى سياسية في الإطار ذاته[٤٢].

في مجمل الاهتمام البـحـثي الإسرائيلي بالقـوى السـيـاسـيـة والفـعـاليات الفلسطينيـة في الضـفـة والقطاع، كـان الغرض الأبرز هو تقديم صورة قريبة من الواقع، لتـوظَّف إسرائيلياً، على الصعيدين الرسمي العام، في كيفية النظر إلى الواقع القـائم وآفـاقـه، وفي كـيفية معالجة إسرائيل للمشكلات والتحديات التي تعترضـها. وفي هذا النطاق، احـتل التـعـرف على «الظاهرة الإسـلامـيـة» وتجـسدها تنظيمياً وسياسياً، مكانة متميِّزة.

*** ٤ ـ اهتمام خاص بـ «الاسلام السياسي»:**

اتصـفت غـالبـيـة تقـديرات البـاحـثين الإسرائيليين بالنمطيـة في فهم اتجاه

«الإســلام السـيـاسي» الراهن في الضـفـة والقطاع. فـبالإضافة إلى الصور الذهنية الجـاهزة والأحكام المسـبـقـة حـول هذا الاتجـاه، كما هو الحال بالنسبة لحالات مماثلة في أمـاكن أخـرى، كـانت المفـاهيم الإسقاطية التي تخللتها صورة الآخر في منظور الذات تتـداخل مع إمـلاءات الوضع الصراعي لتكوين آراء ومواقف متحيِّزة تجـاه ظاهرة التـضـمين السـيـاسي للإسلام داخل الوطن المحتل. ويمكن تصنيف المعـالجات البحثية والكتابات المنشورة في الصحف حول هذه الظاهرة، ضمن ثلاث مجـمـوعـات[٤٣] : إحـداها، اخـتـصت بالاسـتـعراض التقريري لنشاطات تيار «الإســلام السـيـاسي» وتتـبُّع المواقف والتصريحات المخـتلفة لتنظيمات هذا التيار ورمـوزه، مع قراءة سطحية لكل ذلك. والثانية، ركزت على أوجه الاتفاق والافتراق بين تيـار «الإســلام السـيـاسي» وبين م.ت.ف. والاتجـاهات القـومية والماركسية، وتحليل طبـيـعـة العـلاقـة مع كل منهما، وموقف إسرائيل في هذا الخصوص. أما المجموعة الثالثة، فقد اعتمدت الأساليب التحليلية والمنهجية الانتقادية في فهم ظهور تيـار «الإســلام السـيـاسي» وفـهم الاعـتبارات التي تكمن وراء وجوده ونشاطه. وغالباً ما كان هذا الأمر متسمًا برسم صورة مقَوْلَبة عن الواقع.

في كل من هذه المجـمـوعـات الثـلاث، حـاول البـاحثون الإسرائيليون إعطاء مـصـداقـية لرؤاهم. فاستحوذ «التدين السياسي» و«التدين عموماً» ضمن أوساط الـفلسطينيين في الضـفـة والقطاع على اهتمام كـثير من هؤلاء البـاحـثين، ومنهم: شـمـعـون شـمير وبينيه شابيرا وايلي ريخس، الذين قاموا في السبعينات بدراسة النشـاطات الاجتماعية الجارية في المناطق المحتلة. وتبيَّـن لهم أن الصفوة والمثقفين العـرب عـمـومـاً اعـتمدوا في حياتهم نمط الحياة الغربية ظاهرياً لكنهم لم ينسوا واجـبـاتهم الدينيـة وتعـاليم الشريعـة الاسـلامية التي تجلت بصورة مكشوفة في حياتهم اليومية[٤٤]. وظل الحـديث عن «التدين» و«تنامي الروح الاسلامية» يتخلل بعض الأعمال البـحـثـية الاسرائيلية طيلة السبعينات والثمانينات، ولوحظ أن هذا الحـديث أخـذ في التـزايد منذ أواخر العام ١٩٨٦ (أي بعـد العـملية الفدائية التي نفـذتها حركة «الجهاد الاسلامي» في ساحة البراق والتي أسفرت عن سقوط نحو سـبـعين جندياً إسرائيليـاً من لواء جـفـعـاتي بين قـتـيل وجريح). وحتى عشية

الانتـفاضة كان هناك من بدأ بالتركيز على «مجموعات الجهاد» في غزة التي تنتمي – على حـد قـول المسـتشرق تسـفي البـيلغ – إلى الأوساط الاسلامية المتطرفة، مع التنبـيه إلى أن هذا هو الجديد الذي يجب أن يثير اهتمام السلطة الاسرائيلية.. يقدِّم البـيلغ «الظواهر الجديدة» من خلال ازدياد «المتطرفين» الذين يتركزون في حركتين قـانونيـتين، الأولى هي «المجمع الاسلامي» والثانية هي «الجامعة الاسلامية»، وكل منهما مـسـجلة كـ«رابطة عـثمانيـة»، أهدافـهـا الرسـمية هي العودة إلى الاسلام الحـقـيـقي، أي المحـافظة على أنماط الحـيـاة الاسـلامية والابتعاد عن المشروبات الروحـيـة والتمسك بالتقاليد الاسلامية الأخرى. ويعزو البيلغ «التطرف الديني في غـزة» إلى جـذوره العميقة في مصر. ثم يشرح الإشكالات التي وقعت فيها سلطات الاحـتـلال، قـائلاً: «هناك نوع من الوهم في المفهوم القائم لدى السلطة الاسرائيلية بأن المتـدينين ومـهما كـانت درجة تطرفهم فإنهم لا يعارضون السلطة. ومفهوم كـهـذا هو ذو كـارثة كـبيرة. إذ كـان يخُيَّل للسلطة الاسرائيلية أنه توجد هنا قوة سـيكون بالامكان توجـيـهها حسب أسلوب «فرق تسد». لكنهم لم يعرفوا مع من يتـعـاملون، ذلك أنه لدى المتطرفين يشكل تدمير دولة إسرائيل دولة الكفـرة الأمـر الأول، وأمـامـهم مثال حي على ذلك هو ما قام به الخميني». ويعلل البيلغ انتشار الاتجـاهات الدينيـة السياسية بما يسميه «سقوط م.ت.ف في لبنان» الذي أدى إلى مـشـاعـر عميقة بالاحباط بين العرب، وبدأ أولئك المحْبَطون بالعودة إلى الاسلام. وفي غزة شيء جديد هو: المتعصبون يقومون باحتلال قطاع غزة(!)[٤٥].

بعـد نحـو شـهر من انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، كان الاسلام السياسي في غـزة مـوضـوعـاً بحـثـيـاً مطروحـاً في الندوة الدراسـية الدولية حول «الثورة الايرانية والعالم الاسلامي» التي عقدت في «مركز ديان» بجامعة تل أبيب. وضمن نحو ١٥ بحـثـاً قدمت إلى الندوة، خصَّص المستشرق ايلي ريخس بحثه لدراسة ما أسماه «تأثير الخـمـينيـة على حـركـة الجـهاد الاسلامي في غزة». وقد شرح فيها بمـفـاهيم صهيونية كيف أن «حركة سنية مسيطرة قامت من خلال تقاليد سنية، وتسـتلهم الوحي والتـشـجـيع من الثـورة الشـيعية في ايران». وتابع ريخس: ان المتطوعين الجدد في «حركة الجهاد» هم سجناء أمنيون أُفرج عنهم، وهم أعضاء في

مجمـوعـات م.ت.ف المخـتلفـة الذين اسـتـوعـبـوا الايمان المتعصب في السجون الاسرائيليـة. وزعم ريخس بان كـلاً من: منظمـة التـحرير وحركة الجهاد استغل الآخـر لأغـراضــه الخاصة، وعلى الرغم من التناقضات، فإن التعاون بين الطرفين يمكن أن يتـسـع ليـتجاوز العمليات العسكرية. وأضـاف: إن فقدان الوحدة الفكرية لا يقلل من جـاذبيـة حـركـة الجـهـاد في نظر سكان قطاع غـزة، وان الخـلافات والفـروق الدينية والفكرية لا تقلق الأعضاء العاديين، خاصة وان الاسلام ظل أحد الرمـوز الموثوقـة جداً للتضامن، وان عشرين عاماً من السلطة الاسرائيلية والتاريخ الطويل للنزاع على الأمـاكن المقـدسـة، قـد حوَّل «الفعالية الخمينية» إلى قوة جاذبة جداً بالنسبة لسكان الضفة والقطاع(٤٦). وفي مـوضـع آخـر، دعا ريخس الخبراء الاسرائيليين بشـؤون العـرب إلى مواجهة مسألة كبرى، هي: هل ما وقع حتى الآن هو ثمـرة تراكم أسـبـاب عدم الرضا؟! أم المسألة لها علاقة بخلق وضع جديد في مجال اليقظة والبعث العربي؟!(٤٧).

من ناحـيته، يرى د. مـوشي شـيمش (المحاضر في دراسات الشرق الأوسط بجـامـعـة بن غـوريون، والبـاحث في مركز البحوث في الجامعة ذاتها) ان «الثورة الاسـلامـيـة المتطرفـة اندمجت خلال السنوات الأخيرة بمسيرة الثورة الوطنية في المناطق المحـتلة بصـورة عـامـة وفي قطاع غـزة بصـورة خاصة، بعد أن ساعدت الفئات الاسـلامـيـة المتـعصبة على تصعيد الثورة المدنية والاضطرابات ضد الحكم الاسرائيلي في هذه المناطق». وبمـفـاهيم صـهـيـونية أيضاً، يقدِّر شيمش أن «خلق تنظيم الجـهـاد الاسـلامي هو تعـبير لمسيرة تحويل الارهاب في المناطق إلى النزعة الاسـلامية المتعصبة، بدليل مساهمة زعماء هذه المنظمة ورجال الدين المسلمين في عـمليـة التـحـريض على مكافـحة الاحتلال، حيث دعت أفكارهم إلى عدم الاعتراف بوجـود إسرائيل وإعلان الجهاد ضد الكفار، مستمدين العزم والتأييد من الاسلام ومبادئه»(٤٨).

بشـمـوليـة أكثر، يشرح رؤوفين باز (الباحث في مركز ديان) التغيرات التي طرأت على التنظيمات الاسـلامـيـة السـيـاسـيـة في الضفة والقطاع، ويحاول إبراز التنافس وأحياناً التناقضات مع القوى القومية والشيوعية في هذه التغيرات. فيذكر

باز أنه إثر تراجع مكانة الشيوعيين في الضفة والقطاع، أصبح بوسع «الاخوان المسلمين» في غزة، أن يتفرغوا لمهمة تحسين مكانتهم وتوسيع نطاق خدماتهم، بعد أن تمسَّكوا طيلة عشرين عاماً باتباع نهج واضح يقتضي بالامتناع عن حالة المواجهة العنيفةمع السلطة الاسرائيلية. لكنه من نواحٍ عديدة ـ يتابع باز ـ انطوى هذا الأمر على مخاطر جمَّة، فالموقف السلبي تجاه إسرائيل قد أصبح حجر عثرة جرّاء تعمق م.ت.ف في صفوف السكان. وقد وضعت المنظمة أمام «الاخوان» عامل تحدٍ على صعيد الصراع ضد الاحتلال الاسرائيلي والرغبة الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة علمانية، ووجد «الاخوان» صعوبة في خوض المواجهة مع هذا العامل. ويضيف باز: لكن «الاخوان» أثبتوا حضورهم، وعملوا بشكل تدريجي على زيادة تمسكهم بالسكان وعلى زيادة تأثيرهم في المناطق وبشكل خاص في القطاع، منذ بداية الانتفاضة. فاتسعت دائرة التأييد الجماعي لهم في القطاع، في ظل نشاطاتهم عبر المساجد التي وفرت لهم وسيلة تنظيمية هامة لم يكن يمتلكها غيرهم، وعبر تنظيمات الطلبة والمؤسسات المختلفة. ثم ينتقل رؤوفين باز إلى تناول «حركة الجهاد الاسلامي»، فاعتبرها نتاجاً لعامل التحدي للاخوان المسلمين، وإفرازاً لما أسماه «تراجع أهمية الصراع حول فلسطين» في العالم الاسلامي. يشير باز إلى أن مجموعات «حركة الجهاد» الأولى في قطاع غزة أسِّست من قبل مجموعة من الطلبة الذين تعلموا في مصر. ويدرس صعودها إثر العمليات الفدائية الناجحة التي ضمت إلى الحركة جمهوراً واسعاً وحدَّدت مكانتها كواحدة من الصور الشرعية للنضال الفلسطيني. كما يدرس الارباكات التي تعرضت لها حركة الجهاد، باعتقال بعض زعمائها، ويتحدث عن علاقتها مع حركة فتح، وتوصلهما إلى تحييد التناقضات الهامشية بين القوى الفلسطينية. ثم يبحث رؤوفين باز في ظهور «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» منذ صدور بيانها الأول في شهر آذار/مارس ١٩٨٧، وبروز تغير في سياستها تجاه إسرائيل عشية الانتفاضة. ويعتبر باز ان التغير الذي طرأ على مفهوم «الاخوان» قد عبَّر عن الضرورة للاستجابة لعامل التحدي الخاص بالجهاد، كما عبَّر عن التغير الاجتماعي الذي طرأ بين صفوف «الاخوان» في الثمانينات، لجهة عدم الاكتفاء

بالنشاط الروحي. ويرى باز أن ممارسة الضغوط على م.ت.ف لتحافظ على اعتدال مواقفها سياسياً وعملياً، عزّزت لدى «حماس» التمسك بمواقفها القاضية بعدم القبول بأي حل أقل من تحرير فلسطين. ويتكهن باز بان العودة إلى خط النهج المسلح الذي لا يقبل تسوية «الحل الوسط» سيضطر «حماس» إلى الانضمام إليه سواء كان الأمر متعلقاً بعمل ديني أم بعمل فلسطيني أشمل. ويعتقد أن موقف «حماس» ينطوي على مخاطرة بالمستقبل، طالما أن م.ت.ف تتطلع في هذه المرحلة نحو قيام دولة مستقلة بدون التفكير بصورتها المستقبلية(٤٩).

من زاوية مختلفة بعض الشيء، ينظر المستشرق يتسحاق بيلي (المحاضر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بجامعة تل أبيب) إلى منظمة «حماس»، فيحدِّد موقفها السياسي المعلن بأربع نقاط، هي:

أ ـ تحرير أي منطقة كانت يُعتبر بمثابة خطوة هامة ومفضّلة على الوضع القائم.

ب ـ رفض حماس الاشتراك في المفاوضات لأنها ترفض التفاوض مع إسرائيل من خلال موانع دينية، ولكنها لن تضع العراقيل أمام أي جناح آخر لإجراء مفاوضات، حتى لو أدى هذا الأمر إلى التوقيع على معاهدة سلام.

حـ ـ لا ترى حماس ضرورة لاشتراط الاخلاء الاسرائيلي الجزئي للأراضي بإقامة دولة فلسطينية مثلما تطلب م.ت.ف.

د ـ ترى حماس في الأردن طرفاً مخوَّلاً باجراء مفاوضات مع إسرائيل لأنه دولة عربية إسلامية وكانت نظرته لمنظمة «الاخوان المسلمين» وما زالت متعاطفة ومؤيدة..

.. ثم يناقش بيلي الموقف الاسرائيلي من «حماس» مقدِّراً أن وضع هذه المنظمة يتيح مرونة أكبر بكثير بالنسبة للحلول الوسط. ويوصي بان الاستخدام الصحيح لورقة «حماس» من أجل إعداد الأرضية للمصالحة الاقليمية يستوجب الدراسة والتفكير. وعلى سبيل المثال ـ يقول بيلي ـ

إن الانتـخـابات التي يقترحـهـا شمير، إذا ما جرت، فإنها ستحدِّد القوة الرائدة في المناطق، وان رجـال «حماس» على قناعـة بانهم يمـثلون ٦٠٪ من السكان العـرب وينتظرون بفـارغ الصبر يوم الانتـخـابات لاثبـات ذلك. ويذهب بيلي إلى أن ثمـة تخـوفـاً لـدى «حماس» من أنه إذا بقي مـعظم زعماء المكانة الأولى في المنظمـة في الاعـتـقال خلال الانتخابات، فلن تكون لمرشحي «حماس» قوة جذب انتخابية من أجل التـغلب على مـرشّحي م.ت.ف المحـتـملين والذين يتـجـولون بحرِّية. وحول الموقف الاسرائيلي المفترض، يقـول بيلي: مـا من شك في أنه يجب اعـتـقال ومعاقبة زعماء «حماس» على دورهم في إذكـاء عـمليـات العنف المتعصبة. بيد أنه يستدرك قـائلاً: لكن يجب عـمل مـا هو مطلوب بتـيـقظ، مع الأخـذ بعين الاعـتبار مجمل المصـالح السـيـاسـيـة والاستراتيـجية لاسرائيل، ومن بينها محاولة تحقيق اتفاق سلام. فزعماء «حماس»مع كل تطرفهم،هم بمثابة قادة مع ضرورة وجود مصالح عـمليـة. وحسب ذلك ـ يخلص بيلي — فمن الواجب على إسرائيل البحث عن نقطة التـقـاء بين مـصـالحـهم ومـصـالحنا، واسـتغلال هذا الالتقاء لتحقيق «الأهداف الوطنية» الإسرائيلية(٥٠).

يمـيِّـز البـاحـثـون الاسرائيليـون بين قـوة وأخـرى في التـيـار الاسلامي، وينظرون إلى «حماس» على أنها منظمة أقل تطرفاً من «الجهاد»، مع تسريب بعض الإشـارات إلى أن إسرائيل كـانت مـعنيـة بتـعاظم النشاط الإسلامي ليكون موازياً لنشـاط م.ت.ف. والقـوى القـومـية والشيوعية ويصطدم معه، غير أن إسرائيل لم تسـتطع التـحكم باللعبة. وحول موضوع التدين عموماً في الضفة والقطاع، لوحظ أن الباحثين الإسرائيليين ينتظرون من الفلسطينيين أن يكون إسلامهم مقتصراً على العـبـادات وأوجـه السلوك التـقليـدية، وأن يمتنعوا عن الربط بين تعاليم الإسلام وبين المشـاركـة الوطنيـة ومواجهة الاحتلال. قِلّة هم الباحثون الذين تنبهوا إلى أن الإسـلام في الضـفـة والقطاع يواجـه تحدِّياً خارجياً، يستثير العربي المسلم، جرَّاء السـيـاسـة الإسرائيليـة المطبَّقـة وجـرَّاء قيام الجماعات الإرهابية وطلاب المدارس الدينية اليهودية بالاعتداء على العرب والمقدسات الإسلامية. وقلّة هم الذين يدعون إسرائيـل ـ على غـرار يحزقئيل درور ـ إلى «الامـتناع عن كل اسـتـفـزاز لمشـاعـر

المسلمين، للحيلولة دون الإسهام في بلورة دينية في الشرق الأوسط وتوجيه الطاقة العظيمة الكامنة في مثل هذه الخطوة ضد إسرائيل»[٥١]. إنهم إجمالاً يتصدون لبحث تيار «الإسلام السياسي» الراهن في المناطق المحتلة بطريقة تنطوي على تأصيل نظري صهيوني لشؤون هذا التيار، وبتحريض مكشوف، لوضع حلول بديلة من شأنها أن تعطّل أي مهمة له. ومثل هذا الأمر يندرج في سياق المحاولات الرامية إلى «تحصين إسرائيل» في مواجهة التحديات التي تنتصب أمامها.

**** تصورات للحلول حتى العام ١٩٨٧:**

تُصنَّف مواقف وآراء الباحثين الإسرائيليين حيال طبيعة الحل المتصوَّر لمشكلة الضفة والقطاع، وفق ثلاث مجموعات رئيسة: إحداها، تتبنى المواقف ووجهات النظر الرسمية أو الحزبية الإسرائيلية إزاء الحل. والثانية، تقترب من الطروحات الرائجة في التجمع الإسرائيلي مع افتراقات شكلية طفيفة. والثالثة، ينفرد كل من المنتمين إليها بتصورات خاصة يتمايز بها عن غيره من حيث العنوان العام والتفاصيل.. الفواصل بين هذه المجموعات تفتقر إلى التحديد الدقيق، نظراً لحالة التداخل في المنطلقات الفكرية السياسية، وفي طريقة المعالجة، مع انفتاح قناعات كل مجموعة على تعديلات ما، دون المساس بهويتها الخاصة، ونقدِّر أن تتضح هذه «الهوية» لدى وضع طروحات الباحثين الإسرائيليين أمام خارطة الحلول المتداولة، بصرف النظر عن غياب بعض هذه الحلول عن الساحة في الوقت الراهن.

*** ١ ـ سلة مشاريع .. مساهمات وشروح:**

يعدِّد كاتب إسرائيلي، بمساعدة المستشرق دان شيفمان (الباحث في معهد ترومان في الجامعة العبرية بالقدس) أبرز الطروحات والمشاريع الإسرائيلية التي ظهرت وجرت بشأنها مداولات متعدِّدة الوجوه (حكومياً ـ حزبياً ـ سياسياً ـ إعلامياً ..إلخ)، على النحو التالي[٥٢]:

ـ الحكم الذاتي: حسب اتفاق كامب ديفيد الذي جرى التوقيع عليه بين

السادات وبيغن (في ١٩٧٨/٩/١٧).

- الترحيل: نقل العرب الفلسطينيين إلى خارج «حدود إسرائيل» (كهانا، زئيفي...).
- دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل: (راكح - القائمة التقدمية...).
- الضم الشامل: (الليكود وكاحل حتى عام ١٩٧٧، وهتحيا وأنصار «أرض إسرائيل الكبرى»).
- المصالحة الإقليمية: رفض الانسحاب الشامل، ومصالحة مع مراعاة الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، وانسحاب من مراكز تجمعات السكان في الضفة وغزة، وإعطاء سيادة إسرائيلية في المناطق غير المأهولة بالسكان (برنامج المعراخ الانتخابي ومشروع آلون ومشروع رعنان فايتس).
- المصالحة الوظيفية: فصل الوظائف، بحيث يبقى الأمن مسؤولية إسرائيل وحدها، أما الحياة الاقتصادية والاجتماعية فتبقى في مجال مسؤولية السكان من خلال مجلس إداري سيقوم لهذا الغرض. والمملكة الأردنية هي التي تمثل تطلعات الفلسطينيين السياسية، وباستطاعتهم الانتخاب للبرلمان الأردني (مشروع الحكم الذاتي - مشروع ديان - مشروع تامير - مشروع بيرس).
- سيادة بدون تطبيق: إسرائيل تعطي لنفسها حق المطالبة في السيادة على المناطق المحتلة، ولكن لا تطبق هذه السيادة لأن الظروف غير مواتية (الليكود - وبعض مؤيدي المصالحة الوظيفية مثل بيرس).
- مشروع آلون : استُخدم كأساس لبرنامج المعراخ الانتخابي حتى عام ١٩٨١. ويتضمن: نهر الأردن والخط الذي يشطر البحر الميت هما الحدود السياسية الاسرائيلية. وسوف تضم إسرائيل شريطاً يصل حتى ٢٠كم ليشكل المجال الأمني على امتداد نهر الأردن والبحر الميت حتى مداخل الجليل، وتبقى كريات أربع (بجوار الخليل) في تخوم هذا الشريط، وتبقى غوش عتسيون في داخل تخوم إسرائيل. والتجمعات

الأمنيـة ستشكل حدوداً استراتيجية يمكن منها الاطلال على الأردن وعلى الضـفـة، وسيسمح ممر من رام الله حتى أريحا بالتحرك من الضفة إلى الأردن، وتعـاد الضفة إلى الأردن وستكون مجرَّدة من السلاح، وسيبقى قطاع غـزة في تخوم إسرائيل وسكانه المقـيـمـون سوف ينالون الجنسية الاسرائيليـة، واللاجئون سـينقلون إلى العـريش التي سـتعاد إلى السيادة المصرية.

- مشروع فـايتس : يقوم على مشروع آلون ويعطي رداءً استيطانياً للنظرية السـيـاسية التي تتحرك بين ديان وآلون، حيث تقسم البلاد والمناطق إلى أقاليم، في كل منها ستكون هناك إدارة تشرف على الشؤون الداخلية، وفي حـال التـوقـيع على اتفـاق مع الأردن سـوف تدمج الأقـاليم العربية في تخـومهما ، وسـيـشـق طـريق مـبـاشر بين الخليل وغـزة لا يمـر بين المستوطنات اليهودية، وسيعمل ميناء في غزة بخدمة الأردن. وحسب هذا المـشروع سـوف يحـصل الأردن على مناطق في جنوب جـبل الخليل من أجـل توطين اللاجئين (بعد سحب ٤٠٠ مليون م٣ من مياه الليطاني إلى الناقل القطري) وإمكانية نقل فلسطينيين من لبنان إلى هذه المناطق.

- مشروع بيغن (الذي عرضه على الكنيست في أواخر ١٩٧٧): تبقى مشكلة السـيـادة في المناطق مـفـتـوحـة، وسـتُلغى الإدارة المدنيـة والحـاكـمية العـسكرية، وسـتـبقى الادارة سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية للحكم الذاتي، وسيعمل مجلس إداري منتخب من السكان في التجارة والصناعة والتـعليم والشـؤون الاجـتماعـيـة، وسـتتولى إسرائيل مـهمة الحفاظ على الـنظام العـام والأمن. ويسـتطيع العـرب نيل الجنسـيـة الاسرائيليـة أو الحـفـاظ على جنسـيـتهم الأردنية وسيملك سكان إسرائيل الحق في شراء الأراضي في المناطق، وسـيـبقى جيش الدفاع فيها، وستشرف إسرائيل على مصادر المياه وعلى أراضي «أملاك الدولة».

- مـشروع ديـان : الـوجـود الاسرائيـلي الدائم في المناطق وحق اليـهـود في الاسـتـيطان فـيـهـا، وإقـامـة دفـاع استراتيـجي بواسطة أجهزة انذار،

والوصـول إلى حـيـاة مـشتركة، ويكون التجسيد الاجتماعي ـ الوطني ـ السياسي لسكان المناطق في إطار المملكة الأردنية.

- مـشروع ابـراهـام تامير (مـدير مكتب رئيس الحكومـة ١٩٨٥): تسوية مـرحليـة تندرج في نطاق المصـالحـة الوظيفية، تقوم على حكم ذاتي مع إدارة مـشـتركـة إسرائيـليـة ـ أردنيـة في مجالات الاقـتـصـاد والميـاه والمـواصـلات، بـينما تختص إسرائيل في المسـائل الأمنيـة والخـارجيـة والمسـتوطنين في المنطقة. أما مجلس الحكم الذاتي الذي يستمد الصلاحية من الأردن فإنه صـاحب القـرار في المسـائل الاقـتـصـادية والاجتماعية للسكان العرب.

- مشروع بيرس: مـصـالحـة وظيـفـية، الحدود العسكرية هي نهر الأردن، والحـدود الاقـتـصـادية لا وجـود لها، والسيادة الإسرائيلية لا لزوم لها. نابلس يتولى إدارتها العرب، ويتولى اليهود إدارة مناطقهم.

.. لم يكن المسـتشرقـون والباحثون الاسرائيليون بعيدين عن هذه المشاريع. فـبـعـضـهم اشترك في الصياغات، وبعضـهم استشير في وضعها، ولجأ آخرون إلى التـعليق عليـهـا وتوضـيـح مـبناها وإلى إدماج أجزاء من منطلقاتها في تصوراتهم الخـاصـة. وكأمـثلة على مشاركة الباحثين وشروحاتهم، جرت الاستعانة بعدد من الأكـاديمـيين الإسرائيليين في وضع خطة للحكم الذاتي فـور انتـهاء حرب ١٩٦٧، حـيث قدّمت لجنة وزارية مشروعاً لإقامة ما يسمى «دولة فلسطينية تتمتع بحكم ذاتي» حـسب نمـوذج سكوتلنده (بريطانيـا) أو صـقليـة (إيطاليـا)، وترأس هذه اللجنة يوفـال نئمان (الـذي تم تجنيـده كـضـابط للمـهـام الخـاصـة في شـعـبة الاسـتـخـبـارات) وكـان من أعـضـاء اللجنة عـزرا دانين ويهوشع فلمان ودافيد كـيـمحي. وحسب هذا المشروع، فإن المناطق المحتلة حديثاً ستدار من قبل حكومة وبرلمان يقـومـان بمـعـالجـة كل شيء، باستثناء الشؤون الخارجية والأمنية التي سـتكون في أيدي حكومة إسرائيل، مع سيطرة إسرائيل على معابر نهر الأردن وعلى البـحر الميت وقواعد في ظهر الجبل. ومن المرغوب فيه ـ حسب هذا المشروع ـ بناء «دولة الحكم الذاتي»، بحـيث لا تكون لها حدود مشتركة مع أي أرض عربية[٥٣].

وأسـهـم بعض الخبراء من الوسط الأكـاديمي في وضع وثيـقـة تحـدِّد المفـهـوم الاقـتـصـادي للإدارة الذاتية بعد اتفاقات كامب ديفيد، قدِّمت إلى الياهوبن اليسار (رئيس اللجنة الوزارية الخـاصـة بمشروع الإدارة الذاتيـة)، حيث قام البروفسور إيتـان برغـلاس (من جـامـعـة تل أبيب وكـان يومها مسؤول الميزانيات في وزارة الماليـة) بوضع هذه الوثيـقـة بعـد انتـهاء بلورة الأفكار والمناقشات بشأنها. وقد تضـمنت الوثيـقـة عـدم السماح لسلطة الإدارة الذاتيـة بإصدار عملة خاصة بها وبفـرض الجمارك على حـركـة البضائع الإسرائيلية وبإغلاق الحدود مع إسرائيل، وغير ذلك من القـيـود التي تضـمن ربط اقـتـصـاد الإدارة الذاتيـة بالاقـتـصاد الإسرائيلي(٥٤).

ونـجـد بين الأكـاديمـيين الإسرائيليين من يوضح طبـيـعـة «الحكم الذاتي» للسكان في الضـفة والقطاع، وتباينه مع الحالات العامة، موضحاً عبثية السعي إلى تحقيقه. فمثلاً يستعرض البروفسور ميخائيل هرسجور (مؤرخ وأستاذ في جامعة تل أبيب) بعض هذه الحالات (الجزر الإقليمية للبرتغال - ثلاثة أقاليم في بلجيكا - إقـليم البـاسك وصـقلية - وادي أوست شمال غـرب إيطاليـا...)، حـيث تشترك جميـعها بأن كل إقليم يرتبط بدولة معينة، ويتمتع سكانه بحق ممارسة الانتخاب لمؤسـسات الدولة. ثم يذكر هرسجور أن أي نموذج من هذا القبيل لا يعتبر واقعياً بالنسـبة لإسرائيل، لأن نموذج الحكم الذاتي للفلسطينيين يشبه إلى حد كبير نماذج تلك الشعوب التي كان الحكم الذاتي بالنسبة لها ممراً قصيراً إلى الاستقلال (مثل: رومـانيـا وبلغـاريا وجـزيرة الصرب وجـزيرة كـريت) التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي تحت الاحتلال التركي خلال القرن التاسع عشر، ثم حصلت على الاستقلال بعـد /مسيرة الثورات التي حدثت فيها بصورة متتابعة. ويلاحظ هرسجور أنه لا يوجـد في المنطقـة شـعب مـعني بالموافقة على قبول الحكم الذاتي، بل يوجد اليوم شعب فلسطيني معني بالاستقلال وليس بأقل من ذلك(٥٥).

بالرغم من ذلك، نلمس وجـود تركـيز بحثي على مكانة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بالنسـبـة لإسرائيل، يُسـتـغل لتـغـذية القناعات الرسمية الإسرائيلية بعدم تمكين الفلسطينيين في المناطق من الاسـتـقـلال. فـمثلاً نظّم «مركز جافي / يافيه»

نـدوة مـغلقـة (أوائل الثمانينات) اشترك فـيها أكثر من عشرين شخصاً من كبار ضـبـاط الأمن في الاحـتـيـاط، ينتـمـون إلى مختلف الفئات السياسية، أكدوا فيها جميـعهم على أن إسرائيل لن تستطيع الصمود في مواجهة تهديد عسكري قادم من الشرق في حـال عـدم مرابطة قواتها في الضفة الغربية. ودار الحديث حول ضرورة الاحتفاظ بالضفة طالما بقي التهديد العربي قائمًا في مواجهة إسرائيل(٥٦)؟ ولا شك أن نـدوة كـهـذه، ذات تـأثير على قناعـات الإسرائيليين، التي تضـغط بدورها على صـانعي القرار الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، يذهب مئير بعيل (لواء احتياط ومؤرخ عـسكري) إلى أن الرأي العـام اليـهودي في الغرب والولايات المتحدة والضغط من جـانب الدول، يمكن اخـتبارهما من خلال تسببهما في تغيير الرأي العام الإسرائيلي بصورة كبيرة(٥٧).

.. من هو الطرف الإسرائيلي المرشَّح للتـوصُّـل إلى تسوية مع الفلسطينيين؟! يجيب شلومـو أفنيري (أسـتـاذ العلوم السـياسية في الجامعة العبرية والمدير العام لوزارة الخارجيـة الإسرائيليـة سابقاً) بأن ما يشاع حول أن حكومة يمينية أخرى لا حكومـة يسـارية هي التي تسـتطيع تعـبئة القـوى السـياسية اللازمة لتحقيق مصالحة، هو طرح مغرٍ، وعلى الرغم من جاذبيته إلاّ أنه عديم القيمة. لأنه ببساطة يتـغـاضى عن مـركزية «يهودا والسامرة وغزة» بالنسبة للأساس الأيدويولوجي لليكود، ولهذا السبب فإن القياس على قرار بيغن في كامب ديفيد غير صحيح(٥٨).

وفي إطار الإجـابة على تسـاؤل «مـاذا ينبـغي على إسرائيل أن تفعل؟!» تأتي المقترحـات والسـيناريوهات التي يصنعـهـا الأكـاديميون والباحثون الإسرائيليون، لتـبـيِّـن أن مـعـالجـة مـشكلة الضـفة والقطاع تشكل هـمَّـاً مشتركاً فيما بينهم. وتتعدَّد «الوصفات» المقدَّمة لهذا الغرض.

* ٢ ـ نماذج مؤيدة للدولة الفلسطينية المستقلة / المكبَّلة :

ثمـة دائرة خـاصــة من المواقف إزاء مـسألة الدولة الفلسطينيـة في الضـفة والقطاع، ينتـمي إليـهـا باحـثـون يقـبلون إقـامة هذه الدولة ويدعون إسرائيل إلى الموافـقـة عليـها، مع ملاحظة أنه تكاد لا توجد بين هؤلاء حالة قبول مطلق، بينما

نلمس بوضوح حالات قبول شائعة بالدولة الفلسطينية المستقلة المكبَّلة بقيود إسرائيلية أو دولية والمثقلة بشروط وترتيبات يُطلب من الفلسطينيين تنفيذها أو مراعاتها.

ففي العام ١٩٨٣ نشر الباحث الإسرائيلي مارك هيلر برعاية مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب (بإسم جافي/ يافيه فيما بعد) حيث يعمل الباحث، وبالتعاون مع جامعة هارفارد، كتاباً عن «الدولة الفلسطينية» خصَّصه أساساً لمناقشة تأثيرات إنشائها على «الأمن الإسرائيلي»، من منطلق الحرص - الذي يعترف به المؤلف - على هذا الأمن، والحاجة إلى وضع تصورات لخروج إسرائيل من مأزقها في صراعها مع الدول العربية، على اعتبار أن «المشكلة الفلسطينية» هي محور هذا الصراع. فينصح هيلر في كتابه بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع، وتمكين م.ت.ف. من إقامة دولة فلسطينية هناك، شريطة أن تلبِّي هذه الدولة الحدَّ الأدنى من المطالب السياسية الإسرائيلية الضرورية»، لتقليل الأخطار الناجمة عن الانسحاب وعن نقل مركز ثقل قضية الأمن من الخليل ونابلس وغزة والعودة إلى داخل «الخط الأخضر». ويحدِّد هيلر هذه المطالب ضمن سيناريو على النحو التالي:

- تتفاوض إسرائيل مع م.ت.ف. أو أي هيئة تملك القرار في النطاق الفلسطيني، بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في سياق تسوية شاملة لمشكلة الفلسطينيين تنطوي على حل لمشكلة اللاجئين بتوطينهم أو بالتعويض عليهم وتقود في النهاية إلى عقد اتفاق سلام بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.
- تجري التسوية على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، مع احتمال إجراء تعديلات طفيفة عليها، وإعطاء مدينة القدس وضعية خاصة. وتوافق الدولة الفلسطينية على بعض القيود المقترحة في موضوعات عدة (منها: حجم قواتها وتسليحها ومناطق انتشارها، والعلاقات القائمة مع الدول الأخرى).
- تتطلب التسوية فترة انتقالية تتراوح من خمس إلى عشر سنوات، إلى حين

قـيـام الدولة. وتوافق الدول العربية الرئيسة على هذه التسوية، مع إقامة علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل.

.. يتـحـدث هيلر عن ظروف استقرار دولة فلسطينية كهذه داخلياً، مرجِّحاً إمكانيـة هذا الاسـتـقـرار من الناحـية السياسية، طالما أن مطامح الفلسطينيين لا تفـوق قدرة الدولة على تأمينها (...). ويناقش هيلر الشرط الاقتصادي لاستقرار الـدولـة، في ظل انضمام ٨٠٠ ألف مـواطن إليـهـا خـلال خمس سنوات، وزيادة السكان بنسبة ١٤٪ سنوياً وضآلة الموارد والخبرة في إدارة اقتصاد دولة مستقلة. ثم يفترض هيلر أن الناتج الوطني في الدولة الجـديدة سيزداد بحجم يتناسب مع حـجم السكان وتزايدهم، ويفترض إيجاد المـول اللازم لتـغطيـة العجز التجاري المسـتـقبلي، حيث يتطلب الأمر بمرور السنوات الخمس الأولى استيعاب نحو ٣,٣ مليـار دولار، يأتي نحـو نصف هذا المبلغ من التوفيرات الداخلية، يضاف إلى ذلك مساهمات مالية عربية ودولية.

يـطمئن هيلر إلى الموضـوع الاقـتـصـادي، في حين يُسـهب في الحـديث عن مـقـومـات التسوية (سياسياً وعسكرياً وإجرائياً ..إلخ). ومن الملاحظ أن هيلر في تناوله التفصيلات يركِّز على العناصر العسكرية التي ينبغي توفرها، وأبرزها:

- دولة منزوعـة السـلاح تقريباً، تقبل بالقيود على تسليح جيشها (٣ فرق تشـمل عـربات مـصفحة وأسلحة خفيفة وزوارق مراقبة بحرية لشاطىء غـزة، وطائرات هليوكبتر ونقل، لكن لا يحق للدولة امتلاك طائرات مقاتلة ..إلخ).
- القـبـول بإنشـاء مـراكز إسرائيلية للإنذار المبكر في الضفة والقطاع تكون بـإدارة عـسـكـريـين إسرائيـلـيـين، وحـق إسرائيل بالتـحليق في الأجـواء الفلسطينيـة، إلى حين تمتلك إسرائيل نظام الأقمار الصناعـية الخاص بها، إضـافـة إلى القـبـول بالمراقـبـة الإسرائيلية للطريق الواصلة بين تل أبيب والقدس.

يؤكـد هيلر على ضرورة إبقـاء المسـتـوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

كما هي، وعدم إقامة مستوطنات جديدة بدون موافقة الدولة الفلسطينية، مع الاهتمام بتطوير الأوضاع العامة للمستوطنين الذين يقيمون في هذه الدولة. وفي الجانب الاجرائي ، يقترح هيلر تدخُل «طرف ثالث» يقبل به الطرفان لإدارة مفاوضات سرية، والمساعدة على التوصل إلى الترتيبات الثنائية(٥٩).

بقي أن نشير إلى أن التفصيلات التي يوردها هيلر بشأن التسوية والدولة وطبيعة الحل المتصوَّر، تجعل الدولة الفلسطينية المستقلة المقترحة دولة بالاسم، ذلك أن هذه التفصيلات تفرِّغ «الدولة» و«الاستقلالية» من مضامين رئيسة ينبغي أن تتوفر لكل منها.

..كمثال آخر على طروحات الباحثين الاسرائيليين بشأن «الدولة الفلسطينية»، نشر المستشرق رفائيل/ رافي يسرائيلي (المحاضر في الحضارة الاسلامية في الجامعة العبرية) مشروعاً مقترحاً لإحلال السلام في الشرق الأوسط، في صحيفة جيروزاليم بوست (١٩٨٣) طالب فيه إسرائيل باتخاذ «خطوات جريئة» لتصفية القضايا المتعلقة بمشروع سلام كامل، يقوم على العناصر الستة التالية(٦٠):

- الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الذين يعيشون في إسرائيل والأردن، يستحق أن تكون له دولة تماماً كاسرائيل أو كأي دولة أخرى. إلّا أن م.ت.ف لن تُقبل كشريك في المفاوضات إلى أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود.
- إرضاء الأماني القومية للشعبين اليهودي والفلسطيني يمكن تحقيقه باتفاق الطرفين على تقسيم الأرض بينهما والتبادل الطوعي للسكان، بما يكفل شعباً متجانساً إلى حد ما لكل دولة، مع سريان هذا التبادل على الضفة الشرقية/الأردن.
- بعد إتمام تقسيم الأرض بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتبادل الطوعي للسكان، سيتاح للعرب الذين يختارون البقاء في «أرض إسرائيل» إما التقدم بطلب للحصول على الجنسية الاسرائيلية، وتكون لهم كافة حقوق وواجبات المواطنين، وإما الحصول على إقامة دائمة في الدولة المضيفة.

- يجب أن تكون الحركة بين «إسرائيل» و«فلسطين» مفتوحة وحرّة، ويُتفق على طرق تبادل الأفراد والسلع في المفاوضات التي ستجري بين الطرفين لتوقيع معاهدة سلام بينهما.
- إبقاء القدس والأحياء المحيطة بها موحدة، في ظل مجلس بلدي يختاره «الشعبان العربي واليهودي» معاً.
- تواصل السلطات العسكرية الاسرائيلية تصريف الأعمال اليومية في الضفة والقطاع، إلى أن يوافق الزعماء الفلسطينيون على التفاوض والاتفاق مع إسرائيل على تنفيذ المبادىء السابقة.

..المحور الذي يدور حوله اقتراح رافي يسرائيلي، هو كيفية الوصول إلى «دولة يهودية حصرية»، عبر الإغراء بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع يهجّر إليها العرب الفلسطينيون من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بذريعة أو بأخرى، مع التأكيد على الروابط القسرية التي يقترحها لعلاقة الدولة المتصوَّرة مع إسرائيل.

نموذج ثالث من دعوات الوسط الأكاديمي البحثي الإسرائيلي لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، يبدو باعثه هذه المرة الرغبة في خلاص إسرائيل من مأزقها الاقتصادي. فقد أعد البروفسور سيمحا باهيري (من جامعة تل أبيب) بحثاً صدر عن «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» عام ١٩٨٤ بكتاب عنوانه «انفصال بسلام أو توحيد مفروض»، دعا فيه إلى ضرورة تخلّي إسرائيل عن الضفة والقطاع وإعادتهما إلى العرب مقابل السلام الكامل، لأن في ذلك إنقاذاً للاقتصاد الإسرائيلي المتداعي الذي أنهكته الحروب وأعباء الأمن، ولأن المناطق - حسب وصفه - تمثّل «وباءً اجتماعياً ومادة سياسية متفجرة إضافة إلى كونها وباءً اقتصادياً». وكأساس لهذا «الإنقاذ» يقترح باهيري إقامة دولة فلسطينية تعقد سلاماً كاملاً وودياً مع إسرائيل، يَقوم على تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية الكاملة، مع الحفاظ على الحدود المفتوحة وإبقاء وضع القدس الشرقية معلقاً وحل مشكلة المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع بأي شكل من الأشكال[٦١].

يعـرض باهيري إمكانيـة أن تسـتوعب الدولة الفلسطينية الناشئة الهجرات الفلسطينيـة من الدول العربية، إذ سيهاجر إليها نحو ٧٠٠ ألف فلسطيني خلال السنوات العشر الأولى من قيامها، ويحصل الفلسطينيون الذين ليس لديهم جنسية اليـوم على مـواطنية الدولة، ويصار إلى حل قضية اللاجئين مرَّة واحدة وإلى الأبد. ويـشرح بـاهـيري الـترتـيـبـات الواجب اتخاذها لضمان الأمن الفلسطيني والأمن الإسرائيلي، ثم يتـحـدث عن شـبكة العلاقات الاقتصادية التي ستقام مع إسرائيل، وجـدوى هذه الشـبكة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي[٦٢]ـ ويورد باهيري أرقـاماً حول تصوراته سنسوقها في الفصل المقبل ـ

.. في بحث باهيري، هذا، تتـسـع الاعـتـبارات الاقتصادية للحل، على حساب تقليص ظاهري للحـسـابات السـيـاسية والعسكرية، أي أن الاقتصاد يصبح هنا الأساس الاستراتيجي، في ظل بدهية هي أن وصول إسرائيل إلى تسوية مع الدولة الفلسطينيـة لا بد أن تضمن لإسرائيل مطالبها المعروفة. وبالنتيجة يمكن القول إن عـدم قـدرة الاقـتـصـاد الفلسطيني على الصمود أمام الاقتصاد الإسرائيلي، يجعل هكذا دولة مـسـتلبة الإرادة، طالما أن القوة الاقتصادية المستقلة حقيقة هي ضمان الاسـتقلال السياسي والسيادة، ومثل هذا الأمر لن يتوفر حتمًا في ظل عدم التكافؤ بين إسرائيل والدولة الفلسطينية بالصورة التي يرسمها لها سيمحا باهيري.

بالإجمال، ثمـة مـسـافـات كـبيرة بين تصـورات الأكـاديمـيين والبـاحثين الإسرائيـلـيين للحل عن طريق إقـامـة دولة فلسطينيـة في الضـفـة والقطاع، وبين المقـومـات المفترضـة والمطلوبة فلسطينيـاً لمثل هذه الدولة، وتكاد تلك التـصورات تقترب من الأفكار الإسرائيليـة العـامـة والتي تدور جـوهرياً حـول الحكم الإداري الذاتي.

* ٣ ـ وماذا عن حل مشكلة اللاجئين؟!

التناول البـحـثي الإسرائيلي لمشكلة اللاجئين المقـيـمين في الضـفـة والقطاع، ينتـمي في جـزء منه إلى الاهتمامات والأبحاث الإسرائيلية المتعلقة بمشكلة اللاجئين ككل. وضـمن تعـدُّد أوجـه المعالجات البحثية لهذه المشكلة، نجد مثلاً تركيزاً على

نفي مسؤولية إسرائيل عن وجودها، بترويج ادعاءات «هروب العرب وانتقالهم طوعاً من البلاد»، كما نجد بالمقابل استعراضاً لأوضاع اللاجئين ومعاناتهم وللمواقف العربية من مشكلتهم، والتشديد على تأذّي إسرائيل جراء عدم حل المشكلة، وذلك كمقدمة لطرح تصورات حول سبل حلها.

كانت هذه المعالجات، وما تزال، متأثرة ـ بين كثير من الاعتبارات ـ بظهور المخيم كتجمُّع فلسطيني ذي سمة خاصة، يتيح لقضية الشعب الفلسطيني مجالات للتعبير على ذاتها عبر الواقع المادي الماثل، وعبر كون المخيم أحد روافد العمل الوطني الفلسطيني. لهذا وغيره يدرك الباحثون الإسرائيليون أن تفكيك المخيمات وتصفية قضية اللاجئين، سيؤديان في حال تحقيقهما إلى تمهيد الطريق أمام استكمال التذويب السياسي والمادي لقضية أبناء ١٩٤٨.

يمكن ملاحظة اتساع الأبعاد الحقيقية لمشكلة اللاجئين التي تضغط بثقلها الكبير على الذهنية الإسرائيلية، عبر العشرات من المشاريع التي ظهرت لتصفية هذه المشكلة، وعبر عدد لا يمكن حصره من التصريحات التي تدعو إلى حلها في إطار الدولة العربية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة مشاريع، شارك فيها أكاديميون وباحثون إسرائيليون، وتتعلق أساساً بمخيمات الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وهي[٦٣]:

- مشروع «جماعة رحوبوت»: وقد أعدته ثلة من الأكاديميين الإسرائيليين في مطلع عام ١٩٦٨، رأت أن حل مشكلة اللاجئين يقوم على «تطوير اقتصاديات المناطق المحتلة» واجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار، وتقديم المغريات للاجئي قطاع غزة للانتقال إلى الضفة الغربية.
- مشروع «لجنة برونو»: وتم إعداده على مرحلتين (في أوائل ١٩٦٨ وأوائل ١٩٦٩)، من قبل «هيئة تخطيط اجتماعي ـ اقتصادي» برئاسة البروفسور ميخائيل برونو، تضم عدداً من الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين (أمثال. يوارم بن فورات ـ حاييم بن شاحر ـ إيتان برغلاس ـ نداف هاليفي ـ غيورا حانوخ ـ عزرا سيفن ـ ياكير بلسنر ـ

رفقه باريوسف ـ عمانوئيل ماركس ـ شمعون شمير). ويتضمن هذا المشروع تحديداً لبعض الأسس التي يرتكز عليها الحل (منها: تجارة حرَّة بين المناطق وإسرائيل ـ إفراغ المخيمات تدريجياً عن طريق منح حوافز اقتصادية ـ بناء مساكن ـ إجراءات في قطاع الزراعة ـ تنمية عن طريق التصنيع ـ مبادرات وتمويل ..إلخ).

ـ مشروع «مؤسسة راند»: أعده بعض الباحثين الإسرائيليين لمصلحة مؤسسة راند الأميركية (عام ١٩٧١)، ويرمي إلى إيجاد مجال لإسكان اللاجئين خارج المخيمات بين السكان الآخرين الذي لا يعيشون على المساعدات، بقصد دمجهم وتوفير مجالات العمل لهم.

.. تتعلق هذه المشاريع، وأمثالها، بنحو عشرين مخيمًا في الضفة الغربية وعشرة مخيمات في قطاع غزة، تضم بمجموعها ٥٠٪ من مجموع اللاجئين في الضفة والقطاع البالغ عددهم نحو ٧٠٠ ألف لاجيء . ومن المؤكد أن تفكيك هذه المخيمات وحل مشكلة اللاجئين، وفق التصورات الإسرائيلية، لا ينبع من «اعتبارات إنسانية» ولا من الحرص على «تحسين مستوى معيشة اللاجئين»، بالرغم من أن بعض الباحثين الإسرائيليين يحاولون الإيهام بذلك. فالأمر بالنسبة لإسرائيل وباحثيها يتمحور حول المصالح الاستراتيجية والسياسية الإسرائيلية.

* ٤ ـ موازنة مضغوطة لثمانية حلول متصوَّرة:

المؤشر الأكثر أهمية في تصورات الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين لحل مشكلة الضفة والقطاع، يتضمنه كتاب «هل للقضية حل؟!» الذي أصدره «معهد فان لير للأبحاث» في القدس عام ١٩٨١(٦٤) على خلفية الجدل الذي كان قائمًا آنذاك لدى الإسرائيليين حول الحاجة إلى تقديم مبادرة للحل، بعد أن رفض الفلسطينيون الانخراط في مفاوضات الحكم الذاتي.

أهمية هذا الكتاب، بما ورد فيه، ترجع إلى حشد عدد كبير نسبياً من رؤى شخصيات إسرائيلية بارزة، في موضوع الحل، تنوعت لتطال مختلف المسائل المثارة، الأمر الذي يتسم بشمولية تفتقر إليها تصورات باحث بمفرده.

في الكتاب المذكور، تناول أهرون ياريف (رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، لواء احتياط، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) موضوع «حل القضية وثمنه بالنسبة لإسرائيل». وتحدث المستشرق مناحيم ميلسون (أستاذ الأدب العربي في الجامعة العبرية، ورئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية لاحقاً) عن الأسباب التي تجعل م.ت.ف. والأردن والفلسطينيين غير مستعدين للمشاركة في عملية السلام.

ضمن القسم الخاص بطبيعة الحلول، شدَّد شموئيل كاتس (مستشار إعلامي سابق لرئيس الحكومة) على أن «ليس للقضية حل»، في حين عالج أرييه شليف (أحد كبار باحثي مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب) مسألة «استمرار الوضع الراهن أم الحكم الذاتي»، وعرض مارك هيلر (الباحث في المركز ذاته) ما أسماه «صيغتين للحل الأردني»، وعدَّد مئير عميت (جنرال احتياط ورئيس سابق للموساد) ما اعتبره «مناقب ومثالب الحل الكونفدرالي للقضية الفلسطينية»، وشرح مئير بعيل (عميد احتياط ومؤرخ عسكري وأستاذ في الجامعة العبرية) معنى «قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل». أما المستشرق ماتي شتاينبرغ (أستاذ في الجامعة العبرية) فحلل «معنى الصيغة الثلاثية في حل منظمة التحرير ـ حق العودة، تقرير المصير، للدولة المستقلة».

وفي القسم الثالث والأخير من الكتاب، تحت عنوان «هل يمكن أن تحَل القضية؟!»، تحدث آلوف هارايفن (محرِّر الكتاب ومدير معهد فان لير للأبحاث) عن «المشكلة النفسية في العلاقات المتبادلة بين إسرائيل والفلسطينيين»، ونظر موشي آرنس (وزير الدفاع ووزير الخارجية لاحقاً) إلى «القضية الفلسطينية كقضية يهودية». وحاول شلومو أفنيري (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية لعدة سنوات) الإجابة على سؤال «هل هناك مجال لتقرير المصير من قبل الفلسطينيين؟!»، وأخيراً عرض المستشرق يهوشفاط هركابي (أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية) عملية «السعي إلى تحقيق المكن».

بالرغم من أن المشاركين تحدَّثوا مطوَّلاً عن ضرورة حل القضية

الفلسطينية، وبعضهم عرض مفاهيم وطروحات تبدو حيادية ظاهرياً، إلاّ أن كافة الصيغ المتداولة من قبلهم لم تتجاوز سقف الحلول التي وضعتها إسرائيل في توجهاتها الرسمية حيال القضية الفلسطينية. وما يسترعي الانتباه في رؤى الباحثين والمهتمين،نشرت تصوراتهم في الكتاب ، أنهم تناولوا حل القضية بالمنظور الإسرائيلي، بمعنى أنهم تبنوا الحجج والمقولات الإسرائيلية التقليدية في الحكم على طبيعة الحل، ثمنه وحسناته وسيئاته بالنسبة لكل من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. فنجد رفضاً لحق العودة وحق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ويبدو الخيار المطروح أمام الفلسطينيين هو إما القبول بالحكم الذاتي أو الدولة الكونفدرالية.

.. للإحاطة بجوانب متعددة من الطروحات التي انطوت عليها الأبحاث والمقالات المشار إليها، نثبت فيما يلي الجدول الذي وضعه ألوف هارايفن في نهاية الكتاب، والذي يقدّم موازنة مضغوطة بين صيغ الحلول المطروحة، مع الإشارة إلى أن هذا الجدول يتعلق فقط بالنقاط الرئيسة في هذه الصيغ ولا يحيط ببعض تفصيلاتها الصغيرة.

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسناته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسناته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
١ ـ «أرض إسرائيل الكاملة» ضم الضفة والقطاع إلى إسرائيل	تجدد النزاع العربي الإسرائيلي بكامل قوّته.	استمرار وجود القضية الفلسطينية دون حل وتفاقم الصراع.	ـ تحقيق حلم «أرض إسرائيل الكاملة» ـ استمرار السيطرة الكاملة على مناطق «أرض إسرائيل» كافة.	ـ مشاكل داخلية نتيجة لنشوء أقلية عربية بنسبة ٣٥٪. ـ تفاقم النزاع العربي الإسرائيلي. ـ توقف عملية السلام وربما إلغاؤها. ـ تبلور جبهة عربية ضد إسرائيل وازدياد خطر الحرب. ـ اصطدام سياسي مع الولايات المتحدة وخطر وقف المساعدات الأميركية. ـ عزلة سياسية لإسرائيل. ـ تشجيع الاتحاد السوفييتي على زيادة تغلغله.	ـ تبلور جبهة عربية ضد إسرائيل. ـ تأييد الولايات المتحدة للجانب العربي وعزلة إسرائيل.	ـ انسحاقهم في الصراع ضد إسرائيل إلى درجة الطرد من البلاد.
٢ ـ استمرار الوضع (حكم عسكري إسرائيلي).	إضطراب عملية السلام.	استمرار وجود القضية الفلسطينية دون حل.	ـ ترك جميع الخيارات مفتوحة. ـ استمرار السيطرة الكاملة على مناطق «أرض إسرائيل» كافة.	ـ اضطراب عملية السلام بسبب عدم الوفاء بالتزامات كامب ديفيد. ـ تشجيع بلورة جبهة عربية موحّدة ضد إسرائيل، وازدياد خطر الحرب. ـ اضطراب العلاقات مع الولايات المتحدة بسبب عدم التقدم نحو الحل.	ـ قيام خيارات مفتوحة دونما حاجة للحسم. ـ تأييد الولايات المتحدة. ـ عزلة إسرائيل.	ـ استمرار وجودهم في الضفة وغزة تحت حكم عسكري إسرائيلي. ـ خطر انسحاقهم في الصراع.

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسناته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسناته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
٣ ـ حكم ذاتي	ـ تقليص السيطرة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ـ مخاطر أمنية ناجمة عن ذلك، وبخاصة في كل ما يتعلق بنشاط الفدائيين.	ـ التنازل عن السيطرة الفورية. ـ الاعتراف باسرائيل والاتفاق معها. ـ المشاركة في عملية السلام (وهذه حسنة أيضاً).	ـ التقدم نحو حل القضية ـ نشوء شركاء فلسطينيين في عملية السلام. ـ استمرار عملية السلام وتعززها. ـ تقليص خطر الحرب. ـ تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها	ـ تقوية خيار إقامة دولة فلسطينية بعد انتهاء سنوات الحكم الذاتي الخمس. ـ سيطرة عناصر معادية لاسرائيل على الحكم الذاتي.	ـ التقدم نحو تحقيق السيادة. ـ تأييد الولايات المتحدة، ومساعداتها	ـ صراعات داخلية بين معارضي الحكم الذاتي ومؤيديه. ـ الحل الذي سيتم تحقيقه أقل من استقلال، ولكنه سيؤدي إلى رقود القضية عربياً ودولياً.
٤ ـ إتحاد فيدرالي أردني ـ فلسطيني.	ـ العودة إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات معينة وترتيبات أمنية استراتيجية. ـ التنازل عن حلم «أرض إسرائيل الكاملة». ـ حل مشكلة القدس. ـ حل مشكلة المستوطنات.	ـ التنازل عن السيادة الكاملة والاندماج في الاردن. ـ الاعتراف باسرائيل والاتفاق معها. ـ التنازل عن المطالبة بسائر «أرض إسرائيل».	ـ استمرار عملية السلام وتعززها ـ حل القضية مع الأردن الهاشمي الذي يؤلف عنصر استقرار. ـ تقلص خطر الحرب. ـ انتهاء الوضع الذي تسيطر فيه إسرائيل على شعب كامل. ـ تأييد الولايات المتحدة، ومساعداتها	ـ عدم استقرار الاتحاد الفدرالي وانفصال الجزء الفلسطيني. ـ الجزء الفلسطيني كقاعدة لنشاط الفدائيين. ـ وجود الجيش الاسرائيلي في مناطق استراتيجية غربي النهر كمصدر لتهييج غليان ضد إسرائيل.	ـ خلق قاعدة صلبة لكيان مستقل. ـ إمكانية الانفصال عن الأردن في موعد. ـ إمكانية في المستقبل للسيطرة على الأردن وتحويله إلى دولة فلسطينية.	ـ تفوق أردني في الاتحاد الذي سيقوم ـ إسقاط القضية الفلسطينية من جدول الأعمال الدولي والعربي. ـ صراعات داخلية عنيفة.

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسناته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسناته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
٥ ـ الأردن كدولة فلسطينية سواء في الضفة الشرقية للأردن أم في ضفتيه	ـ دولة شرقي الأردن، ليس هناك ثمن، لأن اسرائيل لن تضطر إلى التنازل عن أي شيء من أجل حل كهذا. ـ دولة على جانبي النهر، الثمن قد يكون مشابهاً لذلك الوارد في البند الرابع، وربما أقل منه.	ـ الاعتراف باسرائيل والاتفاق معها في حالة الحل على جانبي نهر الأردن. ـ التنازل عن المطالبة بسائر أجزاء «أرض اسرائيل». ـ في حالة الحل شرقي الأردن ليس هناك ما يحتم الاعتراف باسرائيل والتسليم بها.	ـ حل القضية الفلسطينية على أرض مريحة للفلسطينيين من حيث مساحتها. ـ نشوء مصلحة فلسطينية في قيام السلام وبناء ذلك على استمرار عملية السلام وتعزيزها. ـ احتمال تأييد الولايات المتحدة، ومساعداتها.	ـ ليس هناك ما يضمن أن تكون دولة كهذه صديقة لاسرائيل، بل: ـ قد تشكل مصدراً لبلورة جبهة عربية معادية لاسرائيل. ـ من شأن دولة كهذه (وان لم يكن ذلك بالضرورة) أن تعتمد على الاتحاد السوفييتي.	ـ بناء استقلالهم في دولة ذات أبعاد ملائمة. ـ تأييد الولايات المتحدة.	ـ تحول دولة الأردن الفلسطينية إلى دولة مواجهة رئيسة مع اسرائيل وانسحاقها في الحرب. ـ صراعات داخلية عنيفة.
٦ ـ اتحاد كونفدرالي اسرائيلي ـ فلسطيني ـ اردني	ـ التنازل عن السيطرة على الضفة والقطاع (عدا تدابير أمنية استراتيجية). ـ التخلي عن حلم «أرض اسرائيل الكاملة». ـ حل مشكلة القدس ـ حل مشكلة المستوطنات	ـ الاعتراف باسرائيل والاتفاق معها ـ التنازل عن السيادة الكاملة ـ التنازل عن المطالبة بسائر أجزاء «أرض إسرائيل»	ـ استمرار عملية السلام وتعززها. ـ تقلص خطر الحرب. ـ تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها. ـ انتهاء الوضع الذي تسيطر فيه إسرائيل على شعب مجاور. ـ إمكانية التدخل في الإقليم الفلسطيني دون أن يُعدَّ ذلك تدخلاً في دولة أجنبية.	ـ عدم استقرار الحل ومحاولة الفلسطينيين الانفصال عن الاتحاد الكونفدرالي. ـ الإقليم الفلسطيني كمصدر لعمليات الفدائيين موجهة ضد إسرائيل.	ـ التقدم إلى ما هو أبعد من حالة حكم عسكري إسرائيلي وحكم ذاتي. ـ إمكانية للتحول مع مرور الزمن من شريك صغير إلى شريك له موقع مؤثر في الاتحاد الكونفدرالي.	ـ تفوق إسرائيلي أردني في الاتحاد الكونفدرالي. ـ إسقاط القضية الفلسطينية من جدول الأعمال الدولي وربما العربي. ـ صراعات داخلية عنيفة.

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسناته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسناته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
٧ ـ دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل	ـ العودة إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات معينة (وتدابير أمنية استراتيجية). ـ التخلي عن تحقيق حلم «أرض إسرائيل الكاملة». ـ حل مشكلة القدس. ـ حل مشكلة المستوطنات.	ـ الاعتراف بإسرائيل والاتفاق معها. ـ التنازل عن المطالبة بسائر أجزاء «أرض إسرائيل».	ـ استمرار عملية السلام وتعززها. ـ انتهاء حكم إسرائيل لشعب مجاور. ـ الدولة الفلسطينية ستكون صغيرة وضعيفة ولذلك ستعتمد على قيام علاقات طيبة مع إسرائيل. ـ تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها. ـ خروج إسرائيل من عزلتها الدولية.	ـ دولة غير مستقرة لا تسيطر على العناصر «التخريبية». ـ عمليات «إرهابية» تنطلق من أراضي هذه الدولة ضد إسرائيل. ـ ارتباط الدولة الفلسطينية بالاتحاد السوفييتي.	ـ تحقيق السيادة. ـ تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها.	ـ إسقاط القضية الفلسطينية من جدول الأعمال الدولي وربما العربي أيضاً. ـ دولة صغيرة وضعيفة في منطقة صغيرة. ـ تدخل ملحوظ للأردن وإسرائيل في شؤون الدولة. ـ صراعات داخلية عنيفة.
٨ ـ دولة فلسطينية مكان إسرائيل (حل م.ت.ف. حتى تاريخه) أي عام ١٩٨١.	ـ انتهاء وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة.	ـ بما أن هذا حلم غير واقعي، فإن ثمنه من الفلسطينيين هو منع أي حل يقوم على حل وسط لمشكلاتهم. ـ طالما استمرت م.ت.ف. بهذا الاتجاه، لن تحظى بتأييد الولايات المتحدة. ـ خطر انسحاق الفلسطينيين في حالة نشوب حروب جديدة.	ـ طالما تمسكت م.ت.ف. بهذا الموقف، تبقى معفاة من البحث عن حل القضية الفلسطينية بطريق المفاوضات.	ـ حلم إنهاء وجود إسرائيل كمصدر لبلورة جبهة سياسية وحربية للدول العربية.	ـ رفض الحاجة إلى البت بشأن حل وسط. ـ ورفض الحاجة إلى تحمل نتيجة الحسم.	ـ استمرار وضع عدم حل القضية. ـ حلول مفروضة من جانب إسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة وغيرها. ـ تفاقم التناقضات الداخلية. ـ انسحاق الفلسطينيين في الضفة وغزة نتيجة عدم وجود حل للقضية وخطر طردهم في حال تفاقم الصراع.

**** تصورات الوسط الأكاديمي الإسرائيلي للحلول بعد انطلاقة الانتفاضة(٦٥).**

على غرار مؤشرات «الاستقطاب السياسي الظاهري» في مختلف الأوساط الاسرائيلية (الحكومية والحزبية والعامة) حول رؤية صور الحل في ضوء دروس الانتفاضة ونتائجها، تبدت في الوسط الأكاديمي والبحثي الاسرائيلي ملامح استقطاب ظاهري في التعامل مع الانتفاضة والتسوية. فتحدثت فئة عن هذا الموضوع من زاوية الالحاح على انجاز تسوية، عبر حث إسرائيل على تقديم «تنازلات إقليمية»، مقابل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يضمن لإسرائيل «مطالبها الأساسية» وخاصة في موضوع «الأمن». وتحدثت فئة أخرى من الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين عن ضرورة التمسك بالضفة والقطاع، لاعتبارات متعددة (أمنية - ايديولوجية - اقتصادية..الخ). وكمؤشر على هذا الاستقطاب، تم تشكيل مجلسين يضمان في عضويتهما العديد من الأكاديميين والضباط الاحتياط والشخصيات البارزة، سمّي الأول «مجلس السلام والأمن» - وتأسس في آذار/مارس ١٩٨٨ - وسمي الثاني «مجلس الأمن والسلام» - وتشكل في أيار/مايو من العام ذاته.

وفي نطاق أشمل، كانت تصورات الوسط الأكاديمي والبحثي من التعدد والتنوع إلى حد جعلها تغطي غالبية الشؤون الخاصة بالتسوية. فكرر نمط من الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين تبني مقولات وأفكار متداولة، وأعاد فريق آخر إنتاج طروحات سابقة بقالب مغاير، في حين عمدت فئة منهم (إفرادياً أو جماعياً) إلى دمج عدة تصورات قديمة بطريقة انتقائية لبعض مكوناتها، فغلب على هذا الدمج طابع «الصيغ الجديدة».

إن رصداً وتصنيفاً للنتاجات والآراء الصادرة عن الوسط الأكاديمي البحثي بشأن الصراع والتسوية، يبيّنان ان هذه النتاجات والآراء كانت تعبرً عن «التزام» الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين باهداف المشروع الصهيوني وبمصالح إسرائيل في شتى الميادين، وخاصة عبر الاسهام ببلورة الرؤى التي يُراد لها تمكين إسرائيل من الاستمرار في الوجود بأقل مخاطر ممكنة تحدق بها، حاضراً

ومستقبلاً. وقد تبدّى هذا الأمر، بشكل مباشر أو فيما بين السطور، في التصورات والمقترحات التي نشرها الأكاديميون والباحثون الاسرائيليون بعد انطلاقة الانتفاضة.

*** ١ ـ التسوية في عشرين صيغة أكاديمية:**

نقدِّر أن التصورات والمقترحات التي سنتعامل معها، تلخص من حيث شموليتها وتنوُّعها، مجمل توجهات الوسط الأكاديمي البحثي الإسرائيلي، بصرف النظر عن كون بعض أصحابها هم ممن يعملون في مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية. ونشير إلى أن الصيغ العشرين التي سنقدم ملخصات لها، تشكِّل ـ بحدود معرفتنا ـ غالبية المشاريع التي نشرها الأكاديميون والباحثون الإسرائيليون في الصحف الإسرائيلية خلال عامين ونيف من انطلاقة الانتفاضة.

من المهم أن نتذكر، ونحن نطالع هذه الصيغ، أنها تنطوي على الكثير من المغالطات والأضاليل التي يُرسم لها أن تغطي على الحقائق وأن تدفع المتلقي إلى الانسياق وراء المفاهيم والذرائع الإسرائيلية.

ونورد فيما يلي خلاصات لهذه الصيغ، غالباً حسب التسلسل الزمني لظهورها في الصحف الإسرائيلية:

*** سوفير: انسحاب جزئي بصرف النظر عن تبعاته..**

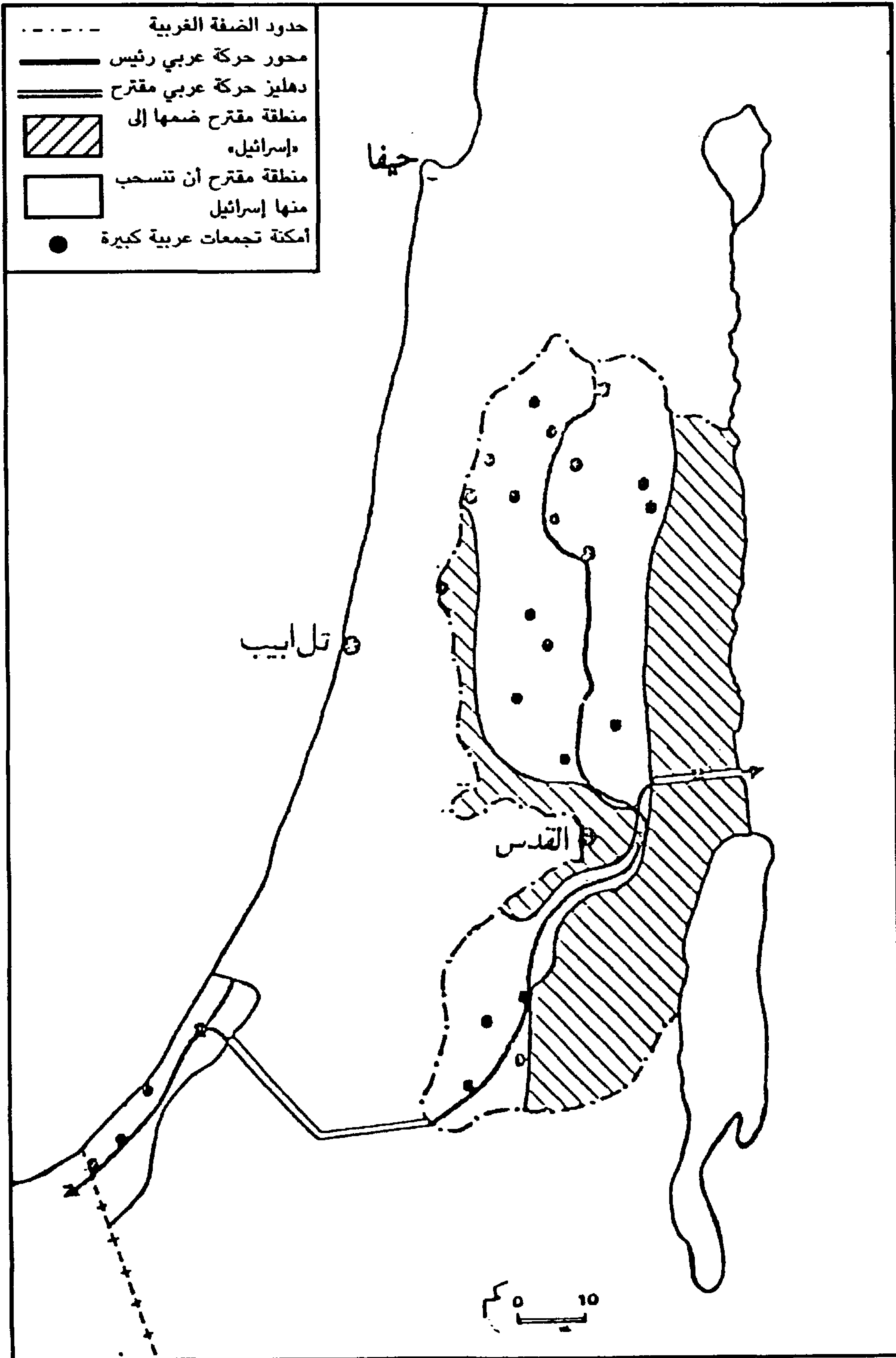
في سياق اهتماماته بتناول الموضوع الديمغرافي، كتب أرنون سوفير (عالم في الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا) بحثاً حول جغرافية وديغرافيا ما يسمى «أرض إسرائيل» عام ٢٠٠٠، نشر عام ١٩٨٨، عرض فيه المشكلة الديمغرافية التي تعانيها إسرائيل، والتي يحتمل أن تتفاقم مستقبلاً، وأكد أن الحل الوحيد والعاجل المطلوب، برأيه. هو الانسحاب من معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتسليمها إلى الأردن. وإذا اتضح أنه لا يوجد أي شريك لإسرائيل في المفاوضات، فيجب على إسرائيل الانسحاب من جانب واحد، حتى لو أدى ذلك إلى «حمَّام من الدم» وإلى سيطرة المتطرفين على هذه الأراضي.

تقوم صيغة سوفير حول هذا الانسحاب على الاعتقاد بأنه لا يوجد في قطاع غـزة عدد كبير من اليهود، ولذلك فإنه لا يوجد في هذه المنطقة مشكلة استيطانية، وبالتـالي لا تترتب على الانسـحـاب منهـا مـخاطر كـبيرة على إسرائيل. أما بالنسبة للضـفـة الغـربيـة، فيقترح سوفير تقاسم إسرائيل والفلسطينيين للأراضي، كما يلي (أنظر الخارطة المرفقة)[٦٦] .

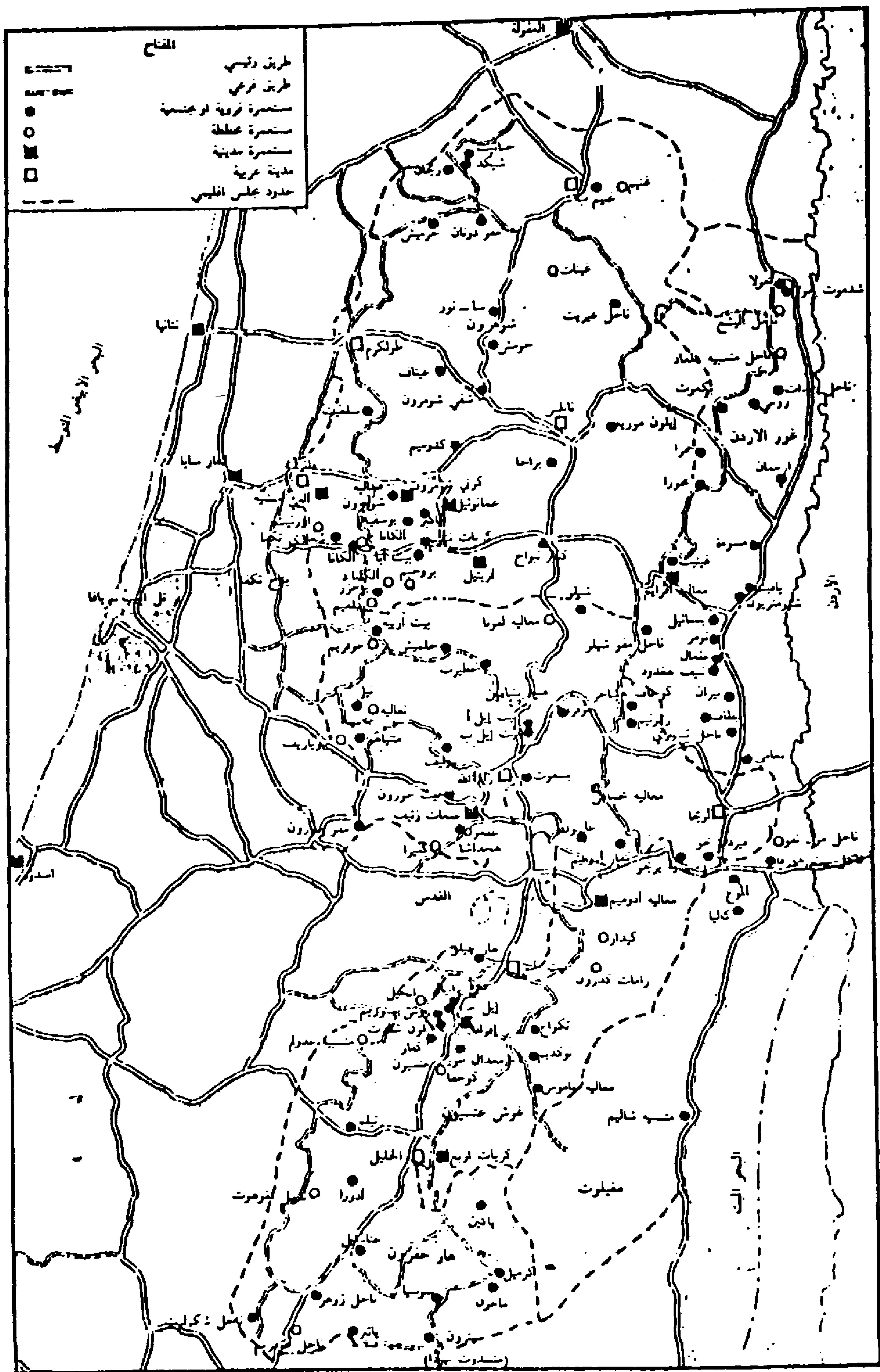
- ضم إسرائيل للرقـعـة الشرقـيـة من الضفة الغربية التي تحوي نحو ٤٠ مـسـتـوطنة، وتشكل اتصالاً إقليمياً مع مستوطنات كريات أربع وغوش سـوسـيـا (جنوب الخليل)، والتي تغطي إلى درجـة كبيرة مشروع آلون، وذلك بحجة أمنية وبزعم أنه لا يوجد فيها سكان عرب كثيرون.
- ضم إسرائيل للرقـعـة الغربية من الضفة التي تحوي نحو ٢٥ مستوطنة، نـظـراً لـقـربها من حـدود «الخط الأخضر»، سـواء جـاء ذلك عن طريق التوصل إلى تسوية أو عن طريق الانسحاب من جانب واحد.
- سـيتم إخلاء المستوطنين المتبقين بعد ذلك على الجانب الثاني من الحدود، عن طيب خاطر، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة، لأن معظمهم لم يـسـتـوطـنوا هناك انطلاقـاً من دوافع أيديولوجـيـة، وإنما أرادوا أن يفتشوا عن بيت خاص بشروط مريحة.
- ضرورة إخلاء نحو ٥٠ مستوطنة في المنطقة الواقعة بين الرقعتين الشرقية والغربية.
- بالنسـبـة لبـقـيـة المناطق (مثل القدس جزئياً، وغوش عتسيون ومنطقة مشروع آلون، وتعـديلات بسـيطة للحـدود في كـريات أربع وبالقرب من قلقيلية). ستكون هذه المناطق الثمن الذي سيضطر الفلسطينيون إلى دفعه بسـبب رفـضـهم الجلوس حول مائدة المفاوضات خلال الأعوام الخمسين الماضية.

.. في خـتـام صـيغته، يقدِّر سوفير أن الجيش الإسرائيلي سيعود إلى المنطقة التي ينسحب منها لدى ظهور أي أوضاع تشكل «خطراً أمنياً» على إسرائيل.

.. نـلاحظ أن سـوفير، ضـمن نظرته إلى الحل، تتـملكه الرغـبـة في تكريس



صيغة أرنون سوفير للتقاسم الجغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة.



المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية (تموز/ يوليو ١٩٨٣)

☆ المصدر: خالد عايد، «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة...»، (نيقوسيا: م.د.ف) ١٩٨٦ ـ الملحق

«الأمـر الواقع» الذي أوجـدته إسرائيل، احـتلالاً واستيطاناً. ولا شك أن الاعتبارات العـسكرية/الأمنيـة تتـضـافر ضمناً مع اعتبارات الديمغرافيا بشأن الأراضي التي يدعـو سوفير إلى استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها.

لا يتطرق سـوفير إلى مـوضوع اللاجئين (العودة ـ المشكلة ـ التوطين) ولا إلى قـيـام الدولة الفلسطينيـة، كما ينحّي جـانبـاً الأرضـية السياسية للانسحاب الإسرائيلي والاتفـاقـيـات والاشتراطات الخـاصـة، خـلافـاً لكثيرين غيره، ويتقصد التلويح بجـاهزية الجيش الإسرائيلي لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، إذا ما أقدم الفلسطينيـون على مـا يسمى «القيام بعمل متطرف». وهكذا يأخذ سوفير بمنظور مـشكلة الديمـغـرافـيا وضغوطها المستقبلية على إسرائيل، فيوصي بالانسحاب من المناطق التي تنطوي على خطر ديمـغرافي، بصرف النظر عن تبعات هذا الانسحاب، ولا يخرج عن الأطر الصـهـيـونيـة / الإسرائيلية في تسويغ ضم الأراضي الأخرى شرقي الضفة وغربيها ومنطقة القدس والخليل إلى إسرائيل.

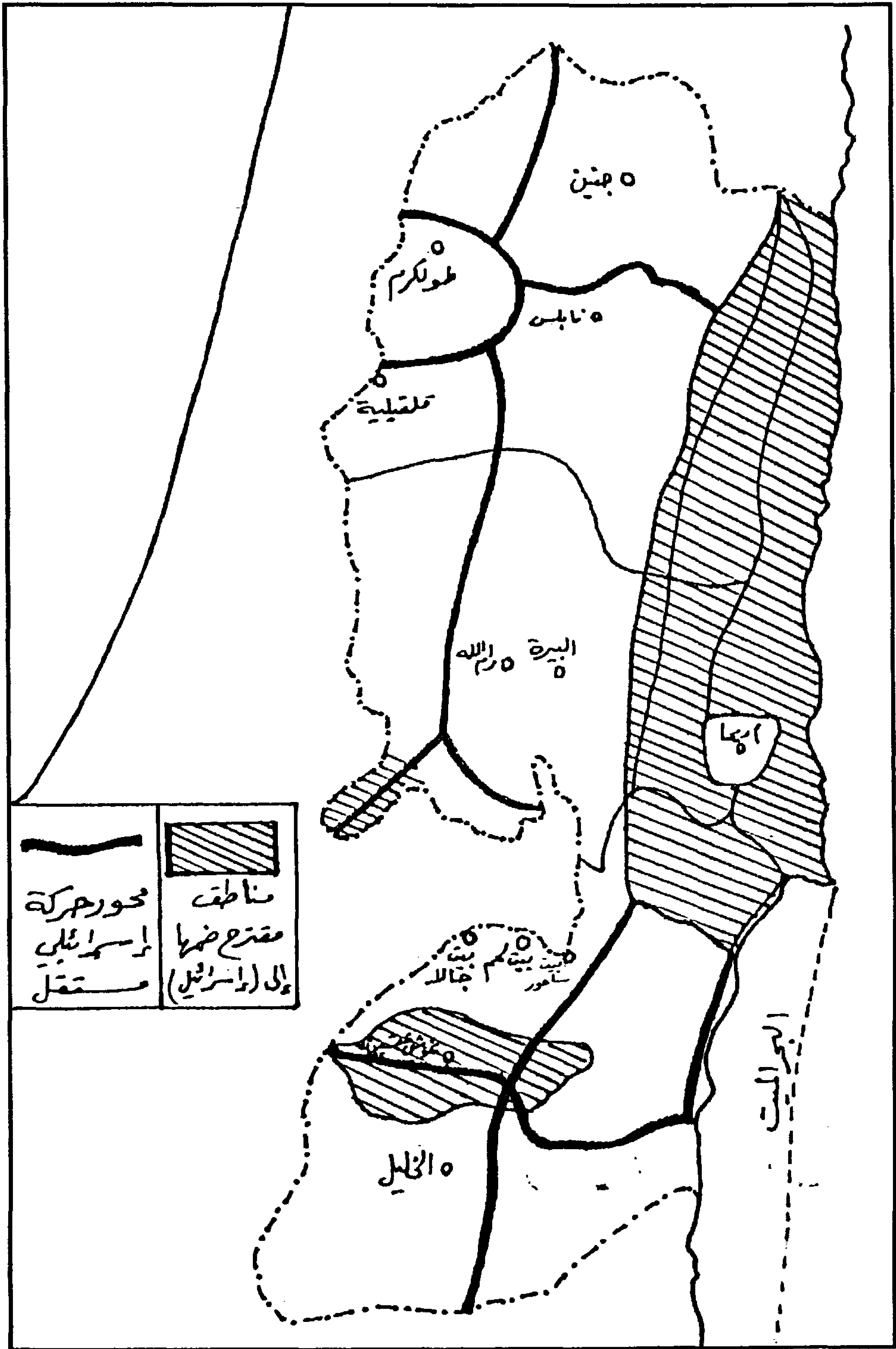
*** إفرات : مصالحة بالتقاسم الاقليمي :**

بعـد نحـو ستة أسابيع من انطلاقة الانتفاضة، نشر اليشع إفرات (عالم في الجـغرافيا وتخطيط المدن، استاذ في جامعة تل أبيب) ما أسماه «صيغة للمصالحة الاقليـمـيـة» في الضـفة الغربية، يرفع فيها «الخيارين العنيفين»-حسب تسميته ـ وهما الضم الكامل للضفة الغربية والتنازل الاسرائيلي التام عنها، ويؤكد على بديل يرى أنه يراعي مـسـائل مـثل: أمن دولة اسرائيل مستقبلاً، والسيطرة على المناطق الحـيوية عسكرياً، والتخلص من معالجة وتشغيل أكثر من (٨٥٠) ألف عربي هم سكان الضفة، ومصير المستوطنات في المنطقة.

يمـهِّد افـرات لصـيـغته بالتركيز على الاجماع الاسرائيلي العام حول الحاجة للمـحافظة على حدود نهر الأردن، والوصول العسكري السريع إلى أجزاء الضفة في المسـتـقـبل عبر تجـاوز التـحـشدات السكانية العربية في المدن والقرى، واستمرار وجـود غوش عتسيون كمنطقة استيطان ذات «خلفية تاريخية» ـ بزعمه ـ وفصل مـشكلة القـدس المعـقدة عن أي مناقشات بشأن المناطق المحتلة. ثم يفصِّل افرات

الصيغة التي يقترحها للمصالحة، كما يلي (انظر الخارطة المرفقة)[٦٧]:

- تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق خاضعة للسيطرة الاسرائيلية وأخرى خاضعة للسيطرة العربية والى محاور حركة إسرائيلية حيوية مستقلة(...)
- تشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية غور الأردن (من الحولة في الشمال وحتى مستوطنة غاليا في الجنوب/ بجوار الشاطىء الشمالي الغربي للبحر الميت) وتحدَّد الحدود الغربية لهذه المنطقة من السفوح الشرقية لجبال السامرة (نابلس) من متوسط خط الارتفاع ٥٠٠ ـ ٥٥٠م فوق سطح البحر، وتنطبق هذه المنطقة تقريباً على مشروع آلون، وتوجد فيها شبكة مستوطنات اسرائيلية تشمل نحو ٣٠ مستوطنة، وتخلو من السكان العرب تقريباً باستثناء أريحا وضواحيها. وستكون المنطقة الثانية الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية، في غوش عتسيون بجميع مستوطناتها. وكتعديل وحيد للحدود يمكن النظر لأصبع اللطرون الذي سيضم لاسرائيل أيضاً.
- تشمل المنطقة الخاضعة للسيطرة العربية، أجزاءً من الضفة تتحشد فيها أغلبية السكان العرب، وكذلك جيب صغير لأريحا وضواحيها في غور الأردن.
- هناك محاور حركة اسرائيلية مستقلة ستخترق الضفة من الشمال الى الجنوب ومن الغرب الى الشرق، ويقصد بمحور الحركة: الطريق الرئيس القائم أو الطريق المقترح شقه، والذي تضاف إلى جوانبه مساحات عدة مئات من الأمتار، بحيث يُمنع العرب من القيام بمشاريع بناء على جوانبه.
- محاور الحركة الاسرائيلية هذه، لن تتطابق مع الطرقات الرئيسة التي تمر في مناطق سكنية عربية مكتظة بالسكان، فهي ستتجاوز مثلاً مدن جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل.
- المستوطنات الاسرائيلية الواقعة على مقربة من محاور الحركة المستقلة،



صيغة اليشع افرات لما يسمى «المصالحة الاقليمية» في الضفة الغربية

وكـذلك المسـتـوطنات التي تشكل أغلبـيـة، سـتدخل في المنطقة الخاضعة للسـيطرة الاسرائيليـة، أمّا تلك التي سـتكون بعـيدة عن هذه المستوطنات فـسـتـحـصل على مكانة اقليـمـيـة خـاصة فيما إذا رغبت في الاستمرار بالتواجد والبقاء.

تبين الخـارطة المنشـورة، أن الأراضي التي يرشـحـها إفرات لاستمرارية السـيطرة الاسرائيليـة عليـهـا تعـادل أكـثر من ثلث مساحة الضفة، وأن محاور الحـركـة الاسرائيلية تقطِّع أوصال المنطقة المخصصة للفلسطينيين لادارتها، وبهذا يتـفق إفـرات مع سـوفير في فـرض الواقع الاسـتـيطاني القائم على نحو يهمِّش ما يسمى «المشكلة الديمغرافية».

*** فايتس: حكم ذاتي اقتصادي كبداية، وتوطين قسم من اللاجئين..**

تعـقـيـبـاً على صـيـغة اليشع افرات حول «المصالحة الاقليمية» قام رعنان فـايتس (دكـتـور في الفلسـفـة ومـهندس زراعي وعـضو مجلس أمناء التخنيون ورئيس قـسم الاسـتـيطان في الوكالة اليهودية سابقاً) بعرض ما أسماه «برنامج مصالحة سياسية» نشر في شباط (فبراير) ١٩٨٨.

يُعـتبر هذا البرنامج في مـعظمه ملخصاً لمشروع كان فايتس قد تقدَّم به بعد نحـو ثلاثة أشـهـر من عـدوان حـزيران (يونيـو) ١٩٦٧ إلى رئيـس الحـكومـة الاسرائيليـة، ونشر أبرز مـضـامـينه في صـحـيفة عل همشمار (١٩٦٧/١٠/٧). ويمكن مـلاحظة التلخـيص المكثف لهذه المضامين في البرنامج الذي طرحه فايتس بعـد أكـثـر من شـهـرين من انطلاقـة الانتـفاضة، والذي تضمن نقاطاً جغرافية وسياسية، أبرزها[٦٨]:

- لـلـمـشكلة الفلسطينيـة وجـهـان، الأول هو إعطاء حـرية تقـرير المصير للفلسطينيين، لكي يسـتطيـعوا التعبير عن مشاعرهم الوطنية، والثاني هو حـل مـشـكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين لا زالوا في وضـعـيـة لاجئين، وخـاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والاردن.
- من الممكن ربط الضفة مع غزة بواسطة طريق، مما يجعل هاتين المنطقتين منطقـة وظيـفية واحدة ترتبط شرقاً مع البلدان العربية. وفي هذه المنطقة،

سيقام كيان فلسطيني مستقل يوفِّر التجسيد للمشاعر الوطنية الفلسطينية، تدريجياً، عن طريق مراحل حكم ذاتي اقتصادي وسلطة داخلية. ويستطيع العرب (مواطنو اسرائيل) الذين يرغبون بالحصول على جنسية فلسطينية أن يحصلوا عليها دون أن ينقلوا مكان إقامتهم، وهكذا هو الحال بالنسبة للمستوطنين اليهود الذين يعيشون الآن في المنطقة المقترحة للكيان الفلسطيني.

- ينبغي الأخذ بالحسبان توطين ٦٠٠ ألف لاجيء (٤٠٠ الف في الضفة وغزة و٢٠٠ ألف يتم نقلهم من لبنان) مقابل نقل ٤٠٠ مليون م٣ من فوائض نهر الليطاني إلى شبكة المياه الإسرائيلية، وجر المياه إلى بعض مناطق الضفة والقطاع (مثل: منحدرات جبال الخليل والمناطق الرملية الفارغة في قطاع غزة) لأغراض زراعية.
- يمكن أن يقام ميناء للمياه العميقة في غزة، ليوفر ارتباطاً مواصلاتياً وتجارياً مع الخطوط البحرية العالمية، لتشجيع تجارة الكيان الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة.
- توسيع المراكز البلدية الموجودة، بصورة مبرمجة، لزيادة الخدمات الاجتماعية والمدنية، وتوجيه معظم الفعاليات إلى مراكز التصنيع المناسبة.

.. لا يعرض فايتس تفصيلات عسكرية وأمنية وسياسية، ويرى أن البديل لمطلب قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو توسيع الحكم الذاتي ليصبح على شكل كيان فلسطيني. ومن المحاور الرئيسة في صيغته المقترحة يتضح أنه يُعنى بالحصول على جزء من مياه الليطاني بموجب اتفاق مع لبنان، لتستخدم هذه المياه أساساً للتنمية العامة في الكيان الصهيوني بحجة تطوير مناطق توطين اللاجئين. كمايتضح أنه يحاول تقديم المغريات لبعض الدول العربية باستخدام ميناء يتم إنشاؤه في غزة بموازاة إقامة علاقات اقتصادية مع هذه الدول في وضعية «السلام الاقتصادي» المعروفة دوافعه وأهدافه.

* غورني: حلم اتحاد فيدرالي رباعي ..

ضمن مقال له بعد شهرين من انطلاقة الانتفاضة، وضع يوسف غورني (المحاضر بمادة التاريخ اليهودي الجديد في جامعة تل أبيب) اقتراحاً يتابع فيه الفكرة الفيدرالية التي قال أنها رافقت التفكير الصهيوني منذ فترة الهجرة الثانية، ويتضمن صيغة اتحادية جديدة، ركّز فيها على النقاط التالية(٦٩):

- قيام وحدة سياسية فدرالية أو كونفدرالية مؤلفة من ثلاث دول هي إسرائيل والأردن ومصر ومن منطقة تتمتع بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تكون المكانة السياسية الداخلية والدولية لهذه المنطقة مشابهة لوضعيتي روسيا وأوكرانيا في الاتحاد السوفييتي. ومن الناحية الإقليمية سيضاف إلى قطاع غزة الجزء الغربي من سيناء الذي يشمل العريش، لحل مسألة الازدحام، في القطاع.
- يتم تعيين الحدود الأمنية الإسرائيلية بموجب مشروع آلون، مع تعديلات إقليمية في الضفة وتجريد سيناء من السلاح.
- تحصل القدس ضمن حدود الأسوار على حصانة دينية، مثل الفاتيكان في روما، على أن تدار من قبل ممثلي الديانات الثلاثة: اليهودية والإسلامية والمسيحية. دون المساس بمكانتها كعاصمة لإسرائيل(!).
- السماح بالاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع بحجم يساوي حجم العرب الذين يعيشون داخل «الخط الأخضر». ويكون بوسع السكان اليهود في منطقة الحكم الذاتي والسكان العرب في إسرائيل الاختيار بين جنسيتهم القومية وبين جنسية الدولة/المنطقة التي يعيشون فيها.
- يرتبط الاتحاد الفدرالي سياسياً وعسكرياً بالولايات المتحدة وبحلف الناتو. وترتكز البنية السياسية المقترحة على سوق اقتصادية مشتركة، وعلى تحالف عسكري مشابه لحلف الناتو. وتقام في إطار التعاون الاقتصادي مشاريع تطوير مشتركة مثل منشآت تتعلق بتحلية مياه البحر في سيناء، أو بطريقة التبادل، بحيث يتم تحويل المياه الزائدة من نهر النيل لتقوم باستخدامها الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد. كما تقام

جامعة إقليمية يتعلم فيها اليهود والعرب في المنطقة.

- يجب أن تدور المفاوضات حول التسوية الشاملة بطريقة التقدم تدريجياً، من السريع والسهل نسبياً إلى الهام والثقيل. وهذا يعني - يقول غورني - البدء بالحل السياسي والاقتصادي، ثم تناقش مسألة القدس بعد ذلك، وبهذه الطريقة ستنشأ «ديناميكية ايجابية» من شأنها أن تساعد على تقدم الحل الشامل.

..بالرغم من أن اقتراح يوسف غورني يعدُّ صيغة موغلة في الخيال، لكنه يُفصح عن بعض ما يراود عقول المهتمين الاسرائيليين بشأن ايجاد واقع اقليمي - سياسي - اقتصادي - عسكري في المنطقة ينسجم مع توجهات إسرائيل ومخططاتها. وبالاضافة إلى التشديد على رفض الانسحاب من كامل الضفة والقطاع، والابقاء على المستوطنات، بل وأكثر من ذلك إفساح المجال لرفع عدد اليهود في المناطق إلى أكثر من عشرة أمثال عددهم الحالي، والتمسك بالقدس موحدة تحت السيطرة الصهيونية مع تغيرات شكلية، نلاحظ في الوقت ذاته أن رائحة الرغبة في ترحيل العرب من فلسطين المحتلة ١٩٤٨ تنبعث من اقتراح غورني تحت عنوان «حق اختيار الجنسية». كما نلاحظ تطلعاً إلى تحقيق «السلام الاقتصادي مع العرب، طبقاً لمخطط غزو المنطقة العربية عبر بوابة الاقتصاد».

من ناحية أخرى، إن غورني إذ يتصور تحالفاً بين أطراف الاتحاد الذي يقترح انشاءه تحت المظلة الأميركية والاطلسية، ينطلق ضمناً من الاعتقاد بان العدو بالنسبة للعرب موجود خارج المنطقة، وينبغي أن توجَّه الطاقات لمحاربته، بمعنى أن الصراع العربي - الاسرائيلي يفتقر إلى المبررات الموضوعية والذاتية، وأن مصلحة المنطقة تكمن في جزء منها بتوسيع رقعة القاعدة الأميركية/ الغربية، بحيث لا تقتصر على اسرائيل وحدها. وبذلك يقفز غورني فوق المتطلبات الحقيقية للسلام ويضرب عرض الحائط بحقوق العرب والفلسطينيين ومصالحهم.

*** معوز : انتخابات وكيان فلسطيني مستقل..**

أثناء مقابلة صحفية معه (أواخر شباط/فبراير ١٩٨٨) جدَّد البروفسور

موشي معوز (المستشرق الاسرائيلي البارز والمحاضر في الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة العبرية بالقدس) التأكيد على أفكار كان قد تضمّنها كتاب له صدره عام ١٩٨٤ عن «الزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية». وأفاد معوز في مقابلته أنه عندما كان (عام ١٩٨٦) في «طاقم التقدير للشؤون العربية الاسرائيلية» الذي كان يعمل قرب رئيس الحكومة شمعون بيرس، اقترح إجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، ثم إجراء اتصالات مع الزعامة التي ستنتخب. وأضاف: اقترحت منذ فترة غير بعيدة أن تعلن حكومة إسرائيل استعدادها لمنح الفلسطينيين «وطناً قومياً» في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب أن تعلن الحكومة عن نيتها في إجراء انتخابات عامة ومفاوضات مع الممثلين الذين سيُنتخبون، من أجل مناقشة تطبيق «التصريح بالنوايا». وإذا سارت الحكومة في هذا الطريق ـ يقول معوز ـ فثمة أمل جيد في أن يكون معظم المتحدثين من أصحاب المفهوم البراغماتي، حتى لو كانوا من مؤيدي م.ت.ف.

يحدِّد موشي معوز بعض أوصاف الكيان الفلسطيني، وبعض عناصر التسوية، في مقابلته على النحو التالي(٧٠):

- الوطن القومي المتصور، هو كيان وطني وإقليمي ذو ملامح فلسطينية قومية، وسيكون شبه مستقل، لأنه ينبغي أن يرتبط بعلاقة فيدرالية أو كونفدرالية مع الأردن الذي سيدير سياسته الخارجية.
- يجب أن تكون أراضي هذا الكيان منزوعة السلاح بصورة كاملة وخاضعة لإشراف استراتيجي من قبل الجيش الاسرائيلي، بحيث يشمل هذا الاشراف مواقع على نهر الأردن.
- يجب القيام بتعديلات حدودية معيَّنة من أجل تكثيف الانتشار الاستراتيجي للجيش الاسرائيلي، ويجب أن تكون القدس وجوارها (غوش عتسيون) ومنطقة اللطرون ضمن الأراضي الاسرائيلية.
- ينبغي إخلاء المستوطنات في الخليل وكريات أربع التي أقيمت داخل رقعة عربيّة مكتظة بالسكان، وإعادة مستوطنيها إلى داخل ما يسمى «الخط الأخضر» مع دفع تعويضات مناسبة لهم. أما بالنسبة للمستوطنات التي

يفضِّل سكانها البقاء فيها، فسيحدَّد في المفاوضات، وبإمكان مواطنيها أن يكونوا مواطني إسرائيل، لكنهم سيكونون خاضعين لقوانين الكيان الفلسطيني.

يستند موشي معوز في صيغته هذه إلى إدراكه بأن الحكم الذاتي حسب كامب ديفيد هو كما يسميه الفلسطينيون بسخرية «حكم ذاتي المجارير»، ويرى أن المشاريع الأخرى ـ مثل مشروع آلون والدولة المستقلة وغير ذلك ـ كلها لا تعنى بالأغراض الفلسطينية أو الاسرائيلية وغير قابلة للتطبيق.

.. من الملاحظ أن معوز كمستشرق يحاول استباق التطورات المتوقعة في ظل معرفته الأكاديمية البحثية بشؤون العرب في فلسطين وشؤون الصراع، إلى جانب محاولته فهم التفاعلات الجارية وآفاقها.

*** موكيد : كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية ..**

خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٨، نشر د. غبرئيل موكيد (المحاضر في الفلسفة والأدب بجامعة بن غوريون في بئر السبع ورئيس مجلس الحركة الكونفدرالية الاسرائيلية؟!) مقالاً عرض فيه صيغته حل كونفدرالي للصراع، تشمل برنامجاً سياسياً أولياً.

.. يتلخص اقتراح موكيد بالنقاط التالية(٧١):

- إن كل فلسطين من البحر إلى النهر، ستكون دولة اتحادية واحدة يُسمح بحرية الحركة والمرور للأشخاص والسلع، وستشكل مجالاً امنياً واحداً. وفي هذا الإطار الوحدوي ستكون اسرائيل والجمهورية الفلسطينية وحدتين مرتبطتين فيما بينهما بتحالف، وستكون القدس عاصمة للاتحاد إلى جانب كونها «عاصمة إسرائيل».
- يوضع للاتحاد الكونفدرالي ميثاق أمني لا تجوز مخالفته، ويؤدي إلى حماية أمن أطرافه، من خلال سلسلة إجراءات، مع عدم السماح بدخول جيش أجنبي إلى غربي نهر الأردن.
- يكون الاتحاد مفتوحاً لانضمام الأردن كوحدة ثالثة داخله، أو على الأقل

قيام علاقات اقتصادية وتعاون خاصة مع الأردن، دون أن يكون ذلك على حساب الفلسطينيين.

- الوحدة الاقتصادية الخاصة بالاتحاد لن تتيح الفرصة أمام شراء الأراضي، بدون موافقة حكومة كل من أطراف الاتحاد.
- سيضمن الاتحاد الكونفدرالي إمكانية الانتعاش والمساواة ضمن وحدتيه، وستتيح المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع الري الكبيرة والشراكة التجارية الاسرائيلية ـ الفلسطينية الفرصة أمام إعادة توطين اللاجئين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية في إطار الوحدة الفلسطينية، من خلال التشابه الجزئي مع قانون العودة الخاص باليهود.
- يعمل الاتحاد على حيازة النية الدولية الحسنة والشاملة، والدعم الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ودول النفط.
- مثلما أن هناك قرى عربية عند حدود «الخط الأخضر»، سيكون الحال أيضاً في إطار الوحدة الفلسطينية مستوطنات يهودية لا تدمج في اسرائيل في إطار تعديلات متبادلة للحدود.
- لا يقوم أي طرف من أطراف الاتحاد باملاء النظام السياسي على الطرف الآخر، وسيكون واضحاً أن جميع رياح الاتحاد ستوجّه ضد الأفكار الاستبدادية والشوفينية.

.. بالترافق مع هذه الأفكار، يتصور غبرئيل موكيد أن بوسع «الحل الكونفدرالي» تجنيد مصادر محلية، وبوسعه أن يشكل مخرجاً طبيعياً من الثغرة المسدودة وسفك الدماء وتعب طرفي النزاع ـ على حد قوله.. ومن الواضح أن اقتراح موكيد هذا، يأتي ـ أساساً ـ موجهاً ضد مطلب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي مواضيع معيّنة (مثل: القدس ـ المستوطنات ـ الشروط الأمنية..الخ) تضع الصيغة المقترحة مصلحة اسرائيل في المقام الأول، بينما تكتسي عدة نقاط منها ثوباً دعائياً، سيّما وأن هذه الصيغة غير قابلة للتجسيد واقعياً.

* روزنبرغ: الكانتونات، وتوطين اللاجئين ..

نشر البروفسور شالوم روزنبرغ (مفكر وأستاذ جامعي) مشروعاً متكاملاً للسلام، أوائل تموز (يوليو) ١٩٨٨، اعتبر أن فيه تناغمًا بين ما أسماه «قيم الأخلاق» وبين «الحاجات الأمنية»، ويشمل هذا المشروع النقاط التالية[٧٢]:

- إنشاء عدة كانتونات في البلاد، إثنان منها يعتبرها ضرورة واقعية، الأول في قطاع غزة وقسم من شمالي سيناء حيث يجب أن تُبنى «يميت» مجددا للفلسطينيين، والثاني في أجزاء من الضفة الغربية وقسم من الضفة الشرقية.
- يجب أن يتيح هذان الكانتونان تعبيراً سياسياً عن الهوية الفلسطينية، وينبغي أن يترافق الحل مع تبادل سكاني، ومع توطين اللاجئين في البلاد والشرق الأوسط بشكل عام، بما يضمن تصفية مشكلة اللاجئين.
- يجب أن تضمن التسويات الإقليمية بألاّ تكون الحدود الجديدة خطراً على «أمن إسرائيل» وألاّ تتيح المجال لتسلل قوات دول أخرى، ووضع قيود على القوة العسكرية للكيان الفلسطيني تضمن «أمن إسرائيل».
- يجب أن تتطرق الاتفاقيات الثنائية إلى طرق المواصلات (داخل إسرائيل) بين الكانتونين الفلسطينيين، وأن تُحدَّد حقوق إسرائيل بطرق مواصلات في مجال الكيان الفلسطيني.
- يجب ألاّ تفهم التسوية عند الفلسطينيين كمرحلة من مراحل تصفية دولة إسرائيل، ولا بد من التأكيد على أن التسوية هي حل مطلق، وخاصة في موضوع توطين اللاجئين.

.. تشير مضامين صيغة روزنبرغ أن حل القضية الفلسطينية بالطريقة المذكورة يضع مصلحة إسرائيل فوق أي اعتبار. فمن خلال فكرة تبادل السكان يتصور روزنبرغ إمكانية التخلص من المشكلة الديمغرافية، وعبر التركيز على توطين اللاجئين خارج المناطق التي هجِّروا منها، نلمس محاولة لإنهاء الارتباك الإسرائيلي الناجم عن استمرار مشكلة اللاجئين دون حل، عبر تغييب حق العودة. وعلى وجه العموم، يتضح من خلال الاشتراطات التي تتضمنها صيغة روزنبرغ

أن أسلوب الكانتونات ينبغي أن يلبي الرغبات والمطالب الإسرائيلية، وأن يكون الخطوة الأولى والأخيرة في حل قضية فلسطين، بما أنها جوهر الصراع في المنطقة.

*** أورون: حكم ذاتي مختلف، ونهر الأردن هو «الحدود الأمنية لإسرائيل» ..**

في منتصف شهر تموز (يوليو) ١٩٨٨، قام المستشرق يستحاق أورون (المدير الأول لمركز ديان في جامعة تل أبيب والرئيس السابق لمركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية) بنشر مقال تحدث فيه عن خمسة أسس ينبغي بنظره أن ترتكز عليها أي مبادرة إسرائيلية للسلام، وكرَّر أورون عرض هذه الأسس وفصَّلها في مقالين آخرين.

يعتقد أورون أن إسرائيل مطالبة بالقيام بمبادرة قوية، تستند إلى المبادىء التالية[٧٣]:

- الفلسطينيون هم بالنسبة لإسرائيل شريك في المفاوضات بالإضافة إلى الأردن، ولا يجوز لإسرائيل التدخل في تركيب التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، وعليها أن تكون مستعدة لإجراء مفاوضات مع م.ت.ف.
- يتعيَّن على الفلسطينيين، ممثَّلين بمنظمة التحرير، كخطوة متقدمة، الاعتراف بحق وجود إسرائيل وبقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والتعهد بوقف «الإرهاب والتخريب»، والتنازل عن أيديولوجية المنظمة المعلنة بتصفية دولة إسرائيل..
- يجب أن تدور المفاوضات حول مسألتي «مناطق محتلة» و«شؤون الأمن»، والاتفاق على التوصل إلى السلام الكامل وبقاء نهر الأردن هو «الحدود الأمنية لإسرائيل». وهذا يعني نزع السلاح من المناطق المحتلة ومنع وجود عسكري عربي، مع وجود عسكري إسرائيل مقلَّص وفقاً لمتطلبات إسرائيل الأمنية، بموجب معاهدة سلام تصل إلى ٤٩سنة أو ٩٩ سنة.
- لا يجوز لإسرائيل وضع الشروط المسبقة بشأن شكل السلطة ذات السيادة في المناطق التي تنسحب منها، وهذا يعني قبولها لفكرة إقامة

الدولة الفلسطينيـة في هذه المناطق، لكن هذا لا يعني أن تكون هكذا دولة مستقلة عملياً.

.. تشكل هذه النقـاط الأربع صلب الصـيغة التي اقترحها المستشرق أورون في مـقالين متتالين له. ونراه في آذار (مارس) ١٩٨٩ يتحدث بالتفصيل عما أسماه «الاعـتـدال الاستراتيجي والتطـرف التكتيكـي»(٧٤) . ويـعني بالمفـهـوم الأول الاسـتعداد لتسوية ومصالحة بين «الوطنية الإسرائيلية الصهيونية» وبين الوطنية الفلسطينيـة، بينما يعني بالمفـهـوم الثـاني الأسلوب الذي يعتمد على تجنيد كامل لقوة إسرائيل في مرحلة التمهيد للمفاوضات وفي المفاوضات نفسها.

خـلال هذا المقـال، يحدِّد أورون عـدة مـبادىء للتسوية، وخطوط أوصاف يعـتـمـد فـيـهـا مـصطلح «حكم ـ انتقالي ـ ذاتي» و«الأمن القومي بسلام مقابل أراضٍ». ويختلف الحكم الذاتي الذي يقترحـه أورون عن المشروع الذي تضـمنتـه اتفاقيات كامب ديفيد، بثلاث نقاط. هي:

أ ـ أنـه يطبَّق على المناطق التي تنسـحب منهـا إسرائيل وليس على السكان فقط.

ب ـ تأتي صلاحياته من الاتفاق نفسه.

جـ ـ تقع على عاتقه المسؤولية الأولى عن إحباط الأعمال المعادية لإسرائيل.

يرى يتـسـحـاق أورون، في توصـيـفـه للحل، أن البديل لإقامة كونفدرالية فلسطينيـة ـ أردنيـة، هو كـونفـدراليـة مع إسرائيل، يمكن أن يشترك بها الأردن. ويضيف العناصر التالية لأي تسوية:

ـ لا يـوجـد «حـق عـودة» لـلاجئين، ويجـب تـوطين هؤلاء خـارج «أرض إسرائيل».

ـ لا يمكن تقسيم القدس.

ـ المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ستبقى مكانها.

ـ تحـافظ إسرائيل لنفـسها في الاتفاق على حق التدخل في حال إخفاق الحكم المحلي .

ـ سـتـبـقى الحـدود مـفتوحة لمرور الناس والبضائع في شروط اقتصادية

وأمنية، على أساس مصالح الأطراف المعنية.

.. تُعنى مقترحات أورون هذه بتجاوز المسائل الشكلية في التوجهات الإسرائيلية، وخاصة في موضوع التفاوض مع منظمة التحرير وطبيعة الحكم الذاتي، بينما تؤكد على القيود التي ستفرض على الفلسطينيين، على نحو تبدو معه الموافقة على الدولة الفلسطينية كرفض هذه الدولة من حيث النتيجة.

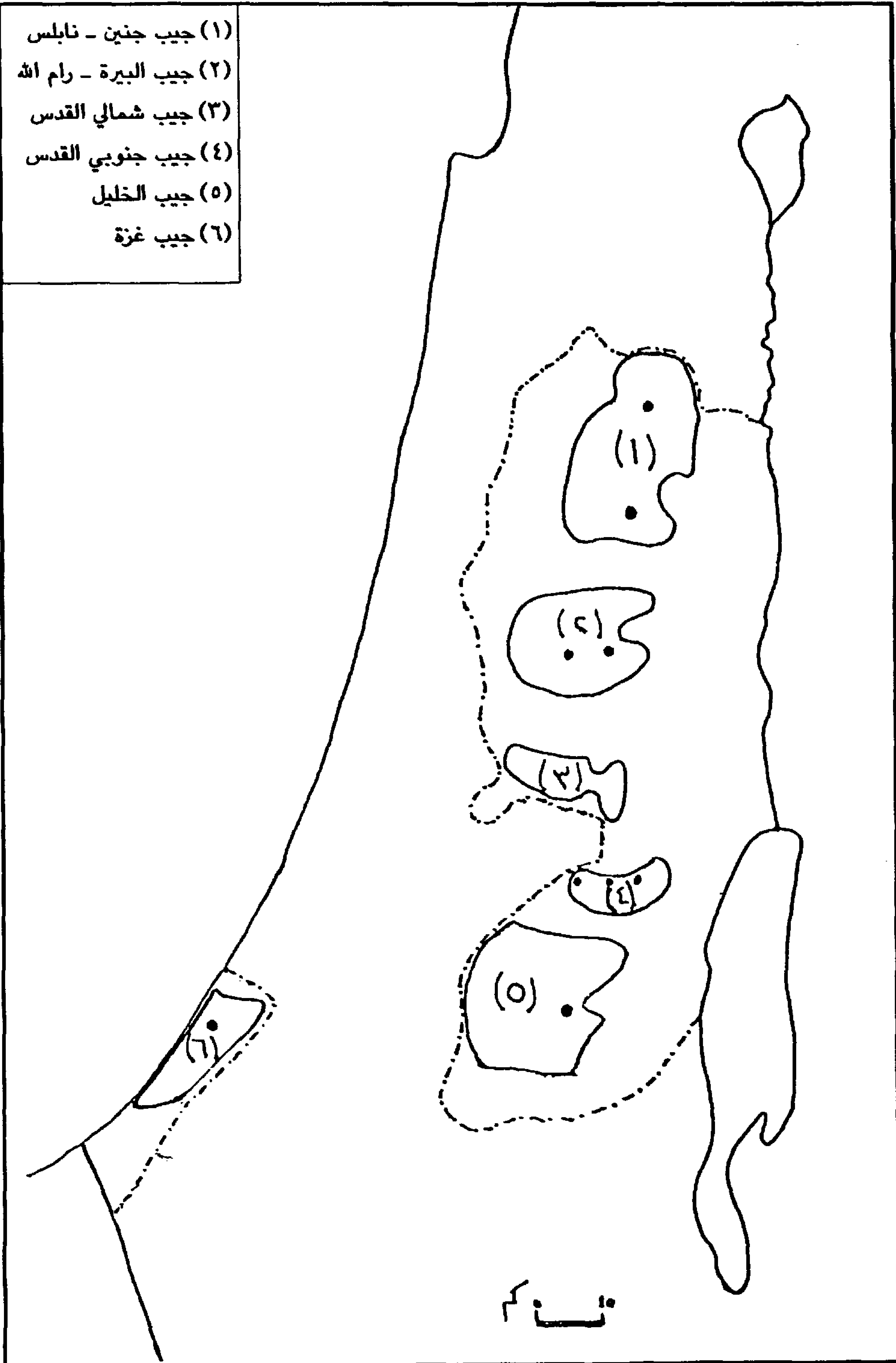
من الجدير بالذكر ، أن المستشرق أورون كان يقوم بدور العقل السياسي المفكر ليتسحاق شمير خلال الفترة التي كان فيها شمير وزيراً للخارجية (من ١٦/٩/١٩٨٤ ـ ٢٥/١٠/١٩٨٦)، إذ كان أورون يقدِّم إلى شمير خلاصة ما يتوفر لمركز الأبحاث في وزارة الخارجية من معلومات وتحليلات حول شؤون الصراع والسياسة الخارجية. ولا نستبعد أن يكون أورون قد قدَّم إلى شمير تصورات وأفكاراً على غرار ما ورد في مقترحاته السابقة.

*** بيلي : الانسحاب من «جيوب» عربية كحل مرحلي..**

بعد مرور تسعة أشهر على الانتفاضة، طرح د. يتسحاق بيلي (المحاضر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بجامعة تل أبيب) صيغة للتسوية، أوصى فيها بضرورة اتخاذ خطوات اسرائيلية ضمن إطار حل مرحلي، لتخليص اسرائيل وجيشها المتآكل من عبء السيطرة اليومية على سكان المناطق مع ضمان «أمن الدولة»، وذلك عبر إخلاء المناطق غير الضرورية للأمن ـ على حد وصفه.

تتمحور صيغة بيلي، حول الأفكار التالية(٧٥):

- إخلاء ستة «جيوب» في الضفة الغربية وقطاع غزة، للتخلص من السيطرة على نحو ٧٢٪ من السكان العرب هناك(هي: جيب جنين ونابلس ـ جيب البيرة ورام الله ـ جيوب شمالي القدس وجنوبها والخليل وغزة) ـ انظر الخارطة المرفقة ـ ويبقى بحوزة اسرائيل وادي الأردن، ونقاط استراتيجية في ظهر الجبل ومحاور العرض وقسم من محاور الطول.
- تقام حول هذه «الجيوب» إجراءات أمنية اسرائيلية للتحكم بمداخلها، لمنع أي عمليات عدائية يمكن أن تصدر منها. وتظل المستوطنات قائمة في



«الجيوب» العربية الستة التي يقترح يتسحاق بيلي إقامتها

مناطقها، وفق مبدأ عدم الحاق الضرر بالمشروع الاستيطاني في المناطق.

- تعتبر اسرائيل هذه «الجيوب» كمنطقة ذات سيادة للأردن إذا رغب بذلك، وسيسمح له الاحتفاظ بقوات ضرورية لحفظ القانون والنظام. وفي حال رفض الأردن ممارسة سيادته على هذه «الجيوب»، يمكن للسكان في كل «جيب» إقامة أي شكل من الادارة يرغبون به، في ظل رفض اسرائيل دخول زعماء م.ت.ف إليها.
- سيتم إخلاء هذه «الجيوب» تدريجياً، وسيكون في البداية «جيب نابلس ـ جنين»، الذي يتيح التخلص من السيطرة على ٢٥٪ من العرب في الضفة الغربية. وسيتحدد توقيت إخلاء «الجيوب» الأخرى، في ضوء هذه الخطوة وفي ضوء هذه الخطوة وفي ضوء درجة التقدم نحو المفاوضات والسلام.
- يشكل إنشاء «الجيوب» وانسحاب اسرائيل منها، حلاً مرحلياً، من المتوقع أن يؤثر على توجهات الرأي العام الفلسطيني وأن يحظى بتأييد أصدقاء اسرائيل، ويحسّن «الأمل بالسلام» عن طريق تعزيز الاتجاهات البراغماتية. بالاضافة إلى تعزيز أمن اسرائيل من خلال قطع الاتصال مع السكان العرب المعادين، واستخدام القوات الاسرائيلية في اعدادها للحرب، بدلاً من تكليفها بمهمة الحفاظ على الأمن في المناطق.

.. عبر هذه الصيغة، يرى د. يتسحاق بيلي في إقامة الجيوب الستة المذكورة، بديلاً للانسحاب الاسرائيلي الشامل من الضفة والقطاع، انطلاقاً، بشكل رئيس، من الرغبة في ابقاء السيطرة الاسرائيلية على المناطق الاستراتيجية فيهما، واستمرار وجود المستوطنات، وإزالة بعض عوامل الاحتكاك المباشرة بين قوات الاحتلال والفلسطينيين. هذا بالاضافة إلى محاولة اختبار الظروف التي ستعقب انسحاب الجيش الاسرائيلي من تلك الجيوب، لإدراج العبر التي تستخلصها اسرائيل، في أي عملية تسووية لاحقة.

*** يينون : رفض قاطع للانسحاب ..**

يتخذ عوديد يينون (مستشرق وصحافي وموظف سابق في وزارة الخارجية

الاسرائيليـة) مـوقفاً معارضاً لما يسميه «مبدأ تقسيم الأرض بين الشعبين»، ضمن مقال نشره في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨. فبعد أن يستعرض يينون أمثلة على تقسيم عدد من بلدان العالم (فيتنام ـ كوريا ـ ألمانيا ـ قبرص ـ ايرلندا) يصل إلى استـنتـاج بأن مـبـدأ التـقـسيم جميل جداً على الورق، وربما قابل للتنفيذ، ولكنه بشكل عـملي يؤدي إلى حـروب كـثيرة وإلى نزاعـات لا تنتـهي. وبالنسـبة للحالة الفلسطينيـة، يتذرَّع يينون في معارضته للانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع، وفي رفـضـه لفكرة تقـسـيم البلاد بين العرب واليهود، بقوله إن المشكلة هنا أعقد بكثير من النماذج العـالمية، لأن كلاً من «الشعبين» لا يقيم على «أرضه التاريخية»، بزعم يينون، الذي يضـيف: «إن اليـهود يرون في (يهودا والسامرة) وطناً لهم، في حين أن العرب يرون في الشريط الساحلي مصدر وجودهم على هذه الأرض، فهناك سـكن العـرب أيام الانتـداب، ومن هناك هرب اللاجئون، ومن هناك جـاء زعماء م.ت.ف».وبالذهنيـة ذاتها، يشـدِّد يينون على أن تقـسـيم البلاد بشكل تُعطى فيه الضفة الغربية للعرب والباقي لليهود، هو أمر «لا يحلُّ التطلعات التاريخية القديمة للشعبين»، وأيضاً ـ استراتيجياً ـ فاليهود لن يتنازلوا عن الجبال التي تسيطر على السـهل، في حين أن العـرب لن يتنكروا لهذه السـهـول ولعكا ويافا والرملة واللد. ومن ثم فإن مـبـدأ تقسيم الأرض بين العرب واليهود غير قابل للتحقيق لا ضمن الوضع الحالي ولا وفقاً للأسبقيات التاريخية(...)(٧٦).

ينتـمي المسـتشرق عوديد يينون إلى تيار ما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، ويعـبِّـر بتـصـوراته عن رؤية شريحة كبيرة في الكيان الصهيوني، ترى أن سقف الحـلـول التي يمكن القـبـول بها إسرائيليـاً هو الحكم الذاتي للسكان في الضـفـة والقطاع.

*** براند : «أمن إسرائيل» أولاً، وسـلام مع «ديمقراطية فلسطينية»..**

يفـيد آحي براند (بروفسور في الرياضيات بمعهد وايزمن للعلوم) أنه أجرى سلسلة من المداولات مع عـدد من العلماء في المعـهـد المذكـور، وقام بعدها بكتابة مقال (نشر في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)(٧٧)، الأمـر الذي يعكس جانباً مما جرى في هذه المداولات.

يشترط آحي براند لدى وضع خطوط العمل الاسرائيلية، ارتباط التقدم نحو السلام واستقلال الفلسطينيين بتحقيق «أمن كامل لإسرائيل»، ويرى أن المرحلة النهائية في عملية السلام هي مرحلة سحب القوات الاسرائيلية من آخر المحاور التي تسيطر عليها في الضفة الغربية. ويعدّد براند الشروط المسبقة التي ينبغي أن تتحقق، برأيه، وهي:

- تحقيق حالة سلام مستقر مع كل الدول العربية المجاورة، بموجب اتفاق ينص على علاقات ديبلوماسية وتجارية وسياحية، وانتهاء الدعاية المعادية ووقف التعليم المعادي.
- إقامة محطات إنذار وترتيبات رقابة مفيدة لضمان تجريد الضفة الغربية من كل سلاح هجومي وتجريد المنطقة كلها من السلاح الهجومي الطويل المدى.
- وضع حل دائم لمشكلة اللاجئين أياً كانوا (بعمل دولي تشارك به إسرائيل)، وحل لبقية المشكلات التي لا تحُل في المراحل الأولى (القدس - المستوطنات).
- إقامة نظام ديمقراطي ثابت في «الجالية الفلسطينية»(!) باعتبار أنه لا يوجد مثل الديمقراطية الثابتة كضمان للسلام على المدى الطويل، فالديمقراطيات الحقيقية لا تتصارع مع بعضها. والشعب الفلسطيني بعد علاقاته على مر السنين مع إسرائيل، ربما يكون مؤهلاً أكثر من أي شعب عربي آخر للتقدم نحو الديمقراطية (لاحظ!). وفي المراحل الأولى، يمكن أن يساعد الحضور الإسرائيلي في ذلك، والنظام الديمقراطي يمكن أن يقوم في جو محرَّر من الإرهاب الداخلي، يعيش على امتداد عدة مراحل جرَّاء انتخابات حرَّة.
- من المهم أن يُفهم أنه على أساس «نظرية السلام المشروط» لا يمكن التنازل عن سلامة البلاد، وبالتالي فالنقاش الحقيقي هو ليس بين الإنسانية والأمن، وإنما بين «أمن إسرائيل» و«سلامة البلاد» كمبدأ مقدَّس. وهذه النظرية لا تنص على استيطان في المناطق ولا على امتناع

عن الاستيطان، في كل الظروف، وإنما استيطان مدروس رداً على الرفض الفلسطيني لإدماج حق الفلسطينيين في الاستقلال مع حق إسرائيل في توفير الأمن الكامل (...).

يضيف آحي براند إلى هذه النقاط التأكيد على أن الإسرائيليين مطالبون بالتنازل عن حلم «أرض إسرائيل الكاملة»، وتنازل الفلسطينيين عن حلم عودة اللاجئين إلى ديارهم، وأن هذين التنازلين ينبغي أن يكونا متبادلين ومتزامنين، ويدعو براند إلى تأجيل الأحكام النهائية في القضايا التي يدور حولها خلاف شديد (القدس ـ المستوطنات) إلى مرحلة متقدمة أكثر وهادئة في العلاقات بين الطرفين.

يضع آحي براند مسودة اقتراح حول المبادىء الأولية التي يرى أن تأخذ إسرائيل بها، وهي:

- التفاوض مع ممثلية فلسطينية متفق عليها تعبرٍّ من جهة أولى عن هموم سكان المناطق ومصالحهم، وتستطيع من جهة ثانية أن تمارس سلطتها وصلاحيتها عليهم عندما تتوصل مع إسرائيل إلى أي اتفاق. وهكذا يترتب على هذه الممثلية الفلسطينية أن تكون معفاة لدرجة كبيرة من ضغوط التخويف التي تمارسها الجهات المتطرفة.
- الخطوة الأولى من جانب إسرائيل ينبغي أن تكون خطوة تسمح بتحديد زعامة فلسطينية مناسبة، دون التدخل في تحديد من يمثِّل الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال: تستطيع إسرائيل الإعلان عن نيتها إجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، تحت إشراف دولي، بعد فترة هدوء مناسبة وفي فترة واحدة مع ما أسماه «مكافحة الإرهاب العربي الداخلي».
- الزعامة الفلسطينية المنتخبة ستملك الصلاحية في عملية التمثيل والتفاوض، وينبغي أن تتحلى بالاعتدال. وبالمقابل لو صرَّحت م.ت.ف. أو قسم منها عن الاستعداد للتخلي عن «الإرهاب» والاعتراف بإسرائيل، سيكون بالإمكان إشراكها في العملية.

.. مع انتهاء عرض صيغة آحي براند هذه، التي ظهرت في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، نشير إلى أن التسوية في نظره عملية

شـاملة، لا تتـجزأ، يشكل الفلسطينيون أحد أطرافها، وهنا يضع براند عدة شروط لمشـاركة الفلسطينيين، تجسِّد بعض المزاعم الإسرائيلية الروتينية، أبرزها موضوع «الديمـقـراطيـة» التي يحاول براند بشأنها تقـديم الإسرائيليين كأساتذة وقدوة في موضوع «الديمقراطية» وتصديرها (...)

وفي مـوضوع مقوِّمات الحل، نلاحظ أن تصورات براند لا تختلف كثيراً عن بعض مـا تتـبناه السـيـاسـة الإسرائيليـة الرسـمـية. وحين يتعلق الأمر بالطرف الفلسطيني الذي يرشـحه للتفاوض مع إسرائيل، يبرز التطابق بين رؤيته وموقف المؤسسة الحاكمة في مختلف التفاصيل.

يُشار، أخيراً، إلى أن اقتراح آحي براند ـ وربما بلسان زملائه في التخنيون ـ حـول إجراء انتخابات فلسطينية عامة في الضفة والقطاع، جاء في وقت لم تكن فيه خطة شمير ـ التي أصبحت فيما بعد خطة للحكومة ـ قد ظهرت إلى العلن.

*** هرسجور وستيرون: دولة فلسطينية على غرار النمسا..**

تعـود صـيـغة البروفسور ميخائيل هرسجور (المؤرخ في جامعة تل أبيب) حـول التسوية إلى الأسبوع الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨، ويومها صَّرح في مـقابلة صحفية معه أنه من الأفضل لإسرائيل أن تمنح الاستقلال للفلسطينيين، قبل أن يتحقق بالقوة، حيث يوجد شعب فلسطيني معني بالاستقلال، وليس بأقل من ذلك (كـصـيغة الحكم الذاتي مثلاً). ويرى هرسجور أن هذا الاستقلال يمكن أن تمـنـحـه إسرائيـل على مـراحل، من خـلال تعـريف الهدف النهـائي وفي إطار المـفـاوضـات مع «الوصي» القـائم وهو م.ت.ف. ويضـيـف: «لو كـانت الزعـامـة الإسرائيليـة حكيـمـة لكان عليـهـا أن تقـوم الآن بالضبط بتعزيز المنظمة كزعيمة للفـلسـطينيين، الذين سنضطر نحن وهم مـسـتـقـبـلاً لأن نواجـه مـعـاً أخطاراً مشتركة»(٧٨).

وخـلال الشـهر الأول من العام ١٩٨٩، أصـدر «المركـز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» كرّاساً باسم البرفسور هرسجور ـ بالاشتراك مع زميله موريس

ســتيرون ـ اقترحــا فيه إقامة دولة فلسطينية محايدة، ووضعا شرطين لهذا الأمر، هما[٧٩]:

- الشرط الأول، يحظر على كـلا الطرفين، قـيـام أي حـركـة أو حـزب ذي بـرنـامج سـيـاسي ينادي بالضم أو الأرْدَنَة (التي تعني الرغـبـة في ضم مناطق تم احـتلالها)، لأن وجود برنامج كهذا يعني الإعداد لحرب قادمة قـبل أن يقـوم جـيش الدولة المهـاجمة بغزو أرض الدولة الأخرى. وعليه فالبرامج السياسية المتطرفة يجب أن تلغى (في الجانب الفلسطيني: الميثاق الـوطـنـي الـفـلسطيني الذي يطالب بتـدمير دولة إسرائيل. وفي الجـانب الإسرائيلي: خطط الليكود التي تطالب بضم الضـفة الغربية، وقطاع غزة). وينبـغي على الحركات التي تحمل راية مثل هذه البرامج أن تتنازل عنها، والسماح لها بممارسـة نشـاطات سـياسية فقط بعد التوقيع على اتفاقية السلام.
- الشرط الثـاني، أن الدولة الفلسطينيـة التي ستقوم يجب أن تلتزم بإقامة نظام ديمـقـراطي يضـمن لكل إنسـان الاسـتـفـادة من حـقوق الإنسان ويضمن له الإقامة في مجالها، وتطبيق مثل هذا الشرط في معاهدة السلام الفلسطينيـة ـ الإسرائيليـة سـيـضـمن عـدم قـيام أي منظمة متطرفة أو ديكتـاتورية بالسـيطرة على الدولة. والنظام ذو الحـزب الواحـد سـيكون مـتناقـضــاً بالطبع مع شرط الديمقراطية، وهو ما يضعف آمال الأوساط المتطرفـة بالحـصـول على تأييـد السكان. ويناسب هذا الوضع ما جرى بشأن النمـسـا التي اشترط قـيامها كدولة بإنشاء نظام ديمقراطي فيها، ومن هنا فإن تطبـيق هذا البند في ظروف الشرق الأوسط معناه بأن دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية لن يكون بوسع أي منهما الانضمام إلى كيان كبير مهما كان (إسرائيل الكبرى أو سورية الكبرى).

.. ينتهي اقتراح هرسـجـور وستيرون إلى تيار قريب مما يسمى «معسكر السـلام الإسرائيلي» ومـرّة أخـرى تطفـو مـزاعم الديمـقـراطيـة، لتكون هنا غطاءً يـسـتـخـدم لـلإبقـاء على وجـود المسـتـوطنات الإسرائيليـة في المناطق، وفـصل

الفلسطينيين عن أمتهم العربية وضرب توجهاتهم الوحدوية.

*** دورون: دولة فلسطينية في ظل سيطرة إسرائيلية ..**

يعرض البروفسور جدعون دورون (المحاضر في العلوم السياسية بجامعة تل أبيب) تصوُّره للتسوية، في مقابلة صحفية معه (أواخر الشهر الأول من العام ١٩٨٩)، فيرى ما يلي[٨٠]:

- إن الصراع مع الفلسطينيين ليس نزاعاً بين دولتين عاديتين، يمكن أن يقتصر على تعيين الحدود، وإنما هو نزاع يرغب فيه كل من الطرفين السيطرة على الأرض نفسها، والحل هو قيام دولتين على هذه الأرض، تكونان كيانين مستقلين من حيث البنية والجوهر.
- لكل مواطن في البلاد الحق في تقرير إلى أي كيان سينتمي من ناحية المشاركة في الإجراءات السياسية، على أن يذعن للقوانين الخاصة بالحكومة المحلية.
- يلتزم كل من الدولتين بعدم توقيع أي اتفاق مع طرف آخر، من شأنه التسبب بالضرر في أمن المنطقة.
- يحتفظ كل من الدولتين بقوات مسلحة، بينما يكون لإسرائيل حق التفوق العسكري.

.. لا يذكر دورون فيما إذا كانت الدولة الفلسطينية التي يدعو إلى إنشائها، ستقوم على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أم على أجزاء منها. ويرى في (حق إسرائيل بالتفوق العسكري) على هذه الدولة ضماناً لدرء أي خطر مستقبلي يمكن حدوثه جراء قيامها، وذلك بالرغم من أنه يتحدث عن ضرورة سلخها عن جسمها العربي.

*** هيلر: دولة فلسطينية مقيَّدة ..**

أعاد مارك هيلر (الباحث في مركز جافي/يافيه) التأكيد على الخطوط العريضة لاقتراح كان قد طرحه في أوائل الثمانينات، دعا فيه إلى القبول الإسرائيلي بدولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة والقطاع، ووضع في مقابلة صحفية معه

أواخر الشهر الأول من العام ١٩٨٩ «مواصفات» متعدّدة لهذه الدولة، منها[٨١]:

- تقـيـيـد الدولة بامكانيـة إقـامـة قوة عسكرية، مع التزامها بنهج الحياد، وحظر دخول قوات أجنبية إليها.
- وضـع مـراقـبـين اسرائيـلـيـين للإشراف على المطارات والموانىء، ونصب «منشـآت رادعـة» داخلها وخارجها، وخاصة على ظهر الجبل (مع وجود إسرائيلي محدود في الضـفـة)، وحظر قـيـام طلعـات اسـتطلاع فوق هذه المنشآت.
- حـدود الدولة الفلسطينيـة مـشابهة لحدود ١٩٦٧ مع ترتيـبات جديدة وفعلية، دون العودة إلى الحدود السابقة:
- القدس ستبقى موحَّدة (مع تسوية رمزية).
- السماح بتنقل الفلسطينيين بين الضـفـة وغـزة، وإمكانية استخدام ميناء حـيـفـا (على غـرار وصـول السلع إلى زمـبـابوي عن طريق مـوزمبيق، وتـصـديـر واسـتيراد مماثل لحـالة النمـسـا وسـويسرا عن طريق دول مجاورة).
- قـسم من المسـتـوطنات سـيضم إلى «إسرائيل» والباقي ينقل إلى السيادة الـفـلـسـطينيـة، على أن يحصل المسـتـوطنون الذين يتم إخـلاؤهم على تعويضات مناسبة.
- المهم أن يكون نظام الحكم في الدولة الفلسطينية مستقراً وقادراً على تنفيذ الـتـزامـاته تجـاه إسرائيل، ومن الصـعب التكهن بقـيام حكم ديمقراطي - بالمفهوم الاسرائيلي.
- حـوالي ٧٥٠ - ٨٥٠ ألـف لاجـئ هـم الـذين سـيـعـودون إلى الدولة الفلسطينية، وهذا يقتضي تقديم مساعدة اقتصادية دولية لأن هذه الدولة لن تستطيع استيعاب اللاجئين بامكانياتها فقط.
- اسـتـمـرار تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتفاهم حول استغلال المياه، وتكامل زراعي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

.. باخـتـصار، ان الدولة التي يقترح مارك هيلر إنشاءها في أجزاء من الضفة

والقطاع، لا تقوى فيها سلطتها الفلسطينية على بسط سيادتها الكاملة على الأرض، في ظل القيود العسكرية العامة التي تفرضها إسرائيل. وبالرغم من أن الدولة المقترحة هنا تتمتع ببعض المزايا الاقتصادية، إلا أنها في التقدير الشامل، غير قادرة على التحرر من السيطرة الاسرائيلية على شؤونها الاقتصادية، هذا فضلاً عن نشوء هكذا دولة خلال تسوية نهائية تقتصر على تسوية جزئية.

*** فريق «مركز جافي»: حكم ذاتي وثقة متبادلة كمقدمة لدولة شكلية..**

الصيغة الأكثر أهمية، بين مختلف طروحات الأكاديميين الاسرائيليين منذ انطلاقة الانتفاضة هي تلك التي وردت في تقرير أصدره «مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ـ جافي/يافيه» في أوائل آذار (مارس) ١٩٨٩، حمل عنوان «يهودا والسامرة وغزة: الطريق إلى السلام»[٨٢].

أعدّ هذا التقرير فريق بحثي مؤلف من ٢٥ خبيراً وباحثاً ومستشرقاً من الأكاديميين وكبار ضباط الاحتياط بمشاركة مهتمين مشهورين بشؤون الصراع من الولايات المتحدة. ويُذكر أن هذه هي المرَّة الأولى التي يشترك فيها مثل هذا العدد الكبير من المتخصصين في إعداد تقرير شامل يتناول موضوعاً صراعياً، الأمر الذي يضفي على مضمونه نوعاً من الجدية والخطورة في آن معاً، خاصة وان هذا التقرير أثار ردود فعل إسرائيلية واسعة النطاق على المستويات الحكومية والحزبية والأكاديمية والعامة، فضلاً عن ردود الفعل الخارجية.

يقول تقرير «مركز جافي» في مقدمته : إن الانتفاضة الفلسطينية والمبادرة السياسية التي بدأتها م.ت.ف أواخر عام ١٩٨٨، زادتنا ضرورة دراسة البدائل الموجودة أمام اسرائيل بالنسبة إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستعرض التقرير ستة بدائل أساسية تم اختيارها استناداً إلى معيار وحيد، هو إدراجها في جدول الأعمال الاسرائيلي، وهي: الحفاظ على الوضع الراهن ـ إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ ضم الضفة والقطاع إلى «إسرائيل» ـ إقامة دولة فلسطينية مستقلة في معظم أراضي الضفة والقطاع ـ انسحاب اسرائيل من طرف واحد من معظم أراضي قطاع غزة ـ إقامة اتحاد فيدرالي أردني ـ

فلسطيني في معظم أراضي الضفة والقطاع.

بعد أن يحلل التقرير الميزات والمخاطرالمترتبة على احتمال تحقق أي من هذه البدائل، يصل إلى نتيجة أساسية شاملة، هي أنه في الظروف القائمة، كل البدائل المذكورة لا تعرض خطاً معقولاً لمعالجة مشكلة المناطق(...) ويرى التقرير أن المبادرات من طرف واحد (= ضم ، جلاء عن قطاع غزة) هي قابلة للتنفيذ، ولكنها من الممكن أن تسفر عن نتائج «كارثية». وبالمقابل فإن حلول المصالحة. (= حكم ذاتي، دولة فلسطينية، اتحاد فيدرالي أردني ـ فلسطيني) من الممكن أن تقلل حدَّة المواجهة، ولكنها غير مقبولة. على الأقل لدى أحد الشركاء المحتملين للمصالحة.

وفي سياق البحث عن مخرج، وضع «مركز جافي» اقتراحاً لعملية «سلام اسرائيلي ـ فلسطيني» يقوم على اعتماد الحكم الذاتي كتسوية مرحلية، استعداداً لامكانية إقامة دولة فلسطينية كتسوية دائمة، وذلك ضمن وثيقة مستقلة تمثل القناعات الشخصية لأعضاء الفريق الباحث، وتعكس قدراً كبيراً من الإجماع بين أعضائه.

الخط الذي يقترحه الفريق ، على أربعة مبادىء يترتب على اسرائيل تبنيها ، هي:

- ان استمرار حضور اسرائيل في كل المناطق المحتلة وسيطرتها على مر الأيام على العرب هناك سوف يرغمها على دفع ثمن باهظ، لأن الاحتلال بالنسبة لاسرائيل قد يتحول إلى عبء استراتيجي.
- من الممكن الحفاظ على «أمن اسرائيل» بواسطة انتشار عسكري مستمر، ولكن بدون سيطرة بشرية على كل المناطق وسكانها الفلسطينيين.
- لو قامت دولة فلسطينية من أي نوع كان في نهاية العملية السلمية في معظم المناطق، فإن التسويات الأمنية التي ستطبّق من الممكن ألاّ تشكل تهديداً على اسرائيل.
- لا تتوفر الامكانية لحل النزاع دون مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين للفلسطينيين.

.. ويقول التقرير ، إن المبادىء التي سيترتب على الفلسطينيين تبنيها ، هي:

- قبول وجود اسرائيل، واعتراف «بشرعية وديمومة وجودها» لصالح «الشعب اليهودي»، والتخلي عن «حق العودة» وعن المطالبة بالأراضي الواقعة داخل خطوط حدود ١٩٦٧، أو بأي مناطق أخرى تسلّم إلى إسرائيل في نطاق تسوية نهائية.
- الانضمام إلى عملية السلام التي نتيجتها النهائية من وجهة النظر الاسرائيلية مفتوحة، أي في ظل عدم مطالبة اسرائيل بتقديم أي التزامات بخصوص ماهية التسوية النهائية.
- قبول وجود مرحلة انتقالية طويلة (١٠ ـ ١٥ سنة) لا تقام خلالها دولة فلسطينية مع الحفاظ على التسويات الأمنية الاسرائيلية.
- الموافقة على أن التسوية النهائية مع إسرائيل سوف تتدرّج في تنازلات اقليمية في الضفة والقطاع، وكذلك في تحديد ترتيبات أمنية دائمة.

يشير تقرير «مركز جافي» إلى أنه عندما تحدث تغيرات كهذه في القناعات الأساسية، سيترتب على الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني الشروع في عملية ديناميكية وطويلة، لخلق ثقة متبادلة، للاتفاق على مبادىء وأعمال كالآتي:

- سيترتب على اسرائيل الموافقة على منح حكم ذاتي واسع وحقيقي، والتنازل عن السيطرة على معظم أراضي أملاك الدولة، في المناطق، والتوقف علانية وعملياً عن إقامة مستوطنات جديدة في هذه المناطق.
- سيتعين على الفلسطينيين التوقف عن «أعمال العنف» في المناطق وعن «عمليات إرهابية» ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، وقبول عملية توطين اللاجئين خارج دولة إسرائيل.
- من أجل تسهيل العملية. وبسبب الشبهات الموجودة عند كل طرف تجاه النوايا النهائية للطرف الثاني، فإن الولايات المتحدة قد تلعب دوراً حيوياً، باشتراك جهات خارجية أخرى.
- بفعل المكانة الخاصة للولايات المتحدة في نظر الطرفين، سوف تحتاج اسرائيل حتمًا إلى التزام ينص على أنه في حال لم ينفذ الفلسطينيون

الاجـراءات لكسب ثقـة مـتـبـادلة، ستنال اسرائيل تأييد الولايات المتحدة ودول عظمى أخـرى لها علاقة معها عندما تتخذ إجراءات من طرف واحد لتـصـحيح الوضـع. أما الفلسطينيون فسيحتاجون إلى التزام ينص بانهم نـفّذوا الاجـراءات الواردة أعـلاه، فإن الولايات المتـحـدة والدول العظمى المرتبطة معها سوف تؤيد سعيهم لدولة مستقلة.

.. يذهب تقـرير «مـركـز جـافي» إلى أن تعـرُّض اسرائيل للضرر، والترتيبات الأمنيـة اللازمـة، يفـرضـان إرغـامات قاسية على سيادة الكيان الفلسطيني الذي سـيقوم، وهذه الإرغامات تشكل سابقة قلّما يوجد مثلها في تاريخ العصر الحديث. ومع انتـهـاء عـمليـة تكوين الثـقة المتبادلة، سوف تجري مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين حـول مكونات التـسـوية السلمـيـة النهـائية، وهي: أبعاد التغيرات الاقليـمـيـة ورسم الحدود النهائية والاجراءات الدائمة التي تؤدي إلى التنسيق بين مطالب الأمن الاسرائيلية وبين السيادة الفلسطينية.

أعطى الفـريق البـاحث رأيه في مـوضـوع «التـمـثـيل الفلسطيني»، بأنه في الظروف التي يمكن توقـعـهـا على المدى القـريب، فإن منظمـة التحرير فقط ـ أو الـفـلسطينيين المصنَّفين مـعـهـا ـ هي التي تلبي هذا الطلب، ومـا دامت المنظمـة مـسـتمرة في «خط الاعتدال»، فلن تستطيع اسرائيل التمسك لوقت طويل بسياسة رفض أي حوار معها.

يمـيل الفـريق البـاحث إلى قيام اسرائيل بعرض شروطها لإجراء مفاوضات مع ممثلين فلسطينيين مـرتبطين بمنظمـة التـحـرير بعـد وقف ما يسميه «أعمال الارهاب والعنف» برعـاية م.ت.ف بصورة علنية وعملية. ثم يتحدث اقتراح الفريق البـاحث في «مـركـز جـافي» عن مكونات ثابتـة، مـثل: تسويات أمنية بعيدة المدى لاسرائيل ـ مساعدات اقتصادية دولية كبيرة ـ تطوير اقتصادي ـ اهتمام بمصادر الميـاه وتوطين اللاجئين ـ تشريعـات للتـقليل من خطر اشـتعال جديد في المواجهة الفلسطينيـة ـ الإسرائيليـة ـ تعـاون أمني مع الأردن من المفضل أن يكون في إطار كـونفدرالية مقبولة لدى م.ت.ف. إلى جانب معاهدة سلام إسرائيلية ـ أردنية، ومع مرور الوقت من الممكن توسيع هذه الأطر إلى درجة اتحاد كونفدرالي ثلاثي أردني

ـ فلسطيني ـ إسرائيلي.

.. إن قراءة متأنية لهذه الخلاصة لتقرير «مركز جافي» ـ المؤلف من ٢٠٩ صفحات + كراس ملحق ـ تظهر اعتقاد الفريق الباحث بأن للتسوية «ديناميكيتها الخاصة»، الكفيلة بنقلها من الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية تكون في حقيقتها «دولة شكلية». ويتضح بالمثل أن الحل الذي يدعو إليه الفريق الباحث، بمقتضى «البديل السابع» الذي يعرضه، هو حل جزئي يعطي «شرعية» قسرية واعتباطية للاغتصاب الصهيوني للأراضي وتهجير العرب منذ عام ١٩٤٨، كما يعطي شرعية مزعومة للتمسك ببعض الأراضي التي احتلت إبان عدوان ١٩٦٧، ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي ـ حسب التقرير ـ سيقتصر على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وما دام المحور الرئيس الذي يدور حوله حديث الفريق الباحث هو «الثقة المتبادلة» فإن أي تطبيق عملي لهذه المسألة سيؤدي إلى أن علاقات القوى ستفرض ذاتها هنا، في ظل التفوق الإسرائيلي. إذ سيتم توظيف هذا التفوق لإملاء المواقف على الفلسطينيين، بغية منحهم شهادة «حسن سلوك» تثبت حيازتهم لثقة إسرائيل.

*** اليعيزر: فيدرالية فلسطينية ـ أردنية مرتبطة كونفدرالياً بإسرائيل..**

ضمن مقال له نشر في أواخر اذار (مارس) ١٩٨٩، طرح دانييل **اليعيزر** (رئيس معهد القدس للشؤون العامة) مشروعاً اعتبره «الصفقة الوحيدة المفضَّلة» تحدث فيه عما أسماه «ضرورة الحل الاتحادي ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين والأردنيين وإنما للإسرائيليين أيضاً».

التفصيلات البارزة التي أوردها اليعيزر في صيغته للحل، هي(٨٣):

- الاتحاد المميَّز والمناسب هو اتحاد فيدرالي فلسطيني ـ أردني، بحيث تقسم منطقة شرقي الأردن وغربيه إلى اثنين أو أكثر من الكانتونات، أحدها على الأقل يحكمه الفلسطينيون غربي النهر.
- لا تتدخل إسرائيل في رسم شكل حكومة الاتحاد، وموقف إسرائيل من

الحكم الفيدرالي سيكفل للجانبين ضمانات للتسوية السلمية والتقاسم والمساواة بين الأردنيين والفلسطينيين.

- كي تضمن إسرائيل حقها في المناطق (...)، يجب إدخال بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة بمستوطناتها لتشكل جزءاً من الدولة اليهودية، على أن ترتبط بعلاقات كونفدرالية مع الاتحاد الفيدرالي الفلسطيني - الأردني.
- في حال تشكيل الاتحاد الكونفدرالي (بين إسرائيل والفدرالية الفلسطينية - الأردنية)، يحافظ أطراف الاتحاد على شخصيتهم السياسية والقضائية الكاملة، بينما يعملون على تأسيس هيئة دائمة مشتركة تعمل على خدمة الاحتياجات العامة، والقيام بمراقبة شاملة.
- الترتيبات الكونفدرالية يجب أن تزود الإسرائيليين في استمرار حفظ حقوقهم (...) وحرية الوصول إلى المناطق التي جلوا عنها، والمشاركة في اتخاذ قرارات حاسمة في بعض المسائل (مثل؛ حركة البضائع ومصادر المياه ..إلخ).
- يمكن أن تكون الوظائف في الاتحاد الكونفدرالي مؤقتة (مثل: جعل إسرائيل مسؤولة كلياً عن الأمور الأمنية لمدة معينة، ثم تصبح مسؤولية الأمن مشتركة، فيما إذا سارت الأمور على يرام).
- القدس يمكن أن تكون عاصمة الاتحاد الكونفدرالي، ويتم الاعتراف بتواجد العرب على هذا الأساس.
- سيكون للأردن موطىء قدم غربي النهر، على أن تحصل إسرائيل على حدود آمنة ومعترف بها من قبل جيرانها العرب، مع استمرارية علاقة إسرائيل بالضفة الغربية والقطاع، ولكن ليس بسلطة سياسية كاملة.

.. كما نلاحظ، ان المقولة الرئيسة في هذه التفصيلات تتلخص بإيجاد غطاء لرفض الإنسحاب الإسرائيلي ومعارضة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، مع الترويج لما يسمى «الحقوق الإسرائيلية في الضفة والقطاع» طبقاً للرؤية الصهيونية التقليدية. وبهذا فإن حديث اليعيزر عن «الشخصية السياسية

والقضائية المستقلة» لكل من أطراف الاتحاد. هو مجرد ألفاظ لا تجد ما يجسّدها على الأرض في الإطار الفلسطيني، خاصة وأن الصيغة الكونفدرالية المقترحة بين الفلسطينيين والأردن وإسرائيل، هي عملياً ليست بين ثلاث دول، وإنما هي إطار لتذويب أي كيان وطني فلسطيني.

*** أحيرم: ارتباط فلسطيني بالأردن وتفوق إسرائيلي ..**

بالتزامن مع تقرير «مركز جافي»، ومع تزايد المداولات والنقاشات بشأن أفكار يتسحاق شمير (رئيس الحكومة) ومقترحات يستحاق رابين (وزير الدفاع). كتب إفرايم أحيرم (باحث كبير في التنبؤات التقنية بجامعة تل ابيب) مقالاً نشره في آخر آذار (مارس) ١٩٨٩، ركّز فيه على أن الخطأ الجذري في كل مقترحات الحلول يكمن بالتمسك القومي بالتسوية المرحلية لفترة طويلة، ويشير أحيرم إلى أن المشكلة تكمن في ما سيأتي بعد التسوية المرحلية، ويرى أن الفترة التي ستستغرقها هكذا تسوية يجب أن تستخدم لتنفيد العمليات اللاحقة في التسوية. وبعد أن يستعرض أحيرم أشكال الحلول المطروحة، يصل إلى حصر الإمكانيات القائمة ضمن خيارين، فإما إجراء مفاوضات مع م.ت.ف. حول دولة مستقلة، وإما إجراء مفاوضات مع الأردن وم.ت.ف. حول كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية، ويقول: من ناحية الأمن واستقرار السلام، فإن خيار الكونفدرالية هو الأفضل، ويجب لهذين الاعتبارين أن يكونا حاسميْن بالنسبة لإسرائيل، وأن تتم التسوية ضمن عدة شروط منها[٨٤]:

- الإعلان من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عن التمسك بالتسوية التي سيتم تحقيقها.
- التركيز على الترتيبات الأمنية التي ستتضمن نزع السلاح من المناطق المحتلة، وبعض الظروف التي تجيز التدخل الإسرائيلي فيما إذا تم الإخلال بالاتفاقيات، وتنازلاً فلسطينياً عن دعوة جيوش أجنبية إلى هذه المناطق.
- التنازل الفلسطيني عن حق العودة.

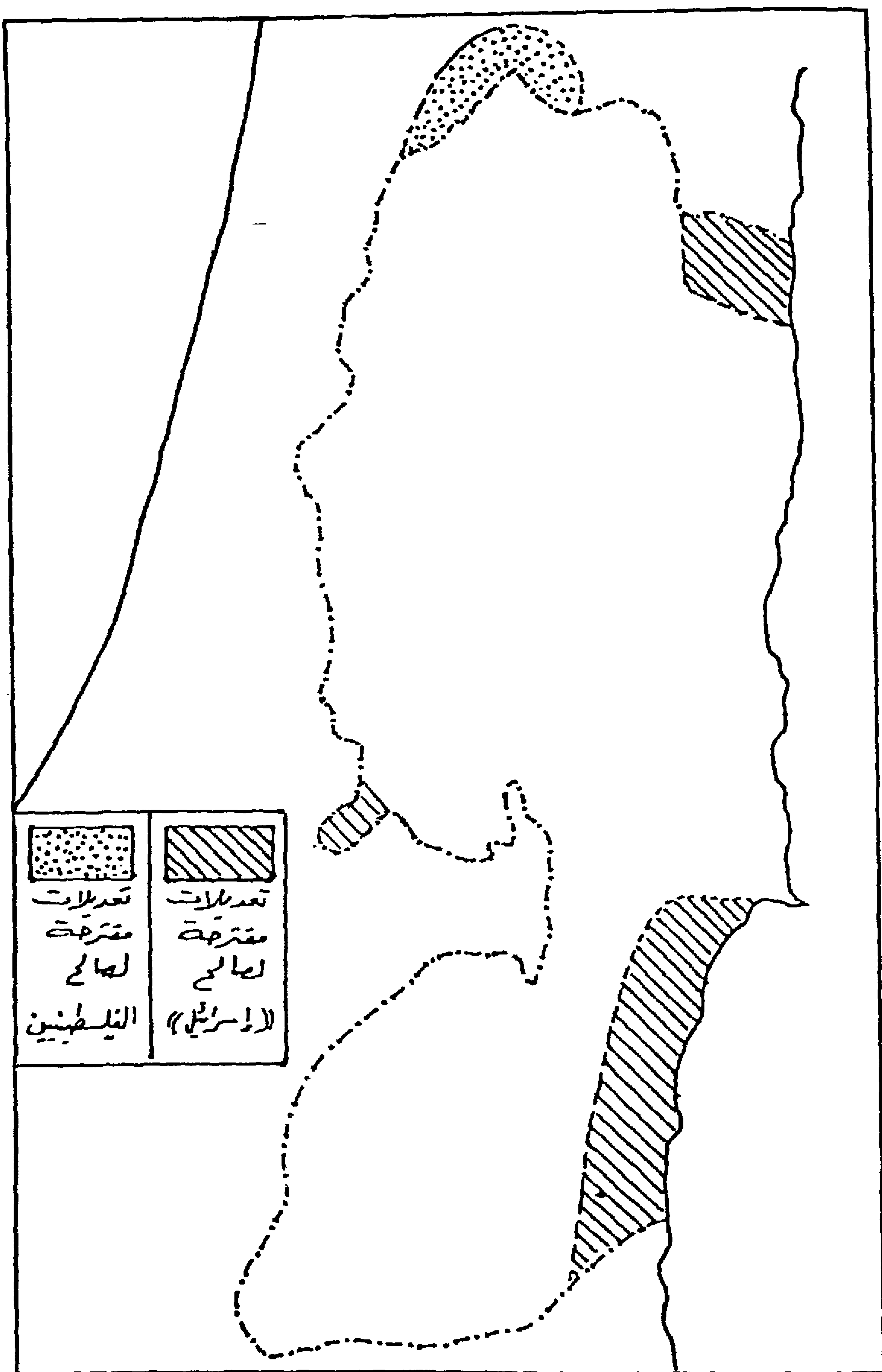
- تتعهد الولايات المتحدة بإدارة نقاط المراقبة بواسطة جهات عسكرية توافق إسرائيل على وضعها.

.. يصوغ إفرايم أحيرم اقتراحه بعقلية المتنبىء، الذي يُعنى برؤية الصورة على المدى البعيد، لذا فهو يضع خطوطاً أساسية، دون الخوض في التفصيلات التي ربما تركها للمتخصصين، أبرزها محاولة انتزاع فكرة العودة من رؤوس الفلسطينيين، واقتراح كيان فلسطيني مرتبط بالأردن مسلوب الأرادة.

*** بعيل (وآخرون): انسحاب تدريجي وكونفدرالية فلسطينية ـ أردنية ..**

كرَّر مئير بعيل (عميد احتياط، مؤرخ عسكري وأستاذ التاريخ العسكري في الجامعة العبرية) اقتراحاً سابقاً له، خلال مقابلة صحفية معه (أواخر الشهر الأول من العام ١٩٨٩)، يدعو فيه إلى إنشاء كيان فلسطيني في الضفة وغزة، يرتبط بحلف دفاعي مع إسرائيل والأردن. وفي المسائل الإجرائية والتفاصيل، يرى بعيل ما يلي[٨٥]:

- تنسحب إسرائيل على مراحل، وتحل محل جيشها في المناطق شرطة مزوَّدة بالوسائل الحديثة، ويتشكل حرس حدود إسرائيلي ـ فلسطيني، وتقام نقاط رصد وحراسة ومراقبة إسرائيلية فلسطينية، وتجُرَّد المناطق من القوات العسكرية ذات الطابع الهجومي الواضح، ولا يتم بناء مطارات ولا يقام سلاح جو ولا يتم بناء تحصينات دائمة أو ميدانية.
- يتم تحويل قسم من القدس الشرقية إلى سيادة فلسطينية أو فلسطينية ـ إسرائيلية، وتشكَّل شرطة مشتركة. وتقام للقدس بلديات إسرائيلية وعربية، لكن دون أن يتم فيها تعيين حدود، بل تبقى موحَّدة.
- إجراء تعديلات على الحدود (حسب الخارطة المرفقة). بحيث تسيطر إسرائيل على ثلاث مناطق من الضفة الغربية، هي: الشريط الممتد على طول جزء البحر الميت شرقي الضفة، ومربَّع في أقصى شمال شرق الضفة يضم عدة مستوطنات (مثل: محولا وناحال اليشع وشدموت)، بالإضافة إلى أصبع اللطرون. في حين يأخذ العرب قطاعاً شبه دائري من



تعديلات مئير بعيل المقترحة على حدود الضفة الغربية

الأراضي [المحتلة عام ١٩٤٨] المتاخمة لأقصى شمال الضفة، يضم بشكل رئيس ـ على ما يبدو ـ مدينة أم الفحم العربية (٢٢٥٠٠ نسمة حسب إحصاء ١٩٨٦) ويقتصر اسم فلسطين على مناطق الضفة الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

ـ تشارك في المراحل الانتقالية من الإخلاء، قوة سلام دولية، وتجري ترتيبات رقابة مشتركة على مرافق المياه، ويقام حلف دفاعي بين إسرائيل و«فلسطين» والأردن.

ـ تقام علاقات دبلوماسية واقتصادية خاصة بين «فلسطين» وإسرائيل، ويحق للأردن و«الفلسطينيين» الاستفادة من خدمات الموانىء في أسدود ويافا.

.. ينتمي طرح مئير بعيل إلى التوجهات السياسية لما يسمى «معسكر السلام الإسرائيلي»، في موضوع الدولة الفلسطينية وإجراء ترتيبات طفيفة على الحدود. ويتضح لدى قراءة الخارطة المتضمنة هذه التعديلات، أن بعيل ينطلق أساساً ـ من اعتبارات اقتصادية وعسكرية واستيطانية في تخصيص المناطق المقترح ضمّها إلى «إسرائيل» بينما يراعي الاعتبارات الديمغرافية في اقتراحه بضم منطقة أم الفحم إلى السلطة الفلسطينية.

في الأسبوع الأول من نيسان (إبريل) ١٩٨٩، بلور مئير بعيل صيغة محدّدة، تختلف قليلاً عن اقتراحه المذكور، بالاشتراك مع نوعم بعيل والأديبة ياعيل ديان (ابنة موشي ديان) وأمها روت. وقدّمت هذه الصيغة ضمن رسالة وجّهت إلى رئيس الحكومة شمير، وأرسلت نسخ منها إلى كل من مناحيم بيغن وشمعون بيرس وموشي آرنس ويتسحاق رابين.

ضمن هذه الصيغة التي نشرتها إحدى الصحف الإسرائيلية، يحثّ الأربعة رئيس الحكومة، عشية سفره إلى الولايات المتحدة، على المبادرة إلى خطوات سلمية ويقترحون عليه ثلاثة مبادىء لخطة سلام، هي(٨٦):

ـ المبدأ الإقليمي:

ينص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما جزء من «أرض إسرائيل

التـاريخيـة». وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة إسرائيل ستكون مستعدة لوضع جـزء كبير من هذه المناطق تحت تصرف الفلسطينيين ليتمكنوا من تجـسـيـد حـقـهم في تقـرير مصيرهم عليها إلى جانب دولة إسرائيل، أو ليـجـسِّدوا ذلك في إطار فـيـدراليـة أو كـونفـدرالية مع الأردن، والحدود النهائية تحُدَّد خلال المفاوضات.

ـ أسلوب المفاوضات:

يـنـص هذا المبدأ على وجـوب الوصـول إلى تسـوية سلمـيـة عن طريق مـفاوضات بين إسرائيل والأردن وأي جهة فلسطينية ذات صلاحيات، بما في ذلـك م.ت.ف. ومبـادرة السـلام الإسرائيليـة التـي سـتقـترح الحـل الإقليـمي المذكـور، سـتـشـجِّع وتدفع الفلسطينيين والأردنيين للتفاوض بشكل مباشر. ولكن يمكن أيضاً الموافقة على مفاوضات بوساطة دولية.

ـ ترتيبات أمنية:

ويتـضـمن هذا المبدأ تجريد مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من القوات الـعـسكرية، ويحدَّد فـيـهما إشراف دولي أو إشراف فلسطيني ـ أردني ـ إسرائيلي مشترك.

.. تتـسم صيغة بعيل ومشاركيه الثلاثة، بالمراوغة إزاء مطلب قيام الدولة الفلسطينيـة المسـتـقلة، وتقترب أن تكون صـيـغة حكم ذاتي مع تحويرات طفيفة تـطـال العـلاقـة بين الفلسطينيين والأردن. ومن المقـدَّر أن يكون اقتراح القـبـول بالتـفـاوض مع م.ت.ف.، مجرَّد وسيلة لتجميل الحل، ولتلافي اعتراضاتها على أي حل يتم من خلف ظهرها.

*** هارايفن: حكم ذاتي وحل شـامل للصراع عبر بوابة الاقتصاد..**

ضـمن ورقـة عـمل قـدمت إلى ندوة أبحاث حول السلام في الشرق الأوسط (في لوزان خـلال آذار/مارس ١٩٨٩) عـرض ألوف هارايفن (لواء احتياط ومدير مـعهد فان لير للأبحاث في القدس) أفكاراً تضمنت طريقة التوصل إلى حل للصراع في المنطقـة. ورأى هارايفن أن ترسـيخ السـلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى عملية

دمج ترتكز على أربعة مستويات، هي(٨٧):

- يجب أن تكون هناك تسوية سياسية، الجزء المركزي منها هو الحكم الذاتي للفلسطينيين جنباً إلى جنب مع اسرائيل المستقلة.
- يجب أن تكون هناك ترتيبات دفاعية ملحوظة لتخفيف المخاطرة إلى حرب أخرى، ومن الممكن أن تكون هذه الترتيبات على غرار الاتفاقية مع مصر، حيث تفصل بين الجيشين المصري والاسرائيلي منطقة منزوعة السلاح على مسافة ٢٠٠كم، وإقامة قوة دولية فعالة تعمل على انجاز هذه الترتيبات، ونظراً لعدم نجاعة التجريد نهائياً، فثمة حاجة إلى تخفيض تدريجي في القوى العسكرية من جانب الجميع.
- التنمية الاقتصادية ضرورية لتأمين رخاء ورفاهية شعوب بلدان كانت سابقاً في صراع فيما بينها، خاصة وأن الركود الاقتصادي والبطالة هما الدافع لعدم الاستقرار والتطرف السياسي الذي، بدوره، يمكن أن ينسف السلام. وان تخفيض ميزانيات الدفاع المرتكزة على هيكل سلام، يمكنه أن يحقق هدفين توأمين لتخفيض الادراك الحسي للتهديد، ويزيد مصادر خصصت لتنمية اقتصادية وتعاون اقليمي.
- الحاجة إلى دور موحّد للقوى العظمى وأوروبا واليابان، وعلى هذه القوى تحديد هيكل تزويد الأسلحة إلى المنطقة، واعتماد جزء من الأموال لتطوير مبادرة اقليمية لدعم اقتصاد ومشاريع تعاونية على غرار مشروع مارشال في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

.. يقترح آلوف هارايفن، تنفيذ بعض المشاريع من هذا القبيل، مثل: إقامة وكالة لتطوير مصادر المياه لجرها إلى الأراضي الصحراوية ـ إقامة صندوق إعادة استيطان لتعويض «اللاجئين العرب واليهود» الذين فقدوا ممتلكاتهم وأراضيهم ـ إقامة مشاريع أخرى لتنمية التعاون الدولي العربي ـ الاسرائيلي، مثل انشاء جامعة ومركز صحي شرق أوسطي ـ إحداث وكالة لتطوير البحر الميت بين الأردن والفلسطينيين واسرائيل. ويقدّر هارايفن أن ٣ أو ٤ مليارات دولار هي أجور السلام، التي يمكن أن تشارك فيها جميع الأمم، لتخفيض تهديد الحرب وابدال

الصراع بتعاون اقليمي.

.. يتوهم ألوف هارايفن أن الدافع الأول للصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، فيُسقط من اهتمامه طبيعة المشروع الصهيوني والوقائع اللاشرعية التي أوجدها على الأرض والعوامل السياسية المختلفة. يجتزىء هارايفن عاملاً واحداً من عوامل الصراع، ويبني عليه حلاً يراه شاملاً، وفي ذهنه أن الفلسطينيين والدول العربية يمكن أن ينساقوا وراء المغريات النظرية بشأن التنمية الاقتصادية المقترحة.

* **درور: حكم ذاتي وتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية(٨٨)..**

خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، أصدر «معهد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس» دراسة شاملة بعنوان «استراتيجية كبرى لاسرائيل» كتبها البروفسور ـ يحزقئيل درور (أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة العبرية، ومستشار سابق للتخطيط والتحليل السياسي في وزارة الدفاع الاسرائيلي) ونشر قسمًا منها في الصحف قبل صدورها في كتاب.

يرى درور أن «دولة فرعية فلسطينية» في أجزاء من الضفة والقطاع غير قادرة على العيش، ومن المحتمل جداً أن تؤدي إقامتها إلى تطورات استراتيجية سلبية. ويوصي درور باعتماد نموذج هو تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وإجراء «مصالحة سياسية» في الضفة والقطاع بين هذه الدولة واسرائيل.

كان درور قد صاغ رؤية شاملة، دعا فيها إلى ضرورة تبني اسرائيل «استراتيجية سلام» تؤدي إلى اندماجها في الشرق الأوسط، عبر الحرص على عدم استفزاز المسلمين وعدم احداث أي بلورة إسلامية في المنطقة قد ترتد نتائجها سلباً على اسرائيل، بالاضافة إلى حل القضية الفلسطينية وتخلي اسرائيل عن توجهات وسياسة «زمن الأفراد» القصير لصالح اعتماد «زمن المجتمعات» الطويل.

عناصر التسوية التي يضعها درور بخصوص الشق الفلسطيني ـ الاسرائيلي للصراع، في مقالات نشرت له وفي مقابلة صحفية معه، وفي كتابه

الجديد، هي:

- اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بدولته الخاصة في شرق الأردن، حيث يشكل هناك الغالبية، مع أو بدون مساعدة اسرائيل في تحقيق هذا الهدف.
- موافقة على حل موضوعات الضفة وغزة عن طريق المزج بين التقسيم الاقليمي والتقسيم الوظيفي والحكم المشترك.
- في نطاق الاتفاق، ينبغي الحفاظ على حرية التحرك والانتشار العسكري الاسرائيلي الواسع في الضفة والقطاع.
- على الفلسطينيين الالتزام بالحد من تسلحهم، وعدم السماح بدخول جيش اجنبي إلى دولتهم، في منطقة وراء النهر.
- يجب أن ينص أي اتفاق على حق الاستيطان اليهودي المحدود في أجزاء مما يسمى «يهودا والسامرة» دون المساس بالتطلعات الفلسطينية، وبالتالي التسهيل على احراز الوفاق الوطني اللازم في دولة اسرائيل.
- موضوع القدس في أي تسوية ينبغي أن يحل عن طريق التأكيد على أنها مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل، مع انشاء ادارة بلدية تشمل ممثلين للحكم الذاتي كمسؤولين عن الأماكن الاسلامية المقدسة، واعطاء حرية الانتخاب للسكان العرب فيها، بشأن قبول الجنسية الاسرائيلية، أو قبول وضع (مواطن اسرائيلي دائم) مع جنسية سياسية في دولة فلسطينية.
- حل موضوع المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع، على خلفية عدم وجود قيمة أمنية استراتيجية للمستوطنات في هذه المناطق، بمعطيات الحرب الحديثة، وفي ضوء الادراك بان وجود المستوطنات في المناطق يسهم في استفزاز وتحريك المعارضة لاسرائيل، ويزيد من أهداف العمل العدائي، وهي عبء على الأمن الجاري أكثر مما تسهم في خدمته.

.. فضلاً عن التعارض بين صيغة درور هذه وبين الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً، يلاحظ أن درور يقع في تخبط وتناقض رئيسين، من حيث التوصية باندماج اسرائيل في المنطقة، وتوليد مشكلة جديدة في الوقت ذاته عبر رفض التسليم بالحقوق الفلسطينية وحل قضية فلسطين على حساب دولة قائمة هي

الأردن. أما حول التساهل النسبي الذي يبديه درور في موضوع القدس، فمن المعتقد أنه ينبع من الرغبة بامتصاص النقمة الاسلامية، مثلما أن تقليص عدد المستوطنات لأسباب استراتيجية أمنية يراد له أيضاً التخفيف من عوامل الاحتكاك مع الفلسطينيين ومن الانتقادات الدولية.

* ٢ ـ مسح عام للصيغ الأكاديمية العشرين :

عند كشف نقاط الاتفاق والاختلاف بين مكونات صيغ التسوية العشرين التي تقدَّم بها الأكاديميون الاسرائيليون خلال عامين ونيف من انطلاقة الانتفاضة، تستوقفنا عدة معطيات بارزة، منها:

أ ـ التعدُّدية في التفصيلات المتصوَّرة ضمن الصيغ ككل، وهو أمر يعود أساساً إلى طبيعة الانتماءات السياسية/الحزبية، وإلى تأثُّر الوسط الأكاديمي بالواقع القائم في التجمع الاسرائيلي، فضلاً عن طغيان دافع معين على غيره لدى المعالجة.

ب ـ تشوُّه الاحساس بالقضية الفلسطينية لدى الأكاديميين الاسرائيليين، بالرغم من اعترافهم بوجود مشكلة تستوجب الحل، ومبادرتهم إلى وضع مقترحات في هذا الشأن.

جـ ـ القصور والتدني في الموضوعية ، كسمتين رئيستين لكافة الصيغ المطروحة، الأمر الذي يثير مرَّة أخرى تساؤلاً من نوع: كيف تستقيم صفة أكاديمي مع النظرة الضيقة أو السطحية في طريقة تناول المشكلة المدروسة؟!.

د ـ لجوء معظم الأكاديميين إلى تقديم صيغ جزئية تُعنى باجتزاء مسائل معيَّنة، وعدم ذكر بعض النقاط المهمة ذات العلاقة بموضوعات التسوية، في ظل اختلاف طبيعة الاهتمامات وتفاوت جاذبية التفصيلات بين الأكاديميين الاسرائيليين.

.. تُفصح هذه المعطيات عن ذاتها في الجدولة التالية للصيغ العشرين المذكورة، سواء في جزئياتها أو في هيكلها العام:

الجدول (رقم ١)

الحلول المتصوَّرة ومسألة الانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع

(في عشرين صيغة أكاديمية إسرائيلية مدروسة، بعد انطلاقة الانتفاضة)

نوع الحل		عدد الموافقين	نوع الانسحاب	عدد الموافقين
حكم ذاتي	انتقالي	٢	انسحاب مشروط من كامل أراضي الضفة والقطاع	٣
	دائم	٤		
اتحاد فلسطيني	مع الأردن	٣	انسحاب من بعض أجزاء الضفة والقطاع	١٣
	مع «إسرائيل»	٢		
	ضمن كونفدرالية مع الأردن و«إسرائيل»	١		
دولة فلسطينية	مستقلة بكامل مقوماتها	صفر	رفض الانسحاب من أي شبر	١
	مقيّدة (أو محايدة)	٣		
سيطرة فلسطينية غير محددة	على جزء من الأراضي	٥	غير مذكور	٣
	على كامل الأراضي	صفر		

يبيِّن الجدول (رقم ١) ان الصيغ العشرين التي قدّمها الأكاديميون الاسرائيليون في فترة الدراسة، ترفض بالمطلق أي دولة فلسطينية مستقلة بكامل مقوماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانسحاب الجزئي (الذي يوافق عليه أكثر من نصف الصيغ المقدّمة) أو بعد الانسحاب الكامل المشروط (الذي توافق عليه نسبة ضئيلة جداً من هذه الصيغ). كما يلاحظ أنه لا يوجد بين الأكاديميين

الجدول (رقم ٢)

الأطراف المرشَّحـة للحل والوضع العسكري في الضفة والقطاع

(في عشرين صيغة أكاديمية إسرائيلية مدروسة، بعد انطلاقة الانتفاضة)

الأطراف المشاركون مع «إسرائيل»	عدد الموافقين	مكانة م.ت.ف في الحل	عدد الموافقين	الوضع العسكري في الضفة والقطاع	عدد الموافقين
الفلسطينيون فقط (كخيار)	٥	مشاركة المنظمة (بشروط)	٥	تجريد كامل من السلاح العربي	٦
الأردن والفلسطينيون معـاً	١٠	رفض صريح لمشاركة المنظمة	١	حرية الانتشار وترتيبات عسكرية لاسرائيل	١٤
دول عربية أخرى	٤	مشاركة زعامة منتخبة توافق عليها المنظمة	١	احتفاظ الفلسطينيين بقوات محدودة	٣
غـير مذكـور	١	غـير مذكـور	١٣	غـير مـذكـور	٣

الجدول (رقم ٣)

تصوُّرات حلول لثلاث مشكلات رئيسة

(في عشرين صيغة أكاديمية إسرائيلية مدروسة بعد انطلاقة الانتفاضة)

مشكلة القدس			مشكلة المستوطنات		مشكلة اللاجئين	
	التصـوُّر	عدد الموافقين	التصـوُّر	عدد الموافقين	التصـوُّر	عدد الموافقين
القدس «عاصمة أبدية لاسرائيل» مـع	رفض العودة إلى ما قبل ١٩٦٧	٢	تفكيك كافة المستوطنات	صفر	تنازل فلسطيني عن حق العودة	٣
	عاصمة اتحادية أيضا	٢	استيطان / تفكيك جزئي	١٠	توطين اللاجئين في الضفة والقطاع والدول العربية	٣
	إشراك العرب في إدارة بعض شؤون المدينة	٣	بقاء المستوطنات (أو بعضها) تحت السيـادة الفلسطينية	٣		
	تأجيل بحث موضوعها إلى مرحلة لاحقة	٢				
	وضع قسم من شرقي القدس تحت السيادة الفلسطينية	١	رفض تفكيك أي مستوطنة	١	استيعاب عدد من اللاجئين من الدول العربية في الضفة والقطاع (ضمن صفقة)	٢
غـير مذكـور		١٠	غـير مذكـور	٦	غـير مذكـور	١٢

من يقترح ترك السيطرة الفلسطينية على الضفة والقطاع غير محدّدة بعد الانسحاب منهما جزئياً أو كلياً، الأمر الذي يشير إلى جنوح الوسط الأكاديمي نحو التوصية بضرورة «تحكّم اسرائيل بالوضع» بعد أي انسحاب قد تقوم به مستقبلاً.

على هذا الأساس تدعو غالبية الصيغ (كما في الجدول رقم ٢) إلى وضع ضوابط للأوضاع التي ستنشأ في مرحلة ما بعد الانسحاب، تتمثّل في التشديد على الربط بين تجريد المناطق من السلاح ومنع تواجد أي جيش عربي، وبين منح اسرائيل حرية الانتشار العسكري مع إجراء «ترتيبات أمنية»، وفي المقابل عدم السماح للفلسطينيين بامتلاك جيش (بالمقاييس المتعارف عليها) وموافقة نسبة ضئيلة جداً من الصيغ على احتفاظ الفلسطينيين بقوات محدودة (لأغراض الأمن الذاتي غالباً).

يرتبط موضوع القيود العسكرية بتصورات الأكاديميين الاسرائيليين لمكانة منظمة التحرير في أي تسوية مقبلة، حيث يبدو الشرط الأهم لإمكانية قبول المنظمة كشريك (لدى ربع عدد الصيغ المقدمة) هي ألاّ تمارس حقها في بناء جيش ضمن أي سلطة قد تمارسها مستقبلاً. والحجة الاسرائيلية هي عدم اتاحة الفرصة أمام المنظمة لتشكل خطراً عسكرياً وأمنياً على اسرائيل(...).

بالمثل يرتبط الوضع العسكري للضفة والقطاع ومكانة منظمة التحرير في الحل، مع انزياح نحو نصف عدد الصيغ المقدَّمة نحو تحديد الأردن والفلسطينيين كشريك موحد لاسرائيل في التوصل إلى تسوية. ومرّة أخرى، يُفهم من هذا الارتباط أن الشريك الأردني الفلسطيني مطالب بالموافقة على قيود عسكرية وردت بالنص في أكثر من نصف الصيغ المدروسة.

.. الانطباع العام الذي يترسَّخ لدى مطالعة الجدولين (رقم ١ ورقم ٢) هو امتناع الوسط الأكاديمي الاسرائيلي عن التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني على النحو الذي يرغب هذا الشعب بممارسته وفقاً لما هو معلن أو لما هو مقرٌّ دولياً. حتى في حال تُأييد بعض الصيغ لأشكال السيادة الناقصة، نجد إلى جانب هذا التأكيد اشتراطات وقيوداً على هذه الأشكال تجعلها عملياً مفرَّغة من مضمونها،

فتصبح السيادة الفلسطينية المقترحة، والحالة هذه، مجرّد تعبيرات تفتقر إلى إمكانية ترجمتها بوقائع على الأرض.

بخصوص حل مشكلة القدس، نلاحظ أن جميع الأكاديميين الاسرائيليين الذين تطرقوا إلى المشكلة، أكدوا على ضرورة بقاء القدس موحّدة تحت السيطرة الاسرائيلية، واعتبارها «عاصمة أبدية لاسرائيل». وتراوحت نسب الأكاديميين الذين أبدوا «مرونة» في هذا الموضوع ـ إلى جانب الاعتبار ذاته ـ بين وضع قسم من شرقي القدس تحت السيطرة الفلسطينية (صيغة واحدة فقط) وبين إشراك العرب في إدارة الشؤون الدينية (٣ صيغ)، الأمر الذي يؤكد مركزية الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن للقدس، ضمن الوسط الأكاديمي الاسرائيلي. أما بالنسبة للنصف الآخر من الأكاديميين الذين لم يورد المنتمون إليه تصوراتهم بشأن مشكلة القدس، فنقدّر ان هذا التجاهل يرجع إلى أحد سببين، أولهما هو أن موضوع القدس غير قابل للنقاش. وثانيهما هو لجوء بعض الأكاديميين إلى الاقتصار على تناول موضوع محدّد في طرح الصيغة، لا تدخل مشكلة القدس في نطاقه أو بين أولوياته.

من جانب آخر، ثمة مؤشر مهم يتعلق بمصير المستوطنات الاسرائيلية القائمة حالياً في الضفة والقطاع، هو عدم دعوة أي أكاديمي اسرائيلي (من النماذج المدروسة) إلى التخلي عن الاستيطان والمستوطنات في المناطق المحتلة، لا في الوقت الراهن ولا بعد أي شكل من أشكال الانسحاب مستقبلاً. بينما ركز نحو ثلثي الصيغ التي تحدثت عن المستوطنات (١٠ من أصل ١٤) على ضرورة التمسك بالاستيطان في مناطق معيّنة من الضفة، غالباً على حدود نهر الأردن والبحر الميت وعلى الشريط الغربي من الضفة الغربية وحول القدس وأصبع اللطرون.

يشار أخيراً إلى الحلول التي يتصورها الوسط الأكاديمي الاسرائيلي لمشكلة اللاجئين، ويُظهر الجدول (رقم ٣) أنه من أصل ثماني صيغ تطرقت إلى هذه المشكلة لم يقترح أي منها الاعتراف بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم وأماكنهم التي هجـرّوا منها، والصيغتان اللتان وافقتا على استيعاب عدد من اللاجئين من المقيمين في الدول العربية ضمن الضفة والقطاع وضعتا لذلك شروطاً مسبقة، تكاد تكون

تعـجيزية. في حين شدّدت ثلاث صيغ (من أصل ثماني صيغ تحدثت عن المشكلة) على دعوة اللاجئين الفلسطينيين للتنازل عن حق العودة إلى ديارهم.

.. في الحكم الاجمالي على مضـامين الصـيغ الأكاديمية العشرين المدروسة، يمكن القول ان «الاستقطاب السياسي» الذي ساهمت الانتفاضة بحدوثه في أوساط الأكاديميين الاسرائيليين إزاء موضوعات مركزية (مثل: الدولة الفلسطينية المستقلة ـ حق العـودة ومـشكلة اللاجئين ـ القـدس ـ المسـتـوطنات ـ الوضـع العـسكري للضـفـة والقطاع) أقل اتساعاً من «الاستقطاب السياسي» إزاء مختلف الموضوعات الأخرى.

وحـين يتـعلق الأمـر بمـواقف الاكـاديمـيين من الخطة الاسرائيليـة لإجـراء الانتـخـابات في الضـفـة والقطاع، تبـدو مسألة «الاستقطاب» مختلفة إلى حد ما.. فماذا عن ذلك!؟!

*** ٣ ـ الوسط الأكاديمي الاسرائيلي ومشروع الانتخابات :**

بالرغم من أن فكرة الانتـخابات في المناطق الفلسطينية المختلفة عام ١٩٦٧، كـانت تتردد بين حين وآخـر في الأوسـاط الاسرائيليـة، وأنها وردت في مـقترحـات بيرس ـ رابين التي طرحت قـبل انتـخـابات الكنيـست الثانية عشرة، إلا أن، ردود الفـعل الواسـعة من قبل الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين على هذه الفكرة، جاءت إثر تبني يتـسـحـاق شـمير (رئيس الحكومـة) لها، ومن ثم مـصـادقة الحكومة الاسرائيلية عليها يوم ١٤/ ٥/ ١٩٨٩.

منذ ذلك الحين حـازت «خطة الحكومـة للانتخابات» على اهتمام ملحوظ في الوسط الأكـاديمي البـحـثي الاسرائيلي، يتـبـدى في الحـجم الكبير للمـواد المكتوبة مـبـاشرة في الصـحف الاسرائيليـة، وفي عـدد التصريحات المنسوبة إلى الأكاديميين أثناء لقـاءات صـحـفـيـة معهم. ومع أن خطة الانتخابات هذه قد صيغت بطريقة توحي أن أكـاديمـيين وخبراء إسرائيليين في الشـؤون الفلسطينيـة والعـربيـة قـد اشتركـوا في وضـعـهـا وصـيـاغـتـهـا، بيـد ان المؤشر الأبرز على مواقف الوسط الأكاديمي الاسرائيلي من الخطة يتجلى في أن الغالبية العظمى من ممثلي هذا الوسط

ضمَّنت كتاباتها وتصريحاتها تأييداً للخطة، ويكاد المتابع لهذه الكتابات والتصريحات يخفق في العثور على وجهات نظر صريحة لأكاديميين إسرائيليين يرفضون فيها خطة الانتخابات رفضاً قاطعاً. بيد أنه في المقابل، وُجد في الوسط الأكاديمي البحثي مهتمون علَّقوا على بعض نقاط الخطة وآخرون أثاروا جوانب لم ترد فيها. وبشكل عام لم تتجاوز غالبية الانتقادات لخطة الانتخابات مسألة إبراز النقص الذي تعانيه الخطة. ومن ناحية أخرى، ليس عديم المغزى أن يكون العديد من الأكاديميين الاسرائيليين قد اقترحوا فكرة إجراء الانتخابات في المناطق المحتلة قبل فترة طويلة نسبياً من تبني يتسحاق شمير لها، ومن اعتمادها كمشروع للحكومة الاسرائيلية، مما يوحي بان الفكرة المقترحة وجدت لها مسرباً إلى المستوى الرسمي.

بطبيعة الحال، أن مواقف الوسط الأكاديمي البحثي الاسرائيلي من الانتخابات، مثلما هو الواقع بالنسبة لمقترحات هذا الوسط للتسوية، لا تعني أن الأكاديميين الاسرائيليين يشكلون هيئة مستقلة، على نمط القوى والحركات في الخارطة الحزبية/السياسية الاسرائيلية. كما لا تعني هذه المواقف والمقترحات أنها مجرد صدى أو نسخ طبق الأصل عن الأفكار والمشاريع التي طرحتها الأوساط الاسرائيلية الحاكمة، فكيف يمكن النظر إلى الموضوع إذن؟!.

*** ٤ ـ الصيغ الأكاديمية والطروحات الاسرائيلية المتداولة:**

الخطوط العامة لمقترحات الوسط الأكاديمي الاسرائيلي للتسوية، تلتقي في كثير من النقاط مع الخطوط العامة التي سارت وتسير وفقها مشاريع وطروحات التسوية المتداولة إسرائيلياً، وذلك بعد استثناء خياري «الترحيل» و«الدولة الفلسطينية المستقلة» اللذين لم تتبنهما الصيغ الأكاديمية العشرون المدروسة.

لدى النظر إلى هذه الصيغ ككل متآلف، تبدو نقاط تقاطعها واضحة مع الطروحات الاسرائيلية الشائعة، على النحو التالي:

أ ـ ثمة دعوة إلى عدم التخلي عن أي شبر من الضفة والقطاع، ونفي أن يكون تقاسم الأرض حلاً بين إسرائيل والفلسطينيين، انسجاماً مع

طرح أحزاب اليمين واليمين المتطرف.

ب ـ وهناك من يدعو إلى مصالحة إقليمية على نهج مشروع آلون، عبر رفض الانسحاب الكامل، مع إجراء مصالحة تراعي ما يسمى «احتياجات إسرائيل الأمنية» وانسحاب من مراكز التجمعات السكانية وتطبيق سيادة إسرائيلية في «المناطق غير المأهولة» بالسكان العرب وفق بعض توجهات برامج المعراخ الانتخابية الأخيرة.

جـ ـ نجد أيضاً دعوة إلى إجراء مصالحة وظيفية بطريقة مشابهة لمشروع سبق أن طرحه كل من شمعون بيرس وابراهام تامير، والمقصود هنا فصل الوظائف.

د ـ ثمة تماثل كذلك مع جملة المشاريع التي تنظر إلى نهر الأردن على أنه «الحدود الأمنية لاسرائيل» مع ضم شريط يشكل «المجال الأمني» على امتداد نهر الأردن والبحر الميت، وضم غوش عتسيون واللطرون (مشروع آلون)، وتقسيم البلاد إلى أقاليم أو جيوب أوكانتونات، يخضع كل منها إلى إدارة ذاتية، في حين تشرف إسرائيل على شؤون الأمن والشؤون الخارجية، ويظل الجيش الاسرائيلي في مناطق معيَّنة مع إنشاء شبكات مراقبة وإنذار، وإشراك الأردن والفلسطينيين في الأجهزة الخاصة بالاقتصاد والمياه والمواصلات وغيرها (مشاريع فايتس وبيغن ١٩٧٧ وديان وتمير ١٩٨٥ وسواها).

إلى جانب نقاط التماثل الأربع السابقة، وُجدت في صيغ الأكاديميين الاسرائيليين العشرين المدرجة، أفكار مستوحاة من واقع المستجدات التي طرأت على المواجهة، والمتمثلة أساساً بالانتفاضة، حيث تبدو الرغبة باجهاض الانتفاضة أحد الدوافع التي حرَّكت غالبية الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين لتقديم مقترحاتهم التسووية، ومعروف أن هذه الرغبة ذاتها كانت أحد الدوافع أيضاً التي حركت شمير ورابين، ولاحقاً الحكومة الاسرائيلية، لدى طرح خطة الانتخابات في الضفة والقطاع.

*** ٥ ـ صيغ برسم المؤسسة الحاكمة :**

إذا استبعدنا بعض الأفكار الخيالية التي انطوت عليها صيغ الأكاديميين الاسرائيليين المدروسة، وفي ضوء إدراك مكانة الوسط الأكاديمي الاسرائيلي ضمن سياق الأداء الاسرائيلي العام، يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ ـ مقترحات الوسط الأكاديمي الاسرائيلي، تتعدى الجوانب الاجرائية، وتُعنى بالسعي إلى توصيف الوضع التسووي الذي ستجد اسرائيل نفسها أمامه وجهاً لوجه مستقبلاً (وخاصة فيما إذا تم اجتياز مرحلة الانتخابات الفلسطينية المقترحة).

ب ـ في مرحلة ما بعد الانتخابات، افتراضاً، وضمن أي مفاوضات أو مصالحة قد تجري مع إسرائيل ستكون مقترحات الوسط الأكاديمي ـ بتقديرنا ـ في عداد التصورات التي تتعامل معها المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة.

جـ ـ إن حقيقة وجود دور للأكاديميين في صناعة القرارات الاسرائيلية، ترجِّح احتمال الأخذ الاسرائيلي الرسمي برؤاهم للتسوية، خاصة عندما تكون إمكانية تطبيق هذه الرؤى في دائرة الاجماع الحزبي والسياسي، النسبي عملياً، لمختلف القوى والأحزاب الاسرائيلية الأكثر تأثيراً.

د ـ إن تمايز بعض مقترحات الوسط الأكاديمي عن غيرها، باستنادها أحياناً إلى «معطيات علمية» بالتقديرات الاسرائيلية، في موضوعات الجغرافيا والديمغرافيا والاقتصاد والشؤون العسكرية والسياسية، وسواها، هذا التمايز يعزِّز احتمال مراعاة هذه المقترحات لدى الشروع الاسرائيلي في أي تسوية مقبلة مع الفلسطينيين وبعض الدول العربية.

هـ ـ ان تركيز كافة الصيغ الأكاديمية الاسرائيلية المدروسة على عدم الانسحاب من كامل أراضي الضفة والقطاع، ورفض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كمثالين رئيسين، هذا التركيز يجعل أصوات الوسط الأكاديمي قريبة أكثر من أذن المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة.

.. بقي أن نلاحظ أخيراً أن الاتجـاهات الحالية لمواقف الأكاديميين والباحثين والمسـتشرقين الاسرائيليين، ولمواقف الأوسـاط الاسرائيليـة الحكومـيـة والحـزبيـة عـمـوماً، تخلق انطباعاً لدى المتابع، هو أن أي حل اسرائيلي مقبل سيتجه مرحلياً، نحـو طرح فكرة تقـاسم الضـفـة والقطاع بين الفلسطينيين واسرائيل، لاعـتـبارات تتـعلق بمـيـزان القـوى القائم في الصراع، ولاسباب متعدِّدة (جغرافية وديمغرافية وعـسكرية واقتصادية..الخ). وفي المقابل، يظل من الثابت أن سفينة الحل لا تسير بمـشـيئة إسرائيل وحـدها، ذلك أن رياح الانتفاضة الفلسطينية الباسلة والمواجهة العـربيـة الشـاملة مع العدو، تمتلك قوة مقرِّرة ينبغي إدراجها في حسابات الصراع والتسوية.

**** استخلاصات ..**

* على خلفـيـة الحـاجـة والرغـبة في جعل الممارسة والمخططات الإسرائيلية تستند إلى معطيات علمية وبيانات، رسم الباحثون ومؤسساتهم في الكيان الصـهـيـوني صـورة مـفصَّلة لمختلف جوانب الأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.
* انطوت العـمليـة البـحـثـيـة الإسرائيلية على دراسة الانتفاضة (جذورها، مـسـاراتها، نتـائجـهـا، آفـاقـهـا..الخ) بهدف وضع التـجمُّع الاسرائيلي، بمـؤسـسـتـه الحـاكـمة ومستوطنيه، في أجواء التقديرات للحدث الجديد وتـأثيراته على إسرائيل والصراع.
* تناول المسـتشرقون والباحثون الاسرائيليون القوى السياسية والفعاليات الفلسطينيـة في الضـفـة والقطاع انطلاقـاً من التطلع إلى مـعـرفة الثوابت والمتـغيرات في صفوف الفلسطينيين، بقصد ايجاد السبل الملائمة للتعاطي معها.
* لجأ الوسط الأكـاديمي البـحـثي إلى توصـيـف الحلول المتصوَّرة لمشكلة الضـفة والقطاع، منذ وقوعهما تحت الاحتلال، على خلفية الرغبة بتجنيب

إسرائيل احتمالات الرضوخ للمطالب الوطنية الفلسطينية إذا ما تغيرت موازين القوى لصالح الفلسطينيين.

* بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع، أكثر الأكاديميون والباحثون الاسرائيليون من مناقشة موضوع التسوية، وقدّم الكثيرون منهم مقترحات وتصوُّرات للحل، كان معظمها يرمي إلى تطويق الانتفاضة وفرض التوجهات الاسرائيلية على الفلسطينيين.

الفصل الثامن

مستقبل المنطقة وإسرائيل والصراع
في تصوُّرات الباحثين الإسرائيليين

ينتمي الصراع العربي الصهيوني إلى قضايا بالغة التعقيد، ومن ثمَّ فإن المنظور الذي يحدِّد «نهاية قريبة» لهذا الصراع هو منظور ضيّق وقاصر، الأمر الذي يبرر - جزئياً - اهتمامنا بشؤون الصراع المستقبلية، خاصة وأن تكاثر الدراسات الاسرائيلية الخاصة بالمستقبل يبعث على التصدي لبحثه، وذلك بالرغم من الصعوبة الناجمة عن تعدديته الواسعة التي تكاد تشمل كافة ميادين الفكر والممارسة المتعلقة بالتجمع الاسرائيلي. وهكذا، ففي ظل احتدام الصراع المصيري بين المشروع الاستيطاني الصهيوني وبين المشروع القومي العربي، ثمة حاجة لاستيضاح بماذا وكيف تفكر الصفوة الاسرائيلية في الشؤون المستقبلية.

**** الحالة الاسرائيلية بين العام والخاص :**

*** ١ - مفاهيم عامة :**

نقدِّر أن أي استيضاح لمواضيع وطرق التفكير الاسرائيلي بالمستقبل، مطالب بالانتباه إلى العديد من الثوابت التي تحكم دراسة المستقبل بصورة عامة، وأبرزها:

أ - ان النظرة إلى المستقبل من زاوية كونه مقطوع الصلة بالماضي والحاضر، ليست سطحية وحسب، وإنما تفتقر إلى الصوابية أيضاً، طالما أن المستقبل هو أساساً «نتيجة» تترتب على «مقدِّمات» الماضي والحاضر.

ب - إن «استشراف» الأوضاع المستقبلية وآفاقها، عملية معقدة تستند بشكل خاص إلى معرفة الواقع الراهن، وبالتالي إلى معرفة مقوِّمات هذا الواقع

والعـوامل التي أثّرت في تشكيله، حـيث تعـدُّ هذه المعرفة ركيزة لوضـع بعض التقديرات موضـع الاحتمال أو الترجيح.

جـ ـ إن هذا «الاسـتشراف» ليس عـملية تنبؤية مطلقة أو غير محدودة، بل هو محاولة تَسْتَخـدِم اتجاهات التطور الماضية، خلال فترة مدروسة، كـمـؤشرات لوضع اليد علىحدوثتطورات متوقعة في المستقبل القريب (١٠ ـ ٢٠ عاماً مثلاً).

د ـ صـحيح أن ما هو مستقبلي، غير يقيني، لكن الصحيح أيضاً أن الدراية بمـسـارات الماضي والحـاضر تهيء للباحث إمكانية التعرف على ملامح الصورة المستقبلية مع عدم استبعاد حدوث المفاجآت.

هـ ـ تتسم النظرة إلى المستقبل بقدرٍ غير قليل من الإشكالات الفنية، بالرغم من توفـر عـلامات قد تكون كبيرة الدلالة إزاء المسائل المدروسة. ذلك أن التـغيرات ـ كـحـتـمـيـة كـونيـة ـ تتصف في المجالات الاجتماعية والسـيـاسـية والاقتصادية بالتسارع، وقد تأخذ طابعاً حاداً، ومنحىً غير مـتـوقع، مما يعـرِّض البـاحـثين المعنيين للتعثر في فهم الظواهر المستجدة وفي إدراك أبعادها.

و ـ من المتـعارف عليه أن «نفض اليد» من مسألة «تحديد طبيعة المستقبل» تكافىء عـمليـاً انتظار مجهول مبهم، ربما يفرض الاستسلام لوقائعه. أو على الأقل الوقوع في دائرة رد الفعل. ثم ان الركون إلى القدرية وإلى «انعـدام سلطان البشر» على مـسـتـقـبلهم، أمر يُسقط من اعتباره ان التغير الاجتماعي يخضع إلى إسهام بشري فيه، بطريقة واعية.

ز ـ إن جدِّيَّة الصورة المعَّدة بشأن المستقبل، مرهونة بالالمام الكافي بأنساق العـمل القـائمـة أو المدرجـة قـيـد التنفيذ، ومرهونة بالمثل باستخدام الأدوات المعـرفـيـة الدقيقة في الدراسة. ولما كانت هذه الأدوات عرضة للتـبـدل والتطور بمرور الزمن، يصبح ملحّاً الابتعاد عن صنع صورة جامدة، مرَّة واحدة تكون هي النهائية والأخيرة.

.. تكفي هذه الثوابت السبعة، برأينا، لتكون «مفاهيم معيارية أولية» تستعمل للحكم على صحة أو دقة أي صورة ذهنية للمستقبل، وتصلح أيضاً للوصول إلى معرفة عامة، حيادية، تشمل قضايا الفرد والمجتمع والعلاقات الصراعية.

*** ٢ ـ خصوصية الحالة الاسرائيلية :**

هناك ما يدعو للوقوف المديد عند النقاط السابقة، كلاً وفرادى، حين يتعلق الأمر بالأبحاث الإسرائيلية لشؤون المستقبل، وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات، نرى أهمها :

أ ـ ان الحالة الاسرائيلية تواجه كثرة المتغيرات، إسرائيلياً وعربياً وصراعياً، وتواجه ما يترتب على هذه الكثرة من صعوبات جمَّة في تعيين الاتجاهات، وفي حصر الاحتمالات المستقبلية التي تتطلب استعداداً ذاتياً فائقاً لا تتوفر مقوماته الرئيسة لدى الاسرائيليين.

ب ـ عدم قدرة العملية البحثية الاسرائيلية للقضايا المستقبلية على التحرر من إسار القلق والخوف والارتباك أمام مشكلات تهدِّد التجمع الاسرائيلي في صميم وجوده، وهو ما يؤدي إلى صياغة مخططات ومواقف تمليها الضغوط الداخلية أكثر مما هو بفعل الظروف الموضوعية.

جـ ـ ان الأدوات المعرفية التي يستخدمها الباحثون الاسرائيليون المعنيون تشكلت أصلاً وفق ترتيب ذهني ـ نفسي ـ اجتماعي ـ ايديولوجي مسبق، يستمد من الفكر الصهيوني مقولاته، مما يُقَوْلب صورة الواقع أو يشوهها، في حين يحتاج التعرف على ملامح المستقبل إلى صورة للواقع حقيقية وصحيحة.

د ـ تنبثق أبحاث الاسرائيليين عموماً، في قضايا المستقبل، من التطلع إلى تلبية رغبات خاصة، وإلى إشباع حاجات محدَّدة، يُرسم لها أن تجسِّد «جدوى» العمل المتواصل منذ البدايات الأولى للمشروع الصهيوني مع

إغـفال، أو على الأقل تصغير، العامل العربي في المواجهة. بينما نرى أن هذا العـامل ذاته يسـعى إلى تشكيل مـستقبل اسرائيل، وربما مستقبل مـسـتـوطنيـهـا، على النحو الذي يتم فيه تصحيح الأخطاء التاريخية وتلافيها.

هـ ـ تقع الأبحـاث الاسـتشراقية والصراعية الاسرائيلية في كثير من الأحيان فـريسـة للأوهام النابعـة من اعتبار «الآني أو المؤقت» بمثابة «وضع دائم». ولا يخفى أن هذا الاعـتـبـار يتـصف بقصر النظر، وأن الرؤية البـحـثـيـة للمـسـتقبل تتكشف، والحالة هذه، عن عجز في القدرة على التمييز بين الثابت والمتغير.

.. بالمقـابل ، ندرك أن الحـالة الاسرائيليـة لدراسـة شؤون المستقبل، ليست تعبيراً عن ترف ذهني، وليست هروباً من التعامل مع الواقع بقساوته ومشكلاته، بل هي توقٌ جـدّي إلى ضـبط التـفـاعـلات الصراعـيـة والتـحكم بعـمليـة «النمو الاجـتماعي» في حدود المنشود إسرائيلياً. وهذا ما يشكل أحد مكامن الخطر المحدق بالعـرب داخل اتجاهات أبحاث المستقبل لدى اسرائيل. وفي كل الأحوال، نحن أمام واقع مـاثل يستدعي الاحاطة به، سيَّما وان «صناعة المستقبل الاسرائيلي» لا تجري بعيداً عن حسابات «صناعة المستقبل العربي».

*** ٣ ـ بواعث الاهتمام الاسرائيلي بالمستقبل :**

تحـوَّلت أبحـاث شـؤون المستقبل إلى تقليد تدرج عليه المؤسسات البحثية، وأوسـاط الباحثين لدى اسرائيل، وخاصة مع نهاية عقد وحلول عقد جديد، أو مع مجيء مـرحلة طارئة تختلف بمـعطيـاتها عما سـبقها. ويمكن القول ان اتّباع هذا التقليد لم يكن أمراً عفوياً، مثلما لم يكن مستقلاً عن طبيعة اسرائيل وعن مساعيها لتنفيذ المشروع الصهيوني تدريجياً.

إن هذا الحكم، وهو يسـوِّر منهـجـياً محاور التوجه البحثي الاسرائيلي نحو شـؤون المسـتـقـبل، يسـمح بتـضـمـينه تفـصـيـلات حول الأسباب التي تدفع بالمستشرقين والباحثين الاسرائيليين إلى التعاطي مع القضايا المستقبلية. ونعتقد أن

في مقدمة هذه الأسباب، ما يلي:

أ - يدرك العاملون الاسرائيليون في أبحاث الاستشراق والصراع، أن اسرائيل تأسست في ظروف ملائمة لذلك، ذاتياً وعربياً ودولياً. بيد أن ما سجلته السنوات الماضية من ثبات عربي عام على رفض الاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وعلى مواصلة التصدي له ومقاومته، قد دفع هؤلاء العاملين إلى الاندماج في مناخ التيقُّظ الاسرائيلي الشامل لما يحمله المستقبل، بفعل استمرار اتجاهات المناهضة العربية لاسرائيل ولمخططاتها وسياساتها على أكثر من صعيد.

ب - يؤمن العاملون في الأبحاث الاستشراقية والصراعية الاسرائيلية أن بقاء اسرائيل يتوقف على تأمين التفوق العسكري في مواجهة العرب، وعلى تعطيل المسيرة الطبيعية لتنامي القوة العربية الموجَّهة ضد التحديات الخارجية. وعلى هذا ترمي أبحاث المستقبل الاسرائيلية إلى تأمين مستلزمات بقاء اسرائيل، عبر إعداد تقديرات لوضعها في متناول صانعي القرارات الاسرائيلية.

حـ - في «نظام خاص» كالنظام الاسرائيلي، يتطلب الانتقال إلى مرحلة جديدة من الأداء الشامل، تهيئة أذهان المستوطنين بما يضمن تأييدهم أو تفهمهم لطبيعة المرحلة، ولو في حدود التأييد والتفهم الدنيا، خشية انعكاس الأحداث سلباً علىاحتشادالمستوطنين وراء المؤسسة الحاكمة، أو على الوحدة الداخلية في التجمع الاسرائيلي. ومن شأن أبحاث المستقبل أن تضطلع بدور التهيئة المذكور.

دراسة المستشرقين والباحثين الاسرائيليين لما يسمى «المشكلات القائمة وتفاقمها المنتظرة» تحمل دلالة واضحة على حضور هذه الدوافع الثلاثة في صلب العملية البحثية الاسرائيلية للأوضاع المستقبلية. وترنو البدائل التي يضعونها إلى اعانة المؤسسة الحاكمة في وضع «الرد المناسب» على التطورات قبل فوات الأوان.. على ان هناك إشارات سبق لها أن ظهرت بين حين وآخر تبيّن ان بعض الأفكار

الاسرائيلية التقليدية ستظل ملازمة على طول الخط لتطلعات اسرائيل نحو ترتيب أوضاع المنطقة العربية، بما ينسجم تماماً مع الرغبة الاسرائيلية في ضرورة تجنب أي تفاقم منتظر لمشكلات اسرائيل الداخلية القائمة.

**** تفتيت دول المشرق العربي في الاستراتيجية الاسرائيلية :**

تسلِّم إسرائيل بحقيقة ان اقتراب العرب من تحقيق مشروعهم القومي الوحدوي، سيؤدي بالضرورة إلى تقريب الصراع من الحل النهائي، بالحسم العربي الشامل. وعليه، يشكل استباق الوحدة لدى إسرائيل همّاً مركزياً يتقدّم على غالبية الموضوعات الصراعية الأخرى ، على أهمية هذه الموضوعات أو خطورتها. وبالرغم من أن الصفوة الاسرائيلية تدرك حجم المعوِّقات التي تحول دون قيام الوحدة العربية في المدى المنظور، إلاّ ان هذه الوحدة ـ حتى وإن كانت في وضعية «الممكن الذهني» ـ تمثِّل مبعثاً للتوتر والقلق الإسرائيليين، بدليل ان العمل الاسرائيلي يتوزَّع على اتجاهين، أحدهما محاولة تعميق التجزئة العربية (ميدانياً ودعائياً)، والآخر قيام حسابات الصراع الاسرائيلية على مواجهة الدول المتاخمة أو القريبة لجبهات المواجهة المباشرة.

مراقبة التسلح والاستعداد العسكري الاسرائيلي تتيح التأكد من الاتجاه الثاني، بيد أن براهين الاتجاه الأول، أي البراهين الخاصة بمخطط تفتيت الوطن العربي (ودول الشرق منه خصوصاً) لم تلق، بتقديرنا، الاهتمام الكافي والمطلوب عربياً، مع أنه تتجمع في الجانب الصهيوني دلائل وتأكيدات على أن هذا المخطط يحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال الاسرائيلي. ونكتفي هنا بالمؤشرات التي يقدِّمها الباحثون والمستشرقون الاسرائيليون، والتي تسفر عن وجهها المخيف، عبر الطروحات التي تظهر بين حين وآخر في المؤلفات والأبحاث أو في التصريحات المتناثرة.

في العام ١٩٧٥، مثلاً، أصدر الباحث الاسرائيلي دافيد كاما كتاباً بعنوان «الصراع لماذا؟ وإلى متى؟» انطلق فيه من أن مصير (الأمة اليهودية) والأمة العربية موضوع على كفة ميزان في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكل طرف يربط

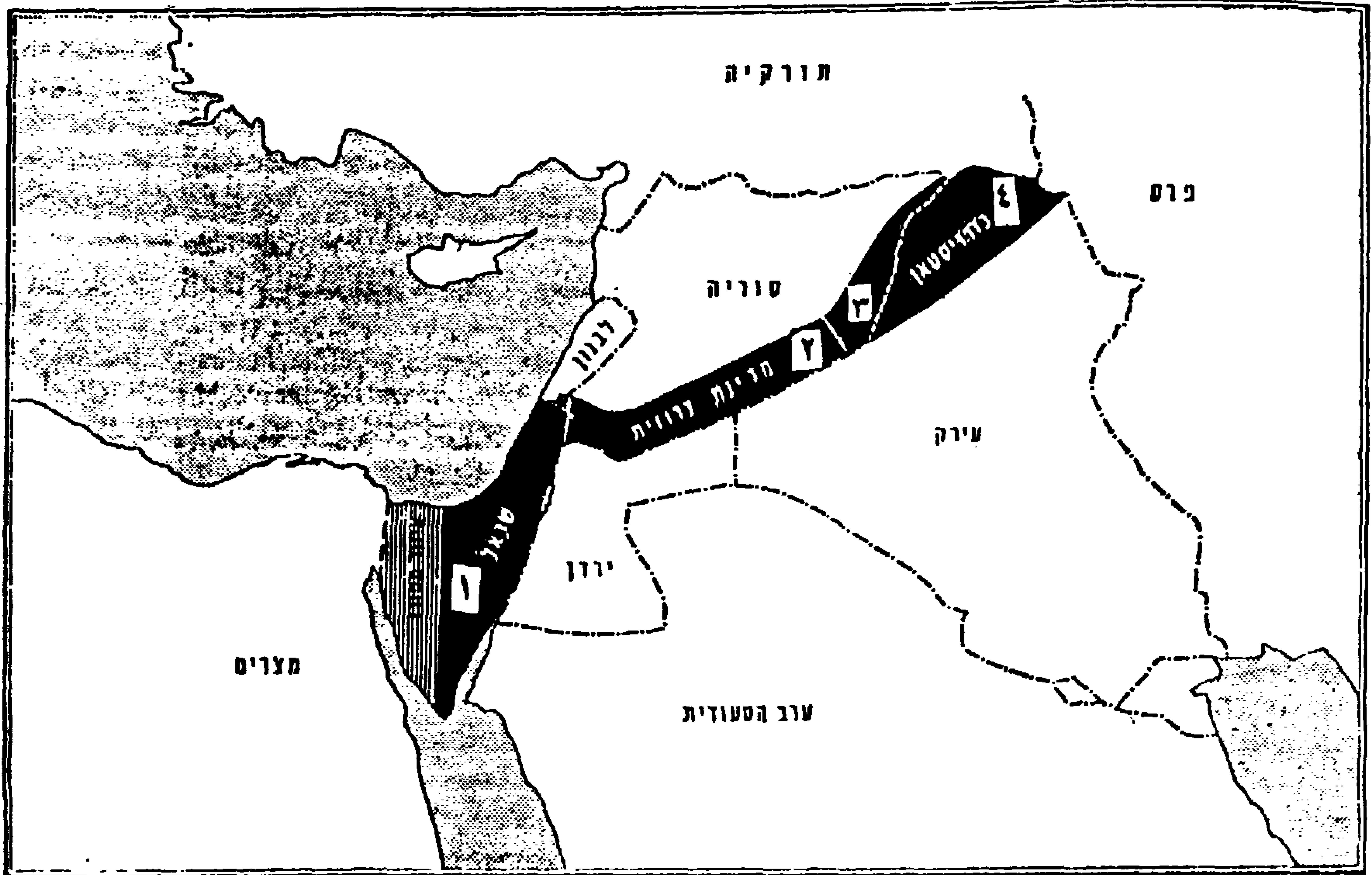
حـيـاته ووجوده القومي بنتائج هذا الصراع، وما من شك فالطرفان يعلقان أهمية كبرى لما سيحدث في المستقبل.

يتألف كـتـاب كـاما من سبعة فصول: الأول، مكرس للفترة التاريخية التي سـبـقت الصراع، وفـيـه اسـتـعـرض التاريخ اليهودي والعربي وما أسماه (حق الشـعب اليهودي) بفلسطين وانعدام حق الشعب العربي الفلسطيني فيها. والثاني، اسـتـعـرض فـيـه فترة الصراع منذ بداياته والقـضـايا الخـاصة وضرورة حلها. والثـالث، يتناول بالمناقشة أهم مشكلات الصراع ودوافعه. والرابع، يبحث في قاعدة السـلام الأساسية والأفكار المتعلقة بالصراع. أما الخامس، فيتضمن تصوراً لكيفية الوصـول إلى السـلام عبر تفـتـيت المنطقـة العربية. وفي الفصل السادس، تعريف بفلسطين والفلسطينيين وبمشكلة اللاجئين وأخيراً خصص الفصل السابع لعرض مواقف الدول العظمى من الصراع(١).

نتـوقف عند الصورة غير الواقعية والسوداء التي يقدِّمها المؤلف عن العرب، وعند المقترحـات التي يرى أن على اسرائيل الأخـذ بها، بخـصـوص تفتيت الوطن العربي وإنشاء دويلات طائفية وإثنيَّة فيه. فيشير كاما في الفصل الثاني من كتابه الخطير إلى ان هناك شـعـوباً واقعة تحت «الاحتلال العربي» أصبحت الآن شعوباً وطوائف لاجئة في الشرق الأوسط، ولها كل الحق في تقـرير المصير والاسـتـقـلال السـياسي. ويقول «هناك عبء في الحقوق أو الواجبات ملقى على كاهل الإسرائيليين كي يقـدِّمـوا يد العـون إلى أولئك المتعفنين في عبوديتهم داخل السجن العربي. لذا يجب إيجاد لغـة مـشتركـة وطريقـة عمل واحدة مع الأكراد في العراق والدروز في سـورية والزنوج في السـودان والموازنة في لبنان والأقـبـاط في مصر، وسائر أبناء الشـعـوب والديانات التي تحـارب سـوياً من أجل التحرير والاستقلال، وإن من العـدالة والنزاهة والحكمـة السـيـاسـية (...) أن تعمل إسرائيل على التفكيك التام لـلامـبراطورية [العـربيـة] التي تعـتبر آخـر إمبراطوريات الماضي التي انتـهت في عصرنا».. ويتـابع كاما «ينبغي إلزام العرب على تقسيم البلاد التي يحتلونها (...) وعلى إعـادة جـزء من الغنيـمـة إلى أصحابها الشرعيين، إلى الشعوب التي تقيم في الشرق الأوسط منذ قـديم الزمـان. ويجب مطالبة الأمة العربية بالعودة للعيش في

المنطقة كشعب مع غيره من الشعوب، لا كأمة حاكمة. وعليها أن تتوقف عن غطرستها وتتنازل عن حقوقها السياسية الزائدة، إذا كانت تريد العيش في المنطقة بطمأنينة وسلام مستقبلاً»(٢)؟ وفي الربع الأخير من الفصل الخامس يتحدث المؤلف بطريقة مذهلة عن سبل التعامل الإسرائيلي مع كل من مصر وسورية ولبنان والأردن والعراق والعربية السعودية، بعد أن يؤكد على المغزى الكامن بوجود إسرائيل وشطر العالم العربي إلى شطرين / شرقي وغربي.

عن «الجبهة الجنوبية الغربية» يقول كاما: «تقف في تلك الجبهة دولة عربية واحدة مقابل إسرائيل، هي مصر الكبيرة والزعيمة والتي تعتبر أقوى دولة عربية وأخطر واحدة فيها على إسرائيل. إن على إسرائيل أن تتوق لأن يكون خط قناة السويس خط الوسط الفاصل من الناحية العسكرية على الأقل، وإن بالإمكان بل يجب أن يحل تجريد سيناء محل خط القناة، ويعتبر تقسيم سيناء أو تجريدها بمثابة حلول معقولة، وتتمثل أهميتها الرئيسة بأن التفوق العسكري لاسرائيل سيكون داخل مجال ذروته العظمى»(٣) . . وعن «الجبهة الشرقية الشمالية» يؤكد كاما أن هذه الجبهة «تعتبر على المدى الزمني الطويل التاريخي، من أخطر الجبهات على اسرائيل، وباعتبارها (ظهرها اللين)، ينبغي أن تحدث فيها أكثر التغييرات الاقليمية شمولاً وجوهرية». وبعد أن يعرض كاما المأزق المتمثل بوجود كتلة جغرافية عربية واحدة كبيرة تتكون من سورية والأردن والعراق والسعودية، وإمكانية ظهور مكثّف للجيش الأحمر [السوفييتي] على حدود اسرائيل، نرى كاما يقترح «معالجة المشكلة الشرقية»، ويبيِّن أن محور اقتراحه «يستند إلى شطر العالم العربي الموجود شرقي إسرائيل إلى شطرين: سورية ولبنان في الشطر الشمالي، والعراق والأردن والسعودية وفلسطين (إذا قامت في الأردن) وبقية الدول العربية في الشطر الثاني الجنوبي. ويفصل في الوسط بين الشرطين قطاع واسع من الأرض . مرتكز وراسخ ، يمتد بتتابع من البحر المتوسط وحتى إيران، وتكون فيه سلطة غير عربية، ، وتقيم في هذا القطاع بالترتيب من الغرب إلى الشرق - أنظر الخارطة - دولة إسرائيل والدولة الدرزية والدولة الكردية. تتواجد الدولة الدرزية في جنوب سورية مرتكزة على



(١) «الدولة اليهودية» المقترحة (فلسطين بكاملها مع نصف سيناء).
(٢) «الدولة الدرزية» المقترحة (من الجولان إلى حوران فالبادية).
(٣) و (٤) المنطقتان السورية والعراقية المقترح إنشاء «دولة كردية» عليهما.

★★★

خارطة نشرها الكاتب الإسرائيلي دافيد كاما في كتابه الصادر بالعبرية عام ١٩٧٥ بعنوان «الصراع .. لماذا؟ وإلى متى؟» ـ ص١٧٥. وهي تبيِّن تفاصيل مشروع يقترحه كاما لفصل شمال المشرق العربي عن جنوبه، بإنشاء دويلات طائفية / إثنية فيه.

جـبل الدروز، في حين تتـواجـد الدولة الكردية (وتضم ولاية آشورية مستقلة) في الشرق من سورية وشمالي العـراق»[٤]. ويتابع كاما صياغته لسيناريو التفتيت قـائلاً: «سـيكون هذا بمـثابة إعادة نظر ثورية في الشرق الأوسط، وسيكون هناك مجال لدعم وتوسيع لبنان كدولة ذات غالبية مسيحية وذلك عن طريق استيعابها للمـسـيـحيين الكثيرين في سورية. وإذا ما تم ذلك فسيكون العالم العربي الشرق أوسطي مقسَّمًا عندها إلى ثلاثة أقسام، وسيتحطم عندها استعداده التاريخي الذي يهدِّد إسرائيل ويحيط بها بما يشـبـه ثلاثة أرباع هلال عـربي، وسـتقوم إسرائيل بعـقـد أحلاف رسمية أو غير رسمية مع الدول غير العربية، تهدف إلى التعاون في النضـال من أجل التـخلص من العبء الاستعماري (كذا). وبعد أن يشير كاما إلى أن «مـعـارضـة العـرب للمشروع المعروض ستكون معارضة مهووسة ومعربدة لدرجـة فـقـدان الحـواس (...) وسيحاربون كالمجانين من أجل منع تنفيذه» نراه يطرح تصـوراً للعـلاقـة بين الحلف اللاعـربي والدول العـربيـة، قائلاً: «سيكون باسـتطاعـة الحلف اللاعـربي، رد الصـاع صـاعين، والانقـضـاض على العواصم العـربيـة التي تطالها يده، سـيـقـوم بتـهديد العراق والأردن وسورية والسعودية بنفس القـدر الذي تهدِّده به هذه الدول، وليس هناك من قاعدة أفضل للسلام بين الأعـداء من توازن التهديد المتبادل في الوقت الذي يرى فيه كل طرف أن مصلحته الحـيـوية تدعـوه للتـحـفظ والامـتناع عن شن الحـرب التي قد يسخر بها كل ما يملكه». ثم يبـيِّـن كاما ضرورة إشراك تركيا وإيران [الشاه] في تنفيذ هذا المخطط، باسطاً الاعـتـبـارات التي تحكم مـوقف كل منهما في الموافـقـة عليـه أو الانخراط فيه[٥].

.. ينتظم دافـيـد كـامـا ضـمن تيـار مـتـسع المسـارب في الوسط البحثي الإسرائيلي، يسـتـمد حججه الواهية من التخطيط الصهيوني لزيادة تمزيق أوصال المنطقـة العـربيـة. فـبـالمفـردات السابقة ذاتها، يتحدث البروفسور جوبتنسكي في محاضرة له بعنوان «الاسـتـعمار العـربي» قـائلاً أنه «يجب على إسرائيل ان تعمل على تمزيق وتعـرية الاسـتـعمار العـربي عن طريق مدّ يد المساعدة للأكراد الذين يحاربون في العـراق. فـالعرب ليسوا إلا طوائف متباعدة متنافرة (...) ولهذا فعلى

إسرائيل استغلال ذلك بأن تضرب بيد قوية، وأن تعمل للقيام بأعمال تخريبية لإثارة روح التمرُّد بين صفوف الأقليات في سورية»[٦]. وضمن تعليق للبروفسور شلومو أفنيري على الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٦) يذهب إلى أن «الأمة المارونية(!) تحاول الآن استخدام حقها في تقرير المصير، وبذلك تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تظل منطقة متعددة القوميات لا يسيطر عليها المسلمون العرب وحدهم»[٧]. ويمضي أفنيري في الإفصاح عن رأيه، معتبراً أن «شرط تحقيق السلام في المنطقة يكمن في الاعتراف بشخصيتها التعددية (...) ويمكن استخدام النموذج الذي تمثّله إسرائيل، كعامل محرِّك لجماعات أخرى في المنطقة، والتي هي ليست مستعدة لقبول الهيمنة العربية الإسلامية المطلقة عليها (...) يجب أن يكون في الشرق الأوسط مجال لحركات قومية مختلفة (...) وعلينا إفشال مخطط العرب الرامي إلى تحويل هذه المنطقة إلى منطقة عربية إسلامية، وهذا ما وقفنا ضده بإنشائنا الدولة اليهودية»[٨]. وفي المنحى ذاته، يعبِّر المفكر والكاتب الإسرائيلي آرييه أورنشتاين عن قناعته بضرورة إنشاء دويلات طائفية وإثنية على أنقاض الأقطار العربية القائمة، قائلاً «على نقيض شعار الوحدة العربية الذي ينادي به العرب، إنني أومن بعد مدة بتفسّخه (= الحلم الصهيوني) وظهور طوائف عرقية وجغرافية، مثل لبنان المسيحي ومنطقة الأكراد شمال العراق وجبل الدروز في سورية ودولة إسرائيل. وفي نهاية الأمر ستضم الأردن إلى هذا التجمع المتمثِّل في الهلال الخصيب والذي سيكون بقيادة إسرائيل. وعندئذٍ ستتكاتف كل الدول الأعضاء في الاتحاد وتعمل لتطوير المنطقة، ولتطبيق تجمعات هندسية مختلفة، مثل استغلال مشترك لمياه الأردن واليرموك والليطاني، وبالتالي ستكون هناك أهمية ثانوية للقضايا الإقليمية»[٩].

ثمة، إذن، تطلُّع في صفوف الباحثين الإسرائيليين، إلى طمس الهوية العربية للمنطقة واستبدالها بهويات أخرى مصطنعة (دينية - طائفية - عرقية) اعتماداً على مقولة عدم تجانس المنطقة العربية التي وصفها أبا إيبان بأنها «نسيج متعدد الألوان يحوي الإسرائيلي والمسيحي والكردي.. الخ»[١٠]، أي أن المطروح إسرائيلياً هو تغيير «النظام العربي» ليكون البديل الإسرائيلي المعتمد هو «النظام

الشرق أوسطي» الـذي يتسـع لدول غـير عربية ، عـلى نمط إسرائيل[١١] . وينطبق هـذا التطلع، على محور رئيس في الخطة الاسـتراتيـجـيـة للجـيش الإسرائيلي لعـام ١٩٥٦/١٩٥٧، التي خـصَّصت حـيـزاً مـهمًا لكيفية التصرف الإسرائيلي لتقويض عـوامل الوحـدة العـربيـة وبث الخـلافـات الدينية واتخاذ الإجراءات المتتالية منذ الـلـحـظـة الأولى مـن الحـرب الرامـيـة إلى إنشـاء دول جـديدة في أراضي المشرق العربي[١٢].

اتجـاه الرغـبـة الإسرائيليـة في تفـتـيت المنطقة العربية، يطغى على كثير من الاتجـاهات والتـيـارات التي تظهـر في أوسـاط البـاحثين الإسرائيليين، ومنها مثلاً التيار الداعي إلى «دمج إسرائيل في قلب اتحاد فيدرالي على صعيد المنطقة»[١٣] الذي مـال إليـه باحثون أمثال سيمحا فلابان (مدير مركز الدراسات العربية في جفعات حـفيفا) ودوف بارنير (المحاضر في المعهد الآسيوي الإفريقي التابع للهستدروت). ومما يُذكـر أن فكرة «الاتحـاد الفـيـدرالي» هذه، كـانت موضـع قبول وتأييد لدى بعض الأوساط الصهيونية، كوسط ناحوم غولدمان[١٤].

إن تأمُّلاً مليـاً للمخطط الإسرائيلي المستقبلي بشأن تفتيت المنطقة، يبيِّـن من ناحية أن الصهيونيين ـ والباحثين الإسرائيليين منهم ضمناً ـ يعتبرون هذه المنطقة «خليطاً غير مـتـجـانس» من الأقليـات التي لا يربطها الولاء للوطن وللأمة (...) والتي تسعى (كذا) إلى الانفصال ضمن جيوب خاصة، ويبيِّـن من ناحية ثانية أن إسرائيل مـعنيـة بتكرار حـالة «الدولة الثيوقراطية / الإثنية» على غرارها. ومن ثم فإن البـاحـثين الإسرائيليين يُفـصـحـون عن المكنون الإسرائيلي في مسألة اصطناع المشكلات واخـتـلاق الهويات والتطلعات المتناقضة في بنية المجتمع العربي الواحد، بتجاهل متعمَّد للحقائق القائمة، وللقناعات الراسخة السائدة بين العرب في مختلف أقطارهم حـول انتمائهم القومي لأمة واحدة، وحول الإيمان والعمل من أجل تمتين وتصليب الوحدة الوطنية في كل قطر.

الهدف الإسرائيلي الأول من كل ذلك، يتلخص في هذا الشأن، بمـحاولة حذف أهم عـوامل القـوة العربية/الوحدة وواعديتها المفترضة، ليتسنى لإسرائيل أن تلعب دور الدولة المهـيـمنة (= الوصي الامبريالي الفرعي أو الوكيل) على دويلات تسعى

لإيجـادهـا، تطلب الحماية والعـون من إسرائيل، على أسـاس اسـتـحـالة إمكانيـة استمرارها أو حماية نفسها ذاتياً.

الاتجاهات العربية في المنظور الإسرائيلي:

بالترافق مع انخراط بعض المستشرقين الإسرائيليين في مخطط تفتيت المنطقة العـربيـة، أو على الأدق، بالتكامل مع هذا الانخـراط، كـانت العـمليـة البـحـثـيـة الإسرائيليـة ومـا تزال تشـهـد حـالة مـتـضـخِّمة من الحديث عن اتجاهات العرب عـمـومـاً، إزاء الصراع العـربي الإسرائيلي ومـوضـوعـات «السـلام» واحـتمالات المسـتـقـبل. وتخللت هذا الحـديث مـزاعم سـافرة وادعاءات تتعاطى مع الأوضاع بطريقـة أحـادية الجـانب ومـغـرضـة في معظم الأحيان، ضمن محاولات لتمرير المفـاهيم والمقولات الصهيونية، وتسويقها داخلياً وخارجياً على حد سواء، والأمثلة كثيرة..

البروفـسـور شـاؤول فريدلندر (رئيس معهد العلاقات الدولية في الجامعة العبرية) نـشر في باريس (١٩٦٩) بعنوان «تأمـلات في مـسـتقبل إسرائيل» ضمَّنهُ حـشـداً من الأوهام حـول الشـخـصـيـة العـربية، للطعن في تماسكها وخصالها وسـجـاياها، وفي اتجـاهات العرب نحو الواقع وتعاملهم مع الآخرين. ولمعرفة إلى أين تسير إسرائيل، تناول فـريدلندر وضـعـيـة المجتمع العربي وآفاقها المستقبلية، وحـاول الإجـابة على تسـاؤل يتـعلق بنقـاط الضعف المزعومة (الفردية ـ ضعف الشـخـصية الاجتماعية ـ الكذب ..إلخ) التي أوردها يهوشفاط هركابي في دراسته عن «أسـبـاب انهيار العرب في حرب ١٩٦٧»، هذا التساؤل هو: «هل تعـتـبر نقاط الضـعف المذكـورة مـلازمـة حـقـاً للمـجتمع العربي وتقاليده الثقافية واتجاهاته السـيكولوجـية العميقة، أم أن الأمر يتعلق بظاهرة عارضة يمكن أن تختفي نتيجة لثـورة اجـتماعـيـة حقيقية!؟» وبالرغم من أن فريدلندر يشك في أن يكون القصور العـربي متأصلاً في تكوينهم، ويسلِّم بأن تحوُّلات ستطرأ على المجتمع العربي، إلا أنه يعـود ثانية إلى التشكيك في إمكانية حدوث هذا التغيير. ويصل إلى النتيجة التي وصل إليـهـا هركـابي، وهي أن «العيوب الجسيمة» اللصيقة بالشخصية القومية

العربية ليس محتملاً أن تتغير في المدى القصير أو المتوسط، وهكذا تستطيع إسرائيل أن تستغل هذه الفرصة التاريخية السانحة، وتفرض الأمر الواقع كما تراه على العالم العربي(١٥). هكذا ينساق فريدلندر، مع هركابي، وراء تقديرات نمطية وافتراءات تمس الشخصية القومية العربية، ويتضح أنه حين يصل مستوى التحليل إلى مواقف العرب، تطرح هذه الصورة بكل تشوهاتها كأساس لفهم هذه المواقف.

كمتابعة لهذه النقطة المعروضة، وبصرف النظر عن التقسيمات الزمنية، نستشف عبر ما نشر عن ندوة «تحديات السلام» التي نظمها «معهد شيلواح» و«جمعية السلام» وكلية إدارة الأعمال في جامعة تل أبيب (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، إن ما يسمى «ضعف التماسك القومي العربي» سيجد ترجمة عملية له بأشكال أو بأخرى. وقد بيَّن التقرير الصحفي الإسرائيلي الذي عرض وقائع هذه الندوة، أن «معهد شيلواح» يعكف على إعداد بحث شامل عن «التطورات الاجتماعية والسياسية المتوقعة في العالم العربي» خلال السبعينات. وبحسب النتائج الأولية للبحث ـ يقول التقرير ـ رأى د.حاييم شاكيد (أحد كبار الباحثين في المعهد) ان أهمية بؤر التوتر الداخلية في الدول العربية خلال السبعينات ستزداد على حساب أهمية المشكلات الاقليمية العامة، باستثناء النزاع مع إسرائيل، ولا يُنتظر أن تُضيِّق التوقعات والانجازات هذا الازدياد، غير أنه بالاضافة إلى تفاقم «الثغرة الاجتماعية» ستزداد الخيبة العربية(...) وسيؤدي انخفاض التوتر العقائدي في المجتمع العربي إلى إلباس الشعارات الحالية ثياباً دينية فاخرة، دون أن تظهر شعارات جديدة (...) سيبقى هدف الوحدة العربية مقدَّساً، لكن المصالح المحلية ـ يدّعي شاكيد ـ ستنتصر في أية مواجهة بينها وبين المصالح القومية العربية الشاملة(١٦).

بالرغم من أن هذه الصياغات تصلح عموماً لوصف أي دولة أو مجموعة دول في العالم الثالث إلاّ ان تخصيص الدول العربية بها يُراد له الانتقاص من قوة الروابط داخل هذه الدول وفيما بينها، والتقليل من شأن التزام العرب بقضاياهم القومية. وكحالة دراسية ضمن هذا المسعى، ينصرف المستشرق يهوشفاط هركابي إلى التكهن بمواقف العرب عموماً من الفلسطينيين. فيقول «ستطفو ترسبات من

التـذمـر إزاء الفلسطينيين، وسـتوجَّه إليهم انتقادات لاذعة للعجز في صراعهم منذ أيام الانتـداب البريطاني ولانشـقـاقاتهم ولتعاملهم مع اليهود واسرائيل، وستوجَّه إليـهم التُّهم كـمـسـؤولين عن المآسي التي حلَّت بالعـرب بسـبب النزاع العـربي ـ الاسرائيلي. وعلى مـرِّ الايام سـيـقول أولئك المنتقدون: ان ما حلَّ بالفلسطينيين هو حكم عادل (كذا)»[١٧].

عند هذه الحـالة الدراسـيـة تأخـذ الاتجـاهات العربية بعداً آخر في منظور اسـتشراقي محدَّد، هو انحـسار التضامن العربي مع الفلسطينيين، وأكثر من هذا تحـمـيلهم وزر وتبـعـات الصراع مع إسرائيل، مما يعني ضـمنيـاً بان الاتجاهات العـربيـة المتصوَّرة تميل إلى حلِّ الصراع القائم، ومدِّ الجسور العربية مع إسرائيل. ويبدو ان مثل هذه الرؤية تشكل قناعة راسـخة لدى «المستشرق الاسرائيلي الأول»، أمـا كـيف؟! وبأي وسيلة سيجري ذلك؟! فنرى هركابي في كتابه «موقف اسرائيل مـن الـنزاع العـربي ـ الاسرائيلي» يحلم بان «اللقـاء الثـقـافي بين اسرائيل والعـرب سـيـحـدث بالدرجـة الأولى بدافع حـتمية الواقع (...) حيث نتجه نحن وهم نحو الحـصـول على ثقافة عامة عصرية طابعها الرئيس أوروبي، لا شرق أوسطياً (...) وقـبـول طريق حـيـاة عصرية لمجـتـمع يقـوم على الحضـارة والتقنية مما يقتضي اقتباس الثقافية الغربية. لذا فإن الفكرة الداعية إلى تطور ثقافة سامية مشتركة لنا وللعـرب لا تتعدى كونها شعاراً رومانتيكياً»[١٨] وكأن هركـابي بتوقعاته هذه يرد على طروحـات يوري افنيري، في حـينه، وعلى نظرة محدودة ظهـرت لبـعض ممثلي حـزب مـبـام، لكن تلك التـوقـعـات من ناحية أخرى تفسح المجال لباحثين اسرائيليين آخـرين لوصف الخـيـارات التي يتعين على اسرائيل اعتمادها ريثما تتم عملية اللقاء المتصوَّرة على أساس العصرنة والتحديث الغربيين.

ينقل د. عـبـدالوهاب المسيري عن حـاييم آرنسـون (أحد الكتَّاب والمفكرين الاسـتراتيـجيين الاسرائيليين) إشارته في محاضرة له إلى «مشكلة أساسية» تواجهها اسرائيل، وهـي أنها «مجتـمع حديث» وسط سياق حضاري اجتماعي تقليدي (...) وفي تصـوره ان عـدم التماثل بين «اسرائيل وجيرانها» هو أحـد أسـبـاب العـداوة بينهم، ويشكل أحـد أسس الصراع العـربي ـ الاسرائيلي. ويرى ان عـملية تحديث

العـالم العـربي سـتـسـتـغرق مدة طويلة (حوالي مائة عام على حد تقديره)، ولذا يقترح إحاطة إسرائيل بحزام من الأسلحة النووية إلى أن تتم عملية التحديث[١٩].

وإثر المستجدات التي حملتها زيارة السادات إلى القدس (١٩٧٧) واتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) ومـعـاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيليـة (١٩٧٩)، بـدا أن مـوجـة أخـرى من الادعـاءات الاسرائيليـة أخـذت في الظهـور، تحـمل في طويتها محاولات لرسم صـورة مـسـتـقـبلية مختارة تُقدَّم للاسرائيليين، لتثير فيهم حافز عـدم الاطمئنان إلى مـا حـدث. فـيتوقع المستشرق شمعون شمير (للثمانينات) أن تواجـه اسرائيل في العـالم العـربي فترة أكـثـر اضطراباً وأنظمـة أقل اسـتـقـراراً وتحـديات راديكالية ـ من جانب الاسلام واليسار والقومية (المتطرفة) ـ أكثر حدَّة من تلـك التي واجهتها في السبعينات[٢٠] . وبالمثل يرصد شمعون شمير ـ ما يراه ـ اتجـاهـات الـتـطور في المنطقـة والنزاع العـربي ـ الاسرائيلي، خـلال السـتـينات والسـبـعينات، متبعاً أسلوباً استقرائياً يتجاوز التفاصيل ويهتم بخطوط التحولات العـامة، لتسعفه في تحديد تطورات محتملة في المستقبل. وخلال هذا التحديد يقول شـمير «ربما لم تنضج بعد الظروف التي تؤدي إلى صعود قوى الراديكالية، ولن تصـعـد هذه القـوى إلاّ بعـد أن تُعطى القـوى البراغماتية والموالية للغرب فرصة إضـافـيـة لكي تجرّب قوتها وتفشل»، ويعتقد أن الآلية التي ستسير وفقها عملية التـغـيير هي «ان التـوجـه الغـربي والطريق البراغماتي للتـحديث وتقدُّم المجتمع والتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، سيؤدي بصورة شبه حتمية إلى أزمـة، وإلى زيادة قـوة المعـارضـة الراديكاليـة. وإن هذه الصيغة لحل المشكلات الاجـتماعـيـة تخلق جيوباً من النقمة وخيبة الآمال والغليان بين الشرائح المحرومة والعـاطلة عن العـمل والضغوط التضـخمية وتفاقم التوترات الاجتماعية والاحتجاج على الإثراء السـهل للقـيِّمين على أمـوال التنمـيـة (...) والمسـاس بالقيم التقليدية، وتزايد الإحـسـاس بالغربة والغبن (...). والتياران القادران على توفير السبيل لهذا الغليـان هما: «اليـسـار الثـوري» و«الاسـلام الراديكالي»، فإذا ما استمرت الأزمة بضع سنوات ـ يتـابع شـمعون شمير ـ فلن يكون هناك حائل تقريباً دون ازدياد قـوة هـذه القوى الراديكالية[٢١] . أمـا عن مـوضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي

خلال مرحلة التحول المفترضة هذه، فيرى شمعون شمير (في حديثه ضمن المؤتمر السنوي لمحفل جين كيرك باترك التابع لجامعة تل أبيب، في مطلع عام ١٩٨٨) انه يوجد في الدول العربية ثقل متزايد لمفاهيم محدودية استخدام القوة (...) ولذلك هناك استعداد متزايد - على حد قوله - لحل المشكلات بواسطة المفاوضات من خلال التنازل منذ البداية عن القرارات الساحقة، وكذلك فإن المشكلات الاقتصادية تقلّص الرغبة في توجيه الموارد للحلول التي تعتمد على القوة[٢٢].

يقدِّر باحثون آخرون ان «الحالة» السابقة لا تقوى على الاستمرار مع غياب حل القضية الفلسطينية، التي يرى فيها هؤلاء عامل تحريض على استفحال الصراع العربي - الاسرائيلي. ففي معرض حديثه عن الخيارات المتاحة أمام إسرائيل وثمنها في الطريق إلى عام ٢٠٠٠، يؤكد اللواء الاحتياط أهرون ياريف (رئيس مركز جافي/يافيه للدراسات الاستراتيجية لجامعة تل أبيب) ان ايقاف الصراع مع العرب والانتقال من حالة العداء والرفض القاطع إلى حالة من المصالحة، ليس أمراً مستحيلاً، بل هو أمر ممكن مع التخلي عن السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتقد ياريف ان الدول العربية ستظل تثير الموضوع الفلسطيني في كل منبر للنقاش، في الأمم المتحدة وخارجها. ومن المؤكد ان تركيز الانتباه على القضية الفلسطينية - يتابع ياريف - يعمل على تهييج المشاعر لدى العرب، الأمر الذي يعمل على توتير العلاقات معهم، كما يعمل على ايجاد تقارب بين الدول العربية، وان هذه العملية ستؤدي في النهاية إلى إقامة تحالف عسكري عربي ضد إسرائيل، وان مثل هذه الحرب إذا اندلعت ستهدد مصيرها بلا شك[٢٣].

في ضوء ما تقدم، إن تقديرات المستشرقين والباحثين الاسرائيليين التي يضعونها في قراءاتهم للاتجاهات العربية المستقبلية، ومنها الاتجاهات إزاء الصراع مع إسرائيل، لا تتسم فقط بالتمايز فيما بينها، وإنما تتسم أيضاً باهتزاز الصور الخاصة بالعرب والمستقبل في ذهنية الأوساط البحثية الاسرائيلية. وبالرغم من عدم وضوح المستقبل تماماً أمام هذه الذهنية، يُلاحظ أن شرائح معينة من الباحثين الاسرائيليين التزمت بالادعاءات التقليدية المعلنة حول «السلام مع

العـرب»، التي ظهرت أصلاً للتغطية على «الموقف المتخذ» إسرائيلياً بتأجيج الصراع مع الدول العـربيـة لحـملهـا على السير في طريق التسوية الاسرائيلية ـ الأميركية، والقبول بالمحتوى الاقتصادي لهذه التسوية.

**** مضامين «السلام الاقتصادي» مع العرب :**

شـاركت العـمليـة البحثية الاسرائيلية في الاهتمام العام بموضوع «العلاقات الاقـتصادية المرجوّة» إسرائيلياً مع العرب، ونشطت مخيلات الباحثين الاقتصاديين بوجـه خاص، في إعداد ما يسمى «سيناريوهات السلام الاقتصادي»، وفي تصوير الأوضاع المستقبلية لدى حدوث مثل هذا «السلام».

*** الإطار العـــــــام :**

إن تناولاً لهذا الأمـر، إذا مـا أُريد له التـوصُّل إلى مـعرفة شمولية نسبياً، مطالب بملاحظة الأسس والمنطلقات التالية(٢٤):

١ ـ كضمان للمشروع الصهيوني في أداء دوره الوظيفي في المنطقة العربية، يتـبـوأ التطلع الإسرائيلي إلى امـتـلاك عوامل البقاء والاستمرارية مكانة خـاصـة في دوائر التـخطيط الإسرائيليـة، وخاصة تحت وطأة الضآلة النسبية لمساحة فلسطين ومحدودية مواردها وثرواتها الطبيعية.

٢ ـ تـقـوم نـظـريـة التـوسع الإسرائيليـة فـيما وراء الحـدود، على عـامل اقـتصادي، سواء كانت هذه النظرية مرشداً لدعاة «التوسع عن طريق الحـرب» أو لدعـاة «التوسع عن طريق استخدام الأداة الدبلوماسية»، أو لأولئك الذين يزاوجون بين المدرستين.

٣ ـ مع حـدوث التـغيرات الهيكليـة في الاقتصاد الإسرائيلي، وتحسُّن موقع الصناعـة (اعـتماداً على الاستثمارات الأجنبية وأموال الدعم الخارجية وتوظيف الطاقـات المتـاحـة»، وبالنظر إلى تبخر العديد من الآمال التي رافـقـت بـدايـات «التطبـيع الاقـتـصـادي» مع مصر، فـقـد أصـبح الاقـتصاديون الإسرائيليون مهتمين بشدة في استغلال توجُّه الاقتصاد

الإسرائيلي نحو تصدير التكنولوجيا والصناعات الحربية، لعلاج المشكلات الاقتصادية التي نجم بعضها عن التغيرات الهيكلية المذكورة.

٤ ـ بالرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي هو «اقتصاد حرب» إلاّ أن الإسرائيليين ينتظرون من «السلام الاقتصادي» مع العرب أن يجعل من إسرائيل الطرف الأول في علاقة «المركز ـ المحيط»، ومع أن إسرائيل يمكن أن تتحول ـ في أقصى الحالات تساهلاً ـ إلى «مركز امبريالي ثانوي»، إلاّ أن ثمة عدداً من الباحثين الإسرائيليين من يحلم بالوصول إلى «استقلال اقتصادي» عن الولايات المتحدة والغرب، اعتماداً على العلاقات الاقتصادية مع العرب.

٥ ـ إن غالبية صيغ وطروحات الباحثين الصهاينة حول «السلام الاقتصادي» لا تفترق عن التوجهات الرسمية للمؤسسة الحاكمة في غزو المنطقة العربية بواسطة الاقتصاد، تكاملاً مع الوسائط الأخرى المعتمدة، لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني في المنطقة.

على خلفية هذه المفاهيم العامة لموقع الموضوع الاقتصادي في توجهات إسرائيل المستقبلية، يدرك المهتمون الإسرائيليون أن النموذج الذي يرشحونه لعلاقة إسرائيل الاقتصادية مع الدولة العربية، هو النموذج الذي تستورد فيه إسرائيل من هذه البلدان المواد الأولية والجاهزة التصنيع، في حين تصدِّر إليها السلع المصنَّعة البسيطة أو المتقدمة، انسجاماً مع تطلع مخطِّطي الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن تصبح إسرائيل هي «الولايات المتحدة الصغرى» في المنطقة العربية. وكغطاء للنهج الاستعماري الرامي إلى غزو الأسواق العربية بعد اختراقها، يدعو الباحثون الاقتصاديون الإسرائيليون إلى إنشاء «السوق الشرق أوسطية المشتركة» على أساس أن تكون إسرائيل هي القاعدة الصناعية للتكامل الاقتصادي في المنطقة، ويحمل الخطاب الدعائي الذي يصوغه هؤلاء الباحثون بشأن هذه «السوق»، تكراراً للعديد من المقولات الترغيبية، ابتداءً بالإعلان عن «النوايا السلمية المخلصة» لدى إسرائيل، وانتهاء بالعروض المغرية في المواضيع

ذات الوقع الخاص على الأذن العربية، بغية استدراج الدول العربية إلى موقع جديد يتم معه التنازل عن مناهضتها للطروحات الإسرائيلية. فمع الحملات الدعائية المثقلة بالإعراب الإسرائيلي المعلن عن التوق إلى إنهاء العداء والنزاع مع الدول العربية، ومع التظاهر المتواصل بأن إسرائيل يمكن أن «تضحي وتقدم التنازلات» في سبيل ذلك، يركِّز الباحثون المعنيون على أن «السلام الاقتصادي» سيتيح للعرب فرصاً واسعة يمكنهم عبر اغتنامها أن ينهضوا بواقع التنمية في دولهم، إذ ستكون «الخبرة الإسرائيلية» تحت تصرفهم، ولن تتلكأ إسرائيل في تقديم المساعدات التكنولوجية والخدمات إليهم، للتغلب على التخلف الذي تعاني منه المجتمعات العربية(...).

وإذا كان من الصعب حصر كافة التصورات التي تضمنها المكتوب البحثي الإسرائيلي في موضوع «السلام الاقتصادي»، فإن من الممكن إيراد بعض المعلومات عن أشهرها، بشكل يكفي لإدراك طبيعة المخططات الإسرائيلية المرسومة تجاه المنطقة العربية.

*** في الستينات :**

١ ـ طلبت غولدامائير وزيرة خارجية إسرائيل (عام ١٩٦٥) إلى ديفيد هوروفيتش (حاكم مصرف إسرائيل) إعداد دراسة عن «الجدوى الاقتصادية» المأمولة إسرائيلياً لدى إقامة السلام مع العرب. وقد أوكل هوروفيتش إلى اليعيزر شيفر (مدير عام مصرف إسرائيل والمتخصص بالشؤون الاقتصادية العربية والمحاضر في الجامعة العبرية في اقتصاد مصر والشرق الأوسط) مهمة إعداد هذه الدراسة التي ظلت بعد إنجازها حبيسة الملفات الرسمية الإسرائيلية، إلى أن قام أحد الصحافيين الإسرائيليين بنشر خطوطها الأساسية (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧) إثر زيارة السادات إلى القدس. وفي دراسته لاحتمالات ومستقبل التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، وللفوائد الاقتصادية للسلام، يركز إليعيزر شيفر على العديد من

النقاط التي يمكن تبويبها كما يلي[٢٥]:

أ ـ يؤكد شـيـفر أن المشكلة الاقتصادية الرئيسة التي تثقل كاهل اقتصاد دول المنطقـة بما فـيـهـا إسرائيل (...) ناجمة أسـاسـاً عن «ميزانيات الدفاع»التي تشكل على سبيل المثال ٢٥ ـ ٣٠٪ من الناتج القومي لكل من مصر وإسرائيل. وبعـد إقـامـة عـلاقات طبيعية بين هذين البلدين يمكن توجيه موارد تقدر بمليار دولار الى التنمية الاقتصادية (باسعار الستينات). وإذا أمكن خفض النفقات الدفاعية لكل من مصر وإسرائيل إلى الثلث فقط، سيصبح ممكناً زيادة التوظيفات في التنمية الاقتصادية في كلتـا الدولتين بنسبة ٥٠٪، ومـضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعي دفعة واحدة.

ب ـ يشـدِّد شـيـفـر على أن الفـائدة الاقتصادية التي ستنجم عن تخفيض النفـقـات الأمنيـة تطغى على أي فـائدة أخـرى في العـلاقات الطبيعية المسـتقبلية بين العرب وإسرائيل. ويؤكد في الوقت ذاته أن الفوائد التي سـتـتـحـقق في المجالات الاقتصادية ستكون كبيرة وقابلة للتطور. ثم يوسِّع شـيفر مجال اهتمامه ليشمل غالبية دول المنطقة، فيشير إلى أن إنشـاء عـلاقـات اقـتـصادية وتجارية خاصة مع إسرائيل سيسهم في تحـسين الميـزان التجاري للدول العربية، خاصة وأن «موقع إسرائيل» الجغرافي يكسبها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية (= تجارة الترانزيت).

جـ ـ تحـدَّث شـيـفـر عن التعاون في مجالات السياحة وإقامة المشروعات الاقـتـصادية المشتركة وتقديم الخبرة الفنية. وخلص إلى القول إن من شأن الجـمـع بين العلم الاسرائيلي والثـروات الطبـيـعـيـة المتـوفـرة في منطقتنا أن يحدث ثورة صناعية عظيمة تغيِّـر وجه الاقتصاد العالمي.

تصنَّف دراسـة اليعيزر شيفر في عداد أبرز وأخطر الأبحاث الاسرائيلية التي تمت في حـينه حـول الآمـال التي يعلقها الاسرائيليون على الاستعمار الاقتصادي، خـاصـة وان معدَّها اهتم بتحديث معطياتها (مرَّة بعد عدوان ١٩٦٧ ومرَّة أخرى

عشية مؤتمر جنيف عندما أثيرت آمال بالتسوية من جديد) لمواكبة التطورات الجديدة.

٢ ـ خلال أواسط العام ١٩٦٧، نشر الباحث الاسرائيلي شاؤول زارحي (من الجامعة العبرية) دراسة بعنوان «أهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي»(٢٦) يؤكد فيها أن هذه الأهمية تنبع من:

أ ـ تخفيض العجز في الميزان التجاري وإقامة اقتصاد مستقل.

ب ـ التعاون الاقليمي وتحرير القسم الأكبر من الموارد الاقتصادية الداخلية التي تؤثر في التطور وفي الاستثمارات. وبعد استعراض وتحليل التوزع الجغرافي للصادرات الاسرائيلية، يستنتج زارحي أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تجد وسيلة استعمال امكانات تطور صناعتها، طالما أنها مبتورة عن بلدان المنطقة، التي تشكل سوقاً طبيعية لتصريف منتجات إسرائيل الصناعية. كما أن غياب السلام مع العرب يخلق مصاعب خطيرة للعلاقات التجارية الاسرائيلية مع عدد كبير من البلدان السائرة في طريق النمو، مثل الهند...» ويضيف: «لا بد من إعطاء أهمية كبرى إلى كون الاقتصاد الإسرائيلي ـ في عدد من قطاعاته ـ يعتبر مكمّلاً لاقتصاد البلدان العربية المجاورة، فإسرائيل تفتقر إلى عدد من الموارد التي تصدِّرها البلاد العربية (القطن ـ السكر ـ الحبوب ـ الزيت ـ اللحوم..الخ)، وبالمقابل يمكن لاسرائيل أن تزود هذه البلاد بعدد من المنتجات الصناعية التي تنقصها». ثم يتحدث زارحي عن الثغرات والعوامل السلبية في الاقتصاد الاسرائيلي، ويشير إلى أنه من شأن السلام ومشاركة إسرائيل في التطور الاقليمي أن يعدِّلا الوضع، بفضل ايجاد ظروف أفضل لتطور الملايين من سكان الشرق الأوسط. ويذكر زارحي أن هذه المشاركة قد تضُرُّ ببعض الصناعات المعزولة في اسرائيل، ولكن التطور الصناعي بمجمله سيحقق المكاسب، فإسرائيل تمتلك المعرفة التكنولوجية والعلمية كما تمتلك وسائل تطوير قوة صناعية ميكانيكية. لكن ضيق السوق

الوطنية يهدِّد إطلاق هذه الامكانات. وبعد أن يتناول الميزة الاقتصادية المترتبة على تخفيض النفقات العسكرية، يختتم زارحي بحثه المطوَّل بايراد أرقام تدلل على انخفاض الادخار الاسرائيلي في ظل غياب السلام، ليقرر في النهاية ان «السلام يتيح لاسرائيل أن تزيد ادخارها العام الذي يمكن تخصيصه عند ذاك، لإنماء الاقتصاد وتطويره، مما يجنِّب إسرائيل اللجوء إلى رؤوس الأموال المستوردة للمحافظة على مستوى الاستثمارات».

.. يعكس هذان التصوران (لزارحي وشيفر) إلى حد كبير مجمل التقديرات الاسرائيلية التي سادت خلال الستينات، ويُلاحظ خلالهما أن الدور الذي يرسمه الباحثون الاقتصاديون الاسرائيليون للدول العربية، هو أن تكون مصدرا للموارد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات الاسرائيلية، بذريعة «السوق المشتركة» و«التعاون الاقتصادي».

* في السبعينات :

١ ـ بين الدراسات الاسرائيلية التي تنطوي على رؤى محدَّدة لموضوع «السلام الاقتصادي» تبرز دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠»(٢٧) لتكون نموذجاً جامعاً للعديد من الخصائص والسمات.. ففي العام ١٩٧٠ أصدرت جماعة اسرائيلية تسمى «رابطة السلام» دراسة وضعها فريق من الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين، ضمَّنوها تصورهم للحياة في الشرق الأوسط، مع نهاية هذا القرن. ويمكن إجمال الخطوط العريضة لهذه الدراسة (بتصرف)، كما يلي:

أ ـ تفترض دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠». إحلال «السلام الاقتصادي» بين العرب واسرائيل، سواء عن طريق تسوية سلمية أو عن طريق السلام في ظل الرعب النووي، وما يتضمنه ذلك من تغليب التعاون على النزاع، ومن انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج بحرِّيَّة ودون أي عوائق.

ب ـ الصيغة المرشّحة في الدراسة، غير محدَّدة بالضبط. فهي إما «سوق شرق أوسطية مشتركة» مقرها بيروت، ويتألف أعضاؤها من لبنان وإسرائيل وسورية والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وايران وتركيا وقبرص بالاضافة إلى الفلسطينيين، وإما «سوق مشتركة تؤسَّس لدول البحر الأبيض المتوسط» العربية والأوروبية.

جـ ـ تستند تنبؤات الدراسة إلى تحليل مؤشرات النمو خلال السنوات السابقة لحدوث «السلام الاقتصادي» وتتوقع المؤشرات اللاحقة لهذا السلام. ويظهر خلال ذلك أن اسرائيل ستكون قلب «السوق المشتركة» وركيزة تطور المنطقة في مختلف المجالات.

د ـ تتبنى الدراسة مفهوماً لتقسيم الانتاج، تتخصص فيه كل دولة بنوع من الصناعات والمنتوجات في ضوء المعطيات السائدة. فإسرائيل سوف تتخصص بالصناعات المتطورة، وسورية بالصناعات التقليدية، ومصر ببعض الصناعات الثقيلة، أما العراق ودول الخليج فتتخصص بالصناعات البتروكيميائية، وينحصر نشاط لبنان في مجال الخدمات.

هـ ـ تنطلق الدراسة في التقسيم السابق من الاعتقاد بان اسرائيل ستصل في العام ٢٠٠٠ إلى مرحلة متطورة من التقدم الصناعي، بما يعكس خصائص مجتمع ما بعد الصناعة. بينما سيكون أكثر الأقطار العربية تطوراً قد وصل فقط إلى مشارف التطور الصناعي. ومع هذا التقسيم تركِّز الدراسة على ضرورة تزاوج الخبرة التكنولوجية الاسرائيلية مع الموارد العربية.

و ـ تتوقع الدراسة أن يسهم التعاون الاقتصادي بين الطرفين العربي والاسرائيلي في استغلال الثروات المادية والبشرية، وإقامة المشروعات المشتركة، وتقدِّم لهذه الغاية عدداً من المقترحات، بينها إقامة مجتمعات صناعية مشتركة على الحدود، تكون بالاضافة إلى مهمتها الانتاجية «حزام أمن» متبادل ومعزِّزاً للمصالح الاقتصادية المشتركة.

ز - تجزم الدراسة بان اسرائيل ستؤدي دوراً رئيساً في التجارة العربية، سواء بوصفها «مركزاً للانتاج المتطور» أو بوصفها «موقعاً مهمّا لتجارة الترانزيت». ويتم التدليل بالأرقام على هذا الدور من خلال استحضار صورة التجارة بين فلسطين والدول العربية قبل العام ١٩٤٨، وتتوقع أن يذهب نحو ثلث تجارة إسرائيل إلى الدول العربية.

حـ - في ميدان الخدمات، تشدِّد الدراسة على أهمية «موقع اسرائيل» في تسهيل المواصلات السريعة، على المستويين الاقليمي والدولي. كما تؤكد على أن اسرائيل ستكون المركز السياحي الأكبر في المنطقة، خاصة وأنها تمتلك المقومات الممتازة للسياحة الطبيعية والتاريخية/ الدينية.

ط - على صعد أخرى ، تركِّز الدراسة على أثر العوامل التكنولوجية بعملية إزالة الحدود، وعلى تحوُّل التعليم ليصبح أكثر أهمية من حقول الدفاع. وتعتقد ان اسرائيل ستضم في العام ٢٠٠٠ أكبر الجامعات في المنطقة وأكثرها تقدّماً (من الناحية النوعية)، بحيث تخصص جامعات ومعاهد لتخدم المنطقة في تخصصات جزئية متعدّدة.

.. بعد استعراض هذه الخطوط الاجمالية، نشير إلى أن الخبير الاقتصادي عاطف قبرصي، في تحليله وتقييمه لدراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠» كشف المخاطر الكامنة وراء تصورات معدِّيها. فقد بيَّن أن نوعية مستوردات دول المشرق العربي تتطابق مع نوعية البضائع التي تتخصص اسرائيل بتصديرها، أكثر من توافق أو تطابق صادرات تلك الدول مع واردات اسرائيل. ووصل إلى استنتاج مفاده ان اسرائيل ستجني ربحاً وفيراً إذا تمكنت من دخول الأسواق العربية، وستتمكن من مضاعفة صادراتها، ولو بحصولها على ١٠٪ فقط من واردات بعض هذه الأسواق.

٢ - في العام ذاته (١٩٧٠) قام فريق من الباحثين في وزارة المالية الاسرائيلية باعداد ما يسمى سيناريو دقيق للمتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد الاسرائيلي في ظروف السلام»[٢٨] أشرف عليه افرايم دبيرت (المستشار الاقتصادي لوزير المالية آنذاك والمسؤول عن

العلاقات الخارجية في الوزارة فيما بعد). وفي العام ١٩٧٣، لجأ الفريق ذاته إلى تحديث هذه الدراسة للالمام بالتطورات المتوقعة في ثلاث حالات: الأولى/ وضع الاقتصاد في ظل حالة الحرب ووقف متقطع لاطلاق النار، والثانية/ الاقتصاد في حالة وقف القتال مدة خمسة أعوام، والثالثة/ وضع الاقتصاد في حالة السلام الكامل. وقد استنتج معدُّو «السيناريو» أنه «لن يكون هناك فارق جذري بين الاقتصاد في السنة الخامسة في ظروف وقف القتال (أي مع انتهاء الحالة الثانية) وبين الاقتصاد خلال السنة الثالثة في ظروف السلام الكامل»، وهذه إشارة إسرائيلية واضحة إلى إمكانية حدوث قفزات نوعية وتسابق مع الزمن، إذا ما تم التوصل إلى السلام في المنطقة(...).

٣ ـ خلال العام ١٩٧٢، نشر تقرير صحفي عن دراسة أعدها اثنان من رجال الاقتصاد في «بنك اسرائيل» (هما: يتسحاق طاوب وفيكتور مديناه) لحساب «معهد هورفيتش للسلام»، عن «الأوضاع الاقتصادية لاسرائيل والبلاد العربية خلال الثمانينات»، وفيها وضع الباحثان افتراضين بديلين، هما:

أ ـ استمرار الوضع الراهن من التوتر والحرب المحدودة بين دول المواجهة وإسرائيل.

ب ـ عقد اتفاقية سلام في المنطقة بين إسرائيل والدول المجاورة لها (...).

وفق الافتراض الأول، وبعد أن قارنت الدراسة الناتج القومي لاسرائيل سنة ١٩٧٠ (٥,٤ مليار دولار لنحو ٣ ملايين نسمة) بالناتج القومي في مصر وسورية والعراق والاردن للسنة ذاتها (١٢,٤ مليار دولار لنحو ٥٣ مليون نسمة)، كان الاستنتاج ان قوة اسرائيل الاقتصادية هي في حالة ازدياد مستمر، بالرغم من الزيادة في النفقات الأمنية التي اقتطعت جزءاً مهمًا من القوة الاقتصادية، وصل عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٪. واستناداً إلى الافتراض الثاني، ارتأت

الدراسة أنه إذا كانت إسرائيل قد نجحت مع ازدياد العبء الأمني في تقليص الفجوة بينها وبين دول المواجهة بسرعة أكبر، فإن قوتها الاقتصادية ستزداد أضعافاً في حال تقليص الفجوة بينها وبين دول المواجهة بسرعة أكبر، فإن قوتها الاقتصادية ستزداد أضعافاً في حال إقرار السلام، لتصبح مساوية لقوة دول المواجهة جميعها[٢٩].

.. يبدو مما تقدم، أنه ليس ثمة افتراقات جوهرية بين نماذج التصورات التي ظهرت في سنوات الستينات وبين النماذج العائدة للنصف الأول من السبعينات، سواء في حيثيات التوجه الاسرائيلي الخاص بالتعامل مع المنطقة العربية مستقبلاً، أو في المضامين التفصيلية للتقديرات الاسرائيلية إزاء «السلام الاقتصادي». وجاءت زيارة السادات للقدس المحتلة، لتكون بداية تأريخ لمرحلة جديدة راود فيها مخيلات الباحثين الاقتصاديين الاسرائيليين أمل بتجسيد «الحلم» ليصبح «واقعاً». ففي السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، توسع المهتمون الاسرائيليون بالافصاح عن رؤاهم بالنسبة لمجمل العلاقات التي يرغبون بإقامتها مع الدول العربية، وبالدرجة الأولى «السلام الاقتصادي». فأخذت الوزارات والمؤسسات الحكومية ومجموعات الباحثين ـ في الهيئات وفرادى ـ تعرب عن الآمال التي تعلقها على الحدث الجديد (= مجيء السادات إلى القدس) وعلى الأوضاع التي يمهد هذا الحدث لبلورتها. ومع تتابع التطورات، مروراً بمفاوضات كامب ديفيد ووصولاً إلى ابرام اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، قفز «السلام الاقتصادي» إلى مرتبة متقدمة في اهتمامات المعنيين الاسرائيليين.

٤ ـ وزارة المالية الاسرائيلية، قامت بإجراء دراسات تتعلق بتأثير (السلام) على الاقتصاد، وإمكانية إنشاء مشاريع مستقبلية محدَّدة قد تنفَّذ بتعاون مشترك بين إسرائيل والعرب[٣٠]. وقد أشرف إفرايم دبيرت ـ كخبير اقتصادي ـ على إعداد التقديرات الأولية في هذا الشأن. وكلَّف يحزقئيل فلومين ـ نائب وزير المالية ـ فريقاً من الباحثين والخبراء في وزارته بدراسة إمكان حفر قناة مياه بطول ١٨٠كم، تربط البحر الميت بالبحر الأحمر، لحل «مشكلة النقل إلى ايلات، خصوصاً نقل

البوتاس والفوسفات وشحنه بالقوارب»[٣١] ويبدو ان الاسرائيليين تطلعوا إلى الاردن للموافقة، أو حتى للمشاركة في هذا المشروع.

٥ ـ وكان «السلام مع مصر» مناسبة كذلك لظهور إسهامات بحثية خاصة ومستقلة، فمثلاً نشر دافيد هورفيتش (الباحث الاقتصادي الاسرائيلي المشهور) دراسة يجدِّد فيها التأكيد على فكرة «السوق الشرق أوسطية المشتركة» داعياً إلى خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة تتحرك فيها التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بحرِّية، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها إسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد. ويقترح لذلك تكاملاً اقتصادياً في خمسة مجالات أساسية هي «تعمير الصحارى ـ ترشيد استخدام المياه ـ تحسين المواصلات ووسائل الاتصال ـ إلغاء الحواجز الجمركية ـ تطوير مصادر جديدة للطاقة»[٣٢]. ووصف د. بوعز عفرون (الأستاذ في جامعة تل أبيب) تصوَّره للعلاقات السلمية المستقبلية بين إسرائيل والعرب، وللرخاء الذي سيعود على إسرائيل، بقوله «إن المبالغ الضخمة التي يدرُّها البترول [العربي] والتي تبحث عن مجالات للاستثمار، ستبدأ في التدفق إلينا (...) وان المقاولين ورجال الأعمال والفنيين والعمال المهنيين من إسرائيل سيذهبون للعمل في السعودية والكويت ومصر والسودان والاردن(...) ومع اختفاء خوف الحرب والتخفيف من الضغط الاقتصادي، ستتدفق الاستثمارات اليهودية، وغير اليهودية من أوروبا والولايات المتحدة، وعندها ستبدأ الهجرة اليهودية الحقيقية دون الحاجة إلى مبعوثي الوكالة [اليهودية] من أجل تشجيعها، كما أن النزوح سيتوقف...»[٣٣].

٦ ـ بالتزامن مع هذه المؤشرات التي ظهرت في الفترة بين زيارة السادات للقدس وتوقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، نجد تخصيصاً إسرائيلياً للعلاقة مع سورية في «الحلم الصهيوني» حول «السلام الاقتصادي». فيكتب الياهو كنوفسكي (الخبير في اقتصاديات الشرق

الأوسط والباحث في جامعة بارايلان ومعهد شيلواح التابع لجامعة تل أبيب) دراسة (نشرت عام ١٩٧٧) يزعم فيها ان «سورية ستجد في اسرائيل سوقاً لتصريف بعض منتوجاتها خلال الاعوام ذات المحصول الوفير، وبخاصة الحبوب، ويمكن لإسرائيل أن تكون سوقاً لبعض أنواع الفواكه والخضروات وللحيوانات الحية المصدَّرة من سورية. وبالمقابل ستجد سورية ان من مصلحتها شراء بعض السلع الاسرائيلية المصنَّعة. بما في ذلك الأسمدة والمبيدات الحشرية والأدوية والمعدات الكهربائية وغيرها من الآلات ومختلف السلع الاستهلاكية. وبمرور الزمن ستعمد سورية إلى التركيز على السلع التي تصدِّرها لاسرائيل، بينما تركِّز إسرائيل على انتاج السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة»(٣٤).

وهكذا يمكن إجمال طروحات الباحثين والمهتمين الاقتصاديين لدى اسرائيل في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، بأنها كانت تتوزع بين إبداء الآراء في موضوع «السلام الاقتصادي» مع العرب، وبلورة مفهومه، وبين التركيز على الفوائد التي ستجنيها إسرائيل، مقرونة بالتظاهر حول وجود منفعة عربية في الوقت ذاته، مع التوق الاسرائيلي إلى جعل العلاقة الاقتصادية مع الدول العربية رافداً لقوة إسرائيل ومساعداً لها في خفض الاعتماد على المعونات الخارجية.

*** نماذج من الثمانينات :**

تباطأ ظهور الدراسات حول «السلام الاقتصادي» مع العرب في النصف الأول من الثمانينات، ويبدو أن هذا التباطؤ كان متأثراً، في المقام الأول، بانسداد الطريق أمام مفاوضات الحكم الذاتي وبالنتائج التي تمخَّض عنها غزو لبنان ١٩٨٢، والتي خيَّبت آمال الاسرائيليين. أما في النصف الثاني من الثمانينات، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد، عادت «الأحلام بالسلام الاقتصادي» تراود مخيلات الباحثين الاسرائيليين، تارة على شكل مقارنة اقتصاديات المنطقة في «حالة النزاع» واقتصادياتها في «حالة السلام»، وتارة

أخـرى بادراج المسألة الاقـتـصادية في جملة مواضيع الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي تسـتـدعي الانصراف إلى حلها. ولوحظ ان الصيغ والأفكار التي صدرت عن الأوسـاط الأكـاديمـيـة والبـحـثـيـة الاسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، تقترب في محتـواها من مجمل الطروحـات الاسرائيليـة العـامـة التي ظهـرت في حـينه حول «السـلام الاقـتـصـادي» مع العـرب. وبالرغم من أن «مشروع مـارشـال للشرق الأوسط» الذي طرحـه شمعون بيرس (عام ١٩٨٦)، كـان هو المشروع الأشهر في الـفـترة المدروسـة، إلاّ أنه لا يدخل في نطاق بحـثنا (مع أن من المفترض أن يكون باحـثـون اسرائيليـون قـد سـاهموا في بلورة فكرته). وثمـة ثلاثة مؤشرات بحثية واضحة تتيح تكوين صورة عامة عما ظهر في هذه الفترة.

١ ـ البروفـسـور حـاييم بن شـاحـر (الرئيس السـابق لجـامعة تل أبيب والمشرف على صندوق أرمـاند هامـر للتـعاون في الشرق الأوسط نشر كـتاباً (عام ١٩٨٧) ناقش فـيـه ارتبـاط الاقـتصاد بمسألتي السلام واسـتـمـرار النزاع في المنطقـة خـلال السنوات الممـتـدة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢، ويتـوقع أنه في العـام الأخير سـيشهد الشرق الأوسط)بأكمله مردوداً قومياً بمبلغ ١٢١ مليـار دولار في حالة «اللاسلم» وحوالي١٥٠ مليـار دولار في حالة «السلم». ويفترض بن شاحر أن تنفق إسرائيل ٥ مليـارات دولار بدلاً من انفـاق ٧,٩ مليـار دولار في حالة «اللاسلم»، وعندئذٍ سـيُستغل الوفر في تقوية الاقتصاد الاسرائيلي[٣٥]. ومما يذكر ان بن شـاحـر، كـان خـلال دراسـاته المسـتمرة منذ سنوات لأزمات وأمـراض الاقـتصاد الاسرائيلي وسبل معالجتها، يرى أن العلاج يتمثل في الخـروج من القـوقـعـة الاسرائيليـة والانفـتاح على المنطقة العربية بشكل خـاص. ولهذا يدعـو إلى اسـتـغـلال مـشترك برؤوس أمـوال وتكنولوجـيـا يهودية مـتـقـدمة في العالم العربي الذي سيفتح أبوابه أمـامـهـا، وعندئذٍ تسـتطيع إسرائيل أن تصبح المركز الرئيس لتطوير المنطقة وتحويلها إلى أحد المراكز المزدهرة في العالم[٣٦] على حد قوله.

٢ ـ واشترك ثلاثة من كـبار الأكاديميين في جامعة تل أبيب (هم: حاييم بن

شـاحـر وجـدعـون فيشلزون وزئيف هيرش) في وضع كتاب بعنوان «التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط» بتمويل من صندوق أرمـاند هامر» ـ يفترض أن يكون نشر عام ١٩٨٩ ـ ويعرض تقرير صحفي إسـرائيلي(٣٧) أبرز محتـويات هذا الكتاب، مشيراً إلى أنه يبدأ بمـقـدمـة تصـوُّريه لا تحـتـوي على تفـاؤل أو تشـاؤم كبيرين، مع الافتراض بان يكون التـعـاون الاقـتـصادي نتيجة لمصلحة مشتركة. وينطلق من أن السـيـاسة ينبغي أن تكون موجهة على أساس مبدأين، أحـدهما لخلق مـصلحـة للأطراف في «السـلام»، والآخر لخلق ارتباط مـتـبـادل مـتـوازن بين الأطراف، وطبـقاً للتقرير ذاته، يطرح الكتاب مـصطلح «ثمن القطيـعـة» أي ثمن إلغـاء التـسويات الاقتصادية بين الجـانبين، ويشـمل الثـمن الخـسـائر التي تنجم عن قطع العـلاقـات المتبـادلة. ثم يقترح الكتاب قيام «السوق المشتركة في الشرق الأوسط» على غـرار النمـوذج الأوروبي. ويفـصِّـل الكتـاب «سـيناريو العـداء» و«سـيناريو السـلام» في العـام ١٩٩٢، لإبراز مـا يسـمى «الجـدوى الاقـتـصادية لحالة السلام الاقتصادي». ويبين الجدول التالي مقارنة بين السـيناريوهين، كما أورده التقرير الصحفي الاسرائيلي عن الكتاب المذكور.

سيناريوهان إسرائيليان محتملان للعداء والسلام (حسب: بن شاحر - فيشلزون - هيرش)

البيـــــــان	١٩٨٢	١٩٩٢			
	الموجود	(س. العداء)	(س. السلام)	الفارق	النسبة المئوية
السكان (بالآلاف)	٤٠٣٠	٤٧٥٠	٤٩٥٠	٢٠٠	٤,٢٪
مشتغلون (بالآلاف)	١٢٩٨	١٦٠٠	١٧٠٠	١٠٠	٦,٣٪
مخزون رأس المال (بملايين الدولارات)	٥٦٠٠٠	٧٨٠٠٠	٩٥١٠٠٠	١٣٥٠٠	١٧,٣٪
مصادر واستخدامات (بملايين الدولارات)					
مردود وطني أجمالي	٢٢١٠٠	٣٠٣٠٠	٣٨٧٠٠	٨٤٠٠	٢٧,٣٪
اســـتهلاك خاص	١٤٦٠٠	١٨٩٠٠	٢٢٤٠٠	٣٥٠٠	١٧,٥٪
اســـتثمـــارات	٥٣٠٠	٧٣٠٠	١١٦٠٠	٤٣٠٠	٥٨,٩٪
نفقات حكومية مدنية	٢٤٠٠	٣٠٠٠	٤٢٠٠	١٢٠٠	٤٠٪
انفـــاق أمنـــي	٥٣٠٠	٧٨٠٠	٥٠٠٠	٢٩٠٠	-٣٦,٧٪
مجمل الاستخدامات المحلية للموارد	٢٧٦٠٠	٣٧١٠٠	٢٣٢٢٠٠	٦١٠٠	١٦,٤٪
التصدير	٩٤٠٠	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٤٠٠٠	٢٨,٦٪
فائض الاستيراد	٥٥٠٠	٦٨٠٠	٤٥٠٠	٢٣٠٠	٣٣,٨٪
ادخار محلي	-٢٠٠	٥٠٠	٧١٠٠	٦٦٠٠	١٣٢٠٪
مردود مدني وإجمالي	١٦٨٠٠	٢٢٤٠٠	٣٣٧٠٠	١١٣٠٠	٥٠,٤٪
مؤشـــــــــرات					
زيادة سكانية (٪)	٢,٢	١,٧	٢,١	٠,٤	—
زيادة مجمل الناتج السنوي (٪)	٣,٢	٣,٢	٥,٨	٢,٦	—
مجمل ناتج الفرد (دولار)	٥٤٨٠	٦٣٨٠	٧٨٢٠	١٤٤٠	٢٢,٦٪
مجمل الناتج الاجمالي للعامل (دولار)	١٧٠٣٠	١٨٩٤٠	٢٢٧٦٠	٣٨٢٠	٢٠,٢٪
الانفاق الأمني للفرد (دولار)	١٣٢٠	١٦٦٠	١٠١٠	-٦٥٠	٣٩,٢٪
استهلاك خاص للفرد (دولار)	٣٦٣٠	٣٩٨٠	٤٥٣٠	٥٥٠	١٣,٨٪
فائض الاستيراد بالنسبة إلى مجمل الناتج (٪)	٢٥	٢٢,٤	١١,٦	-١٠,٨	—
زيادة الصادرات السنوية (٪)	—	٤,١	٦,٧	٢,٦	—
زيادة الاستهلاك الفردي السنوي (٪)	—	٢,٦	٤,٤	١,٨	—

٣ ـ وفي آذار (مـارس) ١٩٨٩ ، قـدَّم آلوف هارايفن (مـدير معهد فان لير للأبحـاث بالقـدس) ورقـة إلى مـؤتمر دراسي عـقد في لوزان، خصص لبـحث «السـلام في الشرق الأوسط»، ذكـر فيها ان ما أسماه «ترسيخ السـلام في المنطقـة» يحتاج إلى عملية دمج ترتكز على أربعة مستويات (هي: تسـوية سياسية للجزء المركزي وهو الحكم الذاتي للفلسطينيين ـ ترتيـبـات دفـاعـيـة لتـخفيض المخاطرة إلى حرب أخرى ـ ضرورة التنمـيـة الاقتصادية لتأمين رخاء ورفاهية شعوب بلدان كانت مسبقاً في صراع فـيما بينهـا ـ الحاجة إلى دور موحَّد للقوى العظمى وأوروبا واليابان). وبعد أن يركز هارايفن على أن «عملية السلام» تعطي دافعاً لتـخـفـيض النفقات العسكرية، نراه يدعو إلى تخصيص جزء من هذه النفـقـات لتطوير مـبـادرة إقليـمية لدعم الاقتصاد ولمشاريع تعاونية مشتركة. ويقترح مثلاً إقامة ما يلي:

أ ـ وكالة لتطوير مصادر المياه، لجرِّ المياه إلى المناطق الصحراوية.

ب ـ صندوق إعـادة اسـتـيطان مـركـزي لتـعويض اللاجئين الفلسطينيين واليهود العرب الذين فقدوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم إلى فلسطين.

جـ ـ مجمـوعـة مـشاريع لتطوير هيكل تعاون دولي ـ عربي ـ إسرائيلي في منطقة القدس، مثل انشاء جامعة ومركز صحي وغير ذلك.

د ـ وكـالة لتطوير خليج العقبة تشترك فيها مصر وإسرائيل والاردن، وإذا أمكن السعودية.

هـ ـ وكـالة لتطوير البحر الميت بين الأردن والفلسطينيين وإسرائيل.. ويقدِّر هـارايفن ان ٣ أو ٤ مليـارات دولار هي أجـور السـلام، القيمة التي تشـارك فـيـهـا جميع الأمم لتـخـفـيض تهديد الحرب وإبدال الصراع بتعاون اقليمي(٣٨).

.. تتـفق هذه النماذج، شكلاً ومـضـمـوناً، حـول ضرورة تحويل جزء من النفـقـات الأمنيـة لصـالح «السـلام الاقـتـصـادي». ويُلاحظ ان الأمر هنا يتعلق بترتيـبـات وخطوات إجـرائية، بعد أن أسَّس الباحثون الاسرائيليـون نظرياً لمكانة

إسرائيل في اقـتـصـاديات المنطقة لدى التوصل إلى «سلام شامل». والمثير للانتباه ان الكثيرين من البـاحـثين الاسرائيليين يجمـعـون على الدعوة إلى تخفيض مخصصات التـسلح، علمًا أنهم يؤكدون باستمرار على أن تفوق اسرائيل العسكري على العرب هو ضمان وجـودها في كل الظروف، وهذا مـا ينسف طبـعاً دعاوى الرغبة المعلنة بتقليص الانفاق الحربي الاسرائيلي.

*** حالة خاصـة :**

تظل نقطة أخيرة ، هي البعد الاقتصادي المستقبلي لإقامة الدولة الفلسطينية، ونقف هنا عند دراسـة لسـيـمـحا باهيري (من جامعة تل أبيب) بعنوان «انفصال بسـلام أو توحـيـد مـفـروض» التي أصـدرها «المركـز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» عـام ١٩٨٤. فـفـي هذه الدراسـة يبـيِّـن باهيري ان البنيـة السكانيـة والاقـتـصادية الاسرائيلية ستكون أفضل دون المناطق المحتلة، ومع «سلام كامل»، إذ سـيـزيد السلام معدلات النمو الطبيعي والناتج القومي، وسيزيد الفجوات بين اسرائيـل ودولـة المـنـاطـق المـحـتـلة لصـالح إسرائيل. وسـيكون بالامكان وضع مخـصـصـات كـافية للاستهلاك جراء الموارد الأمنية المحرَّرة(٣٩)؛ ويـوازن باهيري بين خـيـاري «إعـادة المناطق» و«ضـم المناطق» في عدد من المعطيات وفق تقديرات وضعت لعام ١٩٩٥ ، يوضـحها الجدول التالي(٤٠):

تصورات سيمحا باهيري الاقتصادية لكل من خياري إعادة المناطق أو ضمها (عام ١٩٩٥)

البيــــــــان	الخيار المنفصل «إعادة المناطق»	الخيار الاسرائيلي «ضم المناطق»
الســـــكان	٥,٢ مليون(٤,٣ مليون يهودي)	٥ ملايين (٤ ملايين يهودي) + ١,٦٢ مليون عربي في المناطق
الانتاج القومي العام (مليار دولار)	٣٤,٦	٣٣,٧
الانتاج بالنسبة للفرد (دولار)	٧٦٩٠	٦٥٠٠
نفقات الأمن (مليار دولار)	٥,٢ (١٣٪ من الناتج القومي)	٨,٤٥ (٢٤٪ من الناتج القومي)
تصدير بضائع وخدمات (مليار دولار)	٢١	١٦
استيراد بضائع وخدمات (مليار دولار)	٢٤,٦	٢١,٣
العجز التجاري (مليار دولار)	٤	٦,٥
النمو الاقتصادي (٪)	٪٥,٧	٪٣,٥
النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد)	٪٣,٦	٪١,٩

يوضح هذا الجدول فكرة أساسية هي أنه في الحسابات الاقتصادية يعتبر انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة إحدى وسائط التخلص من المشكلات الإسرائيلية، في حين تبين معطيات أخرى أن حالة «اللاضم واللاإنسحاب الراهنة» رابحة إسرائيلياً بالمعيار الاقتصادي، كما لاحظنا في حينه.

ضمن الاستعراض الشامل لأفكار «السلام الاقتصادي» مع العرب، تبرز «محاذير» نبه إليها بعض الباحثين الإسرائيليين، منها أنه في حالة التوصل جدلاً إلى سلام مع العرب، يمكن أن تواجه إسرائيل «خطر الذوبان وتحولها إلى دولة شرق أوسطية»، وسوف تتضرر إسرائيل لدى إنسحابها من أسواقها التقليدية التي تمكنت من الثبات فيها. وخلال تكيُّف إسرائيل مع متطلبات «السلام الاقتصادي»، يمكن أن تتردى نوعية الإنتاج الإسرائيلي لتستطيع إسرائيل التنافس مع منتجات عربية رخيصة (جرّاء العمالة الوفيرة مثلاً). وعلى أي حال، إن التوصيف البحثي الإسرائيلي للسلام الاقتصادي مع العرب، يوضح أن إسرائيل تتطلع إلى غزو المنطقة العربية اقتصادياً، وأن هذا الغزو لا يفترق عن التوجُّه الاستعماري إزاء هذه المنطقة، وأن ما تعرضه إسرائيل على العرب لا ينفصل عن المحاولات الرامية إلى تصفية التوجهات القومية العربية والتكامل الاقتصادي العربي، وإحلال علاقات وأوضاع تتعارض مع المصلحة العربية العليا. ولا حاجة للتأكيد على أن ما يصبو إليه الباحثون والمهتمون الإسرائيليون، يتمحور أساساً حول كيفية الحفاظ على الوجود الإسرائيلي في فلسطين، وتمكين إسرائيل من الارتقاء بأوضاعها في مختلف الميادين، خاصة وأن هذه الأوضاع تؤرق أولئك الباحثين والمهتمين حين يعالجون مسائل ذات طبيعة دائمة. ونشير أخيراً إلى أن مثل هذا الحشد الكبير من المعلومات والدراسات والآراء حول «السلام الاقتصادي» يقدِّم إلى دوائر صناعة القرارات الإسرائيلية معطيات هامة تعتمدها في بلورة الاستراتيجية والسياسات التي تنسجم مع أهداف إسرائيل، داخلياً وصراعياً.

**** شؤون داخلية في الاهتمامات المستقبلية الإسرائيلية:**

منذ أوائل الثمانينات، أخذت الموضوعات المتعلقة بمستقبل إسرائيل في العام ٢٠٠٠ تجتذب العديد من الباحثين الإسرائيليين. وتجلى الاهتمام البحثي في هذا المجال بظهور إسهامات فردية وتخصيص ندوات وتأليف كتب، على نحو بدا معه أن مختلف الشؤون والجوانب الإسرائيلية وُجدت في ساحة التناول. ولوحظ أن «التشاؤم من المستقبل» كان الطابع الأبرز بين مختلف تقديرات الباحثين الإسرائيليين. ونظراً لأنه يتعذَّر عزل التعامل البحثي الإسرائيلي مع المسائل الداخلية الإسرائيلية عن مجمل الوضع الصراعي بين إسرائيل والعرب، نعرض فيما يلي بعض هذه المسائل:

١ ـ حول ما يسمى «التخطيط القومي الإسرائيلي» يتحدث البروفسور يحزقئيل درور (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ومدير مركز الأبحاث الأمنية في هذه الجامعة» مبيِّنا أن إسرائيل (عام ١٩٨٥) تتصف بفقرها في التخطيط على الصعيد القومي وعلى مستوى أنشطتها الرئيسة. ويعرض درور مظاهر الفقر المذكور، وكيف أن إسرائيل تواجه أوضاعاً لا خيار أمامها إلاّ «المراهنة على التاريخ»، والمخاطرة في مسائل كثيرة. ثم يقترح درور وضع نموذج للتخطيط القومي يشمل عدة عناصر أساسية (منها:

أ ـ تشكيل وحدة إدارة مركزية للتخطيط.

ب ـ إحداث مجلس قومي للتخطيط بالتعاون بين الجهات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية.

جـ ـ تشكيل وحدات للتخطيط في الوزارات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

د ـ إيجاد مهنيين يتمتعون بخبرة وكفاءة مناسبتين)(٤١).

وفي كتاب له (صدر عام ١٩٨٨) يصوغ درور ما أسماه «استراتيجية وطنية كبرى لإسرائيل» مركِّزاً على ضرورة «التفكير التاريخي كأساس للقرارات الجارية» بالتخلي عن رؤية«زمن البشر» واعتماد رؤية «زمن

المجتمعات» الذي يمتد على مر الأجيال، ويدعو إلى الاهتمام بمسألة «السلام والاندماج في الشرق الأوسط» والاهتمام بما يسميه «العقيدة الأمنية الجديدة» و«مجتمع العلم والخبرة والتكنولوجيا»، مقدّراً أن القرارات الإسرائيلية التاريخية في هذه المسائل هي مطلب وجودي يحدّد مصير إسرائيل السياسي(٤٢).

في الإطار، ذاته، يستعرض آلوف هارايفن (مدير معهد فان لير للأبحاث بالقدس) أربعة من القرارات التي ستواجه إسرائيل حتى العام ٢٠٠٠ (هي:

أ ـ مستقبل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ب ـ مغزى يهودية الدولة.

جـ ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

د ـ كيف سيكون الإنسان الإسرائيلي عام ٢٠٠٠).

ويرى هارايفن أن هذه القرارات الأربعة ترتبط ببعضها بروابط مستورة وظاهرة، فيذكر أن القرار بشأن مستقبل المناطق مرتبط بتفسير الهوية اليهودية لإسرائيل، وهذا مرتبط باستعداد إسرائيل للتقدم نحو الاستقلال الاقتصادي وتطوير مجتمع الغد القادر على إقامة صناعات غنية بالمعرفة العلمية. ثم أن القناعة الإسرائيلية بالنسبة إلى مجتمع الغد مرتبط بشكل وثيق بالقناعة المتعلقة بالإنسان الإسرائيلي وإدراكه لذاته ولعلاقاته بغيره. ويعتبر هارايفن أن هناك ثلاث طرائق ممكنة للتعامل مع هذه القرارات، هي: طريقة رفض اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى زيادة التناقضات الداخلية في إسرائيل، وطريقة اتخاذ القرار بعد أزمة شديدة، وهو ما يدفع إسرائيل إلى اتخاذ قرارات امتنعت حتى الآن عن اتخاذها، وأخيراً طريقة اتخاذ القرار بواسطة تعديل تدريجي، أي باعتماد المرحلية، التي يقدّر أنها الخيار الأفضل بالنسبة لإسرائيل(٤٣).

المحتوى الفكري لنظرة كل من درور وهارايفن، يخضع إلى تأثيرات الصراع العربي ـ الإسرائيلي كعامل ضاغط، داخلياً وخارجياً، الأمر الذي يدفع هذين الباحثين وغيرهما إلى استباق «تورط إسرائيل الحتمي» في

مشكلات قد تكون عصيَّة على الحل.

٢ ـ في مجال الخطط المتعددة السنوات، وضع الجيش الإسرائيلي مشروعاً لعمله حتى أواخر التسعينات، يتضمن التزويد بالأسلحة والمعدات خلال عشر سنوات، ويأخذ بالإعتبار ميدان المعركة المستقبلي. ومما نشر في الصحف الإسرائيلية ، يذكر أن المشروع يتحدث عن ضرورة الحصول على ١,٢ مليار دولار في الميزانية خلال فترة الخطة، وتحويل مبالغ كبيرة لصالح سلاح الجو الذي سيتزود في السنوات القريبة القادمة بستين طائرة ف١٦ جديدة وبعدد من طائرات ف١٥، بالإضافة إلى حوامات قتالية وهجومية خاصة من طراز بلاك هوك[٤٤].وتؤكد الأوساط الصحفية والبحثية على أن الجيش الإسرائيلي سوف «يضطر» في التسعينات إلى بذل جهود كبيرة في مجال إعداد الطاقة البشرية المحاربة على كافة المستويات، من أجل الحفاظ على ما يسمى «الفجوة» بينه وبين الجيوش العربية. وترى هذه الأوساط في الوقت ذاته أن خطة «تطوير الجيش» في التسعينات ترتبط بدرجة كبيرة بالوضع الجغرافي ـ السياسي لدولة إسرائيل، وبمجالات الاقتصاد والصناعة والخدمات وكل بقية الأجهزة التي تؤثر في توجهات التطور السريعة[٤٥].

بالرغم من أن محتوى خطة السنوات العشر في الجيش الإسرائيلي هي عمل وظيفي إجرائي، إلاّ أنها في الواقع حصيلة جهد بحثي جماعي يشارك فيه الباحثون العسكريون والعاملون في التخطيط الاستراتيجي، سواء كانوا ضمن شعبة التخطيط أو في شعب وأجهزة الجيش الأخرى. وهنا، أيضاً، ثمة علاقة مباشرة بين خطة السنوات العشر في الجيش الإسرائيلي وبين الصراع مع العرب، حيث يتم وضع السيناريوهات لمجريات الأحداث في المنطقة، وتكييف شؤون الجيش المستقبلية مع الاحتمالات المتصوَّرة، وبهذا تخدم العملية البحثية الإسرائيلية في جانب منها أهداف إسرائيل على الصعيد الاستراتيجي بتعاملها مع كيفية تهيئة الجيش كأداة رئيسة لبلوغ هذه الأهداف.

٣ ـ ومسألةأخرى لا يمكن إغفال تأثيرها على مسار الصراع، هي الهجرة اليهودية

المحتملة حتى العام ٢٠٠٠. ومن المساهمات البحثية التي تتطرق إلى هذه المسألة، نقف عند بحث قدّمه سرجيو ديلا فرغولا (من معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية) إلى ندوة عقدها «معهد فان لير للأبحاث بالقدس) عام ١٩٨٧، بعنوان «هل يمكن أن تأتي هجرة كبيرة مرّة أخرى؟!». ففي هذا البحث يؤكدديلافرغولا على أن التغيرات التي تطرأ على تركيبة السكان لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية، وأن الهجرة ما تزال تعتبر عاملاً بشرياً حساساً وهاماً في مجال التخطيط الاستراتيجي لإسرائيل على المدى البعيد. ويقوم ديلا فرغولا بتحليل الصفات والميول الرئيسة ليهود «الدياسبورا»، ويرى أن العوامل الاجتماعية في دول العالم هي أكثر فعالية من العوامل المؤثرة في البلاد في مجال توضيح الاختلاف في معدّلات الهجرة، ويقدّر أن الطوائف اليهودية في العالم ما يزال ينتظرها خطر قيام ضائقة حقيقية، بيد أنه بعد أن يجمع معلومات حول صفات الهجرة اليهودية، يخلص إلى أنه لن تحدث هجرة يهودية طوعية كبيرة إلى إسرائيل، ذلك أن تأثير التغيرات في النظام الدولي، وفي المجتمع الإسرائيلي كذلك، هي تأثيرات ضعيفة. لهذا يقترح ديلا فرغولا ضرورة العمل على تنمية الهوية اليهودية في دول «الدياسبورا» للمساعدة على بقاء «الروح اليهودية» ومن ثم تشجيع الهجرة إلى البلاد. كما يقترح ضرورة البحث عن مصادر أخرى للنمو الاجتماعي، باعتبار أن الهجرة «إلى إسرائيل» لا تظهر كمصدر يمكن أن تعلق عليه إسرائيل آمالاً كبيرة(٤٦). وبطبيعة الحال أن المستجدات التي ظهرت فيما بعد، وخاصة عام ١٩٩٠، حول هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة تخالف بعض استنتاجات ديلافرغولا.

٤ ـ على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والحزبية، وُجد من الباحثين الإسرائيليين من يعرض تصورات محدَّدة، بالرغم من صعوبة التحديد هنا، بسبب العوامل المؤثرة على التطورات، بدءاً بالتغيرات التكنولوجية في العالم وانتهاءً برغبات الأفراد. ففي مطلع الثمانينات، عرضت صحيفة إسرائيلية آراء عدد من البروفسورات وتصوراتهم لإسرائيل عام ٢٠٠٠. فقدّرت رفقه

باريوسف أن أسبوع العمل سيصبح خمسة أيام بدلاً من ستة، وتحدثت عن المشكلات البيئية والاجتماعية المترتبة على زيادة أوقات الفراغ (مثل: خراب مواقع الاستجمام ـ ازدياد حوادث الطرق ـ ازدياد العصبية والتوترات ـ إثارة مشاعر الإحباط ..إلخ) وارتأت باريوسف أن ارتفاع المستوى الثقافي سيؤدي إلى ازدياد الطلب على نوعية العمل، وفي وضع كهذا من الصعب إيجاد مرشَّحين لما أسمته «الأعمال الوضيعة»، ولن تكون هناك، برأيها، تسوية مرغوبة إسرائيلياً، لأن إحضار مجموعات أجنبية إلى دولة يهودية سيخلق مشكلات استيعاب صعبة. ومن ناحيته أشار غرشون شيكد إلى تأثيرات السنوات المقبلة على «الثقافة الاسرائيلية»، وتحدث عن توسع الاعتماد على جهاز «الفيديوتيب» وعن تأثير السلام المحتمل مع العرب على اللغة والأدب. كما توقع أن يتوجّه المثقفون الاسرائيليون بنتاجاتهم إلى مستهلكي الثقافة في العالم وستنجم توترات داخلية جديدة، وستسجل السنوات المقبلة تأرجحاً بين سحر الذوبان في المجتمع الغربي وبين الرغبة في الحفاظ على مجتمع صغير محدود منغلق. أما البروفسور يحزقئيل درور، فقد تناول موضوع «الحزبية»، وعرض أربعة سيناريوهات محتملة لتشكيلات الأحزاب حتى عام ٢٠٠٠. فبالاضافة إلى إيراد احتمالات «انقسام المفدال إلى معسكرين أحدهما متطرف جداً والآخر معتدل جداً» وظهور حزب عربي إسرائيلي كبير، وبقاء الأحزاب الهامشية، يتوسّع درور في عرض سيناريو يعتبره أكثر تفاؤلاً، يتضمن تشكيل «حزب وسط ـ يسار» من حزب العمل وجزء صغير من مبام، وحزب «يسار ـ يساري» من جزء كبير من مبام وجزء صغير من العمل، و«حزب وسط ـ يميني» يشتمل على الليبراليين وبقايا حركة داش وجزء صغير من حيروت، وأخيراً «حزب يمين ـ يميني» يقوم على الجزء الأكبر من حيروت وعلى عناصر متطرفة مثل هتحيا[٤٧].

نظراً لأن الأوضاع الاجتماعية والثقافية والحزبية في التجمع الاسرائيلي تشكل حاضنة لتوجُّهات الاسرائيليين إزاء الصراع، يبدو واضحاً، عندئذٍ، أن

أي تـغيرات سـتطرأ على هذه الأوضـاع سـتـؤثر بشكل أو بآخـر على إدراك الاسرائيـليين للواقع وعلى تعـاملهم مع المسـائل الصراعـيـة، خـاصـة في ظل اسـتـفـحـال بعض المشكلات التي يتـسـبب الفلسطينيون والعرب عموماً في تفاقمها.

٥ ـ في مـيـادين الاقـتـصـاد والعلوم والتكنولوجـيـا وسـواها، عرض العديد من البـاحـثين والمتـخـصـصين الإسرائيليين أيضـاً تصوراتهم لوضع إسرائيل في الطريق إلى عـام ٢٠٠٠. فـمـثـلاً، ركـز البروفسور ايتان برغلاس على تأثر الوضع الاقـتصادي بالزيادات التي ستطرأ على السكان، وتوقَّع أن يتم جراء ذلك دمج العرب في البلاد في كل فروع الاقتصاد، كما تكهَّن بأن تجد مشكلة «الاسـتـقـلال الاقـتـصـادي» حـلاً جـزئيـاً لها بدرجة كبيرة[٤٨]؟ ووضـع البروفـسـوران أساف رازين وافرايم تسدكا (من جامعة تل أبيب) بالاشتراك مع الخـبير الاقتصادي أمنون نويباخ، كتاباً بعنوان «نمو اقتصادي: نظرة إلى التـسـعـينات» صـدر عن مـؤسـسة معريف. وفيه يعرض المؤلفون توجهاً اقـتـصـادياً للاهتمام بالنسب الهامشية في توليد «نتائج ايجابية»، والمقصود هنا رفع أو خـفض نسـبـة ضئيلة في الانتاج أو الاستهلاك، سيعطي مردوداً مهمّـا في نهايـة فترة الخطـة الاقتصاديـة (٥ ـ ١٠ سـنوات)[٤٩]. وتجدر الاشارة إلى أن البحث في الشؤون المستقبلية للأوضاع الاقتصادية، يرتبط في أحـيـان كثيرة بالحديث عن «السلام الاقتصادي» مع العرب، على النحو المار ذكره في صفحات سابقة.

وفي مـيـدان الـعلوم والتكنولوجـيـا، يعـمـد بعض البـاحـثين والمهـتـمين الاسرائيـلـيين إلى ربط صـورة إسرائيل وقـوتها عـام ٢٠٠٠، بدرجـة كبيرة بالتـقـدم الذي سـتحققه في هذا الميدان. فيرى جاكوب بعل شيم (نائب مدير مـركـز العلوم والتكنولوجـيـا في جـامعة تل أبيب) ان الاستمرار في الاهتمام الاسرائيلي بما أسماه «الأهداف القومية» يستوجب زيادة مخصصات «أبحاث التطوير» وتأهيل طاقـة بشرية عـاليـة المستوى في مجالات العلوم والهندسة

والتكنولوجيا. ويدعو بعل شيم إلى منح اهتمام خاص للمجالات العلمية التي ستعتمد عليهـا التكنولوجيا المستقبلية(٥٠). ويزداد التركيز على هذا الجانب، في ظـل الـتـوسـع الاسرائيلي بالـحـديث عن «تقلُّص الفـجـوات» بين العـرب وإسرائيل. فـمـثـلاً، يحذِّر البروفـسور يهودا بن شاؤول (رئيس جامعة تل أبيب) من مـعدلات النمو العربية في المجال الأكاديمي، ويشير في ندوة عقدها في هذه الجامعة (عام ١٩٨٨) تحت عنوان «عام ٢٠٠٠/ توقعات وامكانيات للتـعـاون العـربي ـ الاسرائيلي» إلى أنه منذ بداية الثمانينات ازدادت نسـبـة خـريجي الجـامعات العربية في الدول الست المجاورة والقريبة من ٠,٥٪ إلى ٥٪ من مجمـوع السكان، وهو مـا سيؤثر على مستقبل الأوضاع في المنطقة، بينما تتـدنى قـدرة الجـهاز الاسرائيلي على مواجهة التغيرات الشاملة الجارية حـول اسرائيل(٥١). ومما يلاحظ أيضـاً ان التوجهات البحثية الاسرائيلية في مـيـادين العلوم والتكنولوجـيـا، تعطي أولوية للجـوانب النوعية والمتقدمة في «الـتطوير حـتى سنة ٢٠٠٠»، وعلى سـبـيل المثـال، نجـد اهتماماً اسرائيلياً بدراسـات الحـاسـبـات وتطبـيـقاتها، وبدراسات الفضاء التي ينشط بعض المهـتـمين الاسرائيليين في وضع الاقتراحـات بشأنها، ابتـداءً بانشـاء أرضية تكنولوجـيـة كـافـيـة، وانتـهـاء بتشجيع الباحثين الشبان خريجي المدارس الثانوية والجامعات على العمل في هذه المجالات(٥٢).

وحـول مـسألة الطاقـة في إسرائيل حـتى عـام ٢٠٠٠، لـوحـظ أن بعض الـبـاحـثين والمهـتـمين الاسرائيليين من يشـدِّد على «الحلول التي ينبـغي أن تضـعـهـا إسرائيل»، مع التـمييز بين الحلول البسيطة وبين تلك التي تضمن تغيراً جذرياً في طريقة انتاج الطاقة. وكمثال، يرى جاكوب بعل شيم ان انتاج الكهـرباء باسـتـغـلال الرياح هو «حل محلي» أما انتاج الكهرباء اعتماداً على الطاقـة النووية والطاقة الشمسية، فتعتبر «حلولاً قطرية»، ويتوقع بعل شيم أن تجـد إسرائيـل حـتى نهاية هذا القـرن عـدة طرق لانتـاج البطاريات ذات

القدرة العالية، عبر إنشاء مفاعلات نووية خاصة[٥٣]. وفي دراسة نشرها موشي شاحل (وزير الطاقة الأسبق) حول «برنامج الطاقة الاسرائيلي»، تعرَّض شاحل إلى الامكانيات المتاحة والمطالب المحتملة لاستهلاك الطاقة في الكيان الصهيوني حتى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥، وأورد تقديرات فنية وإكاديمية تفيد أن الطلب السنوي على الطاقة حتى ذلك الحين سيتزايد بمعدل تقريبي من ٣ ـ ٥٪، وتوقَّع أن تصل حصة الطاقة الكهربائية من ٢٣ ـ ٢٧,٣ مليار كيلوواط ساعي ومن الطاقة الأولية ما يعادل ٣,٦ ـ ١٥,٢ مليون طن من النفط. كما توقع أن تبلغ الكهرباء المولَّدة من الفحم (التي تشكل نسبة ٩٧٪ من الكهرباء المولدة في اسرائيل) من ٢ ـ ٣ آلاف ميغا واط (عام ٢٠٠٠) و ٩ آلاف ميغا واط (عام ٢٠١٥). وتناول شاحل بتقديراته مختلف أشكال الطاقة الأخرى، القائمة والبديلة، وبيَّن انه يُفترض أن توفِّر اسرائيل حتى العام ٢٠٠٠ و٢٠١٥ على التوالي ما يلي:

أ ـ من الطاقة الحيوية ٤٠ : ١٠٠٠.

ب ـ من طاقة الرياح ٢٠٠ : ٦٠٠.

جـ ـ من الطاقة الشمسية ٥٠٠ : ٦٠٠. ولاحظ أن ما يلزم إسرائيل في العامين المذكورين، أكبر مما يمكن انتاجه، الأمر الذي يعزز الدعوة إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة[٥٤].

وعن مسألة المياه في إسرائيل مستقبلاً، اهتم الباحثون في شركة تاهل (شركة تخطيط المياه لاسرائيل) بوضع برامج متعددة السنوات، منها «البرنامج الشامل لمرفق المياه حتى عام ٢٠١٠» الذي يتألف من ثلاث مراحل: الأولى حتى عام ١٩٩٠ والثانية حتى عام ٢٠٠٠ والأخيرة حتى موعد نهاية البرنامج عام ٢٠١٠. وقد اعتمدت الخطة أرقاماً حول مصادر المياه حتى نهاية المرحلة الثانية (بالمقارنة مع عام ١٩٨٤/١٩٨٥ كأساس) على النحو التالي[٥٥]:

المرحلة الثانية من برنامج «تاهل» لمرفق المياه

المصدر	عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ (بملايين م٣)				عام ٢٠٠٠ (بملايين م٣)			
	صالحة للشرب	مالحة	للري	المجموع	صالحة للشرب	مالحة	للري	المجموع
المياه الجوفية	١٢٠٥	١٣٥	-	١٣٤٠	٩٥٥	١٦٠	-	-
أحواض الأردن	٦٢٠	-	-	٦٢٠	٦٦٠	-	-	٦٦٠
مياه السيول	١٥	١٠	١٥	٤٠	٣٠	-	٥٠	٨٠
مياه الري العائدة	٣٠	-	٨٠	١١٠	-	-	٢٧٥	٢٧٥
المجموع للتزويد	١٨٧٠	١٤٥	٩٥	٢١١٠	١٦٤٥	١٦٠	٣٢٥	٢١٣٠
تآكـــــل	٦٠	-	-	٦٠	٤٠	-	-	٤٠
المجموع للتزويد	١٨١٠	١٤٥	٩٥	٢٠٥٠	١٦٠٥	١٦٠	٣٢٥	٢٠٩٠

حسب هذه الخطة،ستبقى بحيرةطبرية مصدر المياه الرئيس،ونظراً لزيادة الطلب على المياه،لأغراض متعددة وما يصاحبها من ضغوط (مثلا: تقليص مخصصات الزراعة من ٤,١ مليار م٣ حالياً إلى ١,١ مليار م٣ عام ٢٠٠٠)، فمن المتوقع أن تلقي مشكلة المياه بثقلها على كاهل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، الأمر الذي يغذي استراتيجية التمسك بالمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، باعتبارها تزود إسرائيل بنحو ثلث ما تحتاجه من المياه. هذا فضلاً عن تغذية المطامع التوسعية الصهيونية في مياه الليطاني ونهر اليرموك. وتزداد وطأة المشكلة جرّاء ما يسمى «مشروعات التطوير» لبعض مناطق الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ومنها بالإضافة إلى «مشروع تطوير الاستيطان في الجليل»، الخطة التي تضمنها كتاب البروفسور عزرا زوهر بعنوان «تطوير منطقة النقب الواسعة لعام ٢٠٠٠»[٥٦] . وتُعنى باستغلال النقب في « الاستيعاب الجماعي» و«استثمار إمكانياته الاقتصادية»، بالتكامل مع عمل «الدورية الخضراء» التي تتخصص

في التضييق على المواطنين العرب، ومصادرة أراضيهم ونهب أملاكهم ومواشيهم.

.. هذه خمس دوائر مترابطة يُعنى الباحثون والمهتمون الإسرائيليون بدراسة مضامينها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، خلال سنوات التسعينات. والهدف، بالطبع، لا ينحصر بتسليط الضوء على المشكلات الإسرائيلية، وإنما أيضاً المشاركة في صياغة البدائل والحلول، ومن شأن تحقق هذا الهدف أن يسهم (ولو بشكل محدود) بتزويد إسرائيل بعوامل البقاء وإمدادها. بمزيد من القدرة على أداء مهماتها الوظيفية في المنطقة.

**** الديمغرافيا والمستقبل :**

المتابع لما ينشره الإسرائيليون حول الموضوع الديمغرافي، يخرج بانطباع واضح، هو أن هذا الموضوع يعدّ مشكلة تهدِّد مستقبل إسرائيل، وخاصة عندما يدور الحديث حول خيار ضم الضفة والقطاع. وكتعبير عن الأرق الذي يعمُّ بعض الأوساط البحثية الإسرائيلية جرَّاء استفحال المشكلة الديمغرافية، انصرف المتخصصون في الدراسات السكانية وتخطيط المدن، مثلاً، إلى وضع تقديرات لهذه المشكلة وإلى قرع جرس الإنذار أمام التجمع الإسرائيلي. بعضهم عرض المشكلة بالصيغ الأكاديمية، وبعضهم عُني بقراءتها سياسياً، وفي كلتا الحالتين، كان العمل البحثي محرِّضاً للدعوة إلى إيجاد حلول لتلافي عواقب هذه المشكلة على إسرائيل.

١ ـ الباحثان في قسم الديمغرافيا بالجامعة العبرية موشي سيكرون (مدير المكتب المركزي للإحصاء) وتسفي إيزنباخ (نائب المدير العلمي في المكتب نفسه) اشتركا في دراسة حول «وضع السكان في إسرائيل عام ٢٠٠٠»، وخرجا بعدة تقديرات واستنتاجات نصوغها كما يلي(٥٧):

أ ـ إن ٨٥٪ من السكان الحاليين (عام ١٩٨٥) سوف يعيشون في إسرائيل عام ٢٠٠٠، والباقي ١٠٪ لن يكونوا على قيد الحياة في هذا التاريخ و٥٪ يتوقع نزوحهم من البلاد.

ب ـ سينضم إلى أولئك السكان في التسعينات ولادات (بواقع انخفاض

مستوى الخصوبة إلى معدل ٢,٤ ولد للمرأة اليهودية) بينما سوف يتساوى معدل الهجرة والنزوح (١٠ آلاف مهاجر إلى ١٠ آلاف نازح) وفي عام ٢٠٠٠ سيشكل المهاجرون إلى البلاد أقل من ٣٠٪ من السكان اليهود.

جـ ـ نسبة مواليد البلاد ستتجاوز ٧٠٪ عام ٢٠٠٠ (منهم ٤٤٪ سيكونون من مواليد البلاد وأبناء مواليد البلاد، وهؤلاء سيشكلون حينذاك كل السكان تقريباً حتى سن الثلاثين أو حوالي ٩٥٪).

د ـ من التغيرات التي ستطرأ على بنية أجيال السكان، سيزداد عدد «سكان اسرائيل» عام ٢٠٠٠ بحوالي الربع، ولكن عدد الناس في مختلف الأجيال لن يزداد بالمقدار نفسه، بل ستحدث تغيرات ذات مغزى كبير بالنسبة لتخطيط الخدمات، إذ ستحدث زيادة في نسبة الأطفال والشباب وزيادة أقل في نسبة العاملين والقريبين من التقاعد، بينما ستحدث زيادة عالية لمن هم في سن الشيخوخة (٧٥ سنة وما فوق).

هـ ـ بصورة إجمالية سيبلغ عدد «سكان اسرائيل» في مطلع القرن القادم من ٥,٣ ـ ٥,٥ مليون نسمة (يشكل اليهود منهم ٤,١ ـ ٤,٣ مليون نسمة وغير اليهود ١,٢ مليون نسمة) وستزداد نسبة غير اليهود إلى ٢٢٪ مقابل ١٧٪ (عام ١٩٨٥).

و ـ في العالم سيصل عدد اليهود، مع مطلع القرن القادم، إلى ١٢,٤ مليون نسمة، سيجتمع منهم «في اسرائيل» حوالي ٣٤٪، مقابل ٢٦٪ (عام ١٩٨٥) و٦٪ أثناء إقامة الدولة.

من ناحية أخرى ، درس الباحثان سيكرون وايزنباخ التطور المستقبلي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون النظر إلى المستقبل السياسي لهذه المناطق، وحاولا إجراء «تمرين» من أجل توقع حجم السكان لمعطيات نهاية عام ١٩٨٣ (نحو مليون وربع مليون نسمة)، وافترضا وضعين «متطرفين»، بموجب الأول سوف يبقى حجم الهجرة الى الخارج وفق المستوى الذي كان

عليه في النصف الثاني من السبعينات (أي نحو ١,٥٪ من السكان سنوياً) وبه سيبلغ عدد سكان الضفة والقطاع في نهاية القرن ١,٧ مليون نسمة. وبموجب الافتراض الثاني ستتوقف الهجرة تماماً، وبه سوف يبلغ عدد السكان حوالي ٢,١ مليون نسمة. ويضيف الباحثان عرب الضفة والقطاع إلى ١,٢ مليون نسمة هم عدد السكان العرب داخل «الخط الأخضر» في نهاية القرن، فيصل المجموع إلى ٢,٩ ـ ٣,٣ مليون نسمة. وبذلك ستزداد نسبة العرب من ٣٧٪ من مجموع السكان (منتصف الثمانينات) إلى ٤٠٪ وحتى ٤٤٪ في العام ٢٠٠٠. ويكتفي الباحثان بعرض هذه الصورة التي تفتح الباب أمام تقديرات سياسية واجتماعية متعدِّدة، فلا يتعرضان إلى ماذا يترتب على الأرقام السابقة من تحديات موجَّهة ضد إسرائيل.

٢ ـ في دراسة نشرها موشي نتيف (عام ١٩٨٤)، يعرض بتفصيل مجموعات الأعمار القائمة عام ١٩٨٠، والمحتملة عام ٢٠٠٠، ضمن الهرم السكاني داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨، على خلفية أهمية هذا الموضوع بالنسبة للجيش الاسرائيلي، وذلك على النحو التالي[٥٨]:

تقديرات بحثية لأعمار السكان (في اسرائيل) ١٩٨٠م ، ٢٠٠٠م

مجموع السكان	يهود (٪)		غير يهود (٪)	
	عام ١٩٨٠	عام ٢٠٠٠	عام١٩٨٠	عام ٢٠٠٠
٠ ـ ١٤	٣٠,٤	٢٥,٤	٤٧,٥	٤٠,٨
١٥ ـ ٢٩	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٧,٨	٢٨,٥
٣٠ ـ ٤٤	١٧,٥	١٩,٢	١٣,٢	١٧,٧
٤٥ ـ ٦٤	١٧,١	١٩,٤	٨,٣	٩,٩
٦٥ + ٠٠٠	٩,٧	١٠,٥	٣,٢	٣,١

تبـيِّـن التقديرات الافتراضية الواردة في هذا الجدول، ان نسبة الأطفال سوف تتراجع في الوسط اليـهـودي، وسـتتراجع بمقدار أقل في الوسط العربي. أما بالنسبة لمن هم في سن الكهولة والشيخوخة، فستطرأ زيادة على نسبتهم من اليـهـود ومقابل زيادة أقل في نسبتهم من العرب. كما يوحي الجدول بفتاوة المجتمع العربي الآن وفي المستقبل، مقابل فتاوة أقل في الوسط اليهودي.

٣ ـ وضـمن إطار التـقديرات الإجمالية كذلك، يذكر تقرير بنفنيستي لعام ١٩٨٧، أن توقـعـات المكتب المركزي للإحصاء الرسمية حول السكان، تؤكد تنبؤات «مشروع بنك المعلومات للضفة الغربية»، وتذهب هذه التنبؤات إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سـوف يقترب عـدد السكان الفلسطينيين في الضـفة والقطاع من مليوني شخص، كما أن نسبة السكان اليهود في مناطق «فلسطين الانتدابية» سوف تتناقص من ٦٣٪ (عام ١٩٨٤) إلى ٦١٪ (عام ١٩٩٠) وإلى ٥٥٪ في نهاية القـرن. وسـوف يشكل سكان الضـفة والقطاع ٢٨٪ من إجمالي عـدد سكان فلسطين الانتـدابيـة (بالمقارنة مع ٢٤٪ عـام ١٩٨٥)، كما سـيشكل «عـرب إسرائيل» بما في ذلك عـرب القدس الشرقية من ١٥ـ١٧٪، وإذا كانت جميع الأمـور الأخـرى، متماثلة، فإن السكان اليهود والعرب سوف يحققون التوازن العددي في عام ٢٠١٠[٥٩]. وعلى أساس هذه التقديرات يبحث تقرير بنفنيـسـتي التطورات الاجـتماعـيـة والسياسية التي ستطرأ مستقبلاً في ظل التـمـسك الإسرائيلي بالضفة والقطاع، ويحذِّر من تفاقم المشكلة وانعكاساتها على إسرائيل.

٤ ـ من جـانبـه، يتناول اليـشع إفـرات (عـالم في الجغرافيا وتخطيط المدن أستاذ بجـامـعة تل أبيب) المسألة الديمغرافية في الضفة الغربية، من زاوية التمركز الجـغـرافي للفلسطينيين في مناطق الضفة، ويضـع تصوراً للمستقبل حتى عام ٢٠٠٠، نجمله كما يلي[٦٠]:

أ ـ سـيـزيد عهد سكان الضفة الغربية بحوالي ٤٠٪ في نهاية هذا القـرن (أي سيصبح حوالي مليون و٣٠٠ ألف نسمة مقابل ٨٥٠ ألف نسمة عام ١٩٨٧). ومع تجسيد هذا الرقم الكبير، بالإمكان الإشارة إلى أنه

يشـابه حـجم السكان لدى دولة إسرائيل عـام ١٩٥٠ ، بعد افتتاح أبواب البـلاد أمـام الهجرة الجماعية، أو بشكل يساوي كل السكان اليهود الموجودين حالياً في مجموعة المدن الواقعة في منطقة تل أبيب والتي تمتـد من هرتسليـا في الشمال وحـتى ريشـيون لتسيون في الجنوب وبتاح تكفا في الشرق.

ب ـ ستزداد الحشود السكانية العربية بشكل دائم في إطار الخاتم المحيط بالقـدس (ليـصبح حـوالي ربع مليـون نسـمة) وسينجم وضع من الحـشود السكانية في المدينة (ليصبح حوالي ٢٠٠ ألف)، كما سينجم تحـشـد سكاني مكثف مـا بين القـدس ورام الله مـروراً بشـعـفاط، وسـينشأ مـركز سكاني كبير ما بين رام الله والبيرة. وسيزداد حجم مـدينة الخليل إلى حـد كبير (أكثر من ١٠٠ ألف نسـمة) فتتصل مع جارتها حلحول، وسيكون حجم نابلس ملحوظاً (أكثر من ١٠٠ ألف نسـمـة) ويتـوقع اتصـالها مع ضـواحيها، مثل عسكر وبلاطة، كما سيزداد وبشكل دائم حجم وسكان القرى الكبيرة والمدن الواقعة على هامش «الخط الأخضر».

جـ ـ بالنسـبـة للمستوطنات الإسرائيلية (البالغة ١٢٠ مستوطنة و٧ بلدات تم قـيامها حتى العام ١٩٨٧ وفـيها ما يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ ألف مـستوطن)، فيشك ما إذا ستكون زيادتها ملحوظة إزاء هذه الظاهرة الديمـغرافية العربية المكثفة في الضفة الغربية. كما أن مسألة تحقيق «الجـبهة» المؤلفة من ١٠٠ ألف يهودي في الضـفـة عـام ٢٠٠٠ لن تؤدي إلى تغيير هذا الانتشار الفلسطيني المتزايد.

يقـرأ اليـشع أفـرات هذه الأمـور مركِّزاً على أن الديمغرافيا العربية خطرة فعلاً، بالشكل الذي عبرَّ عنه شمعون بيرس «الديمغرافيا هي أخطر بكثير من الجـغـرافيا» في رده على يتسحاق شمير حول المؤتمر الدولي. ويشدِّد على أنه نظراً لارتكاز الديمـغـرافيا على معطيات جغرافية استراتيجية (القمم الجبلية ـ محاور الطرق الرئيـسـة ـ الانتـشـار غـرباً باتجاه حدود ١٩٤٨ ـ القـدس

ومحيطهـا) فإن خطرها «مضاعف سبع مرات!!»، ولذا فإنه لا يجوز، برأيه، تجاهل وجود هذا الخطر للحظة واحدة.

٥ ـ وعن التـوقـعـات بالنسـبـة لقطاع غزة، يتحدث تقرير شامل بلوره طاقم من الخبراء في مجالات تخطيط المدن والاقتصاد والاجتماع (عام ١٩٨٧) ووضع أمـام داوئر في وزارة الدفـاع، وجـهـات أخـرى، ويدرس التـقرير التطورات الطبـيـعية في القطاع حتى عام ٢٠٠٠، فيرسم سـيناريو واقـعياً للاتجاهات المحتملة هناك، نلخِّصه بما يلي[٦١]:

أ ـ سـيـزداد عـدد الفلسطينيين من ٦٣٤ ألف نسـمة (عام ١٩٨٥) الى حوالي (٩٦٠) ألف نسـمـة (بتـقدير الحد الأدنى) والى مليون نسمة (كـحـد اقصى) يتركزون في (٣٦٥) ألـف دونم، ٣٠٪ منهـا ليست تابعة لما يسمى «ملكية الدولة».

ب ـ ستزداد الطاقة العاملة من ٩٢ ألف نسمة (عام ١٩٨٥) إلى ١٦٢,٧ ألف نسمة (عام ٢٠٠٠)، سيعمل منهم ٦٨,٣ ألف نسمة في مجالات قطاع غـزة والبـاقي وهم أكـثر من ٩٠ ألفـاً سـيبحثون عن عمل في «مجالات إسرائيل».

ج ـ سـيـتـخلف مـعدل التطوير الصناعي بشكل كبير عن معدل الازدياد السكاني، في القطاع، كما سـتـتـقلص الأراضي الزراعـية من ١٧٥,٩ ألف دونم إلى ١٤٨,٣ ألف دونم.

.. وبعـد أن يحدِّد التـقـرير بعض اتجـاهات المشكلة على الصعيد الاجتماعي (الخـدمـات الطبية ـ تقلص مصادر المياه ـ نشوء مناطق سكنيـة فقيرة جديدة ـ تدني نسبة المثقفين وهجرتهم ..إلخ). يحـذر التـقـرير من احـتمالات تزايد ما يسمى «التطرف الديني» في أوساط الشـبـاب وخاصة في المخيمات (١٥٨ ألف نسـمـة عام ١٩٨٧) كما يحذر من التباطؤ الإسرائيلي في معالجة مشكلات القطاع.

٦ ـ المشـهـد الأوضح والأشـمل يرسـمـه البروفـسـور أرنون سـوفير (عـالم في

الجـغـرافـيـا وعـمـيـد كليـة العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا والمتخصص في الدراسـات حـول العـرب في فلسطين والأكـثـر شهرة في الحديث عن الخطر الديمغرافي العربي في البلاد، والذي تثير توقعاته اهتماماً ملحوظاً في الأوساط السـيـاسـيـة والصـحـفـيـة الإسرائيليـة).. فـفـي بحث له بعنوان «جغرافية وديمغرافية (أرض إسرائيل) عام ٢٠٠٠» ألقاه كمحاضرة ونشر ضمن كتاب صـدر عن «مـعهد فان لير للأبحاث» في القدس (عام ١٩٨٨)، يعتبر سوفير «المشكلـة الديمغرافية» أكبر الأخطـار التي تهدِّد شخصيـة الدولـة اليهوديـة الصـهـيـونيـة، وتستلزم اتخاذ «قرارات سياسية جريئة وصعبة» بغية تلافي الوقوع في هذه المشكلة قـبل فـوات الأوان. وبعـد أن يفترض سوفير استمرار التطورات القـائمـة في البـلاد، يرسم استناداً إلى ذلك الصورة الديمغرافية في عام ٢٠٠٠، على النحو المبيَّـن في الجدول التالي[٦٢]:

تقديرات أرنون سوفير للسكان في فلسطين ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠م

السكـــــان	عام ١٩٨٥ (مليون نسمة)	٪	عام ٢٠٠٠ (مليون نسمة)	٪
ـ اليهـــــود	٣,٥	٪٦٢,٥	٤,٣ـ٤,٢	٪٥٧ـ٥٤
ـ العرب (في إسرائيل)	٠,٧٤٩		١,٢	
ـ العرب في الضفة الغربية	٠,٨٣		١,٥ـ١,١	
ـ العرب في قطاع غزة	٠,٥٣٣		١ـ٠,٨	
ـ إجمالي عدد العرب	٢,١١٢	٪٣٧,٥	٣,٧ـ٢,١	٪٤٦ـ٤٣
ـ إجمالي عدد السكان في البلاد	٥,٦	٪١٠٠	٨ـ٧,٣	٪١٠٠

يـدرس سـوفير التـوزع الجـغـرافي للسكان في البـلاد، ويشير إلى أن هذا التـوزع (عام ١٩٨٧) ليس فـيـه اخـتـلاط، أي أن مـعظم السكان اليـهود يتـواجـدون في مناطق تختلف عن المناطق التي يتـواجد فيها السكان العرب.

ويتـوقع أن تؤدي «ديناميكة الوضع» بالضرورة إلى ميول بانعزال مجموعة عن أخرى، لتكون النهاية المحتملة إقامة «كيان مستقل» أو تكوين «حكم ذاتي» للأقلية، كما حدث أو يحدث في كل من شمال ايرلندا وسيرلنكا وبيافرا وكردستان وكوبيك وقبرص واقليم الباسك. ويبرز سوفير تمايز الوضع في فلسطين بأنه لا يختلف، بل وربما ينطوي على مفاجأة أكبر: فكل من الجماعتين اليهودية والعربية تدعيان حق ملكية الأرض التي تتواجد عليها (....) كذلك فإن الفجوات بين هاتين المجموعتين هي فجوات كبيرة وغير قابلة للتسوية (دينية وحضارية وقومية على الأخص - حسب تعبيره). ويعرض سوفير المشكلة من وجهة النظر الجغرافية الداخلية، فيؤكد ان الوضع لا يبدو مشجعاً، لأنه يوجد في كل منطقة رئيسة من البلاد أكثرية عربية كبيرة (في مركز الجليل ٨٠٪، في الضفة ٩٢٪، في القدس ٦٦٪، من قطاع غزة ٩٨٪، في الجولان ٦٦٪، في المثلث هناك أغلبية عربية بارزة، وفي منطقة السايج بالنقب الشمالي التي أُعدت لتجميع البدو فيها فإن جميع السكان تقريباً هم عرب). ثم يتحدث سوفير عما يسميه «غزو العرب» لبعض المستوطنات اليهودية (في الجليل: الناصرة العليا وكرمئيل، وفي منطقة الساحل وبقية أنحاء البلاد. ريشيون لتسيون ورحفوت والخضيرة ونهاريا وحيفا ويافا وتل أبيب وايلات وبئر السبع). كما يشير إلى حركة التوسع في البناء وخاصة في المناطق التي لم تكن مأهولة بالسكان في السابق، وإلى عملية مماثلة تشهدها الضفة والقطاع، ثم يضيف سوفير إلى المعطيات الكمية، مؤشرات حول «الكيف» تتعلق بالنحو الثقافي في أوساط العرب، وتبعات هذا النمو على الصعيد الاجتماعي الاسرائيلي.

يعرض سوفير تكهنات حول التوزع الديمغرافي الجغرافي لعام ٢٠٠٠، محاولاً الإجابة على السؤال التالي «إذا لم يستطع اليهود خلال الأعوام الأربعين الماضية أن يغيروا الخريطة الديمغرافية للبلاد، فهل من الممكن أن نتوقع منهم أنهم سيتمكنون من تغيير هذه الخريطة خلال الأعوام المتبقية حتى نهاية هذا القرن؟!». يجيب سوفير على هذا السؤال بأنه ليس هناك

مجال كبير للتفاؤل لأسباب كثيرة، منها:

أ - عدم ميْل اليهود عموماً إلى ترك مراكز الاستيطان الأساسية للانتقال إلى مراكز هامشية، وميْل الجيل الأخير للإقامة في المدن الكبرى، ومواجهة هذه الظاهرة يصطدم بصعوبات مالية واقتصادية تخصص لتطوير المناطق الهامشية.

ب - تفاؤل إمكانية (شراء) أكبر مساحة من الأراضي في الضفة وغزة.

جـ - جميع «قرى التطوير» في الشمال خاصة وفي البلاد عموماً، تعيش حالة من التوتر لا تشجع على استقطاب المستوطنين.

د - سيختار المهاجرون الجدد الإقامة في المراكز المأهولة أو القريبة منها، وليس في المناطق الهامشية البعيدة.

.. وبينما يتوقع سوفير أن يقوم استيطان يهودي حتى عام ٢٠٠٠ على مسافة تبعد ٣٠ - ٥٠كم من مراكز السكن في المدن الكبيرة، وانه لا أمل في أن يغيِّر اليهود الخريطة في معظم المناطق الهامشية، يرى في المقابل ان التطورات التي تحدث لدى السكان العرب تشير إلى استمرار الانتشار الديمغرافي الطبيعي وإلى تعاظم هذا الانتشار في السهل الساحلي. ويصل سوفير إلى «بيت القصيد» في إثارة المشكلة، وهو أنه إلى جانب هذا التعاظم الديمغرافي الاقليمي، هناك ميل في الضفة وغزة للاستقلال عن اسرائيل - سيتعزز في المستقبل. وفي «داخل اسرائيل» فإن الجماعات في المناطق ذات الأغلبية العربية ستثير بشدة مطالبها بالاستقلال الذاتي على الصعيدين الثقافي والسياسي، وبعض هذه المجموعات ستطالب أيضاً بالانسلاخ عن إسرائيل(...).

يرسم سوفير سيناريو مفصَّلاً لما يمكن أن يحدث في التجمع الاسرائيلي، لأن التطورات التي ستحدث في الجانب العربي من شأنها أن تؤدي إلى ديناميكية سلبية في الجانب اليهودي، ونلخص هذا السيناريو كما يلي:

أ - الشعور بالاحباط والخوف لدى اليهود جرَّاء «الشيطان الديمغرافي» - بتسميته - سيؤدي إلى ظهور التطرف لدى قسم منهم، وهذا يؤدي

بدوره إلى ظهور تطرف مماثل في الجانب العربي، وهكذا، ستكون الحياة في البلاد ملأى بالتوتر، وسيحدث انحطاط في جوهر المجتمع الاسرائيلي ولا سيما تقويض ما أسماه «الدعائم الديمقراطية للمجتمع».

ب ـ عدم رغبة الكثيرين من أبناء الشبيبة اليهودية (ولا سيما العلمانيين منهم) في التكيُّف الآن وفي المستقبل مع جميع هذه القضايا الصعبة، لذا فإن معظمهم سينزحون عن البلاد، وسيشمل هذا النزوح نخبة الشباب الذين سيشكلون رأس الحربة الأمنية والنوعية لإسرائيل(...) أما بالنسبة للهجرة إلى البلاد فيتوقع أن تشهد انخفاضاً ملحوظاً باستثناء هجرة دينية قليلة.

جـ ـ إن ضرورة اتباع سياسة القمع الشديدة في مواجهة تعاظم العرب، والشعور بالاحباط، وهروب الشبان العلمانيين، والزيادة الطبيعية المرتفعة في الأوساط المتدينة وشبه المتدينة، ترجِّح كفة الميزان في المجتمع الاسرائيلي لمصلحة المتدينين. وأصحاب الشأن سيكونون من المتزمتين، ومثل هذا التطور من شأنه، أن يؤدي إلى قيام «حرب حضارية عنيفة داخل المجتمع اليهودي» تؤدي إلى تهريب المزيد من العلمانيين وإلى تعزيز الموقع السياسي للأوساط الدينية المتطرفة.. وبعد أن يزيد سوفير على هذه الاحتمالات، دور العوامل الاقتصادية في الهجرة، وتردِّي مكانة إسرائيل دولياً، وتهديدات الدول العربية في لحظات الضعف الاسرائيلية، يبدأ بالبحث في الوسائل التي تحول دون تحقق تكهُّنه هذا، فيؤكد أنه لا توجد للوضع حلول مريحة،

ويدقِّق في عدم امكانية تنفيذ طروحات «الترحيل» و«الإذابة = دمج العرب في الدولة» و«التقدم تدريجياً باتجاه تحقيق مبدأ التعددية» (أي باعطاء استقلال ذاتي معين للعرب في البلاد). وبعد أن يشدِّد على أن السيطرة الدائمة على الضفة والقطاع ستؤدي إلى تفتيت دولة إسرائيل بمعيارها الحالي، يوصي سوفير بضرورة الاعتراف

بالتطورات وعدم انتظار حدوث معجزات، وباتخاذ «قرارات شجاعة في الجانب الاسرائيلي» أبرزها الانسحاب من معظم أراضي الضفة والقطاع - على النحو المار في الفصل السابق - هذا وتتكرر الأفكار والمعطيات الواردة في بحث سوفير خلال محاضراته ومقالاته ومقابلاته، حتى ليبدو أنه «مسكون بالشيطان الديمغرافي» الذي يتوسع في الحديث عنه، ويدعو إلى مواجهته قبل فوات الأوان.

.. بطبيعة الحال، إن «المشكلة الديمغرافية»، سواء كانت بوجهها الحقيقي أو بالوجه الذي يقدمه الباحثون الاسرائيليون، تظل بالفعل أحد أشكال التهديد العربي للتجمع الاسرائيلي في فلسطين، وفق صيغ متعددة، منها:

أ - تحوُّل اسرائيل إلى ما يسمى «دولة ثنائية القومية»، وهو ما يتعارض مع الهدف الصهيوني بإقامة «دولة يهودية حصرية».

ب - نشوء أوضاع قد تدفع العرب في فلسطين إلى المطالبة بنوع من الاستقلال، وما يترتب على ذلك من إعادة المخطط الصهيوني إلى مرتبة كان قد توهَّم أنه فرغ منها.

جـ - ازدياد التوترات الداخلية وضرب مرتكزات الاستقرار الداخلية، مما يضع اسرائيل أمام مستقبل يحيط به الغموض. زد على ذلك، أنه بسبب تفاقم المشكلة أو انفجارها، تظل إمكانية احتدام المواجهة واندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل مفتوحة على تطورات ليست في صالح الكيان، لا سيما في ظل أي تحرُّك نضالي نوعي للعرب داخل فلسطين إبَّان حرب كهذه.

**** الحرب المقبلة :**

تتخلل العملية البحثية الاسرائيلية تصورات حول إمكانية تفجر الصراع مع دول المواجهة العربية، ويتناول بعض الباحثين الاسرائيليين، المدنيين منهم والعسكريين، احتمال نشوب حرب جديدة، عبر توقعات تشمل أسبابها ومجرياتها ونتائجها والأطراف المرشَّحة للاشتراك فيها. فمثلاً، يدرس اللواء الاحتياط الوف

هارايفن (مـدير معهد فان لير للأبحاث بالقدس) إمكانية قيام تحالف عربي جديد لمحاربة إسرائيل، فيعرض تجارب الماضي ويتوصل إلى عدة استنتاجات، منها:

أ ـ إنه طالما أن السـلام مع مصر مـا زال مستمراً، فهذا يعني إخراج حجر أساس من بناء التحالفات العربية التي يمكن أن تقوم.

ب ـ من الممكن إقـامـة تحـالف بمـشـاركـة الأردن على الجـبهتين الشرقية والشماليـة، حـيث يمكن أن تمتـد الجـبـهـة من العـقـبة وحتى رأس الناقورة..

ويرى هارايفن أن هناك أحداثاً من شأنها أن تشجع على قيام حرب، منها:

أ ـ تصـعـيـد حـدة الوضـع في الضـفة والقطاع إلى حد قيام ثورة أو حرب أهليـة تترافق بعـمليـات طرد للفلسطينيين أو تدمير الأماكن الإسلامية المقـدسة، ومثل هذه الحرب ستكون شبيهة بحرب ١٩٤٨، أي عندما يفـشل الفلسطينييون في حربهم الداخلية، فسوف تقوم حرب خارجية ضد إسرائيل.

ب ـ «أعمال الانتـقـام الإسرائيليـة»، مـثلاً تفجير طائرة ركاب إسرائيلية مع جمـيـع ركـابها، بإيحاء من دولة عـربيـة، وعندها سـتـقـوم إسرائيل بتـوجـيه ضربة عنيفة إلى هذه الدولة، وستفسَّـر هذه الخطوة بإعلان الحـرب من جـانب إسرائيل، ومع ولادة ديناميـكيـة جـديدة سـتندلع الحـرب أو ربما سـتـجـد إسرائيل نفسها أمام قرار شن حرب وقائية على الجبهة الشرقية.

ويحاول هارايفن الإجـابة على سـؤال «هل يمكن قـيام تحالف حربي عربي جـديد؟!»، فـيـسـتـبـعـد هذا الاحـتمال، خـاصة مع استمرار ما يسمى «المسيرة السـيـاسـية»، ويتوقع ألاّ تتغير بعض العناصر الرئيسة التي تكوِّن الوضع الحالي حتى عام ٢٠٠٠. وحـول كيفية «منع إقامة مثل هذا التحالف»، يعتقد هارايفن أن القـوة العـسكرية وحـدها لا تمنع الزعماء العـرب من اتخاذ قـرار سياسي بشأن محـاربـة إسرائيـل، ويـوصي بـتـعـزيـز «أواصر الـسـلام» والـسـير مـع الأردن والفلسطينيين لحل مـشكلة المناطق المحـتلة، واتباع سياسة ترتكز على تقليص بؤر

النزاع مع الفلسطينيين والدول المجاورة، وتضييق نطاق «أعمال العنف»[٦٣].

نلاحظ ان هارايفن يُدرج الفلسطينيين في دائرتي «أسباب الحرب» و«قيام الإئتلاف العربي»، ولهذا يعتبر حل المشكلة الفلسطينية العامل الأبرز في الحيلولة دون انفجار الصراع، متجاهلاً أن الخروج الإسرائيلي للحرب يخضع أساساً إلى اعتبارات تتعلق بإسرائيل في المقام الأول (طبيعتها، أهدافها، مصالحها ..إلخ)، وأن الدول العربية لا تعنى بالحرب إلاّ في إطار الدفاع عن النفس والعمل على صون أمنها الوطني وعلى تمكين الشعب الفلسطيني ـ على قاعدة العمل القومي ـ من استعادة حقوقه.

العميد احتياط أبراهام روتيم يدرس الحرب القادمة من زاوية التكهُّن بالطاقات التي ستستخدم فيها وثمن هذه الحرب بالنسبة للطرفين العربي ـ الإسرائيلي. فيرى في البداية أن الحرب المقبلة تعتبر أسوأ حرب ممكنة الوقوع، وستكون أختاً لحرب ١٩٧٣ و١٩٦٧، وستدور ضد مجموعة كبيرة من الدول العربية، كما أنها ستكون شاملة ومتعدِّدة الجبهات. وأن ثمنها سيكون باهظاً جداً بالنسبة لإسرائيل، وأن تجربة حرب تشرين الأول (أكتوبر) يمكن أن تتكرر في المستقبل القريب وتصبح ملموسة، والمفاجأة ليست مستحيلة.

يذهب روتيم في تقديراته إلى ما يلي:

أ ـ الطاقات المتوقع استخدامها: هي في الجانب العربي (عبر تحالف سوري ـ أردني ـ عراقي ـ سعودي ـ ومشاركة عسكرية عربية محدودة) ٨٠٠ـ٩٠٠ ألف عسكري، ٧٠٠٠ دبابة، ١٠٠٠ طائرة (ربعها من طراز حديث متطور)، ٢٠٠ طائرة عمودية، ٣٠٠٠ عش مدفعية، ١٥٠٠ كاسحة ألغام، ٥٠ـ٦٠ قاعدة صواريخ أرض/أرض (أكثر من نصفها من طراز سكود وبعضها من طراز إس.إس ٢١). وأن من شأن مشاركة مصر أن تزيد بمقدار ٣ أضعاف ـ أو أكثر ـ القوات التي واجهتها إسرائيل في حرب ١٩٧٣.. أما في الجانب الإسرائيلي، فيقدِّر روتيم أن يكون باستطاعة إسرائيل استخدام قوات أقل مما يتوفر للعرب، ففي الطاقة البشرية ستكون النسبة ١ : ٤ وفي

عدد الدبابات ١ : ٢,٥ أو ٣، وفي الطائرات ١ : ٣ أو ٤، وفي الطائرات العمودية المهاجمة ١ : ٢ أو ٣، وفي أعشاش المدفعية ١ : ٦ أو ٧.

ب ـ نوعية الأسلحة التي ستستخدم: هي بتقدير روتيم لا مثيل لها في السابق، مما يؤدي إلى القضاء على التوازن في الميدان، وسيجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في تجسيد تفوقه التقليدي. ويتوقّع روتيم أن يتم استخدام أنواع ممنوعة من الأسلحة، وخاصة بعد أن ظهرت لدى العرب بعض الأجهزة التي تشجع على هذا الاستخدام.

جـ ـ الثمن الذي سيدفعه الجانبان، هو بحسب روتيم: في الجانب العربي ٣٠ الف قتيل و١٠٠ الف مصاب و٢٥٠٠ دبابة و٣٠٠ ـ ٤٠٠ طائرة. وفي الجانب الإسرائيلي ٣٥٠٠ ـ ٤٠٠٠ قتيل في ساحة المعركة، و١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ قتيل في المؤخرة (= ٥ـ٦ آلاف قتيل كمجموع) و٢٥ ألف مصاب و٨٠٠ دبابة، وستكلف الحرب المقبلة إسرائيل ٤ـ٥ مليارات دولار.

في ختام بحثه ينوّه أبراهام روتيم إلى أنه ينبغي النظر إلى موضوع الحرب حتى عام ٢٠٠٠ من زاوية: كيف تستعد إسرائيل للحرب؟! وكيف تفهمها على أنها جزء من «المسيرة السلمية»؟! وكيف تتمكن من إيجاد القوة التي ستعمل على تسهيل الصعوبات بالنسبة لمتخذي القرارات وتعمل على تخفيف الضغوط وتليين ردود الفعل؟! وكيف تستطيع جعل عملية الاستعداد للحرب تسير جنباً إلى جنب مع خطوات لتغيير الاقتصاد؟!(٦٤) . وبالرغم من أن روتيم يضع أرقاماً للطاقات والخسائر استناداً إلى المعطيات والمعلومات المتوفرة لديه، إلاّ أن هناك جانباً غير مرئي بوضوح في هذه الأرقام، يتلخص من جهة بمحاولة ردع العرب نفسياً عن خوض الحرب، وتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية حول حجم المأزق الذي تواجهه إسرائيل، مما يستوجب تزويدها بكيمات جديدة ومتطورة من الأسلحة. ولعل هذا ما يمكن أن يستشفه المتابع من قيام روتيم بإدراج أربعة أطراف عربية وأكثر في خوض الحرب المقبلة مقابل الطرف

الإسرائيلي.

.. بالإضافة إلى تقدير روتيم هذا، وقبله تقدير هارايفن، حول الحرب المقبلة، نرى باحثين إسرائيليين آخرين يتحدثون عن قضايا أخرى، مثلاً تناول الضربات الموجعة التي سيوجهها العرب إلى «العمق الإسرائيلي»، وشن حرب استنزاف طويلة الأمد للضغط على اقتصاد إسرائيل ولخلق إشكالات اجتماعية لدى إسرائيل، وغير ذلك(٦٥) : كما جرى الحديث عن توقيت الحرب والمفاجآت المستقبلية. ففي مؤتمر «المخابرات والأمن القومي» الذي انعقد (في صيف ١٩٨٨) بمبادرة من جامعة حيفا وباشتراك أكاديميين معروفين وسياسيين وضباط إسرائيليين، أكد معظم المشاركين في هذا الاجتماع الدراسي بأنه يمكن حدوث «مباغتة استراتيجية» من قبل العرب، وأكد الجنرال يعقوب لبيدوت (قائد كلية الأمن القومي) بأنه سيكون من الصعب جداً بالنسبة لإسرائيل، وقوع مثل هذه «المباغتة الاستراتيجية»(٦٦).

لا شك أن مختلف ما يكتبه الباحثون الإسرائيليون حول الحرب المقبلة لا يفتقر إلى الجدية، فهم يطرحون المسألة على أرضية الرغبة في أن يتعايش التجمع الإسرائيلي مع حتمية وقوع الحرب، حتى لا يكونوا ـ إذا ما حدثت فعلاً ـ في درجة مناسبة من الحذر واليقظة. ثم إن هذه الكتابات وأمثالها تسهم في إبقاء موضوع الاستعداد للحرب ساخناً في دوائر اتخاذ القرارات الإسرائيلية، وخاصة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تحسباً لأي طارىء.

** الخيار النووي الإسرائيلي :

في ضوء استمرار الصراع بين العرب وإسرائيل وتوقع احتدامه مستقبلاً بوتيرة أعلى، انبرى الباحثون الاسرائيليون المتخصصون في دراسة الموضوع النووي، إلى تناول هذا الموضوع من نواح متعددة ابرزها اعتماده كخيار، وتأثيره على مسار الصراع، والمخاطر المترتبة على تبنّيه إسرائيلياً وعربياً.

بين التصورات الكثيرة ـ التي يصعب حصرها عملياً ـ يحاول مئير بعيل (استاذ التاريخ العسكري في الجامعة العبرية) صياغة رؤية لتأثير ميزان «الرعب

النووي في سياسة اسرائيل الأمنية»، فيرى ان اسرائيل لا تستطيع التغلب على «قيد الأبعاد الجغرافية» إلاّ متى تمتعت بتفوق كبير جداً في عدد وسائل الاطلاق النووية وفي تنوُّع الرؤوس النووية المتفجرة وعددها. وبعد تقليب المسألة على وجوهها يقدِّر بعيل ان العالم العربي سيمتلك على المستوى السياسي من «الردع النووي» قدرة أكبر على التخويف مما سيكون لدى إسرائيل، التي ستضطر في ظل ميزان «الرعب النووي» إلى وضع وجودها بالذات على كفة الميزان، في حين أن العالم العربي لن يخاطر إلاّ بأجزاء منه، حتى لو كانت هذه الأجزاء مهمة. ويعتقد بعيل ان من شأن عصر السلاح النووي أن يضع في أيدي تحالف الدول العربية سلاحاً نهائياً يستطيع بواسطته تهديد وجود دولة إسرائيل في الصميم دون تعريض العالم العربي لخطر فناء مماثل. بيد ان بعيل يفترض من ناحية ثانية أن ديناميكية «الردع النووي» ستؤدي إلى إحجام الأطراف المتنازعة في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن إلقاء رؤوس نووية، وستلجأ فقط إلى التهديد بإلقائها. وفي وضع كهذا، يناقش بعيل حرية العمل على الصعيد الاستراتيجي العسكري، ويستنتج ان إسرائيل ستفقد في العصر النووي الكثير مما أسماه «قدرتها الردعية العسكرية التقليدية»، أي ان دخول السلاح النووي إلى الشرق الأوسط سيقيِّد إسرائيل في استخدام أسلوب القتال المدرَّع المتحرك، بينما سيزداد أسلوب حرب العصابات، ولن تستطيع إسرائيل الردَّ على ذلك بعمليات هجومية فعلية(٦٧).

بالمنهجية ذاتها تقريباً، يتحدث شلومو أهرونسون (المفكر الاستراتيجي الاسرائيلي البارز) عن إدخال السلاح النووي إلى المنطقة، وعن اعتماد «الردع النووي» من قبل إسرائيل، قائلاً: «إذا كنا نفكر على المدى البعيد، فإن على إسرائيل الاّ تدخل في سباق تسلُّح تقليدي مع جميع العرب، وإذا فعلت ذلك فإنها ستدمر نفسها في حين ان العرب لن يضطروا أن يفعلوا شيئاً أكثر من توريطنا في سباق كهذا(...) وبما أن الخيار النووي ـ يتابع أهرونسون ـ موجود في العالم، ولأنه قد تحوَّل إلى عنصر أساسي في الأمن، علينا أن ننظر إلى أمن اسرائيل وكأنه غير قائم على دبابات وطائرات في ظل ميزان قوى متعادل أو ثابت، بل علينا أن ننظر إليه كرزمة واحدة، يشكل الرادع النووي أحد العناصر البالغة الأهمية فيها(...). ثمة

مـفـهـوم مـهم ـ يقول أهرونسون ـ أنه في اللحظة التي يصبح فيها لدى إسرائيل خـيـار نووي، فسيصبح لدى العرب خيار كهذا، وستنشأ عندئذٍ مشكلة «الضربة الثـانيـة»، والعـامل الحـاسم هنا هو مـسـاحـة الأراضي الشاسعة التي يمتلكونها مـقـارنة بالمسـاحـة الضـيقة عندنا، ولكن الزعيم العربي الذي يملك خياراً نووياً سـيحذر جداً من توجيه الضربة الأولى لأنه بذلك سيجازف بإبادة الطرف العربي، لأنه لن يستطيع الوثوق بأن اليهود لن يجدوا حلاً لمشكلة الضربة الثانية (٦٨).

مـقـابل هاتين الدعـوتين الصريحتين، مع بعض التحفظات، لاعتماد اسرائيل «الخـيار النووي»، ثمة من الباحثين الاسرائيليين من ينظر إلى «المنطق النووي» على أنه «منطق مـفلس» حـسب تعـبير د. افـرايم عنبري (المحاضر في العلوم السياسية بجـامعة بارايلان)، لأن هناك جوانب فنية ونفسية وسياسية تعمل ضد الاستقرار النووي في المنطقـة. وبالتـالي، من الأفـضل ـ حـسب هذا الاتجـاه ـ تأجيل إدخال الأسلحـة النووية إلى الشرق الأوسط بدلاً من اسـتـعـجاله، نظراً للحاجة إلى وقت لخلق مناخ سـيـاسي مـريح يسـاعـد على تخفيض المخاطر التي تنجم عن السلاح النووي. وفي النتـيـجـة يحذر عنبري من العـواقب والمشكلات الفنيـة والبـسيكو ـ سـيـاسـيـة، ويدعـو إلى التـحـسّب لانعـدام العـمق الاسرائيلي وقدرة العرب على امـتصاص الضربة، كما يدعو إلى البحث عن بدائل سياسية لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي(٦٩).

النمـوذج البـحـثي الأكثر أهمية، والذي استدعى ظهور موجات من الردود والـردود المـضـادة، يـتـلـخص بمـضـمـون كـتـاب «الردع النووي الاسرائيلي ـ استراتيجية للثمانينات»(٧٠) لمؤلفـه شاي فيلدمان (الباحث في مركز الدراسات الاستراتيـجية بجامعة تل أبيب) الصادر عام ١٩٨٢. فـفي هذا الكتاب المؤلف من خمسة فصول يناقش فيلدمان المواضيع التالية:

١ ـ في الفـصل الأول/ منطق سياق الردع النووي (ص ٧ ـ ٥٢) يشرح فيلدمان طبـيـعة الردع العام والردع النووي وعلاقتهما بالأمن والسلام، ويطرح اثناء ذلك ثلاثة خـيارات هي الاحتفاظ بسلاح نووي جاهز، وتطوير سلاح نووي لتخزينه سراً دون البوح بأي معلومات عنه (قنبلة في القبو)، وتبني «سياسة

ردع مـفـتوحة» تتضمن الاعلان صراحة عن امتلاك السلاح النووي. ويبدي فيلدمان تأييده لهذا الخيار بوضوح.

٢ ـ في الـفـصل الثـاني/ أمن إسرائيل والسـلاح النووي (ص ٥٣ ـ ١٠٢) يحلل فـيلدمـان سـيـاسـة الردع والاحـتكار النووي الاسرائيلي، وخـاصـة في شرق أوسط متعدِّد القوى النووية. ويعدِّد المزايا المترتبة على هذه السياسة (ومنها: زيادة القدرة الاسرائيلية على التهديد ـ دفع العرب إلى التفكير قبل تحدي أمن ووجـود إسرائيل ـ حـرمـان العـرب من القـدرة على مواجهة إسرائيل ـ إزالة الجـوانب الغـامـضـة في عـلاقـة إسرائيل مع أعـدائهـا ـ الوصول إلى توازن واسـتـقرار في السياسة الاسرائيلية). وبعد أن يعدِّد فيلدمان الأهداف العربية الـتـي يـمـكـن أن تلجأ إسرائيل إلى تدميرها، يعـرض سـيناريو من أربعـة احـتمالات يصـفـهـا بأن الدول العـربيـة يمكن أن تتبنى أحدها في مواجهة إسرائيل النووية (وهي: مطالبـة إسرائيل بالتـوقـيع على اتفاقية لعدم التسرُّب النووي والسماح لوكـالة الطاقـة النووية الدولية بمراقبة منشآتها النووية ـ طلب ضمانات من الدول الكبرى ـ تطوير قدرات ردع خاصة وضمناً أسلحة كيميائية ـ تطوير أسلحة نووية). ويعتبر فيلدمان أن أياً من هذه الاحتمالات لن يؤثر على فعالية «الردع الاسرائيلي»(...).

٣ ـ في الفـصل الثـالث / السلاح النووي الاسرائيلي والسلام (ص ١٠٣ ـ ١٤١)، يعـرض فـيلدمـان الانتـقال من الردع العام إلى الردع النووي و«الحكمة» في ذلك، ويرى ان استراتيجية «الردع النووي» يمكن توظيفها لأهداف محدودة، ويقـدر أن هذا التـوظيف سـيـتـعطل في حـال اسـتـمرار التمسك الاسرائيلي بالضـفـة والقطاع، ولن تستطيع إسرائيل ردع عمليات عسكرية محدودة من الجانب العربي. ويخصص فيلدمان القسم الأخير من الفصل لدراسة العلاقة بين الردع النووي ومـا أسماه «الارهاب الفلسطيني ضـد اسرائيل»، فـيضـع ثلاثة احـتمالات (هي: انعدام التأثير الاسرائيلي على حرب العصابات ـ ازدياد في سـوية العنف الفلسطيني ـ انخـفـاض عـمليـات الفـدائيين نظرا للشعور باليأس من جـدوى التـصـدي لدولة نووية) ويرجِّح فـيلدمان هذا الاحتمال

الأخير.

٤ ـ في الفصل الرابع/ المخاطر المترتبة على شرق أوسط نووي (ص ١٤٢ ـ ١٧٥)، يناقش فيلدمان المشاكل الخاصة بطريقة فهم استعمال الأسلحة النووية، وخطورة اللجوء إليها خلال حرب تقليدية، وموضوع التحكم في الحرب النووية ضمن نظام يوجد فيه أكثر من قوة نووية، واحتمال وقوع كارثة نووية، وصعوبة السيطرة على القرار والحفاظ على التسهيلات والاعتدة النووية، واخيراً إمكانية أن يتسبب التسرُّب النووي في لجوء مجموعات صغيرة من الأفراد بأعمال لا عقلانية ولا مسؤولة عبر استخدام أسلحة نووية صغيرة في أعمال العنف.

٥ ـ في الفصل الخامس والأخير/ ردود فعل القوتين العظميين على التسلح النووي الاسرائيلي (ص ١٧٦ ـ ٢٣٦)، يستعرض فيلدمان احتمالات ظهور ردود سلبية، وإمكانية القيام برد أميركي ـ سوفييتي مشترك، بالاضافة إلى احتمال منح بعض الدول العربية ضمانات سوفييتية مشروطة ضد الاستخدام الاسرائيلي للسلاح النووي، ولجوء الولايات المتحدة إلى ربط موقفها بموضوع الأراضي المحتلة.

.. رداً على كتاب شاي فيلدمان، ألف البروفسور يائير عفرون (من جامعة تل أبيب) كتاباً بعنوان «المعضلة النووية لإسرائيل»، يقوم ـ طبقاً لتقرير صحفي اسرائيلي ـ على تبني رأي مفاده أنه سيكون من الخطأ الجسيم من جانب إسرائيل انتهاج ردع نووي واضح، وان أفضل طريقة (لردع العرب) عن شن حرب ضد إسرائيل هو انعدام «الردع النووي» الواضح. وبناء على قيام عفرون بتحليل موازين القوى الكمية والنوعية بين إسرائيل والدول العربية، يصل إلى نتيجة تتلخص بأنه في المستقبل المنظور تستطيع اسرائيل الاعتماد على استراتيجية قائمة على أساس الأسلحة التقليدية، وحتى في حال حدوث ائتلاف عربي كبير ـ يتابع عفرون ـ فإن ميزان القوى للتشكيلات البرية ما زال حتى الآن (١٩٨٨) أبعد من أن يكون خطيراً من وجهة نظر إسرائيل. ذلك أنه يتبين من دراسة السيناريو المتطرف جداً، ان الائتلاف العربي ـ حسب عفرون ـ هو أبعد من أن يضع

إسرائيل أمام قوات عسكرية بنظام حجم يقترب من النسبة المطلوبة لانتصار المهاجم. ويرى عفرون ان السلاح النووي الاسرائيلي لا يمكن أن يحقق ردعاً تاماً، إذ سيكون مهمشاً تقريباً في حروب محدودة، كما أنه سيكون غير هام في مواجهة ما أسماه «العمليات الارهابية». ويخلص عفرون إلى أنه بسبب السلاح النووي فإن الشرق الأوسط خلافاً للحالات الدولية سيعاني عدم استقرار خطير، بسبب أربعة عوامل غير موجودة لدى الدولتين العظميين (هي: استمرار النزاع ـ انعدام الاستقرار الداخلي في كثير من دول المنطقة ـ التوتر الاجتماعي الناتج عن مسيرات التحديث والرد المتعصب عليها ـ البنية المتعددة الاستقطاب في الشبكة الشرق أوسطية). ويتصور عفرون أن الشرط الأول لمواصلة الاعتماد على «استراتيجية الردع التقليدي» هو قيام «صفقة تسويات سياسية» تحتوي ضمناً على تسويات أمنية[٧١].

... تجدر الاشارة ، أخيراً ، إلى أن مناقشة الأعمال البحثية الاسرائيلية للخيار النووي لدى اسرائيل، تظل مناقشة في الاطار النظري، وتكثر فيها الافتراضات والآراء، مع الابتعاد كلياً عن تأكيد أو اثبات امتلاك اسرائيل للقدرة النووية.

**** استخلاصات :**

* تنتمي اهتمامات الباحثين الاسرائيليين بشؤون المستقبل، إلى «ظاهرة عامة» تسود مختلف دول العالم، بيد أنه يطغى على الحالة الاسرائيلية خضوعها لاعتبارات وعوامل صراعية أكثر ضغطاً مما هو في مختلف الحالات الأخرى.
* بصرف النظر عن استبعاد النجاح الاسرائيلي في تفتيت أقطار المشرق العربي، مستقبلاً، تظل تطلعات التفتيت مدرجةً على قائمة انشغال العديد من الباحثين الإسرائيليين.
* يرسم الباحثون الاسرائيليون المهتمون بالأوضاع الداخلية العربية، وباتجاهات العرب إزاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، صورة ذهنية

خاصة تعبِّر عن الميول الذاتية، أكثر مما تعبِّر عن واقع الأوضاع والاتجاهات العربية وتغيراتها في المستقبل.

* يُكثر الباحثون والمهتمون الاقتصاديون لدى إسرائيل من الحديث عن «السلام الاقتصادي» مع العرب، كعنوان يجري تحته التمهيد ذهنياً لغزو المنطقة العربية عبر بوابة الاقتصاد، سيَّان أكان ذلك بعد استخدام الأداة الحربية أو بالوسائل الدبلوماسية.
* في كافة المواضيع الداخلية الاسرائيلية، يتركَّز العمل البحثي الاسرائيلي على كيفية توجيه اسرائيل نحو الآفاق المستقبلية، بشكل يمكِّنها من اجتياز العقبات الذاتية، وصولاً إلى «ضمان مستقبل الدولة».
* يعالج الباحثون الاسرائيليون المتخصصون مواضيع الديمغرافيا والحرب المقبلة والخيار النووي، كأمثلة، بطريقة تنمُّ غالباً عن تشجيع واضح للمؤسسة الحاكمة في انتهاج سياسة تقود إلى تأمين المزيد من عوامل القوة الاسرائيلية، وتجنيب اسرائيل الوقوع في أي مشكلة عصية على الحل، مع تجاهل سافر لحقوق العرب وتطلعاتهم.

* خاتمـــــــة ....

حين توضع العـملية البحثية الإسرائيلية في سياقها العام، يتضح أن المهمات التي تؤدِّيها هي من التـعـدُّد بحيث تطال كافة شؤون إسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي هذا الأداء نجـد محاولات ـ إرادية أو عـفـوية لا فـرق ـ لتـعـمـيم المفـاهيم والقـيم الايديولوجية والسياسية الصـهيونية، ليس فقط بين أفراد التجمع الإسرائيلي، وإنما أيضاً على صعيد الكثير من دول العالم.

إن مـا تنتظره إسرائيل من مستشرقيها وباحثيها محكوم بهذه المحاولات، في مـسعى يضمن من جهة إمكانية الوصول إلى نظام اجتماعي مستقر يتمتع باتفاق شـعـبي على شرعـيـة الدولة والولاء لمؤسساتها وتجنيد كل الأدوار الاجتماعية في مـواجـهـة العـدو الخـارجي الذي يتم إبرازه هنا كـمصدر لخطر الفناء الإسرائيلي، ويضـمن من جهة ثانية حيازة القبول الدولي لكل ما يصدر عن إسرائيل من أفكار ومواقف وسلوك.

النجـاح الإسرائيلي، على الصـعـيـد الداخلي، يقـوم على مـا يمكن أن نسـمِّيه «تزييف الوعي الاجـتماعي ـ السـيـاسي» لدى الإسرائيليين، لاسـتـخدامه في عملية الضـبط الاجـتماعي، وفي تمكين المؤسـسـة الحاكمة من الاستمرار بسيطرتها على المجتمع وإيجاد أوضاع اجتماعية ـ ثقافية تحدِّد السلوك الاجتماعي، وبالتالي بناء شخصية لا تفترق رؤاها وممارستها عما تريده هذه المؤسسة.

في إطار عـملية «تزييف الوعي» هذه، يتم نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخـر، وإكـسـاب الإسرائيلي الاتجاهات والقيم السياسية التي تجعله يحسُّ بالواقع ويدركـه بالصـورة التي ترسمها له المؤسسة الحاكمة، لدفعه إلى التمسك بالبدائل التي تُطرح أمـامـه، بمـشاركته أو بالنيابة عنه، وذلك بالتلازم مع تحويل المشاعر والأحاسيس والتصورات المتولِّدة من نطاق الفرد إلى المستوى الجماعي.

وإذا كـان من الصعب الجزم بأن وعياً ما هو «وعي حقيقي كلياً» أو «وعي زائف كليـاً»، فإن من المتيسر التمييز بين حالتين للوعي، يكون أحدهما متحرِّرا إلى حـد كـبيرة من التـشـويهات والضـغـوط الرامـية إلى حصره ضمن حدود معيَّنة،

ويكون في الأخرى عكس ذلك. والتمييز بين الحالتين ينطلق بالتأكيد من التعرف على مدى مطابقة هذا الوعي أو ذاك للعقلانية وللحياة الإنسانية السوية.

إن أبحاث الاستشراق وشؤون الصراع تلعب هنا دور أداة رئيسة في تحديد طبيعة الوعي (هويته) لدى الإسرائيليين. وفي هذه الأثناء يظل مسموحاً لهم التحلي بعقلية انتقادية في المسائل الداخلية الخاصة بحياة الفرد والدولة، لكن حين يتعلق الأمر بالصراع مع العرب، يتم تحريض هذه العقلية لتتفتق عن سبل تمكين إسرائيل من الاستمرار في هذا الصراع والارتقاء بأدائها لتحقيق مرحلة بعد أخرى من المشروع الصهيوني. وهذا ما يكافىء ـ عملياً ـ صناعة شخصية وظيفية منفِّذة تنساق دوغمائياً وراء المقولات التي تخدم زعامة المشروع وأهدافها، والتي يتم تصويرها وتتراءى للإسرائيليين بأنها ناجمة عن «وعي حقيقي». بينما يتعلق الأمر هنا بخلق «وعي زائف» له قوة «وعي حقيقي»، إلى حين بالطبع، في صفوف الإسرائيليين.

لا يعني الحكم الذي نسوقه أن المسألة البحثية الإسرائيلية خاضعة تماماً لتدبير مسبق من قبل المؤسسة الحاكمة في الكيان، ولا يعني أن الباحثين هم أداة طيِّعة في يد هذه المؤسسة. ذلك أننا ننظر إلى الأمر من زاوية أن الباحثين الإسرائيليين يوضعون في أجواء يجدون أنفسهم ضمنها أنهم ينتجون أو يعيدون إنتاج الأفكار التي تشرَّبوا بها، وهذه إحدى خصائص الانتماء «اليهودي ـ الصهيوني ـ الإسرائيلي» الذي يوفر للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قسمًا كبيراً مما تريده من الباحثين والمستشرقين لديها. وهو ما يفسِّر، جزئياً، لماذا يتم تأمين متطلبات العملية البحثية الإسرائيلية، واستحداث مؤسسات للأبحاث على نحو لا نجده شائعاً في مختلف دول العالم، لتكون النتيجة أن جهاز البحث الإسرائيلي في الشؤون الاستشراقية والصراعية والسياسية العامة، هو جزء رئيس من نظام العمل لدى إسرائيل.

أخيراً، نحن في الموقع المقابل، ندرك أن الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين يشكلون سلاحاً إسرائيلياً لا يختلف عن أي سلاح آخر، وبالتالي فإن مهمة إخراجه من المعركة والصراع ككل، لا بد أن تستند إلى امتلاك عربي للقدرة الذاتية

الـكـفـيلة بذلك. ومن المؤكـد أن كسر حلقـة الانسـجـام بين المفـاهيم التي ترسِّخـهـا العـمليـة البـحـثـية الإسرائيلية وبين مختلف شرائح التجمع الإسرائيلي، يقـتضي نهوضاً عربياً شاملاً بكل مستلزمات المواجهة على كل المستويات، ووضع هذا النهـوض على المسـار الذي يوصلنا إلى المستقبل المنشود. وليس ثمة ما يدعو لليأس.

إبراهيم عبد الكريم

دمشق في ٢٨ / ٢ / ١٩٩١م

** ملحـــــق **

نبذة عن المستشرق يهوشفاط هركابي
باحث الصراع البارز لدى إسرائيل

يعدُّ يهوشفاط هركابي في مقدمة المستشرقين الإسرائيليين الذي تناولوا، وما زالـوا يتناولون، الصراع العـربي ـ الإسرائيلي كـوضـوع بحث. ويوصف هركـابي بأنه مـفكر استراتيـجي له حضوره على المستويين الإسرائيلي والخارجي، وتستعين به الأجـهـزة والمؤسـسـات والشخصيات القيادية الإسرائيلية، كما تستأنس بعض الدوائر السـيـاسـيـة والبحثية الأميركية والغربية بآرائه وتقديراته. وفيما يلي لمحة موجزة عن سيرة حياته ونتاجاته ومواقفه.

**** يهوشفاط هركابي في سطور[1] :**

- أبوه القاضي تسدقياهو هركابي درس في ثمانينات القرن التاسع عشر في مدرسة ابتـدائيـة عـربية بالقدس، وكان اليهودي الوحيد فيها. وقد جعلت هذه الدراسة الطريق مـفـتـوحـة أمامه إلى المدرسة الثانوية في دمشق التي أتمَّ دراساته فيها. ولدى عـودته إلى فلسطين، تزوَّج من إحـدى فـتـيـات المستوطنين في بتاح تكفا، ورُزق بابنه يهوشفاط عام ١٩٢١.
- تعلم يهوشـفـاط هركابي في مدرسة هريئالي في حيفا، وتفوق في العلوم الدقيقة، لكنه فـضَّل الدراسة في الجامعة العبرية في مواضيع مثل الفلسفة والتاريخ واللغة والأدب العربي.
- خدم في منظمة الهاغاناه، وفي العام ١٩٤٣ تم تجنيده في الكتيبة الثانية في الفرقة اليهودية بالجيش البريطاني.
- بعـد الحرب العالمية الثانية استأنف الدراسة في مؤسسة تابعة للوكالة اليهودية،

أعـدَّت الرعـيل الأول من سلك وزارة الخـارجـيـة الإسرائيليـة فـيما بعـد. فكان يهوشـفـاط هركـابي واحداً من ٢٥ شـابـاً تـمَّ إعـدادهـم لـيكونوا نواة لوزارة الخارجية في دولة إسرائيل المنتظرة.

- عـاد إلى الخدمة في الهاغاناه، وعيِّـن عام ١٩٤٧ قـائد كتيبة الطلبة الجامعيين في القـدس، واشترك في حرب ١٩٤٨، وخـدم في الجـيش الإسرائيلي. وكان عضواً في اللجنة العـسكرية التي فـاوضت مصر والأردن بخصوص الهدنة، كما اشترك في محادثات رودس.
- انضم إلى وزارة الخـارجـيـة لدى تشكيلهـا للمـرة الأولى، وأصبح رئيس مكتب وزير الخـارجية الأول موشي شاريت وسكرتيره السياسي. وعُيِّـن رئيساً لدائرة شؤون آسيا.
- اشترك في المفاوضات السرية المباشرة التي أجرتها إسرائيل مع بعض قادة الدول العربية آنذاك.
- أصبح نائباً لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الفترة ١٩٥٠ـ١٩٥٤.
- أمضى العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٥ في الدراسة الخاصة في باريس.
- عـاد إلى فلسطين بعـد ذلك، وعُيِّـن رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية، وكان في هذا المنصب أثناء العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) ورقِّي إلى رتبة لواء.
- التـحق عام ١٩٥٩ بجـامـعـة هارافـارد كدارس، وحاز على درجة الماجستير في العلاقات العامة، وبعد تخرُّجه عمل نائباً لمدير عام مكتب رئيس الوزراء.
- انتـقل إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية من سنة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨، وحصل خلال ذلك الوقت على درجـة الدكتوراه من الجامعة العبرية، واستقال من الجيش إثر إشارة لدعـوة التـجنيـد «ليلة البسط» أذيعت خطأ مما اضطره في أعقابها إلى الانسحاب من الخدمة.
- عـمل مـدرِّسـاً في الجـامـعة العبرية في قسم العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط اعتباراً من العام ١٩٦٨، ثم أعير إلى وزارة الدفـاع عام ١٩٧٤/١٩٧٥ وصار مساعداً لوزير الدفاع في شؤون السياسة الإستراتيجية.
- قـدَّم اسـتـشـارات متعدِّدة إلى بعض الوزارات الإسرائيلية (الخارجية ـ التعليم ـ

الدفاع ..إلخ) ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ودعته رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها، لاستشارته.

- عيِّن في العام ١٩٧٧ مستشاراً لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين لشؤون الأمن والاستخبارات.
- وزِّعت مقالاته على الجيش الاسرائيلي بعشرات الآلاف من النسخ، وأقرَّت وزارة المعارف الاسرائيلية بعض كتيِّباته في برامج التعليم في المدارس، ووجَّهت أفكاره الخط الحكومي الاسرائيلي فترة من الزمن، فكانت بصورة خاصة، أساساً لموقف غولدا مائير وحكومتها.
- تفرَّغ خلال السنوات الأخيرة للعمل الأكاديمي، التدريسي والبحثي، وهو يتقن اللغة العربية ويتابع ما يصدر في الدول العربية من كتب ومجلّات وصحف ونشرات وتتمحور كتاباته حول الشؤون العربية وشؤون الصراع العربي - الاسرائيلي.
- يقيم في القدس المحتلة، متزوج وله ولد وبنت.

** من مؤلفاتـــــه :

١ - كتاب «مواقف العرب من النزاع العربي - الاسرائيلي»، صدر في تل أبيب عام ١٩٦٨، ويتألف من عشرة فصول - في نحو ٤٥٠ صفحة - هي: هدف العرب من النزاع - الايديولوجية العربية بالنسبة للنزاع - العداء ومفهوم العدو لدى العرب - الصهيونية العالمية وأعمالها ومبادراتها - اليهود ومواقف العرب من الديانة اليهودية - اسرائيل، محاسنها ومساوئها في المنطقة العربية - كيف ينظر العرب إلى أنفسهم من خلال النزاع مع إسرائيل - من الايديولوجيا إلى تحديد الموقف - إمكانيات التغيير - المسألة الذاتية الفلسفية لدى العرب»[٢].

قام يهوشفاط هركابي، في هذا الكتاب، بجمع وجدولة مظاهر الكراهية و«التشنيع» على اليهود والصهيونية التي ظهرت في الصحف والمجلات والكتب الصادرة باللغة العربية. ووضع مقولة «مناهضة العرب للسامية»،

وقـال: انه من بين ١٦٠ كـتـاباً عربياً صدرت عن اسرائيل، هناك حوالي ٥٠ كـتـاباً تتناول «بروتوكـولات حكماء صـهيون»، وان بعض المؤلفين يبرِّرون جـرائم النازية صراحـة، ويشيدون بآيخمان بعد إعدامه، ويصفونه بأنه بطل سـقط في الجهاد(...) والبعض الآخر يحيي جرائم الدم اليهودية الخاصة بان رب اليـهـود لا يكتـفي بالقـرابين من الحـيـوانات، ويُلزم اليـهـود بالقرابين الـبـشريـة لإرضـائه. ومـن هنا كـانت العـادة اليـهـودية بذبح الأطفـال، واسـتنزاف دمـائهم لعـجين فطائر عيد الفصح. كما قام هركابي باستخراج التـعـبيرات التي تسـتـخدم ضد اسرائيل، وأكد أن جميعها تدور حول الذبح والتـدمير والالقاء في البحر والحرق والازالة..الخ(٣).

٢ ـ كـتـاب «تيارات في السياسة والاجتماع العربي بعد حزيران ١٩٦٧» صدر في تـل أبـيب (دار النشر العـربي) ١٩٧١، وهـي مـؤسـسـة تابعة للهستدروت. ويضم الكتـاب مجموعة مختارات من الكتابات العربية التي صدرت بعد عام ١٩٦٧ حـول مـوضـوع الهزيمة العربية وأسبابها وطبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالاضـافـة إلى مـقـدمـة طويلة بقلمـه مكرَّسة لدراسة ما أسماه «التـيـارات الفكرية العـربيـة التي برزت في تفسير الهزيمة وتحليلها وفهمها واقتراح السبل لتخطِّيها».

أبرز المختارات التي انتقاها هركابي، هي: جزء كبير من كتاب صلاح المنجد «أعـمـدة النكبـة» ـ أجـزاء من كـتاب صادق جلال العظم «النقد الذاتي بعد الهزيمـة» ـ قسم من كتاب قسطنطين زريق «معنى النكبة مجدَّداً» ـ بيان ٥ حـزيـران لأدونـيس في مجلة الآداب» آب/ اغـسطس ١٩٦٧ ـ مـقال ناجي علّوش «جـدل الهزيمـة والنصر» في دراسـات عربية أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ ـ مـقـال لعـبـد الرحمن البـزّاز بعنوان «كـيف يربح العـرب الحـرب» ـ مقال لابراهيم عـامر «الدعايات العربية في الميزان» ومقال لكل من سيسيل وجورج حوراني في النهار ١٩٦٧/٨/١٢ والقضايا المعاصرة صيف ١٩٦٩.

يسـتنتج هركـابي من مـتـابعـته لحركة الفكر السياسي العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، وجود خمسة تيارات متنازعة، هي:

أ ـ التيار الاصلاحي (الليبرالي) الذي يُرجع الهزيمة إلى ضعف المجتمع وتخلُّفه ويدعو إلى إدخال تعديلات جذرية وعميقة عليه وإلى أنظمة حكم ليبرالية.

ب ـ التيار الثوري الذي يدعو إلى ضرورة قيام ثورة شاملة تؤدي إلى إجراء تغيير جذري في جميع مجالات الحياة العربية.

جـ ـ التيار الاسلامي، الذي يدعو إلى إصلاح الأمة عن طريق الدعوة السلفية في العودة إلى القيم الاسلامية.

د ـ التيار الحاكم، النزعة الرسمية في التقليل من أهمية الانتصار الاسرائيلي، وفي تفسير الهزيمة على أساس عوامل عرضية وطارئة.

هـ ـ تيار فتح وم.ت.ف الذي ينسب اليه القول بان وجود إسرائيل هو سبب الضعف العربي كله.. دار النشر أضافت مقدمة تحدثت فيها عن تيار سادس، بالإشارة إلى ما تسميه بوادر ظهور تيار عربي جديد إزاء الصراع، يشدِّد على الأصوات العربية الداعية للتفاهم مع إسرائيل والاعتراف بها والعمل معها على ازدهار المنطقة في المستقبل(٤).

٣ ـ كتاب «الاستراتيجيات العربية والاستجابات الاسرائيلية» صدر في نيويورك عام ١٩٧٧، ويتألف من عشرة فصول صنِّفت في قسمين: القسم الأول يتحدث عن السياسات العربية في فترة الخمسينات والستينات وعملية الانتقال إلى الهدف إلى البرنامج ـ المدارس الفكرية الثلاث الجديدة في الفكر العربي على خلفية حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وهي مدرسة التآكل والتلاشي، ومدرسة تحجيم إسرائيل وإعادتها إلى أبعادها الطبيعية، ومدرسة النضال الدؤوب ـ مطالب المدارس العربية الثلاث بالانسحاب الاسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية ـ وجهات نظر المدارس العربية الثلاث بشأن التسوية، وهي تفكيك إسرائيل عن طريق التطور الذاتي للمجتمع الاسرائيلي والعودة إلى العمل السياسي بسبب عدم القدرة على القضاء على إسرائيل عسكرياً، واستخدام كافة الطرق المتاحة دون أي حاجة لتسويات مرحلية.. أما القسم الثاني فيدرس السياسة الاسرائيلية من خلال: الصراحة الذاتية وتقييم

السياسة ومسألة التنازلات، بالاضافة إلى عرض وتحليل مدارس الفكر الاسرائيلي الثلاث، وهي حمائم الحمائم وصقور الصقور وحمائم الصقور. وفي الفصل التاسع مقارنة بين المدارس الفكرية العربية والإسرائيلية. وفي الفصل العاشر يجمل هركابي رؤيته ويخلص إلى أن تطورات المستقبل تفيد بأن العرب غير مستعدين لإنهاء الصراع، وعلى إسرائيل أن تنتهج موقفاً عنيداً وصقرياً!(٥).

٤ ـ كتاب «قرارات إسرائيل المصيرية» صدر بالعبرية عن عام عوفيد عام ١٩٨٦، وبالإنجليزية في لندن ١٩٨٨، ويتألف من خمسة فصول تم فيها حلول الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمواقف السياسية في الصهيونية وإسرائيل، ومرحلة صعود الليكود إلى السلطة. كما درس اليهودية القومية الدينية، وفي الفصل الخامس «إلى أين تسير إسرائيل» حدَّد هركابي بعض الاتجاهات التي يتعين على إسرائيل مراعاتها، وضمن هذا الفصل الذي يلخص وجهة نظر هركابي إزاء الصراع، نجد تركيزاً على آلية الحساب التاريخي وضرورة تحرر إسرائيل من الضغوط المرحلية، وعلى أهمية استعادة أهل الفكر «الانتلجنسيا» دورهم، وعلى جعل العلاقات الدولية الأساس الذي تُبنى عليه التصورات الإسرائيلية بمعزل عن التمركز حول الذات، ثم يتحدث هركابي عن الواقعية في النظرة إلى الذات والآخر، وإلى عملية الصراع. كما يدعو إلى اتخاذ موقف نقدي من التاريخ الحديث وإلى إدراك حقيقي لمكانة إسرائيل في العالم. ثم يشدِّد على أهمية أن تكون إسرائيل أمة مقاتلة ومبدعة حتى في ظل إحلال السلام مع العرب. ويرى أن على إسرائيل أن تتخذ قرارات حاسمة في كثير من المسائل الداخلية والخارجية، ومنها أن تتلخص من بقايا الأنماط الفكرية التي ورثتها إياها روح جابوتنسكي ـ بيغن، وأن تبني مجدها على نوعيتها، وأن تخفض مطالبها ومعاييرها، وأن توافق على حل لمشكلة المناطق المحتلة لتجنب المخاطر الديمغرافية والسياسية والمصيرية المتوقعة(٦).

٥ ـ مجموعة أخرى من الكتب والكراسات، أهمها: «الحرب الذرية والسلاح النووي» ـ «بين إسرائيل والعرب» ـ «الفدائيون والاستراتيجية العربية» ـ

«عبرة العـرب من هزيمـتـهم» ـ «كـيف تمَّ شرح الموقف العـربي في الجيش المـصري» ـ «المـيـثـاق الـوطـني الفلسطيني» ـ «الفلسطينيـون وإسرائيل» ـ «أعـراض باركـوخـفـا»ـ.. بالإضافة إلى مئات الأعمال والمواد المنشورة داخل فـلسطين المحـتلة وخـارجـهـا (محاضرات ـ ندوات ـ أبحـاث ـ مـقـالات ـ تصريحات ـ مقابلات ..إلخ). وبعض هذه المواد ورد ذكره في ثنايا العديد من فقرات هذا الكتاب.

**** مواقف هركابي.. أيّ تحوُّل؟!**

خـلال سنوات الستينات والسبعينات كان يهوشفاط هركابي يتبنى مقولات وآراء مـتـشـدِّدة إزاء سـبل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وخاصة في الموضوع الفلسطيني. ويعكس المقـال الذي نشره في مجلة «الأزمنة الحديثة»[٧] أواسط عام ١٩٦٧، طابع التـشدُّد الذي طغى على رؤيته للصراع. كما يعكس هذه الرؤية مقال كـتبه هركابي في حزيران (يونيو) ١٩٧٢، يتحدث فيه عن «مشكلة الفلسطينيين»، فـيبدو له أن دولة فلسطينية في الضفة الغربية غير قابلة للبقاء، ليس بسبب صغر حـجـمـها فقط ـ كما يقول ـ وانما الأهم بسبب وضعها السياسي، نظراً لأن هكذا دولـة يـمـكن أن يعـزلها الاردن عن الدول العـربيـة، وسـتكون لهذا العـزل آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى، وسيبقى أمامها الاعتماد على إسرائيل كـسـوق ومنفـذ. ويدّعي هركابي أن الفلسطينيين لا يستطيعون أن يكونوا شركاء لإسرائيل في المسـتـقـبل المرئي في تسـوية سـياسية، لكنهم قادرون على أن يكونوا شركاء في تسويات عملية تتمثل في حقل النشاط الاقتصادي[٨].

وبالرغم من أن هركـابي يحاول عـدم إعطاء مـوقف واضح، فـيـقـتصر في حـديثـه على توصيف الحالة، ويسعى إلى معالجة المشاكل عندما تظهر، إلاّ انه من خـلال روح كـتـاباته القـديمـة، كـان لا يؤمن بإجـراء أي مفاوضات حقيقية مع الفلسطينيين، وكل مـا يريده هو اتبـاع سـيـاسة من شأنها إطلاق الشعارات التي تبـدو في ظاهرها مـعـتـدلة ومـرنة، ولكن الهدف الحـقـيقي من ورائها هو زرع الانشـقاق والخـلاف داخـل المعسـكر الفلسطيني(٩) آنذاك كـان هركـابي يصنِّف

نفسه ضمن مدرسة «حمائم الصقور» الاسرائيلية، حسب تسميته، ويعبِّر بشكل أصيل عن السلوك السياسي الصهيوني الرسمي الذي يحاول أن يطرح أمام الخصم والرأي العام سياسته وشروطه بطريقة تبدو معها معتدلة ومعقولة، بينما هي في الجوهر تعجيزية، بحيث لا يستطيع الخصم إلا رفضها، وفي هذه الحالة يبدو الخصم هو المتطرف وغير المعقول. واستناداً إلى هذا وغيره، يبيِّن الباحث الفلسطيني هاني مندس انه ما دام الكاتب في اسرائيل يلتزم بما تمثِّله الصهيونية، فإن فكره لا بد أن يكتسب الكثير من السمات الصهيونية وبما تمثِّله من تضليل ومراوغة وعدم أمانة، مهما تستَّر فكر هذا الكاتب برداء النظرة «العلمية»[١٠].

لا شك ان هذا الحكم قابل للاستمرارية وللتعميم، سواء تعلق الأمر بـ«حالة» هركابي أو بغيره، بصرف النظر عن أي تغيرات شكلية أو طفيفة تطرأ على طروحات هذا الباحث الاسرائيلي أو ذاك. ويمكن القول أن هكذا تغيرات قد طرأت بالفعل على ما أنتجه هركابي منذ أواسط الثمانينات. ولنلاحظ كيف كان مسارها؟!

في مقابلة صحفية معه، رأى هركابي شكل التسوية الخاص بـ«المشكلة الفلسطينية» هو قيام كونفدرالية مع الاردن، تقوم إلى جانب اسرائيل. ويعتقد ان للسلام ديناميته الذاتية التي تخلق مصالح مشتركة في السلام واستقرار الحدود، وهذا ما سوف يعمل ضد أحلام العرب في الاستمرار بالنضال ضد اسرائيل. ويذهب إلى انه بدأت تظهر «مرحلية استراتيجية» بين الفلسطينيين، إذا أخفقت فسوف يقوى جانب المتطرفين[١١] . وبعد ذلك بأقل من عام ونصف، نرى هركابي يحذِّر من ان اسرائيل مقبلة على «الانتحار الوطني»، ويصف لمواجهة مثل هذا المصير رداً هو «الانسحاب التام من منطقة الضفة الغربية»[١٢]وأخذ هركابي يكرر الحديث عن «الخطر الديمغرافي الفلسطيني» في كتاباته وتصريحاته، مستخدماً الصورة التالية للمقارنة: مع كل مخزونها النووي فإن الولايات المتحدة لا تستطيع حماية نفسها لو كان ١٤٠ مليونا من سكانها من الروس. وذلك في إشارة إلى ما يترتب على ارتفاع نسبة العرب في البلاد. ويرسم هركابي خيارين أمام اسرائيل هما إما أن تقوم دولة فلسطينية الى جوارها، أو أن تتحول إلى دولة

عـربيـة (حـتى لو كـانت غير فلسطينية) وتستطيع اسرائيل أن تتدرج في «مسيرة الحماقة» كدولة تعمل ضد مصالح نفسها. ويخلص إلى أنه من الممكن الوصول إلى سـلام ولكن بثـمن أعلى مما كـان قـبل ذلك، وبمـقدار ما تتأجل التسوية، سوف تتردى ظروف اسرائيل حتى تصبح أمام قربة مقطوعة(١٣).

وفـيما بعـد راح يهوشـفـاط هركابي يعلن صراحة عن الطريقة التي يقترح اعـتمادها من قـبل اسرائيل، فنجـده في مقابلة معه أواخر العام ١٩٨٨ يجيب على سـؤال. هل توصي الحكومـة الاسرائيلية بالجلوس مع م.ت.ف لإجراء مفاوضات؟! بقـوله: لا أقـول ذلك اليوم فقط، بل قلته عام ١٩٨٥. وبعـد أن يستخدم عبارات القـذف والشتم ضد المنظمة،يستدرك:لكن التفاوض معها،وليس باستطاعة اسرائيل أن تحدِّد ممثلي الطرف الآخر. وإزاء تساؤل مثل: هل انك أصبحت «يسارياً» أم أن إسرائيل هي التي أصـبـحت يمينية؟! يرد هركابي على هذا قائلاً: يصفونني بأنني جننت وإن مرض السرطان أضر برأسي أيضاً. إن الجنون ليس بي، وإنما في دولة إسرائيل، فـحرب الأيام الستة (= عدوان ١٩٦٧) سببت الجنون لنا.. ويتابع: نحن مـوجـودون عـند نقطة تحـول عـالمي كـبير، فـالصراع بين الدول العظمى وفـقـاً للترتيـبـات الدوليـة الجـديدة لم يعد صراعاً إقليمياً، وتوزيع مناطق النفوذ انتهى تـقـريبـاً، والحـرب في الشرق الأوسط تهدِّد الدولتـين والتنافس بينهما الآن ليس إقليـمـيـاً بل هو تنافس اقـتصادي تكنولوجي، ولذلك فإن إسرائيل لا تشكل كنزاً استراتيـجـيـاً للولايات المتحدة ـ على حد قوله ـ ويضيف: إما أن يقولوا لنا تعالوا إلى حل مفروض أو أن يقولوا: طالما أنكم غير مستعدين فبإمكانكم أن تنتحروا على غـرار الحـرب العـراقـية ـ الإيرانية. وأخيراً يصف هركابي الموقف الإسرائيلي بأنه مـوقف متصلب، فإسرائيل تطالب بكل الأرض، والأخطر هو القول بأن إسرائيل لن تستمر في الوجود إذا قامت دولة فلسطينية. ونحن نشبه بذلك الإنسان الذي يعلق وجـوده بـالجـلوس على ظهـر غيره. وإذا كـان هذا مـا تريده إسرائيل فإن هناك افتراضاً بأن يقال لنا إما أن تنزلوا وإما أن تموتوا(١٤).

.. هذه عـيِّنات قليلة من القناعـات التي أصـبح هركابي يفصح عنها، وهي قناعـات هاجسـها الأول بالطبع كيفية «إنقاذ إسرائيل» من خطر يتهددها مستقبلاً،

جـرَّاء البعد الديمغرافي للصراع، وما يتصل به من أبعاد سياسية وأمنية وغير ذلك، وإذا كـان المتابع لهذه القناعات يخرج للوهلة الأولى بانطباع مفاده أن هركابي قد تغـيّـر بمـقـدار كبير، فإن وضـع هكذا انطباع على أرضية الاعتبارات التي يحدّدها هركـابي في كتاباته لضرورة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية، سيولِّد اعتقادا بأن إمـلاءات الواقع القـائم هي تدفـعه لمثل ذلك، وبالتالي فإن أي نجاح قد تحققه إسرائيل (فرضاً) في تغيير الظروف القائمة، سيدفع هركابي تلقائيا إلى العدول عن أفكاره الجـديدة، على غـرار عدوله عن بعض أفكاره القديمة. إذ يعي هركابي تماما العـلاقـة بين طبيعة الحل وموازين القوى التي تفرضـه، وبالتالي فتغير هركابي لا يعني «صـحوة ضمير».

** مصادر البحث والإحالات المرجعية:

* *الفصل الأول :*

(١) د. ادوارد سعيد، «الاستشراق.. المعرفة ـ السلطة ـ الانشاء»، تعريب د. كمال أبو ديب، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية) ١٩٨١ ـ الصفحات ٣٧/٣٨/٣٩، ٢١٤/ ٢١٥ (بتصرف).

(٢) رضوان السيد، «ثقافة الاستشراق ومصائره وعلاقة الشرق بالغرب»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ العدد ٣١ (بيروت: معهد الانماء العربي) كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ ـ ص ٧.

(٣) د. محمد البهي ، «المبشرون والمستشرقون وموقفهم من الاسلام»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع٣٢) نيسان/ ابريل ١٩٨٣ ـ ص ١٢٥/١٢٦.

(٤) د. ميشال جحا، «الدراسات العربية والاسلامية في أوروبا»، (بيروت: معهد الانماء العربي١٩٨٢) ـ ص ١٩...

(٥) د. ادوارد سعيد ، «الاستشراق..» ـ ص ٨٠.

(٦) د. أنور عبدالملك ، «الاستشراق في أزمة» ترجمة د. حسن قبيسي، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣١) ـ ص ٧١ (بتصرف).

(٧) فرانسوا دي بلوا ، «في نقد المستشرقين»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣٢) ـ ص ١٤٩.

(٨) د. شكري نجار ، «لم الاهتمام بالاستشراق ؟» مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع٣١) ـ ص ٦٢/ ٦٣.

(٩) عبدالله العروي، «الايديولوجية العربية المعاصرة»، (بيروت: دار الحقيقة) ١٩٧٠ ـ ص ١٧٣.

(١٠) د. شكري نجار ، «لم الاهتمام بالاستشراق؟» ـ ص ٦٢.

(١١) المصدر السابق ـ ص ٦٣.

(١٢) د. توفيق سليمان ، «اسطورة النظرية السامية» ، (دمشق: دار دمشق) ١٩٨٢ ـ ص ٧١ ، ٧٨.

(١٣) روجيه غارودي، «ما يعد به الاسلام» ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم، (دمشق: دار الوثبة) ١٩٨٣ ـ ص ٢٣٣.

(١٤) دونالد مالكولم رايد، «جامعة القاهرة والمستشرقون»، ترجمة: صلاح الدين هاشم، مجلة «الثقافة العالمية» السنة ٧ العدد ٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ ـ ص ١٧....

(١٥) للتوسع أنظر: ريجينا الشريف، «الصهيونية غير اليهودية — جذورها في التاريخ الغربي» ترجمة أحمد عبدالله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة/ ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ـ ص٣٠ ...

(١٦) كمراجع عن أهم كتب الرحلات إلى المشرق من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، انظر قائمة الكتب الواردة في ملحق بحث: د. جبور الدويهي، «الرحلة وكتب الرحلات الأوروبية إلى المشرق حتى نهاية القرن الثامن عشر»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣٢) ـ ص٦٦ إلى ٦٩.

(١٧) ريجينا الشريف، «الصهيونية غير اليهودية» ـ ص ٨٣.

(١٨) د. شكري نجار، «لم الاهتمام بالاستشراق؟» ـ ص ٦٧.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) محمود وادي المراش، «بريطانية: صندوق الاستكشافات الفلسطينية»، مجلة شؤون فلسطينية» العدد ٩ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) أيار/ مايو ١٩٧٢ ـ ص ١٩٧.

(٢١) المصدر السابق (اقتباس).

(٢٢) المصدر ذاته ـ ص ١٩٨.

(٢٣) لتكوين فكرة عن أعمال الصندوق، انظر مثلاً: د. خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين ١٨٦٥ ـ ١٩١٥»، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ١٠٤، تموز / يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧٧ إلى ٩١.

(٢٤) د. أسعد رزوق، «اسرائيل الكبرى» دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني»، سلسلة كتب فلسطينية/ ١٣ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ ـ ص ٤١/٤٢.

(٢٥) ريجينا الشريف، «الصهيونية غير اليهودية». ص١٢٦.

(٢٦) محمود وادي المراش، «بريطانية: صندوق الاستكشافات ...» ـ ص ٢٠٠.

(٢٧) المصدر السابق ـ ص ٢٠١ / ٢٠٢.

(٢٨) انظر: مجموعة من المؤلفين، «قاموس الكتاب المقدس» (بيروت: مكتبة المشعل باشراف رابطة الكنائس الانجيلية في الشرق الأوسط) ١٩٨١ (ط٦) ـ ص ٧٧٦ و٨٤٠/ ٨٤١.

(٢٩) د. خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين...» ـ ص ٩٢.

(٣٠) د. أسعد رزوق، «اسرائيل الكبرى...» ـ ص ٤٥.

(٣١) محمود وادي المراش، «بريطانية: صندوق الاستكشافات...» ـ ص ٢٠٢.

(٣٢) المصدر السابق.

(٣٣) د. أسعد رزوق، «اسرائيل الكبرى...» ـ ص ٤٦/٤٧.

(٣٤) المصدر السابق ـ ص ٤٦ (اقتباس).

(٣٥) المصدر ذاته ـ ص ٢٠٠.

(٣٦) د. خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين» ـ ص ٩٩.

(٣٧) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى. . .» ـ ص ٦٢.

(٣٨) ريجينا الشريف ، «الصهيونية غير اليهودية. . .» ـ ص ١٤٠ / ١٤١.

(٣٩) د. أمين عبدالله محمود ، «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية»، سلسلة عالم المعرفة/ ٧٤الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) شباط/ فبراير ١٩٨٤ ـ ص ٣٥.

(٤٠) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى. . .» ـ ص ٢٩/ ٣٠.

(٤١) ريجينا الشريف ، «الصهيونية غير اليهودية. . .» ـ ص ٢٤٦ ، ٢٤٨/٢٤٩.

(٤٢) د. محمد البهي ، «المبشرون والمستشرقون وموقفهم من الاسلام»، ـ ص ١٢٦.

(٤٣) المعلومات من: أ ـ د. عبدالرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين»، (بيروت دار العلم للملايين) ١٩٨٤ ـ ص ٣٩٨. . .

ب ـ Encyclopedia Judaica (M.O), Vol. 12, (Jerusalem. Keter Publishing House Jerusalem) 1974 - pp. 525/526.

(٤٤) المعلومات من: أ ـ يوميات هرتزل، (اعداد: د. أنيس صايغ، ترجمة: هلدا شعبان صايغ)، سلسلة كتب فلسطينية / ١٠ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ ـ ص ٥٣٠ ، ٣٨٨ / ٣٨٩.

ب ـ د. أمين عبدالله محمود، «مشاريع الاستيطان اليهودي. . .»، مصدر سابق ـ ص ١٦٨ / ١٦٩.

جـ ـ Encyclopedia Judaica (U - Z) Vol. 16 - 65 / 66.

(٤٥) المعلومات من : أ ـ د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» ـ ص ١١٩ إلى ١٢٥.

ب ـ Encyclopedia Judaica (F.H) Vol. 7 - pp. 752 / 753.

جـ ـ Massignon, Louis, " Preface à la Bibliographie de I. Go - ldzyiher Par B.Heller (Paris) 1927, PP. V - XVI.

د ـ عبد الله العروي، «الايديولوجية العربية المعاصرة» ـ ص ١٤٧.

(٤٦) المعلومات من : أ ـ د. عبدالرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» ـ ص ٤٠.

ب ـ .Encyclopedia Judaica (B) Vol. 4 - PP. 262 / 263

(٤٧) المعلومات من: أ ـ . . . . ، «الفكرة الصهيونية ـ النصوص الأساسية» (إشراف: د. أنيس صايغ) سلسلة كتب فلسطينية / ٢١ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٠ ـ ص ٣٦٥/٣٦٦.

ب ـ Encyclopedia Judaica (F.H) Vol. 7 - PP. 821 / 822

(٤٨) المعلومـات من: أ ـ د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» ـ ص ٤٣٣ / ٤٣٤.

ب ـ Encyclopedia Judaica (H.I) Vol. 8 - PP. 980 / 981.

(٤٩) المعلومـات من: أ ـ د. عبدالرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» ـ ص ٣٧٣ إلى ٣٧٧.

ب ـ Encyclopedia Judaica (L.M) Vol 11 - PP. 1466/1467

(٥٠) المعلومـات من: أ ـ د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» ـ ص ٤٧.

ب ـ Encyclopedia Judaica (B/S.V) Vol. 4 - P. 161

جـ ـ . . . ، «الفكرة الصـهيونية ـ النصوص الأساسية» ـ ص ٣٧٣.

(٥١) المعلومـات من: أ ـ د. عبدالرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» ـ ص ٣٢٧ إلى ٣٣٠.

ب ـ Encyclopedia Judaica (J.L) Vol. 10 - P 1945

(٥٢) د. شكري نجـار، «لم الاهتمام بالاستشراق» ـ ص ٦٥.

(٥٣) د. ميشال جحا، «الدراسات العربية والاسلامية. . .» ـ ص ٢٨٢.

(٥٤) رضـوان السيد، «ثقافة الاستشراق. . .» ـ ص ١٩.

(٥٥) المصدر السابق ـ ص ١١/ ١٢ (بتصرف).

(٥٦) د. ادوارد سـعيد، «الاستشراق . . .» ـ ص ٢٩٠.

(٥٧) المصدر السابق ـ ص ٢٩١.

(٥٨) د. خليل أحمد خليل، «الاسـتشراق مـشكلة معرفة أم مشكلة اعتراف بالآخر»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣١) كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ ـ ص ٥٥.

(٥٩) د. ميشال جحا، «الدراسات العربية والاسلامية. . .» ـ ص ٥٦/ ٧٥.

(٦٠) المـصـدر السـابق، و: عماد الجـواهري، «فلسطين في مـصـادر التـاريخ الحـديث»، مجلة «الدراسات الفلسطينية» العدد ٤٠/ ٤١ (جامعة بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية) كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ ـ ص ٨٨.

(٦١) رضـوان السيد، «ثقافة الاستشراق . . .» ـ ص ٦.

(٦٢) مـوسـى حمود (مُراجع)، «الغـرب والشرق الأوسط» تأليف برنارد لويس، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣٢) ـ ص ٢٨٤. . .

(٦٣) ريجينا الشريف، «الصـهيونية غير اليهودية. . .» ـ ص ٢٤٣ (اقتباس).

(٦٤) نشرة م.د.ف السنة الأولى (ملحق ع ٧) ١/ ٧/ ١٩٧١ ـ ص ١.

(٦٥) ... ، مجلة «المستقبل» (باريس) ١١/ ١/ ١٩٨٦ ـ ص ١٠.

(٦٦) . . . ، جريدة «الرأي» الأردنية ٥/١/١٩٨٦ ـ ص ١٨ (عن معريف).

(٦٧) المصدر السابق ، و: د. أيمن عساف ، «معاهد الابحاث الاسرائيلية في خدمة المخابرات والحكام»، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية/ لندن، جريدة «الدستور» الأردنية ٢٥/٣/١٩٨٦ ـ ص ٢٣.

* الفصل الثاني :

(١) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى. . .» ـ ص ١٢/ ١٣ (بتصرف).

(٢) ألبير ميمّي ، «صورة المستعمر والمستعمر»، (بيروت: دار الحقيقة) ١٩٨٠ ـ ص ٩٧.

(٣) تيودور هرتزل، «الدولة اليهودية» [في]. . . «الفكرة الصهيونية ـ النصوص الأساسية» ـ ص ١٢٠.

(٤) عبدالوهاب الكيالي، «الجذور التاريخية للتحالف الصهيوني الامبريالي» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية ـ المجلد الثاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٧٧ ـ ص ١٤ (اقتباس).

(٥) أحمد عبد العال . «اللاانسانية واللاأخلاقية في الفكر الصهيوني» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية ـ المجلد الأول» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٧٧ ـ ص ١٨٩ (اقتباس).

(٦) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى. . .» ـ ص ١٤٩ (اقتباس).

(٧) ادوارد سعيد ، «الاستشراق . . .» ـ ص ٣٠٤ .

(٨) حاييم وايزمن ، «شهادة أمام لجنة التحقيق الملكية»، منشورات الوكالة اليهودية / ٣ (القدس: مطبعة عزرئيل) شباط/ فبراير ١٩٣٧ ـ ص ٣٥.

(٩) موسى سيملانسكي، «الاستعمار اليهودي والفلاح»، تعريب د. نسيم ملول (القدس: مطبعة ملول) ١٩٣٠ ـ ص ٢٨ إلى ٤٣.

(١٠) آلن تايلور ، «الصهيونية بين النظرية والتطبيق» [بحث في] «الصهيونية العنصرية ـ المجلد الأول» ـ ص ٧٣ (اقتباس).

(١١) «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل»، مجلة «شؤون فلسطينية» (العدد ٤٩) أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ـ ص ١٧٧/ ١٧٨ (عن: مجلة همزراح هحداش الاسرائيلية المجلد ١١ (ع ١ ـ ٢) ١٩٦١ ـ ص ٢).

(١٢) تسفي تيمور ، مؤسسات التعليم العالي. . اضطهاد مستمر عن طريق تقليص المشاركة الحكومية»، عل همشمار ٢٦/ ١/ ١٩٨٧! ـ ص ٩.

(١٣) Central Bureau of Statistics, (Statistical Abstract of Israel) No. 38 (1987) Table XXIII (4 - 5) - P. 635.

(١٤) . . . ، «علم الاستشراق في إسرائيل يؤوّل ويحرّف تاريخ المنطقة»، جريدة «الاتحاد» العدد ٤٤/ ٤٠ (حيفا) ٣/ ٧/ ١٩٨٣ ـ ص ٤ .

(١٥) للتوسع أنظر: نشرة م.د.ف السنة الثانية (ع ٢٠) ١٦/ ١٠/ ١٩٧٢ ـ ص ٦١٩ ، ونشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ١٦) ١٦/ ٣/ ١٩٧٣ ـ ص ١٦٩ .

(١٦) تسادوك يحزقئيلي . «تقرير جديد لمفتش الدولة حول مؤسسات التعليم العالي»، يديعوت أحرونوت ٣٠/ ٨/ ١٩٨٤ ـ ص ١٤ .

(١٧) للاطلاع ، أنظر: أ.م ، «الأرشيف في اسرائيل» مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ١٢) آب/ أغسطس، ١٩٧ ـ ص ٢٣٣ إلى ٢٣٦ .

(١٨) يسرائيل هرال ، «معهد أبحاث لتجميع الشمل»، يديعوت أحرونوت ٢٥/ ٢/ ١٩٧٧ .

(١٩) حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ـ ص ١٧٨ (عن: «همزراح هحداش» المجلد ٦ ، ١٩٥٥ ـ ص ٣).

(٢٠) ميخائيل كيرن ، «رجال الفكر والمؤسسة السياسية في سنوات الخمسينات»، «سكيراحودشيت» ، (ع ١١) ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ص ٢٨ .

(٢١) نشرة م.د.ف السنة ٢ (ملحق ع ١٩) ١/ ١٠/ ١٩٧٢ ـ ص ٦٠٠ (عل همشمار ١/ ٩/ ١٩٧٢).

(٢٢) أمير رون ، «مقابلة مع هركابي» ، دافار هشفوع ـ ملحق دافار الاسبوعي ١١/ ١١/ ١٩٧٧ .

(٢٣) . . . ، مقدمة لمقال موشي معوز، مجلة «الأرض» السنة الأولى (ع ٩) ٢١/ ١/ ١٩٧٤ ـ ص ٣٧ .

(٢٤) عاموس بن فيرد، «جذور الديمقراطية في اسرائيل قد تخلخلت»، هآرتس ٢٠/ ٥/ ١٩٧٥ ـ ص ٣ .

(٢٥) أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» ، ملحق دافار ١٩/ ٤/ ١٩٧٤ [أنظر: نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ١٢) ١٦/ ٦/ ١٩٧٤ ـ ص ٣٧٥/ ٣٧٦].

(٢٦) يوسف ميخالسكي ، «اسرائيل ثنائية القومية»، دافار ٢٩/ ٥/ ١٩٨٧ ـ ص ١٧ .

(٢٧) مردخاي روتنبرغ ، «التهويد والديمغرافيا»، معريف ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٢٨) علاء الدين حريب ، «أهمية ودور مراكز الدراسات الاستراتيجية في اسرائيل»، السنة الأولى (ع ١) (واشنطن: آراما للبحوث والدراسات والاعلام) نيسان/ ابريل ـ أيار/ مايو ١٩٨٨ ـ ص ١٤ .

(٢٩) يهوشع بيتسور ، «التعالي من جانب الذين يجلسون في الأبراج العاجية» ، معريف ١٠/ ٢/ ١٩٨٨ ـ ص ١١ .

(٣٠) حاييم مرجليت ، «قوة العريضة» ، عل همشمار ١٤/ ٢/ ١٩٨٨ ـ ص ٧ .

(٣١) . . . ، «الآثار الأولية للحرب في أوضاع اسرائيل الداخلية» ، نشرة م.د.ف السنة ٣ (ملحق العدد ٢٠) ٦/ ١١/ ١٩٧٣ ـ ص ٦٤٧ .

(٣٢) موشي أورن ، «الجنرالات يعودون إلى مقاعد الدراسة»، ملحق هآرتس ٢١/ ١٢/ ١٩٧٩ .

(٣٣) . . . ، «أكاديمية عسكرية ـ كلية القيادة والأركان»، على همشهار ٣/٦/١٩٨٦ ـ ص ٧.

(٣٤) نشرة م. د. ف السنة ٤ (ع ٨) ١٦/٤/١٩٧٤ ـ ص ٢٣٦ (هآرتس ٢٧/٣/١٩٧٤).

(٣٥) عاموس بيرلموتر . «العسكريون والسياسة في اسرائيل» سلسلة ترجمات/٢ (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٧٥ ـ ص ٩٧.

(٣٦) للاطلاع ، أنظر : . . . ، «حرب فلسطين ١٩٤٧/١٩٤٨» و«الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩» وكلاهما: الرواية الرسمية الاسرائيلية، ترجمة أحمد خليفة ومراجعة سمير جبور (بيروت م. د. ف) الأول ١٩٨٤ والثاني ١٩٨٩.

(٣٧) . . . ، «من الموسوعة العسكرية الاسرائيلية ـ الكتاب الأول» ، (دمشق: م. أ. د. ف) ١٩٨٤ ـ ص ٣/٤ (مترجم).

(٣٨) أنظر: زئيف شيف ، ايتان هابر (تحرير)، «ليكسيكون ليبطاحون يسرائيل = قاموس الجيش والدفاع الاسرائيلي»، (اسرائيل: زمورا، بيتان، مودان) ١٩٧٦ ـ قائمة المشاركين (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٣٩) نشرة م. د. ف السنة ٣ (ع ١٤) ١٦/٧/١٩٧٣ ـ ص ٤٤٨ (هآرتس ٤/٧/١٩٧٣).

(٤٠) حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ١٨١.

(٤١) يهوشع حلميش، «الجنود العاديون في المخابرات»، يديعوت أحرونوت ٤/٦/١٩٨٠ ـ ص ١٠.

(٤٢) يوئيل بن فورات، «المشكلات التي يواجهها تقدير المخابرات» مجلة «معرخوت» (ع ٢٩٦) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ ـ ص ١٩.

(٤٣) نشرة م. د. ف السنة ٥ (ع ٧) ١/٤/١٩٧٥ ـ ص ٢٢١ (يديعوت أحرونوت ١٤/٢/١٩٧٥).

(٤٤) رفعت سيد أحمد ، «محاولة الاختراق الصهيوني للعقل العربي»، «مجلة شؤون عربية» (ع ٤٤) تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ وحدة المجلات) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ـ ١٥٧ (اقتباس).

(٤٥) يغآل شافي ، «دكتور للاستخبارات» مجلة «معرخوت» (ع ٣١٢/٣١٣) أيلول / سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ ـ ص ٣٤ إلى ٣٧.

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) نشرة م. د. ف السنة ٣ (ع ٢٤) ١٦/١٢/١٩٧٣ ـ ص ٧٤٦ (دافار ١٠/١٢/١٩٧٣).

(٤٨) تسفي كاتس ، «القدرة على قول الحقيقة للجمهور» يديعوت أحرونوت ٩/٥/١٩٧٥.

(٤٩) د. عبدالوهاب المسيري ، «الايديولوجية الصهيونية ـ دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة» القسم الثاني، سلسلة عالم المعرفة / ٦١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ ـ ص ١٦٠ / ١٦١.

(٥٠) السيد يسين ، «الصهيونية ايديولوجية عنصرية» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية ـ المجلد الأول» ـ ص ١٠١ (اقتباس).

(٥١) نشرة م.د.ف السنة ٢ (ملحق ع ١٥) ١/ ١٩٧٢/٨ ـ ص ٤٦٦ (عن: اريك وراعيل جان يتسحاق، «مفكرو المعارضة في اسرائيل»، مجلة «Conservative Judaism» العدد ٣ مجلد ٢٦ ربيع ١٩٧٢).

(٥٢) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ـ ص ١٧٧ (عن: «همزراح هحداش» المجلد ١١ ع ١ ـ ٢ ، ١٩٦١ ـ ص ٢).

(٥٣) اوري ميلشتاين، «أين كان المستشرقون؟!» ملحق دافار ١٩/ ٤/ ١٩٧٤ [نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ١٢) ١٦/ ٦/ ١٩٧٤ ـ ص ٣٧٥/ ٣٧٦].

(٥٤) المصدر السابق.

(٥٥) المصدر ذاته.

(٥٦) للتوسع ، انظر: . . . ، «اساتذة الجامعات في اسرائيل ينضمّون إلى منتقدي الحكومة» نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٢٣) ٦/ ١٢/ ١٩٧٣ ـ ص ٧١٨ . . .

(٥٧) نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٢٤) ١٦/ ١٢/ ١٩٧٣ ـ ٧٤٦ (دافار ١٠/ ١٢/ ١٩٧٣).

(٥٨) أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» ، مصدر سابق، نشرة م.د.ف ـ ص ٣٧٣.

(٥٩) المصدر السابق ـ ص ٣٧٤.

(٦٠) المصدر ذاته ـ ص ٣٧٤ / ٣٧٥.

(٦١) رفائيل باشان ، «ورقاتنا الأربع ـ مقابلة مع فريد لندر»، يديعوت أحرونوت ٢١/ ١٢/ ١٩٧٣ [أنظر: نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ٩) ٢١/ ١/ ١٩٧٤ ـ ص ٣٣].

(٦٢) يهوشفاط هركابي ، «للنقد الذاتي الوطني»، معريف ١٩/ ٤/ ١٩٧٤.

(٦٣) أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» . . . . . . ـ ص ٣٧٦.

(٦٤) نتان روعي ، «مقابلة مع د. تسفي لنير» ، دافار هشفوع ٢/ ١/ ١٩٨٤ ـ ص ٤.

(٦٥) تسفي تيمور ، «نظرة عن كثب حول التعليم العالي» ، على همشمار ٢٩/ ٩/ ١٩٨٧ ـ ص ١١.

(٦٦) ابراهام تال ، «البروفسورات في أيامنا»، هآرتس ٢١/ ٢/ ١٩٨٨ ـ ص ٩.

(٦٧) . . . ، «ممثلو الجهاز الأكاديمي يقولون: المجتمع الاسرائيلي فشل في كبح نمو النخبة» هتسوفيه ٤/ ١/ ١٩٧٧ ـ ص ٤.

* الفصل الثالث :

(١) Central Bureau of Statistics, "Statistical Abstract of Israel" No. 38 (1987),

Table XX III / 11 - P. 643.

(٢) معلومات هذه النبذة مستقاة من :

أ - Encyclopedia Judaica, Vol. 8 (He), op. cit - P.P. 220.

ب - يوسف مروة، نورما دندن ، د.م.ص «المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل» سلسلة حقائق وأرقام / ١٢ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٧ - ص ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٥٢.

حـ - أ. ب - يافيه «جامعة كرمز يهودي» على همشمار ٢١/٤/١٩٨٥ - ص ٦ .

(٣) معلومات هذه الفقرة مستقاة من :

أ - Encyclopedia Judaica, Vol 8 (He), op. cit, pp. 220 - 225.

ب - غبرييل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» [مقال في] «من الفكر المعاصر» سلسلة كتب فلسطينية/ ١١ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ - ص ٣٧٠ إلى ٣٧٤.

جـ - حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل»، مصدر سابق - ص ١٧٧/١٧٨ [عن: مجلة «همزراح هحداش» المجلد ١١ (العدد ١ - ٣) ١٩٦١ - ص ٤ . وأيضاً: الجامعة العبرية في القدس، تاريخها وتطورها (القدس) ١٩٣٩ - ص ٤٤].

د - «همزراح هحداش» المجلد ٢٩ (١ - ٤) ١١٣ - ١١٦ / ١٩٨٠ - ص ٢ .

(٤) المعلومات الرئيسة من :

أ - Scientific Research in Israel, Center of Scientific Research. (Tel Aviv: Levanda Press Ltd.) 1971 - P. 276.

ب - Encyclopedia of Zionism and Israel, Vol. 1 (New York : Herzel Press, Mc Graw-Hill) 1971 - P. 547.

(٥) المعلومات الرئيسة من :

أ - يوسف مروة (وآخران) ، «المؤسسات العلمية والثقافية والفنية. . .» - ص ٣٣.

ب - تسفي ايلان ، «تطلعات الاستيطان اليهودي في شرقي الاردن بين عام ١٨٧١ - ١٩٤٧»، (القدس: معهد يتسحاق بن تسفي) ١٩٨٥ (ترجمة خاصة عن العبرية).

جـ - يهودا أريئيل . «الكنيست في ماعون - الاكتشافات»، هآرتس ٢٠/١٢/١٩٨٧ - ص ١١ .

(٦) المعلومات الرئيسة من مقدمة المعهد لكتاب: يورام بن بورات، «قوة العمل العربي في اسرائيل»، القدس: معهد العلاقات الاقتصادية في اسرائيل باسم موريس فالك) ١٩٦٦ (ترجمة خاصة من العبرية).

(٧) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ . . . (تقرير)، «معهد هاري ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية» ، نشرة م.د.ف السنة ٣ (العدد ٧) ١/ ٤/ ١٩٧٣ ـ ص ٢٠٢ إلى ٢٠٥ .

ب ـ د. أيمن عساف ، «معاهد الأبحاث الاسرائيلية . .» ـ ص ٢٣ .

حـ ـ بطاقة رقم ٤٤ ، مراكز أبحاث ـ بنك معلومات «الأرض» .

د ـ «همزراح هحداش» المجلد ٢٩ (العدد ١ ـ ٤) ١٩٨٠ ـ ص ٢٩١ .

هـ ـ تعريف بالمعهد في كتاب: Moshe Ma'oz (Edit.), "Palestinian Arab Politics", (Jerusalem: The Jerusalem Press for The H.S. Truman Research Institute of The Hebrew University) 1975.

(٨) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ . . . (تقرير) ، «معهد هاري ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية» ، مصدر سابق .

ب ـ نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٦/ ١/ ١٩٧١ ـ ص ٢٨٩ (عن: دافار ٤/ ١١/ ١٩٧١) .

حـ ـ نشرة م.د.ف السنة الثانية (ع ٥) آذار / مارس ١٩٧٢ ـ ص ١٢١/ ١٢٢ (عن: معريف ٣١/ ١/ ١٩٧٢).

(٩) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١) ١/ ٤/ ١٩٧١ ـ ص ١٠ (عن: جيروزاليم بوست ـ الملحق الاسبوعي، ٣١/ ١/ ١٩٧٢).

ب ـ بطاقة رقم ٦٧ ، مراكز أبحاث ـ بنك معلومات «الأرض» .

حـ ـ عاموس بن فيرد ، «يوم دراسي في معهد اشكول» ، هآرتس ٢٠/ ٥/ ١٩٧٥ ـ ص ٣ .

(١٠) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ «همزراح هحداش» المجلد ٢٩ (١ ـ ٤) ١١٣ ـ ١١٦/ ١٩٨٠ ـ ص ٢ ، ٢٩٣ .

ب ـ مجلة «العلاقات الدولية» الربعية ، المجلد الخامس (الجامعة العبرية: معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية) ١٩٨٠/ ١٩٨١ (المحتويات).

حـ ـ بعض الكتب الصادرة عن المركز (سنوات متفرقة).

(١١) عطا الله منصور ، «تنسيق خارج البلاد» ، هآرتس ١٥/ ٢/ ١٩٨٧ ـ ص ٩ .

(١٢) المعلومات من :

أ ـ The Jerusalem Quarterly; (Jerusalem: The Middle East Institute), No. 41, Winter 1987 - P. 2

ب ـ استعراض الموضوعات في أعداد الدورية السابقة (J. Q) من العدد الأول ١٩٧٦ إلى العدد الأربعين عام ١٩٨٧ .

(١٣) المعلومات الرئيسة من :

أ - Encyclopedia of Zionism and Israel, No. 2, Op. Cit. - PP. 1104/1105.

ب - Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 86.

(١٤) المعلومات الرئيسة من :

أ - . . . . ، نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ٢) ١٦/٤/١٩٧١ - ص ٢٤.

ب - . . . . ، بطاقة ٤٩ ، مراكز أبحاث ، بنك معلومات «الأرض».

حـ - غبرييل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» - ص ٣٧٤.

د - حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق. .» - ص ١٧٩/ ١٨٠

هـ - د. أيمن عساف ، «معاهد الأبحاث الاسرائيلية. .» - ص ٢٣.

و - نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٣) ١/٢/١٩٧٣ - ص ٧٩.

(١٥) المعلومات الرئيسة من :

أ - The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, (Bulletin) Issue No. 9 (Winter 1989).

ب - فهارس ومضامين مجموعة كتب ونشرات صادرة عن مركز ديان.

حـ - ايلي ريخس، «القرية العربية في اسرائيل - البؤرة السياسية الوطنية المتحدة» سلسلة سكيروت = استعراضات (تل أبيب: مركز ديان للدراسات الشرق الأوسط وافريقيا معهد شيلواح) ١٩٨٥ - المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).

د - الياهو سلفتر ، تأثير الثورة الايرانية - ح ١ ، ٢» هآرتس ١١ - ١٢/١/١٩٨٨ - ص ٩ ، ١٣.

(١٦) المعلومات الرئيسة من :

أ - Jaffee Center for Strategic Studies (Jcss) 1988 - Catal

ب - Jcss Bulletin No. 6, June 1989.

جـ - Jcss Long - term Project (1989) .

د - Jcss The Research team (1989).

هـ - Jcss 1989 Publication Series.

و - مردخاي اورن، «مقابلة مع أهرون ياريف»، عل همشمار ١٨/٨/١٩٧٨.

ز - . . . . ، «ماذا وراء المستريا العسكرية في اسرائيل»، مجلة «الأرض» السنة الأولى (ع ٢٢) ١٩٧٤ - ص ٧/٨.

ح - مجموعة كتب وكراسات صادرة عن المركز (بالعبرية والانجليزية).

(١٧) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ لاري دايموند، «احتلال غير محدود سيعمل على تآكل الديمقراطية في اسرائيل» ملحق معريف ١٠/٧/١٩٧٧.

ب ـ الياهو سلفتر. «طوارىء وديمقراطية»، هآرتس ٢٣/٣/١٩٨٨ ـ ص ٩.

(١٨) للتفاصيل ، أنظر: ابراهام كوشنر، تلخيص للدراسة المذكورة في دافار ٤/٤/١٩٧٢ ،نشرة م.د.ف السنة الثانية (ع ٩) ١/٥/١٩٧٢ ـ ص ٢٤٦ إلى ٢٤٩.

(١٩) . . . (خبر) ، صدور الصحيفة الناطقة بلسان المؤسسة الاسرائيلية للتاريخ العسكري»، هآرتس ٨/٦/١٩٧٦ ـ ص ٤.

(٢٠) شموئيل سيجف ، «تقصيرات الاعلام الاسرائيلي»، معريف ١٧/٢/١٩٨٨ ـ ص ١٠.

(٢١) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 97.

ب ـ يوسف مروة (وآخران)، «المؤسسات العلمية والثقافية. . .» ـ ص ١٢.

(٢٢) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ . . . (تقرير ، «معهد الدراسات الشرق أوسطية» ، جريدة «الأنباء» الاسرائيلية السنة ١٣ (ع ٣٨٢٥) ٦/٥/١٩٨١ ـ ص ٤.

ب ـ شفيق منصور ، «حول المؤتمر الدولي للتاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط»، جريدة «الأنباء» السنة (١٣) ٢٦/١٢/١٩٨٠ ـ ص ٧.

حـ ـ قائمة منشورات المركز اليهودي العربي (جامعة حيفا) ومطبوعات صادرة عن المركز.

د ـ مجلة «دراسات آسيوية وافريقية» المجلد ٤ العام ١٩٨٠ (المحتويات).

(٢٣) بيرح تال ، «شخصية العربي في أدب الأطفال العبري»، هآرتس ٣٠/٧/١٩٧٦ ـ ص ١٤.

(٢٤) أدير كوهين، «بنيم ميخو عاروت بمرّآة = وجه بشع في المرآة ـ صورة الصراع اليهودي العربي في كتب الأطفال العبرية» (اسرائيل: منشورات ريشفيم) ١٩٨٥ ـ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٢٥) بيرح تال ، «هضبة الجولان كمركز بحث»، هآرتس ٢٤/٦/١٩٨٥ ـ ص ٩.

(٢٦) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 80.

ب ـ . . . «الفكرة الصهيونية ـ النصوص الأساسية»، مصدر سابق ـ ص ٤١٨ (عن ماير بايلان).

(٢٧) بطاقة رقم ١٠٩ ، مراكز أبحاث ، بنك معلومات «الأرض»، عن دافار ٦/٧/١٩٧٩ (خبر).

(٢٨) Bar - Elan University Press Catalogue (1989 - 1990), PP. 4 - 43

(٢٩) زئيف روتم ، «معادلة الانتاج العسكري والمتغيرات في نسب القوى بين اسرائيل والعرب»، مجلة

«وفعون لكلكلاه» (ع ١٤١) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ص ٢٨٩ .

(٣٠) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ . . . ، «اسرائيل ـ سياسياً ، اقتصادياً ، اجتماعياً» (دمشق : منشورات إدارة الاستطلاع ـ فرع المعلومات) ١٩٨٠ ـ ص ٤٨١ .

ب ـ موشي شيمش ، «الانتفاضة على مفترق طرق» ، دافار ٣/٦/١٩٨٨ ـ ص ١٨ .

حـ ـ يهودا أريئيل ، «الجسر بين أرض اسرائيل ومصر»، هآرتس ٥/٤/١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٣١) المعلومات الرئيسة من:

أ ـ Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 43.

ب ـ The Israeli Academy of Sciences and Humanities (Jerusalem) 1968, P. 3 - 8

(٣٢) Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 70.

(٣٣) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق . . .» ـ ص ١٨ (عن جيروزاليم بوست ٨/١/١٩٧١).

(٣٤) . . . (تقرير) ، «حرب تشرين تكشف عيوب الاعلام الاسرائيلي»، مجلة «الأرض» السنة الثانية (ع ١) ٢١/٩/١٩٧٤ ـ ص ١٣/١٤ .

(٣٥) مجدي ناصيف (ترجمة واعداد)، «المخابرات الاسرائيلية ـ الوثائق السرية للمخابرات الأميركية» (بيروت: دار الوطن العربي) ١٩٨٦ (ط ٣) ـ ص ١٢٤/١٢٥ [بتصرف].

(٣٦) Zeev Schiff, Etan Haber (Edit), "Israel, Army and Defence A Dictionary", (Israel : Zmora, Bitan, Modan) 1976, PP. 246 - 247.

المصدر بالعبرية : ليكسيكون ليطاحون يسرائيل/ معجم لأمن اسرائيل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٣٧) Israel Government Year Book (5730) 1969/1971 - P. 241.

(٣٨) مروان كنعاني، «حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه» ، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٦ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣) ـ ص ٦٨/٦٩ [بتصرف] .

(٣٩) . . . (خبر) ، «إصدارات جديدة» ، جريدة «الأنباء» الاسرائيلية السنة ١٣ (العدد ٣٩٢٧) ٤/٩/١٩٨١ ـ ص ٥ .

(٤٠) . . . ، «مهمات شعبة التخطيط الجديدة في هيئة الأركان الاسرائيلية»، نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٢٢) ٢٦/١١/١٩٧٣ ـ ص ٩٣ [عن مجلة بمحنيه ٧/١١/١٩٧٣].

(٤١) مروان كنعاني ، «حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه» ـ ص ٦٩ ، ٧١ .

(٤٢) للتفاصيل حول «مؤسسات العون الخارجي الاسرائيلية»، أنظر : نشرة م.د.ف السنة ٣ (ملحق العدد ٤) ١٦/ ٢/ ١٩٧٣ ـ ص ١٢٢/ ١٢٣.

(٤٣) عبدالرحمن أبو عرفة ، «الاستيطان ـ التطبيق العملي للصهيونية» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الجليل بعمّان) ١٩٨١ ـ ص ١٤٤.

(٤٤) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ رفعت سيد أحمد ، «محاولة الاختراق الصهيوني للعقل العربي»، مجلة «شؤون عربية» العدد ٤٤ (تونس) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ـ ص ١٥٥، ١٦٢ إلى ١٦٥.

ب ـ د. علاء الدين حريب ، «أهمية ودور مراكز الدراسات الاستراتيجية في اسرائيل» ، نشرة «المصير»، مصدر سابق ـ ص ١٥.

حـ ـ يوسف القعيد، «آخر أخطر ١٨ شهراً من عمر التطبيع المصري ـ الاسرائيلي»، مجلة «المستقبل» اللبنانية السنة ١٠ (ع ٥٠٥) باريس ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٦ ـ ص ٣١.

د ـ معالي عبدالحميد حمودة (مراجع) كتاب حازم هاشم «المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري» مجلة «الوحدة» السنة ٥ (ع ٥٣) الرباط، شباط/ فبراير ١٩٨٥ ـ ص ٣١٠ وما بعدها.

(٤٥) المعلومات الرئيسة من :

أ ـ جهاد عقل «مقابلة مع يورام ميرون مدير معهد الدراسات العربية في جفعات حفيفا» جريدة «الاتحاد» (ع ٣/ ٤٧) حيفا ١٦/ ٥/ ١٩٩٠ ـ ص ٣.

ب ـ يورام نمرود «مياه متنازع عليها» (جفعات حفيفا: مركز الدراسات العربية والآفرو أسيوية) ١٩٦٦ ـ المدخل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٤٦) نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٧) ١/ ٧/ ١٩٧١ ـ ص ١٢٥ (عن نشرة جمعية الخريجين العرب الأميركيين ـ حزيران/ يونيو ١٩٧١).

(٤٧) نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ٩) (٨/ ١٩٧١ ـ ص ١٦١ (عن دافار ٢٧/ ٧/ ١٩٧١).

(٤٨) . . . (خبر) ، «مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة»، جريدة «القدس» (ع ٧٠٣٦) ٢٧/ ٣/ ١٩٨٩ ـ ص ٣.

(٤٩) . . . (تقرير) ، «مركز اعلام اسرائيلي» ، جريدة «الرأي العام» الكويتية (ع ٩١٣١) ١٣/ ٥/ ١٩٨٩ ـ ص ٢٧.

(٥٠) نشرة م.د.ف السنة ٣ (ملحق العدد ١٧) أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ ـ ص ٥٥٢.

(٥١) ران كسليف ، «في كمّاشة الولاء المزدوج ـ يوم الأرض وغداته» هآرتس ٢٩/ ٣/ ١٩٨٨.

(٥٢) أكاديمية العلوم السوفيتية، «الصهيونية الدولية ـ تاريخها وسياستها» ترجمة محمد الجندي (بيروت: دار ابن رشد بالاشتراك مع دار الفارابي) ١٩٧٩ ـ ص ١٥٧ وما بعدها.

(٥٣) المعلومات الرئيسة من :

أ - . . . (تقرير) ، «مؤسسة فان لير ودراسة المجتمع العربي» نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٨) ١٦/ ١٢/ ١٩٧١ - ص ٣٣٠/ ٣٣١ (عن جيروزاليم بوست ٢٦/ ١١/ ١٩٧١).

ب - نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٦/ ١٠/ ١٩٧١ - ص ٢٢٥.

جـ - Milson, M. (Edit), "Society and Political Structure in The Arab World, (New York: Humanities Press by The Van Leer, Jerusalem Foundation) 1973 - P. 2.

(٥٤) آندرو جيمسون، «كيف يكون التعاون بين أناس مزروعين بالشك؟» على همشمار ١٠/ ١/ ١٩٨٨، «القبس» الكويتية ١٩/ ١٢/ ١٩٨٨ (ع ٥٩٦٥) - ص ٣.

(٥٥) آلوف هارايفن (محرر) ، «هل للقضية الفلسطينية حل؟» ، (القدس: معهد فان لير) ١٩٨١ ، (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٥٦) آلوف هارايفن (محرر)، «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ - هل ستواجهنا حرب أخرى أم سنسير باتجاه السلام»، (القدس: معهد فان لير ١٩٨٨ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٥٧) يتسحاق شور، «مشروع هارايفن في عصر رشق الحجارة» على همشمار ١٠/ ١/ ١٩٨٨.

(٥٨) المعلومات الرئيسة من :

أ - Meron Benvenisti, "1987 Report..." (Jerusalem: The West Bank Data Base Project W BDP) 1987 - (Introduction and P. 96)

ب - . . . (خبر) ، هآرتس ٢/ ٢/ ١٩٩٠ - ص ٢.

جـ - بعض مطبوعات المشروع للأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ (بالآنجليزية).

(٥٩) المعلومات الرئيسة من :

أ - . . . (تقرير) ، «بحث اسرائيلي حول الأراضي المحتلة»، «القبس» (ع ٤٣١٦) ٢٠/ ٥/ ١٩٨٤ - ص ٢١.

ب - أمنون دوتان ، «كتيّب محبي منظمة التحرير» ، معريف ١٣/ ٦/ ١٩٨٦.

جـ - ديفيد رودج ، «مواطنو الدرجة الثانية في اسرائيل» ، جيروزاليم بوست ١٣/ ٥/ ١٩٨٨.

د - عطا الله منصور ، «غير متضامنين مع الدولة»، هآرتس ١٩/ ٦/ ١٩٨٨ - ص ١١.

(٦٠) د. أيمن عساف ، «معاهد الأبحاث الاسرائيلية. . .» - ص ٢٣.

(٦١) تسفي كاسي ، «القدرة على قول الحقيقة للجمهور» ، يديعوت أحرونوت ٩/ ٥/ ١٩٧٥.

(٦٢) شموئيل شنيتسر ، «الضوء الوحيد» ، معريف ٢٥/ ٣/ ١٩٨٨ - ص ١٠.

* الفصل الرابع :

(١) غبرييل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» ـ ص ٣٧١.
(٢) المصدر السابق ـ ص ٣٧٢.
(٣) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ـ ص ١٧٩ .
(٤) بدر زيد الكيلاني، «مقابلة مع البروفسور شنعار»، جريدة «الأنباء» الاسرائيلية، السنة ١٣ (ع٣٩٣٩) ١٨/٩/١٩٨١ ـ ص ٥ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) ... (خبر) ، «الأنباء» ١٣ (ع ٣٧٧٢) ، ٣/٣/١٩٨١ ـ ص ٤ .
(٧) يهودا برشان (عرض وتقديم)، «كتاب جديد للبروفسور سوميخ ـ حول مبنى القصة والمسرحية في أدب يوسف ادريس»، «الأنباء» السنة ١٣ (٣٧٨٤) ، ١٧/٣/١٩٨١ ـ ص ٤ .
(٨) يهودا برشان (عرض وتقديم) ، «كتاب جديد للبروفسور سوميخ ـ المضارعة في أسلوب القصة العربية المعاصرة»، «الأنباء» السنة ٣ (٣٧٩٣) ، ٢٧/٣/١٩٨١ ـ ص ٤ .
(٩) يهودا برشان ، «لقاء مع البروفسور دافيد تسيمح حول البحث الأدبي والأوزان الشعرية»، «الأنباء» السنة ١٤ (٤٠٣٦) ، ١٥/١/١٩٨٢ ـ ص ٥ .
(١٠) حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ـ ص ١٨١ (عن همزراح هحداش، المجلد ١٨ (٦٩ ـ ٧٠) ص ١ ـ ٤٢ .
(١١) معالي عبدالحميد حمودة (مراجع) كتاب حازم هاشم «المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري» ـ ص ٣٠٨.
(١٢) د. مصطفى عبدالقادر النجار، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ، جريدة «الرأي» الأردنية ٢٨/٢/١٩٨٦ ـ ص ٩. وأيضاً «الراية» القطرية ١٥/٣/١٩٨٦ ـ ص ١٠ (بتصرف).
(١٣) المصدر السابق.
(١٤) غبرييل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» ـ ص ٣٧٢ إلى ٣٧٤.
(١٥) حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ـ ص ١٧٨ .
(١٦) ... (تقرير) ، «مؤسسة فان لير ودراسة المجتمع العربي» ـ ص ٣٣ .
(١٧) مصطفى عبدالقادر النجار، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ، مصدر سابق.
(١٨) بدر زيد الكيلاني، «لقاء مع البروفسورة حواء لاتسروس ـ يافيه/ تعليم الدين الاسلامي في الجامعة العبرية»، «الأنباء» السنة ٣ (٣٨٩٣)، ٢٧/٧/١٩٨١ ـ ص ٧.
(١٩) نيرشوحيط ، «المستشرقة الاسرائيلية التي بحثت الاسلام» ، «الأنباء» السنة ١٢ (ع ٣٥٩٥) ، ٤/٨/١٩٨٠ ـ ص ٧.

(٢٠) جدعون ويكرت ، «دراسة علمية عن مقام ابراهيم الخليل» ملخص على حلقتين في «الأنباء» السنة ١٣ (ع ٣٨٩٥) ٢٩/٧/١٩٨١ ـ ص ٦ و(ع ٣٨٩٧) ٣١/٧/١٩٨١ ـ ص ٥.

(٢١) جدعون ويكرت ، «بحث علمي عن مشكلة الحجاب في الاسلام الحديث»، «الأنباء» السنة ١٤ العدوان ٤٠٥١/٤٠٥٢) تاريخ ٢/٢ ـ ٤/٢/١٩٨٢ ـ ص ٧.

(٢٢) Paul Fenton, "Jewish Attitudes To Islam", The Jerusalem Quarterly, No. 29, Fall 1983, P 84 -..

(٢٣) د. مصطفى عبدالقادر النجار، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ـ مصدر سابق.

(٢٤) جدعون ويكرت ، «صفحات من الحضارة الاسلامية في غربي افريقيا ـ الحياة الثقافية في تنبكت من مدن مالي ١٤٥٠ ـ ١٧٥٠ للبروفسور رنحميا لفتسيون» ، «الأنباء» السنة ١٣ (ع ٣٩٣١) ٩/٩/١٩٨١ ـ ص ٧ (وفي العددين ٣٩٣٣ و٣٩٣٩ استكمال لعرض بحث لفتسيون).

(٢٥) غبرييل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» ـ ص ٣٧١.

(٢٦) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ـ مصدر سابق.

(٢٧) بدر زيد الكيلاني ، «لقاء مع البروفسور ة حواء لاتسروس ـ يافيه. .» مصدر سابق.

(٢٨) مصطفى عبدالقادر النجار، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ـ مصدر سابق.

(٢٩) د. جميل صليبا ، «تاريخ الفلسفة العربية» ، (بيروت: دار الكتاب اللبناني) ١٩٨٣ ـ ص ٣٣٩/٣٤٠، وأنظر كذلك: د. عبدالرحمن بدوي، «مؤلفات الغزالي» (القاهرة) ١٩٦١.

(٣٠) غبرييل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» ـ ص ٣٧٢.

(٣١) «همزراح هحداش» المجلد ٢٩ (١ ـ ٤) ١١٣ ـ ١١٦ / ١٩٨٠ ـ ص ٢٩٤.

(٣٢) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ـ مصدر سابق.

(٣٣) د. علي زيعور ، «العقلية الصوفية ونفسانية التصوف» التحليل النفسي للذات العربية/ ٥ (بيروت: دار الطليعة) ١٩٧٩ ـ ص ٢١٦.

(٣٤) د. علي زيعور، «الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم» التحليل النفسي للذات العربية/ ٢ (بيروت : دار الطليعة) ١٩٧٧ ـ ص ١٦٠.

(٣٥) جهاد فاضل ، «اليهود يفخخون ابن عربي» ملحق «القبس» (ع ٥٩٨١) ٥/١/١٩٨٩ ـ ص ٣٠.

(٣٦) جهاد فاضل ، «اليهود يسرقون عباءة ابن رشد ـ حوار مع د. محمد عابد الجابري»، ملحق «القبس» (ع ٦٠٦٥) ٣٠/٣/١٩٨٩ ـ ص ٣٤.

(٣٧) ياكوب باريون، «ما هي الايديولوجية؟» ترجمة د. أسعد رزوق (بيروت: الدار العلمية) ١٩٧١ ـ ص ١٤ وما بعدها.

(٣٨) أنطوان شلحت ، «العنصرية في نماذج من الثقافة الاسرائيلية ـ ح ٣»، جريدة «الاتحاد» ع ٢٥٣/٤١

(حيفا) ٨/٣/١٩٨٥ ـ ٤ .

(٣٩) أنطوان شلحت ، «مقدمات لدراسة شخصية العربي في الأدب الصهيوني»، مجلة «الكرمل» السنة الثانية ع ٧ (نيقوسيا: الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين) ١٩٨٣ (عن: مقالة شموئيل موريه في كتاب «النزاع العربي ـ الاسرائيلي في مرآة الأدب العربي» ـ منشورات مؤسسة فان لير بالقدس ١٩٧٥).

(٤٠) Maxim Rodinson, "Quelques Ide'e Simples sur L'Antisémitisme", Revue d'Etudes Palestiniennes, No. 1 (Beyrouth : I. E. P) Automne 1981 - P. 13

(٤١) السيد يسين ، «أسطورة علم الاجتماع اليهودي ـ المخطط الصهيوني والتحليل الاجتماعي»، مجلة «الكاتب» السنة ١٢ ع ١٣٢ (القاهرة) آذار / مارس ١٩٧٢ ـ ص ٣٣.

(٤٢) السيد يسين ، «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» ، (بيروت: دار التنوير) ١٩٨١ ـ ص ١١٤. وأعمال غبريل باير المشار إليها، هي:

A) Baer , G. " Population and society in The Arab East", (London : Routledgeand Kegan Paul) 1964.

B) Baer, G. " Studies in The Social History of Modem Egypt", (Chicago : The Univ. Chic Press) 1969.

C) Baer,G. "Submissiveness and Revolt of The Fallah in Baer, Ibid, PP. 83 - 108 .

(٤٣) السيد يسين ، «أسطورة علم الاجتماع اليهودي» ـ ص ٣٣.

(٤٤) غبريل باير ، «عرب الشرق الأوسط ـ مواطنون ومجتمع»، (تل أبيب: الكيبوتس الموحّد) ١٩٧٣ ـ ص ١٣ ، ٤٦ ، ٨٧ ، ١٣٦ ، ٢٢٧ ـ بالعبرية (ترجمة خاصة ـ مؤسسة الأرض).

(٤٥) Baer, G. "Islam and Politics in Modem Middle Eastern History", The Jeru-salem Quarterly, No. 29 (Jerusalem : The Middle East Institute) Fall 1983, PP. 68 - 83.

(٤٦) أهرون كوهين ، «العالم العربي في عصرنا الحالي» ، (تل أبيب: دائرة التعليم في الكيبوتس القطري هشومير هتسعير) ١٩٥٨ ـ المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٤٧) للاطلاع على الأبحاث المنشورة في الكتاب ، أنظر :

Milson, M. (Edit.), "Society Political Structure in The Arab World", (New York: Humanities Press) by The Van Leer Jerusalem Foundation) 1973.

(٤٨) Tel Aviv University, The Moshe Dayan Center Middle Eastern and

African Studies, New Publications 1989, P. 3.

(٤٩) Sivan, E. "Orientalism, Islam and Cultural Revolution", The Jerusalem Quarterly No. 5 Fall 1977, PP. 84 - 94.

(٥٠) السيد يسين ، «الشخصية العربية. . .» - ص ١١٤ إلى ١٢٢ [بتصرف] وضمناً عرض للدراسة المذكورة:

Harkaby, Y. "Basic Fators in The Arab Collapse During The Six Day War; in : Orbis, Quarterly Journal of World Affairs, Vol. X I, No. 3, Fall 1967.

(٥١) نبيل بيهم ، «في ايديولوجيا العنف» ، مجلة «الطريق» اللبنانية السنة ٤٣ (ع ٤) آب/ أغسطس ١٩٨٤ - ص ١٢٠ .

(٥٢) Cohen, A. "Israel and Arab World" (Boston : Beacon Press) 1976 - P. 76

(٥٣) خالد القشطيني ، «الجذور الايديولوجية للعنصرية الصهيونية» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية - المجلد الأول» - ص ٢٥ .

(٥٤) دافيد كاما ، «هاسيخسوخ لاما فيعد متاي = الصراع لماذا وإلى متى؟» (القدس: شيكوف حيفر لهيوتسآه ليؤر) ١٩٧٥ - ص ٤١/ ٤٢ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٥٥) لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

أ - اسرائيل شاحاك ، «من الأرشيف الصهيوني - وثائق ونصوص» سلسلة كتب فلسطينية/ ٦٦ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ - ص ٨١/ ٨٢.

ب - خالد القشطيني ، «الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨١ - ص ١٠٧ .

حـ - صبري جريس ، «العرب في اسرائيل - ج ٢» ، (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٧ - ص ١٠٩ .

(٥٦) حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في إسرائيل» - ص١٨١ [«همزراح هحداش» المجلد ٤ (٥٦) ١٩٦٤ - ص٣٢٩ إلى ٣٥٣].

(٥٧) خالد القشطيني، «الحكم غيابياً - القضية الفلسطينية في نظر العالم الغربي»، سلسلة أبحاث فلسطينية/ ١١ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف.) ١٩٦٩ - ص٤٥ .

(٥٨) سميح القاسم، «أضواء على الفكر الصهيوني»، (بيروت: دار القدس) ١٩٧٨ - ص ١٥٥ .

(٥٩) ادوارد سعيد، «الاستشراق. . .» - ص ٣٠٥.

(٦٠) داني رابينوفيتش، «آداة للتهرب السياسي»، هآرتس ١٧/ ٢/ ١٩٨٩ - ص ٧.

(٦١) أنظر :

أ ـ قدري حفني ، «التكوين السيكولوجي الاسرائيلي وقضايا السلم والحرب» مجلة «شؤون عربية» العدد ٢٢ (تونس) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ ـ ص ٨٤.

ب ـ السيد يسين ، «الشخصية العربية . . .» ـ ص ١٣٤ .

وكلاهما يستعرضان كتاب: Peress; Y. and Levey; Z. "Jews and Arabes' : Ethnic Group Stereotypes in Israel" "RACE" Vol. X, No. 4, April 1969, PP. 479 - 492.

(٦٢) . . . (خبر) ، «بحث جامعي : العربي يتم إظهاره في الكتب الدراسية كانسان منحط وعديم التربية»، معريف ١٣/ ١٢/ ١٩٨٩ ـ ص ١٦ .

(٦٣) يهودا أريئيل، «الجسر بين أرض اسرائيل ومصر»، هآرتس ٥/ ٤/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٦٤) يهودا أريئيل، «صحائف قمران بعد ٤٠ سنة»، هآرتس ٥/ ٧/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٦٥) يهودا أريئيل، «هدف جديد في علم الآثار الصناعية القديمة»، هآرتس ١٠/ ١/ ١٩٨٨ ـ ص ١١ .

(٦٦) يهودا أريئيل «الجسر بين أرض اسرائيل ومصر»، هآرتس ٥/ ٤/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٦٧) تسفي إيلان ، «كيف عاش آباؤنا»، دافار ٢٥/ ٥/ ١٩٨٩ ـ ص ٩ .

(٦٨) تسفي إيلان ، «جائزة لبحث ودراسة أرض اسرائيل»، دافار ١٢/ ٢/ ١٩٨٩ ـ ص ٩ .

(٦٩) يهودا أريئيل ، «عصر الاستيطان والقضاة»، هآرتس ٤/ ٥/ ١٩٨٧ ص ـ ١١ .

(٧٠) يهودا أريئيل ، «القصر مقابل المسجد الأقصى» ، هآرتس ٢٩/ ١١/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٧١) يهودا أريئيل ، «٢٠ سنة بحوث في مدينة القدس» ، هآرتس ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٧٢) يهودا أريئيل ، «أخبار من جملا وبانياس» ، هآرتس ٣١/ ١/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٧٣) يهودا أريئيل ، «٨٠٠ سنة على معركة حطين» ، هاأرتس ٢٨/ ٦/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٧٤) أنظر مثلاً :

Mazar, B. and Daveis, M. "The Illustrated History of The Jews, The Israel Publishing (Jerusalem) and Haper and Row Publishers (New York: Evanston) 1963 / 407 P.

(٧٥) ميخائيل ايش شالوم، «تاريخ اليهود في أرض اسرائيل في ظل الامبراطوريات البيزنطية والعربية والعثمانية» (تل أبيب: مطبعة كارني) ١٩٧٥ ـ المقدمة ومسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٧٦) زئيف فيلنائي ، «يروشلايم بيرات يسرائيل ـ هعير هعتيقا = القدس عاصمة اسرائيل ـ المدينة القديمة» (طبع في القدس) ١٩٧٠ ـ مسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٧٧) يهودا أريئيل ، «حكمة اسرائيل في عقيدة احتلال البلاد» ، هآرتس ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٧ ـ ص ١١ .

(٧٨) عماد الجواهري ، «فلسطين في مصادر التاريخ الحديث»، مجلة «الدراسات الفلسطينية» العدد ٤٠/٤١ (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد) كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ ـ ص ٨٨.
(٧٩) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ـ مصدر سابق.
(٨٠) ي عموس، «بداية الاستيطان الاشكنازي في أرض اسرائيل»، هتسوفيه ٢٢/١/١٩٨٨ ـ ص ٦.
(٨١) صبري جريس، «تاريخ الصهيونية ـ ج١»، (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٧ـ ص ١٩٩ وما بعدها.
(٨٢) Bar Ilan University, Catalogue (1989 - 1990), PP. 12 - 14
(٨٣) يهوشع فوراث ، «نمو الحركة القومية العربية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩» ، (القدس: الجامعة العبرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية ـ الجمعية الشرقية الاسرائيلية» ١٩٧١، مسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).
(٨٤) موسى البديري (عرض كتاب Porath, Y. "The Palestinian National Movement From Riots To Rebellions" Vol. 2 (1929 - 1936), (London ; Frank Cass) 1977;
في : شؤون فلسطينية (ع ٧٩) حزيران / يونيو ١٩٧٨ ـ ص ١٨٦ إلى ١٩٣.
(٨٥) تسفي البيلغ ، «حوادث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ . . أحوادث هي أم ثورة؟»، (تل أبيب: معهد شيلواح) ١٩٧٩ المقدمة ومسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).
(٨٦) TelAviv. University, The Moshe Dayan Center Middle Eastern and Afri-Can Studies, New Publications 1989, P. 3.
(٨٧) ميخائيل أساف ، «تاريخ اليقظة العربية في بلاد اسرائيل وهربهم»، تل أبيب: التربية والتعليم بالاشتراك مع دافار) ١٩٦٧ ـ مسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).
(٨٨) شمعون لندمان (بحث على حلقات) ، «التعليم والثقافة بين عرب القدس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، جريدة الأنباء» الاسرائيلية، السنة ١٣ (الأعداد ٣٩٢٦، ٣٩٣٧، ٣٩٥٣، ٣٣٩٣ في ٣/٩ ـ ١٦/٩ ـ ٧/١٠ ـ ٢٦/١١/١٩٨١).
(٨٩) «همزراح هحداش» ، المجلد ٢٩ (١ ـ ٤) ١١٣ ـ ١١٦/١٩٨٠ ـ ص ٢٢٨. ونشرت جريدة «الأنباء» المجلد الثالث من هذا الكتاب على حلقات في أعدادها عامي ١٩٨٠/١٩٨١.
(٩٠) عبد الوهاب المسيري، «الايديولوجية الصهيونية ـ ق١» ـ ص ٣٠١/٣٠٢ (اقتباس)
(٩١) جورجي كنعان ، «العنصرية اليهودية» ، (بيروت: دار النهار للنشر) ١٩٨٣ ـ ص ٢١٩ (اقتباس).
(٩٢) قاسم عبده قاسم ، «البعد الثقافي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، مجلة «الوحدة» السنة ٥ (ع ٥٦)

(الرباط) أيار/ مايو ١٩٨٩ ـ ص ٣٧.

(٩٣) أنظر ، مثلاً :

أ ـ دراسة قدمها وفد م.ت.ف إلى الندوة العالمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني (بيروت) ٢٩/١١/١٩٨٠ (مطبوعات مؤتمر الشعب العربي).

ب ـ «الثقافة الفلسطينية في مواجهة القمع الاسرائيلي ومحاولات الطمس والانتحال» مادة مستنسخة (دمشق: دائرة الاعلام والثقافة م.ت.ف) بدون تاريخ.

حـ ـ دراستنا : «التراث الفلسطيني في مواجهة السطو الاسرائيلي»، ملف مجلة «صوت فلسطين» ع ١٨٦ (دمشق : التوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني) تموز / يوليو ١٩٨٣ ـ ص ١٨ إلى ٢٤.

(٩٤) قاسم عبده قاسم ، « البعد الثقافي للصراع . . . » ـ ص ٤١ .

(٩٥) معالي عبدالحميد حمودة (مراجع) كتاب حازم هاشم «المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري» ـ ص ٣٠٩.

(٩٦) . . . (تقرير) ، «راحيل ميلشتاين ـ محاضرة في النهار وراقصة في الليل»، «الأنباء» السنة ١٣ (ع ٣٩٤٧) ٢٨/٩/١٩٨١ ـ ص ٩.

(٩٧) د. شاكر مصطفى ، «من الغزو الصليبي إلى الغزو الصهيوني وبالعكس»، مجلة «شؤون عربية» ع٥٢ (تونس) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ـ ص ١٣.

(٩٨) د. قاسم عبده قاسم [في ندوة] ، «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي» مجلة «المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) آب / أغسطس ١٩٨٧ ـ ص ٩٦.

(٩٩) . . . ، «مستقبل اسرائيل في ضوء التجربة الصليبية» ملحق «القبس» (ع ٦٠٤٤) ٩/٣/١٩٨٩ ـ ص ٢٩.

(١٠٠) . . . (خبر)، مجلة «الأرض» (السنة ١٤) آب / أغسطس ١٩٨٧ ـ ص ٩٢.

(١٠١) يهودا أريئيل ، «٨٠٠ سنة على معركة حطين» هآرتس ٢٨/٦/١٩٨٧ ـ ص ١١.

(١٠٢) . . . (خبر) ، هآرتس ٦/٧/١٩٨٧ (النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية ـ مؤسسة الأرض ١٣/٧/١٩٨٧).

(١٠٣) خالد الفيشاوي ، «٨٠٠ عام ـ حطين صلاح الدين والعمل العربي الموحد في ندوة القاهرة»، مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» ع ٢١/٢٢ (بيروت: معهد الاتحاد العربي) تموز/ يوليو ١٩٨٥ ـ ص ٣٠١.

(١٠٤) دافنا مروز ، «ذكرى معركة حطين»، يديعوت أحرونوت ـ ملحق يا ميم ٣/٧/١٩٨٧ ـ ص ٥٣/٥٤.

(١٠٥) د. قاسم عبده قاسم [في ندوة] «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع. . .» ـ ص ٩٦.

(١٠٦) د. سعد عبدالفتاح عاشور، «ملامح المجتمع الصليبي في بلاد الشام»، مجلة «المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) ٨/ ١٩٨٧ ـ ص ٢٩ [عن: Prawer, J. "Histoire de Royaume Latin de Jerusalem", Vol. 1 (Paris : CNRS) 1969 / 1970 - P. 497)

(١٠٧) علي السيد علي محمود، «ملامح الجانب العربي الاسلامي في المواجهة ضد الغزو الصليبي»، مجلة المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع١٠٢) ٨/ ١٩٨٧ ـ ص ٤٢ [عن: يهوشع براور «عالم الصليبيين» ترجمة قاسم عبده قاسم (القاهرة: دار المعارف) ١٩٨١ ص ١١٩ إلى ١٢٦].

(١٠٨) د. شاكر مصطفى ، «من الغزو الصليبي إلى الغزو الصهيوني وبالعكس» ـ ص ١٤ ، ١٥ ، ١٦ [بتصرف].

(١٠٩) Avneri, U. "Israel Sans Sionisme", (Paris: Edi. Seuil) 1969, PP. 63, 68/69

(١١٠) يورام همزراحي، «المعركة الأخيرة على قرن حطين»، هآرتس ١٤/ ٧/ ١٩٨٩ ـ ص ٥.

(١١١) للتوسع ، أنظر : د. قاسم عبده قاسم ، «رؤية اسرائيلية للحروب الصليبية»، (القاهرة: جامعة عين شمس ـ مركز دراسات الشرق الأوسط» ١٩٨٣.

(١١٢) د. قاسم عبده قاسم ، «الحروب الصليبية في الأدبيات العربية والأوروبية واليهودية»، مجلة «المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) ـ ص ٢٠/ ٢١.

(١١٣) ميخائيل زابوروف، «الصليبيون في الشرق» ، (موسكو: دار التقدم) ١٩٨٦ ـ ص ٤٤.

(١١٤) د. قاسم عبده قاسم [في ندوة] «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع. . .» ـ ص ٩٧.

(١١٥) يوسف غوانمة، «عروبة بيت المقدس في ضوء الحقائق التاريخية»، مجلة «شؤون عربية» ع٤٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ ـ ص [عن: Benjamine, Early Travels in Palestine, P. 91].

(١١٦) د. شاكر مصطفى ، «من الغزو الصليبي. . .» ـ ص ٣٠/ ٣١.

(١١٧) ميخائيل ايش شالوم ، «تاريخ اليهود في أرض. . .» الفصل العاشر (ترجمة خاصة).

(١١٨) د. علي الدين هلال، [في ندوة] «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع. . .» ـ ص ٩٨.

(١١٩) موشي عنبر ، ايلي شيلر ، «رمات هجولان = هضبة الجولان» إصدار معهد أبحاث الجولان ـ كتسرين ومؤسسة الاصدار أريئيل (القدس ١٩٨٧) ـ المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).

(١٢٠) المصدر السابق ، المحتويات استعراض عام.

(١٢١) يهودا اريئيل ، «أخبار من جملا وبانياس»، هآرتس ١٣/ ١/ ١٩٨٨ ـ ص ١١.

(١٢٢) يهودا أريئيل ، «خيوط قطنية في قلعة عوزا» ، هآرتس ١٣/ ٧/ ١٩٨٨ ـ ص ١١.

(١٢٣) يهودا أريئيل ، «التل هو بيت تسيدا»، هآرتس ٢/ ١١/ ١٩٨٨ ـ ص ١٢.

* **الفصل الخامس :**

(١) ر.ج زفي فير بلوفسكي، «بنو إسرائيل وأرض إسرائيل» [في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» ـ ص ٢٩.

(٢) دوف بارنير، «اليهود والصهيونية والتقدم» [في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» ـ ص ٩٠.

(٣) المصدر السابق ـ ص ٩١ / ٩٢.

(٤) موشي معوز ، «هدف العرب القضاء على الكيان الصهيوني»، معريف ٢١/ ١٢/ ١٩٧٣.

(٥) أوري ميلشتاين، «أين كان المستشرقون؟»، مصدر سابق.

(٦) د. عبدالوهاب المسيري، «الايديولوجية الصهيونية ـ دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة» ق١، سلسلة عالم المعرفة/ ٦٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ـ ص ٢٩٨.

(٧) نسيم رجوان ، «عصر التعايش العربي اليهودي الكبير» [في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» ـ ص ٤٠١.

(٨) جابوتنسكي (شهادة) [في] «الفكرة الصهيونية ـ ـ النصوص الأساسية» ـ ص ٤٣٤.

(٩) د. إسرائيل شاحاك ، «حقيقة بيغن وشركائه ـ مقتطفات وثائقية»، (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة ودار العودة) ١٩٧٩ ـ ص ١١٥.

(١٠) دراستنا ، «صورة العربي في الفكر السياسي الصهيوني» ، مجلة «صوت فلسطين» ـ محور خاص ، العدد ١٨٠ (دمشق: إدارة التوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني) كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ ـ ص ٥٥، (وأيضاً نيوزويك الأميركية ١٧/ ٢/ ١٩٦٩).

(١١) يهو شفاط هركابي ، «مشكلة الفلسطينيين: تطور وتنبؤ» معريف ٩/ ٦/ ١٩٧٢ [نشرة م.د.ف السنة ٢ ملحق العدد ١٧، ١/ ٩/ ١٩٧٢ ـ ص ٥٣٠/ ٥٣١].

(١٢) . . . ، «تقديرات باحثين اسرائيليين عن تطور العالم العربي في السنوات العشر المقبلة»، نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٦/ ١١/ ١٩٧١ ـ ص ٢٨٢/ ٢٨٣ [عن هآرتس وجيروزاليم بوست ١٧/ ١٠/ ١٩٧١].

(١٣) حاييم لفيد ، «مقابلة مع آساكشير حول الاخلاق في الحرب»، مجلة «سكيرا حودشيت» ٣٠/ ١١/ ١٩٨٨ ـ ص ٥٠.

(١٤) دوف تماري ، «حروب إسرائيل ـ أهداف ونتائج» معريف ٥/ ١٠/ ١٩٨٤ ـ ص ١٨.

(١٥) أوري دروهي ، «تأملات في الاستخدام الاسرائيلي للقوة العسكرية»، مجلة «سكيرا حودشيت» (العددان ١و٢) ١١/ ٥/ ١٩٨٦ ـ ص ٣٨.

(١٦) دوف تماري ، «حروب إسرائيل ـ . . .» ، مصدر سابق.

(١٧) Zvi Lanir, "Les objectifs Politiques et Militaires des Guerres D'Israel"; Re-vued' Etudes Palestiniennes, No. 12 (Beyrouth : I.E.P.) été 1984, P. 83.

(١٨) أنظر ، بالعربية ، نص المذكرة في : نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ٥) ١١ / ٣/ ١٩٧٤ ص ١٣٩ ـ ١٤١، [عن: Jewish observer and Middle East Review, No. 64, 16/11/1973, P. 22]

(١٩) أنظر حول ذلك, Ben - Gurion, D. "Israel -A Personal History" (London) 1972n, PP. 43 - 44.

(٢٠) أنظر نص الوثيقة في : نشرة م.د.ف السنة الثانية (ملحق ع ١٣) ١/٧/١٩٧٢، ص ٤٠٣ـ ٤١٣.

(٢١) ابراهام ايلون ، «أمن إسرائيل القومي عبر ٣٥ عاماً من عمرها»، مجلة «سكيراحودشيت (العددان ٢و٣) شباط فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٣ ـ ص ١٨ وما بعدها.

(٢٢) الجنرال يسرائيل تال ، «استراتيجية قومية ـ نظرية الأمن» على همشهار ٣١/١٢/١٩٧٦ [نشرة م.د.ف ـ ملحق خاص رقم ٢ ، ١٥/ ٢/ ١٩٧٧ ص ٩٣ إلى ١٠٥].

(٢٣) دوف تماري ، «حروب اسرائيل ـ . . . » مصدر سابق.

(٢٤) Zvi Lanir, "Les objectifs Palitiques et Militaires des Guerres D'Israel", op. cit - P. 83/84.

(٢٥) يتسحاق غرينبرغ ، «مدافع بدلاً من الجوارب»، دافار ٢٢/ ٤/١٩٨٨ ـ ص ١٢.

(٢٦) للاطلاع على هذا الجانب ، أنظر مثلاً :

أ ـ د. كامل محمود خله، «فلسطين والانتداب البريطاني» سلسلة كتب فلسطينية/ ٥٣ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٤ ، الفصول ٤ ، ٦.

ب ـ د. محمد سلامة النحال ، «سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية»، (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة) ١٩٨١ ـ ص ٥٣ وما بعدها.

(٢٧) د. هيثم كيلاني (في) «ندوة حول الأمن القومي العربي»، مجلة «الوحدة» السنة ٣ (ع ٢٨) كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ـ ص ١٨٨.

(٢٨) أوردها : د. أنيس صايغ «فلسطين والقومية العربية» سلسلة أبحاث فلسطينية/ ٣ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٦ ـ ص ١١٣.

(٢٩) بني موريس ، «التاريخ الجديد والدعائيون القدامى» ، هآرتس ٩/ ٥/ ١٩٨٩ ـ ص ٢.

(٣٠) أنظر مثلاً : شبتاي طيفت ، «المؤرخون الجدد» ثلاث حلقات في هآرتس ٧ـ ٤ ، ١ـ٢١/ ٤/ ١٩٨٩.

(٣١) للإطلاع على تفنيد محايد لهذه المزاعم، أنظر مثلاً: أرسكين تشيلدرز، «الرغبة الخرساء ـ من مواطنين إلى لاجئين» [بحث في] «تهويد فلسطين» إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد، سلسلة كتب فلسطينية/ ٣٧ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف. بالاشتراك مع رابطة الاجتماعيين في الكويت) ١٩٧٢ ـ ص١٨٣ ـ ص٢٢٢.

(٣٢) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي عبر ٣٥ عاماً من عمرها»، مصدر سابق.

(٣٣) ... «قاموس الكتاب المقدس» ـ ص٧٠٩.

(٣٤) Zvi Lanir, "Les objectifs politiques ....",op. cit, pp. 87/88

(٣٥) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي. . .»، مصدر سابق.

(٣٦) دوف تماري، «حروب إسرائيل ـ أهداف ونتائج»، مصدر سابق.

(٣٧) تالي زلينغر، «الحرب الاستعمارية الأخيرة»، دافار ٤/ ٢/ ١٩٨٦ ـ ص١٦.

(٣٨) دوف تماري، «حروب إسرائيل ...» مصدر سابق.

(٣٩ أنظر: نشرة م.ت.ف. السنة الأولى (ع٢) ١٦/ ٤/ ١٩٧١ — ص٢٤.

(٤٠) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي. . .» مصدر سابق.

(٤١) حاييم بنيامين، «حرب حزيران ١٩٦٧: القرارات، التحالفات النتائج ـ من وجهة نظر علم الاجتماع» [بحث في] «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية» ترجمة اللواء ماجد سعيد (دمشق: مركز الدراسات العسكرية) ١٩٨٥ ـ ص١٤٢ إلى ١٧٤.

(٤٢) دوف تماري، «حروب إسرائيل...»، مصدر سابق.

(٤٣) عوزي بنزيمان (تقرير) هآرتس ٥/ ٦/ ١٩٣٧ [نشرة م.د.ف. السنة ٣ (ع١٣) ١/ ٧/ ١٩٧٣ - ص٤٠٧].

(٤٤) شمعون شمير، «حول تأثيرات حرب ١٩٦٧ في العالم العربي»، معريف ٥/ ٦/ ١٩٧٣، المصدر السابق ـ ص٤١٠.

(٤٥) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي . . .» مصدر سابق.

(٤٦) Zvi Lanir, "Les objectifs politiques ...." op. cit, p.90.

(٤٧) للاطلاع على ذلك، أنظر: الفريق أول محمد فوزي «حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠» (بيروت: دار الوحدة) ١٩٨٣.

(٤٨) المصدر السابق ـ ص٣٨١.

(٤٩) دوف تماري، «حروب إسرائيل ...) مصدر سابق.

(٥٠) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي ...» مصدر سابق.

(٥١) Zvi Lanir, "Les objectifs politiques ...." op. cit, pp.91/92.

(٥٢) أهرون ليفران، «القصف الجوي الاستراتيجي للأهداف السورية لم يحقق الغاية منه»، هآرتس ٢٤/٩/١٩٨٥ ـ ص١٠.

(٥٣) نتان روعي، «مقابلة مع د. تسفي لنير» دافار هشفوع (ملحق دافار الأسبوعي) ٢/١/١٩٨٤ ـ ص٤.

(٥٤) زئيف شيف، «النصف الرسمي لحرب يوم الغفران»، هآرتس ٢٣/٧/١٩٨٧ ـ ص٩.

(٥٥) أنظر: زياد الترك ومحمد نصر، «حرب أكتوبر ـ بيبليوغرافيا مشروحة» مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» ع١٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي) كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ـ ص٢١٥ إلى ٢١٨.

(٥٦) د. أديركوهين، إفرات كرمون، «في ظل حرب يوم الغفران» (جامعة حيفا) ١٩٧٦ ـ بالعبرية / ملخص خاص.

(٥٧) يثير منزلي، «التغيرات التي طرأت على التخطيط والسياسة الاقتصادية في مصر بعد حرب يوم الغفران». (جامعة تل أبيب: معهد هوروفيتش) ١٩٧٧ ـ بالعبرية / ملخص خاص.

(٥٨) أنظر: زياد الترك ومحمد نصر، «حرب أكتوبر ...» مصدر سابق ص٢٠٣ وما بعدها.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر بالعبرية: ليفيا روكاخ، «قراءة في يوميات موشي شاريت ـ خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني»، (بيروت: دار ابن خلدون) ١٩٨١ ـ ص٥٤/ ص٥٥.

(٦٠) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي ...» مصدر سابق.

(٦١) المصدر السابق.

(٦٢) Zvi Lanir "Les objectifs politiques ...." op. cit, p.95.

(٦٣) دوف تماري، «حروب إسرائيل ـ ...» مصدر سابق.

(٦٤) دان هوروفيتش، «حرب إسرائيل في لبنان.. نماذج جديدة من التفكير الاستراتيجي والعلاقات المدنية العسكرية» [بحث في] «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية»، مصدر سابق ص١٧٥ـ٢١٢.

(٦٥) ـ (تقرير إخباري)، جريدة «الرأي العام» الكويتية (ع٧٤٦٦) ٣٠/٨/١٩٨٤ ـ ص١٣.

(٦٦) للاطلاع، أنظر G. Ben Dor, G. Golan. U. Lubrani, N. Novik, Y. olmert; Y. Rabin, I. Rabinovich "Israel's Lebanon Policy: Where To?" Memorandum No. 12 (TelAviv : Jaffee Centre for Strategic Studies) August 1984.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Shai Feldman, Heda Rechnitz - Kijner, "Deception, Consensus and war : Israel in Lebanon", paper No. 29 (Tel Aviv Univ . JCSS) October 1984

(٦٨) ... (تقرير). «اكتشافات جديدة مثيرة للضجة حول الأرضية السياسية لحرب لبنان». عل همشمار ١٩/٤/١٩٨٩ ـ ص١.

(٦٩) د. تسفي لنير (محرر)، «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات»، (جامعة تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بالاشتراك مع وزارة الدفاع الإسرائيلية) ١٩٨٥ ـ المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٧٠) الجنرال يسرائيل تال، «أمن إسرائيل في الثمانينات»، [في] «ملف خاص محدود التوزيع بنفس العنوان» (بيروت: م. د. ف.) ١٩٨٠ ـ ص٧٠.

(٧١) د. محمد حمزة، «الجنرال يسرائيل تال»، مجلة (المعركة ـ المجلة العسكرية للثورة الفلسطينية)، السنة الأولى (ع٢) بيروت ١٩٨٢ ـ ص١١٨.

(٧٢) أبراهام إيلون، «القوة الوطنية والقوة العسكرية»، مجلة «معرخوت» أيلول / سبتمبر ١٩٨٨.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر النص الكامل لكل من هاتين الدراستين في: ... «أمن إسرائيل في الثمانينات»، مصدر سابق ص٥٩ـ٦٨، ص٧٣ـ٨٨.

(٧٤) البروفسور يحزقئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل» ـ الحلقة الثانية / عقيدة أمنية جديدة، دافار ١/٢/١٩٨٨ ـ ص٧. وأيضاً (خبر) جريدة «القدس» (ع٧٢١٥) ٢٦/٩/١٩٨٩ ـ ص٤.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر مثلاً: دراستنا، «في العمق الاستراتيجي لدى إسرائيل»، مجلة «الأرض» السنة ١٦ (ع١١) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ ـ ص٩ إلى ٨١.

(٧٦) أهرون ياريف، «العمق الاستراتيجي ـ وجهة نظر إسرائيلية» [في] «أمن إسرائيل في الثمانينات» ص٢١ إلى ٢٩.

(٧٧) أهرون ليفران، «أهمية الأرض في عصر الصاروخ أرض ـ أرض» الجيروزاليم بوست (ع١٦٨١٦) ٢٤/٦/١٩٨٨.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Saul Cohen, "Israel's Deffensible Borders: A Geopolitical Map.", Paper N. 20 (TelAviv Univ. JCSS) July 1983.

(٧٩) د. أفرايم عنبر، «الاستراتيجية الإسرائيلية منذ يوم الغفران وما بعد»، مجلة «معرخوت» العدد ٢٨٩/ ٢٩٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ـ ص١٦ إلى ص٢٤.

(٨٠) أريه شليف، «سباق التسلح في الشرق الأوسط في الثمانينات» [بحث في] «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات»، مصدر سابق (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٨١) أهرون ياريف، «سباق التسلح العربي ـ الإسرائيلي ـ هل هناك مخرج من المصيدة؟» [في] «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات» ـ مصدر سابق.

(٨٢) د. تسفي لنير، «مركب النوعية في سباق القوة الإسرائيلي ـ العربي في الثمانينات» [في] «الأمن

والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات» ـ مصدر سابق.

(٨٣) عمنوئيل روزين، «انتهت سبع سنوات التسامح الأمني» معريف ١/٩/١٩٨٨ ـ ص٧.

(٨٤) دراسات: ب. زوسمان، أ. شيفر، ع. سدان، ن. بلومنتال، م. دبير، ش. بارزكاي [في] «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات» ـ مصدر سابق.

(٨٥) Dan Horowitz, "The Enigma of Economic Growth" The Case of Israel, Anglo - Israel Association pamphlet No.9 Dec. 1965, P.10.

(٨٦) في تفنيد هذه المزاعم، أنظر: عبد العال الباقوري، «الدعاية الصهيونية ـ الإسرائيلية والقول بأن العرب يريدون إلقاء اليهود في البحر»، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٢٧ (بيروت) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ـ ص١٦٧ إلى ص١٩٦.

(٨٧) للتفاصيل حول «مسادا ـ التاريخ والأسطورة»، أنظر مثلاً:

ا ـ د. عبد الوهاب المسيري، «اليهودية والصهيونية وإسرائيل»، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨١، ص٧٥ إلى ٩٤.

ب ـ د. هيثم كيلاني، «مسادا الأسطورة ـ الخرافة» مجلة «القدس» العددان ٢١ و٢٢ (بيروت: دار الأقصى» آب / أغسطس، أيلول / سبتمبر ١٩٨١.

(٨٨) دراستنا: «في فلسفة العنف العنصري الصهيوني الموجه ضد العرب»، مجلة «شؤون عربية» (ع٥٨) (تونس) حزيران / يونيو ١٩٨٩ ـ ص١٣٠.

(٨٩) فيليتسيا لانجر، «بأم عيني» ترجمة ـ (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٧٤ ـ ص١٢.

(٩٠) د. رشاد عبدالله الشامي، «الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية»، سلسلة عالم المعرفة / ١٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ١٩٨٦ ـ ص٢٠٠.

(٩١) دراستنا: «المشروع الصهيوني وتوليد الصراع في المنطقة العربية»، مجلة «الأرض» السنة ١٦ (ع٧) (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) تموز / يوليو ١٩٨٩ ـ ص٢٨.

(٩٢) باروخ كيمر لينغ، «جعل الصراع روتينياً: التأثيرات التراكمية للصراع العربي ـ اليهودي على المجتمع الإسرائيلي» [بحث في] «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية»، مصدر سابق ـ ص٤٠ إلى ص٦٢.

(٩٣) ... ، «العنف تحول إلى ظاهرة ثابتة في حياتنا العامة»، هتسوفيه ١٢/١٠/١٩٧٥.

(٩٤) دانئيل بارتال، «على أي شيء تقوم عقائد الأمن»، هآرتس ٢٢/٣/١٩٨٩ ـ ص١١.

(٩٥) دان هوروفيتش، «إسرائيل مهيأة للفاشية»، دافار ٧/١٢/١٩٨٤.

(٩٦) عوزي بنزيمان، «عرض محاضرات مؤتمر فان لير الدراسي» في هآرتس ٥/٦/١٩٧٣ [نشرة

م.ت.ف. السنة ٣ (ع١٣) ١/٧/١٩٧٣ ـ ص٤٠٧ / ٤٠٨].

(٩٧) يوسف لبيد، «هل وجودنا في خطر؟»، معريف ٢٤/٤/١٩٧٤ ـ ص٣٣ [ندوة].

(٩٨) يهودا غوتهلف، «أزمة الصهيونية في إسرائيل» هآرتس ١٨/١٠/١٩٧٤.

(٩٩) يوسي بار، «تأثيرات أحداث الحرب ستبحث في مؤتمر أطباء النفس» هآرتس ١٩/١١/١٩٧٥ ـ ص٧.

(١٠٠) د. أدير كوهين، إفرات كرمون، «في ظلال حرب يوم الغفران» (جامعة حيفا) ١٩٧٦، بالعبرية الفصل الرابع ص٥٩ـ٧٤.

(١٠١) يهوشفاط هركابي، «للنقد الذاتي الوطني» معريف ٩/٤/١٩٧٤.

(١٠٢) يهوشفاط هركابي، «السعي إلى تحقيق الممكن» [بحث في] «هل للقضية الفلسطينية حل؟!»، (القدس: معهد فان لير للأبحاث) ١٩٨١. (ترجمة خاصة عن العبرية).

(١٠٣) أبراهام إيلون، «القوة الوطنية والقوة العسكرية»، مجلة «معرخوت»، مصدر سابق.

(١٠٤) بوعا زعفرون، «رجاءً قليلاً من الرماد في العيون»، ملحق يديعوت أحرونوت ١١/٢/١٩٧٧.

(١٠٥) باروخ كيمرلينغ، «جعل الصراع روتينياً: ...»، مصدر سابق ـ ص٨٠ ما بعدها.

(١٠٦) دافيد مويشوب، «تصورات نزوح الشباب عن البلاد» دافار ١٧/٥/١٩٨٨ ـ ص٧.

(١٠٧) ...، «استفتاء للرأي العام» يديعوت أحرونوت ٦/١٢/١٩٧٣ [نشرة م.ت.ف السنة الرابعة (ع١) ١/١/١٩٧٤ ـ ص٢].

(١٠٨) ... (تقرير)، جريدة «القبس» الكويتية (ع٤١٢٢) ٤/١١/١٩٨٣ ص١٦ (عن دافار).

(١٠٩) A. Arian, I. Talmud,T. Hermann, "The Gardian of Israel: National security and Public opinion" (Tel Aviv univ.: JCSS) study No.9 , May 1988

وأيضاً (تقرير) «انخفاض الثقة بالنفس» عل همشمار ٣٠/٥/١٩٨٨ ـ ص٨.

(١١٠) الياهو كاتس، «هل الانتخابات مصيرية»، يديعوت أحرونوت ٢٦/١٠/١٩٨٨ ـ ص٣١.

(١١١) نيلي مندلر، (تقرير إخباري)، هآرتس ٢٤/١/١٩٩٠ ـ ص ب ع.

(١١٢) أرنون بن ناحوم، (تقرير إخباري)، هآرتس ٢٤ / ١ / ١٩٩٠ ـ ص٢.

* الفصل السادس:

(١) ايلي ريخس، «الخطوات الأولى في بلورة السياسة الاسرائيلية حيال عرب إسرائيل»، مجلة «سكيرا حودشيت» (ع ١١) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ص ٣٣.

(٢) ادوارد سعيد، «الاستشراق ....» ـ ص ٣٠٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: نص وثيقة كينغ وردود الفعل الاسرائيلية عليها في نشرة م.د.ف السنة

٦ (ع ٩-١٩) ١/ ٥-١/٩/ ١٩٧٦ - ص ٣٣٢ إلى ٣٥٣.

(٤) اليشع إفرات ، «المناطق المدارة لعرب إسرائيل»، هآرتس ٦/ ٤/ ١٩٨٨ - ص ٩.

(٥) يوفال بيلغ ، «مستقبل الجليل ليس مضموناً»، يديعوت أحرونوت ١٣/ ٧/ ١٩٨٨ - ص ٢٦.

(٦) أرنون سوفير ، «جغرافية وديمغرافيا أرض اسرائيل في عام ٢٠٠٠» [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠» - ص ١٩ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٧) غبريئيل ليفشيتس ، «الهجرة من وإلى الجليل وبداخله ١٩٦١ - ١٩٨٣»، مجلة «رفعون لكلكلاه» (١٣٠٤) تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٦ - ص ٧٣٨.

(٨) بيرح تال ، «انقلاب غير معروف في قرى الأقليات»، هآرتس ٢/ ٦/ ١٩٧٦.

(٩) قاسم زيد ، «مشكلة القرى المتحولة إلى بلدات» ، عل همشمار ٨/ ٧/ ١٩٨٣ - ص ٨.

(١٠) جابي زوهر ، «المواجهة المستورة» ، عل همشمار ٢٧/ ٥/ ١٩٨٤ - ص ٥.

(١١) نوديت كهانا، «حيفا: القوة العربية»، هآرتس ٣١/ ٧/ ١٩٨٦ - ص٩.

(١٢) بيرح تال، «ليس لليهود فقط»، هآرتس ٢١/ ٨/ ١٩٨٦ - ص٩.

(١٣) للإطلاع، أنظر مثلاً: حبيب قهوجي، «العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي»، (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٢ - ص٤٧٧ إلى ٤٨٨.

(١٤) نشرة م.د.ف، السنة الأولى (ع١٢) ١٦/ ٩/ ١٩٧١ - ص٢٢٣ (عن: معريف ٣/ ٩/ ١٩٧١).

(١٥) حاييم لنداو، «ترميم كفر برعم»، عل همشمار ٤/ ١١/ ١٩٧٦.

(١٦) يورام بن بورات، «قوة العمل العربي في إسرائيل»، (القدس: معهد الدراسات الاقتصادية في إسرائيل باسم موريس فالك) ١٩٦٦ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(١٧) موشي كول، «يصبُّون البنزين على النار»، دافار ٢٨/ ١١/ ١٩٧٨ - ص٩.

(١٨) ... (تقرير)، «معهد الدراسات الشرق أوسطية - المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا»، جريدة «الأنباء» الإسرائيلية السنة ١٣ (ع٣٨٢٥) ٦/ ٥/ ١٩٨١ - ص٤.

(١٩) ... (تقرير)، «يوم دراسي في جامعة حيفا حول الجماهير العربية في إسرائيل نحو التسعينات»، جريدة «الاتحاد» (ع٢٦٧/ ٤٤) (حيفا) ٣/ ٤/ ١٩٨٨ - ص٥.

(٢٠) عطاالله منصور، «صفقات تصفية في الإدارة»، هآرتس ٢٥/ ٩/ ١٩٨٨ - ص١٣.

(٢١) شموئيل توليدانو، «عرب إسرائيل حاجز نفسي»، هآرتس ٧/ ١٢/ ١٩٨٤ - ص٧.

(٢٢) شلومو جينوسار، «مشروع كاتس»، دافار ٩/ ٢/ ١٩٨٩ - ص٩.

(٢٣) Elie Rekhess, "Israeli Arab Intelligentsia" The Jerusalem Quarterly, No.11, Spring 1979 - p.52.

(٢٤) يائير شيلج، «العرب في الدولة اليهودية»، مجلة «بمحنيه» ١٢/ ١١/ ١٩٨٦ - ص١٩.

(٢٥) إيلي تبور، «العرب يؤيدون إقامة دولة فلسطينية ولكنهم يريدون السكن في إسرائيل»، ملحق يديعوت أحرونوت ٢٥/١٢/١٩٨٧ ـ ص١.

(٢٦) نشرة م.د.ف. السنة الأولى (ع١٢) ١٦/٩/١٩٧١ ـ ص٢٢٢ إلى ٢٢٤ (عن هآرتس ومعريف ٣/٩/١٩٧١).

(٢٧) ران كسليف، «هم ونحن : عرب في إسرائيل ـ من كلا الجانبين المتراس / ح٢»، هآرتس ٢١/٨/١٩٨٧ ـ ص٢. و«استطلاع للرأي العام»، هآرتس ١٤/١/١٩٨٦ ـ ص٣.

(٢٨) نوديت كهانا، «لقاءات طائفية: هناك ما يمكن التحدث عنه»، هآرتس ١٨/١١/١٩٨٦.

(٢٩) إيلي تبور، «العرب يؤيدون إقامة دولة فلسطينية ...»، مصدر سابق.

(٣٠) بني موريس، «التاريخ الجديد والدعائيون القدامى»، هآرتس ٩/٥/١٩٨٩ ـ ص٢.

(٣١) ران كسليف، «هم ونحن: عرب في إسرائيل / ح١» هآرتس ١٤/٨/١٩٨٧ ـ ص٣.

(٣٢) أهرون ليش، «العرب في إسرائيل»، (القدس: مطبعة الجامعة العبرية) ١٩٨١ ـ ص١٤٠ وما بعدها (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٣٣) عطا الله منصور، «لورنس عرب إسرائيل»، هآرتس ١٦/٦/١٩٨٨ ـ ص١٠.

(٣٤) يوسف جينات، «نشوء العربي الإسرائيلي»، مجلة «سكيراحودشيت»، (ع١١) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ ـ ص٣٨.

(٣٥) نشرة م.د.ف. السنة ٢ (ملحق ع١٩) ١/١٠/١٩٧٢ ـ ص٥٩٦ / ٥٩٧.

(٣٦) تسفي البيلغ، «ضوء أحمر في مسألة الأقليات»، يديعوت أحرونوت ١٩/٩/١٩٧٤ (وأيضاً في نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع١٩) ١/١٠/١٩٧٤ ـ ص٦٣٠ / ٦٣١).

(٣٧) يهودا تسور، «منحدر خطر»، على همشمار ١٣/٩/١٩٨٥ ـ ص٧.

(٣٨) ... ، (تقرير) عن ندوة «العرب في إسرائيل»، يديعوت أحرونوت ٢٦/٣/١٩٧٦. (وأيضاً في: نشرة م.د.ف السنة ٦ (ع٧/٨) أو ١٦/٤/١٩٧٦ ـ ص١٩٨/١٩٩).

(٣٩) Rekhess, E. , "Israeli Arab Intelligentsia", The J.Q ,Op. cit, pp.21-69.

(٤٠) إيلي ريخس، «القرية العربية في إسرائيل ـ البؤرة السياسية الوطنية المتجددة» سلسلة «سكيروت / استعراضات»، (جامعة تل أبيب: معهد شيلواح ـ مركز ديان لأبحاث الشرق أوسطية وأفريقيا) ١٩٨٥ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٤١) تلخيص استناداً إلى:

أ ـ إيلي ريخس، «برلمان عرب إسرائيل»، هآرتس ١٨/١٢/١٩٨٦ ـ ص١١.

ب ـ دان افيدان، «العرب هم العرب ـ مقابلة مع ريخس»، دافار ٢٥/١٢/١٩٨٧ ـ ص١٧.

(٤٢) إيلي ريخس، «يوم الأرض ـ شاخصة على طريق الانتماء الفلسطيني لعرب إسرائيل»، معريف

٢/٤/١٩٧٦.

(٤٣) أوري نير، «التراث الفلسطيني وحصان أريئيل شارون»، هآرتس ٢١/٨/١٩٨٧ ـ ص٢.

(٤٤) دان أفيدان، «العرب هم العرب ـ مقابلة مع إيلي ريخس»، دافار، مصدر سابق

(٤٥) دان أفيدان، «مقابلة مع إيلي ريخس»، دافار ١٨/٣/١٩٨٨ ـ ص١.

(٤٦) رونيت مورجنشترين، «التنبؤات موجات أعلى بكثير»، على همشمار ٢٣/١٢/١٩٧٨ ـ ص٧.

(٤٧) تسفي البيلغ، «أين ستشتعل الإطارات»، يديعوت أحرونوت ٢١/١٢/١٩٨٧ ـ ١٩.

(٤٨) يحزقئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل/ح١»، دافار ٣١/١/١٩٨٨ ـ ص٧.

(٤٩) اليشع إفرات، «المناطق المدارة لعرب إسرائيل»، هآرتس ٦/٤/١٩٨٨ ـ ص٩.

(٥٠) يورام ليفي، «بيئة مزدوجة /ح١، ح٢»، دافار ٢٢ ـ ٢٣/١/١٩٨٩ ـ ص٧.

(٥١) دافيد أرنو، «ظلال طويلة يلقيها التاريخ»، هآرتس ٢٩/٥/١٩٨٩ ـ ص١١.

(٥٢) يورام ليفي، «عرب المناطق عند مفترق طرق»، دافار ٢٨/٥/١٩٨٩ ـ ص٧.

(٥٣) قاسم زيد، «اليقظة الإسلامية في إسرائيل /ح١، ح٢»، على همشمار ٦ ـ ٨/١٠/١٩٨٦ ـ ص٦.

(٥٤) رومن فريستر، «المسيرة الإسلامية التي يمر بها عرب إسرائيل»، هآرتس ١٧/٦/١٩٨٨ ـ ص٣.

(٥٥) ... (تقرير)، «راية الإسلام الخضراء ترفرف فوق أم الفحم»، جريدة «القبس» الكويتية (ع٦٠٤٦) ١١/٣/١٩٨٩ ـ ص١٨.

* الفصل السابع :

(١) Benvenisti, M. "1987 Report ..." op. cit. pp. 1-3.

(٢) اليشع إفرات، «الخطر الديمغرافي»، هآرتس ٢٥/١٠/١٩٧٨ ـ ص٩.

(٣) Benvenisti, M. "1987 Report ..." op. cit. p.13 (Table No.5).

(٤) Ibid, p.17 (Table No.8).

(٥) شلومو معوز، «دفع الثمن»، جيروزاليم بوست (ع١٦٨٤٩) ١٠/٦/١٩٨٨.

(٦) أوري شتندل، «السكان العرب في يهودا والسامرة»، مجلة «سكيراحودشيت» (ع٨) آب / أغسطس ١٩٨٨ ـ ص٣.

(٧) Benvenisti, M. "1987 Report ..." op. cit. pp.33 -...

(٨) Ibid, pp.40 - ...

(٩) Ibid, pp.51 - ...

(١٠) Ibid, pp.80 - ...

(١١) ... (خبر)، هآرتس ٢/٢/١٩٩٠ ـ ص٢.

(١٢) أرنون ماجن، «من هم الذين يسكنون الضفة الغربية / ح١، ح٢»، دافار ٢٠ ـ ١٩٨٨/١/٢١ ـ ص٧.

(١٣) زهفاموزس، «من جيل إلى جيل يجري تداول القول»، عل همشمار ١٩٨٦/٩/١٥ ـ ص٩.

(١٤) يسرائيل لندرس، السلاح سيهزم جيش الدفاع»، دافار هشفوع ١٩٨٧/١٢/٢٥ ـ ص١٤.

(١٥) ن. جولان، «أهي ثورة عربية وطنية أم مجرد اضطرابات عابرة»، هتسوفيه ١٩٨٧/١٢/٢٥ ـ ص٤.

(١٦) جوجاكوجن، «أربع مجموعات يأس وحل بعيد»، ملحق عل همشمار ١٩٨٨/٣/١١ ص ١٠.

(١٧) يتسحاق بيلي، «الخطوة الأولى إقامة جيوب»، هآرتس ١٩٨٨/٨/٩ ـ ص١٥.

(١٨) آفي بنياهو، «الانتفاضة»، عل همشمار ١٩٨٨/٩/١ ـ ص٧.

(١٩) شموئيل سيجف، «تقصيرات الإعلام الإسرائيلي»، معريف ١٩٨٨/٢/١٧ ـ ص١٠.

(٢٠) The Moshe Dayan center for Middle Eastern and African studies, (Bulletin) Issue No.9 (winter 1989), pp.3-5.

(٢١) دافيد هراري، «العلوم في خدمة الأعمال»، هآرتس ١٩٨٩/٥/٢١ ـ ص١١.

(٢٢) دان ساجير، «من الذي قال بأنه توجد ضائقة نفسية»، هآرتس ١٩٨٩/٦/٢٢ ـ ص١١.

(٢٣) ... (خبر)، هآرتس ١٩٨٩/١٢/١ ـ ص٣.

(٢٤) شلومو معوز، «دفع الثمن»، جيروزاليم بوست (ع١٦٨٤٩) ١٩٨٨/٦/١٠.

(٢٥) أوري شتندل، «السكان العرب في يهودا والسامرة»، مصدر سابق.

(٢٦) عليزا فالخ، «بالقديم اليمين إلى اليسار»، دافار ١٩٨٩/٨/٢٥ ـ ص١٥.

(٢٧) شاؤول شيف، «الانتفاضة ـ التقصير الكبير منذ حرب يوم الغفران»، هتسوفيه ١٩٨٩/١٢/٨ ـ ص٤.

(٢٨) جدعون ويكرت، «بحث جديد عن الضفة الغربية»، جريدة «الأنباء» الإسرائيلية السنة ١٣ (ثلاث حلقات الأعداد ٣٨١٦، ٣٨١٧، ٣٨١٨) ٢٤ـ٢٦ـ١٩٨٩/٤/٢٧. ولمزيد من التفاصيل حول ذلك، أنظر: أمنون كوهين، «الأحزاب السياسية في الضفة الغربية ـ القوميون العرب والحزب الشيوعي»، ترجمة إبراهيم الراهب (دمشق: دار دمشق) ١٩٨٦.

(٢٩) القيادة القطرية الفلسطينية، «موجز كتاب البعث الفلسطيني» ـ تقرير خاص (دمشق ١٩٨٦).

(٣٠) للإطلاع أنظر:

Harkabi, y. "Fedayeen, Action and Arab strategy", Adelphi Papers No.53 (London : The Institute for strategic studies) 1968.

(٣١) للاطلاع أنظر: Aryeh Yodfat and Yuval Amon - ohanna, "P . L . O - Strategy

and Politics", (London : Croom Helm) 1981.

(٣٢) رؤوفين باز، «أربعون عاماً في الطريق إلى الجهاد»، دافار ٥/٥/١٩٨٩ ـ ص٧.

(٣٣) نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع١٨) ١٦/٩/١٩٧٤ ـ ص٦٠٨ (عن: دافار ١/٩/١٩٧٤)

(٣٤) ... ، «المناقشات النظرية حول تمثيل الشعب الفلسطيني وماهية الصراع»، نشرة م.د.ف السنة٥ (ع١) ١/١/١٩٧٥ ـ ص٢١/٢٢ (عن: يديعوت أحرونوت ٨/١١/١٩٧٤).

(٣٥) نشرة م.د.ف السنة ٧ (ع١٧/١٨) أو ١٦/٩/١٩٧٧ ـ ص٦٤٤ (عن يديعوت أحرونوت ١/٩/١٩٧٧).

(٣٦) يسرائيل لندرس، «للبدء بالحديث لإقامة الكيان الفلسطيني»، ملحق دافار ٢٩/٢/١٩٨٨ ـ ص٨.

(٣٧) دافيد مرغليت، «ما الذي يريده بيرس من حسين»، مجلة «بمحنيه» ٢٣/١٠/١٩٨٥ ـ ص١٥.

(٣٨) د. أيمن عساف، «معاهد الأبحاث الإسرائيلية في خدمة المخابرات والحكام»، مصدر سابق.

(٣٩) جوجا كوجن، «أربع مجموعات يأس وحل بعيد»، ملحق عل همشمار ١١/٣/١٩٨٨ ص١٠.

(٤٠) يسرائيل لندرس، «للبدء بالحديث لإقامة الكيان ...)، مصدر سابق.

(٤١) جويل غرينبرغ، «اتجاه جديد للانتفاضة»، الجيروزاليم بوست (ع ١٦٩٠٣) ١٢/٨/١٩٨٨.

(٤٢) أوري شتندل، «السكان العرب في يهودا والسامرة»، مصدر سابق.

(٤٣) دراستنا، «تقديرات حول الإسلام السياسي الراهن في فلسطين المحتلة»، مجلة «الوحدة» السنة ٥ (ع٥٢) كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ ـ ص١٥٤.

(٤٤) رومن فريستر، «المسيرة الإسلامية التي يمر بها عرب إسرائيل»، هآرتس ١٧/٦/١٩٨٨ ـ ص٣.

(٤٥) حاييم مرغليت، «حتى نهاية حدود التطرف»، عل همشمار ١٢/١٠/١٩٨٧ ـ ص٧.

(٤٦) الياهو سلفتر، «تأثير الثورة الإيرانية / ح١،ح٢»، هآرتس ١١ـ١٢/١/١٩٨٨ ـ ص٩،١٣.

(٤٧) ن. جولان، «أهي ثورة عربية أم مجرد اضطرابات عابرة»، هتسوفيه ٢٥/١٢/١٩٨٧ ـ ص٤.

(٤٨) د. موشي شيمش، «الانتفاضة على مفترق طرق»، دافار ٣/٦/١٩٨٨ ـ ص١٨.

(٤٩) رؤوفين باز، «أربعون عاماً في الطريق إلى الجهاد»، دافار ٥/٥/١٩٨٩ ـ ص٤.

(٥٠) يتسحاق بيلي، «منظمة حماس مفضلة على منظمة التحرير»، هآرتس ٢٦/٧/١٩٨٩ ـ ص١٣.

(٥١) يحزقئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل / ح١»، دافار ٣١/١/١٩٨٨ ـ ص٧.

(٥٢) عموس نابو، «مرشد مناطق»، ملحق يديعوت أحرونوت ١٥/١/١٩٨٨ ـ ص٧.

(٥٣) موشي جاك، «حزيران عام ٦٧ والفرصة التي أضيعت»، معريف ١٩/٤/١٩٨٩ ـ ص٩.

(٥٤) نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد ٥٨ (عمّان) ١/١/١٩٧٩ ـ ص٤٣/٤٤ (عن: صحيفة الفجر ٨/١٢/١٩٧٨).

(٥٥) شلومو سلوتسكي، «ممر قصير إلى الاستقلال»، عل همشمار ٢/٢/١٩٨٨ ـ ص٦.

(٥٦) شلومو غازيت، «الخيار الثالث ـ تسوية مرحلية»، دافار ٣/ ١٠/١٩٨٦ ـ ص٢٢.

(٥٧) مئير بعيل، «خطر السرطان»، أشدموت، ربيع ١٩٨٥ ـ ص٧.

(٥٨) شلومو أفنيري، «اليمين لا يستطيع التوصل إلى تفاهم عن طريق التسوية»، الجيروزاليم بوست (ع١٦٩١٦) ٢٥/١٠/١٩٨٨.

(٥٩) Mark Heller, " Palestinian State - The I mplications for Israel", (Harvard University Press, Cambridge, Massa chusetts, and London : written under the Auspices of The Center for Stratigic Studies, Tel Aviv univ.)1983.

(استعراض شامل للكتاب).

(٦٠) التقرير الصحفي اليومي الصادر عن الإعلام الموحد م.ت.ف (دمشق) ٤/٦/١٩٨٣ ـ ص٦/٧ (عن: صحيفة كريستيان ساينس مونيتور نقلاً عن جيروزاليم بوست).

(٦١) ... (تقرير). «بحث إسرائيلي حول الأراضي المحتلة»، جريدة «القبس» الكويتية، (ع٤٣١٦) ٢٠/٥/١٩٨٤ (عن: دافار).

(٦٢) ن. سبار، «الدولة الفلسطينية ـ تجربة اقتصادية متورطة»، عل همشمار ١٧/٤/١٩٨٧ ـ ص٨.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

أ ـ ... ، «مشاريع إسرائيل لتصفية مشكلة اللاجئين» نشرة م.د.ف السنة ٢ (ملحق ع ١٨) ١٦/٩/١٩٧٢ ـ ص ٥٦٠ وما بعدها.

ب ـ هشام الدجاني ، «التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة»، مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ١٠٤) تموز / يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٣١.

(٦٤) آلوف هار ايفن (محرر)، «هل للقضية الفلسطينية حل؟! ـ مواقف إسرائيلية»، سلسلة مناقشات (القدس: معهد فان لير للأبحاث) ١٩٨١ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٦٥) تشكل هذه الفقرة جزءاً صيغ بتصرف من دراستنا: «مقترحات الوسط الأكاديمي الاسرائيلي للتسوية بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية»، مجلة «الأرض» السنة ١٧ (ع ٣) آذار ١٩٩٠.

(٦٦) أرنون سوفير، «جغرافية وديمغرافيا (أرض اسرائيل) في عام ٢٠٠٠»، [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق ـ ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٦٧) إليشع إفرات ، «صيغة للمصالحة الاقليمية» ، هآرتس ١٨/١/١٩٨٨ ـ ص ٩.

(٦٨) رعنان فايتس ، «برنامج لمصالحة سياسية» ، هآرتس ١٧/٢/١٩٨٨ ـ ص ١٢.

(٦٩) يوسف غوروني ، «تسوية اتحادية خيالية واقعية» ، معريف ٨/٢/١٩٨٨ ـ ص ١١.

(٧٠) يسرائيل لندرس ، «للبدء بالحديث لاقامة الكيان الفلسطيني ـ مقابلة مع معوز» ملحق دافار ٢٩/٢/١٩٨٨ ـ ص ٨.

(٧١) غبريئيل موكيد ، «اتحادكونفدرالي - حل للنزاع»، معريف / ملحق السبت ١٧/٦/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٢) شالوم روزنبرغ، «مشروع للسلام في الشرق الأوسط»، معريف ٣/٧/١٩٨٨ - ص١١ .

(٧٣) يتسحاق أورون :

أ - «انقلاب بالاعتراف ومبادرة قوية» ، دافار ١٥/٧/١٩٨٨ - ص ١٩ .

ب - «لن نخسر شيئاً من المبادرات» ، هآرتس ٢٩/٩/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٤) يتسحاق أورون ، «تطرف تكتيكي واعتدال استراتيجي» ، دافار ١٧/٣/١٩٨٩ - ص ١٤ .

(٧٥) يتسحاق بيلي ، «الخطوة الأولى : إقامة جيوب»، هآرتس ٩/٨/١٩٨٨ - ص ١٥ .

(٧٦) عوديد يينون ، «تقسيم البلاد ليس حلاً» ، هآرتس ١٩/١/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٧) آحي براند ، «سلام مشروط» ، هآرتس ٢/١١/١٩٨٨ - ص ١٢ .

(٧٨) شلومو سلوتسكي ، «ممر قصير إلى الاستقلال - مقابلة مع هرسجور»، عل همشمار ٢/٢/١٩٨٨ - ص ٦ .

(٧٩) أ - ابراهام بورغ ، «من الذي يخاف الدولة الفلسطينية؟» ، هآرتس ٢٧/١/١٩٨٩ - ص ٢ .

ب - آني بيلد ، «عندما ستقوم دولة فلسطينية» ، ملحق هآرتس ٢٧/١/١٩٨٩ - ص ١٤ .

(٨٠) آني بيلد ، «عندما ستقوم دولة فلسطينية» ، المصدر السابق.

(٨١) المصدر السابق.

(٨٢) . . . ، «يهوذا والسامرة وغزة - الطريق إلى السلام» ، ملخص تقرير «مركز جافي / يافيه» ، هآرتس ٩/٣/١٩٨٩ - ص ٥ .

(٨٣) دانييل اليعيزر ، «الصفقة الوحيدة المفضلة» ، الجيروزاليم بوست (ع ١٧٠٩٤) ٢٩/٣/١٩٨٩ - ص ٤ .

(٨٤) افرايم أحيرم ، «رعب التسوية النهائية» ، هآرتس ٣٠/٣/١٩٨٩ - ص ٩ .

(٨٥) آني بيلد ، «عندما ستقوم دولة فلسطينية» ، مصدر سابق.

(٨٦) ياعيل ديان ، «خطة سلام بثلاثة مبادىء» ، عل همشمار ٣/٤/١٩٨٩ - ص ٧ .

(٨٧) آلوف هارايفن ، «أجور السلام هي تخفيض السلاح»، الجيروزاليم بوست ٧/٤/١٩٨٩ - ص ٦ .

(٨٨) أ - يحزقئيل درور ، «استراتيجية وطنية لاسرائيل - ٣ حلقات» ، دافار ٣١/١/ - ٢و٣/٢/١٩٨٨ - ص ٧ .

ب - بتسلئيل عميكام ، «مراهنة على التاريخ - مقابلة مع درور» ، عل همشمار ٢٥/٩/١٩٨٨ - ص ٩ .

جـ - . . . ، «بروفسور إسرائيلي يدعو إلى تحويل الاردن إلى دولة فلسطينية» ، جريدة «القدس» (ع

(٧٢١٥) ٢٦/٩/١٩٨٩ ـ ص ٤ .

* الفصل الثامن :

(١) دافيد كاما ، «هاسيخسوخ لاما فيعد متاي؟! = الصراع لماذا وإلى متى؟!»، (القدس: شيكوفا حيفرا ليهوتساّه ليئور) ١٩٧٥ ـ المحتويات (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٢) المصدر السابق ـ ص ٤٢ ، ٥١ .

(٣) المصدر ذاته ـ ص ١٧٠ إلى ١٧٣ .

(٤) المصدر ذاته ـ ص ١٧٤ / ١٧٥ .

(٥) المصدر ذاته ـ ص ١٧٦ .

(٦) نبيه القاسم ، «واقع الدروز في اسرائيل» ، (القدس: مطبعة دار الأيتام) ١٩٧٦ ـ ص ٣٠ .

(٧) د. خلدون ساطع الحصري ، «حول الوحدة العنربية» ، [بحث في] «دراسات في القومية العربية والوحدة»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٤ ـ ص ٢٤١/ ٢٤٢ [عن برقية وكالة الصحافة الفرنسية من القدس ٨/٦/١٩٧٦].

(٨) نيكولاوس فان دام ، «إسرائيل والاندماج القومي» ، ترجمة سيرين الهاشمي، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣٤/ ٣٥ (جامعة بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية) تموز (يوليو) ١٩٧٩ ـ ص ١٠٢ [نقلاً عن إذاعة اسرائيل بالعبرية ٨/٨/١٩٧٦].

(٩) حبيب قهوجي (إشراف) ، «استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها»، (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٨٢ ـ ص ١٢٨/ ١٢٩ [عن: معريف ٢٠/٩/١٩٧٧].

(١٠) نيكولاوس فان دام ، «اسرائيل والاندماج القومي» ـ ص ١٠٢ [عن عل همشمار ١١/٨/١٩٧٦].

(١١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر مثلاً: جميل مطر ، د. علي الدين هلال، «النظام الاقليمي العربي ـ دراسة في العلاقات السياسية العربية»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٠ ـ ص ٢١ وما بعدها.

(١٢) للتوسع ، أنظر: ر.ك. كارانجيا، «خنجر إسرائيل» ، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر) ١٩٦٧ ـ ص ٥٧/٥٨ .

(١٣) للاطلاع على وجهة النظر هذه، أنظر مثلاً: دوف بارنير، «اليهود والصهيونية والتقدم» [بحث في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» ـ ص ٩٣ . . . ، وبحث سيمحا فلابان «الحوار بين الاشتراكيين العرب» ـ ص ٢٣٤ . . .

(١٤) للتوسع ، أنظر : ناحوم غولدمان، «إسرائيل إلى أين؟!»، (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة)

١٩٨٠ ـ ص ٩٨ . .

(١٥) السيد يسين ، «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر»، ص ١٢٨ ـ ١٣٠، حول :
Friedlander, S. "Reflexions sur L'avenir d'Israel", (Paris: Edition du seuil) 1969.

(١٦) . . . ، «تقديرات باحثين إسرائيليين عن تطور العالم العربي في السنوات العشر المقبلة»، نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٦/١١/١٩٧٢ ـ ص ٢٨٢ (عن هآرتس ١٧/١٠/١٩٧١).

(١٧) يهوشفاط هركابي ، «لا مستقبل لاستقلال فلسطين» ، معريف ١٦/٢/١٩٧٢ ، والمقال نفسه في نشرة م.د.ف السنة الثانية (ملحق العدد ١٧) ١/٩/١٩٧٢ ـ ص ٥٣٨ . . .

(١٨) جورج ناصيف ، «الوحدة العربية واسرائيل» ، (بيروت: معهد الإنماء العربي) ١٩٨٥ ـ ص ٢٣/٢٤.

(١٩) د. عبد الوهاب المسيري ، «الايديولوجية الصهيونية. . .» ق ١ ـ ص ٢٨٨.

(٢٠) . . . ، «مفكرون اسرائيليون يرسمون صورة إسرائيل والعالم العربي بعد مرور سنة على اتفاقات كامب ديفيد»، نشرة م.د.ف السنة ٩ (ملحق العدد ١٠) ١٩٧٩ ـ ص ٧١٣ [عن: معريف ٢١/٩/١٩٧٩].

(٢١) شمعون شمير ، «اتجاهات التطور في المنطقة والنزاع العربي الاسرائيلي» [في] «أمن اسرائيل في الثمانينات» ـ ملف خاص محدود التوزيع (بيروت: م.د.ف) ١٩٨٠ ـ ص ٤٧/٤٨.

(٢٢) الياهو سلفتر ، «ثمن الجمود في عالم متغير»، هآرتس ١٨/١٢/١٩٨٨ ـ ص ٩.

(٢٣) أهرون ياريف ، «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ ـ ما هي الخيارات المتاحة أمام اسرائيل وما هو ثمنها» [في] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠. . .» تحرير ألوف هارايفن (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٢٤) دراستنا : «السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الاسرائيلية»، مجلة «التعاون» السنة الثالثة (ع ١٠) الرياض ١٩٨٨ ـ ص ٩ وما بعدها، مع تحويرات طفيفة.

(٢٥) . . . ، «الاسرائيليون يعدّون مشاريع اقتصادية مشتركة عربية ـ إسرائيلية لمرحلة السلام»، نشرة م.د.ف السنة الثالثة (ع ١) ١٩٧٨ ـ ص ٤٧/٤٨ [عن: عرض يسرائيل تومار لأبحاث اليعيزر شيفر في يديعوت أحرونوت ٢/١٢/١٩٧٧].

(٢٦) شاؤول زارحي ، «أهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي» [بحث في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» ـ ص ٤٦٥ إلى ٤٧٨.

(٢٧) النص الكامل لهذه الدراسة في: ..., "The Middle East in The Year 2000 : A Projecton Beyond The Frontiers of Times", (TelAviv : The Association of Peace) 1970.

ويمكن الرجوع إلى عرض وتقييم للدراسة بالعربية في كل من:

أ ـ د. حمد سليمان المشوفي، «هيكل الصناعة الاسرائيلية.. النظرية والتطبيق ـ النشأة واستراتيجية التطور والتنبؤ بالآفاق المستقبلية»، (الاسكندرية : منشأة المعارف) ١٩٧٩ ـ ص ٦٧٧ إلى ٧١٠.

ب ـ عاطف قبرصي، «الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد» ، (بيروت: م.د.ف بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة الكويت) ١٩٨٢ ـ ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢٨) ابراهيم نوار، «التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب»، مجلة «السياسة الدولية» العدد ٧٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ ـ ص ١٩ [عن: رومن فريستر، «عرض للسيناريو» في ملحق هآرتس ٦/ ١/ ١٩٧٨].

(٢٩)...، «تقديرات باحثين اسرائيليين عن الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل والبلاد العربية في الثمانينات في حالتي السلم والحرب» نشرة م.د.ف السنة الثانية (ع ٩) ١ أيار/ مايو ١٩٧٢ ـ ص ٢٤٦ إلى ٢٤٩ [عن: ابراهام كوشنر تلخيص للدراسة في دافار ٤/ ٤/ ١٩٧٢].

(٣٠) حنه شاهين ، مفاهيم السلم والتسوية الاسرائيلية»، مجلة «شؤون فلسطينية» ع ٨١/ ٨٢ (بيروت) آب أغسطس ـ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ـ ص ١٠٧.

(٣١)...، «الاسرائيليون يعدون مشاريع اقتصادية مشتركة عربية اسرائيلية لمرحلة السلام» ـ ص ٤٦.

(٣٢) د. فؤاد مرسي، «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية»، مجلة «المستقبل العربي» العدد ١٨ (بيروت) آب / أغسطس ١٩٨٠ ـ ص ٤٨/ ٤٩ [عن: دافيد هوروفيتش، «سوق مشتركة للشرق الأوسط» يديعوت أحرونوت ٨/ ١/ ١٩٧٨].

(٣٣) صبري جريس ، (تقرير)، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٧٤/ ٧٥، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٨ ـ ص ٢٣٠ [عن: يوعز عفرون في يديعوت أحرونوت ٢٠/ ١١/ ١٩٧٧].

(٣٤) د. جلال أحمد أمين ، «المشرق العربي والمغرب»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٠ (ط ٢) ـ ص ١٢٠/ ١٢١ ، [عن: Kanovsky, E. "The Economic development of Syria", (Tel Aviv univ. Pub. Projects) 1977 - PP. 167...

(٣٥) ايلي هوروفيتش، «الأمل الاقتصادي للسلام»، دافار ٩/ ٧/ ١٩٨٧.

(٣٦) حاييم بن شاحر (مقابلة) ، «علاج الاقتصاد الاسرائيلي مرتبط بالانفتاح على المنطقة العربية» (مترجم في «القبس» ع ٤٠٢٩ ـ ١/ ٨/ ١٩٨٣ ، ص ١٥).

(٣٧) تسفي كاسا ، «اقتصاد وسلام في الشرق الأوسط» ، عل همشمار ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٨ ـ ص ١١.

(٣٨) آلوف هارايفن ، «أجور السلام هي تخفيض السلاح» الجيروزاليم بوست (ع ١٧١٠٢) ٧/ ٤/ ١٩٨٩ ـ ص ٦.

(٣٩) ف. سبار ، «الدولة الفلسطينية: تجربة اقتصادية متورطة»، عل همشمار ١٧/٤/١٩٨٧ ـ ص ٨.
(٤٠) سيمحا باهيري ، «انفصال بسلام أو توحيد مفروض» ، (مترجم في «القبس» ع ٤٣١٦ ـ٢٠/٥/١٩٨٤ ، ص ٢١).
(٤١) يحزقئيل درور ، «الاستعداد لأجل المستقبل : تخطيط قومي باتجاه المجهول» مجلة «سكيرا حودشيت» (العدد ٢/٣/) ١٩٨٥ ـ ص ٤ إلى ١٣.
(٤٢) يحزقئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل»، دافار ٣١/١/ ، ١ـ٢ـ٣/٢/١٩٨٨ ـ ص ٧.
(٤٣) آلوف هارايفن ، «إسرائيل نحو عام ٢٠٠٠: أربعة قرارات مصيرية»، مجلة «سكيراحودشيت» (العدد ٢/٣) ١٩٨٥ ـ ص ٦٨ إلى ٧٣.
(٤٤) (خبر) هآرتس ٥/٦/١٩٨٨ [النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية (دمشق: مؤسسة الأرض) العدد ٢٣ ـ ١٣/٦/١٩٨٨ ـ ص ٥٨٠].
(٤٥) آفي بنياهو، «إسرائيل بعد عشر سنوات. إذا؟! وعندما» ملحق عل همشمار ١/٤/١٩٨٨ ـ ص ٤.
(٤٦) سرجيو ديلافرغولا ، «هل يمكن أن تأتي هجرة كبيرة مرة أخرى؟!» [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠...». (ترجمة خاصة عن العبرية).
(٤٧) يوسف شبيط (محرر)، «اسرائيل في عام ٢٠٠٠»، يديعوت أحرونوت ٢٠/٤/١٩٨٠ ـ ص ٦/٧.
(٤٨) المصدر السابق.
(٤٩) تسفي كاسا ، «من لعبة خائبة إلى احتيال الانعاش»، عل همشمار ٣٠/١١/١٩٨٨ ـ ص ٨.
(٥٠) جاكوب بعل شيم ، «العلوم والتكنولوجيا في اسرائيل قبل عام ٢٠٠٠»، مجلة «سكيراحودشيت»، (العدد ٢/٣) ١٩٨٥ ـ ص ٤٦ إلى ٥٥.
(٥١) الياهو سلفتر ، «ثمن الجمود في «عالم متغير»، هآرتس ١٨/١٢/١٩٨٨ ـ ص ٩.
(٥٢) أوري وامير ، «دراسات الفضاء في اسرائيل قبل العام ٢٠٠٠» ، مجلة «سكيراحودشيت»، (العدد ٢/٣) ١٩٨٥ ـ ص ٥٦ إلى ٦٧.
(٥٣) جاكوب بعل شيم ، «العلوم والتكنولوجيا في اسرائيل...» مصدر سابق.
(٥٤) Shahal, M. "Israel's National Energy Program", The Israel Economist, October 1986, PP. 4 - 7.
(٥٥) حاييم مرغليت ، «برنامج شامل للمياه لعام ٢٠١٠» ، عل همشمار ٣١/٥/١٩٨٨ ـ ص ١١.
(٥٦) موشي درور ، «أيضاً فارغة وأيضاً نظيفة» ، معريف ١١/٧/١٩٧٨.
(٥٧) موشي سيكرون وتسفي ايزنباخ ، «وضع السكان الاسرائيليين قبل عام ٢٠٠٠» ، مجلة «سكيراحودشيت»، العدد ٢/٣) ١٩٨٥ ـ ص ٢٠ إلى ٣٣.
(٥٨) Nativ, M. "IDF Man Power and Israeli Society", The Jerusalem Quarterly,

No. 32, Summer 1984, P. 143 (Table 2).

(٥٩) Benvenisti, M. " 1987 Report... ", Op. Cit - P.5.

(٦٠) اليشع إفرات ، «الخطر الديمغرافي» ، هآرتس ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٧ ـ ص ٩ .

(٦١) أوري نير ، «غزة حتى عام ٢٠٠٠» ، هآرتس ١٣/ ١١/ ١٩٨٧ ـ ص ٢٧ .

(٦٢) أرنون سوفير ، «جغرافية وديمغرافيا (أرض اسرائيل) في عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.

(٦٣) آلوف هارايفن ، «هل يمكن قيام تحالف عربي جديد لمحاربة اسرائيل» [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ . . .» مصدر سابق.

(٦٤) ابراهام روتيم ، «الحرب القادمة والطاقات التي ستستخدم فيها وثمنها. . .» [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ . . .» مصدر سابق.

(٦٥) آفي بنياهو ، «اسرائيل بعد عشر سنوات. . إذا؟! وعندما» ، ملحق على همشمار ١/ ٤/ ١٩٨٨ ـ ص ٤ .

(٦٦) يوسف ميخالسكي ، «المباغتة الاستراتيجية ممكنة»، دافار ٧/ ٧/ ١٩٨٨ ـ ص ٩ .

(٦٧) مئير بعيل ، «النزاع العربي ـ الاسرائيلي والرعب النووي» [بحث في] «أمن اسرائيل في الثمانينات» مصدر سابق ـ ص ٤١ وما بعدها.

(٦٨) يسرائيل لندرس ، «العنصر النووي في رزمة الأمن» ، دافار ١٠/ ٤/ ١٩٨١ [والمقال ذاته في نشرة م.د.ف السنة ١١ (ع ٥) أيار/ مايو ١٩٨١ ـ ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٦٩) افرايم عنبري ، «الوهم النووي»، مجلة «سكيراحودشيت» (العدد ٧) تموز/ يوليو ١٩٨٥ ـ ص ٢٩ وما بعدها.

(٧٠) Feldman, S., "Israeli Nuclear Deterrence, A Strategy for The 1980s" (New York: Columbia univ. Press) 1982.

(٧١) رؤوفين فدهتسور ، «لصالح التعتيم النووي»، هآرتس ٢٦/ ٥/ ١٩٨٨ ـ ص ٩ .

* الملحق :

(١) المعلومات من :

أ ـ حمدان بدر ، «آراء هركابي وموقفه من الشعب الفلسطيني وقضيته»، مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ٨) آب / أغسطس ١٩٧٥ ـ ص ٧٥.

ب ـ . . . ، «إسرائيليون يتكلمون» ، (بيروت : م.د.ف) ١٩٧٧ ـ الملحق ١٠ ـ ص ٢٦٧ .

جـ ـ أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟» ، مصدر سابق ـ ص ٣٧٣.

د ـ Itzhak Ben (Edit.), "WHO`S WHO in Israel 1985/1986, (TelAviv:

Bronfman Publishers Ltd) - P. 149.

(٢) يهوشفاط هركابي ، «مواقف العرب من النزاع العربي ـ الاسرائيلي» ، (تل أبيب: دار نشر دابير) ١٩٦٨ ـ استعراض عام (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٣) د. رشاد عبد الله الشامي ، «الشخصية اليهودية والروح الاسرائيلية» مصدر سابق ـ ص ١٠٥.

(٤) د. صادق جلال العظم ، «مراجعة كتاب هركابي المذكور» ، مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ١٥) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ـ ص ١٩١ إلى ١٩٤.

(٥) Yehoshafat Harkabi, "Arab Strategies and Israel's Response", New York : The Free Press A Division of Mac millan Publishing Co. Inc) 1977 - استعراض عام -

(٦) Y. Harkabi, "Israel's Fateful Decisions", (London : I.B. Tauris and Co. Ltd) 1988 - استعراض عام -

(٧) للاطلاع ، أنظر : مقال هركابي «عقبان وحمائم» في «من الفكر الصهيوني المعاصر» ، مصدر سابق ص ١٠٩ إلى ١٣٥.

(٨) يهوشفاط هركابي ، «مشكلة الفلسطينيين. . تطور وتنبؤ» معريف ١٩٧٢/٦/٩ (نشرة م.د.ف السنة الثانية، ملحق العدد ١٧ ، ١٩٧٢/٩/١ ـ ص ٥٢٧ ، ٥٣٠).

(٩) حمدان بدر ، «آراء هركابي وموقفه. . .» ، مصدر سابق ـ ص ٧٦.

(١٠) هاني مندس ، «مراجعة كتاب يهوشفاط هركابي ـ الاستراتيجيات العربية. . .» مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ٩٥) تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ـ ص ١٠٥.

(١١) دان أفيدان ، «فرصة مناسبة للتسوية السياسية» ، دافار ١٩٨٥/١٠/١٨ ـ ص ١٥.

(١٢) مردخاي روتنبرغ ، «التهويد والديمغرافيا» ، معريف ١٩٨٧/٢/٢٣ ـ ص ١١.

(١٣) يهوشفاط هركابي ، «اسرائيل أمام لحظة الحقيقة» ، هآرتس ١٩٨٧/١٢/٣٠ ـ ص ١٣.
وأيضاً : Y. Harkabi, "Israel's Fateful Decisions" of Cit - P. 51.

(١٤) اوريئيل بن حانان ، «نهاية أمر» ، عل همشمار ١٩٨٨/١٢/٣٠ ـ ص ١٥.

* **هامش** : مالم يُذكر مصدر النشر ، مواد الصحف الاسرائيلية والترجمات الخاصة للكتب العبرية، هي من مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ـ دمشق.

* الكتب الصادرة عن دار الجليل *

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١ ـ	عمود النار، الأسطورة التي قامت عليها إسرائيل		غازي السعدي
٢ ـ	الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيدة ومنقحة)	عبد الرحمن أبو عرفة	
٣ ـ	حرب الجليل، الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية، تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤ ـ	الكتاب السنوي ١٩٨١، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة.	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال	
٥ ـ	الكتاب السنوي ١٩٨٢، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال	
٦ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٣) وثيقة جرم وإدانة	غازي السعدي	
٩ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٤) أهداف ... لم تتحقّق	غازي السعدي	
١٠ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٥) معتقل أنصار ـ وصراع الارادات	سليم الجنيدي	
١١ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٦) الحرب المضللة	زئيف شيف وايهود يعاري	غازي السعدي
١٢ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٧) فظائع الحرب اللبنانية		زكي درويش
١٣ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٨) لبنان هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	
١٤ ـ	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان(٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	

الرقم المتسلسل	اسم الكتـــــــاب	المؤلـــــف	المترجـــم
١٥ ـ	رسائل من قلب الحصار من أبو عمار الى الجميع		
١٦ ـ	يوميات من سجون الاحتلال/زنزانة رقم(٧)	فاضل يونس	
١٧ ـ	المثلث الايراني: العلاقات السرية الاسرائيلية ـ الأمريكية الايرانية في عهد الشاه	الصحفي شموئيل سيجف	غازي السعدي
١٨ ـ	هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ مواقف اسرائيلية	الوف هرابين	غازي السعدي
١٩ ـ	عملية الدبويا كما يرويها منفذوها	المحامي درويش ناصر	
٢٠ ـ	مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل	دكتور نظام بركات	
٢١ ـ	مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥	منير الهور وطارق الموسى	
٢٢ ـ	غوش ايمونيم/الوجه الحقيقي للصهيونية	داني روبنشتاين	غازي السعدي
٢٣ ـ	عش العصفور/قصة للاطفال	منير الهور	
٢٤ ـ	رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات	د. أحمد صدقي الدجاني	
٢٥ ـ	ايام دامية في المسجد الاقصى المبارك	الدكتور أحمد العلمي	
٢٦ ـ	حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير	يوسف قراعين	
٢٧ ـ	الأحد الأسود: تصّور امريكي صهيوني للعمل الفدائي الفلسطيني		حسن اسماعيل مشعل
٢٨ ـ	خارطة فلسطين/وهي خارطة تمثّل سهول وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين (ملوّنة)		
٢٩ ـ	بروتوكولات حكماء صهيون/ المجلد الاول	عجاج نويهض	
٣٠ ـ	بروتوكولات حكماء صهيون/المجلد الثاني	عجاج نويهض	
٣١ ـ	الاردن وفلسطين/وجهة نظر عربية	د. سعيد التل	
٣٢ ـ	الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام	الدكتور فؤاد حمدي بسيسو	
٣٣ ـ	الاستعمار وفلسطين	رفيق شاكر النتشه	
٣٤ ـ	الحرب من اجل السلام	عيزر وايزمن	غازي السعدي
٣٥ ـ	الموساد، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري	دنيس اينبرغ، ايلي لاندو، اوري دان	
٣٦ ـ	التوازن العسكري في الشرق الاوسط	مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب	نبيه الجزائري
٣٧ ـ	بطاقات فنية(لوحات فنية تعبر عن الانتماء الفلسطيني)	د. كامل قعبر	

الرقم المتسلسل	اسم الكتـــــــــاب	المؤلـــــــف	المترجـــــم
٣٨ ـ	بطاقات فنية (مجموعة) بطاقات على شكل دفتر الشيكات	د. كامل قعبر	
٣٩ ـ	الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠آنار ١٩٧٦		
٤٠ ـ	في سرية الصحراء	سميح القاسم	
٤١ ـ	الخيار النووي الإسرائيلي	شاي فيلدمان	غازي السعدي
٤٢ ـ	انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة شهادات مشفوعة بالقسم		سليم راغب أبو غوش
٤٣ ـ	نقاط فوق الحروف مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد وبريجنيف	خالد الحسن	
٤٤ ـ	قراءة سياسية في مبادرة ريغان	خالد الحسن	
٤٥ ـ	فلسطينيـــــــــات	خالد الحسن	
٤٦ ـ	الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك	خالد الحسن	
٤٧ ـ	من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (١) جرائم الأرغون وليحي ١٩٣٧ـ ١٩٤٨	يعقوب الياب	غازي السعدي
٤٨ ـ	من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (٢) مجازر وممارسات ١٩٣٦ـ ١٩٨٣		غازي السعدي
٤٩ ـ	من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (٣) دور الهاغاناه في إنشاء إسرائيل	د. حمدان بدر	
٥٠ ـ	ملصق يوم الأرض	سليمان منصور	
٥١ ـ	ملصق جمل المحامل	سليمان منصور	
٥٢ ـ	ملصق قبة الصخرة / صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس		
٥٣ ـ	فلسطين تأريخاً ونضالاً	نجيب الأحمد	
٥٤ ـ	فلسطينيات في سجن النساء الإسرائيلي طيور نفي ترتسا	المحامي وليد الفاهوم	
٥٥ ـ	المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء إسرائيل عسكر وسلاح (١)	بشير البرغوثي	
٥٦ ـ	اتفاقيات السلم المصرية ـ الإسرائيلية في نظر القانون الدولي	محمد الرفاعي	
٥٧ ـ	الجـــــــــذور / وثيقة الأوقاف الإسلامية	فتحي فوراني	
٥٨ ـ	فلسطين.. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة	موسى عبد السلام هديب	

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
٥٩ ـ	خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيلية	أريه شليف	غازي السعدي
٦٠ ـ	تشريقة بني مازن	د. عبد اللطيف عقل	
٦١ ـ	القمع والتنكيل في سجن الفارعة	لجنة الحقوقيين الدولية القانون من أجل الإنسان	
٦٢ ـ	صورة العربي في الأدب اليهودي (١)	الدكتورة ريزا دومب	عاطف عطاري
٦٣ ـ	الشخصية العربية (٢) في الأدب العبري الحديث ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥	غانم مزعل	
٦٤ ـ	فلسطين أرض وتاريخ	د. محمد النحال	
٦٥ ـ	القدس ماضيها، حاضرها، مستقبلها،	فايز فهد جابر	
٦٦ ـ	القضية الفلسطينية في القانون الدولي.. والوضع الراهن	د. جابر الراوي	
٦٧ ـ	شوكة في عيونكم	مئير كهانا	غازي السعدي
٦٨ ـ	حرب الاستنزاف	د. محمد حمزة	
٦٩ ـ	القـــرار / ألفان وإثنا عشر يوماً في سجون الاحتلال	رشاد أحمد الصغيرّ	
٧٠ ـ	المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة	بشير شريف البرغوثي	
٧١ ـ	أزمة الاستخبارات الإسرائيلية	تسفي لنير	قسم الدراسات
٧٢ ـ	إسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات إسرائيلية)		
٧٣ ـ	دعوى نزع الملكة الاستيطان اليهودي والعربي في الفترة ١٩٤٨/١٩٧٨		بشير البرغوثي
٧٤ ـ	ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجماعية		
٧٥ ـ	سميح القاسم / ـ قصائد ـ شخص غير مرغوب فيه		
٧٦ ـ	القضية الفلسطينية	أكرم زعيتر	
٧٧ ـ	فلسطين الأم وابنها البار / عبد القادر الحسيني	عيسى خليل محسن	
٧٨ ـ	عرب التركمان / أبناء مرج ابن عامر	علياء الخطيب	
٧٩ ـ	المرأة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي	ميسون العطاونة الوحيدي	
٨٠ ـ	نادية برادلي / الفدائية المغربية الشقراء		غسان كمال

الرقم المتسلسل	اسم الكتـــــاب	المؤلـــف	المترجـــم
٨١ ـ	الإعلام الإسرائيلي	غازي السعدي ومنير الهور	
٨٢ ـ	تقرير الأرض المحتلة المقدم إلى الدورة (١٨) للمجلس الوطني الفلسطيني	قسم الدراسات والأبحاث	
٨٣ ـ	الوجه الحقيقي للموساد	د. وجيه الحاج سالم وأنور خلف	
٨٤ ـ	العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة		بدر عقيلي
٨٥ ـ	شخصيات صهيونية (١)	مذكرات الجنرال رفائيل إيتان	غازي السعدي
٨٦ ـ	شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق	شلوموهيلل	غازي السعدي
٨٧ ـ	شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل عراب الحركة الصهيونية		قسم الدراسات
٨٨ ـ	شخصيات صهيونية (٤) شـــــارون بلدوزر الإرهاب الصهيوني		غازي السعدي
٨٩ ـ	شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية		عبد الكريم النقيب
٩٠ ـ	شخصيات صهيونية (٦) موشيه ديان.. أنا وكامب ديفيد		غازي السعدي
٩١ ـ	شخصيات صهيونية (٧) بن غوريون والعرب		غازي السعدي
٩٢ ـ	شخصيات صهيونية (٨) رسائل بن غوريون		الأميرة دينا عبد الحميد
٩٣ ـ	شخصيات صهيونية(٩) حياتي .. غولدا مائير		دار الجليل
٩٤ ـ	شخصيات صهيونية(١٠) حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شامير	ليني برينر	دار الجليل
٩٥ ـ	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ ـ ١٩٤٨ الكتاب الأول	زياد عودة	
٩٦ ـ	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ ـ ١٩٤٨ الكتاب الثاني	زياد عودة	
٩٧ ـ	الحركة العمالية العربية في فلسطين	سليم الجنيدي	
٩٨ ـ	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية(١) سلاح الجو الاسرائيلي	زئيف شيف	دار الجليل

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
٩٩ ـ	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية(٢) سلاح الاستخبارات الاسرائيلي	عوديد غرانوت	دار الجليل
١٠٠ ـ	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية(٣) سلاح الهندسة	عمي شامير	دار الجليل
١٠١ ـ	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية(٤) سلاح المشاة	نتان روعي	دار الجليل
١٠٢ ـ	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية(٥) سلاح المظليين	ايلان كفير	دار الجليل
١٠٣ ـ	دراسات في تعليم الكبار	د.عدنان أبو عمشة	
١٠٤ ـ	وجه قبيح في المرآة	البروفيسور ادير كوهن	غازي السعدي
١٠٥ ـ	تاريخ ما أهمله التاريخ	عبد الهادي جرار	
١٠٦ ـ	الاعلام الفلسطيني	د.حسين أبو شنب	
١٠٧ ـ	النزاع العربي ـ الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى	موشه زاك	دار الجليل
١٠٨ ـ	تحت السياط	فاضل يونس	
١٠٩ ـ	الغضب	أكرم النجار	
١١٠ ـ	جلسات في رغدان	د. يوسف هيكل	
١١١ ـ	منجل في النجمة السداسية (التجسس السوفياتي في اسرائيل)	ايسر هرائيل	بدر عقيلي
١١٢ ـ	اشكالية الديمقراطية والبديل الاسلامي في الوطن العربي	خالد الحسن	
١١٣ ـ	تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا	د. عبد القادر يوسف	
١١٤ ـ	صرخة في وجه العالم (ألبوم الانتفاضة)	دار الجليل	
١١٥ ـ	الاستخبارات والامن القومي	المقدم احتياط تسفي عوفر والرائد آفي كوبر	دار الجليل
١١٦ ـ	الاحزاب والحكم في اسرائيل	غازي السعدي	
١١٧ ـ	ربيع الحياة	د. يوسف هيكل	
١١٨ ـ	قبس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية	صباح السيد عزازي	
١١٩ ـ	اشتعالات حمدان/مجموعة قصصية	أكرم النجار	
١٢٠ ـ	الحافلة رقم٣٠٠و(فضيحة الشين بيت)		أحمد بركات
١٢١ ـ	آه يابلدي/رواية	أكرم النجار	
١٢٢ ـ	معجم المصطلحات الصهيونية	افرايم ومناحم تلمي	أحمد بركات العجرمي

الرقم المتسلسل	اسم الكتـــــــاب	المؤلـــــــف	المترجـــم
١٢٣ ـ	من القمع الى السلطة الثورية	قدري أبو بكر	
١٢٤ ـ	أيام الصبا صورة من الحياة وصفحات من التاريخ	د. يوسف هيكل	
١٢٥ ـ	معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية	فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	
١٢٦ ـ	صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل		بدر عقيلي
١٢٧ ـ	قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم		بشير شريف البرغوثي
١٢٨ ـ	جليلة ..وهج في جذور الانتفاضة/رواية	أكرم النجار	
١٢٩ ـ	أسلحة وإرهاب وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة أبحاث		دار الجليل
١٣٠ ـ	حدود(أرض اسرائيل)	موشيه رافر	بدر عقيلي
١٣١ ـ	هذه قضيتك يا ولدي	سليم عبد العال القزق	
١٣٢ ـ	حرب سيناء١٩٥٦/تصورات اسرائيلية		بدر عقيلي
١٣٣ ـ	المثلث الايراني/الكتاب الثاني/دراما العلاقات الايرانية/الاسرائيلية/الامريكية	شموئيل سيجف	دار الجليل
١٣٤ ـ	الفاشية الاسرائيلية	المحامي درويش ناصر	
١٣٥ ـ	النظرية العسكرية الإسرائيلية/دفاع وهجوم	اريئيل لفيتا	دار الجليل
١٣٦ ـ	الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي	العميد/محمد يوسف العملة	
١٣٧ ـ	سياسة إسرائيل الأمنية	المحرر زئيف كلاين	بدر عقيلي
١٣٨ ـ	دقيقتان فوق تل ابيب	محمد أزوقة	
١٣٩ ـ	الهجرة اليهودية حقائق وأرقام	د. عمران أبو صبيح	
١٤٠ ـ	إنتفاضة	زئيف شيف وايهود يعاري	دار الجليل
١٤١ ـ	جواسيس المخابرات الاسرائيلية تاريخ...وجغرافيا	يوسي ميلمان ودان رافيف	دار الجليل
١٤٢ ـ	« دولة » اسرائيل ـ زائلة	يعقوب شريت	دار الجليل
١٤٣ ـ	الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية	محمد خالد الأزعر	
١٤٤ ـ	بقايا من خبز وكتاب	أكرم النجار	
١٤٥ ـ	اسرائيل في حرب الخليج	غازي السعدي	
١٤٦ ـ	المثلث المحتوم الولايات المتحدة ـ اسرائيل والفلسطينيون	أحمد عزالدين بركات	
١٤٧ ـ	الاستيطان الاسرائيلي جغرافياً وسياسياً	البروفيسور أليشع إيفرات	دار الجليل
١٤٨ ـ	حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين	زياد أبو صالح ورشاد المدني	

الرقم المتسلسل	اسم الكتـــــــاب	المؤلـــــــف	المترجـــم
١٤٩ ـ	انتفاضة العصافير	نجوى قعوار فرح	
١٥٠ ـ	موسوعة عشائر وعائلات فلسطين(١) القدس مدنها وقراها	فائز أحمد أبو فردة	
١٥١ ـ	انهيـار نظرية الأمن الاسرائيلية	عمنوئيل فالد	أحمد بركات العجرمي
١٥٢ ـ	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية(٦) سلاح الدروع	حشافيا أربيه	دار الجليل
١٥٣ ـ	بولارد قصة جاسوس	برنارد ر. هندرسون	دار الجليل
١٥٤ ـ	أبو عجاج العينبوسي الدكتور الثائر	عيسى خليل محسن	
١٥٥ ـ	قناع القناع	محمد نور الدين شحادة	
١٥٦ ـ	الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ـ وتأثيراتها البيئية ـ	د. عادل أحمد جرّار	
١٥٧ ـ	دولة مجدّو	عبدالله عواد	
١٥٨ ـ	الشَّبحْ	عبد الله عوّاد	
١٥٩ ـ	طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين ـ وثيقة اسرائيلية ـ	بني موريس	دار الجليل
١٦٠ ـ	الاسـتشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل	إبراهيم عبد الكريم	

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة ـ تلفون ٨٩٤٩٤٠ـ ٨٩٤٩٤١ـ ص.ب ١٥٢٨٦ـ ماركا الشمالية ـ عمان / الأردن

هذا الكتاب

حقائق موضوعية ، تتصل بالاستشراق ، عموماً ، والاسرائيلي منه ... .ما يتعلق الموضوع، بمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

قد نغمط الاستشراق حقه ، حين نطلق جزافا ، عبارات الشك ، بيد أننا لا نجد في الحقيقة عناء ، ونحن نقرأ مجلدات المستشرقين الباحثين، في كشف الاهداف التي لا يعوزها الذكاء المفرط، لبيانها، ذلك أنها سخرت لتحقيق مصالح استعمارية اساساً، ولنا أن نتخيل كيف سيكون الأمر، عندما يكون، المستشرق يهودياً، فهو حينئذٍ لا يسعى الى تشويه الحقائق فحسب، بل يتعدى ذلك الى تزييفها ووضعها في قنوات مصالح الدولة العبرية.

لقد برع المستشرقون عموماً، واليهود خصوصاً، في اكساب ابحاثهم مصداقية ما، من خلال أسلوب الامساك بالعصا من الوسط. حينما لا يكون المجال يسمح لغير ذلك، فيما دسوا سمهم الزعاف في كل سطر وكل كلمة، ليس لتحقيق مآرب رسموها مسبقاً فحسب، انما لتسويق مفاهيم ليست من العنصرية براء ، وترسيخ مفاهيم ذهنية، تنأى عن الموضوعية، وتخلق حالة من الشلل والضياع الفكري، تقود الى الوهن في مواجهة القوة التي لا تغلب.

لا نستطيع تحييد العمل البحثي الاستشراقي اليهودي، عن مجل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ذلك انهما توأمان، فحين يصب الاستشراق في دائرة اضفاء الشرعية على الاحتلال وامتلاك عناصر القوة بشكليها الاستراتيجي والتقليدي، ويوجد مختلف المبررات لذلك. فان ذلك ببساطة يعني توظيفه في خدمة أهداف صهيونية صرفة، لا تتصل من قريب أو بعيد، بامانة البحث العلمي التي يقتضيها الاستشراق.

كتاب «الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل» ربما كان الأول من نوعه، ذلك أن موضوع الاستشراق الاسرائيلي، ليس مطروقاً لدى الباحثين العرب، الا بصورة جزئية لا تفي بالغرض المطلوب، وبذلك يكون هذا الكتاب اضافة نوعية الى المكتبة العربية، يشكل مصدراً مهمًا للباحثين والمختصين في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بذل مؤلفه جهداً كبيراً يشكر عليه.

المؤلف ، ابراهيم عبد الكريم باحث في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، وعضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، متخصص في الشؤون الاسرائيلية والصهيونية والقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، نشر العديد من الابحاث والدراسات في بعض الدورات المتخصصة، وصدرت له في دمشق كتب ودراسات حول «المياه والمشروع الصهيوني»، «الجليل في مواجهة السياسة والوقائع الاسرائيلية»، «التوجهات الاقتصادية للحل الاسرائيلي الاميركي»، «القطر العربي الفلسطيني ـ دراسة عامة» «وروابط القرى في الضفة الغربية المحتلة».

اصدار



دار الجليل للنشر

والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمان ـ ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ ـ ٦٧٥٦٢٧

تلكس ٢٣٠٢١ ـ فاكسميلي ٦٨٣٦٦٨